

حركة المقاومة الإسلامية

حماس

دراسات في الفكر والتجربة

تحرير

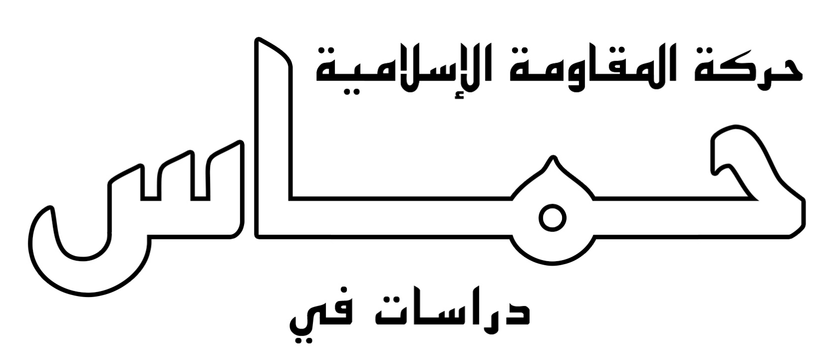
د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد سعيد نوفل
أ. أسامة حمدان
أ. إسماعيل هنية
د. إشتياق حسين
أ. بلال الشوبكي
د. حافظ الكرمي
أ. خالد مشعل
د. رائد نعيرات
أ. سامي خاطر
أ. سميح حمودة
أ. د. طلال عتريسي
د. عدنان أبو عامر
د. محسن محمد صالح
أ. د. مصطفى أبو صوي
د. موسى أبو مرزوق
أ. يوسف أبو السعود
أ. د. يوسف رزقة

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت





دراسات في

الفكر والتجربة

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد سعيد نوفل — أ. أسامة حمدان — أ. إسماعيل هنية

د. إشتياق حسين — أ. بلال الشوبكي — د. حافظ الكرمي

أ. خالد مشعل — د. رائد نعيرات — أ. سامي خاطر

أ. سميح حمّودة — أ. د. طلال عتريسي — د. عدنان أبو عامر

د. محسن محمد صالح — أ. د. مصطفى أبو صوي — د. موسى أبو مرزوق

أ. يوسف أبو السعود — أ. د. يوسف رزقة

مساعدو التحرير

إقبال عميش — فاطمة عيتاني



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

Islamic Resistance Movement (Hamas)
Studies of Thought & Experience

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

الطبعة الثانية
2015م – 1436هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-38-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 1 961 +
تلفاكس: 43 36 80 1 961 +
ص.ب.: 14–5034، بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج
دعاء عبد الهادي

طباعة
53 dots Dar El Kotob s.a.l +961 5 813753

فهرس المحتويات

القسم الأول
دراسات وأبحاث

القسم الثاني
حماس كما يُعبِّر عنها قادتها

المشاركون في التأليف

أحمد سعيد نوفل:

أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية، نال شهادة الدكتوراة في السياسة الدولية من جامعة السوربون – باريس واحد – الفرنسية. متخصص في العلاقات الدولية والصراع العربي – الإسرائيلي وقضايا الوحدة العربية والإصلاح السياسي. عضو مؤسس في الجمعية العربية للعلوم السياسية، وعضو في العديد من الجمعيات العربية والدولية المتخصصة. عمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة الكويت، وأستاذاً زائراً في جامعة بيرزيت الفلسطينية، وجامعة السوربون وجامعة فرساي الفرنسيتان، وجامعة تورنتو الكندية. كما عمل مستشاراً في مكتب جامعة الدول العربية في باريس، وعمل في مؤسسة التعاون في جنيف. له عشرات الكتب والأبحاث العلمية في مجال تخصصه.

أسامة حمدان:

عضو قيادي في حركة حماس، من قرية البطاني الشرقي في فلسطين، ومواليد الكويت سنة 1965، وظلَّ مقيماً فيها حتى سنة 1991. كان ناشطاً داخل الحركة الطلابية الإسلامية في جامعة اليرموك في الأردن خلال الفترة 1982–1986. شغل منصب الممثل الرسمي لحركة حماس في طهران سنة 1993 حتى سنة 1998، ثم عين ممثلاً لحركة حماس في لبنان في الفترة 1998–2010، وتولى مسؤولية العلاقات الدولية للحركة في الفترة 2009–2013. وهو عضو في المؤتمر القومي العربي والمؤتمر الإسلامي، وعضو في مجلس أمناء مؤسسة القدس.

إسماعيل هنية:

نائب رئيس حركة حماس، وُلد في مخيم الشاطئ بقطاع غزة سنة 1963، حاصل على إجازة في الأدب العربي من الجامعة الإسلامية في غزة، تولى رئاسة الكتلة الإسلامية ورئاسة مجلس الطلبة في الجامعة. عمل في الجامعة نفسها، وتمّ تعيينه مديراً لمكتب الشيخ أحمد ياسين بعد إطلاق سراحه سنة 1997. شغل منصب رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، بعد فوز حماس بأغلبية مطلقة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006، وتولى رئاسة الحكومتين العاشرة والحادية عشر، ثم أقاله رئيس السلطة

الوطنية الفلسطينية محمود عباس في 2007/6/14، بعد أحداث الحسم العسكري في حزيران/ يونيو 2007. تابع رئاسة حكومة تصريف الأعمال في قطاع غزة حتى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية جديدة في 2014/6/2.

إشتياق حسين:

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية بالجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. عمل قبلها محاضراً في قسم العلوم السياسية في الجامعة الوطنية في سنغافورة. عمل أيضاً كأستاذ زائر في جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة ويكاتو في نيوزيلاندا. لديه العديد من المنشورات، منها:

"Civil Resistance in the Struggle for Bangladesh," in Maciej Bartkowski (ed.), *Rediscovering Nonviolent History: Civil Resistance Beneath Eulogized Violence in the Struggles for National Independence and Liberation.* Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2013, pp. 199–216, and "Arab Spring," in Emad El–Din Shahin (ed.). *The Oxford Encyclopedia Of Islam and Politics.* New York: Oxford University Press, 2014.

بلال الشوبكي:

فلسطيني من مواليد سنة 1983، يعمل محاضراً في قسم العلوم السياسية في الجامعة العالمية الإسلامية في ماليزيا، وهو عضو في الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية. عمل رئيساً للتحرير في صحيفة الواحة الماليزية في العام 2013/2012، كما عمل أيضاً مديراً لقسم الدراسات في المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات والأبحاث في الفترة 2006–2009، ومحاضراً في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح في فلسطين في الفترة 2007–2009. لديه العديد من المنشورات التي تناقش الشأن الفلسطيني والمتغيرات الإقليمية، ككتاب التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي "حماس" نموذجاً، كما شارك في تحرير كتاب القضية الفلسطينية في ظلّ المتغيرات الدولية، ويبدي اهتماماً خاصاً بدراسة الحركات والأحزاب الفلسطينية.

حافظ أحمد عجاج الكرمي:

حاصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة ويستمنستر، رئيس مجلس شورى الرابطة الإسلامية في بريطانيا في الفترة 2003–2005، رئيس المنتدى الفلسطيني لثلاث دورات متتالية 2006–2013، عضو المكتب التنفيذي والمسؤول الإعلامي لهيئة

علماء فلسطين في الخارج منذ 2009 وحتى الآن، وعضو أمناء جمعية قطر الخيرية في بريطانيا منذ 2012 وحتى الآن. من مؤلفاته: الطيور الخضر، وهو جزءان، ويؤرخ شهداء الانتفاضة الفلسطينية الأولى 1987–1992، وكتاب الإدارة في عصر الرسول ﷺ، بالإضافة إلى عدد كبير من الأبحاث والمقالات والتقارير المنشورة في الصحف والمجلات. ولهُ مشاركات في عدد كبير من البرامج التلفزيونية.

خالد مشعل:

من مواليد قرية سلواد بفلسطين سنة 1956، انتقلت عائلته سنة 1967 إلى الكويت، وبقي هناك حتى اندلاع أزمة الخليج سنة 1990. حاصل على درجة البكالوريوس في الفيزياء سنة 1979 من جامعة الكويت. قاد التيار الإسلامي الفلسطيني بجامعة الكويت تحت اسم "قائمة الحق الإسلامية" التي نافست على قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الكويت. يُعَدّ أحد مؤسسي حركة حماس، وهو عضو مكتبها السياسي منذ تأسيسه. وقد تولى رئاسة المكتب السياسي للحركة أواخر سنة 1995، وأعيد انتخابه لرئاسة المكتب لعدة دورات، كان آخرها سنة 2013.

رائد محمد حسن نعيرات:

حاصل على درجة الدكتوراه في القضايا السياسية والتنموية من جامعة العلاقات الدولية في كييف في أوكرانيا، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، رئيس المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات. ناشط إعلامي في العديد من المؤسسات الإعلامية، شارك في العديد من الدورات المتخصصة في فنون التحليل السياسي وتحليل السياسات، والتفكير الاستراتيجي. كاتب ومحلل سياسي، نشر العديد من التحليلات في الصحف والمجلات العربية والمحلية، كما نشر العديد من الأبحاث العلمية التي تركّز على الوضع الداخلي الفلسطيني وعملية السلام.

سامي خاطر:

عضو المكتب السياسي لحركة حماس، وأحد مؤسسي حركة حماس في الخارج، من مواليد قرية عقربة في فلسطين المحتلة سنة 1949، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من بغداد سنة 1972. شارك في تأسيس أقسام العمل السياسي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ نشأتها. عمل باحثاً في عدة مؤسسات إعلامية.

كتب العديد من المقالات الفكرية والتحليلات والتقديرات السياسية، وقام بالإعداد والتدريب للعديد من الدورات السياسية والإعلامية. عضو مجلس أمناء مؤسسة القدس الدولية، وعضو المؤتمر القومي الإسلامي.

سميح حمّودة:

من مواليد بيت لحم سنة 1960، خريج جامعة بيرزيت وجامعة جنوب فلوريدا، ويحاضر حالياً في دائرة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت. عمل على تأسيس وتنظيم أرشيف مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله وأرشيف بلدية رام الله، وهو مدير تحرير دورية حوليات القدس التي تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في رام الله. له عدد من الكتب والدراسات والمقالات المنشورة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، والحركات الإسلامية الفلسطينية، وبتاريخ فلسطين في عهد الانتداب؛ منها كتاب "الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام". يستعد لنشر سلسلة دراسات حول عدد من أعضاء النخبة الفكرية والسياسية الفلسطينية، وكتابين حول تاريخ رام الله في العهد العثماني وعهد الانتداب البريطاني.

طلال عتريسي:

عميد المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية 1990–2000، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. عضو هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. من مؤلفاته: مستقبل الإسلام، بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين، ودولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، وإيران الدولة والأزمة، بالاشتراك مع بشير نافع، وجيو–استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، وشارك في كتابة:

Political Islam and European Foreign Policy: Perspectives from Muslim Democrats of the Mediterranean.

عدنان أبو عامر:

رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأمة للتعليم المفتوح في فلسطين. أشرف على عدد من الرسائل العلمية وناقش رسائل أخرى. يكتب في مواقع وصحف باللغتين العربية والأجنبية، ونشر له عشرين كتاباً في السياسة والتاريخ، منها: الحركة الإسلامية في

فلسطين، والسياسة الإسرائيلية في القدس، وقراءات في فوز حماس، والموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين، وثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، ومراكز البحوث في إسرائيل. كما ترجم كتباً من العبرية للعربية، منها: ثورة في الجيش الإسرائيلي، وألف يهودي في التاريخ الحديث، ودروس من حرب لبنان، والمخابرات الإسرائيلية... إلى أين؟ وشارك في العديد من المؤتمرات العلمية داخل فلسطين وخارجها.

Follow on Twitter: @adnanabuamer1
Facebook: www.facebook.com/Dr.adnanabuamer

محسن محمد صالح:

حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر سنة 1993. أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو مُحرِّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي الذي صدرت منه ثمانية مجلدات، ومحرر الوثائق الفلسطينية التي صدر منها خمسة مجلدات. وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً.

صدر له 12 كتاباً وقام بتحرير أكثر من 55 كتاباً آخراً. رئيس تحرير نشرة فلسطين اليوم الإلكترونية (صدر منها أكثر من ثلاثة آلاف عدد حتى نهاية 2013)، محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

مصطفى أبو صُوَي:

أستاذ الكرسي لدراسة فكر الإمام الغزالي ومنهجه في المسجد الأقصى المبارك وجامعة القدس. تخرج من جامعة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993، وكانت رسالة الدكتوراه بعنوان: التطور في نظرية المعرفة عند الإمام الغزالي. قام بالتدريس في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا (1993–1996)، ثم في جامعة القدس منذ سنة 1996 وحتى الآن. كان أستاذاً زائراً في برنامج فولبرايت في جامعة فلوريدا الأطلنطية (2003–2004)، وفي كلية بارد في نيويورك. من مؤلفاته بالعربية تحقيق فتاوى الغزالي سنة 1996.

موسى أبو مرزوق:

من قرية يبنا بفلسطين، ولد سنة 1951 في مخيم رفح في قطاع غزة، حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الصناعية سنة 1992، من الولايات المتحدة.

تمّ انتخابه رئيساً للمكتب السياسي لحركة حماس سنة 1992، إلى أن اعتقلته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1995. وبعد الإفراج عنه سنة 1997، تولى مسؤولية نائب رئيس المكتب السياسي للحركة. أحد مؤسسي الجامعة الإسلامية بغزة، وهو عضو هيئة الإشراف فيها. أسهم في إنشاء مؤسسة القدس، وكان رئيساً للهيئة التحضيرية فيها، وعمل رئيساً لمجلس إدارتها في دورتها الأولى، ثم أصبح عضواً في مجلس الإدارة. وهو عضو في الهيئة الإدارية للمؤتمر القومي الإسلامي.

يوسف علي أبو السعود:

أكاديمي فلسطيني مقيم في الخليج، من مواليد سنة 1976. مارس العمل النقابي والمجتمعي في سنّ مبكرة. يعمل حالياً مستشاراً وباحثاً في الدراسات الاستراتيجية، ومدرباً في مهارات القيادة والتخطيط الاستراتيجي. مرشح لنيل درجة الدكتوراه في القيادة التحويلية في جامعة هدرزفيلد في المملكة المتحدة. له مشاركات ودراسات عديدة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، تتركز أبحاثه حول تحديات ومآلات الهوية الفلسطينية في المنفى، والتطورات المتعلقة بحركات المقاومة الفلسطينية وعلاقاتها العربية والدولية.

يوسف موسى محمد رزقة:

أستاذ في الأدب والنقد في الجامعة الإسلامية بغزة، وشغل فيها عدة مناصب منها نائب الرئيس، وعميد كلية الآداب، وعميد شؤون الطلبة منذ سنة 1993 وحتى سنة 2001. عمل وزيراً للإعلام في حكومة السلطة الفلسطينية العاشرة سنة 2006، ويعمل مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء منذ سنة 2007 حتى الآن. له العديد من المؤلفات والأبحاث في الآداب والنقد وعلوم السياسة، منها: الطريق الصعب في ثلاثة أجزاء، يوثق فيه ويحلل تجربة حماس في الحكم والمقاومة، كما أن له مقالات سياسية يومية في جريدة فلسطين في غزة تحت عنوان "أبعاد"، وقد أشرف على عدة رسائل جامعية في الآداب وفي السياسة.

تقدير ووفاء

للأستاذ الدكتور إبراهيم أبو ربيع

هذا الكتاب مدين في فكرة صدوره إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو ربيع رحمه الله؛ أحد أبرز المتخصصين في دراسات التيارات والحركات الإسلامية المعاصرة، والأستاذ في الجامعات الأمريكية والكندية. فقد طرح علينا رحمه الله فكرة إصدار كتاب يتناول فكر حركة حماس وتجربتها بطريقة علمية موضوعية بحيث يعرضها كما هي، وكما تُعبِّر بنفسها عن نفسها، أو كما يدرسها أكاديميون متخصصون موضوعيون.

قطعنا مع د. إبراهيم الخطوات الأولى من إعداد خطة الكتاب ومراسلة الباحثين، غير أنه توفي رحمه الله في عمّان في 2011/7/2؛ قبل أن يتم الفصل الذي التزم بكتابته، وقبل أن يشاركنا في تحرير أيٍّ من نصوص الكتاب؛ فكانت وفاته خسارة كبيرة لنا. وها نحن نكمل مشوار الكتاب، آملين أن يكون قد تحقق الهدف المراد من إنجازه.

رحم الله الدكتور إبراهيم، وأسكنه فسيح جناته

المحرر

د. محسن محمد صالح

المقدمة

تُمثِّل حركة المقاومة الإسلامية حماس أحد أبرز حركات المقاومة الفلسطينية. وهي حركة حظيت، وما زالت تحظى، بشعبية واسعة في الوسط الفلسطيني. وهي تتبنى الإسلام عقيدة وسلوكاً ومنهجاً، وتنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين في تبني الإسلام السني الوسطي المعتدل كما تَذكر في أدبياتها.

يحاول هذا الكتاب أن يلتزم بأمرين أساسيين، الأول: الالتزام بمناهج البحث العلمي وكل ما يتطلبه ذلك من دقة وموضوعية وتوثيق؛ والثاني: محاولة تقديم حماس كما هي، سواء من خلال باحثين متخصصين مُطلعين على حماس وتجربتها، أم من خلال قيادات من حماس نفسها التي غطَّت عدداً من الجوانب المهمة وسدَّت العديد من الثغرات الضرورية لاستكمال الصورة؛ خصوصاً عندما لا تكون الأدبيات المنشورة كافية لتبيين النقاط محلِّ البحث.

يتوزع الكتاب على قسمين، الأول: دراسات علمية حول حماس وتجربتها، والثاني: إسهامات لخمسة من كبار قادة حماس في الإجابة عن العديد من التساؤلات في مواضيع متنوعة حول الحركة. ويشمل القسم الثاني مقابلات أجراها المحرر عن طريق المراسلات الإلكترونية مع خالد مشعل وإسماعيل هنية وموسى أبو مرزوق وأسامة حمدان، على أن تُعدَّ مادة المقابلات إسهاماً ومشاركة منهم في إعداد الكتاب. ولذلك، تمّ وضع الإجابات بحيث تأخذ شكلاً متناسقاً سلساً، بعد حذف الأسئلة وتحويل معظمها إلى عناوين. كما تضمن هذا القسم ورقة عمل أعدها سامي خاطر حول رؤية حماس لإدارة الصراع.

يبدأ الكتاب باستعراض تاريخي لنشأة حركة حماس وتطورها، يليه مناقشة للرؤية السياسية لحركة حماس، ونظرة حماس للعدو الصهيوني، وموقفها من مشاريع التسوية السلمية ومن الفصائل الفلسطينية، ورؤيتها لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ كما يناقش الكتاب دوائر علاقات حماس العربية والإسلامية. أما إسهامات قادة حماس، فهي تمثل إضافة نوعية محدَّثة حول عدد من القضايا التي ثار الجدل حولها فيما يتعلق بحماس وتجربتها؛ مع ملاحظة أن مشاركة أسامة حمدان تركزت على العلاقات الدولية لحماس، على أساس أنه كان مسؤولاً لبضع سنين عن هذا الملف في الحركة، وعلى اعتبار عدم وجود دراسة علمية في الجزء الأول حول هذا الجانب.

في البداية، عندما تمّ التخطيط لإصدار هذا الكتاب مع الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو ربيع رحمه الله، تمّ على أساس صدور النسخة الإنجليزية أولاً بسبب الحاجة الماسة للساحة الأجنبية لهذا النوع من الكتب. غير أننا استلمنا معظم الدراسات باللغة العربية، وهو ما جعل الطبعة العربية أسرع وصولاً للمطبعة، بينما يجري إعداد النسخة الإنجليزية للطباعة. وتجدر الإشارة إلى أن فصول هذا الكتاب أعدت على مدى زمني واسع يزيد عن العامين (بين النصف الثاني من سنة 2011 والنصف الأول من سنة 2014)؛ وربما لا يكون لذلك تأثير ذا بالٍ، فيما يتعلق بالجوانب الفكرية والرؤية السياسية، غير أنه يجدر التنبه له عند الحديث عن تجربة حماس على الأرض وعلاقاتها الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية؛ وإن كنا حاولنا أن تكون النصوص محدّثة قدر الإمكان.

من جهة أخرى، فإن المحرر قام بدوره المعتاد في تحرير النصوص العلمية وضبطها، بحيث يخرج الكتاب بشكله المتكامل المترابط المتناسق. وقد كانت السياسة العامة هي التدخل بالحد الأدنى الضروري، وخصوصاً ما يتعلق بتوحيد أساليب التوثيق، والتبويب، واللغة. غير أن بعض المواضع استدعت تحديثات أو إضافات مهمة، كما هو الحال في الجوانب المتعلقة بعلاقة حماس مع حركة الجهاد، وبعلاقات حماس الإسلامية وتحديداً مع تركيا. وبالطبع، فإن المحرر مسؤول عن الشكل النهائي الذي خرجت فيه هذه النصوص. أما كتابات ومقابلات قادة حماس فقد تمّ الالتزام بنصوصها، مع مراعاة الضبط اللغوي المعتاد؛ وأخذ موافقتهم عليها.

وأخيراً، لا يسعنا إلا أن نترحم على الأستاذ الدكتور إبراهيم أبو ربيع على مبادرته بفكرة الكتاب، سائلين الله أن تكون في ميزان حسناته. كما نشكر جميع الزملاء الباحثين، الذين أسهموا في إعداد فصول الكتاب، ونشكر قيادات حماس التي تجاوبت في الكتابة وتوفير التوضيحات عن العديد من التساؤلات. والشكر موصول أيضاً لفريق عمل الزيتونة وخصوصاً الأختين إقبال عميش وفاطمة عيتاني.

سائلين الله سبحانه أن يُشكّل هذا الكتاب إضافة نوعية ومنهجية في الدراسات المتعلقة بحركة حماس وبالقضية الفلسطينية، ومرحبين بكل ملاحظة أو توجيه أو نقد بناء.

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

د. محسن محمد صالح

القسم الأول

دراسات وأبحاث

الفصل الأول

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

قراءة في رصيد التجربة 1987–2005

د. محسن محمد صالح

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)*

قراءة في رصيد التجربة 1987–2005

مقدمة:

تسعى هذه الدراسة المختصرة لاستعراض تجربة حركة حماس في الفترة 1987–2005، أي الفترة التي سبقت فوزها في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني. وهي تركز بشكل خاص على التطورات السياسية والفعاليات النضالية المتعلقة بهذه الحركة. وتوضح كيف وصلت الحركة إلى مكانة تؤهلها بأن تكون عنصراً فاعلاً في الساحة الفلسطينية، ورقماً صعباً لا يمكن تجاوزه في أيّ معادلة سياسية.

أولاً: خلفيات النشأة:

ظهر اسم حركة المقاومة الإسلامية مع انطلاق الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1987. وعرَّفت الحركة نفسها منذ البداية بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين". والحقيقة أن حماس هي أحد أشكال المقاومة التي قرر الإخوان المسلمون الفلسطينيون تبنيها، ضمن تاريخهم الطويل في فلسطين. وبالتالي فإن حماس لم تأتِ من فراغ، وإنما هي استمرار لعملهم الذي نشأ في فلسطين منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم وافتتاح الفروع والمقرات منذ أواخر سنة 1945 حتى وصلت نحو خمس وعشرين فرعاً قبل حرب 1948. وكانت جماعة الإخوان في فلسطين قد نشطت منذ نشأتها في مجالات الدعوة والتربية والتوعية الإسلامية، والتعريف بالخطر الصهيوني، وبالمؤامرة على فلسطين، والتعبئة للجهاد. ودلت القرارات الصادرة عن مؤتمراتهم العامة (حيفا، تشرين الأول/ أكتوبر 1946)، (حيفا، تشرين الأول/ أكتوبر 1947) على قوتها ومتابعتها للأحداث السياسية ومضمونها الجهادي[1].

* هذا الفصل في أصله دراسة نُشرت في كتاب: تركي الدخيل وآخرون، **حركة حماس**، الكتاب العشرون (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2008)، ص 53–87.

[1] محسن محمد صالح، **التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917–1948**، ط 2 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1989)، ص 447–450؛ وبيان الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917–1948** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 503.

شارك الإخوان المسلمون الفلسطينيون في الجهاد عندما اندلعت حرب 1948/1947، إلا أن حداثة تنظيمهم، وعدم نموه واستقراره بشكل مناسب وقوي، جعل مشاركتهم محصورة ضمن قدراتهم المحدودة وإمكاناتهم المتواضعة. ومع ذلك فقد شكَّلت شُعب الإخوان في فلسطين قوات غير نظامية منذ بداية الحرب، عملت في أماكن استقرارها في الشمال والوسط تحت القيادات العربية المحلية هناك (التي تتبع جيش الإنقاذ أو جيش الجهاد المقدس). وقد قامت بغارات ناجحة على المستعمرات اليهودية الصهيونية، على الرغم من الضعف الشديد الذي كانت تعانيه سواء في التسليح أم في التدريب[2]. أما في المناطق الجنوبية وخصوصاً غزة وبئر السبع، فقد انضم العديد من إخوان فلسطين إلى قوات الإخوان (المصرية) الحرة بقيادة كامل الشريف.

وعلى سبيل المثال، فقد كان من أنشط شُعب الإخوان مشاركة في الجهاد شعبة الإخوان المسلمين في يافا[3]. وعندما تشكلت لجنة قومية في يافا مع بدء الحرب شارك ضمن قيادتها ممثل عن الإخوان المسلمين وهو رئيس الفرع هناك "ظافر راغب الدجاني"، حيث أسندت إليه مهمة إدارة اللجنة الاقتصادية، إذ إنه كان يشغل أيضاً رئاسة الغرفة التجارية في المدينة[4]. ويقول يوسف عميرة (الذي كان أحد شباب الإخوان في يافا، ثم أحد مؤسسي وقادة حركة فتح لاحقاً) إن الإخوان تولوا في أثناء الحرب الدفاع عن مناطق البصة وتل الريش والعجمي والنزهة في يافا، بالإضافة إلى المحافظة على الأمن داخل المدينة[5].

وفي منطقة القدس شارك إخوان فلسطين في القتال مع إخوانهم القادمين من البلاد العربية، أو مع قوات الجهاد المقدس. ومما يلفت النظر أنّه عندما تشكلت اللجنة القومية في القدس في 1948/1/26 لتتولّى أمور رعاية المدينة وحمايتها في أثناء حرب 1948 فإنّها كانت تتكون من 14 عضواً. وقد كان من بين هؤلاء خمسة أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين في القدس، وهم: شريف صبوح، وأسعد الإمام، وطاهر بركات، وجميل وهبة،

[2] كامل الشريف، **الإخوان المسلمون في حرب فلسطين** (الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1984)، ص 464.

[3] مقابلة أجراها الباحث مع يوسف عميرة، الكويت، 1985/11/6.

[4] عارف العارف، **النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947–1952** (صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، 1954)، ج 1، ص 227–229 و234.

[5] مقابلة أجراها الباحث مع يوسف عميرة، 1985/11/6.

وعيد عابدين[6]. وهذا مؤشّر قوي على ما تمتّعت به جماعة الإخوان أو الشخصيات المنتمية لها من احترام ونفوذ وتأثير في القدس، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كثرة الاتجاهات والأحزاب والجمعيات والتنوع الطائفي الديني في القدس.

بعد كارثة حرب 1948، كان الإخوان المسلمون من التيارات الأكثر شعبية في الوسط الفلسطيني خلال الفترة 1949–1954، سواء في الضفة أم في القطاع؛ وذلك لدورهم المشهود في حرب 1948، ولما طرحوه من برامج إسلامية وطنية، كما أنهم نعموا بحرية نسبية في مصر حتى 1954، وبأجواء مواتية في الأردن. ولم تكن التيارات الأخرى لتقوى على منافسة الإسلاميين، إلا بعد أن سدّد عبد الناصر ضربته القاسية للإخوان، وأخذ يلاحقهم، واستخدم إعلامه القوي في تشويه صورتهم. فأصبح التوجه العام لدى الإخوان والإسلاميين عموماً هو المحافظة على النفس، والانكفاء على الذات بانتظار ظروف أفضل. وكانت أحد نماذج قوة الإسلاميين رابطة طلبة فلسطين في مصر، التي كان يفوز بها الإسلاميون أو من يدعمونه حتى سنة 1957، والتي رأسها ياسر عرفات عندما كان طالباً مقرّباً من الإخوان.

وفي قطاع غزة أنشأ الإخوان المسلمون تنظيماً سرياً ذا طبيعة عسكرية[7]، قام بعدد من العمليات بالتنسيق مع بدو النقب، واستفادوا من وجود الضابط الإخواني في الجيش المصري عبد المنعم عبد الرؤوف في القطاع إثر نجاح الثورة المصرية، فسهل لهم سبل التدريب العسكري. وكانت عملية "الباص" في 1954/3/17 أحد أشهر العمليات، التي تُظهر بعض المؤشرات أن البدو نفذوها بالتنسيق مع الإخوان، وأدت إلى مقتل 11 إسرائيلياً قرب بئر السبع بجانب مستعمرة معاليه أكربيم Ma'ale Akrabim[8].

---

[6] انظر: محسن محمد صالح، "أضواء وثائقية على جماعة الإخوان المسلمين في القدس سنة 1946،" في **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، المجلد 15، العدد 58، ص 71؛ وانظر أسماء أعضاء اللجنة القومية في القدس في: بيان الحوت، **مرجع سابق**، ص 906.

[7] قام الباحث بعمل دراسة باللغة الإنجليزية حول هذا التنظيم، وقبلت للنشر في النسخة الإنجليزية لـ **مجلة الدراسات الفلسطينية**، والدراسة بعنوان:
The Military Activities of The Palestinian's Muslim Brothers In Gaza Strip 1949-1954.

[8] See Public Record Office (The National Archives), Kew Gardens, London, Files: Foreign Office (F.O.) 371/111077, 111098-111100.

وفي تلك الفترة، فرضت حالة التضييق والمطاردة المفروضة على التيار الإسلامي، خصوصاً في مصر والقطاع، تساؤلات أمام شباب الإخوان المسلمين الفلسطينيين المتحمسين، الذين أخذوا يتساءلون عن وسائل العمل الممكنة لتحرير فلسطين. وبالرغم من أن التيار العام وسطهم كان يدعو إلى التريث، والتركيز على الجوانب التربوية والإيمانية، إلا أن تياراً آخر أخذ يتجه للقيام بعمل منظم مسلح، لا يتخذ أشكالاً إسلامية مكشوفة، وإنما يتبنى أطراً وطنية تمكنه من تجنيد قطاعات أوسع من الشباب، ولا تجعله عرضة لعداء الأنظمة وملاحقاتها. وكانت تجربة الثورة الجزائرية في تلك الفترة أحد الحوافز المهمة لهذا العمل. وكانت هذه هي البذور الأولى لنشأة حركة فتح (حركة تحرير فلسطين، وفيما بعد حركة التحرير الوطني الفلسطيني) سنة 1957 في الكويت، برئاسة ياسر عرفات، والتي خرجت أساساً من أحضان الإخوان المسلمين، وبالذات من أبناء قطاع غزة.

وكان خليل الوزير (أبو جهاد) الذي كان عضواً في الإخوان، والذي أصبح الرجل الثاني في فتح طوال ثلاثين عاماً، قد قدَّم اقتراحاً بذلك إلى قيادة الإخوان في القطاع فلم يستجيبوا له. غير أن هذا لم يمنع أن ينضم لفتح عند نشأتها عدد لا بأس به من ذوي المكانة والاحترام بين الإخوان أمثال سعيد المزين، وغالب الوزير، وسليم الزعنون، وصلاح خلف، وأسعد الصفطاوي، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، ورفيق النتشة، وعبد الفتاح حمود، ويوسف عميرة حيث تولوا مناصب قيادية عالية في الحركة، بالإضافة إلى أن ياسر عرفات نفسه كان مقرباً من هذه الجماعة. غير أن فتح، التي ظلت تركز في تجنيدها على العناصر الإخوانية حتى سنة 1962، انفتحت أكثر على مختلف التيارات وقطاعات الشعب الأخرى، خصوصاً بعد أن أصدرت قيادة الإخوان في القطاع أوامرها بالتمايز إما مع فتح وإما مع الإخوان[9]. وأخذت فتح تصطبغ بصبغة وطنية علمانية شكلت هويتها العامة إلى وقتنا هذا.

وعلى أيّ حال، فلا ينبغي للإخوان أن يبالغوا في نسبة حركة فتح إليهم، كما لا ينبغي لحركة فتح أن تتنكر لجذورها وبداياتها الأولى. فإذا كان الإخوان هم المحضن الذي خرجت منه الفكرة وبداياتها الأولى، فإن فتح لم تنشأ بقرار من قيادة الإخوان ولا وفق

---

[9] انظر: عبد الله أبو عزة، **مع الحركة الإسلامية في الدول العربية** (الكويت: دار القلم، 1986)، ص 71–96؛ وانظر أيضاً: رسالة للباحث من سليمان حمد، الكويت، 1994/7/17. ملاحظة: الأستاذ سليمان حمد كان من الإخوان الفلسطينيين، وكان كذلك من الجيل المؤسس لحركة فتح.

خططهم، كما أن مشروعها لم يحمل أيديولوجية الإخوان، ولا الضوابط التي تضمن سيره كمشروع يخدم أهدافهم.

ومن جهة أخرى، فمنذ أن ضمت الأردن الضفة الغربية إليها بعد حرب 1948، توحد الإخوان المسلمون في الضفة الغربية مع الإخوان في الأردن. أما الإخوان المسلمون في قطاع غزة فقد كان لهم مكتبهم الإداري الخاص بهم برئاسة الشيخ عمر صوان حتى سنة 1954. وقد تابعوا بعد ذلك عملهم سراً تحت ضغط نظام عبد الناصر وملاحقته. غير أنهم أعادوا ترتيب صفوفهم وأنشأوا "التنظيم الفلسطيني"، بحيث تبع لهم أيضاً الإخوان الفلسطينيون في بلدان الخليج، وانتخبوا هاني بسيسو مراقباً عاماً لهم في صيف 1962[10].

وبعد كارثة حرب 1967 والاحتلال الإسرائيلي لباقي فلسطين وسيناء والجولان، أخذ التيار الإسلامي يستعيد حيويته وسط الفلسطينيين، وتزايد الاتجاه نحو الإسلام، بعد أن رأت الجماهير فشل الأيديولوجيات القومية والعلمانية واليسارية في حلّ القضية. وكانت مشاركة الإخوان المسلمين في العمل الفدائي الفلسطيني في الفترة 1968–1970، عبر ما عرف بـ"معسكرات الشيوخ" في الأردن بالتنسيق مع حركة فتح، أحد مظاهر الحيوية المبكرة. فقد وفرت حركة فتح الغطاء لهذه المعسكرات، كما التزمت بتقديم التموين والسلاح والذخيرة، بالإضافة إلى مصاريف المتطوعين، وكانت العمليات الفدائية تحدث بالتنسيق مع فتح؛ بينما كان للإخوان حريتهم الكاملة في تصريف أمور التدريب والانتقاء، وشؤونهم الإدارية الداخلية[11]. وقد تمّ تدريب حوالي 300 رجل توزعوا على سبع قواعد فدائية. وبالرغم من محدودية إمكاناتهم ومشاركتهم، فقد قدموا نماذج متميزة في عمليات قوية كالحزام الأخضر في 1969/8/31، ودير ياسين في 1969/9/14. وقد استشهد منهم 13 رجلاً[12]. وتجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي تبنّى فيه تنظيم الإخوان في الأردن وتنظيمات الإخوان في البلاد العربية فكرة معسكرات الشيوخ، فإن قيادة التنظيم الفلسطيني لم تتبنَّ المشاركة

[10] بناء على عدد من المقابلات التي أجراها الباحث، مع الإشارة إلى أن البعض قال إن ذلك تمّ سنة 1963 وليس سنة 1962.

[11] مقابلة أجراها الباحث مع عبد العزيز علي، الكويت، 1985/9/27؛ وانظر: عبد الله أبو عزة، **مرجع سابق**، ص 127–144.

[12] محمد الحسن، **موقف الإسلاميين من قضية فلسطين** (قطر: مكتبة الفتح ومكتبة الغزالي، 1995)، ص 139.

في هذه المعسكرات، على أساس أن هذا العمل العسكري سابق لأوانه، غير أنها دعمته مادياً، ولم تمانع من مشاركة أعضاء التنظيم بمبادرة ذاتية من أنفسهم[13].

وبشكل عام، فإن الإخوان المسلمين الذين أخذوا يستعيدون حالتهم الشعبية (مع تصاعد الصحوة الإسلامية) في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وضعوا المقاومة المسلحة نصب أعينهم، ولكنهم قرروا التريّث ريثما يستكملون استعداداتهم ويشكلون عملاً عسكرياً يستعصي على الاستئصال... ولذلك كان ظهور حماس بشكلها الناضج ثمرة طبيعية لجهود طويلة... وتحولاً محسوباً في جماعة متجذرة في الواقع الفلسطيني.

استفاد الإخوان (ثم حماس) في صعودهم السريع من عراقة وقدم التنظيم الإخواني الفلسطيني، إذ إنه أقدم تنظيم حركي فلسطيني، كان ما يزال يحتفظ بفاعليته على الساحة. كما استفادوا من تراث الإخوان المسلمين العالمي الفكري والدعوي والتربوي الضخم، الذي أنتجته مدرسة الشيخ حسن البنا ومفكروها في بلدان العالم منذ ثلاثينيات القرن العشرين؛ ومن الدعم الذي يتلقونه من فروع الإخوان في بلدان العالم. كما لم يركز الإخوان على مشروع المقاومة العسكرية فقط؛ وإنما شكّلوا دعوة إصلاحية ومدرسة تربوية وهيئة اجتماعية خيرية، وتغلغلوا في أوساط الناس، بحيث استفادوا من هذه الأنشطة في تجنيد عناصرهم وتجديد أنفسهم، مما جعل عملية اقتلاعها أمراً يكاد يكون مستحيلاً. وفوق ذلك، فقد كان لدى الإخوان شعور عميق بماضٍ جهادي مقاوم يفخرون به منذ 1948.

وكما نشطت فتح والجبهة الشعبية والديموقراطية وغيرها في إنشاء المؤسسات المدنية التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، فقد نشط الإخوان أيضاً في إنشاء المؤسسات المدنية، وفي بناء المساجد في فلسطين، واستخدامها في نشر دعوتهم، حيث زادت من 200 مسجد سنة 1967 إلى 600 مسجد سنة 1987. وقاموا ببناء العديد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية على رأسها المجمع الإسلامي والجمعية الإسلامية في قطاع غزة وعدد من لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية في الضفة الغربية. وتمّ بناء أطر ومؤسسات داعمة للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، كما تمّ تأسيس عدة

[13] مقابلة أجراها الباحث مع عبد الله أبو عزة، أبو ظبي، 1998/6/29؛ ومقابلة أجراها الباحث مع سليمان حمد، الكويت، 1999/11/28.

واجهات للعمل الطلابي الإسلامي الفلسطيني في الكويت وبريطانيا وألمانيا وأمريكا. وقد شكّلت "قائمة الحق الإسلامية" القائمة الأقوى في انتخابات الاتحاد العام لطلبة فلسطين في جامعة الكويت خلال العامين الدراسيين 1977/1978 و1978/1979 حيث قادها في عامها الأول خالد مشعل، الذي أصبح فيما بعد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. ولذلك، لم تبدأ حماس منذ نشأتها من ذيل القائمة الطويلة لمنظمات المقاومة الفلسطينية، وإنما قفزت مباشرة لتكون المنافس الأول والقوي لحركة فتح التي تعد العمود الفقري لـ م.ت.ف في انتخابات الجامعات وفي المؤسسات النقابية[14].

اندمج العمل الإخواني الفلسطيني سنة 1978 مع الإخوان في الأردن في تنظيم واحد، أطلق عليه اسم تنظيم "بلاد الشام"، ثم تمّ تشكيل "قسم فلسطين" الذي يتبع هذا التنظيم. وفي سنة 1983، عُقد مؤتمر داخلي أكد على أن العمل لقضية فلسطين ومشروع التحرير لا يتعارض مع مشروع إقامة الدولة الإسلامية. وبذلك حسم حالة النقاش التي استمرت سنوات طويلة حول "جدلية الدولة والمقاومة"، أي هل ينتظر الإخوان إقامة الدولة الإسلامية حتى يبدأ مشروع التحرير أم لا؟ وكان الحسم باتجاه أن مشروعي الدولة الإسلامية ومقاومة العدو الصهيوني خطّان متوازيان مكملان لبعضهما البعض، ويسيران جنباً إلى جنب دونما تعارض. وكان ظهور حماس فيما بعد هو التطبيق العملي لهذا الفهم.

وقد ظهرت بوادر تأسيس الجهاز العسكري عندما أرسلت القيادة بعض كوادرها سنة 1980 للتدريب العسكري في الخارج. وقام الشيخ أحمد ياسين، بتأسيس الجهاز العسكري في القطاع، وقاده في مراحله الأولى عبد الرحمن تمراز ثم صلاح شحادة. بيد أن انكشاف أمر التنظيم العسكري عن طريق أحد تجار السلاح المشبوهين أدى إلى ضربه في الفترة 2/25–1984/7/1. وقبضت السلطات الإسرائيلية على الشيخ أحمد ياسين بتهمة انتمائه لتنظيم معادٍ لـ"إسرائيل" وحيازة الأسلحة، وحكمت عليه بالسجن 13 عاماً، غير أنه أفرج عنه في عملية تبادل الأسرى التي تمت في 1985/5/20، بين المنظمات الفدائية الفلسطينية والكيان الإسرائيلي[15].

---

[14] انظر: محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 408–409.

[15] ربعي المدهون، "الحركة الإسلامية في فلسطين 1928–1987،" في مجلة **شؤون فلسطينية**، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد 187، تشرين الأول/ أكتوبر 1988، ص 27.

وقد أعيد ترميم الجهاز وإعادة بنائه من جديد سنة 1986 تحت اسم "المجاهدون الفلسطينيون"، وبدأت تشكيلات الجهاز بالعمل قبل انتفاضة 1987، خاصة في مجال جمع السلاح وتخزينه وتدريب العناصر. وتأسس الجهاز الأمني للإخوان في قطاع غزة (مجد) سنة1981 ، كجزء من العمل العسكري، وأعيد بناؤه وتوسيعه سنة 1985.

وفي صيف سنة 1985 اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً باستغلال أيّ أحداث للاشتراك في المواجهة ضدّ الاحتلال، أي قبل سنتين من بدء الانتفاضة. وقد استشهد اثنان من شباب الإخوان في المواجهات التي شهدتها جامعة بيرزيت سنة 1986. ويبدو أن قيادة الخارج أعطت للداخل صلاحية اختيار التوقيت المناسب[16].

ثانياً: مرحلة الانتفاضة المباركة 1987–1993:

عرفت الانتفاضة الأولى بـ"الانتفاضة المباركة" وبـ"انتفاضة أطفال الحجارة". وعلى الرغم من أنها لم تكن الانتفاضة الأولى إلا أنها كانت علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني؛ فمن خلالها انتقل مركز المقاومة من الخارج إلى الداخل؛ وتميزت بالشمول ومشاركة كافة قطاعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العمرية؛ كما تميزت ببروز العامل الديني ودور التيار الإسلامي في إذكاء روح المقاومة وحبّ الاستشهاد.

وكان المكتب الإداري العام للإخوان المسلمين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد اتخذ قرار إطلاق مواجهة الاحتلال، الذي ترافق معه إطلاق حركة المقاومة الإسلامية – حماس، في اجتماع في بيت الأستاذ حسن القيق رحمه الله، في دورا في قضاء الخليل في 1987/10/23. وقد حضر ذلك الاجتماع سبعة أعضاء هم حسن القيق، وعبد الفتاح دخان، وحماد الحسنات، وإبراهيم اليازوري، وعدنان مسودي، وم.م، وف.ص، وغاب عن الاجتماع سعيد بلال رحمه الله. وقد قرر المجتمعون أن يتركوا لكل مدينة الخيار بأن تعمل بالكيفية التي تراها مناسبة[17].

---

[16] انظر: محسن محمد صالح، **دراسات منهجية في القضية الفلسطينية**، ص 408–409 ؛ وانظر أيضاً: مهيب النواتي، **حماس من الداخل** (غزة، فلسطين: دار الشروق، 2002)، ص 49–57 و67–72؛ وانظر حول خلفيات ظهور حماس:

Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters* (London: Hurst & Co Publishers Ltd., 2007), pp. 10–51.

[17] بلال محمد (محرر)، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 98.

وعندما وقعت حادثة دعس أربعة من العمال الفلسطينيين في 1987/12/8، اجتمعت قيادة الإخوان في قطاع غزة ليلتها، بحضور الشيخ أحمد ياسين، وإبراهيم اليازوري، وعبد العزيز الرنتيسي، وعبد الفتاح دخان، ومحمد شمعة، وصلاح شحادة، وعيسى النشار، وناقشت ما جرى من أحداث، وقررت القيادة تصعيد المواجهات في مختلف مناطق القطاع. وهو ما بدأ فعلاً بعد صلاة فجر يوم 1987/12/9 عندما خرجت المظاهرات من مخيم جباليا. وكان اثنان من تيار الإخوان هما أول شهيدين دشَّنا بدء الانتفاضة المباركة في فلسطين، وهما حاتم أبو سيس ورائد شحادة[18]. وفي 1987/12/14، أصدرت حركة المقاومة الإسلامية بيانها الأول الذي عبرّ عن مجمل سياساتها وتوجهاتها[19].

بالنسبة للإخوان، كان الجديد في حركة حماس أنها:

1. حسمت حالة "التقطُّع" في الأداء الجهادي الإخواني، وحولته إلى حالة دائمة مستمرة.
2. وفرت غطاء حركياً مقاوماً لجماعة الإخوان، يتسم بالمؤسسية التنظيمية، والسياسية، والعسكرية، وله قيادته السياسية المعلنة.
3. نقلت الوضع الداخلي للإخوان الفلسطينيين نقلة نوعية، بحيث أصبح العمل التنظيمي، والتربوي، والتعبوي يخدم الفعل الجهادي واستراتيجية المقاومة.

ترى حماس أنها هي التي حملت عبء إطلاق هذه الانتفاضة في أيامها الأولى، حيث ترافق قرار نزولها للميدان وتصعيد الفعاليات مع اللحظات الأولى للانتفاضة؛ وأن منظمة التحرير وفصائلها لم تشارك بشكل واضح إلاّ بعد حوالي أسبوعين، عندما دعت للإضراب العام في 1987/12/21، ثم شكلت الفصائل المنتمية لمنظمة التحرير "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة"، وصدر بيانها الأول في 1988/1/8.

وبعد اجتماع للمكتب الإداري العام للإخوان في الضفة والقطاع عقد في 1988/1/10 في القدس في بيت حسن القيق في المدرسة الصناعية في دار اليتيم العربي، اتخذ قرار استمرار الانتفاضة، وتوسع العمل في جميع أنحاء الضفة الغربية، بالوسائل والأعمال نفسها التي حصلت في غزة. أما اختصار حركة المقاومة الإسلامية إلى حماس، فاتفق عليه المكتب الإداري في بيت حسن القيق؛ حيث كان هو صاحب الاقتراح. فقد كان يوضع

---

[18] انظر: غسان حمدان، **الانتفاضة المباركة: وقائع وأبعاد** (الكويت: دار الفلاح، 1989)، ص 36–38.

[19] انظر نصّ البيان في: المكتب الإعلامي لحماس، **وثائق حركة المقاومة الإسلامية**، سلسلة بيانات الحركة (د.م: المكتب الإعلامي لحماس، د.ت)، ص 17–18. انظر وثيقة رقم 1 في ملحق هذا الكتاب، ص 559.



في البيانات الأولى أحرف: ح.م.س تحت اسم حركة المقاومة الإسلامية، ثم تمَّ إضافة حرف الألف فأصبحت "حماس"[20].

ومن جهة أخرى، لم تكن حماس فصيلاً معروفاً على الساحة الفلسطينية، وعانت لأشهر عديدة من عدم تعامل وسائل الإعلام مع بياناتها وفعالياتها، كما لم تكن حماس قد أفرزت شخصيات سياسية أو إعلامية للتحدث باسمها؛ وهو ما دفع منظمة التحرير وفصائلها إلى الواجهة. غير أن قدرة حماس على تنفيذ فعاليات واسعة على الأرض، وقيادة المظاهرات، وعمل الإضرابات الشاملة، أعطاها الكثير من المصداقية، وأخذ يثير الأسئلة حول الحركة وقياداتها ورموزها.

انتشرت فعاليات حماس بشكل سريع في الضفة الغربية، وبرزت العديد من الرموز والقيادات أمثال الشيخ حامد البيتاوي، ومحمد الحاج، وبسام جرار، وجمال سليم، وجمال منصور، وحسن يوسف، وجمال النتشة؛ وتولت قيادات شبابية الإدارة السرية لأنشطة حماس أمثال محمد صوالحة. وتعرضت حماس في الضفة للعديد من حملات التصفية والاعتقال والمطاردة.

تنازع قيادة الانتفاضة تياران مختلفان هما التيار الإسلامي (حماس والجهاد الإسلامي) وتيار م.ت.ف باستراتيجيات وأهداف متباينة، ولكن بفعاليات نضالية متشابهة، وكانت الجماهير الفلسطينية تستجيب لكلا التيارين. وقد أثار هذا الانقسام الميداني حفيظة قيادة م.ت.ف، التي وجدت في صعود التيار الإسلامي تحدياً كبيراً على الأرض، حيث إنه كان يرفض الانتماء لمنظمة التحرير، وكان له اعتراضاتٌ يراها جوهرية على برنامجها السياسي، وعلى أداء قياداتها ومؤسساتها، وعلى الهيمنة عليها من قبل فصيل معين هو "فتح". وكان التيار الإسلامي يرى أن م.ت.ف لا تعكس التمثيل الحقيقي لحجم القوى السياسية والشعبية على الأرض. ومنذ ذلك الوقت، سيطبع الانقسامُ السياسي والنضالي العملَ الوطني الفلسطيني؛ فلا حماس مستعدة للالتزام ببرنامج م.ت.ف وقراراتها وتعهداتها، ولا قيادة م.ت.ف مستعدة للقيام بعملية إصلاح هيكلي لنفسها ومؤسساتها لتصبح أكثر ديموقراطية، وأقدر على استيعاب كافة الشرائح والتيارات الفلسطينية، وأكثر تعبيراً عن رؤية وطنية شاملة، يلتزم بها الجميع.

[20] بلال محمد، **مرجع سابق**، ص 99.

1. ميثاق حماس:

أصدرت حماس ميثاقها في 1988/8/17. وحسب عدنان مسودي فإن الذي كتب مسودة الميثاق هو عبد الفتاح دخان (أبو أسامة)، وقد اعتمده المكتب الإداري العام للإخوان في الضفة والقطاع، بعد قراءته مرتين في منزل حسن القيق[21]. وقد تمّ توزيعه قبل أن يتمّ تبنيه رسمياً من مؤسسات الحركة الشورية في الداخل والخارج. غير أن الجميع تعامل معه عملياً باعتباره ميثاق الحركة. وجرى توزيعه بشكل واسع في السنة نفسها في الكويت والأردن، بالإضافة إلى الداخل الفلسطيني.

أعلنت حماس نفسها في الميثاق جناحاً من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وامتداداً من امتداداتها، وأنها تعدُّ الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها، وإليه تحتكم، ومنه تسترشد خطاها[22]. وتهدف حماس إلى تحرير فلسطين، وإقامة دولة الإسلام عليها، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتعدُّ نفسها سنداً لكل مستضعف، ونصيراً لكل مظلوم[23]. وترى حماس أن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصحّ التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو عن جزء منها، وأنه لا حلّ لقضية فلسطين إلا بالجهاد في سبيل الله، وأن العمل على تحريرها فرض عين على كلّ مسلم حيثما كان[24].

وأبدت حماس في ميثاقها اهتماماً بتربية الأجيال تربية متكاملة، وأعطت للمرأة المسلمة دوراً لا يقلّ عن دور الرجل في معركة التحرير[25]. ونظرت حماس نظرة احترام وتقدير إلى الحركات الإسلامية، وبادلت الحركات الوطنية الفلسطينية وم.ت.ف الاحترام، لكنها رفضت في الوقت نفسه الفكرة العلمانية، معتبرة أنها لن تؤدي إلى التحرير[26]. وأكدت حماس على اعتبارها حركة إنسانية تلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، ولا تعادي إلا من يناصبها العداء[27].

---

[21] **المرجع نفسه**، ص 101.

[22] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، آب/ أغسطس 1988، المادة 1و2.

[23] **ميثاق حماس**، المادة 9.

[24] **ميثاق حماس**، المادة 11، و13–15.

[25] **ميثاق حماس**، المادة 16.

[26] **ميثاق حماس**، المادة 23، و25–27.

[27] **ميثاق حماس**، المادة 31.

ومن اللافت للنظر أن قيادة حماس تعاملت مع هذا الميثاق كوثيقة تاريخية عبَّرت عن رؤية شرائح واسعة من الإخوان في تلك الفترة، وليس بالضرورة باعتباره مرجعية دستورية معتمدة وفاعلة وناظمة للعمل. وقد وُجِّهت انتقادات داخلية لبعض المصطلحات والتعبيرات السياسية الواردة فيه، وخصوصاً تلك المتعلقة باليهود. في الوقت نفسه، حرصت قيادات حماس على استخدام لغة سياسية بعيدة عن إمكانية الاتهام بالعداء للسامية، أو قتال اليهود لمجرد أنهم يهود.

وتجدر الإشارة إلى أن خصوم حماس ومناوئيها يستشهدون بالميثاق أكثر بكثير مما يقوم به أعضاء حماس وقيادتها؛ حتى بدا الأمر داخل الحركة وكأن أفرادها قد نسوه. لكن ازدياد حضور الحركة العالمي، وتصاعد الاتهامات الموجهة إليها باللا سامية وبعدم المرونة، من خلال استخدام مواد من الميثاق؛ عزَّز الشعور لدى الحركة في أثناء انتفاضة الأقصى، وخصوصاً في الفترة 2003–2005، إلى أنه قد حان الوقت لإعادة صياغة ميثاقها. ولكن فوزها في الانتخابات التشريعية في 2006/1/25، وما تلاه من حصار وضغوط، علَّق العمل بالمشروع، لئلا يُفهم منه أن حماس غيرت ميثاقها استجابة للضغوط الخارجية[28].

2. حماس والعمل العسكري[29]:

تطورت فعاليات حماس الانتفاضية من الاضرابات، والمظاهرات، ورمي الحجارة، إلى تطوير تدريجي في الفعاليات العسكرية كالهجمات بالسكاكين والأسلحة النارية، واختطاف الجنود، وقتل العملاء، إلى السيارات المفخخة، والعمليات الاستشهادية. وقد أصبح الجهاز العسكري جزءاً ثابتاً وأصيلاً من تركيبة حماس، وعلى الرغم مما تعرض له الجهاز من ضربات سنة 1988، و1989، و1990 على خلفيات فعالياته العسكرية فإن الحركة كانت تعيد بناءه من جديد، وعلى الرغم من حالات المد والجزر فإن الجهاز ظلّ موجوداً، وفاعلاً، ومركزياً.

---

[28] See Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters*, pp. 150–156.

[29] حول عمليات حماس 1989–1993، انظر: محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 189–205؛ وغسان دوعر، **موعد مع الشاباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993** (لندن: فلسطين المسلمة، 1995)؛ وغسان دوعر، **عماد عقل** (عمّان: فلسطين المسلمة، 1995)؛ وغسان دوعر، **حرب الأيام السبعة: أسود حماس** (عمّان: فلسطين المسلمة، 1993)؛ ومهيب النواتي، **مرجع سابق**، ص 71–90.

في 1988/3/21، قامت المجموعة 101 في الجهاز العسكري لحماس "المجاهدون الفلسطينيون" الذي يقوده الشيخ صلاح شحادة، بمحاولة اختطاف مهندس ومقاول صهيوني في منطقة الشيخ رضوان في قطاع غزة، بيد أن العملية واجهتها صعوبات حالت دون إتمامها، فقامت المجموعة بإطلاق النار عليه وأصابوه بجراح. وتلا ذلك عمليات تفجير عبوات ناسفة في بيت حانون في أيار/ مايو 1988، وفي يوم عيد الأضحى (1988/7/25)، ثم في ذكرى الهجرة النبوية (1988/8/14). كما قتلت المجموعة مستوطناً إسرائيلياً في 1988/8/18، قرب منطقة بيت لاهيا شمال قطاع غزة. ونجحت المجموعة في خطف وقتل الرقيب الصهيوني آفي ساسبورتس Avi Sasportas في 1989/2/3، وفي خطف الجندي إيلان سعدون Ilan Saadon وقتله في 1989/5/3، لكن سرعان ما ضُرب هذا الجناح العسكري في أيار/ مايو 1989 إثر الحملة الشرسة التي قادتها سلطات الاحتلال.

وتعزى بدايات تشكيل جناحها العسكري الحالي "كتائب عزّ الدين القسام" إلى أيار/ مايو 1990 التي حلت محل "المجاهدون الفلسطينيون"، وكان أول شهيد للكتائب هو محمد أبو نقيرة في 1990/12/14، في أثناء اشتباك مع جنود الاحتلال في مدينة رفح. ثم أخذت عمليات كتائب القسام تتزايد وتشتد قوة وتأثيراً. وحسب دراسة للباحث المتخصص بحركة حماس غسان دوعر، فقد نفذت حماس سنة 1993 ما مجموعه 138 عملية خسر الكيان الإسرائيلي حسبما أعلن بنفسه 79 قتيلاً و220 جريحاً[30]. وفي 1993/11/24 استشهد عماد عقل وهو أحد أبرز قادتها العسكريين.

وقد أمكن لحماس تجاوز الصعوبات بوجود نوعية من الرجال مستعدة للتضحية والاستشهاد، ويعترف المحللون الإسرائيليون أن "حماس قد صكّت نماذج جديدة للإنسان الفلسطيني، وهم الاستشهاديون الجدد"[31]. ويذكر أحد الخبراء أن حماس قد أثبتت أنها الرقم الأصعب في المعادلة الفلسطينية[32]. ونسبت صحيفة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post الإسرائيلية إلى يفراح تسيلبرمان Yifrah Silberman من معهد ترومان Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace

[30] انظر: غسان دوعر، **موعد مع الشاباك**.

[31] انظر: موسى الكيلاني، الرقم الأصعب في المعادلة، صحيفة **الدستور**، عمّان، 1995/2/1.

[32] **المرجع نفسه**.

التابع للجامعة العبرية، وهو خبير مهتم بحماس، قوله عنها "المنظمة تتمتع بالديناميكية، وهذا جزء مهم من سرّ قوتها"[33]. إن قوة أداء حماس على الساحة دفع وزير الإسكان والبناء الإسرائيلي الجنرال بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben–Eliezer إلى القول في أواخر آذار/ مارس 1993 "إن أمام إسرائيل خياران، إما الرضوخ وإما مواصلة المواجهة حتى النهاية، ونحن اخترنا الثاني، وعلينا أن نقرر من يحكم هنا: حركة حماس أم حكومة إسرائيل"[34]. كانت معظم خسائر حماس في صفوف كوادرها وعناصرها المدنية خلال فترة الانتفاضة المباركة. ومع التحول التدريجي في الانتفاضة باتجاه العمل المسلح، أخذ يزداد عدد شهداء حماس من عناصر جهازها العسكري، حيث فقدت 44 شهيداً خلال الفترة 1988–1993، حسب إحصائيات كتائب القسام نفسها (انظر جدول رقم (1))[35].

جدول رقم (1): عدد شهداء كتائب القسام في الضفة والقطاع
خلال الفترة 1988–1993

السنة	شهداء بعمليات			شهداء في أثناء مهمة جهادية	شهداء آخرون للقسام		المجموع
	استشهادي	اشتباك مسلح	اقتحام مستعمرة		اغتيال بيد العدو	اغتيال بأيد عميلة	
1988	–	1	–	–	–	–	**1**
1989	–	–	–	1	–	–	**1**
1990	–	–	–	1	–	–	**1**
1991	–	–	–	1	–	–	**1**
1992	–	4	–	2	2	–	**8**
1993	6	9	–	11	6	–	**32**
المجموع	**6**	**14**	–	**16**	**8**	–	**44**
	20			**16**	**8**		

تعرضت حماس لعدة ضربات قاسية وحملات اعتقال واسعة، كان أبرزها في آب/ أغسطس 1988، وجاءت على خلفية مجموعة من العمليات في بيت حانون وجباليا، وتمّ خلالها اعتقال قسم كبير من القيادة المركزية للحركة في القطاع. وفي أيار/ مايو 1989، قامت قوات الاحتلال باعتقال ما يزيد عن ألف من كوادر وأبناء الحركة، وتمّ التحقيق

[33] غسان دوعر، **موعد مع الشاباك**، ص 168–169.

[34] **المرجع نفسه**، ص 229.

[35] انظر: "القسام حقائق وأرقام،" مجلة **قساميون**، وحدة الإعلام المقاوم – كتائب الشهيد عز الدين القسّام، العدد الخاص 5، كانون الأول/ ديسمبر 2007، ص 10.

بأساليب وحشية مع المئات منهم، فأدى ذلك إلى كشف بنية الحركة التنظيمية لأول مرة، وألقي القبض على الشيخ أحمد ياسين في 1989/5/18. وفي الذكرى الثالثة لانطلاقة حماس في 1990/12/14، قامت حماس بقتل ثلاثة إسرائيليين، مما فجر أكبر عملية اعتقال شاملة تتعرض لها الحركة، وجرى مجدداً ضرب أجهزة الحركة. وكان من أبرز الظواهر التي رافقت هذه الضربة انكشاف علاقة الحركة بالخارج، ودورها فيما يجري بالداخل؛ حيث قام الجهاز في الخارج بإرسال قيادي إلى الداخل لإعادة بناء التنظيم وتمويله، وقد استطاع تشكيل القيادة وتنظيم خيوط علاقتها، كما رافق هذه الضربة أول عملية إبعاد جماعي لكوادر من الحركة في 1991/1/8، وهم: عماد العلمي (أبو همام)، ومصطفى القانوع (أبو سائد)، ومصطفى اللداوي، وفضل الزهار.

قامت حماس في 1992/12/13 باختطاف الجندي نسيم توليدانو Nassim Tolidano والمطالبة في مقابل الإفراج عنه بالإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، وعلى إثر رفض رئيس وزراء العدو إسحق رابين Yitzhak Rabin التجاوب مع مطالبها قامت الحركة بتصفية الجندي، وهو ما دفع رابين للإعلان في الكنيست Knesset عن الحرب الشاملة على حركة حماس؛ فتم اعتقال 1,300 من أنصارها، كما أقدمت السلطات الإسرائيلية على أكبر عملية تهجير وإبعاد بعد حرب 1967، عندما قامت بإبعاد 415 غالبيتهم الساحقة (نحو 380) من القيادات الإسلامية المدنية المحسوبة على حماس. غير أن رفض المبعدين للإبعاد وصمودهم في "مرج الزهور" على الحدود مع لبنان، أكسبهم المعركة الإعلامية الدولية ضدّ الاحتلال، ووسع دائرة الاهتمام بحركة حماس وزاد من شعبيتها، مما اضطر السلطات الإسرائيلية إلى الموافقة على العودة التدريجية للمبعدين، والتي اكتملت بعد عام من الإبعاد[36].

3. حماس في الخارج[37]:

أربك احتلال صدام حسين للكويت عمل حركة حماس مؤقتاً، ففضلاً عن مأساة نحو 430 ألف فلسطيني هناك، وفضلاً عن انزواء الاهتمام بالانتفاضة مقابل انشغال العالم بحرب الخليج 1991/1990، فإن "دينامو" عمل حماس في الخارج كان في الكويت،

[36] انظر: أعداد مجلة **فلسطين المسلمة**، التي غطت عملية الإبعاد وأخبار المبعدين بالتفصيل طوال سنة 1993.

[37] مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم غوشة، عمّان، 1998/8/16؛ ومقابلة أجراها الباحث مع موسى أبو مرزوق، عمّان، 1998/8/12؛ وانظر:
Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters*, pp. 66–78.

حيث تقيم الكثير من قياداتها، أمثال خالد مشعل، ومحمد نزال، وعزت الرشق، وسامي خاطر... وغيرهم. غير أن حماس الخارج سرعان ما أعادت ترتيب أوراقها، وقامت بنقل ثقلها للأردن، مستفيدة من أجواء التعاطف الشعبي الواسع معها، ومن نفوذ الإخوان المسلمين الكبير في الأردن، وهو ما أسهم في تحقيق نقلة نوعية للحركة في الخارج. ومع قدوم موسى أبو مرزوق وعماد العلمي، واستقرارهما في الأردن، أمكن لحماس أن تلم إلى حدٍّ كبير شتات قيادتها ومكتبها السياسي في الخارج.

أخذت حماس في الخارج تُبرز تدريجياً عدداً من عناصرها، فقد شارك إبراهيم غوشة في وفد الوساطة الشعبية العربية والإسلامية التي حاولت إقناع صدام بالانسحاب من الكويت سنة 1990، كما مثل غوشة حماس في زيارة إلى ليبيا لتأسيس ما يسمى "القيادة الشعبية الإسلامية" في السنة نفسها. وفي أواخر السنة التالية، قررت حماس إعلان إبراهيم غوشة ناطقاً رسمياً باسمها، حيث تابع عمله في هذا المنصب حتى أواخر سنة 1999. وفي سنة 1991 تمّ تسمية عماد العلمي ممثلاً لحماس في طهران، ثم تتابع إعلان محمد نزال ممثلاً لحماس في الأردن، ومنير سعيد ممثلاً لحماس في السودان، وموسى أبو مرزوق رئيساً للمكتب السياسي للحركة.

كانت بداية اتصال حماس مع الدول الغربية، عندما اتخذت قيادة الحركة قراراً بالاتصال بالدول الأوروبية، وأمريكا إن أمكن، للطلب من هذه الدول التحرك في مجلس الأمن الدولي United Nations Security Council وغيره لإعادة مبعدي مرج الزهور، باعتبار أن هذا الإبعاد مخالف لاتفاقية جنيف الرابعة Fourth Geneva Convention، وطلب من إبراهيم غوشة بصفته الناطق الرسمي أن يجري هذه الاتصالات، فالتقى في عمّان في أوائل سنة 1993 المستشار السياسي في السفارة الأمريكية، والسفير البريطاني، والسفير الألماني، والسفير الإيطالي، وسفيرة النرويج. وفي نهاية شهر آذار/ مارس 1993 أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية قراراً بحظر الاتصال بحركة حماس، ووضعها على القائمة المحظور اللقاء معها.

4. العلاقة مع م.ت.ف والفصائل الفلسطينية:

تمكنت حماس من فرض نفسها نضالياً في هذه الانتفاضة، وشكلت قوة موازية لحركة فتح وفعالياتها، لكنها لم تتمكن من فرض نفسها سياسياً. وقامت قيادة المنظمة وفتح بالاستثمار السياسي للانتفاضة، فكان إعلان الدولة الفلسطينية والاعتراف

بقرارات الأمم المتحدة United Nations (UN)، بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم 242، في المؤتمر الوطني الفلسطيني الـ 19 في 1988/11/15، ثم الدخول في مباحثات مع الأمريكان. واستفادت "إسرائيل" وأمريكا من انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن التشرذم والضعف العربي والإسلامي الذي نتج عنه احتلال صدام حسين للكويت، وما تلاه من حرب أضعفت العراق، وكرست الهيمنة الأمريكية على المنطقة؛ فكان مؤتمر مدريد Madrid Conference نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1991، ثم اتفاقية أوسلو Oslo Accords التي وقعت في 1993/9/13.

حاولت قيادة م.ت.ف، وتحديداً التيار السائد فيها أي فتح بقيادة ياسر عرفات، استيعاب حماس ضمن أطرها، حتى تتمكن من التحدث باسم كافة القوى الفلسطينية، ولكن دونما أيّ رغبة جدية في إحداث تطوير بنيوي للمنظمة، أو القيام بمراجعة سياسية. وقد علّق إبراهيم غوشة على تجربة الحوار مع م.ت.ف بأن قيادتها تلجأ للحوار عندما تكون في مأزق، وعندما تريد أن تحصل على شيء[38].

عرضت م.ت.ف على حماس بعض مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1988، غير أن حماس رفضت المشاركة. وفي نيسان/ أبريل 1990 طالبت حماس بـ 40% من مقاعد المجلس، وبتغييرات جوهرية في سياسة المنظمة كشرط لدخوله. وفي الفترة 10–1990/8/12، أي بعد احتلال الكويت بأسبوع، تمّ اللقاء الأول بين حماس وفتح لمدة ثلاثة أيام في اليمن، وكان وفد حماس برئاسة إبراهيم غوشة، أما وفد حركة فتح فقاده أكرم هنية، مستشار عرفات السابق. وفي 1990/9/21 وقع "اتفاق الشرف" بين فتح وحماس، لتنسيق الجهود في مواجهة العدو بما يعزّز الوحدة الوطنية[39].

وفي آب/ أغسطس 1991 عقد لقاء بين حماس وفتح في الخرطوم بدعوة من الرئيس عمر البشير؛ كان وفد حماس برئاسة إبراهيم غوشة، ووفد فتح برئاسة ياسر عرفات، وكان عرفات يريد موافقة حماس على الدخول في المجلس الوطني المرتقب، والذي كان سيأخذ قراراً بالتوجه إلى مدريد، وكان حريصاً على أن يكون الإسلاميون في هذا المجلس. وفي أواخر سنة 1992 حدث لقاء في تونس، والتقى وفد برئاسة موسى أبو مرزوق مع ياسر عرفات للتنسيق بشأن مبعدي مرج الزهور. وفي 1993/1/2 جرى في الخرطوم حوار بين

[38] صحيفة **الأسواق**، عمّان، 8–1995/3/9.

[39] انظر: إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء: سيرة ذاتية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 167.

وفد من فتح برئاسة ياسر عرفات ووفد من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق. وقد أسهمت هذه اللقاءات في إذابة بعض الجليد بين الطرفين، لكنها لم تتمكن من ردم الهوة الواسعة بينهما[40].

تمكنت حماس من تقوية حضورها على الساحة السياسية الفلسطينية، من خلال أول تشكيل جبهوي عريض، يقف في مواجهة مسار التسوية، وقد تمّ تشكيله قبيل انعقاد مؤتمر مدريد نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 1991. وتكوّن من حماس، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، وحركة الجهاد الإسلامي، وفتح الانتفاضة، والقيادة العامة، وفتح المجلس الثوري، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي، والحزب الشيوعي الثوري. أما الإعلان الرسمي عن ميلاد صيغة "الفصائل العشر" فقد تأخر حتى 1992/9/29، وتمّ دخول جبهة التحرير الفلسطينية بديلاً عن فتح المجلس الثوري. وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو، قدمت حماس تصوراً لتطوير الصيغة الجبهوية القائمة "الفصائل العشر" إلى "تحالف القوى الفلسطينية"؛ وتنازلت الحركة عن مطلبها في تطبيق نظام الحصص؛ باعتبار حجم الفصيل على الأرض، نظراً للحساسية التي نظرت بها الفصائل إلى هذه الصيغة. وقد تمّ الإعلان رسمياً عن قيام ما سمي "تحالف القوى الفلسطينية" في أوائل سنة 1994، في العاصمة السورية دمشق. وقد وضع ذلك حماس في وضع سياسي قويٍّ، حيث قادت تحالفاً واسعاً، إسلامياً وقومياً ويسارياً، في مواجهة مسار التسوية الذي تقوده فتح.

ثالثاً: مرحلة أوسلو 1993–2000:

أنشئت السلطة الفلسطينية إثر ما عرف باتفاق أوسلو، الذي وقع بالأحرف الأولى في 1993/8/19 في أوسلو بالنرويج، ثم تمّ التوقيع عليه رسمياً في 1993/9/13 في واشنطن. وتضمن الاتفاق حكماً ذاتياً في قطاع غزة وأريحا أولاً، على أن يغطي مناطق فلسطينية في الضفة والقطاع لاحقاً، ولم يتم التعرض لأخطر القضايا كالقدس، واللاجئين، والمستعمرات، والحدود، والسيادة، حيث تمّ تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية.

---

[40] انظر: **المرجع نفسه**، ص 184 و199.

عدّت السلطة اتفاق أوسلو مدخلاً لبناء الدّولة الفلسطينية، وسعت إلى أن تكون هي السلطة الوحيدة في مناطقها، وقامت في سبيل فرض سيطرتها بإنشاء قوّة أمنية كبيرة. ووفق اتفاقية أوسلو وما تلاها فقد تعهدت السلطة بفرض الأمن ومنع حملات الدعاية والتحريض ضدّ "إسرائيل"، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لمنع الاعتداءات ضدّ "إسرائيل" أو أيّ من أفرادها. ولقد لعب الجانب الإسرائيلي هذه الورقة بمهارة وابتزاز لدفع السلطة لضرب المقاومة الفلسطينية للاحتلال وخصوصاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

رأت الأطراف الفلسطينية المعارضة نفسها غير معنية باتفاقيات أوسلو، واستمرّت في عمليات المقاومة المسلّحة للاحتلال الإسرائيلي. وقد رأت السلطة الفلسطينية ذلك تحدّياً لسلطتها، وخرقاً لالتزاماتها، وإفساداً لحلم الدولة الفلسطينية المرتقبة، أما المعارضة فكانت ترى أن سقف اتفاقيات أوسلو لا يسمح بإنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة على الضفة والقطاع، كما لا يسمح بعودة اللاجئين، وأن الاتفاقيات لم تقدم أيّ التزام جوهري من قبل "إسرائيل"، في الوقت الذي قُدّمت فيه تنازلات هائلة من الطرف الفلسطيني، وأن ذلك جعل "إسرائيل" في وضع مريح سيطيل أمد الاحتلال، فضلاً عن إضاعة الحقوق؛ ولذلك فلا بدّ من استمرار المقاومة.

وقد أصرت المعارضة (حماس ومن يدعم خطّ المقاومة) على استمرار المقاومة المسلحة، لكنها عدّت الدم الفلسطيني خطاً أحمر، وامتنعت عن أيّ مواجهات مع السلطة قد تؤدي إلى حرب أهلية. وسعت إلى تبني معارضة بناءة تستهدف كشف عورات اتفاقيات التسوية، والمحافظة على حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته، وحماية الحريات السياسية، وحقّ التعبير وحرية الصحافة. وركزت في حال تعرضها لضربات السلطة وملاحقاتها على الانتقام من الكيان الإسرائيلي، بمعنى أنها جعلت العلاقة ثلاثية الأضلاع، فإذا ما أدى الضغط الإسرائيلي على السلطة إلى ضغط السلطة على حماس، فإن حماس ستتجه إلى الضغط على الجانب الإسرائيلي من خلال تصعيد العمل المسلح ضده[41].

---

[41] انظر بالتفصيل: حفيظ علاوي وهاني سليمان، "علاقات الحركة على الساحة الفلسطينية،" في جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس: 1987–1996** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 225–285.

سعت السلطة إلى حلّ مشكلتها مع المعارضة وخصوصاً المعارضة الإسلامية التي تشكل التحدي الأكثر جدية والأكثر مقاومة للاحتلال، وتحديداً حركة حماس التي تتمتع بوجود ينافس حركة فتح، خصوصاً في الاتحادات الطلابية، والنقابات المهنية، والغرف التجارية، والبلديات، من خلال ثلاثة محاور:

1. الحوار.
2. الاحتواء.
3. القمع، والاعتقال التعسفي، ومحاولات التهميش والتشويه.

وقد استفادت السلطة من آلتها الأمنية، ومن حالة الدعم الذي تجده في هذا المجال من قبل الإسرائيليين والأمريكان وحتى الأنظمة العربية. أما شعارها الوطني الذي حمل عنوان هذه الحملة فهو "منع ازدواجية السلطة".

أما من الناحية العملية، فإن مسيرة الأحداث لم تمنع من حدوث احتكاكات وصدامات مؤسفة. فمع كلّ عملية مقاومة ضدّ "إسرائيل"، كانت السلطة الفلسطينية تقوم بحملة اعتقالات واسعة في صفوف حماس، والجهاد الإسلامي، وفصائل المعارضة. ومنذ أيار/ مايو 1994 وحتى آب/أغسطس 1995، شنت السلطة الفلسطينية 12 حملة اعتقال شملت أكثر من ألف فلسطيني[42]. وخلال شهر واحد فقط (19/4–1995/5/19) داهمت زهاء 57 مسجداً 138 مرة، حيث تعرضت للتفتيش، والعبث، والتخريب[43]. وفي 1995/2/7 أصدر ياسر عرفات قراراً بإنشاء "محكمة أمن الدولة" وهي محكمة عسكرية قضاتها من ضباط الأمن، وبدأت عملها في 1995/4/9. وحتى 1995/5/27، كانت قد حاكمت ما لا يقل عن 33 شخصاً معظمهم من حماس أو الجهاد الإسلامي، وتمت المحاكمات بعد منتصف الليل وبشكل سري ولم تشهدها الصحافة أو الإعلام، وبعضها لم يستغرق سوى دقائق معدودة. وقد دانت منظمة العفو الدولية Amnesty International هذه المحاكم وطالبت السلطة الفلسطينية بإيقافها فوراً[44]. وكان أحد ضحايا هذه المحاكم

[42] صحيفة **الرأي**، عمّان، 1995/8/25.

[43] داود سليمان، **السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994–1995** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)، ص 135.

[44] انظر: **المرجع نفسه**، ص 75–83؛ ومنظمة العفو الدولية، **محاكمة منتصف الليل: المحكمات السرية والفورية والجائرة في غزة** (المملكة المتحدة: منظمة العفو الدولية، حزيران/ يونيو 1995)، رقم الوثيقة MDE15/15/95.

سيد أبو مسامح، أحد قيادات حماس، الذي حوكم ليلة 1995/5/14، وصدر عليه الحكم بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "التشهير" بالسلطة و"التحريض" ضدها[45].

وكان من أكثر الأحداث المؤسفة دموية ما يعرف بـ"مجزرة الجمعة الأسود"، التي ارتكبتها السلطة ضدّ المصلين، الذين كانوا ينوون الخروج بمسيرة سلمية بعد صلاة الجمعة من مسجد فلسطين بغزة، باتجاه منزل الشهيد هشام حمد وذلك في 1994/11/18، مما أدى لاستشهاد 13 مصلياً وجرح أكثر من 200 آخرين[46].

وقد زادت حدة التوتر مع السلطة عندما قامت باعتقال عدد من قيادات حماس في قطاع غزة في أواخر حزيران/ يونيو 1995، بينهم محمود الزهار وأحمد بحر، وخضعوا للتعذيب والإهانة، وحُلقت لحاهم التي تعدّ رمز التزامهم الإسلامي، مما أثار غضباً واسعاً في الساحة الفلسطينية[47]. غير أن أشد حملات الاعتقال قد تمّت في شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 1996 بعد سلسلة العمليات الاستشهادية التي هزت الكيان الإسرائيلي، وقد طالت هذه الاعتقالات أكثر من ألف من نشطاء حماس والجهاد الإسلامي وخضعوا للتعذيب، واستهدفت البنية التحتية للتيار الإسلامي، فأغلقت المدارس، والجمعيات الخيرية، ولجان الزكاة، ورعاية الأيتام التي يديرها أنصار حماس والجهاد الإسلامي[48]. وقد أشاد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أمنون شاحاك Amnon Lipkin–Shahak، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (*Shabak*) عامي أيالون Ami Ayalon بالتحرك "المنهجي" الذي يقوم به ياسر عرفات ضدّ حماس[49].

ومن جهة أخرى، شنت السلطة الفلسطينية حرباً إعلامية ضدّ حركة حماس واتهمتها بالتواطؤ مع الليكود Likud الإسرائيلي المتشدد لإسقاط حكومة حزب العمل Labor وتعطيل التسوية، واتهمتها بتلقي الدعم المادي والأوامر من إيران،

---

[45] منظمة العفو الدولية، **محاكمة منتصف الليل**، ص 20؛ وصحيفة **الحياة**، لندن، 1995/5/16.

[46] انظر: مجلة **فلسطين المسلمة**، الأعداد: كانون الأول/ ديسمبر 1994، وكانون الثاني/ يناير 1995.

[47] انظر: صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 1995/6/27؛ و**الرأي**، عمّان، 1995/7/2؛ و**فلسطين المسلمة**، آب/ أغسطس 1995.

[48] تناولت معظم الصحف والمجلات هذه الحملات، انظر مثلاً: مجلة **المجتمع**، الكويت، 1996/6/29.

[49] **الرأي**، عمّان، 1996/4/18.

كما ادعت أن حماس تعدُّ لحرب ضدّ السلطة واغتيال ياسر عرفات. وحاولت السلطة شقّ حركة حماس وإظهار وجود معتدلين ومتشددين، ووجود تيار "الداخل" وتيار "الخارج" وتعارضهما. كما حاولت استقطاب بعض عناصر حماس كما حدث مع عماد الفالوجي الذي فصلته حماس من عضويتها، بينما تلقفته السلطة وأدرجته على قوائم فتح في انتخابات الحكم الذاتي (كانون الثاني/ يناير 1996) وعينته وزيراً في السلطة الفلسطينية، ودعمت تشكيل أحزاب إسلامية أخرى خرج أفرادها عن مظلة حماس، مثل حزب الوطن برئاسة خضر محجز، وحزب المسار الوطني الإسلامي برئاسة محمود أبو دان[50].

أما حماس فقد أصرت على الالتزام بسياستها العامة ورفضت التخلي عن المقاومة المسلحة، كما رفضت الدخول في مواجهات مع السلطة، لكنها استمرت بالتعبير بصراحة وقوة عن موقفها من السلطة وأدائها وممارساتها. وقد نوّه هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بـ"موقف الأخوة في حماس، لأنهم مارسوا ضبطاً للنفس يشكرون عليه، وسيسجله لهم التاريخ"[51].

وجرت بين حماس وفتح عدة حوارات رسمية وغير رسمية منذ دخول السلطة الفلسطينية قطاع غزة في أيار/ مايو 1994؛ فبعد مجزرة مسجد فلسطين "الجمعة الأسود" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، تمّ تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين للتحقيق وتجاوز الأزمة، دون أن تحقق أيّ نتائج ملموسة[52].

وفي آب/ أغسطس 1995 دعا الشيخ أحمد ياسين من سجنه أبناء الشعب الفلسطيني إلى وضع صيغة للتفاهم وللمحافظة على وحدة الشعب، وسلامته، ومستقبله[53]. وفي 1995/9/4 دعت حماس إلى حوار وطني شامل وجاد، يكون مُلزِماً لكل الجماعات المؤثّرة في الساحة بما فيها السلطة والمعارضة، والهدف هو التوصل إلى تفاهم ينظم

---

[50] انظر: **الدستور**، 1995/8/31؛ و**الأسواق**، 1995/9/20؛ و**الرأي**، عمّان، 11 و1996/4/23.

[51] **الحياة**، 1995/8/21.

[52] انظر: مجلة **الوسط**، لندن، 1995/12/25.

[53] **الرأي**، عمّان، 1995/8/27.

طبيعة العمل الوطني الفلسطيني[54]، وفي اليوم التالي رحبت السلطة بدعوة حماس للحوار[55]. وشهدت تلك الفترة نشاطاً ملحوظاً في الأوساط المختلفة لتشجيع الحوار، وقد تكللت الجهود بانعقاد الحوار في القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس في 18–1995/12/21، برئاسة سليم الزعنون عن السلطة وخالد مشعل عن حماس. وقد سعت السلطة إلى هذا اللقاء، لخوفها من احتمال إفشال حماس لانتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع؛ وحاولت إقناع حماس بالمشاركة فيها، وبوقف عملياتها ضدّ الكيان الإسرائيلي، وبالمعارضة تحت سقف اتفاقيات أوسلو، وبما لا يخل بالتزامات السلطة تجاه عملية السلام. وخلال هذا الحوار أصرت حماس على مقاطعة الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها بالقوة أو إجبار أحد على المقاطعة، كما أكدت على استمرار عملياتها المسلحة ضدّ الكيان الإسرائيلي[56].

وعلى أيّ حال، فمنذ سنة 1996 لم تعد السلطة الفلسطينية تشعر بضرورة الحوار مع حماس وقوى المعارضة، خصوصاً وأنها تمكنت من بسط سيطرتها على مناطقها، وتمكنت من إحباط عشرات العمليات التي حاولت حماس والقوى المعارضة تنفيذها. وكانت اللغة الأمنية القمعية هي اللغة العامة التي استخدمتها السلطة للتعامل مع حماس معظم الفترة منذ 1996 وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى، وهو خطٌّ تَعامَلَ مع حماس كحركة "مشاغبة" ولكن "تحت السيطرة".

وتابعت أجهزة الأمن الفلسطينية حملات اعتقالها وانتهاكها لحقوق الإنسان، ففي كانون الثاني/ يناير 1997 أعلنت منظمات حقوق الإنسان أن هناك 1,600 فلسطيني معتقل في سجون السلطة بينهم 700 دون تهم أو محاكمة[57]. وتكرر اعتقالها لعدد من قادة حماس الكبار أمثال عبد العزيز الرنتيسي، ومحمود الزهار، وحسن يوسف، وجمال سليم، وقائد كتائب القسام محمد الضيف، بل ووضع الشيخ أحمد ياسين رهن الاعتقال في منزله.

---

[54] **الحياة**، 1995/9/5.

[55] **الدستور**، 1995/9/6.

[56] انظر: **الدستور**، 1995/12/23؛ و**الرأي**، عمّان، 1995/12/24.

[57] Palestine Facts, Palestine Chronology, February 1997, site of Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), http://www.passia.org/palestine_facts/chronology/1997.htm

ومنذ سنة 1994، زادت صعوبات العمل الجهادي إثر دخول السلطة الفلسطينية إلى مناطق الضفة والقطاع، ومع ذلك فإن الفعالية النوعية لأدائها قد تزايدت. وقامت حماس بتنفيذ خمس عمليات قاسية انتقاماً لمجزرة الحرم الإبراهيمي التي ارتكبها الضابط الإسرائيلي باروخ جولدشتاين Baruch Goldstein في المصلين المسلمين، في أثناء تأديتهم لصلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي، مما أدى لاستشهاد 29 مسلماً وجرح أكثر من 300 آخرين. وتمكنت حماس في العمليات الخمس، وحسبما ذكرته المصادر الإسرائيلية، من قتل ما مجموعه 39 إسرائيلياً وجرح 158. وقد برز نجم يحيى عياش في تلك الفترة، والذي عُدَّ مسؤولاً عن العمليات الاستشهادية التي اشتهرت بها حماس[58].

وفي 1996/1/5 استشهد يحيى عياش، وقد ردَّت حماس بقوة على استشهاده في الفترة 2/25–1996/3/3، مما أسفر عن قتل 45 إسرائيلياً وجرح 113 آخرين حسب المصادر الإسرائيلية. وقد أدت هذه العمليات إلى حملة شرسة منسقة لاجتثاث حماس تولتها السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، كما استدعت عقد مؤتمر دولي لما أسموه "مكافحة الإرهاب" بحضور زعماء الدول الكبرى وعدد من زعماء العرب والعالم. لكن حماس تمكنت من استيعاب الصدمة حيث عادت للعمليات العسكرية التي ظهرت بشكل واضح سنة 1997، وبرز في القيادة العسكرية محي الدين الشريف، وعادل عوض الله، وعماد عوض الله الذين استشهدوا سنة 1998.

عانت حماس وفصائل المقاومة من فعالية التنسيق الأمني بين السلطة و"إسرائيل"، فلم تنفذ حماس في سنتي 1997 و1998 سوى عمليتين استشهاديتين، بالإضافة إلى عدد من العمليات التي لم تؤثر على المسار العام للتسوية والمفاوضات. ويوضح الجدول التالي عدد شهداء كتائب القسام في القطاع والضفة في الفترة 1994/1/1–1999/12/31[59]:

---

[58] انظر حول يحيى عياش: غسان دوعر، **المهندس: الشهيد يحيى عياش رمز الجهاد وقائد المقاومة في فلسطين** (لندن: فلسطين المسلمة، 1997).

[59] انظر: "القسام حقائق وأرقام،" مجلة **قساميون**، وحدة الإعلام المقاوم – كتائب الشهيد عز الدين القسّام، العدد الخاص 5، كانون الأول/ ديسمبر 2007، ص 10.

جدول رقم (2): عدد شهداء كتائب القسام في الضفة والقطاع

خلال الفترة 1994/1/1–1999/12/31

السنة	شهداء بعمليات			شهداء في أثناء مهمة جهادية	شهداء آخرون للقسام		المجموع
	استشهادي	اشتباك مسلح	اقتحام مستعمرة		اغتيال بيد العدو	اغتيال بأيد عميلة	
1994	5	11	–	2	10	–	**28**
1995	4	4	–	1	11	–	**20**
1996	4	–	–	–	4	–	**8**
1997	6	–	–	1	–	–	**7**
1998	1	–	–	–	3	–	**4**
1999	3	–	–	1	–	–	**4**
المجموع	**23**	**15**	–	**5**	**28**	–	**71**
	38			**5**	**28**		

ولعل استطلاعات الرأي، التي نفذها مركزا القدس ونابلس، أعطت إيحاءً مريحاً للسلطة بالمضي في نهجها في تلك الفترة؛ فبحسب مركز القدس، هبطت شعبية حماس إلى أدنى مستوياتها في آب/ أغسطس 1996 لتصل إلى 6.5% فقط[60]، بعد أن كانت 18.2% في حزيران/ يونيو 1995. وظلت النسبة تتراوح بين 10–13% خلال السنوات الأربع التالية، ما عدا تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 حيث حصلت على 17.3%[61]، بمعنى أنها لم تعد تشكل تحدياً جدياً للسلطة، وبالتالي ضعفت قدرتها على التأثير في آلية القرار السياسي.

حماس في الخارج[62]:

حدث ترسيم للعلاقات بين حماس والحكومة الأردنية برئاسة زيد بن شاكر، في أواخر سنة 1992 وأوائل سنة 1993، حيث سمحت الحكومة لحماس، بموجب اتفاق غير مكتوب "جنتلمان" gentlemen's agreement، بالعمل السياسي والإعلامي

[60] JMCC Public Opinion Poll No. 16 On Palestinian Attitudes Towards Current Issues, August 1996, site of Jerusalem Media and Communications Centre (JMCC), http://www.jmcc.org/documentsandmaps.aspx?id=495

[61] JMCC Public Opinion polls, http://www.jmcc.org/polls.aspx

[62] حول هذا الموضوع، انظر: مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم غوشة، 1998/8/16؛ ومقابلة أجراها الباحث مع موسى أبو مرزوق، 1998/8/12؛ ومقابلة أجراها الباحث مع خالد مشعل، عمّان، 1998/8/19؛ وانظر أيضاً: Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters*, pp. 79–134.

في الأردن، شرط عدم التدخل في الشأن الأردني، وذلك بعد اجتماع بين قيادة حماس بحضور موسى أبو مرزوق، وإبراهيم غوشة، ومحمد نزال، وبين زيد بن شاكر، ونائبه ذوقان الهنداوي.

وتابعت قيادة حماس ممارسة أعمالها في الأردن بشكل طبيعي بعد اتفاق أوسلو، غير أن طبيعة تعامل الحكومة الأردنية معها أخذ بالتحول تدريجياً باتجاه سلبي، مع عقد الأردن اتفاقية تسوية سلمية مع "إسرائيل" في 1994/10/26، ومع ضرب السلطات الأردنية لبعض البنى التحتية لحماس؛ ومع توتر العلاقة بين الحكومة من جهة، وبين الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي من جهة أخرى؛ بالإضافة إلى ضغوط وشكاوى السلطة الفلسطينية لما يسببه نشاط حماس لها من إزعاج. وفي أيار/ مايو 1995 طلبت السلطات الأردنية من موسى أبو مرزوق وعماد العلمي مغادرة الأردن، حيث اضطرا للسفر إلى دمشق.

وقد سافر موسى أبو مرزوق إلى الولايات المتحدة في 1995/7/25، حيث تمّ اعتقاله، دونما أدلة منطقية ثابتة، مع العلم أنه يحمل وعائلته بطاقة الإقامة الدائمة "البطاقة الخضراء" Green Card. وقد طالبت "إسرائيل" بتسليمه، وسمح القضاء الأمريكي بذلك في 1996/5/8. وقد حذرت حماس من طرفها الولايات المتحدة من مغبة تسليم أبو مرزوق، قائلة إنها لا تريد فتح معركة مع أمريكا، وأن معركتها محصورة بالاحتلال الإسرائيلي، غير أن تسليم أبو مرزوق هو عمل عدائي وخطّ أحمر قد يؤدي "إلى ما لا تحمد عقباه". ويظهر أن السلطات الأمريكية حملت تهديد حماس محمل الجد، وقررت الإفراج عن أبي مرزوق وإبعاده بعد نحو سنة ونصف من اعتقاله.

تولى خالد مشعل رئاسة المكتب السياسي لحماس في إثر اعتقال أبي مرزوق. وفي 1997/9/25 تعرض مشعل لمحاولة اغتيال من قبل اثنين من عناصر جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية (موساد) Mossad في العاصمة الأردنية عمّان؛ غير أنه تمّ القبض على العميلين؛ بعمل بطولي من مرافق مشعل. وتدخل الملك حسين، الذي شعر بالاستياء الشديد من الإسرائيليين لخرقهم الاتفاق مع الأردن بعدم القيام باغتيالات على أرضه، وكادت العلاقات بين "إسرائيل" والأردن أن تتأزم. غير أن "إسرائيل" سارعت بإرسال "الترياق" لعلاج مشعل من المادة الكيميائية التي اخترقت أذنه، كما قامت بإطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين، الذي كان يقضي عقوبة بالسجن المؤبد مرتين و15 سنة أخرى. وفي المقابل، أطلق الأردن سراح عميلي الموساد.

تحولت محاولة الاغتيال الإسرائيلية إلى نصر سياسي وإعلامي لحركة حماس. وعزَّز إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين من عملية إعادة تنظيم حماس في قطاع غزة، وتنظيم العلاقة بين حماس في الداخل والخارج. وحققت جولة الشيخ ياسين على السعودية، والكويت، والإمارات، وسورية، وقطر، والسودان، واليمن، وإيران، في الفترة 2/19–1998/6/24، نجاحاً كبيراً؛ ووثقت صلة حماس بهذه البلدان.

وفي أواخر صيف 1999 عادت العلاقة للتأزم بين الأردن وحماس، إذ بعد مغادرة وفد حماس لزيارة طهران، قامت السلطات الأردنية باعتقال 16 شخصاً من أعضاء حماس والعاملين في مكاتبها في 1999/8/30، وأغلقت جميع مكاتب الحركة، وأعلنت بأن الحركة أصبحت محظورة قانونياً. وعاد وفد حماس للأردن في 1999/9/21 على الرغم من التهديدات باعتقاله؛ وبالفعل، تمّ القبض على خالد مشعل وإبراهيم غوشة فور عودتهما. وفي 1999/11/21، قامت السلطات الأردنية بإبعاد خالد مشعل، وإبراهيم غوشة، وسامي خاطر، وعزت الرشق إلى قطر؛ على الرغم من أنهم يحملون جميعاً الجنسية الأردنية. وقد دشَّن ذلك قطيعة مع حماس استمرت لسنوات.

وهكذا، خسرت حماس ساحة عمل واسعة في الأردن، ولكنها على ما يبدو لم تخسر شعبيتها واحترامها في الشارع الأردني. وفي المقابل، أخذت حماس تعيد ترتيب أوراقها في الخارج، وحققت مكاسب سياسية من خلال انفتاح قطر وسورية عليها، حيث بدأت قيادة حماس في التوافد على سورية التي رحبت بها، ووفرت لها الغطاء المناسب لعملها.

رابعاً: مرحلة انتفاضة الأقصى 2000–2005:

"أرادوا جرّنا للمساومة، فجررناهم للمقاومة"!! بهذه الجملة اختصر الشيخ أحمد ياسين جوهر الخلاف بين السلطة الفلسطينية ومن خلفها حركة فتح، وبين حماس والقوى المعارضة للتسوية السلمية، كما اختصر طبيعة النجاح الذي حققته حماس من خلال انتفاضة الأقصى.

كانت حماس ومعارضو التسوية يرون أن اتفاقية أوسلو تحمل بذور فشلها في ذاتها، وأن ذلك سينكشف إن عاجلاً أو آجلاً خصوصاً عند الاصطدام بصخرة الاتفاقيات النهائية، ومستقبل القدس، واللاجئين، والمستعمرات، والدولة وسيادتها. وهو ما تحقق بالفعل إثر انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية Camp David Summit

في تموز/ يوليو 2000. ثم جاءت انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000 لتعيد الشعب الفلسطيني مرة أخرى إلى مربع المقاومة، بعد أن سئم المفاوضات والمماطلات الإسرائيلية، وعمليات تهويد القدس والاستيطان، بالإضافة إلى غضبه من أداء السلطة وتفشي الفساد في مؤسساتها.

كانت زيارة أريل شارون Ariel Sharon زعيم حزب الليكود الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 2000/9/28 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة. وخلال الفترة 2000/9/28–2005/12/31، بلغ عدد الشهداء 4,242 شهيداً، بينهم 793 طفلاً، و270 شهيدة. وقامت السلطات بعمليات اغتيال وتصفية جسدية ميدانية لـ 376 مواطناً. وبلغ عدد الجرحى 46,068 جريحاً[63]. وارتفع عدد السجناء في نهاية 2005 إلى نحو 9,200 سجيناً[64].

جدول رقم (3): عدد شهداء كتائب القسام في الضفة والقطاع خلال الفترة 2000/1/1–2005/12/31

السنة	شهداء بعمليات			شهداء في أثناء مهمة جهادية	شهداء آخرون للقسام		المجموع
	استشهادي	اشتباك مسلح	اقتحام مستعمرة		اغتيال بيد العدو	اغتيال بأيد عميلة	
2000	2	4	–	3	3	–	**12**
2001	23	17	8	5	20	–	**73**
2002	12	48	21	33	39	1	**154**
2003	14	53	9	21	46	1	**144**
2004	9	47	3	69	69	–	**197**
2005	1	10	2	12	13	–	**38**
المجموع	**61**	**179**	**43**	**143**	**190**	**2**	**618**
	283			**143**	**192**		

[63] موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2005/2/9، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2005.html

[64] تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين لعام 2005، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/2005.html

وقد شهدت سنة 2005 خُفوت موجة انتفاضة الأقصى، وكان ذلك نتيجة الأوضاع التي تلَت وفاة ياسر عرفات، وانتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة، وبسبب انشغال الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الانتخابات البلدية وفي التحضير للانتخابات التشريعية، فضلاً عن إعلان الفصائل الفلسطينية في 22 كانون الثاني/ يناير التهدئة من جانبٍ واحد، ثم إعلان وقف إطلاق النار بين السلطة و"إسرائيل" في 2005/2/8.

وتميزت حركة حماس بدورها البارز وبعملياتها الاستشهادية التي أحدثت دوياً هائلاً، وزعزعت الأمن في الكيان الإسرائيلي حيث نفذ معظمها في فلسطين المحتلة سنة 1948. وحتى 2005/12/1 حدثت 135 عملية استشهادية، نفذ أكثرها حماس بالإضافة إلى كتائب شهداء الأقصى والجهاد الإسلامي...[65]. ويشير تقرير الشاباك إلى مقتل 1,513 إسرائيلياً وجرح 3,380 آخرين منذ بدء الانتفاضة وحتى تموز/ يوليو 2005[66]. بلغ عدد شهداء كتائب القسام 618 شهيداً في الفترة 2000–2005، من بينهم 604 شهداء خلال انتفاضة الأقصى (2000/9/28 – نهاية 2005)، وهذا بخلاف أعداد أخرى من شهداء حماس غير العسكريين ومن أنصارها (انظر جدول رقم (3))[67].

قامت "إسرائيل" بتنفيذ انسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة في النصف الثاني من سنة 2005. وبغض النظر عن العوامل السياسية والاستراتيجية التي دفعت "إسرائيل" للانسحاب، فإنه قد كان للمقاومة الفلسطينية دور كبير في دفعها إلى ذلك. وقد برزت حماس كأكثر الفصائل فعالية في المقاومة في قطاع غزة. وحسب دراسة إحصائية أعدتها كتائب القسام، فقد اعترف الإسرائيليون بوقوع 400 عملية في قطاع غزة أدت إلى إصابات في الجانب الإسرائيلي منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى 2005/8/15، وقد نفذت كتائب القسام 217 عملية، أدت إلى مقتل 79 إسرائيلياً، من أصل 167 اعترف بمقتلهم، وإلى جرح 646 إسرائيلياً، من أصل 1,084 إسرائيلياً اعترف بإصابتهم بجراح. بينما قتلت سرايا القدس (الجهاد الإسلامي) 12 إسرائيلياً وجرحت 104 آخرين، وقتلت كتائب شهداء الأقصى (فتح) ثمانية إسرائيليين وجرحت 43 آخرين؛ أما العمليات المشتركة التي كان يقوم بها فصيلان أو أكثر، فقد

---

[65] موقع جيش الدفاع الإسرائيلي، انظر: http://www.idf.il/SIP_STORAGE/DOVER/files/6/31646.doc

[66] نشرت التقرير صحيفة **معاريف**، ونشرت ترجمته صحيفة **السفير**، بيروت، 2005/7/15.

[67] انظر: "القسام حقائق وأرقام،" مجلة **قساميون**، وحدة الإعلام المقاوم – كتائب الشهيد عز الدين القسّام، العدد الخاص 5، كانون الأول/ ديسمبر 2007، ص 10.

أدت إلى مقتل 51 إسرائيلياً وجرح 130 آخرين. وبغض النظر عن مدى القبول بهذه الإحصائيات لدى الجهات المختلفة، فإنه مما لا شكّ فيه أن حماس اكتسبت أكثر المواقع تقدماً في المقاومة المسلحة خلال انتفاضة الأقصى[68].

وفي انتفاضة الأقصى استشهد عدد من قادة حماس الكبار أمثال جمال سليم وجمال منصور في 2001/7/31، وصلاح شحادة في 2002/7/22، وإسماعيل أبو شنب في 2003/8/21. وتلقت حماس إحدى أقسى الضربات باستشهاد زعيمها الروحي ومؤسسها الشيخ أحمد ياسين في 2004/3/22، ثم تبعه استشهاد عبد العزيز الرنتيسي في 2004/4/17. وكان يقبع في السجون الإسرائيلية في نهاية سنة 2005 نحو أربعة آلاف من أعضاء ومؤيدي حماس، ومعظمهم من أبناء الضفة الغربية، ويشمل الاعتقال معظم قيادات الصف الأول، والثاني، والثالث لحماس في الضفة.

لم تستطع السلطة مقاومة أو تعطيل تيار الانتفاضة الجارف، فحاولت التعامل معه والاستفادة منه سياسياً لتحقيق مكاسب تفاوضية. غير أن الغرور والعجرفة الإسرائيلية، ومحاولتها سحق الانتفاضة بكافة الوسائل الشرسة قد ألهبت الانتفاضة، وزادت قوتها، وعمقت حالة العداء المرير بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وطوال السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة ظلت نسبه 75–85% من الفلسطينيين تؤيد الانتفاضة واستمرارها[69]، بالرغم من حالة الدمار الهائل والانهيار الاقتصادي وسقوط آلاف الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى.

أثبتت انتفاضة الأقصى صحة توقعات تيار المقاومة، وأعطته مزيداً من المصداقية. وعادت حماس من جديد لتكون الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه على الساحة الفلسطينية. وقد شجع ذلك التيار المطالب بالمقاومة المسلحة في فتح على المشاركة في الانتفاضة، فظهرت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح والتي كان لها دور كبير خصوصاً في العمليات التي تنفذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعبارة أخرى، فإن حماس نجحت في جرِّ السلطة الفلسطينية (بما فيها الكثير من عناصر فتح) إلى

---

[68] موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، المكتب الإعلامي، 2005/8/16، في: http://www.alqassam.ps/ensihab/ehsaeiat/ehsaeiat4.htm؛ وانظر أيضاً: **فلسطين المسلمة**، 2006/3/1، في: http://www.fm-m.com/2006/Mar2006/story15.htm

[69] JMCC Public Opinion polls.

خانة المقاومة. وتمكنت من فرض أجندة الانتفاضة على السلطة، فضلاً عن إرباك وتعطيل خطّ التسوية.

وتصاعدت شعبية حماس، مقابل انخفاض شعبية فتح (العمود الفقري للسلطة) وانخفاض شعبية ياسر عرفات نفسه. وسجلت استطلاعات مركزي القدس ونابلس هذا المؤشر بشكل واضح، على الرغم من تحفظات مؤيدي حماس والمعارضة من أن المركزين مدعومان من السلطة أو من جهات ليس من مصلحتها إظهار قوة الإسلاميين. وسجل مركز القدس في نيسان/ أبريل 2003 تقارباً بين شعبية فتح 22.6% وحماس 22%، أي أنهما أصبحا يتقاسمان النفوذ على الساحة الفلسطينية[70]. فيما سجل استطلاع آخر في آب/ أغسطس 2001 نسبة 26% لفتح، ونسبة 27% لحماس[71].

أدخل تصاعد نفوذ حماس السلطة في أزمة سياسية جديدة، تضاف إلى أزماتها الأخرى المتعددة. ووجدت السلطة نفسها في حالة تجاذب هائل بين مطرقة الضغوط الإسرائيلية الأمريكية الأوروبية المطالبة بوقف الانتفاضة وتقديم المزيد من التنازلات، وبين سندان المقاومة الإسلامية والوطنية المطالبة بتبني برنامج وطني على أساس تصعيد الانتفاضة، لإجبار الكيان الإسرائيلي على الانسحاب. وكان من أغرب المفارقات اتفاق الجميع (أعداء وخصوماً ومؤيدين) على فساد السلطة، ووجوب إدخال إصلاحات جوهرية عليها، غير أن "الفساد" كان مجرد عنوان يحمل مضامين مختلفة عند الفرقاء.

كانت الإملاءات "الإسرائيلية" الأمريكية تشترط حالة تهدئة فلسطينية، أو بعبارة أخرى سحق حماس أو إسكاتها مقابل استمرار المفاوضات. غير أن الحالة الشعبية الفلسطينية العامة المؤيدة بأغلبيتها الساحقة لاستمرار الانتفاضة وفَّرت حماية طبيعية لحماس وتيار المقاومة. ثم إن شدة الضغط الإسرائيلي على السلطة بما في ذلك ضرب مقراتها، وتدمير مراكز شرطتها وسجونها، ومحاصرة رئيسها، بل وإعادة احتلال أراضي السلطة... كلُّ ذلك حقق نتائج عكسية لأنه أضعف السلطة وهيبتها وقدرتها على الإمساك بزمام الأمور، وبالتالي صَعَّب إمكانية سحق حماس والمقاومة أو إسكاتها.

---

[70] Ibid.

[71] Jonathan Schanzer, "The Challenge of Hamas to Fatah," *Middle East Quarterly* journal, Middle East Forum (MEF), Spring 2003, vol. X, no. 2, http://www.meforum.org/516/the-challenge-of-hamas-to-fatah#_ftn39



بالإضافة إلى أن هذا السلوك أقنع الكثير من الفلسطينيين بعجز السلطة عن حمايتهم، في الوقت الذي تقوم فيه حماس وتيارات المقاومة بعمليات تحدث الهلع في الوسط الإسرائيلي، وتوجد نوعاً من توازن الرعب. وكان عرفات قد جرّب أكثر من مرة إعلان وقف الانتفاضة، لكنها كانت تستمر وتتسع، مما أفقده وأفقد السلطة الكثير من الهيبة.

واعترافاً بهذا الواقع، اتجهت الأنظار إلى الدعوة إلى حوار فلسطيني – فلسطيني كان جوهره بالنسبة للسلطة ومصر، التي دخلت بقوة على هذا الخط، إيقاف الانتفاضة أو إعلان هدنة، سعياً لاستمرار المفاوضات. وقد رحب تيار المقاومة بالحوار سعياً منه لإيجاد برنامج وطني جديد مشترك يقوم على قاعدة دحر الاحتلال. وكانت حماس والجهاد الإسلامي وباقي تيار المقاومة يعلمون أن الهدف التالي لإيقاف الانتفاضة هو ضرب البنية التحتية للمقاومة وسحق هذه الحركات.

كان انعقاد المفاوضات بحد ذاته اعترافاً عملياً من السلطة بعدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة وفاعلة على الأرض، دون الرجوع للتيار المقاوم وخصوصاً حماس. وقد استفادت مصر من حجمها العربي الكبير، وعلاقاتها المتميزة مع السلطة و"إسرائيل" وأمريكا، فضلاً عن انفتاحها على المعارضة الفلسطينية، في الدعوة لهذه الحوارات، فانعقدت في القاهرة أهم هذه المفاوضات في 10–2002/11/13 بين فتح وحماس، وفي كانون الثاني/ يناير 2003 بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية، وفي 4–2003/12/7 بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية أيضاً. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد، خصوصاً وأن فصائل المقاومة لم تكن معنية أو ملتزمة باتفاقيات أوسلو وما تلاها[72]. في المقابل، لم يُلزم الجانب الإسرائيلي نفسه بهدنة أو بتوقيف عملياته ضدّ المدنيين الفلسطينيين، حتى لو أعلنت فصائل المقاومة الهدنة من طرفها. وقد كانت فترة الهدنة التي أعلنت من قبل فصائل الانتفاضة في صيف 2003 (أعلنت لمدة ثلاثة أشهر، لكنها استمرت 52 يوماً فقط، 6/29–2003/8/21) دليلاً واضحاً على بشاعة الممارسات الإسرائيلية واستمرارها في حملات القتل والتدمير، مما أضعف من احتمال إعلان أيّ هدنة جديدة.

---

[72] تابعت الصحف ووكالات الأنباء ومحطات التلفزة هذه الاجتماعات، انظر مثلاً في أيام تلك الاجتماعات في: صحيفة **الخليج**، الشارقة.

واصلت "إسرائيل" سعيها لسحق الانتفاضة، فعانى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من الحصار في مقره في رام الله لنحو سنتين ونصف بعدما أثار الغضب الإسرائيلي عليه نتيجة دعمه السري للانتفاضة والمقاومة المسلحة. وقد انتهى الأمر بوفاته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، في ظروف تثير العديد من علامات الاستفهام القوية حول احتمال تسميمه من قبل الإسرائيليين. وخلَفه محمود عباس في رئاسة م.ت.ف والسلطة وفتح. وقد عانت حركة فتح من غياب الرمز القائد الذي كان يوحدها، كما عانت من حالة التشرذم والترهل والفساد، وصراع التيارات والزعامات في داخلها؛ وهو ما أدى بها إلى تراجع مكانتها وشعبيتها في الوسط الفلسطيني. في الوقت الذي حافظت فيه حماس على تماسكها وانضباط أعضائها، وعلى صورتها الإيجابية التي تشكلت نتيجة عملها المُقاوِم، وخدماتها الاجتماعية والتعليمية، وعدم انغماسها في أيّ من ملفات الفساد، فضلاً عن عدم "تورطها" حتى نهاية 2005 في إدارة السلطة.

قاطعت حماس انتخابات الرئاسة الفلسطينية التي أجريت في أوائل 2005، والتي فاز فيها محمود عباس. غير أن حماس تعاملت بإيجابية مع قيادة السلطة بشأن إعلان الهدنة لتوفير ظروف مناسبة لإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية، التي قررت حماس المشاركة فيها. وفي 15–2005/3/17 اجتمعت الفصائل الفلسطينية في القاهرة بمشاركة فتح وحماس. وانتهى الحوار بتبني برنامج سياسي فلسطيني، اشتمل على الالتزام بالثوابت الفلسطينية، وعلى الحق في مقاومة الاحتلال، وعلى الإعلان عن تهدئة تستمر حتى نهاية العام. كما تمّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية، وعلى القيام بإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها، وفق أسس تُمَكِّن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام إليها.

كانت الانتخابات البلدية، التي أجريت على مراحل خلال سنة 2005، أحد أبرز المؤشرات على تصاعد شعبية حماس. وقد جاءت النتائج متقاربة بين فتح وحماس. وبرزت صعوبة تحديد الفائز أحياناً، لأن عدداً من مرشحي حماس في الضفة الغربية نزلوا كمستقلين خوفاً من الاعتقال. وبشكل عام، كان لفتح حظّ أوفر في المجالس البلدية الصغيرة، بينما كان حظّ حماس أفضل في المدن والبلديات الكبيرة، وهو ما دفع قيادة السلطة لتعليق الانتخابات في مدينتي الخليل وغزة حيث تتمتع حماس بثقل كبير، خصوصاً بعد أن فازت حماس بـ 74% من أصوات مدينة نابلس. ومهما يكن من أمر،

فإن النتائج القوية التي حصلت عليها حماس أضعفت من مصداقية استطلاعات الرأي التي كانت تعطي تفوقاً كبيراً لفتح على حماس؛ كما زادت من مخاوف فتح من احتمال خسارتها في الانتخابات التشريعية، وهو ما دفع الرئيس عباس لتأجيل الانتخابات من تموز/ يوليو 2005، إلى 2006/1/25. ويحاول الجدول التالي أن يعكس صورة عامة لنتائج الانتخابات البلدية، غير أنه يبقى محاولة لتقريب الصورة بسبب التضارب الشديد أحياناً في المصادر[73].

جدول رقم (4): نتائج الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع حسب عدد المقاعد والأصوات في المراحل الأربعة

التنظيم	نسبة عدد المقاعد في كل مرحلة (%)				نسبة الأصوات في كل مرحلة (%)			
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
	26 دائرة في الضفة و10 في القطاع	78 دائرة في الضفة و5 في القطاع	104 دوائر في الضفة	39 دائرة في الضفة و3 في القطاع				
فتح	38.9	35	53.73	32.85	32	40.2	53.73	30
حماس	36.8	35.4	26.03	30	50	33.7	36.03	50.5

جدول رقم (5): نتائج الانتخابات البلدية حسب النسبة الكلية لعدد المقاعد

التنظيم	فتح	حماس	تنظيمات أخرى ومستقلون	المجموع
عدد المقاعد	1,164	862	701	**2,727**
النسبة المئوية من عدد المقاعد (%)	42.7	31.6	25.7	**100**

[73] انظر: صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2005/9/18؛ ودراسة لمركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن نشرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005؛ وموقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2005/12/18، في:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2005/entkhabat05/nataeej/nataeej.htm
وانظر أيضاً: موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في:
http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue2/palestine.html#m2a

خلاصة:

تعود أسباب صعود حركة حماس في الفترة 1987–2005 إلى قدرتها على تقديم خطاب إسلامي معتدل، وهو خطاب يجد صداه الواسع لدى الجماهير. ومن جهة ثانية فقد تميزت حماس بدينامية عالية (آلية عمل وتكيّف فعالة) مكنتها من التفاعل والتكيف السريع مع الأحداث والتطورات المختلفة. ولذلك فقد تمكنت حماس من تقديم واستبدال ثلاثة أجيال قيادية ميدانية خلال الانتفاضة الأولى، كما تعددت المرات التي أعلنت فيها السلطات الإسرائيلية الحرب الشاملة على حماس، أو القضاء على كتائب القسام؛ لكن حماس ما تلبث أن تقوم من جديد أقوى عوداً وأوسع انتشاراً. كما أن خسارة حماس لكثير من رموزها السياسيين وقادتها العسكريين كان في العادة ذا تأثير مؤقت ما تلبث ديناميتها العالية أن تتعامل معه وتتجاوزه. وتميزت حماس، من جهة ثالثة، بتماسك داخلي وانضباط تنظيمي مرتفع مقارنة بغيرها من الفصائل وخصوصاً فتح، وقد ساعد على ذلك تمتعها ببنية مؤسسية "شوريّة" فاعلة. وقد مكنها ذلك من التعامل بفعالية مع مختلف التحديات التي تواجهها، وصعب من محاولات اختراقها، أو تفتيتها، أو حرفها عن مسارها. ولذلك لم يحدث انشقاق في هذه الحركة أو أيّ انفصال ذي بال من كوادرها طوال الفترة الماضية. أما السبب الرابع، فهو أن حماس كانت أكثر الجهات فاعلية في مجالات العمل الخيري والتكافل الاجتماعي، بحيث صارت هذه الحركة جزءاً من نسيج الشعب الفلسطيني ومكوناته، مما جعل من الصعوبة بمكان محاصرتها أو القضاء عليها.

ومن ناحية خامسة، فإن حماس نأت بنفسها عن السلطة وتبعاتها، وبالتالي لم تتحمل "أوزار" اتفاق أوسلو ونتائجه، ولم تتحمل المسؤولية الرسمية لإدارة العمل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الفلسطيني، مما جعل اللوم يقع في حالات الضعف والتقصير على السلطة وتيار فتح الذي يدعمها. ثم إن روائح الفساد والابتزاز والصفقات المشبوهة التي طالت العديد من شخصيات السلطة، لم تصب أياً من رجال حماس التي حافظت على صفحتها البيضاء طوال تلك الفترة.

ثم إن حماس، من جهة سادسة، برزت في الإطار العسكري الجهادي بحيث أنها أصبحت في انتفاضة الأقصى الفصيل الفلسطيني الأول من ناحية تنفيذ العمليات (وخصوصاً النوعية)، ومن ناحية تحقيق أعلى أعداد في القتلى والجرحى الإسرائيليين.

كما قدمت أعداداً كبيرة من الشهداء وعلى رأسهم قادتها. وعلى ذلك فقد حققت حماس "شرعية وريادة" نضالية، مما أكسبها احترام الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي، الذي عادة ما يَعدُّ المقاومة المسلحة المقياس أو"الترمومتر" الذي تقاس به الأشياء، ودليلاً على المصداقية والمشروعية.

وحتى نهاية 2005، نجحت حماس في الالتزام بحرمة الدم الفلسطيني وعدم الانجرار إلى حرب أهلية، وظلّ هذا خطاً أحمراً على الرغم من أنها تعرضت لحملات اعتقال وضرب واسعة من السلطة الفلسطينية، وخصوصاً في السنوات التي سبقت انتفاضة الأقصى. وهو ما أبقى على صورتها الإيجابية لدى عامة الناس.

ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من أن حماس حركة إسلامية ومحسوبة على تيار تقوم معظم الأنظمة العربية بملاحقته أو معاداته، وعلى الرغم من أنها وُضعت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في قائمة المنظمات الإرهابية، إلا أن حماس تمكنت من تقديم خطاب إعلامي متوازن، وحصرت عملياتها العسكرية على أرض فلسطين فقط، ولم يتم جرها إلى أيّ من المعارك الجانبية أو الخلافات العربية – العربية؛ مما أكسبها الكثير من الاحترام في الشارع العربي، وحتى في الأوساط الرسمية العربية.

وأخيراً، ستفرض المرحلة القادمة (التي تلت سنة 2005) على حماس الإجابة عن عدد من الأسئلة الاستراتيجية واتخاذ مواقف وخيارات صعبة، لم يعد كافياً معها مجرد النقد المعارض لأداء السلطة. وسيكون عليها أن تقدم تصورات واضحة حول إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وعملية صناعة القرار، وعملية تحقيق الوحدة الوطنية، والعمل مع فتح وباقي الفصائل وفق برنامج وطني شامل، وحلّ التشابك بين حقّ المقاومة وبين عملية البناء وبين برنامج السلطة، وكيفية إدارة العلاقة مع "إسرائيل"؟ وكيفية إدارة علاقاتها المحلية، والعربية، والدولية في ظروف معادية أو غير مواتية؟ وكيف ستنزل حماس مشروعها الإسلامي على أرض الواقع؟

الفصل الثاني

الرؤية السياسية لحماس

أ. د. يوسف رزقة

الرؤية السياسية لحماس

مقدمة:

يناقش هذا البحث "رؤية حماس السياسية" من خلال قضايا محددة وهي "الدين والدولة، والوطنية والعلمانية، والديموقراطية وسلطة الشعب، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان"، بغرض التعرف على موقف حماس النظري والعملي من هذه القضايا، ويعتمد الباحث في مقاربته على المحددات الفكرية والسياسية التي تحدثت عنها وثائق حماس المكتوبة، أو تلك التي وردت في تصريحات قادة الحركة، مع الاستعانة بما قدمه الفكر السياسي الإسلامي في هذا المجال، وبالذات ما قدمته حركة "الإخوان المسلمون". ويعتمد البحث منهج الوصف التحليلي في مقاربة مفردات البحث، دون الإغراق في التتبع التاريخي للمواقف والوقائع إلا عند الضرورة.

أولاً: في الفكر السياسي لحماس:

ثمة فرق بين "الفكر الإسلامي" و"الإسلام" نفسه. فالفكر الإسلامي هو صنعة المسلمين العقلية لتحقيق مصالح المجتمع، وخدمة المبادئ الدينية عامة. أما الإسلام فهو وحي، وسنن ثابتة. وبناء عليه، فإن الفكر قابل للتطوير والتغيير والتعدد في وجهات النظر، بحكم الواقع المتغير واختلاف المجتهدين، لذا فإن الالتزام بنتائج الفكر مرتبط باتساقه مع القواعد والأصول الإسلامية العامة[1].

إن إدراكنا للفرق آنف الذكر ضروري لفهم رؤية حماس الفكرية والسياسية في قضايا البحث التي تدور حول: الدين والدولة، والوطنية، والعلمانية، والديموقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان؛ وذلك على أساس أن هذه العناوين هي من مكونات الرؤية السياسية الفكرية، وعلى أساس أن الإسلام وضع في مجال السياسة أحكاماً عامة، هي مرجعية ملزمة حاكمة على التفاصيل التي يصطنعها المسلمون لإدارة شؤونهم وخدمة

[1] محمد الغزالي، **ليس من الإسلام**، ط 6 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1996)، ص 136–139.

مصالحهم، بحسب مقتضيات ظروفهم الزمانية والمكانية والحضارية المتغيرة. ومن حقهم إقامة المؤسسات، واصطناع الآليات اللازمة لتحويل الأحكام العامة أو المبادئ الإسلامية العامة إلى أعمال منظمة بآليات ومؤسسات محددة. وهذا ما نطلق عليه الفكر السياسي لحماس.

حركة حماس حركة تحرر وطني فلسطينية ذات مرجعية إسلامية، وقد عرّفت نفسها في ميثاقها بأنها "حركة المقاومة الإسلامية. الإسلام منهجها، ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها"[2]. ومع أنها حركة مقاومة تعمل لتحرير الأرض والإنسان فهي "ليست مجموعة عسكرية بل حركة تحرر شامل... تعمل في مختلف المجالات والميادين، ولها أهدافها ورؤيتها السياسية، وهي حركة شعبية تعيش هموم شعبها في الداخل والخارج، وتدافع عن مصالحه وتعنى بخدمته"[3]. وحددت صلتها بحركة الإخوان المسلمين، فقالت عن نفسها "بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين"[4].

لا يبدو أن فكرة "الجناح" تتمتع بالدقة الكافية، لأنها قد تعني أن في فلسطين تنظيمين: الأول للإخوان، والآخر لحماس. والواقع ليس كذلك. ويبدو أن كلام أحمد ياسين، في "شاهد على العصر" أكثر دقة حيث قال: "نحن إخوان مسلمين... ونحن امتداد للإخوان في كلّ العالم"[5].

وبناء على ما تقدم يمكن أن نقول: إن مصادر فكر حماس السياسي تتشكل من:

1. الفكر السياسي الإسلامي العام الذي أنتجه المفكرون الإسلاميون قديماً وحديثاً.
2. فكر الإخوان المسلمين السياسي، وفهمهم للإسلام.
3. فكر قادة حماس ومفكروها وكوادرها وأدبياتهم السياسية.

وأجد نفسي محتاجاً للمصدر الأول والثاني في مقاربتي لرؤية حماس السياسية، موضوع البحث، لقلة معلومات المصدر الثالث. ولهذه القلة التي وصفها خالد الحروب

---

[2] **ميثاق حماس**، المادة 1.

[3] مقابلة مع خالد مشعل، صحيفة **السبيل**، عمّان، 2010/8/23. انظر وثيقة رقم 16 في ملحق هذا الكتاب، ص 626.

[4] **ميثاق حماس**، المادة 2.

[5] أحمد منصور، **أحمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة**، سلسلة كتاب الجزيرة – شاهد على العصر (2) (بيروت: الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم، 2003)، ص 253.

بـ"الندرة"[6]. على مستوى التنظير ما يبررها، كنقص الخبرة الفكرية الخاصة والتجربة السياسية، والانشغال بالانتفاضة والمقاومة وتداعياتها. وقبل أن ندخل إلى قضايا البحث، أود أن أسجل الملاحظات التالية:

1. قلة الدراسات التي تنتمي لحماس، والتي قاربت مفردات البحث بشكل مفصل أو متكامل. وما وجدناه منها يتصف بالعموم، أو ينشغل بالوقائع التاريخية وتطوراتها.
2. لم يتعرض ميثاق حماس بشكل مباشر، أو مفصل لرؤية حماس السياسية، وغلبت عليه الرؤية العامة الأخلاقية، دون الرؤية السياسية المحددة.
3. لم تحظَ قضايا الديموقراطية، والتعددية، والدين والدولة، والوطنية والعلمانية بالأولوية التي حظيت بها المقاومة والدعوة عند حماس. وحين شكل ياسر عرفات السلطة بعد اتفاق أوسلو، لم يدفع هذا التشكيل حماس نحو السياسة وبناء نظرية خاصة بها.
4. إن طبيعة الصراع مع الاحتلال، وانشغال حماس بقضاياه ومخرجاته وتداعياته، مع غياب الأمل بقرب قيام الدولة، أخرج قضايا البحث المذكورة من طريق الاهتمام.
5. لا تمثل حماس تياراً فكرياً خاصاً في فهمها للديموقراطية، بل إن فهمها هو جزء من فهم التيار الإسلامي العام. ولا يخرج فكرها السياسي عن الآراء الراجحة للمفكرين الإسلاميين، المطالبين بالمرونة، والحوار مع منتجات الآخرين والبلاد الديموقراطية.
6. من المفيد أن يستعين البحث بالممارسة العملية لحماس، وبالذات مشاركتها في الانتخابات والحكومة في 2006؛ إضافة إلى القانون الأساسي الفلسطيني إذا احتكمت إليه تجربة حماس السياسية في الحكم.
7. ومن المفيد أن نشير إلى أن الفلسطينيين افتقدوا الدولة منذ سنة 1948، وما زالوا يفتقدونها حتى الآن. ولم تتمكن السلطة من إقامة مؤسسات الدولة، ولا من إعداد ما يلزم من دستور وقوانين منظمة للحياة السياسية بشكل مكتمل. وانصرف اهتمامها نحو إزالة الاحتلال والعدوان، وممارسة الحكم والإجابة على متطلباته اليومية.

---

[6] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 275.



ثـانـيـاً: الديـن والدولة:

لا تختلف حماس عن جماعة الإخوان المسلمين في رؤيتها للدولة، وفي تحديد وظيفتها، ووجوب إقامتها. الدولة في الفكر الإسلامي "أداة ضرورية" لتنفيذ أحكام الشريعة، وحراسة الدين، وتحقيق مصالح المجتمع وسياسة أفراده. ولأنها كذلك، وحيث لا يستغني عنها مجتمع من المجتمعات، على حدّ تعبير راشد الغنوشي[7]، جعلت حماس مقاومة الاحتلال، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على رأس مهامها الدعوية والسياسية.

تدعو حماس إلى إقامة دولة "إسلامية"، ولا تدعو إلى إقامة دولة "دينية". وفي هذا السياق ترفض فكرة فصل الدين عن الدولة، وتراها فكرة غربية مستحدثة، تنبع من تجربة خاصة لا علاقة للبيئة العربية والإسلامية بها. وفي المقابل، تدعو إلى فكرة "الشمول" التي تجمع بين السياسة والدين، وتسير على نهج حسن البنا في قوله: "الحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد، والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك أحدهما عن الآخر"[8].

تؤكد حماس على أن السياسة جزء من الدين، فالموقف السياسي عند إبراهيم المقادمة هو فتوى شرعية بشكل من الأشكال[9]. ومن ثم دعا علماء المسلمين إلى الاشتغال بالسياسة قائلاً لهم: "أنتم أولى بالعمل في السياسة، فأنتم تفهمون دين الله، وتفهمون مصالح الأمة"[10]. ودعوة المقادمة هذه تنبع من تجربة خاصة فلسطينية عربية، حيث تفرّد بالحكم الليبراليون واليساريون لعقود طويلة. إن انتقاد حماس والإخوان للدول

---

[7] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، الجزء 1، ص 146.

[8] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام البنا**، سلسلة من تراث الإمام البنا (15)، ط 2 (الجيزة: البصائر للبحوث والدراسات، 2010)، ص 351. ويقول: "نحن نعتقد أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة في تنظيم شؤون الناس في الدنيا والآخرة، ... فالإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، ومصحف وسيف والقرآن ينطق بذلك كله"، في: **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 330.

[9] إبراهيم المقادمة، الرأي العام في المجتمع الإسلامي: العلماء والحكام، صحيفة **الرسالة**، غزة، 1998/2/26. إبراهيم أحمد خالد المقادمة (1952–2003)، قائد حماس في إقليم غزة، وعضو المكتب السياسي، طبيب ومفكر وداعية، اغتالته الطائرات الإسرائيلية في 2003/3/8.

[10] إبراهيم المقادمة، إلى علماء الإسلام، **الرسالة**، 2003/10/31.

والحكومات العربية، ينبع من أنها لم تقم بواجباتها الوظيفية في حفظ الإسلام وتنفيذ أحكامه على الوجه المطلوب شرعاً، ولم تحقق للأمة نهضة وعزة وتقدماً.

فلسطين ليست دولة، وإنما سلطة بلا سيادة حقيقية، فهي أقل من دولة؛ لذا فإن النقد الذي توجهه حماس إلى السلطة وإلى الدول العربية، يعبّر عن حرص حماس على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تقوم بمسؤولياتها التي حددها الفكر الإسلامي، بدون تدخل من "إسرائيل" أو من غيرها.

إن رفض حماس لفكرة الفصل وتبني فكرة الشمول لا يعني أنها تدعو إلى حكومة دينية "ثيوقراطية" في فلسطين. فالفكر الإسلامي السياسي، الذي تتبناه حماس، يرفض الدولة "الدينية"، ويدعو إلى دولة "مدنية" ذات مرجعية إسلامية. ولا يقبل وصف دولة الخلافة الراشدة بالدولة الدينية.

الأمة في الفكر الإسلامي هي "مستقر السيادة والسلطة،... والدولة مفوّضة من قبل هذه الأمة للقيام بما يفوّض إليها من صلاحيات ومهام"[11]. وهذا التفويض يمنع الدولة من تجاوز الأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية، وقد تكرر رفض الحكومة الدينية على ألسنة قادة الإخوان وقادة حماس، حيث رأى عبد القادر عودة وحسن العشماوي ومأمون الهضيبي، ونقله عنهم آخرون أنه ليست هناك دولة دينية في الإسلام، تدعي أنها صاحبة حقّ إلهي في الحكم، أو أنها لا تخطئ. مع ضرورة التزامها بالأصول الإسلامية. وبالتالي، تستطيع الأمة أن تمارس دورها في التقويم أو العزل[12]. يقول جمال منصور: "ليس في الإسلام حكم ثيوقراطي، يعلن أنه إرادة الله في الأرض...". وأعلن الخليفة الأول بوضوح خضوعه للقانون ولإرادة الأمة بقوله: "أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم"[13].

---

[11] محمد عبد الفتاح فتوح، **الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة في فكر الشيخ محمد الغزالي** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص 34.

[12] مأمون الهضيبي في: حازم الأشهب وفريد إبراهيم (إعداد)، **مصر بين الدولة الدينية والمدنية** (د.م: الدار المصرية للنشر والتوزيع، 1992)، ص 49؛ وانظر: عبد القادر عودة، **الإسلام وأوضاعنا السياسية**، ط 9 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997)، ص 101–102؛ وانظر: محمد سليم العوا، **في النظام السياسي للدولة الإسلامية**، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ص 206. عبد القادر عودة (1906–1954)، وحسن محمد العشماوي (1921–1972)، ومحمد مأمون حسن الهضيبي (1921–2004)، ثلاثتهم من قادة الإخوان في مصر.

[13] جمال منصور، التحول الديمقراطي الفلسطيني وجهة نظر إسلامية، مذكرة غير منشورة، نابلس، 1996، ص 9. جمال عبد الرحمن منصور، أحد قيادات حماس في الضفة الغربية، ومن المبعدين إلى مرج الزهور سنة 1992، اغتالته الطائرات الإسرائيلية بمكتبه في مدينة نابلس سنة 2001.

ثـالثـاً: الدولة والدسـتـور والقـانـون:

في الدولة المدنية يحتكم أبناء الشعب إلى القانون، وإلى الدستور، الذي يمثّل مرجعية حاكمة للقانون، وكلاهما من وضع أبناء الشعب، وكلاهما يقبلان التعديل والتغيير بحسب آليات وإجراءات محددة في الأنظمة المدنية الديموقراطية. ومن ثم يمكن النظر إلى الدستور والقانون على أنهما معيار على طبيعة الدولة وهويتها.

ترفع حماس شعار: "الله غايتنا، والقرآن دستورنا"، وهو الشعار نفسه الذي ترفعه حركة الإخوان المسلمين منذ أيام حسن البنا. غير أن حماس لم تقصد، ولم تقل إن الشعار بديل عن الدستور الذي يقوم الشعب بوضعه، ويتخذه مرجعية حاكمة على نظام الحكم وعلى القانون، بعد إقرار الدستور من الشعب بآلية مناسبة. القرآن لا يحتاج إلى إقرار أو استفتاء عليه، ولكن الدستور في حاجة إليهما، ومن ثم طالبت حماس بما طالب به حسن البنا والإخوان: "أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأول للقانون"[14].

يفرّق حسن البنا بين الدستور والقانون فيقول: "الدستور هو نظام الحكم العام الذي ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين وصلتهم بالمحكومين. والقانون هو الذي ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض، ويحمي حقوقهم الأدبية والمادية، ويحاسبهم على ما يأتون من أعمال"[15].

ولما كانت أنظمة الحكم متعددة، وهي من وضع البشر، فضل حسن البنا "نظام الحكم الدستوري". وقال فيه: "إنه أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام"[16]. وبرّر ذلك بقوله:

> إن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى، وعلى استمداد السلطة من الأمة، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب، ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كلّ سلطة من السلطات. هذه كلها يتجلى للباحث أنها تنطبق كلّ الانطباق على تعاليم الإسلام وقواعده في شكل الحكم[17].

---

[14] **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 564.

[15] **المرجع نفسه**، ص 355.

[16] **المرجع نفسه**، ص 353.

[17] **المرجع نفسه**. ويقول في موطن آخر: "السياسة نفسها لا تنافي الحكم الدستوري، وهي واضعة أصله، ومرشدة الناس إليه" في قوله تعالى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، **القرآن الكريم**، سورة الشورى، آية 38.

وهذه المبررات مجتمعة هي من مبادئ الديموقراطية الأساسية وآلياتها.

لا يتجاوز موقف حماس السياسي فكر حسن البنا وموقفه في هذه المسألة؛ غير أن حماس لم تشغل نفسها بمسألة الدستور، ولم تحاول وضع دستور للدولة، لأن الدولة الفلسطينية ليست موجودة، وحماس منشغلة كغيرها من الفصائل الفلسطينية بالتحرر من الاحتلال، وتقرير المصير. لذا لا غرابة في الاستنتاج القائل بأن أهم عيوب الوضع التشريعي والقانوني الراهن في مناطق السلطة الفلسطينية هو "غياب المرجعية الدستورية ممثلة في الدستور"[18].

حين قامت سلطة فلسطينية هي أقل من دولة، على أجزاء محدودة من الأراضي المحتلة في سنة 1994 بموجب اتفاق أوسلو، لم تحاول السلطة وضع دستور لها، وحكمت من خلال أمرين:

الأمر الأول: القانون الأساسي المؤقت، الذي عرفته مقدمته فقالت:

> لقد قرر هذا القانون الأساسي الأسس الثابتة التي تمثل الوجدان الجماعي لشعبنا، بمكوناته الروحية وعقيدته الوطنية، وانتمائه القومي، كما اشتمل في أبوابه على مجموعة من القواعد والأصول الدستورية المتطورة، سواء فيما يتصل بضمان الحقوق والحريات العامة والشخصية على اختلافها بما يحقق العدل والمساواة للجميع دون تمييز، أو فيما يخص مبدأ سيادة القانون وتحقيق توازن بين السلطات، مع توضيح الحدود الفاصلة بين اختصاصات كلّ منها، بحيث تكفل لها الاستقلالية من ناحية، والتكامل في الأداء من ناحية أخرى[19].

وقد حددت المادة 4 منه علاقة الدين بالدولة فقالت: "الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين، ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها". وحددت المادة 5 منه طبيعة نظام الحكم فقالت: "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي، يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، ويُنتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من

---

[18] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 24.

[19] السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي وتعديلاته** (غزة: ديوان الفتوى والتشريع بوزارة العدل، 2008)، المقدمة، ص 4.

قبل الشعب". وقرر القانون الأساسي مبدأ سيادة القانون في المادة 6 منه فقال: "مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص"[20].

وقد رأى جمال منصور في القانون الأساسي توازناً معقولاً، وهو بالرغم من بعض الملاحظات الخاصة، إلا أنه يُعدُّ أساساً مقبولاً لنظام سياسي يشمل معظم المستلزمات الديموقراطية[21]. وقد التزمت حماس به في الحكم بعد فوزها في انتخابات 2006، ورئاستها للحكومة العاشرة، وما زالت ملتزمة به بالرغم من حالة الانقسام.

يعرّف جمال منصور دولة القانون بقوله: "هي الدولة التي تخضع فيها أعمال الحكومة وشئونها لنظم وقواعد وقوانين محددة"[22]. و"سيادة القانون مبدأ مقبول ومنسجم مع روح الإسلام"[23]. ويحسب الباحث أن هذا التعريف قد انطلق من تجربة واقعية في فلسطين شهدت تجاوزات خطيرة للقانون الأساسي من السلطة التنفيذية.

والأمر الثاني: هو الحكم من خلال مفهوم القيادة النضالية التاريخية، والكاريزمية الشخصية للقائد، وهو ما وصفه هشام شرابي منتقداً المجتمع الأبوي: "السلطة فيه بيد أناس قلائل يتكلمون عن الشعب، ولا يتكلمون إليه، ويظنون بطبيعة تفكيرهم أنهم لا يخطئون"[24].

وفي الأمر الثاني تسكن المخالفة الصريحة لسيادة القانون، ولمفهوم الديموقراطية، والقيادة النضالية والتاريخية، وصفة جيدة للاستبداد، لذا نادت حماس بسيادة القانون، وجعلته ملزماً للحاكم وللمحكومين على السواء[25]. وأسفر موقفها هذا عن حالة نزاع وخلاف مع السلطة الحاكمة.

---

[20] **المرجع نفسه**، المادة 2 و5.

[21] جمال منصور، مرجع سابق، ص 24.

[22] المرجع نفسه، ص 9.

[23] المرجع نفسه.

[24] انظر: خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 18.

[25] جمال منصور، مرجع سابق، ص 9.

رابعاً: حماس والوطنية:

هناك انسجام وتكامل بين المفاهيم الدينية والمفاهيم الوطنية عند حركتي حماس والإخوان المسلمين، وتتغلب عندهما الأبعاد الدينية على غيرها من الأبعاد التي جاءت بها الفكرة الوطنية والقومية التي سادت أوروبا في عصر النهضة. ويبدو أن مفهوم الوطنية لم يكن محدد الدلالة حتى عند من نادوا بها في العالم العربي في بواكير العصر الحديث، إذ قدّمها بعضهم على أنها بديل عن "الإسلامية" التي هي الرابطة الأكثر اتساعاً عند الإخوان المسلمين.

يقول حسن البنا في موازنة له بين مفهوم الوطنيين للوطنية، ومفهوم أبناء الإخوان للوطنية فيقول:

> إن كان دعاة الوطنية يريدون بها حبّ هذه الأرض وألفتها والحنين إليها... فذلك أمر مركوز في فطرة النفوس من جهة، مأمور به في الإسلام من جهة أخرى. وإن كانوا يريدون أن من الواجب العمل بكل جهد في تحرير الوطن من الغاصبين، وتوفير الاستقرار له... فنحن معهم في ذلك أيضاً، وقد شدد الإسلام في ذلك أبلغ التشديد. وإن كانوا يريدون بالوطنية تقوية الرابطة بين أفراد القطر الواحد... فذلك نوافقهم فيه ويراه الإسلام فريضة. وإن كانوا يريدون بالوطنية تقسيم الأمة إلى طوائف متناحرة وتتضاغن وتتراشق بالسباب... فتلك وطنية زائفة لا خير فيها لدعاتها ولا للناس[26].

إنه مع غياب تحديد دقيق متفق عليه لمفهوم الوطنية في تلك الفترة المبكرة التي شهدت رواجاً للوطنية والقومية وتراجعاً للرابطة الإسلامية، فرّق حسن البنا بين نوعين من الوطنية: الأولى حقيقية، والأخرى مزيفة. ونظر إلى المزيفة من خلال الواقع الذي جسّدته في مصر وفي غيرها من الأقطار العربية في تلك الفترة، والتي تقوم على التعصب "للقطرية" وتقسيم الأمة إلى طوائف متناحرة. الوطنية الزائفة عند الإخوان وعند حماس أيضاً، هي القطرية المتناحرة الطارئة على عالمنا العربي والإسلامي، والتي جاءت مع الاستعمار، ومع غلبة المادية والقومية والجغرافيا على أوروبا.

[26] **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 129.

لقد ساعد دعاة الوطنية بمفهومها الجغرافي الضيق، بشكل غير مباشر، على بعث الرابطة الإسلامية من تحت الركام لتملأ وعاء الوطنية والقومية بمفاهيم إسلامية تقوم على العقيدة، ولا تقف عند الجغرافيا والجنس ولا عند تقسيمات "سايكس – بيكو Sykes–Picot agreement"، كما وقف عندها دعاة الوطنية القطرية. يقول حسن البنا: "اتسع أفق الوطن الإسلامي، وسما عن حدود الوطنية الجغرافية، والوطنية الدموية، إلى وطنية المبادئ السامية، والعقائد الخاصة الصحيحة"[27].

لا تتجاوز حركة حماس في مفهومها للوطنية ما قاله المؤسس حسن البنا، حيث يقول ميثاقها: "الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية... وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية بشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كلّ ذلك، ولها فوق ذلك، وهو الأهم، أسباب ربانية تعطيها روحاً وحياة"[28].

إذا كان مفهوم الوطنية عند الإخوان وعند حماس يقوم في أحد أبعاده الرئيسية على العقيدة والمبادئ السامية ورفض القطرية المتناحرة، فإنه يقوم في بعده الثاني على ما يمكن تسميته بمفهوم "الدفاع المشترك" عن الوطن العربي والإسلامي وحماية حقوقه ومصالحه، وهو دفاع يرتقي إلى مستوى الواجب الديني، أو قُل الفريضة الواجبة. يقول حسن البنا في الوطن الإسلامي: "إن المحافظة على كلّ شبر أرض من أرضه فريضة إسلامية يسألنا الله عنها بين يديه"[29]. ويقول: "... كلّ بقعة فيها مسلم يقول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وطن عندنا له حرمته وقداسته وحبه والإخلاص له، والجهاد في سبيله"[30].

إنه لمن البدهي أن تتقبل حركة حماس هذا المفهوم وترحب به مع ما يسكن الواقع العربي من مفارقة سلبية بين النظرية والتطبيق. لذا جعلته جزءاً من ميثاقها لأن فلسطين هي المستفيد الأول منه، فقالت: "... ليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه إذا وطئ العدو أرض المسلمين صار جهاده والتصدي له فرض عين على كلّ مسلم ومسلمة"[31].

---

[27] **المرجع نفسه**، ص 65.

[28] **ميثاق حماس**، المادة 12.

[29] **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 132.

[30] **المرجع نفسه**، ص 129.

[31] **ميثاق حماس**، المادة 12.

وتمثل فكرة التحرير بعداً ثالثاً في مفهوم حماس للوطنية، وهو بُعد يرتبط بسابقيه (العقيدة، والدفاع المشترك)، حيث يقول أحمد ياسين "بما أن وطننا محتل، فنحن نريد أن نحرر وطننا، إذن فنحن لدينا قضيتان هما قضية العقيدة وقضية الوطن"[32]. ويخاطب خالد مشعل العرب بعد بيانه لعيوب القطرية، فيقول "تعالوا معنا وشاركونا المسئولية، فلا يصح أن تحجب القطرية أمتنا عن دورها الحقيقي في قضية فلسطين"[33].

ومن ثم تبنّت حماس في استراتيجيتها السياسية نحو التحرير العمق العربي والإسلامي، وحمّلت مسؤولية التخلف والهزيمة بشكل كبير للدولة القطرية المتناحرة، وإن "المنطق القطري لا يلبي ولا يستجيب حتى لمتطلبات القطرية التي اختارها البعض وحصر نفسه فيها"[34]، يقصد في ظلّ التكتلات الدولية الكبيرة. ودعت حماس في برنامج كتلة التغيير والإصلاح الانتخابي: "إلى توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في كافة المجالات بوصفه العمق الاستراتيجي لفلسطين"[35]. وأشرك حزب الخلاص الوطني الإسلامي (الذي أسسته حركة حماس) الأمة العربية والإسلامية في تحمل مسؤولية التحرير، فقال في مبادئه "إن العرب والمسلمين يشكلون أمة واحدة ويقع على عاتقهم تحرير فلسطين"[36].

لا تتعارض "الإسلامية" مع "الوطنية" في الفكر الإسلامي ولا عند الإخوان، ولا عند حماس. فجميعهم ينظر إلى الإسلامية على أنها وعاء واسع يسع الوطنية والقومية، وتتقبل مفاهيمهما الإيجابية وتزيد عليهما الأبعاد العقيدية، والدفاع المشترك، والتحرير؛ إضافة إلى بُعد رابع مهم هو "الوحدة العربية". ومن ثم ينفي حسن البنا عن مفهوم الإسلام للوطنية تهمة تمزيق الأمة العربية والإسلامية التي تتألف اليوم من أقطار متعددة، ومن

---

[32] أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص 81.

[33] مقابلة مع خالد مشعل، **السبيل**، 2010/8/23.

[34] **المرجع نفسه**.

[35] تمثل كتلة التغيير والإصلاح حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني. انظر: كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، موقع كتلة التغيير والإصلاح، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2006، البند 1، في:
http://www.islah.ps/new/index.php?page=viewThread&id=128
انظر وثيقة رقم 10 في ملحق هذا الكتاب، ص 580.

[36] حزب الخلاص الوطني الإسلامي، **النظام الأساسي** (غزة: 1996)، ص 3. والحزب هو أحد أذرع حماس السياسية التي تفتح عضويتها لجميع أبناء فلسطين.

عناصر دينية مختلفة، لأن الإسلام وهو دين الوحدة والمساواة كفل هذه الرابطة بين الجميع ما داموا متعاونين على الخير: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (سورة الممتحنة، آية 8)[37].

وإذا رجعنا إلى برنامج "كتلة التغيير والإصلاح" التي تمثّل حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، نجد حضوراً كبيراً للبعد الرابع من مفهوم الوطنية، حيث ورد فيه أن الشعب الفلسطيني وحدة واحدة، في كافة أماكن تواجده، وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية؛ ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (سورة الأنبياء، آية 92)[38]. ومن الواضح أن النص لا يقف عند المفهوم السياسي لوحدة الأمة العربية، بل يضفي عليه مفاهيم دينية تعطيه قدراً من القداسة، على أساس أن الأمة العربية هي جزء من الأمة الإسلامية، وأن الإسلام يشملهم جميعاً.

ويرفض البرنامج الدعوات العرقية والإقليمية والقطرية والطائفية، التي تستهدف تجزئة الأمة، ويدعو إلى تشجيع أيّ مسعى للوحدة بين أيّ قطرين عربيين أو إسلاميين أو أكثر، وصولاً إلى الوحدة الشاملة[39]. وقد جعل حزب الخلاص الوطني الإسلامي دعم التضامن الإسلامي وتبني القضايا العربية والإسلامية واحداً من أهدافه[40].

ويمكن النظر إلى تحالفات حماس مع غيرها من الفصائل الفلسطينية، وبالذات تحالف الفصائل العشرة الذي تشكلت جذوره الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر 1991، الذي ضمّ فصائل علمانية ويسارية إضافة إلى الحزب الشيوعي، على أنه دليل على مرونة حماس في فهمها للوطنية، حيث لا تجد تعارضاً بين الوطنية والإسلامية في علاقاتها العملية مع الآخرين، ويرجع هذا في تقدير الباحث إلى امتزاج الوطنية بالإسلامية وبفكرة الدفاع المشترك والتحرير.

تتعامل حماس مع "الوطنية" كمفهوم وكدعوة على مستوى الداخل الفلسطيني والتحالفات من منطلق سياسي أكثر وضوحاً، يقوم على تجميع الأطراف الفلسطينية على قاعدة حماية الحقوق الفلسطينية والتحرير، وتؤكد دائماً أن الوطن يتسع للجميع

[37] **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 131.

[38] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، البند 3.

[39] المرجع نفسه.

[40] حزب الخلاص الوطني الإسلامي، **النظام الأساسي**، ص 4.

بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية والمواقف السياسية المختلفة، وتؤكد أن "الشعب الفلسطيني وحدة واحدة في كافة أماكن تواجده"[41]. وتقول "فلسطين... وطن لكل الفلسطينيين في الداخل والشتات بكافة توجهاتهم الدينية والعرقية والسياسية"[42]، وترفض الزعم القائل بأن مفهومها الإسلامي للوطنية يمكن أن يمزق الشعب ويبعث على التنازع الطائفي، فقد أكد ميثاقها على أنه "في ظلّ الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان"[43].

وتتعامل حماس مع مفهوم الوطنية على مستوى العلاقات العربية من المنطلق السياسي نفسه، لذا تجدها ترفض استخدام القوة والعنف في حلّ المشاكل بين الدول العربية، ومن هذا المنطلق وقفت ضدّ غزو صدام حسين للكويت في آب/ أغسطس 1990، ودعت إلى عودة الكويت بلداً حراً عزيزاً، يسهم بطاقاته وثرواته في تنمية الوطن العربي، وطالبت بتسوية القضية بين الكويت والعراق في الإطار العربي الإسلامي[44]. ويدعو خالد مشعل إلى التدرج في الخروج من الحالة الراهنة الموصوفة بالقطرية وبالتفكك السياسي العام، وبالذات على المستوى الرسمي، حيث يرى أن المستوى الشعبي أكثر عافية من الرسمي[45]. إن الأبعاد التي حمّلتها حماس للوطنية تنطلق من مستويين: الأول ديني، والآخر سياسي، وبينهما تمازج وتكامل.

خامساً: حماس والعلمانية:

يبدو أننا في حاجة إلى التفريق بين النظرية والممارسة عند مقاربتنا لموقف حماس السياسي من العلمانية. وقبل ذلك نود أن ننّبه القارئ إلى قلة المعلومات التي تُنسب إلى قادة حركة حماس في هذا الموضوع، إذ لم نعثر في مصادر الحركة الرسمية على اهتمام كبير به، ولم نعثر على تفاصيل لرؤية حماس وموقفها السياسي منه.

---

[41] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، البند 3، ص 2.

[42] حزب الخلاص الوطني الاسلامي، **النظام الأساسي**، ص 3.

[43] **ميثاق حماس**، المادة 6.

[44] المكتب الإعلامي لحماس، **وثائق حركة المقاومة الإسلامية**، بيان رقم 61 و 63، ص 58–61، و 65–69.

[45] مقابلة مع خالد مشعل، **السبيل**، 2010/8/23.

إن قلة المعلومات، أو قُل ندرتها، في وثائق الحركة الرسمية أو في كلام القادة، يرجع إلى أسباب عديدة منها: انشغال حماس بقضية إدارة الصراع مع الاحتلال والتحرير كأولوية، لا تقبل مزاحمة العلمانية وغيرها من الأفكار الأيديولوجية، التي تتسع لها التعددية السياسية والحزبية؛ ومنها الحفاظ على العلاقات الداخلية الفلسطينية، وحماية ساحة العمل الوطني من الخلافات ومن المعارك الجانبية.

إن تبني منظمة التحرير لفكرة الدولة العلمانية الديموقراطية يتعارض مع رؤية حماس للدولة الإسلامية، ومع مفهومها لعلاقة الدين بالدولة، الأمر الذي يعني أن أيّ صراعات أيديولوجية جديدة يمكن أن ترهق الفصائل الفلسطينية والمجتمع أيضاً، لذا خففت حماس من الحديث في العلماني؛ ولأن الاهتمام بالأيديولوجيا هنا لا يقدّم ولا يؤخر ما دامت الدولة غير موجودة، والتحرير يحتاج إلى الجميع.

إنه في ضوء ما تقدم نقول: إنه يمكن تحديد موقف حماس من العلمانية في مستويين بينهما قدر من التباين: الأول نظري، والآخر عملي.

1. على المستوى النظري:

وهنا تتغلب الأيديولوجية التي تفسر العلمانية باللادينية، أو كفلسفة مناهضة للدين، وتدعو إلى فصل الدين عن الدولة، حيث يقول ميثاق حماس: "... والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف والتصرفات وتتخذ القرارات..."[46]. ويحسب الباحث أن النص يفتقر إلى الدقة، ويفتقر إلى التفصيل، فالعلمانيون ليسوا سواء، والقرارات لا تتخذ دائماً بناء على الأفكار الأيديولوجية أو الفلسفية، وحماس نفسها اتخذت مواقف سياسية، وتصرفت بناء على المصالح وتجاوزت النظريات الفكرية.

لقد رفضت حماس علمانية منظمة التحرير وقالت "... ويوم تتبنى منظمة التحرير الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها"[47]. ولكن هذا الشرط لم يصمد طويلاً، وأسقطته حماس في مواقفها السياسية والعملية بعد ذلك. إن رفض حماس لوحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني يرجع إلى سببين رئيسيين: الأول يستند إلى علمانية منظمة

[46] **ميثاق حماس**، المادة 27.

[47] **ميثاق حماس**، المادة 27.

التحرير، والثاني لأن حماس ليست شريكاً في منظمة التحرير الفلسطينية وغير ممثلة في مؤسساتها، والإقرار بوحدانية التمثيل يعني أن حماس تلغي نفسها.

لقد تعطل دخول حماس إلى منظمة التحرير على مدى السنوات الماضية وحتى تاريخه لأسباب عديدة منها ما ذكرناه آنفاً، ومنها ما يتعلق بنسب التمثيل في المجلس الوطني، ومنها ما يتعلق بالانتخابات لإعادة بناء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ومنها ما يتعلق باختلاف المشاريع السياسية في مقاربة الصراع مع الاحتلال.

النص المقتبس من الميثاق نصّ أيديولوجي قاطع الدلالة، يتضمن حكماً عاماً لا موقفاً سياسياً، وتُعدُّ الأحكام العامة القطعية إحدى عيوب الميثاق بشكل عام، كما نبّه إلى ذلك خالد الحروب وغيره[48]، وطالبوا حماس بإعادة النظر فيه.

2. على المستوى العملي:

إننا إذا انتقلنا في مقاربة موقف حماس من العلمانية من النظرية إلى الممارسة العملية، ألفينا حماس تتبنى مواقف مرنة تكشف عن مفارقة بين النظرية والممارسة؛ حيث شاركت حماس في بناء تحالفات سياسية عديدة مع فصائل فلسطينية علمانية ويسارية لمواجهة الاحتلال، ولمواجهة اتفاقية أوسلو وتفرّد حركة فتح بالقرار الفلسطيني. إن الممارسة العملية لحركة حماس دفعت الباحثين إلى القول بأن "حماس تجاوزت عائق العلمانية في تحالفاتها مع الآخرين"[49]. وبعضهم فسره على أنه ازدواجية موقف، لكنه بالنسبة لحماس كان ممارسة مشروعة، ضمن المباح، وضمن فقه المقاصد، الذي يراعي المصالح العليا والأولويات عند التفاعل مع الواقع. ويمكن إرجاع موقف حماس العملي هذا إلى ثلاثة أسباب هي:

أ. الوضع السياسي الفلسطيني العام الذي يغلّب العمل من أجل التحرير على النظرية والخلافات الأيديولوجية.

ب. تزايد قوة حماس واتساع نفوذها[50].

ج. تطور فكر حماس السياسي وتجربتها في الحكم وتحمل المسؤولية العامة[51].

---

48 خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 125 و210.

49 **المرجع نفسه**، ص 146.

50 **المرجع نفسه**.

51 انظر: يوسف رزقة، **الطريق الصعب: تجربة حماس في الحكومة الحادية عشرة (غزة)**، ج 1، ص 133، وج 2، ص 109.

إنه وبغض النظر عن الأسباب التي تفسر تطور موقف حماس وتحالفها مع فصائل علمانية ويسارية، فإن موقفها المرن كسر "تابو إسلامي" ما زال آخرون يتمسكون به، وهو ما أكده فتحي الشقاقي الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي بقوله: "أبدت حماس مرونة واضحة تجاه التحالفات داخل الحركة الفلسطينية مع فصائل المعارضة، وكسرت تابو إسلامياً تقليدياً بهذا الشأن"[52].

لقد تجاوزت حماس في تحالفاتها "القاعدة الشرطية" التي وردت في الميثاق، إذ احتفظ أطراف التحالف كلّ لنفسه بفكره ورؤيته، وعملوا معاً في المساحات المشتركة. لذا يرى الباحث أن فكرة التحرير والدولة التي تحتل البند الأول في أجندة العمل الوطني الفلسطيني تسهل مهمة تجاوز العلمانية. يقول عيسى النشار وهو من قادة حماس: "حماس لا تخسر شيئاً باحتكاكها بالآخرين، لكونها صاحبة دعوة بالدرجة الأولى، وهي تلتقي مع كلّ فصيل يتبنى النضال من أجل دحر الاحتلال"[53]. ويقول خالد مشعل: "إننا لسنا من دعاة الانعزال عن الواقع، بل سياستنا التفاعل معه والتأثير فيه"[54].

لقد تجاوزت حماس تحت قيادة خالد مشعل الميثاق، وتخلت عن شرط ترك العلمانية للمشاركة في منظمة التحرير، واكتفت بالتركيز على مبادئ الديموقراطية والتعددية والانتخابات، ولم يعد الميثاق قيداً على موقفها السياسي. وهذا مؤشر على نضج في تعامل حماس مع مفهوم الديموقراطية، وتغليب فقه الأولويات والمقاصد المستوعبة للواقع على النظريات المجردة في الممارسة السياسية.

لقد شاركت حماس في انتخابات 2006 تحت سقف القانون الأساسي المنظم لاختصاص السلطات والمتضمن للقوانين. وحين فازت بالأغلبية في المجلس التشريعي، وكُلفت برئاسة الحكومة، عرضت على الفصائل الفلسطينية العلمانية واليسارية والإسلامية مشاركتها في الحكومة وتحمّل المسؤولية. ولم تقف العلمانية عقبة أمام عرضها، ولم تقف الإسلامية عقبة أمام الآخرين، حيث جاء رفضهم المشاركة لأسباب سياسية.

---

[52] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 148.

[53] **المرجع نفسه**، ص 147.

[54] **المرجع نفسه**، ص 70.

تنتقد مناهج حماس التربوية والفكرية العلمانية بوصفها فلسفة فكرية وسياسية تدعو إلى فصل الدين عن السياسة وعن الدولة، ولكن هذا الموقف الانتقادي يبقى في إطار البناء الداخلي للتنظيم، ولكنها حين تتعامل مع الفصائل الفلسطينية العلمانية تنحاز إلى قاعدة المصالح العليا والواقعية السياسية في تحديد موقفها السياسي. بمعنى أن اختلاف الرؤى الأيديولوجية لا يمنع شرعاً ولا عقلاً من التعاون في قضايا الوطن والأمة ومقاومة الاحتلال وتحرير الأرض. وتحتاج قيادات حماس أحياناً إلى بذل مزيد من الجهد لإقناع أبناء التنظيم وغيرهم في الإجابة على أسئلتهم حول المفارقة بين النظرية والممارسة في تعامل حماس مع العلمانية.

من جهة أخرى، تجاوز حزب الخلاص الوطني الإسلامي، الذي انبثق عن حركة حماس في سنة 1996 هذه المفارقة، ولم يتعرض للعلمانية في نظامه الداخلي أو في علاقاته مع الآخرين، وجعل من أهدافه الرئيسية بناء المجتمع الفلسطيني المدني[55].

سادساً: حماس والديموقراطية:

1. الديموقراطية والشورى:

يعد مفهوم الديموقراطية من المفاهيم السياسية التي تنتمي في جذورها إلى البيئة الغربية والفكر الغربي. وينظر إليها الفكر الغربي على أنها تمثل النموذج الأمثل للنظام السياسي الحرّ في مواجهة الاستبداد. ويثير المفهوم والمصطلح في البيئة العربية والفكر الإسلامي جدلاً حول علاقة الديموقراطية بمفهوم الشورى عند المسلمين، باعتبار أن الشورى مصطلح إسلامي بنص صريح القرآن، ويمثل البديل النقي عن مفهوم الديموقراطية الوافد على المسلمين من المجتمعات الغربية والمحمّل بفلسفاتهم وبتجاربهم السياسية.

لا يحظى مفهوم الديموقراطية بتقبل كامل عند المتدينين من أبناء الحركات الإسلامية، إذ يرفضه بعضهم ولا يستخدمه في خطابه السياسي، ويتقبله بعضهم ويتساهل في استخدامه في خطابه السياسي وفي الممارسة العملية أيضاً؛ على أساس أنه

[55] انظر: حزب الخلاص الوطني الإسلامي، **النظام الأساسي**.

نظام مؤسسي وآليات عمل لمواجهة الاستبداد، قام على وضعها البشر لحماية حقوق الفرد والمجتمع معاً. ومن اللافت للنظر تشدد بعض المسلمين في رفضهم، وإصرارهم على استخدام مصطلح الشورى، الأمر الذي أثار شكوكاً في الغرب حول موقف الفكر السياسي الإسلامي، وحركات الإسلام السياسي من الديموقراطية، لذا رأينا أن نبدأ بتعريف الشورى.

تتعدد تعريفات الشورى في الفكر الإسلامي، غير أن جميعها ارتكز على مكنونين، الأول منهما هو: حقّ الأمة أو من ينوب عنها في إبداء الرأي في الشأن العام والشراكة في صناعة القرار. والثاني هو: اشتراط عدم مخالفة قرارات مجلس الشورى لأي من النصوص القطعية والمبادئ الإسلامية العامة، التي لا تقبل أن تكون محلاً للتشاور أو الاجتهاد[56].

يعرّف بسام عطية الشورى بقوله: "إنها استطلاع ومعرفة رأي الأمة أو من يمثلها في القضايا التي تخصها بمجموعها أو فئة منها، بشرط عدم المصادمة للنصوص الشرعية قطعية الثبوت والدلالة المجمع عليها إجماعاً له صفة التأبيد"[57]. يفهم من التعريف أنه ليس للحاكم أن يقطع في أمرٍ ذي مغزى من أمور الشأن العام قبل النقاش والتداول بإشراك الأمة، أو من ينوب عنها في المؤسسة الشورية أو "البرلمان". وتُعدُّ هذه المبادئ معايير حاكمة وقياسية في الممارسة الشورية وما يصدر عنها من قرارات، ولا يثير مفهوم الشورى بهذا المعنى أيّ خلاف بين المفكرين الإسلاميين؛ بينما تثير الديموقراطية بعض الاختلاف عندهم، لذا رأينا أن نقارب تعريفاتها بإيجاز بحسب طبيعة البحث.

من أقدم التعريفات وأكثرها شيوعاً وإثارة في الأوساط الإسلامية قولهم في الديموقراطية أنها تعني "حكم الشعب بالشعب وللشعب"[58]، وهو تعريف تحول لاحقاً إلى حكم الأكثرية وإلى نواب الشعب المنتخبين، وتعرّفها موسوعة السياسة بأنها: "نظام سياسي اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، وفق مبدأ المساواة

[56] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 27.

[57] **المرجع نفسه**.

[58] **المرجع نفسه**، ص 25.

بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة"[59]، ومن تعريفاتها أيضاً أنها: "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية، والذي يمكن من خلالها للأفراد اكتساب السلطة بالحصول على الأصوات عن طريق التنافس"[60]، وأنها حكم جماعي قائم على الانتخابات[61].

تتضمن تعريفات الديموقراطية آنفة الذكر مبادئ مشتركة حاكمة منها: سلطة الشعب أو الأمة، وحكم الأكثرية، والشورى، والانتخابات. ويرى المفكرون أنه يمكن قياس حالة الديموقراطية إجرائياً في مواقع العمل، من خلال مؤشرات قياس ذات دلالة، ومنها: حالة حقوق الإنسان، والتعددية السياسية والحزبية، والحريات، وفصل السلطات، واستقلال القضاء، ونزاهة الانتخابات، والتداول السلمي على السلطة، والرقابة والمساءلة[62]. وهي مقاييس أضافتها الخبرة الديموقراطية إلى مفهوم الشورى، الذي قرر المبادئ العامة للحياة السياسية، وترك التفاصيل والآليات للخبرة البشرية ومقتضيات الزمان والمكان.

لقد واجهت حماس الاستبداد من خلال الدعوة إلى الممارسة الديموقراطية، وتبنّت معاييرها آنفة الذكر، واستخدمتها كمرادف للشورى بمفهومها الإسلامي في الممارسة. ولم تنشغل بالبحث فيما بينها من نقاط اختلاف؛ الأمر الذي يعني أن حماس تعاملت مع مفهوم الديموقراطية في الإطار العام المناقض للاستبداد ولحكم الفرد، والتزمت بآليات العمل الديموقراطي في الممارسة، وإن ظلت تفضل استخدام مصطلح الشورى على مصطلح الديموقراطية في وثائقها المكتوبة[63]؛ لأن مصطلح الشورى يتوافق مع رؤيتها الإسلامية، ولأن مصطلح الديموقراطية يثير خلافاً عند الجماهير المسلمة لما يحمله المصطلح الغربي من ظلال سلبية ترتبط بالفلسفة حيناً، وبالممارسة الغربية المشوهة غالباً.

---

[59] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ج 2، ص 751.

[60] روبرت دال، **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1992)، ص 45.

[61] **المرجع نفسه**.

[62] انظر: معن أبو نوار، **في الديمقراطية الحديثة** (عمّان: المؤسسة العربية للدراسات، 1992)، ص 23.

[63] انظر: حماس، النظام الداخلي، غزة، 2012؛ وكتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

لم تحاول حماس اختيار تعريف بعينه من التعريفات الكثيرة للديموقراطية، ولم تحاول إنشاء تعريف خاص بها. وظلت حماس تتعامل مع مفهوم الديموقراطية بشكل عام، وتركز على الآليات والمؤسسات التي غدت جوهر الديموقراطية عندها.

ويفهم من كلام جمال منصور أن حماس تعاملت بتوجس مع مصطلح الديموقراطية، لكونه من بضاعة المستعمر. ولكن حالة التوجس هذه أخذت تتراجع في الساحات الإسلامية وعند حماس أيضاً، بعد المقاربات العديدة التي قدمها المفكرون المسلمون لتخليص المصطلح من بيئته ومن سلبياته، والتركيز على مكوناته ومعطياته الإيجابية. إنه في ضوء التطور الذي تَقبَّل المصطلح، وكَشفَ عن إيجابياته الراجحة، اختار جمال منصور وهو من قادة حماس تعريف موسوعة السياسة آنف الذكر، مع تأكيده أن الديموقراطية ليست عقيدة وإنما منهج وآليات عمل لاتخاذ القرار[64].

لم تتعرض قيادات حماس، ولا أدبياتها إلى جدلية العلاقة بين الشورى والديموقراطية، وتركت ذلك للمفكرين المسلمين، لأن حماس ليست حركة ثقافية، وإن كانت رعاية الثقافة جزءاً من اهتماماتها، وإنما هي حركة تجمع بين هويتها الإسلامية وبين كونها حركة مقاومة وتحرر وطني، كما أشار إلى ذلك خالد مشعل[65]، ومن ثم فهي ترفض الاستبداد والاحتلال، وتتقبل نقيضهما، أيّ الحرية والعدالة، وهما متوفران في الديموقراطية.

لقد واجهت حماس في تجربتها السياسية في الحكم عناصر فلسطينية من الدائرة السلفية ترفض الديموقراطية وتكفّر من يتبناها، ورفضت منطقهم وزعمهم بأن من يشارك في انتخابات المجلس التشريعي ويتبنى الديموقراطية يعطي حقّ التشريع للشعب من دون الله[66]، ويتخذ أرباباً من دون الله. لأن قولهم هذا قول مرسل، يفتقر إلى المنطق والدليل ويخالف الواقع ومحكم الشريعة معاً. وبعبارة أخرى، فإن حماس تؤمن بالاحتكام إلى شرع الله، كما تؤمن أن الممارسات الديموقراطية لا يجب أن تتعارض مع

---

[64] انظر: جمال منصور، مرجع سابق، ص 8.

[65] انظر: مقابلة مع خالد مشعل، **السبيل**، 2010/8/23؛ وانظر أيضاً: فهمي هويدي، صحيفة **فلسطين**، 2012/10/14.

[66] هذا قول لمجموعة سلفية تسمى في غزة (جلجلت) وقولهم هذا يعتمد على قول أيمن الظواهري: "كلّ من شارك في الانتخابات عالماً بحقيقه الديمقراطية فهو كافر مرتد خارج عن ملة الإسلام". انظر: أيمن الظواهري، **الحصاد المر: الإخوان المسلمون في ستين عاماً** (عمّان: دار البيان، د.ت)، ص 14.

النصوص الشرعية قاطعة الدلالة؛ لكنها تؤمن في الوقت نفسه بوجود مساحات واسعة مشتركة مع الديموقراطية تقع في دائرة المباح وفق المقاصد والأولويات، كما تؤمن حماس بالتدرج وبناء المجتمع المسلم، وإيجاد البيئة المناسبة لتطبيق أحكام الإسلام. إن المجلس التشريعي في فلسطين والكتل البرلمانية فيه تعمل في دائرة المباح التي تركته الشريعة لاجتهادات الناس. ومن هنا رأت حماس، أن الإسلام قد شرع الشورى كمبدأ عام، وترك تفصيلاته وآلياته لظروف الزمان والمكان والإنسان بما يحقق المصالح العامة للمجتمع والأمة[67]، وهذا ما يتوافق مع الديموقراطية.

يظلم المتشددون الإسلام مرتين:

> مرة عندما يقارن بالديمقراطية. ومرة عندما يقال إنه ضدّ الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة، وادعاء التنافي خطيئة. والمقارنة متعذرة من ناحية المنهجية بين الإسلام الذي هو دين ورسالة تتضمن مبادئ تنظم عبادات الناس وأخلاقهم ومعاملاتهم، وبين الديمقراطية التي هي نظام للحكم، وآلية للمشاركة، وهي عنوان محمل بالعديد من القيم الإيجابية[68].

إن ما يحرم اقترافه في مجالس الشورى من تشريعات تتعارض مع ما أحلته الشريعة الإسلامية أو حرّمته، يحرم اقترافه أيضاً في المؤسسات الديموقراطية، سواء بسواء، فالشورى في البيئة العربية والإسلامية يمكن أن تمثل الأسس أو الخلفية الفلسفية للديموقراطية، ويمكن أن تشكل الديموقراطية الوسائل والآليات والمؤسسات التي تطبق هذه الأسس[69].

إن الديموقراطية "صورة غربية من الشورى الإسلامية" على حدّ تعبير توفيق الشاوي[70]، وإن النظم الديموقراطية قامت بوضع هذا المفهوم الإسلامي موضع التطبيق، من خلال آليات عملية. لذا يمكن الاستفادة من هذه الآليات التي تنسجم مع القيم والمبادئ الإسلامية. وإن إنكار هذه الآليات وردها هو لصالح بديل لا يمكن قبوله،

---

[67] انظر: محمد سليم العوا، **الفقه الإسلامي في طريق التجديد**، ط 2 (بيروت: المكتب الإسلامي، 1998)، ص 49.

[68] انظر: جمال منصور، مرجع سابق، ص 66.

[69] محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 48.

[70] توفيق الشاوي، **فقه الشورى والاستشارة**، ط 2 (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992)، ص 11؛ وانظر: عبد الحميد الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية "دراسة مقارنة"** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996)، ص 427، حيث يقول: "إن الديمقراطية شبه المباشرة هي الأقرب إلى الشورى في الإسلام".

وهو الاستبداد السياسي أو الحكم الفردي المطلق، بحسب رؤية راشد الغنوشي[71]، التي تُعدُّ رؤيته مقبولة عند حماس وعند قادتها.

2. الشورى ملزمة:

إنه إذا كانت (الشورى/ الديموقراطية) كمبادئ وآليات عمل محل اتفاق، فإن مسألة "إلزامية" قرارات مجالس الشورى، هي موضع اختلاف عند المفكرين المسلمين. إذ يرى بعضهم أنها ملزمة ابتداء وانتهاء مع اعتماد مبدأ الأغلبية في إجراءات اتخاذ القرار، منعاً لتفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية بالقرار فيما يتعلق بمصالح الشعب العليا، التي هي من اختصاص مجالس الشورى. ويرى آخرون أنها غير ملزمة انتهاء، في أحوال كثيرة فصّلها العلماء[72]. ولقد اختارت حماس الرأي الأول وقرّرته في نظامها الداخلي فقالت: "الشورى الملزمة هي الأساس المعتمد في اتخاذ القرار..."[73].

هذا الاختيار يجسّد موقفاً سياسياً وتنظيمياً ثابتاً لحماس، كان قد أكّد عليه الشيخ أحمد ياسين من معتقله للقيادة في سنة 1993، حيث قال لهم: "الشورى عندنا ملزمة، لا يجوز أن ينفرد شخص أو بعض أشخاص في قرار يحدد مستقبل دعوتنا [يعني حماس] وأيّ قرار تتخذه الأغلبية سيكون ملزماً للجميع"[74].

وتؤكد الممارسة العملية لمؤسسات حركة حماس التزام قادتها وكوادرها بإلزامية الشورى، حيث ردّ مجلس الشورى العام قرارات عديدة للمكتب السياسي الذي يمثل السلطة التنفيذية في الحركة. لقد اختارت حماس إلزامية الشورى في نظامها الداخلي، ولم تشغل نفسها بالتفاصيل الخلافية التي انشغل بها المفكرون. فقد رأت في مبدأ الإلزام ما يحصّن قراراتها من الخطأ ويمنع التفرد والاستبداد، وحين شاركت في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية سنة 2006، التزمت بمبادئ القانون الأساسي ومواده التي تعطي المجلس حقّ المصادقة على الحكومة، وحقّ نزع الثقة منها، وحقّ مراقبتها ومحاسبتها، وتعتمد قراراته بالأغلبية. وقرارات الأغلبية ملزمة للحكومة[75].

---

[71] راشد الغنوشي، إقصاء الشريعة والأمة: تداعيات خوف الفتنة، مجلة **المنطلق**، بيروت، العدد 110، 1995، ص 32–33.

[72] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 40.

[73] حماس، النظام الداخلي، المادة 7، البند 2، ص 5.

[74] انظر: خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 64.

[75] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي وتعديلاته**، المادة 78 وغيرها.

3. في تطبيقات الديموقراطية:

إن معظم الجدل حول مفهوم الديموقراطية وتطبيقاته في الفكر الإسلامي الحديث يتركز حول مسائل بعينها، ومنها: مسألة سيادة الشعب، والانتخابات، ومبدأ الأغلبية، والفصل بين السلطات، والتعددية السياسية والحزبية، وحقوق الإنسان وحرياته. وهي مسائل سنقف عندها من خلال ثلاثة تطبيقات هي:

أ. الانتخابات وسيادة الشعب.

ب. التعددية السياسية والحزبية.

ج. حقوق الإنسان وحرياته.

نستهدف من خلالها التعرف إلى موقف حماس ومقاربتها السياسية لهذه المسائل.

أ. الانتخابات وسيادة الشعب:

1. الأمة مصدر السلطات:

من مسائل الديموقراطية الأكثر التباساً عند بعض من جمهور المسلمين مبدأ "أن السيادة للشعب، وأن الأمة هي مصدر السلطات". ومصدر الالتباس عندهم يأتي من ربطهم بين مفهوم هذه العبارة، ومفهوم التشريع بالوحي. فإذا كانت الأمة هي مصدر السلطات، ومن سلطاتها سلطة التشريع من خلال المجالس النيابية أو البرلمانية، فأين نضع التشريع الإلهي من ممارسة هذه المجالس؟

ويأتي الالتباس مرة ثانية من كون هذه العبارة آنفة الذكر، هي من نتاج الفكر الغربي والديموقراطية الغربية، التي عزلت الدين عن السياسة وعن التشريع، وقالت بحكم الشعب للشعب، الأمر الذي تطلب من المفكرين المسلمين تقديم مفهوم إسلامي لهذه العبارة على نحو يرفع الالتباس، ويجلّي الحقيقة.

لقد رأى المفكرون المسلمون أن التشريع نفسه مقيد في النظم الديموقراطية وفي الشورى بالدستور. وفي الدستور مبادئ حاكمة لمعالجة أيّ تعارض محتمل بين الشريعة الإسلامية، التي هي عادة المصدر الرئيسي أو الأول للتشريع، وبين القوانين في دساتير البلاد العربية والإسلامية.

وإذا قاربنا موقف حماس من هذه المسألة وجدناها تتقبل ما ضمّنه الفكر الإسلامي للعبارة من معانٍ وحقوق للأمة ومنها: حقّ الأمة في اختيار من يحكمها، ويتم ترجمة هذا الحق في العملية الديموقراطية من خلال الانتخابات وصندوق الاقتراع وقرار الأغلبية.

ويرى بعض المفكرين المسلمين أن نظام الانتخابات يحقق مقصد نظام "البيعة" الذي عرفه وطبّقه المتقدمون، والذي يعطي الأمة الحق في تعيين الحاكم وعزله. والبيعة ركن أساسي من أركان الشورى في الإسلام[76]. ويحقق مفهوم "العقد" بين الحاكم والمحكومين. حيث يُوجِب العقد على الحاكم القيام بواجباته والوفاء بها، فإن نكث أو قصر فللأمة الحق في عزله وفسخ العقد معه. وتعدّ الانتخابات الآلية الأسهل في عصرنا الحديث لتحقيق مفهوم البيعة ومفهوم العقد، وتقدم آلية سلمية لفسخ العقد وإجراء العزل من خلال الانتخابات التي تجري كلّ أربع سنوات في كثير من الدول[77].

يفرّق محمد عمارة بين البيعة الدينية والبيعة السياسية، لأن البيعة الدينية تعني: الدخول في الدين والإيمان به، وهي واجبة، والخروج عليها ردّة. أما البيعة السياسية فهي للحاكم، أو للدولة، وهي اختيارية، ويجوز فيها المعارضة، أي الامتناع عن الدخول فيها. وهي بيعة ترتبط بأمور دنيوية، ويجوز فيها تعيين الحاكم وخلعه. أما الأمور المرتبطة بالعبادات فلا علاقة لها بهذه البيعة السياسية.

تُلزم حركة حماس أفرادها بالبيعة "التنظيمية"، وهي من هذا النوع السياسي الذي بيّنه محمد عمارة، حتى وإن اصطبغ نصها بصبغة دينية[78]، وقد جاءت لتعزيز فكرة الولاء والالتزام التنظيمي. إنها بيعة سياسية لا يترتب على الخروج منها أيّ أحكام أو مسؤوليات دينية. كما لا يترتب على من لم يدخل فيها أيّ أحكام أو مسؤوليات دينية. البيعة عند حماس هي بيعة تنظيمية وسياسية، تعطي المبايع حقوقاً تنظيمية تشبه

[76] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 53؛ وانظر: محمد حسن الأمين، رؤية إسلامية للديمقراطية، مجلة **المنابر**، بيروت، السنة 6، العدد 66، كانون الثاني/ يناير– شباط/ فبراير – آذار/ مارس 1992، ص 64.

[77] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 36.

[78] انظر: حماس، النظام الداخلي، المادة 11. نصّ البيعة: "إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما عاهد الله عليه فسوف يؤتيه الله أجراً عظيماً". "أبايعك بعهد الله وميثاقه على أن أكون جندياً عاملاً في جماعة الإخوان المسلمون، وعلى أن أسمع وأطيع في العسر واليسر والمنشط والمكره، إلا في معصية الله، وعلى أثرة عليّ، وعلى ألاّ أنازع الأمر أهله، وعلى أن أبذل جهدي ومالي ودمي في سبيل الله ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، والله على ما أقول وكيل".

تلك الحقوق التي تُعطى للأفراد في الأحزاب الليبرالية واليسارية، من مثل المشاركة في الانتخابات الداخلية للحركة. ومن نقض بيعته التنظيمية فقد حقوقه التنظيمية فحسب.

2. الترشح والدعاية:

الترشح والدعاية من مبادئ ومستلزمات الانتخابات في النظام الديموقراطي، حيث لا انتخابات بدون دعاية وبدون ترشيح الأفراد لأنفسهم أو ترشيح الحزب لهم. غير أن من المفكرين الإسلاميين فريق يرفض مبدأ الترشيح والدعاية، ويمنعه اعتماداً على فهمهم لبعض النصوص الدينية، ومنها الحديث الشريف: "نحن لا نولي أمرنا من يطلبه أو يحرص عليه"[79]. وتأخذ حركة حماس بمبدأ المنع هذا في انتخاباتها الداخلية، حيث ورد في اللائحة الداخلية للانتخابات ما نصه: "لا يجوز الترشح للمناصب في جميع مراحل العملية الانتخابية، ولا يجوز عمل دعاية انتخابية"[80].

غير أنها تأخذ بمبدأ الترشح والدعاية المقرر في الممارسة الديموقراطية في الانتخابات التشريعية العامة، والانتخابات البلدية، وانتخابات المؤسسات والنقابات ومجالس الطلبة، ولا ترى بأساً في ذلك. ومن ثم يمكن القول إن لحماس موقفين من مبدأ الترشح للانتخابات والدعاية لا موقفاً واحداً. وغالباً ما نجد تأثيراً واضحاً للموقف الثاني على الانتخابات الداخلية، حيث تضبط الحركة بعض المخالفات لمبدأ المنع والحظر في الانتخابات الداخلية.

ومن جهة أخرى، يفهم فريق آخر من المفكرين المسلمين أن الترشح المذموم في طلب الإمارة هو المرتبط بالغش والخداع، والدعاية المضللة، وقالوا: إن الهدف من الترشح هو "الإعلان" عن استيفاء المرشح للشروط والمؤهلات اللازمة للمنصب[81].

ومما يعزّز رأي الفريق الثاني هو واقعيته في مواجهة التطورات، ومشاركة الحركات الإسلامية في الانتخابات العامة، وأخذها بالأساليب والآليات التي تأخذ بها الأحزاب الأخرى الليبرالية واليسارية؛ بعد أن صار الترشيح والدعاية للمرشحين

---

[79] **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى الذهبي (القاهرة: دار الحديث، 2000)، رقم 2261؛ و**صحيح مسلم** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008)، رقم 1826.

[80] حماس، النظام الداخلي، ملحق: اللائحة الانتخابية – أحكام عامة 12، ص 59.

[81] عبد الوهاب المصري، "الديمقراطية في الخطاب الإسلامي المعاصر،" مجلة **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 164، تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ص 173.



جزءاً من واقع الحياة السياسية في البلاد العربية والإسلامية، إضافة إلى كونه من مستلزمات العملية الديموقراطية. ولتوجيه هذه الإجراءات إسلامياً، رأى يوسف القرضاوي في عملية اختيار الناخب للمرشح أنها بمثابة شهادة تزكية شرعية له، يُسأل عنها شرعاً، كما يسأل عن شهادته في قضايا أخرى؛ لذا أوجب على الناخب تحري الاختيار على أسس شرعية لا حزبية، قاعدتها الأمانة والقوة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾[82].

3. مبدأ الأغلبية:

من المبادئ الديموقراطية في الانتخابات، وفي أعمال المجالس النيابية، اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات كما تحدّدها النصوص الإجرائية؛ إذ ثمة تعطيل للعمل والحياة عند طلب الإجماع، لأن الإجماع غالباً ما يكون مستحيلاً. ويبدو أن لمبدأ الأغلبية أساس وتقبّل في الفكر الإسلامي، إذ يقول فهمي هويدي:

> الصواب له معياران من الناحية الموضوعية، لا ثالث لهما. فإذا كان في المسألة نصّ شرعي قطعي، لا مجال فيه للظن أو الاجتهاد، فهو معيار الصواب الذي ينبغي أن يتقيد به الجميع في أمة الإسلام.
>
> خارج ذلك النطاق الضيق والمحدود، فالرأي رأي الأمة، والصواب هو ما تتفق عليه أغلبية ممثليها. ولا صواب يمكن أن يفوق أو ينسخ رأي الأغلبية، وما دون ذلك يعد تسويغاً للهوى والاستبداد، وتعريضاً لمصالح الأمة لمخاطر الصدفة التي قد تصيب وقد تخيب[83].

يبدو أن مبدأ الأغلبية لم يعد موضع نقاش في الحركات الإسلامية، ولا محط اختلاف في الإجراءات العملية، وتأخذ به حركة حماس حتى، وإن كان هناك ثمة احتمال لأن يكون رأي الأقلية هو الصواب في مرات قليلة. ويرى محمود الخالدي "أن مبدأ الأغلبية قاعدة وضعية، وليست قاعدة إسلامية ثابتة"[84]. ولكن المسألة في

---

[82] **القرآن الكريم** سورة القصص، آية 26.

[83] فهمي هويدي، **الإسلام والديمقراطية** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)؛ وانظر: حسن الترابي، "الشورى والديمقراطية: إشكالات المصطلح والمفهوم،" مجلة **المستقبل العربي**، العدد 75، أيار/ مايو 1985، ص 13.

[84] انظر: محمود الخالدي، **الديمقراطية الغربية في ضوء الشريعة الإسلامية** (عمّان: مكتبة الرسالة الحديثة، 1986)، ص 131.

الممارسة العملية عند حماس لا تتعلق بالصواب والخطأ، ولا بإسلامية القاعدة أو وضعيتها؛ لأن الصواب والخطأ فيما فيه اجتهاد هو مسألة نسبية، ويرتبط بتحقيق المصالح، وتبسيط آليات اتخاذ القرار، لأن الإجماع شبه مستحيل ولا يصلح آلية في اتخاذ القرارات[85].

تأخذ حماس بمبدأ الأغلبية في انتخاباتها الداخلية، وتأخذ به في قرارات الإعادة، وفي إجراءات أخرى؛ بل وتأخذ به في الانتخابات العامة، وإدارة المجالس التشريعية والنقابية، وتقبل بفكرة الاستفتاء العام في القضايا التي تستدعي ذلك.

4. مبدأ فصل السلطات:

من مبادئ الديموقراطية وإجراءاتها فصل السلطات، التنفيذية والتشريعية والقضائية، بعضها عن بعض، فصلاً يستهدف تحقيق العدالة ومنع الاستبداد، ومنع تغول السلطة التنفيذية، صاحبة المال والأدوات، على السلطتين التشريعية والقضائية. لقد أكد الفكر السياسي الإسلامي على أهمية هذا المبدأ، غير أنك تجد بين المفكرين المسلمين اختلافاً في درجة الفصل، وهل يكون تاماً، أم نسبياً، أي مخففاً[86]. إذ يرى راشد الغنوشي أن الفصل بين السلطات في الإسلام يجب أن يكون على قاعدة التعاون بين السلطات لا على قاعدة التنازع والتنافس، لأن الدولة بمجملها هي أداة تنفيذية وتخضع لسلطة الأمة[87].

ونجد لحماس في مسألة فصل السلطات موقفين: أحدهما على المستوى العام داخل المجتمع حيث تطالب بفصل السلطات لمنع الاستبداد، ولمنع تغول السلطة التنفيذية على غيرها من السلطات، ولا ترفض فكرة التعاون بينها، وتتفهم مسؤولية الدولة بكافة سلطاتها، بناءً على ما ورد في القانون الأساسي الفلسطيني[88]. ولا تعارض في التطبيق فكرة التعاون التي أشار إليها الغنوشي واختارها جمال منصور[89]. ثم إن مفهوم المعارضة عند حماس في العمل الحزبي والمجلس التشريعي يختلف عن مفهومه عند

---

[85] انظر: جمال منصور، مرجع سابق، ص 2.

[86] المرجع نفسه، ص 4.

[87] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، ص 247.

[88] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي وتعديلاته**، المادة 2.

[89] انظر: جمال منصور، مرجع سابق، ص 5.

الغرب، حيث ترى حماس أن المعارضة في الإسلام ملزمة بالتعاون مع السلطة التنفيذية الحاكمة في ضوء قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾[90]، لأن المعارضة الحزبية القائمة على التنازع، وتصيد الأخطاء لإسقاط الحكومة، والقفز إلى مكانها يضعف الدولة، وربما يضر بمصالح الشعب؛ وهو ما نبه إليه إبراهيم المقادمة في محاضراته. وقد رأى حسن البنا في تنازع الأحزاب المصرية دوافع شخصية وحزبية، جعلته يرفض، على وجه شخصي، الحزبية في فترة التحرر من الاستعمار[91].

أما الموقف الثاني فلعل حالة الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية غير مكتملة تماماً على المستوى الداخلي لحركة حماس، إلا أن الفصل الموجود، والصلاحيات المتوفرة للسلطتين التشريعية والقضائية، يُعدّ حالة متقدمة قياساً بالاتجاهات والأحزاب المماثلة لحماس في العالم العربي والإسلامي. ثمّ إن هذه السلطات تعاني من العمل في ظروف استثنائية بسبب الاحتلال والحصار الإسرائيلي في الداخل، وبسبب صعوبة العمل والحركة والقدرة على الاجتماع، خصوصاً بعد خروج حماس من سورية، والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك في الداخل والخارج.

ب. التعددية السياسية والحزبية:

الاختلاف سنة كونية. والتعددية السياسية تعبير عن مبدأ الاختلاف، وتنظيم للاختلافات في المجتمع[92]. وهي عند محمد سليم العوا التسليم بالاختلاف، لأنه واقع لا ينكره عاقل، والتسليم به حقّ للمتخالفين لا يملك أحد أن يحرمهم منه[93]. وتقتضي التعددية الإيجابية، إن صحّ هذا الوصف، اعتراف المتخالفين بعضهم ببعض، مع "إرادة العيش المشترك"[94]. وحين تغيب إرادة العيش المشترك تكون التعددية سلبية.

يُقسِّم يوسف القرضاوي الاختلاف إلى قسمين: الأول اختلاف تنوع، والآخر اختلاف تضاد. وليس في الأول خطر على تماسك المجتمع والأمة، لأن التنوع يفضي

---

[90] **القرآن الكريم**، سورة المائدة، آية 2.

[91] **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 364.

[92] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 61 و63.

[93] انظر: محمد سليم العوا، التعددية السياسية من منظور إسلامي، مجلة **الإنسان**، باريس، السنة 1، العدد 2، آب/ أغسطس 1990، ص 22.

[94] انظر: **المرجع نفسه**، ص 9.

إلى التكامل[95]. ومقابله، أي التضاد، يفضي إلى التشرذم والانشقاق، وهو خطر على تماسك المجتمع. وفي الثاني، قال حسن البنا بعد معايشته للحياة الحزبية في مصر: "يعتقد الإخوان أن هذه الحزبية قد أفسدت على الناس كلّ مرافق حياتهم، وعطّلت مصالحهم، وأتلفت أخلاقهم، ومزّقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الآثار"[96]. ومن ثم أحاط المفكرون المسلمون التعددية والحزبية بضمانات، تمنع التجاوزات، وتمنع تحول التعددية إلى اختلاف مذموم شرعاً وعقلاً.

يرى يوسف القرضاوي في التعددية السياسية ما يمنع الاستبداد[97]. وهي ضرورية لتحقيق العديد من القيم الإسلامية كالحرية والمساواة والشورى[98]. وفي التعددية يمكن أن نجد حلاً لمشكلة الأقليات، وتنظيماً للحقوق والخلافات على قاعدة المواطنة، التي تعني أن الوطن لجميع أبنائه، وجميعهم لهم حقوق متساوية.

لا ديموقراطية بدون تعددية سياسية، ولا تعددية بدون أحزاب منظمة وقوانين ضابطة. وللأحزاب في النظام الديموقراطي مهام عديدة، سواء أكانت في الحكومة أم في المعارضة. ومع أهميتها ودورها، فقد اختلفت مواقف المفكرين المسلمين منها اختلافاً لا ينبع من مبدأ التعددية السياسية الحزبية نفسه، وإنما ينبع عند من يرفضون الحزبية من واقع الممارسة السلبية لها في بلادهم. وربما أضاف بعضهم إلى رفضه ورود الحزبية في القرآن بصيغة الذم. وهو سبب مردود، لأنها وردت في مواضع أخرى بصيغة المدح. ومن ثم لم يبحث الرافض لها في ماهية المذموم نفسه. ورفعاً للالتباس، حصر محمد سليم العوا الذم في الأحزاب التي تقوم على الكفر والشرك ومعاداة الإسلام والمسلمين[99]، وبالتي تثير التشرذم والانقسام في الأمة كما ذكر حسن البنا. وذلك اشتراط إسحاق الفرحان على الأحزاب عدم مخالفتها للمبادئ والأصول الإسلامية[100].

---

[95] يوسف القرضاوي، **فتاوى معاصرة** (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1993)، ج 2، ص 658.

[96] **مجموعة رسائل الإمام البنا**، ص 364.

[97] انظر: يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ص 652.

[98] انظر: محمد سليم العوا، التعددية السياسية من منظور إسلامي، ص 56؛ وعبد الرازق عيد ومحمد عبد الجبار، **الديمقراطية بين الإسلام والعلمانية** (دمشق: دار الفكر، 1999)، ص 43.

[99] محمد سليم العوا، التعددية السياسية من منظور إسلامي، ص 22.

[100] انظر: إسحاق الفرحان، الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية، مجلة **الندوة**، عمّان، المجلد 7، العدد 1، شباط/ فبراير 1996، ص 240.

يعرّف يوسف القرضاوي الحزب السياسي بقوله: "هو مجموعة من الأعضاء الذين يلتقون على أفكار معينة، ويرون أنها الأقرب إلى الصواب"[101]. ويشترط على الحزب الاعتراف بغيره من الأحزاب، وألا يقوم على أسس إقليمية أو عرقية أو دينية أو ما شابه من ذلك[102].

وتعد الأحزاب في العصر الحديث المؤسسة الأكثر نضجاً وقدرة بين مؤسسات المجتمع على قيادة النظام السياسي الديموقراطي وتطويره؛ وهي الأكثر جاهزية للتفاعل مع مسائل الديموقراطية: كالانتخابات وتداول السلطة، وتحقيق مبدأ المراقبة والمحاسبة، وتنظيم المعارضة البرلمانية. ولا يتصور أحد أن تقوم معارضة سياسية فاعلة من دون أحزاب قوية. إن غياب الأحزاب وغياب المعارضة القوية الهادفة يعني الاستبداد نفسه.

ولا تثير الأحزاب الشيوعية مشكلة كبيرة لدى كثير من المفكرين المسلمين في النظام الديموقراطي عند الحديث عن التعددية السياسية الحزبية، بالرغم من الإقرار بوجود اختلاف بينهم. إذ يتفقون على القواعد الأصولية الحاكمة ومنها أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن أبناء الأمة يمارسون سلطاتهم بآليات سليمة ومنها الانتخابات الدورية، ومن هؤلاء المفكرين يوسف القرضاوي والغنوشي والعوا "ما دام ذلك ضمن نطاق حرية التعبير عن الرأي"[103]. على أن هذه الأحزاب يمكنها معارضة الموقف السياسي والدولة، لا أن تنشغل بمعاداة العقيدة الإسلامية. ويتقبل العوا فوز الحزب الشيوعي بالحكم إذا أعطته الأمة ثقتها في انتخابات حرة ونزيهة، ويرجع فوزه في هذه الحالة إلى تقصير الأحزاب الإسلامية[104]. ويرى حسن الترابي، وهو ربما ينطلق من واقع التجربة السودانية، أنه لا مصلحة في قيام أحزاب شيوعية ملحدة[105]. بينما يربط محمد حسين فضل الله بين السماح بقيامها والوضع الدولي،

---

[101] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ص 656.

[102] **المرجع نفسه**، ص 565.

[103] راشد الغنوشي، إقصاء الشريعة والأمة، ص 34–35.

[104] انظر: مصطفى مشهور وآخرون، **التعددية السياسية: رؤية إسلامية** (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، 1994)، ص 54؛ وانظر: محمد خاتمي، الدين والديمقراطية: أسئلة في الدولة الدينية، **المنطلق**، العدد 115، ربيع – صيف 1996، ص 54.

[105] انظر: حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان: التطور والكسب والنهج** (الخرطوم: د.ن، 1989)، ص 245.

إذ يمكن عنده السماح للأحزاب غير الإسلامية بالظهور إذا تطلب الوضع الدولي أو الظروف الضاغطة ذلك؛ أي إن الأمر عنده مرحلي[106].

يُظهر ما سبق ثراء في الفكر الإسلامي السياسي في مقاربته لمسألة التعددية السياسية والحزبية؛ غير أنا نلاحظ ندرة في مقاربات حماس الفكرية المتخصصة لهذه المسألة. فقد تعاملت حماس مع هذه المسألة بإشارات عامة وعبارات فضفاضة، ويرجع هذا فيما نحسب لانشغال حماس بفكرة التحرير، والبحث عن الدولة؛ هذا من ناحية، ولاكتفائها بالمنتج الفكري الذي قدّمه قادة الحركة الإسلامية ومفكروها كحسن البنا، والقرضاوي، ومحمد العوا، وراشد الغنوشي، وحسن الترابي وغيرهم، وهي تنهل مما قدموه بلا تحفظ، وبما يتناسب مع الوضع الفلسطيني.

لا نجد فرقاً بين أقوال حماس وتطبيقاتها في مسألة التعددية، وبين ما جاء في هذه المصادر مما أشرنا إليه آنفاً. وعليه، يمكن النظر إلى هذه المصادر على أساس أنها تعويض للنقص الذي يلمسه الباحث في التنظير السياسي لحماس. يقارب ميثاق حماس "التعددية الفصائلية الفلسطينية بشقيها: الوطني والإسلامي" فيقول: "الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية تبادلها [يعني حماس] الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشدّ على يدها، مادامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي من أجل تحرير فلسطين"[107].

ويقول في الشق الإسلامي: "تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات، إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص بأنها تدرج في باب الاجتهاد..."[108]. في هذين النَّصَّيْن مقاربة سياسية يغلب عليها الصياغة العامة والرؤية الأخلاقية، التي تؤكد على الاحترام والتقدير بشرطين:

الأول: ألا تعطي هذه الفصائل ولاءها للشرق والغرب، دون أن تحدد مفهومها للولاء، الذي يمنع الاحترام والتقدير، وآليات المنع وكيفياته. وهذا الشرط أكثر وضوحاً

[106] انظر: محمد حسين فضل الله، **تأملات في الفكر السياسي الإسلامي**، سلسلة كتاب التوحيد (4) (بيروت: مؤسسة التوحيد للنشر الثقافي، 1995)، ص 40–41.

[107] **ميثاق حماس**، المادة 24.

[108] **ميثاق حماس**، المادة 23–24.

وتحديداً عند المفكرين الإسلاميين، الذين رفضوا إقامة الأحزاب الشيوعية الملحدة لمعاداتها للدين. وهو يتعارض أيضاً مع الرأي الراجح الذي يتقبل الأحزاب جميعاً ويتقبل فوز الحزب الشيوعي بالسلطة إن أعطته الأمة الفوز والسلطة في انتخابات حرة ونزيهة؛ وهو أمر يتقبله أحمد ياسين مؤسس حماس.

والثاني: هو العمل من أجل تحرير الأراضي المحتلة. والتحرير فكرة مقدمة ومقدرة في فلسفة التعددية الفلسطينية، وعند الفصائل المقاومة والأحزاب السياسية معاً.

إن ميثاق حماس يقرر موقفها مما هو قائم على الأرض، أكثر مما يقارب التعددية من منظور فكري سياسي، وعلاقتها بالديموقراطية، ومناقضتها للاستبداد. ويتكرر الموقف نفسه القائم على "الاحترام" عند قادة حماس ومنهم أحمد ياسين؛ إذ يقول في علاقة حركته مع حركة فتح: "نحن تجاوزنا هذه الخلافات في الانتفاضة، واندمجنا في المقاومة، وعاد التعاون... لا توجد الآن خلافات [يقصد اقتتال]. الخلافات الموجودة حول وجهات نظر سياسية: أوسلو، ومسار أوسلو، ولكن بالنسبة لنا كفصائل مقاومة مجاهدة لا توجد بيننا خلافات أو صراعات"[109]. لم يعرف المجتمع الفلسطيني الحزبية السياسية بمفهومها السياسي، المفصل والمتكامل، كما عرفه الغرب، أو كما عرفته الدول المستقرة، على أساس أن الحزب تجمع منظم، ونظام يستهدف الوصول إلى الحكم منفرداً، أو مؤتلفاً مع غيره من الأحزاب[110]؛ إذ طغى العمل المقاوم على التنظير والاهتمامات السياسية. ولا تمثل منظمة التحرير الفلسطينية حالة حزبية مؤتلفة حقيقية، بل هي حالة من الممارسة النضالية، يقوم التمثيل فيها على المحاصصة "الكوتا"، وليس على التنافس الحزبي البرامجي[111].

الحياة الحزبية تحتاج إلى الاستقرار والعلنية، وهذه المبادئ تفتقدها الساحة الفلسطينية، وبسبب المقاومة أخذت حماس كغيرها من فصائل العمل الوطني والإسلامي بالسرية، والعمل تحت الأرض في كثير من أنشطتها. ومن ثم عرَّفت حماس نفسها بأنها حركة مقاومة وليست حزباً سياسياً. وحين قررت حماس أن تنشئ حزباً سياسياً سنة 1995، لأسباب موضوعية تتعلق بالحركة وبالبيئة المستحدثة بعد أوسلو، دون

---

[109] أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص 249–250.

[110] يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ص 656.

[111] انظر: جمال منصور، مرجع سابق، ص 35.

أن تكون هناك حياة سياسية ناضجة في فلسطين، ودون أن تكون هناك قوانين منظمة للأحزاب، لم يمتد حزب الخلاص الوطني الإسلامي الذي أنشأته في غزة إلى الضفة الغربية بقرار من حماس نفسها. ولم تُعطِ حماس، في الوقت نفسه الحزب، مساحة عمل واسعة ومستقلة تحفظ له شخصيته وتقدمه، لذا تراجع إلى الخلف، وتحول لاحقاً إلى عنوان ومقر ويافطة. وكان ذلك لحساب الحركة نفسها، الأمر الذي قد يفهم منه تراجعاً سلبياً عن مفهوم التعددية السياسية والحزبية، على الأقل عند خصوم حماس؛ بينما فهم الكثير من قادة حماس أن الأمر غير متعلق بالاختلاف على التعددية؛ وأن المسألة لم تنضج بما يكفي لاتخاذ قرار إن كان هذا الحزب سيكون هو واجهة هذه التعددية، أم أن حماس نفسها ستتابع ممارسة هذا الدور على أساس أنها هي نفسها اللافتة الحزبية المعنية بهذه المهمة، وأن القرار في النهاية كان مع متابعة حماس لهذا الدور، كما تفعل معظم الفصائل الفلسطينية.

إنه من الصعب فيما يبدو، أن تنجح الأحزاب السياسية في ظلّ فصائل عمل مقاومة تستهدف التحرير، ومن الصعب أيضاً أن تتنازل فصائل المقاومة عن مكانتها ودورها لأحزاب سياسية. لذا لم تنشئ حركة فتح حزباً سياسياً، بالرغم من مطالبة بعض قياداتها الشابة بإنشائه. ويجدر هنا القول إن حزب الخلاص الوطني الإسلامي قدم في نظامه الأساسي المعتمد سنة 1995 مشروعاً حزبياً أكثر تقدماً واتساعاً من الفصائل في مفهوم الديموقراطية والتعددية الحزبية؛ التي قال فيها إنها "حقّ مكفول للجميع في إطار الشرع والقانون"[112]. ومع ذلك نستطيع أن نقول في حقّ حماس والفصائل أمرين:

الأول: أن حركة حماس والفصائل الأخرى تقوم ببعض الأعمال والسياسات التي تقوم بها الأحزاب السياسية. لذا فهي تملأ ما يمكن تسميته بالفراغ الحزبي بمفهومه الفلسطيني بشكل آخر.

والثاني: إن هذه الفصائل مهيأة تنظيمياً لكي تتحول إلى أحزاب سياسية، حين يتم التحرير وتقوم الدولة المستقلة المستقرة، وتتهيأ ببيئة صالحة لحياة حزبية متطورة.

لقد حاولت السلطة في عهد ياسر عرفات أن تتقدم خطوة نحو إقامة حياة حزبية تعددية من خلال مشروع قانون الأحزاب لسنة 1995، الذي أعده ديوان الفتوى

[112] انظر: حزب الخلاص الوطني الإسلامي، **النظام الأساسي**.

والتشريع[113]. وقد حدد القانون الأساسي الفلسطيني طبيعة الحكم في فلسطين بأنه "نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية الحزبية"[114]. ولكن القانون لم يصدر حتى كتابة هذه السطور. ويرجع هذا في ظنّ الباحث إلى عدم نضج الحالة الحزبية في فلسطين، والتي تعني: الانتخابات الحرة النزيهة، والتداول السلمي على السلطة، وتشكيل معارضة تقوم بالمراقبة والمحاسبة...إلخ[115]. الأمر الذي استنتج منه جمال منصور ما يمكن تسميته بموقف مثير للشك في موقف السلطة من التعددية الحزبية الحقيقية[116]. وهنا يجدر ذكر بعض المعوقات الرئيسية أمام التعددية السياسية والحزبية كما يراها الباحث:

1. الإرث السياسي الفصائلي والثوري، وتقاليده المتباينة أحياناً مع مقتضى العمل الحزبي كالمحاصصة، والقيادة التاريخية، والتفرد السياسي، وغياب التداول والبرامج السياسية.
2. تداخل مرحلتي التحرر والبناء، وآثار ذلك على التردد، وعدم وضوح التوجه عند القوى الفلسطينية، إضافة إلى الحضور الإسرائيلي في هذا الشأن.
3. غياب الأساس القانوني المنظم للحياة السياسة، وعدم صدور قانون الأحزاب. ويستنتج من هذه المعوقات: أن حالة التردد بين الفصائلية المقاومة وبين الحزبية السياسية المستقرة، ستظل سائدة في المرحلة الراهنة[117].

لقد واجهت حماس معوقات التعددية السياسية الحزبية في وقت مبكر، ودعت إلى نظام ديموقراطي حقيقي، وإلى تعددية سياسية وحزبية بقوانين منظمة، وإلى إعادة الاعتبار لسلطة الشعب من خلال الانتخابات. وفي هذا قال أحمد ياسين: "أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، والسلطة لمن يفوز في الانتخابات،... حتى لو فاز الحزب

---

113 ديوان الفتوى والتشريع، أحد مؤسسات وزارة العدل في السلطة الوطنية الفلسطينية، يقوم بمراجعة القوانين قبل التصديق عليها، ويشرف على إصدار مجلة **الوقائع الفلسطينية**.

114 السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي وتعديلاته**، المادة 5.

115 انظر: جمال منصور، مرجع سابق، ص 37.

116 المرجع نفسه.

117 انظر: المرجع نفسه، ص 38.

الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني"[118]. وكان قوله هذا في سنة 1989، أي قبل قيام السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو في سنة 1994. وهو ما أكده محمود الزهار بقوله: "إن حماس تحترم رأي الشارع الفلسطيني ولو كان عكس رغبتها، لكن على الآخرين أيضاً أن يحترموا رأي الشارع الفلسطيني إذا قال نعم للإسلام"[119]. وبهذا ندرك أن حماس تميل إلى التعددية السياسية المفتوحة بغير شرط، وهو الرأي الذي رجحه العديد من المفكرين والعلماء المسلمين كما تقدم آنفاً.

ويرى علي الجرباوي أن حماس "ضمنت لنفسها موقعاً مميزاً في المشهد السياسي الفلسطيني بقبولها بالتعددية الأيديولوجية في الساحة الفلسطينية، وتعاملها مع تلك الساحة على أساس ذلك الواقع مؤكدة منهجاً براغماتياً"[120].

لقد نظرت حماس إلى التعددية السياسية والحزبية، بوصفها أداة لتنظيم الخلافات السياسية وغير السياسية وإدارتها بآليات ديموقراطية سلمية. لذا أكدت على لسان قادتها أنها ترفض العنف الداخلي، وترفض الاغتيالات السياسية رفضاً مطلقاً، وتطلب من الآخر الفلسطيني المعاملة بالمثل. يقول عبد العزيز الرنتيسي: "حماس ستعارض الحكم الذاتي، ولكنها لن تستخدم العنف ضدّ أيّ طرف يسير في طريق الحكم الذاتي، وتطلب من الآخرين أن يحترموا أيّ طرف يقول رأيه... وتحترم اجتهادات الآخرين، ولا نجد حرجاً في التعاون مع أيّ طرف آخر بما يخدم القضية الفلسطينية"[121].

وقد أكدت سيرة حماس العملية على قبولها للتعددية، وإيمانها بالحوار الوطني، وإدارة الخلافات الداخلية بطرق سلمية، ودخلت في تحالفات الفصائل العشرة. وحين شكلت حماس حكومتها في سنة 2006، بعد الفوز بالانتخابات عرضت المشاركة على الفصائل الفلسطينية كافة، بما فيها الحزب الشيوعي الفلسطيني. وما زالت حماس تدعو إلى تشكيل حكومة ائتلاف وطني موسعة، لأن أعباء القضية الفلسطينية الثقيلة لا يقدر عليها فصيل لوحده، بل هي في حاجة إلى الجميع.

---

[118] مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، صحيفة **النهار**، القدس، 1989/4/30.

[119] مقابلة مع محمود الزهار، مجلة **الوطن**، غزة، 1995/8/19.

[120] انظر: خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 238.

[121] مقابلة مع عبد العزيز الرنتيسي، صحيفة **الفجر**، القدس، 1992/8/3.

يؤكد خالد مشعل على خصوصية الوضع الفلسطيني، فيضيف إلى الديموقراطية ونتائج الانتخابات فكرة "الشراكة"، فيقول: "بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية ينبغي أن يكون دائماً على أسس ديمقراطية، وفي مقدمتها الانتخابات الحرة النزيهة، المتكافئة الفرص. يضاف إليها مبدأ الشراكة والعمل الائتلافي، فلا يصح أن نكتفي بالانتخابات... إن الشراكة يجب أن تكون في كلّ المراحل بصرف النظر عن نسب النجاح"[122].

ج. حقوق الإنسان وحرياته:

من مبادئ الديموقراطية الأساسية: مبدأ حقوق الإنسان وحرياته. ويبدو أنه الأساس الذي انطلق منه الفكر الإسلامي الحديث في الربط بين الديموقراطية والشورى، حيث يحظى هذا الأساس في مفرداته، أو يكاد أن يحظى باتفاق المفكرين المسلمين[123]. ولا تكاد تجد، في الوقت نفسه، اختلافاً بين ما تضمنه "البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام"، الصادر في باريس سنة 1981، وما تضمنه "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" The Universal Declaration of Human Rights الصادر عن الأمم المتحدة، حول حقوق الإنسان وحرياته[124].

إن جلّ الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية للإنسان بشكل عام لا تتعارض، بحسب عصمت سيف الدولة مع ما أقرته الشريعة الإسلامية من حقوق وحريات[125]. بل إن يوسف القرضاوي يرى أن الإسلام كان أسبق من الديموقراطية، فيما قررته من قواعد ومبادئ وحقوق[126].

---

[122] خالد مشعل، ورقة عمل، **مؤتمر الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي.. تجارب واتجاهات**، سلسلة تقرير الدوحة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 4.

[123] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 10.

[124] **المرجع نفسه**، ص 166؛ وموقع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، انظر: www.un.org/ar/documents/udhr/ حيث تضمنا: الحق في الحياة، الحق في اللجوء إلى القضاء، والمساواة أمام القانون، وحقّ الحصول على محاكمة عادلة، وحقّ الإنسان في حماية شؤون حياته الخاصة، وحقّ التنقل والإقامة، وحقّ الإنسان في الجنسية، وحقّ الإنسان في الزواج وتكوين الأسرة...إلخ.

[125] محمد عمارة، **الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق**، سلسلة عالم المعرفة (89) (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص37–39.

[126] انظر: يوسف القرضاوي، **مرجع سابق**، ص 638.

تُعرَّف حقوق الإنسان بأنها: مجموعة من الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان، وهي لصيقة بطبيعته، وتظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها، أو انتهكتها سلطة ما[127]. وتُعرَّف الحرية بأنها: فعل الإنسان لما يريد مع تحمل المسؤولية[128]. فهي ترتبط عادة بحق الاختيار وبتحمل المسؤولية عنه[129].

إن حماية حقوق الإنسان وحرياته هي "أساس الحكم في الإسلام"، كما صرح بذلك محمد الغزالي. ولأنها كذلك، فهي بحاجة إلى ضمانات سياسية وقانونية لحمايتها من العدوان، ومن الاستبداد؛ لذا ضمنتها الدول الديموقراطية دساتيرها. وما فتئ المفكرون المسلمون يطالبون بها[130]. وقد خصص القانون الأساسي الفلسطيني الباب الثاني منه لموضوع الحقوق والحريات العامة من المادة 9–34[131].

يتميّز الفكر الإسلامي عن الديموقراطية في مقاربته لحقوق الإنسان وحرياته، فيجعل منها "واجبات" لا يقبل التنازل عنها، ولا يقبل عدوان الآخرين عليها، ويربطها بإقامة الدين، لأن بعضها ضروري لسلامة البدن والعقل أولاً، وللاهتمام بشؤون العبادة وإقامتها ثانياً. بينما هي مقرّة في الغرب بسلطة القانون. وهي عندهم مطالب سياسية أكثر من كونها قيماً أساسية لبناء المجتمع[132].

وتنظر حماس إلى هذه الحقوق والحريات بوصفها قيماً يجب أن تحظى باحترام السلطة والمجتمع معاً. ويرى محمد سليم العوا أن الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته واجب في الإسلام من ثلاثة وجوه، هي:

1. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
2. التعاون على البر والتقوى.
3. رفع الظلم عن الناس[133].

[127] انظر: عيسى بيرم، **الحريات وحقوق الإنسان** (بيروت: دار المنهل اللبناني، 1998)، ص 13–14.

[128] **المرجع نفسه**، ص 40–41.

[129] انظر: محمد سليم العوا، التعددية السياسية من منظور إسلامي، ص 24.

[130] انظر: محمد قطب، **خطب الشيخ محمد الغزالي في شئون الدين والحياة** (القاهرة: دار الاعتصام، 1986)، ص 119.

[131] السلطة الوطنية الفلسطينية، **القانون الأساسي وتعديلاته**، المواد 9–34.

[132] محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 68.

[133] محمد سليم العوا، **الفقه الإسلامي في طريق التجديد**.

وتعدّ هذه الوجوه الثلاثة من أسس العمل الدعوي والسياسي لحركة حماس، وهو حقّ فردي وحقّ جماعي، يقول إبراهيم المقادمة: "... كلّ إنسان يستطيع أن يقول كلمة الحق ولا يخاف في الله لومة لائم، ويجب على الحاكم أن يسمع الحق وينصاع للحق"[134].

ويُقسّم بعض المفكرين حقوق الإنسان على تعددها إلى ثلاثة أقسام، هي:

1. الحقوق والحريات السياسية.
2. الحقوق والحريات الفردية.
3. الحقوق التي ترتبط بالحاجات الإنسانية الضرورية من اقتصادية واجتماعية[135].

تحظى الحقوق والحريات السياسية بالأولوية وبالاهتمام عند المفكرين وعند الممارسين لحقوقهم، لكونها جزءاً مهماً من الحريات الشخصية، وضامنةً للحريات الأخرى. وتشتمل الحقوق السياسية على حقّ الاقتراع، وحرية الكلام، وحرية البحث، والحق في انتخابات عادلة ونزيهة، تجرى في فترات متكررة معقولة، والحق في تشكيل الاتحادات والأحزاب السياسية...إلخ. هذا من ناحية، وتشتمل على الحق في تولي الوظائف العامة في الدولة بلا تمييز أو إقصاء، بشرط توفر الأهلية من ناحية ثانية[136].

إن من يتمتع بحريته السياسية يلزمه أن يتمتع بحقوق أخرى مثل التعليم، وتأمين ضروريات الحياة، إذ إن العلاقة وثيقة بين ما هو شخصي وما هو سياسي[137]. وهناك من جعل الحرية السياسية هي الديموقراطية بعينها[138]. إن تمتع أفراد الشعب بحقوقهم وحرياتهم السياسية، يعني أنهم يتمتعون، بناء على ذلك، بحقوقهم الأخرى، لأن مواطن التنازع مع السلطة تقع في باب الحقوق والحريات السياسية. ولضبط ممارسة الأفراد لحرياتهم الفردية والعامة وضع الإسلام قواعد ضابطة، منها:

---

[134] انظر: شريف أبو شمالة، **الأعمال الكاملة للشهيد إبراهيم المقادمة** (د.م: د.ن، د.ت)، ص 470.

[135] محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 31.

[136] انظر: محمد الغزالي، **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة** (القاهرة: دار الدعوة، 1993)، ص 63–64؛ وروبرت دال، **مرجع سابق**، ص 29.

[137] انظر: أحمد مبارك، **الإسلام وأزمة الديمقراطية** (طرابلس، ليبيا: منشورات رسالة الجهاد، 1986)، ص 56.

[138] انظر: محمد فتوح، **مرجع سابق**، ص 170.

1. تجنب الإساءة إلى الآخرين.
2. ألاّ تخرج الحريات عن تعاليم الشريعة وحدودها.
3. الحريات المطلوبة تهدف إلى قول الحق والدفاع عنه بلا تطاول[139].

وإن ممارسة هذه الحقوق تتطلب توازناً دقيقاً بين الفرد والجماعة من ناحية، وبينهما وبين السلطة من ناحية ثانية؛ بما يحفظ حقوق الأفراد والجماعات، ويحفظ للسلطة دورها وهيبتها أيضاً.

قلنا إن الحريات السياسية ضامنةٌ لغيرها من الحريات والحقوق؛ لذا انشغلت حركة حماس بالحريات السياسية، وقاومت الاستبداد، وتعرضت للاعتقالات، وللإقصاء من الوظائف العامة، بالرغم من أن مقاومتها كانت سلمية، وبلا عنف. إلا أنها في مواضع قليلة، اضطرت للدفاع عن حقوقها بالقوة كما حدث في 2007/6/14.

يقول جمال منصور: "إننا في مقدمة ركب الداعمين لاحترام حقوق الإنسان وتأمين تلك الحقوق للناس جميعاً، وتيسير سبل ممارسة الحرية في إطار النظم الأخلاقية والقانونية. وإن العدوان على الحقوق والحريات تحت أيّ شعار —ولو كان الإسلام نفسه— يمتهن إنسانية الإنسان"[140].

إن نظرة حركة حماس لحقوق الإنسان وحرياته هي عينها نظرة حركة الإخوان المسلمين، وهي عينها نظرة الفكر الإسلامي المعاصر، الذي أشرنا إلى بعض جوانبه آنفاً. وهي نظرة تقوم على أمرين: الأول تقبل المبادئ العالمية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحرياته، وعلى رأسها الإعلان العالمي الصادر عن الأمم المتحدة في سنة 1948، لأنها تتفق مع ما قررته الشريعة الإسلامية. لذا فهي تطالب أنظمة الحكم والسلطات بتأمين هذه الحقوق لكافة الناس، دون تمييز على الهوية أو الدين. والثاني أن ممارسة الإنسان لحقوقه وحرياته لها ضوابط محددة في الشريعة والقوانين، وقد أشرنا إليها آنفاً. وعلى المستفيدين سواء أكانوا أفراداً، أم جماعات، أم سلطات الالتزام بهذه الضوابط.

---

[139] انظر: بشار عواد معروف، الحريات وأنواعها وضوابطها في الإسلام، مجلة **آفاق الإسلام**، عمّان، السنة 2، العدد 3، أيلول/ سبتمبر 1994، ص 69.

[140] جمال منصور، مرجع سابق، ص 13.



لقد دخلت حماس إلى الديموقراطية من باب حقوق الإنسان وحرياته، حين رأت أن المجتمعات الغربية تتقدم نحو العدل والمساواة والنهضة بفضل حالة الحريات العامة، وبفضل تمتع أفراد المجتمع بحقوقهم الإنسانية، في ظلّ حماية الدولة الديموقراطية، ووعي الرأي العام وسلطانه؛ في الوقت الذي تعيش فيه المجتمعات العربية والإسلامية حالة من الاستبداد والحكم الشمولي، والعائلي، وتعتدي فيها السلطات على حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم، وتقمع الرأي العام، وتزيّف إرادة الشعب في انتخابات شكلية تجري لذر الرماد في العيون.

إن تاريخ حماس العملي حافل بمقاومة عدوان السلطات الحاكمة على حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته. وأدبيات حماس تمتلئ بالدعوة إلى الحريات العامة، وممارسة الإنسان لحقوقه كاملة، ويمكن الاسترشاد هنا بموقف حماس من منظمة التحرير، وموقفها السياسي من اتفاقية أوسلو، ومن اعتقال السلطة لقادتها وكوادرها في ضربة سنة 1996. والقاسم المشترك الذي يجمع هذه المواقف هو مطالبة حماس بحقوقها السياسية والإنسانية بشكل عام، وبحقوق أبناء المجتمع من سلطة فلسطينية ضاقت ذرعاً بهذه الحقوق وبهذه المطالب، فلجأت إلى العنف والقمع، وظلت حماس متمسكة بمبدأ سلمية دعوتها ومطالبها.

ويمكن النظر إلى مقاومة حماس للاحتلال الإسرائيلي من باب تمسك حركة حماس بحقوقها الوطنية، وبحقوقها الإنسانية التي أقرتها المواثيق الدولية؛ حيث مثّل الاحتلال الإسرائيلي النموذج الأكثر بشاعة وقسوة في عمليات انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني وحرياته. وإن تعاون حركة حماس وحكومتها في غزة مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict للتحقيق في جرائم الحرب في العدوان الإسرائيلي على غزة في 2009/2008، وتقبلها لتقرير جولدستون Goldstone Report بعد صدوره، ومطالبتها الأمم المتحدة بتنفيذ بنوده، لدليل كبير على تمسك حماس بحقوق الإنسان، وتقبلها للمواثيق الدولية المنظمة لهذه الحقوق.

من يُردِ التعرف على موقف حماس من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة، والسياسية على وجه الخصوص، فعليه تتبع مسيرة حركة حماس العملية يوم أن كانت حركة دعوية تربوية في السبعينيات أولاً، ثم يوم أن شاركت في المقاومة مع بداية

الانتفاضة الأولى سنة 1987 ثانياً، ثم يوم أن شاركت في العملية السياسية والانتخابات في سنة 2006 ثالثاً.

ففي المرحلة الأولى تبنت مبادئ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى، ورفع الظلم عن الناس، كأسس ثابتة وآليات عمل للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته في مواجهة الاستبداد. وجمعت في المرحلة الثانية بين العمل التربوي الدعوي على مستوى الداخل الفلسطيني، والمقاومة الشعبية والإعلامية، ثم العسكرية على مستوى الاحتلال الإسرائيلي، تأكيداً منها على هذه الحقوق. وفي المرحلة الثالثة شاركت في العملية السياسية والانتخابات ببرنامج سياسي جوهره نشر الحريات ورعاية حقوق الإنسان، وقد شهدت مرحلتها في الحكم ورئاسة الوزراء تقدماً في ملفات حقوق الإنسان، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، بالرغم من الظروف الصعبة التي لا تخلو من أخطاء استثنائية فرضها الواقع وفرضتها البيئة.

يطالب إبراهيم المقادمة السلطة بإعطاء الشعب حرياته الحقيقية فيقول: "نريد أن تسود بيننا حرية الرأي الحقيقية، التي شرعها الإسلام في ظلّ نظام حكم عادل، يكفل حقوق الإنسان الصحيحة، وأولها حقه في ممارسة إنسانيته بكرامة. ونريد أن يكون لنا نظامنا القانوني والقضائي الخاص بنا، والذي لم تدخله الأهواء والمصالح الاقتصادية الطارئة لطبقة من الطبقات"[141]. لم يكن المقادمة مرتاحاً لعمل مؤسسات السلطة في تلك الفترة حيث بدت مؤسساتها شكلية فاقدة للصلاحيات أمام تغول الأجهزة الأمنية؛ حيث كان واحداً ممن اعتقلوا وعذبوا عذاباً شديداً سنة 1996.

إن تجربة حسن البنا حين رشح نفسه لانتخابات البرلمان المصري، وتجربة إخوان الأردن ومشاركتهم السياسية في البرلمان وفي الحكومة أيضاً، وتجربة حماس في انتخابات 2006، وممارستها الحكم بحسب القانون الأساسي الفلسطيني، ثم مشاركة حزب العدالة والحرية في مصر في الانتخابات بعد ثورة 2011/1/25، وفوز محمد مرسي برئاسة الجمهورية، لهي في مجموعها الدليل العملي على تقبل حركة حماس وحركة الإخوان للديموقراطية واحترام آلياتها ومؤسساتها؛ ومن ثم تمسكها بحقوق الإنسان وحرياته، ورفضها لبعض المواقف السلفية والمتشددة التي تكفّر الديموقراطية والانتخابات.

[141] **الرسالة**، 2011/11/22؛ وشريف أبو شمالة، **مرجع سابق**، ص 159.

ومن المبادئ المقررة عند الإخوان وعند حماس أن من حقوق الإنسان وحرياته عند الاختلاف مع السلطات الحاكمة أن تلجأ الأطراف إلى الدستور، وإلى القانون، وإلى البرلمان، وإلى القضاء، وإلى الرأي العام من خلال وسائل سلمية، للوصول إلى تأييد ما تراه صواباً من موقفها. إن أخذ حماس بهذه الإجراءات يعني أن حماس تقرّ بأن الأمة مصدر السلطات (بما لا يتعارض مع النصوص القاطعة للإسلام)، وتقبل أن تعمل بموجب آليات العمل والمؤسسات التي أنشأتها الديموقراطية الحديثة، في الدفاع عن حقوقها وحقوق الإنسان وحرياته العامة.

إن التفاتة بسيطة إلى البناء الداخلي لحركة حماس يعطيك فكرة جيدة عن الممارسة الديموقراطية لحركة حماس بين أعضائها والمنتسبين إليها، فثمة أمير، ومجلس شورى، ومجالس إدارية، وقادة أقاليم ومناطق. وكلهم يصلون إلى مناصبهم من خلال الانتخابات الحرة، التي لا تصاحبها دعاية أو تزكية بحسب قانون حماس للانتخابات الداخلية.

ويتمتع الناخبون بكل حقوقهم التنظيمية، وحقوقهم الإنسانية، وحرياتهم بعدالة ومساواة بحسب اللوائح المقررة في مجالس الشورى. وتأخذ حماس بمبدأ تداول السلطة على مستوى التنظيم حيث تحدد اللوائح للأمير دورتين متتاليتين، لكل دورة أربع سنوات، وهو مبدأ أساسي في الديموقراطية. ولقد أعرضت حماس عن رأي جماعة من المفكرين ترى أن الأمير في النظام الإسلامي يمكن أن يبقى مدى الحياة. إن تطبيقات حماس العملية تقول إنها تأخذ بما كتبه المفكرون الإسلاميون عن الديموقراطية والشورى، ومن ثم فلا يوجد عندها انفصام بين النظرية والممارسة إلا في حالات استثنائية.

في أدبيات حماس كلام كثير عن "العدل والمساواة" بين الناس، بغض النظر عن الدين والجنس واللون، وتنظر إليهما بوصفهما قيماً ترتبط بالدين وبالحقوق الإنسانية. وإن نظرتها إلى العدل والمساواة تصطبغ بموقف سياسي في التعامل مع المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة، حيث تشتكي حماس من انحياز المجتمع الغربي ومجلس الأمن لـ"إسرائيل". إن أهم ما تأخذه حماس على الديموقراطية الغربية هو غياب العدل والمساواة في كثير من المعاملات التي تتعلق بالحقوق الفلسطينية والصراع مع الاحتلال.

سابعاً: حماس وحقوق الأقليات:

لا توجد تاريخياً مشكلة طائفية في فلسطين، لا قبل احتلال فلسطين ولا بعد الاحتلال الصهيوني لها. ولا توجد مشكلة أقليات دينية أو إثنية في تاريخ فلسطين، حيث قامت العلاقة بين الأسرة المسيحية وهو الاسم الأفضل عند المسيحيين، وبين الأغلبية الفلسطينية المسلمة على قاعدتي التسامح والمواطنة؛ فجميع سكان فلسطين لهم حقوق متساوية، وعليهم واجبات محددة بشكل متساوٍ أيضاً.

يقول خالد مشعل: "نحن نتعامل مع الأخوة المسيحيين كمكون أساسي من مكونات الشعب والوطن، وكجزء فاعل في معركة النضال ضدّ الاحتلال، بعيداً عن حسابات أن هذا مسلم وهذا مسيحي. نحن شركاء في الوطن، والجميع له حقوق وعليه واجبات"[142].

لا يشكل المسيحيون في فلسطين حزباً سياسياً، ولا فصيلاً من فصائل المقاومة يخصهم وحدهم، وأسباب ذلك معروفة، وهم يتواجدون في جلّ الفصائل الفلسطينية، وبالذات الجبهة الديموقراطية، والجبهة الشعبية، فضلاً عن حركة فتح، وبعض قيادتهم شغلت مناصب مهمة في السلطة الفلسطينية، وفي الدائرة الضيقة لياسر عرفات، ومنظمة التحرير.

ولأن حماس حركة إسلامية وطنية تحررية انتبهت جيداً إلى المسيحيين وغيرهم وحددت موقفها في الميثاق الذي صدر عنها وقالت: "إن حركة حماس حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى. لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها"[143].

وفي إشارة إلى حالة التعايش والتسامح التاريخيين في فلسطين، يقول الميثاق "في ظلّ الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية في أمن وأمان، ولا يمكن أن يتوفر الأمن والأمان إلا في ظلّ الإسلام. والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك"[144].

---

[142] مقابلة مع خالد مشعل، **السبيل**، 2010/8/23.

[143] **ميثاق حماس**، المادة 31.

[144] **ميثاق حماس**، المادة 6.

لا تعادي حماس اليهود بسبب دينهم ومعتقداتهم، وإنما من قام منهم بالاعتداء واحتلال فلسطين وطرد الفلسطينيين منها بقوة السلاح؛ فموقف حماس غير مرتبط بـ"الاعتقاد" وإنما بمجابهة "الاعتداء"[145]. إن حماس لا تتخذ أيّ مواقف معادية لأحد استناداً إلى فكره وعقيدته، وإنما تتخذ مثل هذه المواقف عندما يتحول هذا الفكر والعقيدة إلى ممارسة عدوانية أو تخريبية، وتؤكد على أن الصراع مع الصهيونية المحتلة هو صراع حضاري.

وينقل خالد الحروب ما يمكن تسميته بمبادئ سياسية محددة لعلاقات حماس مع المسيحيين ومنها:

1. نصارى فلسطين جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني والأمة العربية وهويتها الحضارية.
2. للنصارى من الحقوق المدنية ما لبقية أبناء الشعب الفلسطيني والأمة العربية.
3. تذكيرهم بأهمية ارتباطهم بمقدساتهم وأرضهم من منطلقات دينية ووطنية.
4. التأكيد على أهمية اشتراكهم في الحياة السياسية والكفاحية للشعب الفلسطيني في فترة الاحتلال وبعد التحرير، والعمل على استقطابهم في العمل والمؤسسات الوطنية[146].

وقد فتح حزب الخلاص الوطني الإسلامي، وهو ذراع سياسي لحركة حماس، أبوابه أمام المسيحيين على قاعدة المواطنة. وفاز في انتخابات 2006 على قائمة حماس حسام الطويل، وهو شخصية مسيحية مرموقة، وشارك الوزير جودة جورج مرقص، وهو مسيحي من بيت لحم، في حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية 2006. وبشكل عام فإن تمسك حركة حماس بالدفاع عن حقوق المسيحيين في فلسطين يقوم على قاعدتين: دينية وديموقراطية.

إن نظرة تقييمية لحضور أبناء الأقليات في الوظائف العليا، وفي المجلس التشريعي تكشف عن أن حضور أبناء الأقليات في المواقع الرسمية والشعبية هو حضور قوي وفعال، أكبر من مجرد نسبة العدد لمجمل السكان؛ فالحضور في المجلس التشريعي

[145] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 152.

[146] **المرجع نفسه**، ص 47.

مضمون بنظام "الكوتا" للمسيحيين والسومريين، فضلاً عن فتح كلّ الأماكن لهم ليتنافسوا عليها كمجمل الشعب. ولذلك لهم فرصتان[147]. ويرى جمال منصور أن نظام "الكوتا" يكرس الطائفية، وينافي الديموقراطية، ولكنه يتقبله لأن الأسرة المسيحية تتقبله وتشعر معه بالإنصاف[148].

وإذا عدنا إلى برنامج كتلة التغيير والإصلاح الانتخابي التي تمثّل حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، نجد أن البند رقم 10 من السياسة الداخلية يدعو إلى "ضمان واحترام حقوق الأقليات في كافة المجالات على قاعدة المواطنة الكاملة"[149]. ويدعو البرنامج إلى "الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي وحمايته من الاعتداء والتلاعب..."[150]. وهذه دعوة في غاية الأهمية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الحقوق المسيحية والإسلامية بالشراء وبالتهويد والمصادرة خاصة في مدينة القدس. ودعا البرنامج إلى: "العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية"[151]. وهذه المبادئ تشمل أبناء الأقليات بالضرورة. وبالرغم من أن "إسرائيل" هي التي تستدعي الدين وتوظفه في الصراع، فإن حماس لا ترى أن الدين هو الذي أوجد الصراع والمقاومة، بل الاحتلال هو الذي أوجد هذه الحالة، يقول خالد مشعل: "لا نحارب الصهاينة لأنهم يهود، بل نحاربهم لأنهم محتلون، السبب وراء حربنا مع الكيان الصهيوني ومقاومتنا له هو الاحتلال، وليس الاختلاف في الدين"[152].

إن تمسك حماس بحقوق الأقليات هو جزء من تمسكها بحقوق الإنسان عامة كما قررتها الشريعة، وكما قررتها المواثيق الدولية، ومما يزيد من تمسكها بها أن الفلسطيني هو الأكثر تضرراً في العالم من الاحتلال ومن انتهاكه لحقوق الإنسان في فلسطين، دون أن يحظى الفلسطيني بحماية دولية تحمي حقوقه بدرجة متساوية مع حقوق الآخرين في العالم.

---

[147] جمال منصور، مرجع سابق، ص 43.

[148] المرجع نفسه، ص 17.

[149] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006، ص 3.

[150] المرجع نفسه.

[151] المرجع نفسه.

[152] مقابلة مع خالد مشعل، **السبيل**، 2010/8/23.

الفصل الثالث

رؤية حماس للآخر

موقفها من اليهودية، واليهود والصهيونية والصهاينة و"إسرائيل"

أ. د. مصطفى أبو صُوَي

رؤية حماس للآخر*

موقفها من اليهودية، واليهود، والصهيونية والصهاينة و"إسرائيل"

مقدمة[1]:

هل ثمة علاقة بين الصراع وبين إيجاد الصور النمطية حول جهة ما أو انتشارها؟ هل كل مرة يتم فيها انتقاد كيان ديني أو عرقي أو قومي أو ذكره بطريقة سلبية يُعدُّ أمراً سلبياً؟ هل ثمة نقد موضوعي لتلك الحالات؟ أمر واحد يبدو منتشراً عالمياً: يعاني كل مجتمع من الروايات القاسية والمسيئة التي تغذّي الصراعات وتؤججها.

أما فيما يتعلق باختيار مصطلح "الرُّهاب اليهودي" أو التخويف من اليهود (اليهودوفوبيا Judeophobia) بدلاً من مصطلح "معاداة السامية" في هذا البحث، فالسبب راجع في الجزء الأكبر منه إلى أن العرب أنفسهم ساميون، على الرغم من أنه خارج وحدة الجنس البشري تقريباً، يبدو كل شيء على أنه مركّب "اجتماعي"، بما في ذلك الفئات العرقية الأنثروبولوجية الاستعمارية. والقول بأن "عمق اللون لا يتعدى الجلد" ما يزال يحمل دلالات سلبية، بسبب الافتراض بأن لون البشرة لا يؤخذ بالاعتبار غالباً، وأن المرء لا يمكن أن يتعرف على المساواة بين البشر إلا خارج حدود الجلد أو اللون. القرآن الكريم يذهب أبعد من ذلك إلى القول أن تلك الألوان آيات إيجابية من الله تؤكد وجوده: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾[2].

وهكذا فإن القرآن الكريم يدعو الناس إلى تقدير هذه الاختلافات، حيث ما من إنسان أرقى شأناً أو أرفع منزلة بسبب الخصائص الوراثية التي يحملها. ومن وجهة نظر

---

* قام مركز الزيتونة بترجمة هذا النص إلى اللغة العربية عن أصله باللغة الإنجليزية، والذي كان بعنوان:
Hamas' Conceptualization of the Other: Its Stance Towards Judaism, Jews, Zionism, Zionists and Israel.

[1] بالرغم من أن هذه المقدمة تبدو طويلة نوعاً ما، ولا تدخل بشكل مباشر في صلب البحث، إلا أن كاتب هذه السطور يرى أنها مهمة جداً لفهم النقاط موضع البحث.

[2] **القرآن الكريم**، سورة الروم، آية 22.

إسلامية، فإن كل الألوان متساوية، والفرق يكمن فقط في الإيمان وفي التزام الأخلاق. فكيف يمكن لأحد ما أن يضطهد شخصاً ما أو يميز ضده بسبب مظهره الخارجي، بما في ذلك المظهر المفتَرض والمركّب (كما في حالة الصور النمطية)، ناهيك عن ارتكاب الجرائم البشعة من مجازر وإبادة جماعية؟

يتعين على المرء أن يكون موضوعياً في تقييم هذا الموضوع الحساس، فلا مجال لتبني معايير مزدوجة لدى معالجة الظاهرة ذاتها. وسيتناول هذا البحث رواية حماس المتعلقة باليهودية، واليهود، والصهيونية، والصهاينة، و"إسرائيل". وسيحاول الكاتب أن يفكّك، أو يرد، على أبرز الكلام الذي يعكس "رهاباً يهودياً" متى كان ذلك ممكناً، مع اعتماد هذه الردود بشكل رئيسي على مصادر ومبادئ إسلامية، وفهم عميق للسياق الفلسطيني الذي يتشكل فيه هذا الكلام.

ونبدأ بطرح مثالين اثنين، أحدهما متعلق بـ"الرهاب الإسلامي" أو التخويف من الإسلام (الإسلاموفوبيا Islamophobia) والآخر بـ"الرهاب اليهودي"، لنبين ببساطة أن الروايتين متشابهتين، من حيث محاولات تجريد الآخر من الصفات الإنسانية، والسعي إلى الانتقاص من شأنه.

المثال الأول هو الحاخام عوفاديا يوسف Ovadia Yosef، زعيم حزب شاس Shas الذي يعدُّ أكبر الأحزاب السياسية المتشددة في "إسرائيل"، وقد صرّح في آب/ أغسطس 2000 أن رئيس الحكومة في حينها إيهود باراك Ehud Barak يفتقد إلى المنطق، لأنه يحاول التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، الذين وصفهم بالأفاعي. وقد جاء تصريحه هذا في سياق خطبته الأسبوعية في موعظة السبت المسائية التي تُبَث على محطات الحزب الإذاعية، وكذلك عبر الأقمار الصناعية في الخارج. يوسف، الذي أمر حزب شاس أن يترك التحالف مع رئيس الحكومة باراك، عندما كان باراك مغادراً إلى قمة كامب ديفيد للمفاوضات مع الفلسطينيين، وصف العرب بالأفاعي المهتمين بشكل أساسي بقتل اليهود. وتساءل يوسف: أيّ نوع من السلام هذا؟ وأضاف: هل ستضعهم إلى جانبنا؟ أنت تحضر الأفاعي إلينا... هل ستصنع السلام مع أفعى[3]؟

[3] Site of ABC News, 6/8/2000, http://abcnews.go.com/US/story?id=96252

أما المثال الآخر فخطيب يلقي خطبة الجمعة في الجامع الكبير في خان يونس بقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، وقد بُثَّت الخطبة على تلفزيون الأقصى في 2012/2/24، وهو وسيلة إعلامية يفترض ارتباطها بحماس بطريقة أو بأخرى، وجاء فيها أن اليهود "مجموعة من أحفاد القردة والخنازير".

أما فيما يتعلق بالحاخام عوفاديا يوسف، فإن نظرته اللاهوتية إلى استغلال غير اليهود (وهي فئة تشمل الفلسطينيين) أن هؤلاء خُلقوا لخدمة اليهود، وأن الجوييم (أو الأغيار) لا مكان لهم في العالم إلا لخدمة شعب "إسرائيل"[4].

أما موقف الخطيب المسلم المعادي لليهود فيشكّل تعبيراً مركّباً يخالف رسالة القرآن الكريم، كما وردت في الآية الكريمة التالية على سبيل المثال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[5]. وكما يتبيّن هنا، فإن هذا العقاب الإلهي يأتي في سياق تكريس قدسية السبت اليهودي. ويقابل ذلك أن على المسلمين أن يمتنعوا عن أداء أيّ أعمال تجارية في أثناء صلاة الجمعة[6]، ومن الواضح أن من يخالف هذا الأمر الإلهي لم يستفد من قصة الاعتداء في السبت التي وردت في القرآن الكريم.

ويمكن هنا القول إن ما قاله هذا الخطيب هو رفض مباشر وصارخ لحالة أنعم الله تعالى بها على الإنسانية التي كرمها: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾[7]. كذلك يخاطب القرآن الكريم كل الجنس البشري بالقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[8].

ويعبر سلوك خطيب الجمعة هذا عن أدبيات شعبية منتشرة بين العرب والمسلمين، تستهدف التحقير من شأن اليهود، كرد فعل على ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من اعتداءات ومن اغتصاب لأرض الشعب الفلسطيني وحقوقه. لكنها لا تعبر بدقة عن الفهم الإسلامي الشرعي الذي يعامل اليهود كأهل كتاب لهم أحكامهم الخاصة بهم، بما

[4] *Haaretz* newspaper, 20/10/2010.

[5] **القرآن الكريم**، سورة البقرة، آية 65.

[6] **القرآن الكريم**، سورة الجمعة، آية 9.

[7] **القرآن الكريم**، سورة الإسراء، آية 70.

[8] **القرآن الكريم**، سورة الحجرات، آية 13.



في ذلك حقوق المواطنة والحماية والحقوق المدنية الكاملة. كما أنه من المعروف لدى علماء المسلمين أن أولئك الذين مُسخوا قردة وخنازير، بسبب معاصيهم من بني إسرائيل، ماتوا ولم يكن لهم أبناء أو أحفاد.

وهكذا أصبحت "لتعارفوا" الشعار الذي رفعه الكثير من علماء المسلمين كنقيض لكتاب "صراع الحضارات" الذي ألّفه صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington. وقد رأى هذا الأخير أن المستقبل سيكون حافلاً بالصراع المبني على الاختلافات الثقافية بدلاً من الموارد الاقتصادية والمادية، بما فيها الصراع على الأرض. فهذه الأخيرة هي غالباً محتلة ومصادرة على حساب السكان الأصليين، مثل الفلسطينيين الأصليين الذين منهم يهود، ونصارى، ومسلمين. وتُفهم "لتعارفوا" كمعيار، حيث إن الناس مدعوون إلى التعايش المشترك، وإلى العيش بسلام ووئام دون مقت أيّ طرف للآخر.

ويحدد القرآن الكريم وضعاً خاصاً لأهل الكتاب عبر سلوك إيجابي يتجلى في الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي، والأهم من ذلك في تأكيد الجذور اللاهوتية الأساسية المشتركة لكل الأديان، على الرغم من أن المركّبات المعرفية الناشئة ما بعد الوحي، على يد "علماء" كل ديانة، أخذت اليهود والمسيحيين والمسلمين في اتجاهات مختلفة. إن التناقضات في النقل، مقرونة مع الذاتية لدى الإنسان، من شأنها أن تزيد البعد بين المجتمعات المختلفة وتنتج تجمعات جديدة.

إن الرواية الأصلية للمعاناة اليهودية في التاريخ الحديث هي أساساً أوروبية، وكتابات كارل ماركس Karl Marx حول المسألة اليهودية، تعكس روح العداء والكراهية التي انتشرت ضدّ اليهود في أوروبا. لقد عكست المذابح المنظمة في روسيا وإصدار بروتوكولات حكماء صهيون Protocols of the Elders of Zion "رهاباً يهودياً"، في وقت ولّدت البروتوكولات أو دعمت نظريات مزوّرة حول مؤامرة يهودية معيّنة، بالتوازي مع رسائل ضمنية تشجب اليهود كمواطنين خائنين. أما حركة فولكيش Völkisch Movement التي ضمت مفكرين ألمان، والتي ترفض كل ما هو أجنبي، فرأت أن الروح اليهودية غريبة عن الانتماء إلى ألمانيا، وصاغت مفهوماً يَعدُّ اليهودي "غير ألماني"، ونظرت إلى اليهود على أنهم غرباء.

والأمر نفسه للذين يعانون من "رُهاب الإسلام" في الولايات المتحدة الأمريكية، والذين يصوِّرون المسلمين الأمريكيين على أنهم مواطنون خائنون، يتآمرون ليحكموا الولايات المتحدة (وكندا وأوروبا)، ومعهم عرب وفلسطينيون، يُعدُّون غرباء وهمجاً، لا يتوافقون بطبيعتهم مع الغرب المتحضّر. يذمّ من يعانون "رُهاب الإسلام" كل ما هو متّصل بالإسلام، بما في ذلك الشريعة، وهم يفعلون بالمسلمين الشيء ذاته الذي فعله مؤلفو بروتوكولات حكماء صهيون، وأعضاء حركة فولكيش لليهود. كيف يمكن للإنسان أن يقول غير ذلك حيال كتاب روبرت سبنسر Robert Spencer "الحقيقة حول محمد: مؤسس الدين الأكثر تعصباً والجهاد المبطن: كيف يخرب الإسلام الراديكالي أميركا بلا أسلحة ومتفجرات". لقد أسست المُدَوِّنة والناشطة السياسية الأمريكية باميلا جيلر Pamela Geller، بالاشتراك مع روبرت سبنسر، منظمة "أوقفوا أسلمة أميركا"، ونظّمت حملة ضدّ إقامة المركز الثقافي الإسلامي "بارك 51" في نيويورك، بجانب موقع الصفر [حيث كان مركز التجارة العالمي]. وقالت جيلر، بعد المجزرة التي ارتكبها الإرهابي النروجي بهرنغ بريفيك Behring Breivik والتي ذهب ضحيتها 77 شخصاً، إن المخيم الذي قتل فيه الشباب كان يعلّم معاداة "إسرائيل". وقد أثنى بهرنغ في بيانه على مدوَّنة باميلا جيلر، ما يؤكد التأثير المباشر لمن يحملون "رهاب الإسلام" على عقول العديدين ونفوسهم. وقد اكتفت بريطانيا عبر مكتب وزير الداخلية بمنع جيلر وسبنسر من دخول المملكة المتحدة، لأن وجودهما "لا يسهم في المصلحة العامة"[9].

لقد كان وصول النازيين إلى السلطة في ألمانيا مؤشراً على بدء المشاكل لدى اليهود، مع فقدانهم حقوق المواطنة وامتيازاتها. وتلا ذلك ما يعرف بليلة الكريستال Kristallnacht (وهي الليلة التي تمّ فيها تحطيم زجاج محلات اليهود) في 9–1938/11/10، ما أدى إلى تدمير المئات من الكُنُس، والآلاف من المنازل والمحال التجارية، وكذلك وفاة الآلاف من اليهود أو حبسهم. والأسوأ من ذلك أن اليهود (والبولنديين والغجر كذلك) تعرضوا لإبادة جماعية ممنهجة ومخطط لها، وكان من اللازم تأمين الحماية لهم من النازيين، لكن القوى التي كان من المفترض أن تفعل ذلك لم تتصرف فوراً.

---

[9] *The Washington Times* newspaper, 27/6/2013.

إن أحد المواضيع المهمة والصعبة التي يمكن التعرض لها عند الحديث عن معاناة اليهود في التاريخ المعاصر، هو التحوّل إلى الكلام عن جذور المعاناة الحالية للفلسطينيين على يد الصهاينة ومؤيديهم. ولكن من هم أبرز مؤيديهم؟ في 2013/2/22، علّق الحاخام مايكل ليرنر Michael Lerner، محرر مجلة تيكون Tikkun، على مقالة يوري أفنيري Uri Avnery تحت عنوان "وهم مبادرة السلام الأميركية لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي"، فقال:

> اللوبي الإسرائيلي ليس هو إيباك [لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية (أيباك) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)]، وليس العالم اليهودي بشكل رئيس، بل عشرات الملايين من المسيحيين الصهاينة الذين يعتقدون خطأً أن الطريقة المثلى كي يكونوا أصدقاء لليهود هي أن يعود المسيح، الذي سيفرض على اليهود كافة أن يعتنقوا المسيحية، أو أن يخلدوا في الجحيم. وتكمن المشكلة في الموافقة العمياء لهؤلاء على كل ما تقرره الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك تمسكها باستمرار الاحتلال. ويرجع الفضل (أو اللوم) إلى إيباك لإحكام قبضتها على السياسة الخارجية الأميركية، ولكن المسيحيين الصهاينة هم من يُسَخِّرون الكونجرس في خدمة إسرائيل. وحتى منظمة جي ستريت [J Street]، التي تُمثِّل الصوت الحسن النية لبعض اليهود الليبراليين، تضطر أن تبرهن تأييدها لإسرائيل من خلال عدم التصفيق لمطالب إيباك والمسيحيين الصهاينة، وتضغط بدلاً من ذلك باتجاه ألاّ يكون دعم إسرائيل مشروطاً بإنهاء الاحتلال.

بدءاً بالمؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا سنة 1897، فإن المئتي موفد الصهيوني الغربي الذين وصلوا بالزي الرسمي، والسترات، وربطات العنق البيضاء، مع عشرة موفدين غير يهود، بدأوا العمل على إنشاء دولة ذات قومية يهودية في فلسطين، وقد تبين النفوذ الصهيوني على بريطانيا من خلال وعد بلفور Balfour Declaration الشهير في 1917/11/2:

> إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف **غير اليهودية** [التوكيد للكاتب] المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

إن هذا التنكر للشعب الفلسطيني العربي الأصلي في بلاد كنعان وتقليصه إلى مجرد "طوائف غير يهودية" ما يزال يشكل صلب القضية. فلقد نُسيت أريحا القديمة، أول مدينة في العالم تعود إلى عشرة آلاف سنة خلت؛ وكذلك يبوس، مدينة العرب الكنعانيين منذ ما قبل نزول التوراة والإنجيل، والتي تُقدّم اليوم على أنها "مدينة داود". ولكن حتى لو لم يكن من فلسطينيين سوى غسان كنفاني الذي روى سنة 1969 في كتابه "عائد إلى حيفا" تعقيدات النكبة التي ما زالت تتفاعل منذ سنة 1948، لكان أهلاً لأن يكون شعباً وليس طائفة غير يهودية!

وقد وقع الفلسطينيون تحت الانتداب الاستعماري البريطاني الذي مهّد السبيل لقيام "دولة إسرائيل". فقد تعرض الفلسطينيون للتطهير العرقي والتشريد والإبعاد، كما في مجزرة دير ياسين وسواها، ما أدى إلى هدم أكثر من 400 قرية فلسطينية وإزالتها عن بكرة أبيها، بالإضافة إلى تدمير المساجد والكنائس وتدنيسها، وطُرد نحو 800 ألف فلسطيني من أصل 1.4 مليون فلسطيني (57.1%) من أرضهم في حرب 1948. ويستمر مسلسل التطهير العرقي، لكن هذه المرة عبر القوانين التي تستهدف الفلسطينيين، وقد اعترفت "إسرائيل" بسحب الهوية من عشرات الآلاف من الفلسطينيين منذ حرب 1967. وما يزال أهالي شرقي القدس يعانون من سياسة سحب الهويات حتى الآن؛ ففي سنة 2008 وحدها سحبت هويات 4,577 عائلة مقدسية وطردوا من المدينة التي ولدوا فيها، وليس لهم إلا زيارة القدس كسائحين إن وافقت سلطات الاحتلال على منحهم تأشيرات دخول على المعابر الحدودية.

طائفة مسيحية في البيرو اعتنقت اليهودية و"عادت" إلى فلسطين كجزء من الهجرة اليهودية إلى أن انتهى بهم المطاف كمستوطنين في الضفة الغربية[10]! أمريكيون أصليون يحلّون محل فلسطينيين أصليين! أيّ وقاحة هذه؟

لقد أدى المشروع الصهيوني إلى ظهور العديد من حركات وأحزاب المقاومة. وفي وقت يكفل القانون الدولي الحق في مقاومة الاحتلال، فليس كل تحرك ضدّ هذا الاحتلال مشروع، ولا كل سردٍ بشأنه مقبول، ويعالج هذا البحث هذا الأمر اللاحق دون أن يدّعي أنه يغطي بشكل كامل كل البيانات أو التصريحات المنسوبة إلى حماس أو قادتها.

---

[10] How 90 Peruvians became the latest Jewish settlers, *The Guardian* newspaper, 7/8/2002.

ميثاق حماس:

كتب أحمد يوسف، المستشار السابق لإسماعيل هنية الذي ما زال يرأس الحكومة التي تدير قطاع غزة، مقالة بعنوان "ميثاق حماس... الواقع والرؤية والرواية"[11]. وقد بدأ يوسف مقالته بالقول "لم تتوقف دولة الاحتلال يوماً عن إدانة حركة حماس بالعنصرية ومعاداة السامية، واتهامها بالتطرف والإرهاب، وقد عملت على توظيف بعض النصوص التي وردت في الميثاق —خارج سياقاتها— للبرهنة على ذلك". وقال يوسف:

> إن ميثاق حماس كان —في الحقيقة— ردّاً على واقع الاحتلال الإسرائيلي، وهو وإن كان وجهة نظر لأحد أهم شيوخ الحركة المخضرمين، إلا أنه قد تمت المصادقة عليه داخلياً في ظلّ ظروف الانتفاضة الاستثنائية عام 1988، باعتبار أنه وثيقة مطلوبة للتعبئة والحشد ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، ولم يتم التدقيق —آنذاك— في بعض مفرداته الدينية والسياسية من وجهة نظر القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل عام.

وأضاف يوسف "لقد تدارس الإخوة في التسعينيات إمكانيات تعديل الميثاق واعتماده كـ"منفيستو" يلتزم الجميع بخطوطه العريضة، إلا أن الخشية من الاتهام بأن حركة حماس تحذو حذو حركة فتح في تقديم التنازلات، هي التي جعلت الحركة تتوقف طويلاً أمام اتخاذ مثل هذه الخطوة". وقد كان البديل "طرح أفكار جديدة عكست انفتاح الحركة بشكل أوسع تجاه المجتمع الدولي، وتقديم رؤى سياسية أكثر واقعية أبرزها قادة الحركة في خطاباتهم، وكذلك في البرنامج الانتخابي لكتلة (التغيير والإصلاح)" في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني سنة 2006.

وأضاف "إن الحركة قد تجاوزت —إلى حدٍّ ما— الميثاق بمشاركتها في العملية السياسية، وقبولها بدولة فلسطينية على حدود عام 67، واستعدادها للتعاطي مع الرؤى والحلول السياسية المطروحة من قبل المجتمع الدولي". فالميثاق، من وجهة نظر يوسف، وثيقة تاريخية، وليس دستوراً يتحتم على حماس الالتزام بحرفية نصوصه. ويتلخص جوهر مقالته في جُملة "إن شعبنا لم ينكر يوماً أن اليهود والمسيحيين هم أحد مكونات الشعب الفلسطيني وأرضه فهي تاريخياً أرض كل الأنبياء". وقد أكد أنه، على الرغم من تكييف بعض الأبعاد الدينية، فإن "صراعنا الحالي مع الاحتلال هو صراع

[11] صحيفة **القدس**، 2011/1/12.

سياسي". هذه الجملة اللاحقة ينبغي مقارنتها بمقدمة ميثاق حماس، حيث ورد أن "معركتنا مع اليهود جدّ كبيرة وخطيرة".

تبنى ميثاق حماس مكتبها الإداري في فلسطين سنة 1988، ولكنه لم يُتبنَّ رسمياً في مجلس شورى الحركة، لا في فلسطين ولا في خارجها، مع العلم أن مجلس الشورى هو الجهة الوحيدة المخولة من ناحية قانونية لاعتماد المواثيق والتشريعات داخل حماس. وقد احترمت حركة حماس الميثاق وتعاملت معه كأمر واقع، وإن تجاوزته في الوقت ذاته. وبالإمكان القول، بدرجة عالية من اليقين، إن بعض بنود الميثاق ما عادت تلقى قبولاً خلال الأعوام العشرين الأخيرة، في حين أن الرواية التي خرجت على لسان بعض قادة حماس أصبحت أكثر تعقيداً، ففي مقالة نشرتها الجارديان The Guardian في 2006/1/31 قال خالد مشعل:

> هذه رسالتنا إلى الإسرائيليين: نحن لا نحاربكم لأنكم من عقيدة أو حضارة محددة. لقد عاش اليهود في العالم الإسلامي ثلاثة عشر قرناً في سلام وتفاهم؛ ففي ديننا هم أهل الكتاب الذين لديهم عهد من الله ورسوله ﷺ بأن يحترمهم ويحميهم. صراعنا معكم ليس دينياً بل هو صراع سياسي. نحن ليس لدينا مشكلة مع اليهود الذين لم يهاجمونا؛ بل إن مشكلتنا مع هؤلاء الذين قدموا إلى أرضنا، وفرضوا أنفسهم علينا بالقوة، ودمروا مجتمعنا وأبعدوا شعبنا.

صحيح أن الإسرائيليين الصهاينة هم أساساً يهود، إلا أن التعميم بخصوص اليهود هو مغالطة. فمن اليهود من هم ضدّ الصهيونية، كحركة ناطوري كارتا Neturei Karta الحريدية، وكذلك حركة أغودات يسرائيل Agudat Yisrael، التي هي بالتشدد نفسه لكنها تمثل مجموعة أكبر، وهي ليست صهيونية ولكنها ليست ضدّ "إسرائيل". أيضاً، ثمة يهود علمانيون تجاوزوا الصهيونية في رؤيتهم إلى العالم، ويسعون إلى نزع الشرعية عن المشروع الصهيوني بوصفه مشروعاً احتلالياً. وبالتالي، فإن معاداة الصهيونية لا تقتصر على الفلسطينيين أو السوريين في الجولان المحتل، وغيرهم ممن يعانون من استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن التصريحات المتسامحة عن اليهودية والمسيحية ليست نادرة في أدبيات حماس، فالمادة 31 من ميثاق حماس نفسه تنص على ما يلي: "حركة المقاومة الإسلامية... تلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها. وفي ظلّ

الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية، في أمن وأمان". إلا أنه في ظلّ احتواء ميثاق حماس بعض البنود التي تتضمن "رهاباً يهودياً"، يقوم أنصار المشروع الصهيوني و"إسرائيل" بتحويل الانتباه عن الأدبيات الجيدة التي تحمل إيحاءً إنسانياً إيجابياً، وهو ما يسلتزم النظر إلى الميثاق بكليته.

تربط المادة 32 على سبيل المثال، المشروع الصهيوني ببروتوكولات حكماء صهيون. هذه التزويرات الروسية المسماة بروتوكولات حكماء صهيون ينبغي ألا تكون جزءاً من أيّ رواية عربية أو إسلامية أو فلسطينية. والحقيقة أنها يجب ألا تكون جزءاً من أيّ سرد، إلا عند تناول الأدب الروسي الذي يعكس "رهاباً يهودياً". عبد الوهاب المسيري، المفكّر المصري البارز، وأحد قادة الحركة المصرية للتغيير "كفاية"، يصل إلى خلاصة في كتابه "البروتوكولات، واليهودية والصهيونية" مفادها أن البروتوكولات كتابات مزيفة استندت إلى تحليل النصوص والسياقات، وأن أدب المؤامرة أدب اختزالي. ويشرح المسيري أن الزعم بأن اليهود يرثون صفات غير أخلاقية ثابتة، ويحافظون عليها جيلاً بعد جيل، إنما هو زعم لا يتناسب مع الإسلام، الذي يرى أن الفضيلة والرذيلة مسألة خيار لا وراثة. كما يقول إن الصهيونية متجذرة في معاداة السامية والاحتلال الغربي وأن "الرهاب اليهودي"، عندما يترجم اضطهاداً يساعد الصهيونية، وذلك عبر دفع اليهود إلى مغادرة بلادهم ليستوطنوا في فلسطين. كما يبين المسيري نقطة أخرى لدى تحليله البروتوكولات مفادها أن الزعم بأن القوى اليهودية تخطط للسيطرة على العالم، لا يلحظ الدعم الهائل والشامل الذي تقدمه الولايات المتحدة للصهيونية.

ويبدو أن البروتوكولات كانت جزءاً من النقاش بين حماس ووفد من الشخصيات الأمريكية في بيروت. وفي ما بدا بادرة حسن نية قال موسى أبو مرزوق، أحد قادة حركة حماس السياسيين، إن الحركة وافقت أن تزيل البروتوكولات من موقعها الإلكتروني[12].

ولكن ليس كل قادة حماس مهتمين بتناول الروايات المتعلقة بـ"الرهاب اليهودي". ففي 2009/3/2، استضاف برنامج "أكثر من رأي" على شاشة الجزيرة القيادي في حماس سامي أبو زهري؛ الذي تهرب أربع مرات متتالية من سؤال حول البنود المتعلقة بـ"الرهاب اليهودي" في ميثاق حماس (استعملت المادة 22 كمثال)، وابتعد بتصريحاته قدر المستطاع عن السؤال الواضح.

[12] صحيفة **البيان**، أبو ظبي، 2005/4/20.

إلا أن مراجعة الميثاق، وإن كانت أمراً ضرورياً، قد لا تكون ممكنة قريباً. فقد قال القيادي في حماس محمود الزهار، وزير الخارجية السابق في الحكومة التي قادتها حماس، في مقابلة مع صحيفة الغد الأردنية، نشرت بعد يوم من فوز حماس بالانتخابات التشريعية في 2006، إن حماس لن تغير كلمة واحدة من ميثاقها.

ذكر الشيخ أحمد ياسين، القائد الروحي لحماس وأحد مؤسسيها (الذي اغتالته في 2004/3/22 مروحية تابعة للجيش الإسرائيلي، وهو خارج من صلاة الفجر على كرسيه المتحرك) كلمة "إسرائيل" في مقابلة على الجزيرة في 1999/5/29؛ ووصف ناشطي حماس بأنهم "إخوة يدخلون إلى إسرائيل" خلال عملياتهم؛ ووصف نفسه بأنه "إنسان يقاوم ضدّ الاحتلال". ولكنه أيضاً قال إن عزّ الدين القسام، الذي يُعرف باسمه الجناح العسكري لحماس، قاتل اليهود والبريطانيين. وإذ تحدث عن سجانيه، قال إن "اليهود لم يختاروا" من سيكونون معه في السجن من بين المعتقلين السياسيين الفلسطينيين، حيث كان بحاجة إلى مساعدة شخصية لكونه مشلولاً. إن استعمال هذا التعبير (أي اليهود) أمر شائع بين الفلسطينيين والعرب، ويُقصد به عادة التعريف بالجهة المعنية ولا يقصد به أيّ إهانة لدين أو لأناس معينين؛ كما أن استخدام كلمة "إسرائيل" لا تعني بالضرورة اعترافاً بها ككيان شرعي؛ حيث يُستخدم المصطلح بين الفلسطينيين والعرب من باب التعريف بالجهة المعنية، تسهيلاً على المستمع. غير أننا من المفيد أن ننبه أن على الفلسطينيين وسواهم أن ينتقوا توصيفات دقيقة ومرادفات لا تخلط بين اليهودية والصهيونية، والقادة الفلسطينيون حتماً يستطيعون التمييز بين اليهودية والصهيونية إن احتاجوا إلى ذلك.

في 2005، قال إسماعيل هنية إن صراع حماس محصور بالعدو الصهيوني، ولا يشمل اليهود بشكل عام[13]. وعندما كلف إسماعيل هنية تشكيل الحكومة الجديدة من قبل الرئيس محمود عباس عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية، أكد هنية في مقابلات عديدة مع وسائل إعلام محلية وغربية أن حماس لا تكنّ عداوة لليهود لمجرد كونهم يهوداً، وأنها ليست لها مصلحة في استمرار حلقة العنف.

ما من شكّ في أن السياسات الواقعية أصبحت السمة المميزة لخطابات حماس وبرامجها السياسية خلال ولايتها في الحكومة الفلسطينية، وأن التصريحات الواردة

[13] المركز الفلسطيني للإعلام، 2005/7/4.

على لسان العديد من قادة حماس، تطورت في اتجاهات ابتعدت نسبياً عن الميثاق. ففي المقالة المنشورة في الجارديان والمشار إليها سابقاً، عبر خالد مشعل عن موقفه فيما يتعلق بالعلاقة بين الهولوكوست وإقامة دولة لضحاياه اليهود. ومشعل، الذي يقبل بإقامة دولة فلسطينية على حدود سنة 1967 تعهد في المقالة ذاتها أن حماس "لن تعترف مطلقاً بشرعية الدولة الصهيونية المقامة على التراب [الفلسطيني] للتكفير عن **خطايا** [التوكيد للكاتب] شخص آخر أو لحل مشكلة أحد آخر. ولكن إذا كان [الإسرائيليون] مستعدين لهدنة طويلة الأمد فنحن مستعدون لمناقشة الشروط. إن حماس تمد يدها بالسلام إلى أولئك المعنيين حقاً بسلام مبني على العدل".

وما يثير الاهتمام هنا هو حديث مشعل عن المحرقة على أنها "خطايا". ومن جهة أخرى، فقد بيّن محمود الزهار في كتابه "لا مستقبل بين الأمم"، الذي ردّ فيه على كتاب بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu "مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم" A Place Among the Nations: Israel and the World، أن جذور طرد اليهود من كل الدول الأوروبية على مرّ القرون الماضية تكمن في تدخلهم باغتيال قياصرتهم وحكامهم، وفي نشرهم الخلافات والكراهية بين شعوب العالم. كما قال بأن اليهود هم أول من كانوا معادين للسامية[14].

ويشكل تفسير الزهار هذا فهماً غير دقيق لمعاداة السامية في أوروبا، والتي تمتد جذورها إلى المركّبات اللاهوتية المسيحية عن كون اليهود مسؤولين عن قتل المسيح، الأمر الذي ينفيه القرآن بشكل قاطع ليقدّم رواية بديلة لما حصل، يمكن أن تساعد هنا في رأب الصدع في هذا المجال. إن رواية "قتل الإله المركّبة" هذه أدت إلى تطور أسطورة "فرية الدم" في إنجلترا خلال القرون الوسطى. هذه الأسطورة التي تعكس "رهاباً يهودياً" تتهم اليهود باستخدام دماء الأطفال من غير اليهود لأغراض دينية، حيث ما تزال شعيرة الفصح المتمثلة بـ"إحراق [دمية] يهوذا" قائمة في العديد من الاحتفالات المحلية في اليونان. وهي توصف أحياناً بأنها "إحراق اليهودي". بعض الناس ما زالوا مقتنعين بأن اليهود يشربون دماء المسيحيين في الفصح اليهودي في وقت استمر الموقف الكاثوليكي الرسمي متمسكاً بقتل اليهود للسيد المسيح حتى أصدر مجمع الفاتيكان الثاني وثيقة "نوسترا آيتات" Nostra Aetate أو علاقة الكنيسة بالأديان غير المسيحية

---

[14] موقع فلسطين أون لاين، 2010/12/2، انظر: www.felesteen.ps

سنة 1965 التي ألغت المسؤولية الجماعية لليهود عن ما يُسمى "صلب المسيح". وعلى الرغم من ذلك، ما تزال معاداة السامية المرتكزة على أساس لاهوتي قائمة، وهذا هو صلب القضية.

قدّم المركز الفلسطيني للإعلام افتتاحية عن حركة حماس في 2006/9/15، اقتبست فيها آيات من القرآن الكريم تدافع عن حرية المعتقد، والعدل، والعلاقات الممتازة مع المسالمين من غير المسلمين:

> تحترم حركة "حماس" حقوق أهل الديانات السماوية الأخرى، وتعتبر المسيحيين الموجودين على أرض فلسطين شركاء في الوطن تعرضوا لنفس الممارسات التي تعرض لها إخوانهم المسلمين من سلطات الاحتلال سواء بسواء، وشاركوا في مواجهة الاحتلال والتصدي لإجراءاته العنصرية، فهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني لهم كامل الحقوق وعليهم كامل الواجبات[15].

وتتكلم الفقرات اللاحقة في المقالة ذاتها عن "الدولة العبرية" مع الحرص على عدم ذكر كلمة "إسرائيل" كيلا تعطيها الشرعية. والفكرة ذاتها تنطبق على استعمال "العدو الصهيوني"، و"الوجود الصهيوني"، و"العدو"، و"المشروع الصهيوني"، و"الاحتلال الصهيوني"، و"قتال الصهاينة حتى يخرجوا من فلسطين كما هجروا إليها".

في وقت يشير الاقتباس السابق إلى "الديانات السماوية الأخرى" (وردت بصيغة الجمع في النص الأصلي) فإنه يذكر المسيحيين الفلسطينيين دون أن يذكر اليهود. والسؤال هنا هل من الإسلام الدعوة إلى تطهير عرقي معاكس لليهود في مقابل ما حصل للعرب سنة 1948، بما أن السرد لا يترك مجالاً لحلول أخرى؟ أليست المقاومة هنا معنيّة في المقام الأول بإنهاء المشروع الصهيوني في فلسطين وإزالة هيكلية سلطة الاحتلال التي تفضل شعباً على آخر؟

وللتوضيح، فلنفترض للحظة واحدة أن المحتل ينتمي إلى خلفية دينية رابعة (غير اليهودية والمسيحية والإسلام)، ألم تكن الرواية الفلسطينية لتتضمن اليهود كجزء من النسيج الاجتماعي؟ ألم تكن مناسباتنا لتضمّ حاخاماً وراهباً وشيخاً، يتحدثون كلهم بلغة الوحدة ذاتها؟

---

[15] نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm

ويظهر أن النص المشار إليه لا يشغل نفسه باليهود في فلسطين ومستقبلهم، لأنه منشغل أساساً بالتعبئة ضدّ المشروع الصهيوني و"إسرائيل"؛ ولا يريد أن يدخل في جدلٍ حول من هو اليهودي الفلسطيني، ومن هو اليهودي المهاجر المستعمر المستوطن المغتصب للحقوق، وما إذا كان له الامتيازات نفسها إذا ما تحررت فلسطين، أو إذا ما انتهى المشروع الصهيوني فيها.

لقد نصّ الميثاق القومي الفلسطيني الأصلي سنة 1963 أن "اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين...". وفي 1964 أبدل بالميثاق القومي الفلسطيني. وقد عدلت مادته السابعة سنة 1968 (نتيجة لحرب 1967) في الميثاق الوطني الفلسطيني لتحدد اليهود الفلسطينيين بأولئك الذين "يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني". هذه المادة وسواها من المواد التي اعتُبرت غير متوافقة مع اتفاق أوسلو (لم يطلب من "إسرائيل" أن تلغي أياً من قوانينها العنصرية العديدة) ألغاها المجلس الوطني الفلسطيني في غزة سنة 1996، ثم في سنة 1998 بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون Bill Clinton.

"الرهاب اليهودي" أمر حقيقي، ولكن العمل من أجل القضاء عليه لا يعني بأي حال السكوت عن الانتقادات المُحقَّة لـ"إسرائيل". إن الدولة ليست كائناً أخلاقياً، وفي هذه الحالة ينبغي ألا تفسر على أنها هي "اليهودي المطلق". وما من شيء أقل من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي يمكن أن ينهي العنف البنيوي الذي يتجلّى في كل أنواع السياسات والممارسات التي تولد التعاسة والكراهية.

إن ميثاق حماس ليست كتاباً منزلاً، بل هو وثيقة تاريخية تعكس (أو عكست!) تفكير أو طريقة تعبير شخص أو أشخاص في حماس. وإنها لمسألة أخلاقية أن تنأى حماس بنفسها عن التصريحات التي تعكس "رهاباً يهودياً" أو ما يعرف باللا سامية، وتثقف قواعدها حول هذه القضايا الحساسة. وهذا لا يعني أن عليها أن تقبل الظلم اللاحق بالفلسطينيين، ولكنها خطوة في الاتجاه الصحيح؛ ليس من باب إرضاء أحد، ولكن من باب التوافق مع طبيعة وأصول الفهم الإسلامي نفسه، الذي تستند إليه حماس.

الفصل الرابع

موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها

(خصوصاً فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية)

أ. د. أحمد سعيد نوفل   د. محسن محمد صالح

موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها

(خصوصاً فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية)

مقدمة:

عندما انطلقت حركة حماس في سنة 1987، دخل النضال الفلسطيني مرحلة جديدة من مراحله ضدّ الاحتلال الصهيوني لفلسطين. وعُدَّت تلك الانطلاقة، دفعة كبيرة للحركة الوطنية الفلسطينية. وبات من الطبيعي أن تدخل حماس إلى منظمة التحرير، بصفتها من أكبر الفصائل الفلسطينية، ومن أكثرها شعبية وتأثيراً؛ إذا ما أريد للمنظمة أن تمثل فعلاً الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأن بعض الفصائل الموجودة في المنظمة، لم تعد تملك وزناً حقيقياً وسط الفلسطينيين، لا في الداخل ولا في الشتات. كما أن بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، لا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يكاد يكون لهم دور نضالي.

كان الهدف من وجود منظمة التحرير، هو تنظيم صفوف الشعب الفلسطيني في منظمة واحدة لكي يشارك في تحرير فلسطين المحتلة منذ سنة 1948، وكانت تلك المحطة الأولى للمنظمة. وكان دخول المنظمات الفلسطينية الفدائية فيها، بعد أقل من ثلاث سنوات على تأسيس المنظمة هو المحطة الثانية. فإذا ما دخلت حركة حماس (وإلى جانبها الجهاد الإسلامي) إلى المنظمة، فإن ذلك سيكون المحطة الثالثة؛ وبهذا تُمثِّل المنظمة فعلاً الشعب الفلسطيني بجميع فئاته.

لقد كان الهدف من ولادة منظمة التحرير سنة 1964 هو العمل على تحرير فلسطين التي احتلت سنة 1948. وكان دخول التنظيمات الفلسطينية المسلحة وعلى رأسها حركة فتح والجبهة الشعبية لمؤسسات منظمة التحرير، هو لدعم نهج الكفاح المسلح لتحرير فلسطين المحتلة. وإن استعداد حماس للدخول في منظمة التحرير، يأتي في سياق دعم المشروع الوطني الفلسطيني القاضي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، بعد تراجع هذا المشروع، منذ توقيع منظمة التحرير على اتفاقية أوسلو سنة 1993؛ مما انعكس سلباً على المنظمة، وفقدت القدرة على تمثيلها للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في الوقت الذي ما زالت تطرح فيه حماس شعار تحرير فلسطين، وهو الشعار

الذي كانت المنظمة قد رفعته عند قيامها، وكان هدفها الرئيسي عند ولادتها. ولهذا فإن احتمال دخول حماس لمؤسسات المنظمة، يُعدُّ الولادة الثالثة لمنظمة التحرير، حسبما صرح به خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، في 2011/12/22. وهذا يؤكد أن حماس ليست ضدّ منظمة التحرير، ولكن ضدّ برنامجها السياسي، وأنه في حال انضمامها للمنظمة، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، ضمن أسس جديدة.

ولا بدّ في البداية من التنويه، إلى أنه من الصعب الحديث عن موقف حماس من منظمة التحرير من دون حدوث تداخل بين هذا الموقف وموقفها من حركة فتح والسلطة الفلسطينية والتنظيمات الأخرى، كالجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، على أساس أن المسؤولين في المؤسسات الثلاث (المنظمة، والسلطة الفلسطينية، وفتح) يمثلون الخط السياسي نفسه، والاتجاهات نفسها، كما أن الجبهتين الشعبية والديموقراطية عضوان في منظمة التحرير. ولهذا قد تتداخل الأحداث عند تحليل موقف حماس من منظمة التحرير مع موقفها من السلطة الفلسطينية وفتح؛ وهو ما ستحاول الدراسة القيام به.

أولاً: موقف حماس من منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة الفلسطينية:

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية، كان رئيس المنظمة أحمد الشقيري يطمح بأن تتمثل فيها جميع التيارات والتنظيمات السياسية المختلفة، ولم يتحقق له ذلك، وبقيت المنظمات الفدائية، كحركة فتح وشباب الثأر (الشعبية فيما بعد)، خارج المنظمة، إلى أن دخلت جميع المنظمات الفلسطينية سنة 1968 للمنظمة وسيطرت عليها، بعد استقالة الشقيري. ولكن وجود تلك التنظيمات داخل المنظمة، لم يؤدِ إلى اتفاق جميع تلك الفصائل على برنامج وطني واحد. وحافظ كل فصيل فلسطيني على كيانه وبرنامجه المستقل عن برنامج منظمة التحرير، مع سيطرة فتح على المنظمة وعلى برنامجها الوطني. ولم تستطع تلك الفصائل تغيير سياسة المنظمة ومواقفها السياسية، حيث كانت مواقف المنظمة تعبر عن مواقف فتح من القضايا المختلفة، أكثر من تعبيرها عن مواقف بقية التنظيمات.

وتشبه الخلافات بين قيادة المنظمة وحركة فتح في الستينيات بالخلافات القائمة حالياً بين حماس من جهة والمنظمة وفتح من جهة أخرى. ولا يعود ذلك إلى التناقض في المواقف السياسية من عملية السلام والاعتراف بـ"إسرائيل" والاتفاقيات المعقودة معها، التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية فقط؛ بل إلى فشل منظمة التحرير في تحقيق وعودها للشعب الفلسطيني، وابتعادها عن ثوابت القضية الفلسطينية. ومن المعروف أن فتح سيطرت على المنظمة في الستينيات، بسبب رفعها لشعار الكفاح المسلح ضدّ "إسرائيل"، ودعوتها لإزالة "إسرائيل" عن طريق حرب التحرير الشعبية. ووقف الشعب الفلسطيني معها ومع المنظمات الفلسطينية الأخرى التي رفعت شعار المقاومة المسلحة، وتخلى عن دعمه لقيادة المنظمة. بل إن البعض حمّل الشقيري نتيجة الهزيمة التي لحقت بالدول العربية، والتي كان بريئاً منها. وهو نفسه الذي وقفت الجماهير الفلسطينية خلفه عندما أنشأ منظمة التحرير سنة 1964، وأيدته خلال زياراته للمخيمات الفلسطينية وأماكن تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات. وتحول الدعم الذي كان يحظى به، إلى المنظمات الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح، التي وظفت ذلك التأييد بمهارة فائقة لكي تسيطر على قيادة منظمة التحرير، بما يشبه الانقلاب الأبيض. ولم تصل فتح لقيادة المنظمة نتيجة الانتخابات، بل لأنها رفعت شعار المقاومة الذي أيدته الجماهير الفلسطينية والعربية؛ علماً أنه لو حدثت انتخابات في ذلك الوقت، لكان من الممكن أن تحقق فتح انتصاراً، كالذي حظيت به حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006.

كانت فتح من أشد المنتقدين لقيادة المنظمة قبل سيطرتها عليها، إذ شنت حرباً إعلامية ضدها؛ وقد جاء في برنامج وضعته فتح تحت عنوان "الحركة والكيان المقترح" بأن قضية فلسطين لا تحل إلا بالسلاح وإنهاء الوصاية العربية على فلسطين. كما اتهمت المنظمة بأنها "تحمل شعارات جوفاء، فهي ليست ثورية، وتأخذ من الشعب ولا تعطيه". ووزعت مذكرة في 1967/12/9 على مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة، انتقدت فيه سياسة الشقيري، وأكدت على "عدم ثقتها بشخصه وممارساته". وهذا الأمر تكرر بشكل مشابه في السنوات الأخيرة في انتقاد حماس لقيادة المنظمة ومواقفها السياسية.

ونتيجة لذلك، دخلت فتح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني سنة 1968 وحصلت على 38 عضواً من أصل 100، هم أعضاء المجلس الوطني في ذلك الوقت، وهيمنت على المنظمة بأغلبية تفوق 55% من خلال دعم عدد من المستقلين المؤيدين لها، وهي النسبة نفسها تقريباً، التي حصلت عليها حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006.

اتسمت العلاقة بين حماس وفتح بالتنافس وعدم الثقة والاقتتال أحياناً. ومنذ نشأة حماس، بدأ التنافس بينها وبين حركة فتح، علماً أن كلاهما كانا يعملان في أجواء الانتفاضة ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي. وقد أسهم وجود برنامجين مختلفين لكلا الحركتين في زيادة الخلافات بينهما، لكون برنامج فتح ومنظمة التحرير يستند أساساً إلى خطة التسوية عبر المفاوضات والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967، وتمثل ذلك من خلال اتفاق أوسلو سنة 1993، وأما برنامج حماس فيستند إلى خطّ المقاومة، وعدم جدوى المفاوضات، ورفض اتفاق أوسلو وتبعاته[1].

إن جوهر الخلاف بين حماس وفتح قائم على أساس وجود تناقض بين مشروعين، وله علاقة بالمرجعية الأيديولوجية لكلا الحركتين، واستناد كلّ منها إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية مختلفة. فحماس تنطلق من مرجعية إسلامية؛ وبأن فلسطين من البحر إلى النهر هي أرض وقف إسلامي، بينما تبنّت فتح حلول التسوية الداعية إلى خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل" في سلام شامل[2]. وحماس تصرُّ على استمرار المقاومة والجهاد، بينما أعلنت قيادة فتح نبذ العنف والعمل المسلح ضدّ "إسرائيل".

ومن بين الأسباب الأخرى التي أثرت على العلاقات بينهما، تفرد حركة فتح بالسلطة، ودخول حماس للانتخابات وتنافسها مع فتح على هذه السلطة، وخوف فتح من اتساع شعبية حماس أو أن تحلَّ مكانها. وقد دعم موقف حماس عدم نجاح

[1] عواد جميل عبد القادر عواده، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، 2004–2010، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2011، ص 117–130.

[2] محسن محمد صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة؟، موقع الجزيرة.نت، 2008/9/4، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm#0

مفاوضات قيادة فتح (المنظمة) مع "إسرائيل". ثم إنه على الرغم من فرض الاحتلال الإسرائيلي الحصار على قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس، إلا أنها تمكنت من الصمود، وحققت إنجازات كبيرة بصدها للعدوان الإسرائيلي على القطاع[3].

1. تطور العلاقة في الفترة 1987–1993:

لم تشغل حماس نفسها في أن تكون بديلاً للمنظمة، بل كانت تأمل في أن ترفد النضال الفلسطيني بدعم جديد، بعد أن ابتعدت المنظمة عن الأهداف التي نشأت من أجلها. ولكنه كان من الصعب عليها أن تنضم للمنظمة من دون إجراء الأخيرة إصلاحات رئيسية تعبر عن رؤيتها ومشروعها الوطني الفلسطيني، وأن تحافظ على وزنها الحقيقي لدى الفلسطينيين في المنظمة، وتنهي احتكار فتح لها. وفي أحيان عديدة كان الرفض المبطَّن والمماطلة في دخول حماس للمنظمة، يأتي ممن كان يهيمن على المنظمة (فتح)، ومن بعض التنظيمات الأخرى، إذ خشيت أن يكون انضمام حماس للمنظمة على حسابها. ولهذا، فقد كان من الطبيعي بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، أن تدخل للمنظمة بالثقل والتأييد نفسه الذي حصلت عليه في الانتخابات التشريعية، وأن لا تبقى خارج منظمة التحرير.

من البداية، كان السؤال عما إذا كانت حماس ترغب فعلاً بدخول المنظمة، أم أنها تفضل أن تبقى خارج مؤسسات المنظمة؟ وفي الواقع، وعلى الرغم من الغموض الذي صاحب موقف حماس من المنظمة في بعض الفترات، إلا أنها أبقت على تواصل معها، حتى في أصعب الأوقات التي تباعدت فيها مواقف حماس عن المنظمة. وقد تناولت المادة 27 من ميثاق حماس علاقتها مع المنظمة، وقد جاء فيها:

> منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد، ومصابنا واحد، وعدونا مشترك... فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير هو موقف الابن من أبيه، والأخ من أخيه، والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد.

---

[3] محسن محمد صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، الجزيرة.نت، 2008/10/18، انظر:
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4fc6f519-bb9a-495b-8fa2-97c27eaab2f6



وقد يأخذ البعض على ميثاق حماس عدم وضوحه في تحديد العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه لم يعترف صراحة بأنها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" كما تطرح المنظمة نفسها، وكما تُقر لها بذلك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وحدد الميثاق العلاقة بأنها "علاقة حميمة لا تخرج عن إطار علاقة الابن بأبيه والأخ بأخيه". إلا أن الخلاف مع المنظمة كان على أساس أنها علمانية. فقد جاء في الميثاق "إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية. ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء". وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.

مع انطلاقة الانتفاضة الأولى، ظهرت حالة التوتر بين حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي اتخذت لنفسها إطاراً جديداً هو "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة"، حيث سعى كلا الجانبين من طرفه إلى تأكيد أسبقيته وأولويته في قيادة الانتفاضة من خلال البيانات التي كانت تصدر عن الجانبين. غير أنه من المعروف أن بيان حماس الأول في هذه الانتفاضة صدر في 1987/12/14؛ أما أول بيان صادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فيعود تاريخه إلى أوائل كانون الثاني/ يناير 1988. وحسب دراسة ليزيد الصايغ فإن فتح أصدرت نداءها الأول باسم "القوى الوطنية الفلسطينية" في 1988/1/8، وتبعتها الجبهة الشعبية بنداء مماثل بعد ذلك بيومين؛ بينما صدر البيان الأول للقيادة الوطنية الموحدة في 1988/1/16[4]. أما وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، فتشير وثيقة منشورة لديها إلى أن البيان الثاني للقيادة الموحدة صدر في 1988/1/10 دون أن توفر الوكالة نصّ البيان الأول وتاريخه[5].

وبعد عام تقريباً على صدور ميثاق حماس، وفي مقابلة صحفية مع مجلة فلسطين المسلمة، ورداً على سؤال حول اعتراف حماس بالمنظمة كممثلة للشعب الفلسطيني، ميّز الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، ما بين المنظمة كإطار وطني، والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة. فالمنظمة كإطار وطني، كما ورد في الميثاق من حيث الأهداف والتشكل مقبولة من حماس، أما المنظمة كتوجه سياسي "حالي يعترف بإسرائيل

[4] يزيد الصايغ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949–1993** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، ص 859–860.

[5] بيانات الانتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3973

وبقرارات الشرعية الدولية فهي مرفوضة"[6]. بمعنى أن الخلاف لم يعد قائماً على أساس أن المنظمة علمانية فقط، بل بسبب "اعترافها بإسرائيل". وبات الخلاف أوسع من قبل؛ بين مشروعين فلسطينيين متناقضين: مشروع تبنته منظمة التحرير تعترف فيه بـ"إسرائيل" مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومشروع حركة حماس القاضي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر من الاحتلال الصهيوني.

ولهذا فإن قرار حماس الدخول إلى منظمة التحرير، ليس وليد الظروف الراهنة، وإنما هو قرار قديم، لكن الذي يحول دون إتمام ذلك هو عدم الاتفاق على تفاهمات مشتركة مع قيادة المنظمة في شروط هذا الانضمام. كيف ستدخل حماس إلى المنظمة؟ هل ستدخلها وفقاً لبرنامجها السياسي أم وفقاً لرؤية مغايرة؟ ما هو الوزن الذي ستدخل به حماس إلى المنظمة؟ وماذا عن هياكل المنظمة؟

وبعيداً عما جاء في ميثاق حماس بخصوص العلاقة مع منظمة التحرير، ومن خلال تحليل التصريحات والمواقف التي صدرت عن قيادات الحركة، يتحدد موقف حماس بأنها تسعى إلى تغيير معادلة المشروع الوطني الفلسطيني؛ من خلال تبني مشروع يركز على المقاومة بشتى أنواعها ضدّ "إسرائيل"، وعدم الاعتراف بها، ورفض التنازلات التي قامت بها المنظمة لـ"إسرائيل"، بما في ذلك اتفاق أوسلو وملحقاته.

وجه عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية لحماس للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس سنة 1990، حيث كانت المنظمة تستعد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني، إلا أنها اعتذرت. وأرسلت عوضاً عن ذلك مذكرة في 1990/4/6، أكدت فيها على أن الانتخاب وليس التعيين يجب أن يكون هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وأنه إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس تشكيلُ المجلسِ أوزانَ القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها. وطالبت حماس بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل. وأكدت حماس على أهمية الوحدة الوطنية "في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا"، وأضافت: "ولذلك فإننا في حماس نفتح قلوبنا وصدورنا ونمد أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا".

---

[6] انظر: إبراهيم أبراش، المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية، موقع الحوار المتمدن، 2013/11/12، في: www.ahewar.org

وحددت حماس عشرة شروط للمشاركة في المجلس الوطني تتلخص في اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حقّ للشعب الفلسطيني، ورفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، والتأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين، رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، واعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، والتخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوق شعب فلسطين وتطلعات وتضحياته. وطالبت حماس بأن تحصل على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها؛ وبأن يكون تمثيل حماس في المجلس بعدد يساوي ويكافئ ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين 40–50% من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، حسب رأيها[7]. بمعنى أن حماس لم تكن ضدّ المنظمة كإطار سياسي يمثل الفلسطينيين، بل ضدّ الخروج عن ميثاق المنظمة الأساسي[8].

وقد جوبه عرض حماس بالرفض من قبل قيادة المنظمة وحركة فتح التي كانت تسيطر على المنظمة ومؤسساتها، والتي رأت في عرض حماس مبالغة كبيرة. وقد كان من الممكن أن توافق حماس على تخفيض نسبة التمثيل التي عرضتها لو كانت حماس مطمئنة تماماً إلى المسار السياسي والنضالي للمنظمة وقيادتها؛ إلا أن قيادة المنظمة كانت معنية أساساً بتوسيع دائرة تمثيلها الشعبي، من خلال استيعاب حماس ضمن حجم ضئيل يسهل التحكم به، ولا يؤثر فعلياً على صناعة القرار الفلسطيني.

وعندما تجددت دعوة حماس مرة أخرى للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة باقتراح أسس ومعايير لتأليف المجلس الوطني الجديد، وذلك قبل انعقاد المجلس في دورته العشرين في أيلول/ سبتمبر 1991، وطلب من الحركة أن تُسمي ممثلها لحضور الاجتماعات، ردّت في رسالتها المؤرخة في أيار/ مايو 1991 بالاعتذار، وأكدت على أن مبدأ الانتخاب وليس التعيين يجب أن يكون وسيلة لفرز أعضاء المجلس الوطني[9].

---

[7] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 318–321؛ وإبراهيم غوشة، **مرجع سابق**، ص 165–166.

[8] عواد جميل عبد القادر عواده، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، 2004–2010.

[9] حفيظ علاوي وهاني سليمان، مرجع سابق، ص 266.

وقد انتقدت حماس قرارات المجلس الوطني المنعقد في الجزائر في أيلول/ سبتمبر 1991، التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، إذ ارتأت حماس أن المجلس الوطني بتشكيلته غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، مع غياب تمثيله الشامل للقوى الفلسطينية بما فيها حماس.

وخلال هذه الفترة، حصلت حوارات ومفاوضات بين فتح وحماس، كان أبرزها اللقاء الذي استمر لمدة ثلاثة أيام في الفترة 10–1990/8/12، أي بعد احتلال الكويت بأسبوع. وقد افتتح هذا اللقاء بحضور ياسر عرفات. كان لدى حماس سبب رئيسي لهذا اللقاء وهو أن معتقلي حركة حماس في سجون الاحتلال، وقد كانوا أقلية في ذلك الوقت، كانوا يتعرضون إلى اضطهادات من حركة فتح داخل السجون، فأرادت حماس أن تصل إلى صيغة لإيقاف هذا الاضطهاد. أما حركة فتح فقد كانت تريد أن تنتزع من حماس اعترافاً بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. لم ينجح الاجتماع تماماً، غير أنه تمّ في الشهر التالي، وتحديداً في 1990/9/21، توقيع "اتفاق الشرف" بين فتح وحماس لتنسيق الجهود في مواجهة العدو بما يعزز الوحدة الوطنية. ثم حدث لقاء ثانٍ بعد تدخل الرئيس عمر البشير ودعوته لفتح وحماس إلى لقاء في شهر آب/ أغسطس 1991 في القصر الجمهوري في الخرطوم. وفي هذا اللقاء طرحت عدة قضايا، منها دعم الانتفاضة، والدخول في منظمة التحرير، وانتهى اللقاء دون تحقيق أيّ اتفاق[10].

وفي تموز/ يوليو 1992 حدثت صدامات خطيرة بين فتح وحماس في قطاع غزة، واتهمت حماسُ حركةَ فتح بالقيام بمحاولة فاشلة لتصفية حماس في القطاع، حيث جرى في نهاية المطاف تطويق الأحداث وتهدئة الوضع من قِبل قيادات الطرفين[11].

وعندما أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 415 من رموز وشخصيات الضفة الغربية وقطاع غزة (من بينهم 385 شخصاً محسوبين على حماس) إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، في 1992/12/18، اجتمعت قيادة حماس في عمّان، ووجدت أنه من المناسب اللقاء مع ياسر عرفات، للاستفادة من إمكانيات منظمة التحرير في اتصالاتها الدولية للضغط باتجاه عودة المبعدين. فتوجه وفد منها برئاسة موسى أبو مرزوق

[10] إبراهيم غوشة، **مرجع سابق**، ص 184–185.

[11] **المرجع نفسه**، ص 196.

إلى تونس، وانصب الحوار على مدى ثلاثة أيام على مواضيع المبعدين وطرق إعادتهم إلى الداخل، وعلى دعم الانتفاضة وتصعيدها، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية والتحاق حماس بها[12].

وفي الخرطوم عاصمة السودان في 1993/1/2، جرى حوار بين وفد من فتح برئاسة ياسر عرفات ووفد من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق؛ بناء على دعوة من حسن الترابي. وكان أبو عمار حريصاً على دخول حماس منظمة التحرير، ضمن شروطه التي ترفضها حماس[13].

2. تطور العلاقة في الفترة 1993–2000:

شهدت هذه المرحلة وقف الانتفاضة وتوقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية. ومن المعروف أن السلطة الفلسطينية تأسست في إطار تسوية سياسية مرفوضة من قبل حماس منذ البداية. فقد أعلن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10–1993/10/12 في تونس، قرار إنشاء السلطة، وجاء فيه: "أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية". وأكد القانون الأساسي للسلطة على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية.

ووقفت حماس موقفاً معارضاً للسلطة الفلسطينية، طيلة السنوات التي سبقت مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي المنبثق عن السلطة الفلسطينية، أما قيادة السلطة، وبسبب الأعمال العدائية التي كانت تقوم بها ضدّ حماس، فقد أفشلت معظم المحاولات في إيجاد بيئة ملائمة للتفاوض مع حماس، لأنها كانت تدعو حماس للانضمام للسلطة، وتقوم في الوقت نفسه باعتقال أنصارها في قطاع غزة والضفة الغربية. كما انتقل المسؤولون الذين كانوا يسيطرون على المنظمة إلى قيادة السلطة، وانشغل الكثير من هؤلاء المحسوبين على حركة فتح بالسلطة وامتيازاتها. وهكذا، أصبح النظام السياسي الفلسطيني في ظلّ سلطة الحكم الذاتي يعيش علاقة ملتبسة وشائكة ما بين

---

[12] **المرجع نفسه**، ص 200.

[13] **المرجع نفسه**، ص 202–203.

المنظمة والسلطة، وتفاقمت هذه الإشكالية مع تعزيز نفوذ حركة حماس خلال سنوات الانتفاضة. لذلك اتسمت العلاقات بين حماس والسلطة بالتباين في المواقف من ثوابت القضية الفلسطينية، والافتقار إلى رؤية موحدة في الهدف، وغياب التوافق حول الوسائل لتحقيق الأهداف[14].

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية سنة 1994، وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت منظمة التحرير بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. وعملت قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة) فعلياً وضمنياً على تهميش المنظمة وإهمالها، ووضعتها في "غرفة الإنعاش" بعد أن أفرغتها ومؤسساتها من محتواها، لتكون "ختماً" تتمّ العودة إليه عند الحاجة، لتوفير غطاء أو لتمرير قرار.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد عشرين دورة منذ تأسيس المنظمة سنة 1964 وحتى سنة 1991، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولم تنعقد في السنوات العشرين التالية (حتى سنة 2013) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فَقَد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو سنة 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني. ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/ أبريل 1996، لم تنعقد إلا تحت الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لـ"إسرائيل" والصهيونية.

ولم تقدم حماس نفسها بديلاً لمنظمة التحرير، ولكن كفصيل فلسطيني يمتلك رؤية نضالية تختلف عما كانت عليه المنظمة، وخصوصاً حركة فتح. ولم يكن من أهدافها الوصول إلى السلطة، حسبما قال مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين "لا نؤمن أن هناك سلطة حرة في ظلّ الاحتلال. لذلك لا نفكر ولا نريد ولا نطلب سلطة في هذا الواقع". وكما قال محمد نزال أحد قادتها "السلطة الفلسطينية أصبحت مشروعاً أمنياً لحماية إسرائيل"[15].

---

[14] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 31.

[15] صقر أبو فخر، "الورقة الثانية: حماس وفتح ومنظمة التحرير، شقاء الأخوة،" في محسن محمد صالح (محرر)، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها: 2006–2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 66. نقلاً عن: محمد أبو خضير في حوار مع الشيخ أحمد ياسين نشرته صحيفة **الرأي العام**، الكويت، 2002/6/7؛ ومحاضرة في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في 2002/10/7، ونشرت **الرأي العام** مقتطفات منها في 2002/10/9.

وقد وجدت حماس نفسها في وضع صعب في مثل هذه الأجواء؛ تحت سلطة فلسطينية حيث رفاق النضال في الماضي هم الذين يمنعونه من العمل والجهاد، وأصبحت أيّ عملية ضدّ الكيان الإسرائيلي تعني عملياً مواجهة السلطة الفلسطينية. وقد أصرت حماس على استمرار المقاومة المسلحة، لكنها عدّت الدم الفلسطيني خطاً أحمر، وركزت في حال تعرضها لضربات السلطة وملاحقاتها على الانتقام من الكيان الإسرائيلي[16].

وقد حددت حماس ضوابط للتعامل في مثل هذه الظروف، تضمنت المحافظة على الوحدة الوطنية، والسعي لعدم إيجاد أيّ مبررات للاصطدام مع السلطة الفلسطينية، وعدم الدخول في حرب أهلية، وتبني معارضة بناءة تستهدف كشف عورات اتفاقيات التسوية، والمحافظة على حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته، وحماية الحريات السياسية، وحقّ التعبير، وحرية الصحافة، والحفاظ على كرامة أبناء فلسطين ومكتسباتهم، وفي الوقت نفسه أعلنت أنها غير داخلة أو ملزمة باتفاقيات أوسلو وغير ملزمة بها، وأن جهادها مستمر لدحر الاحتلال الإسرائيلي، وأن بنادقها موجهة نحو المحتلين الغاصبين فقط[17].

من الناحية العملية، كان على السلطة الفلسطينية أن "تحترم" التزاماتها الأمنية تجاه اتفاق أوسلو، وتعاملت مع عمليات المقاومة التي تقوم بها حماس والجهاد الإسلامي كمعوقات في مشروع بناء الدولة الفلسطينية. ولذلك قامت السلطة بحملات اعتقال متواصلة لنشطاء حماس والجهاد الإسلامي ورموزهما خصوصاً في إثر العمليات الكبيرة للمقاومة. وقد أصرت حماس من جهتها على الالتزام بسياساتها العامة، ورفضت التخلي عن المقاومة المسلحة، كما رفضت الدخول في مواجهات مع السلطة.

وفي سياق توضيحها لممارسات السلطة الفلسطينية، أصدرت حماس بيانات كثيرة جاء في أحدها أن "السلطة الفلسطينية تصرُّ على تجاهل كل الدعوات لحقن الدم الفلسطيني وصون المحرمات الوطنية، عبر مواصلتها حملة المداهمات الليلية، والاعتقال، والتعذيب في حقّ أبناء شعبنا ومجاهديه، إضافة إلى استمرارها إصدار

[16] انظر بالتفصيل في: حفيظ علاوي وهاني سليمان، مرجع سابق، ص 225–285.

[17] ما سبق هو ملخص يمكن استنتاجه من خلال الأدبيات المنشورة والمقابلات الصحفية لحماس خلال السنوات 1993–1996.

الأحكام الباطلة، وعقد المحاكمات الصورية الظالمة داخل محكمة السلطة العسكرية"[18]. وفي بيان آخر، اتهمت حماس السلطة بانتهاك حرمة المساجد، وأنه لا يكاد يمرّ يوم دون أن تشن مجموعة من عناصر هذه الأجهزة سلسلة من الانتهاكات لحرمة المساجد، وترويع المصلين، وإتلاف محتوياتها وممتلكاتها، بأسلوب أشبه ما يكون بممارسات الاحتلال الصهيوني البغيضة[19].

وأكدت حماس نهجها القائم على رفض مبدأ الاغتيال السياسي، واستخدام العنف لحسم الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وأكدت أن جهادها موجه ضدّ الاحتلال الصهيوني، وأن سلطة الحكم الذاتي تمارس لعبة خطيرة بالتصدي للشعب الفلسطيني ومؤسساته وقواه المجاهدة "وهي لم تتوقف لحظة عن اتهام المجاهدين بالعمالة لجهات خارجية دون أدنى دليل غير فبركاتها، فيما تتعامى عن آلاف الأدلة المعلنة التي تؤكد تحالفها مع الصهاينة لدرجة تلقي الأوامر والإملاءات منهم لقمع الشعب الفلسطيني". وقالت حماس بإن العالم ما زال يشهد لها بالنجاح في ضبط النفس، وضبط أفرادها عن الاستجابة لاستفزازات السلطة، ومحاولات جرّ المجتمع الفلسطيني إلى حرب أهلية. وأضافت أن حماس تؤمن أن "احتضار السلطة ورئيسها سياسياً أقسى على السلطة من القتل اغتيالاً"[20]!!

وبشكل عام، فإن علاقة السلطة الفلسطينية بالتيار الإسلامي قد اتسمت بالتوتر، وفي سنة 1996 كان هناك زهاء ألف معتقل من عناصر حماس ومؤيديها في سجون السلطة، بالإضافة إلى أربعة آلاف معتقل آخر لهذه الحركة في السجون الإسرائيلية. ولكن أجواء التوتر لم تمنع من وجود محاولات بين كلا الطرفين لتخفيف الشدّ والاحتقان، ولم تمنع من وجود عناصر قيادية في حماس سعت مع عدد من شخصيات السلطة الوطنية والمسؤولين وعدد من قيادات حركة فتح إلى إيجاد قنوات مشتركة لتجاوز أيّ أحداث قد تطرأ، بمعنى البحث عن نقاط الالتقاء وتعزيزها، ومحاولة تجاوز نقاط الخلاف والابتعاد عنها. فقد جرت عدة حوارات رسمية وغير رسمية

[18] **الحياة**، 1995/5/16.

[19] **الشرق الأوسط**، 1995/8/17.

[20] عن تصريح مسؤول في حماس في 1996/4/11، وبيان لحماس في 1996/4/22، انظر: **فلسطين المسلمة**، أيار/ مايو 1996.

منذ دخول السلطة الفلسطينية قطاع غزة في أيار/ مايو 1994، وبعد مجزرة مسجد فلسطين "الجمعة الأسود" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، تمّ تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين للتحقيق وتجاوز الأزمة، دون أن تحقق أيّ نتائج ملموسة[21].

وفي آب/ أغسطس 1995، دعا الشيخ أحمد ياسين من سجنه أبناء الشعب الفلسطيني إلى وضع صيغة للتفاهم، وللمحافظة على وحدة الشعب وسلامته ومستقبله "مع المحافظة على مواقفنا المبدئية وقناعاتنا"، وجدد تحريمه لسفك الدم الفلسطيني، معتبراً توجيه السلاح الفلسطيني إلى صدور الفلسطينيين جريمة لا تغتفر[22]. وفي 1995/9/4، دعت حماس إلى حوار وطني شامل وجاد لكل الأطراف بهدف التوصل إلى تفاهم ينظم طبيعة العمل الوطني الفلسطيني[23]. وفي اليوم التالي، رحبت قيادة السلطة بدعوة حماس للحوار[24]. وقد تكللت الجهود بانعقاد الحوار في القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس في 18–1995/12/21. وقد حاولت السلطة إقناع حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، غير أن حماس أصرّت على المقاطعة، لكنها التزمت بعدم السعي لإفشالها[25].

ولم يخلُ حوار القاهرة من الإيجابية لكلا الطرفين، وأفادت أجواء الحوار الصريح والجاد في تقليص الخلافات وتحديد نقاطها، والعمل على عدم تصادم الطرفين. وقد اتفق الوفدان على التأكيد على الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية، وتحريم الاقتتال الداخلي، واعتماد مبدأ الحوار نهجاً حضارياً ووحيداً في التعامل بين مختلف الأطراف على الساحة الفلسطينية، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة، والتأكيد على تهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة، والتعاون لتحقيق الأهداف الوطنية، والسعي من أجل الإفراج عن المعتقلين في سجون الاحتلال[26].

وللأسف، فإن كل محاولات الحوار لم تنجح في تحقيق أهدافها، وتكرر اعتقال السلطة الفلسطينية لمحاوريها من حماس، وتعذيب عدداً منهم في سجونها حتى ممن

---

[21] انظر: **الوسط**، 1995/12/25.

[22] **الرأي**، عمّان، 1995/8/27.

[23] **الحياة**، 1995/9/5.

[24] **الدستور**، 1995/9/6.

[25] انظر: **الدستور**، 1995/12/23؛ و**الرأي**، عمّان، 1995/12/24.

[26] **الدستور**، 1995/12/23.

شارك منهم في حوار القاهرة، أمثال حسن يوسف، وعبد الفتاح دخان، ومحمد شمعة، وجمال سليم،... وغيرهم[27].

ويرى محمد نزال، ممثل حماس في الأردن في تلك الفترة، أنه من وجهة نظر حماس فإن الحوار هو الأسلوب الحضاري الذي لا بدّ للجميع الاحتكام إليه "أما فيما يتعلق بحواراتنا مع فتح في الخرطوم، وتونس، وعمّان، والداخل، كلها لم تحقق ما نصبو إليه ونريد، ذلك أن حماس لم تلمس لدى الطرف الآخر رغبة جدية في علاج المشكلات القائمة بين الطرفين، أو حتى رغبة في تطبيق ما يتم التوصل إليه على أرض الواقع..."[28].

ورأى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في تصريح منشور سنة 1996 أن مستقبل العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية، بل بين الشعب الفلسطيني والسلطة "مستقبل غير مطمئن؛ لأن السلطة قد رهنته لحساب علاقتها مع العدو، وأخضعته للمزاج الصهيوني وأولوياته، وقدمت مصالح عدونا ومطالبه على مصالح شعبنا ووحدته الوطنية وتماسك نسيجه الاجتماعي"[29].

وعلى أيّ حال، فمنذ سنة 1996 بدت السلطة الفلسطينية أكثر ثقة بنفسها، بعد أن تمكنت من ضرب العمل المقاوم لحماس، ومن إضعاف دور حماس السياسي والشعبي. ولذلك ظلت اللغة الأمنية هي اللغة السائدة في التعامل مع حماس حتى اندلاع انتفاضة الأقصى.

3. تطور العلاقة في الفترة 2000–2005:

أعطت انتفاضة الأقصى في الفترة 2000–2005 تيار المقاومة الكثير من المصداقية وأثبتت صحة توقعاته. وعادت حماس من جديد لتكون الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه على الساحة الفلسطينية.

واعترافاً بهذا الواقع، اتجهت الأنظار إلى الدعوة إلى حوار فلسطيني – فلسطيني، كان جوهره بالنسبة للسلطة ومصر (التي دخلت بقوة على هذا الخط) إيقاف الانتفاضة أو إعلان هدنة، سعياً لاستمرار المفاوضات. وقد رحبت حماس بالحوار في سبيل إيجاد

[27] انظر مثلاً: مقابلة مع خالد مشعل، **فلسطين المسلمة**، آب/ أغسطس 1996.

[28] **الدستور**، 1994/8/30.

[29] **فلسطين المسلمة**، آب/ أغسطس 1996.

برنامج وطني جديد مشترك يقوم على قاعدة دحر الاحتلال. وكان انعقاد المفاوضات بحد ذاته اعترافاً عملياً من قيادة المنظمة والسلطة بعدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة وفاعلة على الأرض، دون الرجوع للتيار المقاوم وخصوصاً حماس. وقد انعقدت في القاهرة أهم هذه المفاوضات في 10–2002/11/13 بين فتح وحماس، وفي كانون الثاني/ يناير 2003 بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية، وفي 4–2003/12/7 بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية أيضاً. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد، خصوصاً وأن فصائل المقاومة غير معنية أو ملتزمة باتفاقات أوسلو واستحقاقاتها[30].

لم تكن حماس تشكك بشرعية المنظمة نفسها، لكنها كانت ترى أن اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني هي مؤسسات قديمة، انتهت مدة صلاحيتها المفترضة منذ سنوات عديدة؛ وبالتالي لم تعد تُعبِّر في قراراتها عن الشرعية الفلسطينية والثوابت الفلسطينية، ولم تعد تمثل الشعب الفلسطيني بشكل حقيقي. ولهذا، فإن موقف حماس كان التأكيد على احترام منظمة التحرير الفلسطينية واحترام قراراتها، ولكن بعد إصلاحها، وتفعيلها، وإعادة هيكلتها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وأكدت على لسان محمود الرمحي، أحد قياداتها في الضفة الغربية، على أن منظمة التحرير بقيادتها الحالية لم تعد تمثل جميع الفلسطينيين، واتهم جهات فلسطينية بأنها تعرقل إعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير بهدف منع حماس من المشاركة فيها، وأن قرارات المنظمة "منحازة إلى طرف ضدّ آخر ومتشبعة بروح التعصب الحزبي وتبذر بذور الفتنة والفرقة داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة إذا صدرت ممن لا يملكون الأهلية الديمقراطية، وممن تقادموا في مواقعهم، ولم يتم اختيارهم عبر انتخابات حرة". موضحاً أن "بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لم يعودوا يمثلون حتى فصائلهم، لأنهم مطرودين منها، فهذه القرارات لا قيمة لها ولا يمكن أن تسهم في حلّ المشكلات"[31].

وكان اتفاق القاهرة الذي جرى في 2005/3/17 بين جميع الفصائل الفلسطينية، من المحطات المهمة في طريق انضمام حماس للمنظمة. وورد في بيانه الختامي ما يلي: "وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم التراضي

[30] تابعت الصحف ووكالات الأنباء ومحطات التلفزة هذه الاجتماعات، انظر مثلاً في تلك التواريخ صحيفة **الخليج**.

[31] **الخليج**، 2005/3/29.

عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". وفتح هذا البند، الذي وافقت عليه حركة حماس، طريق الحوار من أجل تحقيق هذا الهدف، وهو أيضاً يُحمِّل أعضاء اللجنة التنفيذية جزءاً أساسياً من المسؤولية بسبب عدم السعي الجدي لتنفيذ هذا القرار[32].

وأصبحت حماس والجهاد الإسلامي أعضاء في أحد أطر منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة، بعد أن حضرا اجتماعاً في القاهرة ترأّسه الرئيس محمود عباس، وبحضور الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس المجلس الوطني، وشخصيات مستقلة. وأُطلق على تلك القيادة "القيادة المؤقتة للمنظمة"، والتي ستشرف على مهام إعادة تفعيل وتطوير هياكل المنظمة، حتى إجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني. وعُدَّ هذا الاجتماع بمثابة إعلان حماس موافقتها على دخول المنظمة. وقال إسماعيل رضوان، القيادي في حماس، والذي شارك في الاجتماع في القاهرة "إن حركته وجميع الفصائل توافق على الانضمام إلى المنظة [المنظمة] بعد إصلاحها وإعادة بنائها". وأشار رضوان إلى أن حماس والجهاد الإسلامي أصبحتا أعضاء في الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، وهذا الإطار القيادي المؤقت هو أحد أطر منظمة التحرير. وبموجب اتفاق وقعته الفصائل الفلسطينية في 2005، فقد تمّ الاتفاق على أن يُناط بهذه اللجنة الإشراف على تطوير مؤسسات المنظمة، وفق أسس ديموقراطية. وستشرف اللجنة المؤقتة على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، في الضفة، وغزة، وفي الأماكن التي يُسمح فيها بالانتخابات في الخارج[33].

وتشكلت لجنة من أعضاء اللجنة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني، والأمناء العامّين للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية وممثليهم، للبحث في سبل دخول حماس لمؤسسات المنظمة. ورأى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، في أعقاب الاجتماع، أن حماس أصبحت "داخل منظمة التحرير من حيث المبدأ"، معرباً عن أمله في أن "تتم عملية تطوير المنظمة وتفعيلها من دون حدوث خلافات". إلا أن المتحدث باسم حماس، سامي أبو زهري، نفى أن تكون الحركة انضمت للمنظمة، وإنما وافقت على المشاركة في اللجنة التي اتفق عليها في حوار القاهرة[34].

[32] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2005/3/18.

[33] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2011/12/23.

[34] **الحياة**، 2005/3/30.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو، بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). وقد صرح بذلك سليم الزعنون، رئيس المجلس، كما صرح به تيسير قبعة، نائب الرئيس، أكثر من مرة. ولم يظهر أيّ اعتراض من حركة فتح أو حماس أو غيرها على العدد المقترح. وأكد الزعنون أن النصف المتعلق بالداخل يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات، أما الخارج فسيتم انتخابهم، فإن لم يكن هناك استطاعة فيتم اختيارهم بالتوافق[35].

4. تطور العلاقة في الفترة 2006–2013:

صدم فوز حماس بأغلبية كبيرة (74 مقعداً مقابل 45 لفتح)، في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع في 2006/1/25، التيار الرئيسي الذي يقود م.ت.ف ويسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح)؛ وهو ما جعل رئيس المجلس سليم الزعنون (وهو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) يُقدِم على تصريحات غريبة ومفاجئة، ومخالفة تماماً لما سبق أن أعلنه بنفسه. فقد ترأس في 2006/2/4 اجتماعاً بمشاركة أكثر من مئة شخصية من أعضاء المجلس الوطني وكوادر حركة فتح في الأردن، بمقر المجلس الوطني الفلسطيني. وشدد الزعنون على أن المجلس الوطني سيواصل عمله ومسيرته، بالرغم من الضائقة المالية؛ وأنه "سيدافع عن كل عضو فيه، ولن يسمح تحت أيّ ظرف المس بأعضائه لأي سبب كان، لا من حيث العدد ولا من حيث التركيبة". وقال الزعنون: "سنحافظ على المجلس الوطني كما هو عليه الآن، وسوف أدافع عن "الوطني" حتى آخر قطرة دم في جسدي"[36].

وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 16 شباط/ فبراير أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها تفسد أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المعينين!!

---

[35] انظر: صحيفة **الغد**، عمّان، 2005/7/28؛ وموقع عرب 48، 2005/7/4، في: http://www.arabs48.com

[36] **الدستور**، 2006/2/6.

سارع الرئيس الفلسطيني بعد إعلان نتيجة الانتخابات التشريعية إلى اللجوء لشرعية المنظمة من جديد، مؤكداً على أن ملف المفاوضات يعود إلى المنظمة، وأنها في الوقت نفسه مرجعية سلطة الحكم الذاتي وحكومتها، بغض النظر عن القوة السياسية التي تقود الحكومة؛ حيث سعى الرئيس، من ناحية، إلى توكيد عزل حكومة حماس عن ملف المفاوضات، ومن ناحية أخرى، إلى فرض البرنامج السياسي للمنظمة على الحكومة. وقام الرئيس عباس بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة خارجية السلطة إلى م.ت.ف، بعد أن كان قد انتزعها بنفسه من صلاحيات المنظمة قبل بضعة أشهر. وهكذا تعثر ملف إصلاح المنظمة، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006.

ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت أصوات داخل فتح تطالب باحترام الإرادة الشعبية وإعطاء الفرصة الكاملة لحماس. فقد ذكر حسام خضر، أحد قادة فتح، بأنه "علينا [يقصد منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة] الاستعداد ليس فقط لشراكة حماس، وإنما أيضاً لقيادتها للمنظمة"، مشيراً إلى أن حماس تستمد شرعيتها في المشاركة في المنظمة وحتى في قيادتها من مقاومتها للاحتلال[37]. ولكن التوجه الأغلب لدى قيادة فتح كان باتجاه تعطيل وعرقلة ونزع صلاحيات الحكومة التي تقودها حماس.

وقد حدث نوع من المواجهة بين حماس وبين قيادة منظمة التحرير، وفتح، والسلطة الفلسطينية، بسبب ملاحظاتها على برنامج حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية. فقد طالبت اللجنة التنفيذية للمنظمة الحكومة بتعديل برنامجها بعد أن لاحظت أنه "يخلو من الإقرار بمرجعية منظمة التحرير، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، ولا يتبنى برنامج المنظمة والسلطة والتزاماتها. وأعلنت اللجنة التنفيذية أن "الممارسة السياسية لأي حكومة فلسطينية يجب أن تستند إلى برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وإعلان الاستقلال لعام 1988، وقرار المنظمة والتزاماتها العربية والدولية"؛ معتبرة أن "أيّ خروج عن هذا النهج يعرض إنجازاتنا الوطنية، بما فيها ترسيخ مؤسسات السلطة الفلسطينية وتوسيع دورها على أرض الواقع إلى مخاطر حقيقية وإلى طعن في شرعيتها"[38].

[37] **الحياة**، 2006/3/23.

[38] **الحياة الجديدة**، 2006/3/23.

وطالبت اللجنة التنفيذية حكومة حماس أن "تحترم الحكومة الإجماع الوطني الفلسطيني لأنه غير مقبول أن تتجنب الحكومة الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني"، وأنه "ليس من المعقول أن المنظمة معترف بها من الأمم المتحدة، وهناك أكثر من 120 دولة تعترف بالمنظمة، فيما حكومة حماس ترفض الاعتراف بأن المنظمة هي المرجعية السياسية لشعبنا"[39]. وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير زكريا الآغا: "قررت اللجنة التنفيذية أن تطلب من حماس تعديل برنامجها السياسي، وأن توضح أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحماس جزء منها وليست بديلاً للمنظمة".

أما حماس فكانت ترى أن المجلس التشريعي هو المخول في البت في موضوع الحكومة، وليس اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما لاحظت أن طبيعة عمل حكومة السلطة الفني والخدماتي لا يُلزمها باتخاذ مواقف سياسية؛ حيث سعت إلى تجنب بعض النقاط الإشكالية التي لا تؤثر عملياً على قيام الحكومة بمهامها.

وفي دمشق في 2006/3/28، عقد اجتماع لجميع الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس، للاتفاق على خطوات من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. وقال مشعل: "فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية اتفقنا على هذه الخطوات، حتى نعيد بناءها، وهذا هو الموقف الوطني الحقيقي". وتلا نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبعة بياناً في ختام الاجتماع، دعا إلى تشكيل لجنة من أجل متابعة المقررات الفلسطينية التي اتخذت في القاهرة في آذار/ مارس 2005 حول "إعادة بناء منظمة التحرير". وأكدت حماس أنها وافقت على الانضمام للمنظمة، بعد اجتماع بين القيادي في الحركة محمود الزهار مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وقال الزهار إن ثمة قراراً واضحاً بالمشاركة في منظمة التحرير، على الرغم من وجود خلافات حول الميثاق الوطني الفلسطيني الذي سيتم انضمام حماس على أساسه، وآلية تحديد نسبة المشاركة لحماس في المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات المنظمة الأخرى. وأضاف الزهار أن دخول حماس للمنظمة سيقويها ويعيد الروح إليها، بعد أن ابتعدت في السنوات الأخيرة عن الثوابت الفلسطينية[40].

---

[39] **الحياة**، 2006/3/23.

[40] **القدس العربي**، 2006/3/29.

ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ظهرت "وثيقة الأسرى" في أيار/ مايو 2006، التي وقعتها قيادات أسيرة في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل، بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي. وضمن ما أكدت عليه الوثيقة معاني الوحدة الوطنية، والمضي في إصلاح السلطة وم.ت.ف. ووافقت الوثيقة في البند السابع على أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيقها، على أن يتم عرض أيّ اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن"[41]. وبعد حوارات مطولة بين الفصائل والفعاليات الفلسطينية، صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28، مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وإبقاء نوع من الغموض المحتمل لتأويلات مختلفة يمكن أن تستند إليها فتح وحماس وباقي الفصائل. وظلت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية، مع إضافة في البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

وفي الفترة 6–2007/2/8 انعقدت اجتماعات مكثفة، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قُدماً في إجراءات تطوير م.ت.ف وإصلاحها؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية[42].

وقد سلم هنية تشكيلة حكومته إلى الرئيس عباس في 2007/3/15، الذي وافق عليها. ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17. وألقى هنية خطاباً أمام المجلس التشريعي عُدَّ بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة، وجاء فيه أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية.

أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني،

---

[41] انظر: محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 364؛ وحول ردود فعل الأطراف المختلفة على الوثيقة، انظر: **الحياة**، و**السفير**، 2006/5/12؛ والنص الكامل في: **السفير**، 2006/5/27.

[42] محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 122. انظر وثيقة رقم 13 في ملحق هذا الكتاب، ص 612.

والتوجه نحو منطق وجوهر اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة ووزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تبيّن سريعاً أن هناك فهماً آخراً مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يرى أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكَّل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية، مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة. ولذلك لم يحدث أيّ اجتماع للبحث في تفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها[43].

وحدد أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الخارجية في حماس، في تصريح صحفي نشرته قدس برس في 2007/5/7، ثلاثة نقاط عدَّها جوهرية لإصلاح منظمة التحرير؛ الأولى: ضرورة أن ترتكز عملية الإصلاح على أساس سياسي ومؤسسي وديموقراطي، والثانية: يجب أن يشارك الجميع في إعادة بناء المنظمة، وأن لا يستثنى أحد، وأن لا يعطى طرف ما حقاً في رفض مشاركة أيّ طرف فلسطيني في إعادة البناء، والثالثة: أن تكون عملية اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المنظمة من خلال الانتخابات المباشرة، وتكون حرية الاختيار والرقابة للشعب الفلسطيني، دون أن تصبح المنظمة مرتعاً للحصص والمزايدات، الأمر الذي أدى إلى نشر حالة الفساد، ومن ثم الانهيار الحاصل في مؤسسات المنظمة. كما أن ضرورة الاتفاق على ميثاق وطني جديد من الشروط التي وضعتها حماس لدخول المنظمة. خصوصاً، بعد أن قام المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1998 وخلال وجود الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بتعديل معظم بنود الميثاق الداعية إلى النضال ضدّ "إسرائيل". ولهذا فقد طالب حمدان، أن يكون البرنامج السياسي للمنظمة نابعاً من هذا الميثاق، وأن يحظى بموافقة المجلس الوطني الذي سيكون معنياً بمراقبة تنفيذ هذا البرنامج[44].

[43] انظر: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 34–35.

[44] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2007/5/7، انظر: http://www.qudspress.com؛ وانظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/12، في: http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=9090

وقال حمدان إنه فيما يتعلق بالموضوع المؤسسي لمنظمة التحرير فإن لديها مؤسسات تنفيذية ومؤسسة تشريعية. وبالنسبة للمؤسسة التشريعية فهي معطلة (المجلس الوطني)، أما فيما يتعلق بالمؤسسة التنفيذية فقد تمّ تقويض دوائر منظمة التحرير؛ مثل دائرة الثقافة والإعلام، والدائرة العسكرية، والصندوق القومي الفلسطيني وغيرها لصالح مؤسسات السلطة، عندما كانت حركة فتح تقود السلطة. ورأى حمدان أن هناك حاجة إلى "إعادة بناء مؤسسات المنظمة بصورة كاملة"، وقال:

> نرى نحن في حماس أن معالجة البعد الديموقراطي داخل مؤسسات المنظمة، يقوم على عملية تفعيل المبدأ الديمقراطي داخل مؤسساتها، فالمجلس الوطني سابقاً كان يتشكل وفق نظام الحصص، وبما يضمن هيمنة فصيل بعينه على المجلس، ونعتقد أن الصيغة الأمثل أن يتم انتخاب المجلس من قبل أبناء فلسطين في الداخل والخارج، وهذا ما من شأنه أن يعزز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وأيضاً من شأنه أن يوجد آلية رقابة على المسار التنفيذي، وعلى أداء الفصائل[45].

لم تدم حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في آذار/ مارس 2007 طويلاً، إذ سرعان ما وصلت الخلافات بين فتح وحماس إلى الصدام المسلح في قطاع غزة، وسيطرت حماس على القطاع بعد مواجهات مع ما أسمته بمعركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح". وذُكر أنه في الفترة 11–2007/6/14 سقط ما مجموعه 116 قتيلاً و550 جريحاً[46]. أما إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فتشير إلى أنه قد سقط جراء أحداث الحسم العسكري 161 قتيلاً خلال الفترة 7–2007/6/16، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية[47]. ومن جهة أخرى فقد سيطرت فتح على الضفة الغربية.

ورأت حماس فيما قامت به فعلاً مشروعاً اضطرت إليه، وتمّ بأمر رئيس وزراء السلطة، وهو نفسه وزير الداخلية، مدعوماً بأغلبية المجلس التشريعي؛ في مواجهة

---

[45] المراجع نفسها.

[46] **الحياة**، 2007/6/16.

[47] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة خلال الفترة 7–14 يونيو 2007،" غزة، ص 81–85، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflictl%209-10.pdf

عملية فلتان أمني مبرمج، تحميه القوى الأمنية في السلطة (وقوى متنفذة في حركة فتح)، والتي ترفض الانصياع لتعليمات حكومتها. كما رأت أن حكومة تسيير الأعمال بقيادة هنية هي الحكومة الشرعية وفق القانون الأساسي الفلسطيني[48]. بينما رأى الرئيس عباس ومؤيدوه أن حماس قامت بـ"انقلاب دموي أسود"، وأنه لا سبيل للتفاهم معها إلا إذا عادت عن انقلابها، وأعلنت التزامها بـ"الشرعية" الفلسطينية والعربية والدولية. وأعلن في خطاب له أمام المجلس المركزي للمنظمة في 2007/7/18 انتهاء اتفاق القاهرة المعلن في 2005/3/17[49].

وكما يقول محسن محمد صالح:

> وفي كلّ مرة كانت عملية بناء الثقة تتعرض لضربات قاسية، فبينما كان الرئيس عباس يكلف هنية بتشكيل الحكومة، كان يقوم بنزع صلاحيات رئيسية من الحكومة في الأمن، والإعلام، والخارجية، والتعيينات الإدارية،... وهكذا أخذ الحوار "المسلح" يغلب الحوار على "الطاولة" وتعقدت مظاهره في منتصف أيار/ مايو 2007، ثم وصل ذروته منتصف حزيران/ يونيو التالي عندما تمكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة. وقد فتح ذلك المجال لقطيعة وأزمة ثقة هائلة بين الطرفين[50].

أدى توجه الرئاسة الفلسطينية إلى إخراج حركة حماس من إطار الشرعية الفلسطينية إلى ضرورة تجاهل وتجاوز المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وكان لا بدّ لها هنا من مرجعية تضفي صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وفجأة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية موجودة يومياً، بالرغم من تغيّبها شبه الدائم طوال السنوات السابقة، وأصبحت مؤسساتها تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بينما هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة[51].

---

[48] انظر: لقاء خالد مشعل مع الصحفيين في الدوحة، صحيفة **الوطن**، الدوحة، و**الحياة**، 2007/7/22.

[49] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، ص 53.

[50] محسن محمد صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة؟.

[51] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، ص 50.

وانسجاماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً منذ اليوم الأول لتغير الأوضاع في غزة في 2007/6/14، وأقرت عدة توصيات وضعتها تحت تصرف الرئيس عباس ليبتّ بها وهي:

أ. إقالة حكومة إسماعيل هنية (وهذا من حقّ الرئيس).
ب. إعلان حالة الطوارئ.
ج. تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.
د. إجراء انتخابات مبكرة[52].

وقد بادر الرئيس عباس فوراً إلى تبني هذه التوصيات وأمر بتنفيذها بموجب ثلاثة مراسيم.

قامت فتح في تموز/ يوليو 2007 بمحاولة تغيير قيادة المجلس التشريعي لكنها فشلت، كما لم تنجح في استغلال اعتقال "إسرائيل" لنواب حماس لتكوين أغلبية بديلة. ولذلك تمّ اللجوء إلى خيار منظمة التحرير الفلسطينية، فتمت دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد في 2007/7/18، وألقى الرئيس عباس خطاباً أمامه، دعا فيه إلى إقرار إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وعلى أساس القائمة النسبية؛ وأعلن عن انتهاء اتفاق القاهرة الموقع بين الفصائل الفدائية كافة (اتفاق إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية).

وقد ردّت حركة حماس على الرئيس عباس بأنه لا يملك الصلاحية الدستورية لانتخابات مبكرة، وشددت على "تمسكها باتفاق مكة وإعلان القاهرة"[53]. وقال خالد مشعل خلال لقاء مع الصحفيين في قطر إن حماس ترفض تماماً القفز على الشرعيات الفلسطينية القائمة، بالتركيز فقط على شرعية الرئاسة، وتجاهل شرعية المجلس التشريعي والحكومة. وأضاف أن حماس ترفض استخدام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية بديلة عن المجلس التشريعي[54].

أسفر هذا التجاذب عن شلّ المجلس التشريعي. ومن جهة أخرى بادر الرئيس عباس في 2007/9/2 إلى اعتماد قانون انتخاب جديد، يفرض على كل مرشح للبرلمان أو

---

[52] انظر: عرب 48، 2007/6/14؛ و**الحياة**، 2007/6/15.

[53] **الحياة**، 2007/7/20.

[54] انظر: **الوطن**، الدوحة، و**الحياة**، 2007/7/22.

الرئاسة أن يلتزم مسبقاً بالموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يمنع بالتالي أيّ معارض من حقّ الترشح، ويدفع باتجاه مجلس تشريعي من لون سياسي واحد. وهو موقف لا يتيح فرصة للقاء أو التفاهم، حيث إن حماس ليست عضواً في منظمة التحرير، وتعارض الكثير من قراراتها وسياساتها[55].

وقد تلخصت اشتراطات الرئيس عباس والسلطة في رام الله وفتح لبدء حوار مع حماس في:

أ. التراجع عن "الانقلاب" في غزة، والاعتذار للشعب الفلسطيني.
ب. الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها، وقبول الشرعيات التي قبلتها.

أما الأسس التي أرادت أن ينبني عليها الاتفاق مع حماس فكانت:

أ. الوصول إلى اتفاق لا يجلب العزلة للقيادة أو الحكومة الفلسطينية، ولا يعيد الحصار على الشعب الفلسطيني.
ب. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

ورفضت فتح الحوار الثنائي مع حماس، وفضلت إعطاء نفسها شرعية أوسع وزخماً أكبر، من خلال إرسال وفد باسم منظمة التحرير للتحاور معها، أو انعقاد جلسات الحوار بوجود جميع الفصائل. بينما رأت حماس أن جوهر المشكلة هو بين فتح وحماس، وأن عليهما التحاور المباشر أولاً لحل القضايا الأساسية، قبل توسيع دائرة الحوار. وقالت حماس على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري "نحن نعتبر أنفسنا غير معنيين باللجنة المشكلة من فصائل المنظمة بشأن قضية الحوار، فالحوار ليس بين حماس والمنظمة، وإنما هو حوار بين حماس وفتح يمكنه أن يتطور إلى حوار وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع الفصائل الفلسطينية"[56]. وأصرت حماس على أن يكون الحوار دون شروط مسبقة، وأن توضع كل النقاط على الطاولة، وأن يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين. كما رفضت حماس الاعتراف المسبق بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً قبل أن يتمّ إصلاحها وتفعيلها، وقبل أن تدخل حماس عضواً فيها. ولم تكن

---

[55] انظر: **الحياة الجديدة**، و**القدس العربي**، 2007/9/3.

[56] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/6/8.

في وارد الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة، وخصوصاً ما يتعارض مع الثوابت الفلسطينية وخطّ المقاومة، وتحديداً ما يتعلق بالاعتراف بـ"إسرائيل".

غطى الحديث عن الحوار بين فتح وحماس، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، معظم سنة 2008؛ غير أن أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة ظلت هي السائدة طوال تلك السنة. وقد تبين ذلك عندما التقى الرئيس عباس مساء 2008/6/5 باللجنة التنفيذية للمنظمة، وبحضور مندوبين عن عدد من الفصائل، وجدد دعوته للحوار، وبلغة تصالحية خلت من الاتهامات. ولم يلبث الرئيس عباس أن طلب من حسني مبارك أن تقوم مصر برعاية الحوار الفلسطيني واستضافته، والسعي لإنجاحه. أما حماس فقد رحبت بالحوار.

ومع نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 تحدثت الأنباء عن أن القاهرة أعدت ورقة من خمسة محاور لتقديمها للحوار الفلسطيني، وأن هناك شبه توافق على أربعة من هذه المحاور، وهي مرتبطة بعدم الاحتكام إلى العنف، وبتشكيل حكومة توافق وطني، وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ أما المحور الخامس فهو تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية[57].

تعثّر الحوار عندما اعتذرت حماس ومعها ثلاثة فصائل فلسطينية عن حضور مؤتمر المصالحة، الذي كان مقرراً عقده في القاهرة في 2008/11/10، مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في الضفة، وبالسماح لوفدها عن الضفة بالقدوم، وبمشاركة عباس في جلسات الحوار كلها، وليس مجرد حضوره حفل الافتتاح[58]. وقد أثار ذلك غضب مصر، وهو ما أثار استياءً فتحاوياً ومصرياً، وقامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحميل حماس "المسؤولية التامة" عن فشل انعقاد لقاء القاهرة[59]. وقدم المجلس المركزي للمنظمة، على الرغم من التحفظات على صلاحيته، للرئيس عباس، الدعم الذي يريده بانتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23 قبيل انتهاء مدة ولايته كرئيس للسلطة، وليكون ذلك "رافعة" له في مواجهة ما قد تقوم به حماس ومعارضو الرئيس عباس.

---

[57] صحيفة **عكاظ**، جدة، 2008/9/30.

[58] انظر: تصريح خليل الحية، **فلسطين**، 2008/11/12.

[59] صحيفة **النهار**، بيروت، 2008/11/13.

مثّل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18) نقطة تحوّل كبيرة، إذ إن الصمود البطولي للشعب والمقاومة أحبط آمال البعض من إمكانية إسقاط حماس بالقوة، كما أن التعاطف الشعبي الكبير فلسطينياً وعربياً وإسلامياً بل ودولياً أعاد الألَق لحماس وتيار المقاومة، وأخرجها من الزاوية التي حُشرت فيها في خريف 2008، نتيجة عدم مشاركتها في الحوار الوطني الذي كان مقرراً في القاهرة، واتهامها بالتسبب في إفشاله. كما أن الأداء الباهت والمرتبك لقيادة منظمة التحرير وللحكومة في رام الله، جعل قيادة فتح وحكومة فياض في وضع حرجٍ في نظر الكثيرين. وأخذت تتزايد الدعوات في أوساط فتح والسلطة للحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووقف حملات التحريض المتبادلة، كما قامت السلطة بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل".

وكان هذا الأداء الباهت لقيادة المنظمة، وحالة الإحباط من إغلاق أبواب المنظمة في وجه عملية الإصلاح وإعادة البناء، قد دفعت خالد مشعل، في مهرجان "وانتصرت غزة" الذي عقد في الدوحة في 2009/1/28، إلى الإعلان أن حماس تعمل "مع كافة الفصائل لإنشاء مرجعية فلسطينية تحافظ على حقّ العودة وتتمسك بالحقوق والثوابت"[60]. وقد أثارت تصريحات مشعل زوبعة كبيرة في الساحة الفلسطينية، إذ استغلتها حركة فتح وأوساط قريبة منها في الهجوم على حماس، مستفيدة من المشاعر التقليدية لدى الفلسطينيين في الرغبة في الوحدة، والشعور بأن المنظمة هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني. كما رأى فيها البعض فرصة للنَّيل من حماس، التي كانت بلغت أوج شعبيتها إثر صمودها في معركة العدوان على غزة. وظهرت تصريحات من قيادات في السلطة وفتح من قبيل التعهد بالتصدي لحركة حماس "التي تحاول وأد المنظمة"[61]، ومن قبيل أن "محاولات مشعل ستبوء بالفشل" وأن فتح ستتصدى "للمؤامرة الإيرانية"[62]، ومن قبيل أن حماس "رفضت منذ بدايتها الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني"[63]؛ وأن تصريح مشعل "مؤامرة وانقلاب، مرفوض ومستنكر، على منظمة التحرير"[64].

[60] **فلسطين**، 2009/1/29.

[61] تصريح صائب عريقات، **القدس العربي**، 2009/1/30.

[62] تصريح حسين الشيخ، **الشرق الأوسط**، 2009/1/30.

[63] تصريح عزام الأحمد، الجزيرة.نت، 2009/1/29.

[64] من بيان صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، **الحياة الجديدة**، 2009/2/1.

وهكذا فإن الجدل أخذ طابعاً عدائياً مستفزاً، لم يحاول الإجابة بجرأة عن أسباب الحالة البئيسة التي وصلت إليها المنظمة، ومن هو المستفيد من تعطيل مؤسساتها التشريعية ودوائرها التنفيذية، أو مِن تحويلها إلى مجرد أداة بيد فصيل معين، أو من وضْعها في غرفة الإنعاش ليتمّ إيقاظها عند الحاجة لبعض "الأختام" للتصديق على بعض القرارات. وقد أوضح محمد نزال عضو المكتب السياسي لحماس بأن مشعل لم يقصد الدعوة إلى إلغاء المنظمة أو إيجاد بديل عنها؛ وإنما قصد الدعوة لإيجاد إطار للفصائل الفلسطينية المستبعدة من دخول المنظمة، للتنسيق فيما بينها[65].

وبشكل عام، فقد سارعت مصر للاستجابة لرعاية الحوار، بعد الحرب على قطاع غزة، مع السعي قدر الإمكان لإيجاد الظروف المناسبة لإنجاح الحوار. وأُطلقت عملية الحوار بلقاءات بين فتح وحماس يومي 24–2009/2/25، تبعتها مشاركة الفصائل الأخرى في 2009/2/26. وتشكَّلت خمس لجان تناولت خمس قضايا هي: الانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية.

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في ملف الحوار الفلسطيني، وتعرضت إلى نقاشات مستفيضة، في جلسات الحوار الفلسطيني الستة، في النصف الأول لسنة 2009، وتمّ الاتفاق على النقاط المرتبطة بإصلاحها. ومن جهة أخرى، اتجهت رغبة قيادة فتح في صيف 2009 لاستكمال المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية التي فقدت نصابها القانوني، بسبب وفاة أو تغيّب عدد من أعضائها. وقد كان ذلك مؤشراً سلبياً بالنسبة لحماس، والفصائل المعنية بإعادة بناء وترتيب المنظمة على أسس جديدة، إذ ترافق ذلك مع وضع الرتوش الأخيرة على التفاهمات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، وعلى رأسها مسألة المنظمة. وكان الأولى بالنسبة لهذه الفصائل ألا تستعجل فتح ملء الشواغر دون توافق، وألا تقوم بترتيبات تكرس هيمنة فتح واستبعاد الآخرين، وتتابع استخدامها كأداة في وجه المعارضة[66].

غير أن فتح كانت لا ترى مبرراً للانتظار لأمدٍ غير معلوم لدخول المصالحة موضع التنفيذ، وكانت ترى ضرورة عمل ترتيبات ولو مؤقتة لتسيير الحد الأدنى من مهام المنظمة، التي مهما قيل فيها، فإنها تظلّ عربياً ودولياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب

---

[65] **الشرق الأوسط**، 2009/2/3.

[66] حول موقف حماس، انظر: تصريح سامي أبو زهري، **الخليج**، 2009/8/18؛ وبيان الحكومة الفلسطينية في غزة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/8/18؛ وبيان لحركة حماس، **عكاظ**، 2009/8/22.

الفلسطيني. وبالفعل دعا سليم الزعنون لعقد جلسة طارئة غير عادية للمجلس في 2009/8/25، في مقر الرئاسة برام الله حيث تمّ انتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية حلّوا محلَّ الأعضاء الستة الذين تُوفوا[67]. وقد انعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، هم أعضاء مسجلون منذ مجلس سنة 1996.

قدّمت مصر نصاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة "الورقة المصرية"، مكوناً من قرابة 4,100 كلمة في 22 صفحة، ونصّت الورقة على تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتمّ التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل. ويتمّ تشكيل مجلس وطني جديد، بما يضمن تمثيلاً فلسطينياً واسعاً في الداخل والخارج. وتقوم اللجنة المكلفة بتطوير المنظمة باستكمال تشكيلها، وعقد أول اجتماع لها فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق. وتقوم بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من المنظمة والسلطة، وبما يحافظ على مرجعية المنظمة للسلطة، ويضمن عدم الازدواجية. وإلى أن يتم انتخاب المجلس الوطني الجديد، تتمثل مهام اللجنة في وضع الأسس والآليات للمجلس، ومعالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني، واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار.

ونصّت "الورقة المصرية" على تشكيل اللجنة من 16 عضواً من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين، وتسمي كل من فتح وحماس ثمانية أعضاء، ويُصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها. ويكون الرئيس محمود عباس هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس المنظمة والسلطة. وتكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أيّ التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

تؤكد الورقة على إجراء انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس، بشكل متزامن في 2010/6/28، ويلتزم الجميع بذلك. وتجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل، في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري انتخابات المجلس التشريعي على أساس النظام المختلط على أساس 75% قوائم، 25% دوائر، ونسبة الحسم 2%.

---

[67] **الحياة**، 2009/8/25.



وطلبت مصر من فتح وحماس توقيع "الورقة المصرية" قبل 2009/10/15. وفي أجواء فضيحة سوء تعامل قيادة المنظمة وفتح مع تقرير جولدستون حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ سارعت فتح بالموافقة، أما حماس فطلبت مهلة لمراجعة النص. وقدّمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرّت على تضمينها في نصّ الورقة المصرية أو وضعها في ملحق بالنصّ، بحيث يأخذ قوته القانونية والسياسية. وكان من أبرز الملاحظات أن تكون القيادة المؤقتة، المزمع تشكيلها إلى حين إعادة انتخاب مؤسسات منظمة التحرير، "غير قابلة للتعطيل"، وأن يتم تشكيل لجنة الانتخابات من جانب الرئيس محمود عباس بـ"التوافق" مع حماس.

استفادت قيادة فتح والسلطة في رام الله من توقيعها على الوثيقة المصرية، ومن تَمنُّع حماس عن ذلك، في الخروج من مأزق فضيحة تأجيل التصويت على تقرير جولدستون، وفي شنّ هجوم إعلامي واسع ومضاد على حماس، بأنها تعرقل جهود الوحدة الوطنية والمصالحة. وقد استفادت فتح من الرغبة الصادقة فلسطينياً وعربياً ودولياً في تحقيق المصالحة، في محاولة حشر حماس في الزاوية. أما حماس التي رفضت التوقيع تحت الضغط، وأصرّت على مطابقة النصّ بما تمّ الاتفاق عليه في محاضر الجلسات السابقة. غير أن الحكومة المصرية وحركة فتح رفضتا فتح الورقة للنقاش أو إدخال أيّ تعديلات عليها. وهكذا، ظلّ مشروع المصالحة يواجه حالة من التّعثُّر الذي لم تنفع معه محاولات فلسطينية من جهات مثل الجبهة الشعبية، ومن شخصيات مستقلة مثل منيب المصري، للوصول إلى حلول مناسبة، كما حصلت محاولات قطرية وسعودية وسودانية وليبية للتوسط، استمرت حتى قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية في سرت في ليبيا في أواخر آذار/ مارس 2010، ولكنها لم تؤدِّ إلى نتيجة.

وقد دفعت هذه الأجواء أبا مازن في 2009/10/23 لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية[68]. وقد فُسر ذلك بأنه تجاوز لحماس ومحاولة فرض مسارات معينة للعمل الفلسطيني، أو أنه محاولة للضغط على حماس للتوقيع على الورقة المصرية. وأعلن المجلس المركزي للمنظمة دعمه لمرسوم الانتخابات[69]. ورأت فتح المرسوم استحقاقاً دستورياً لا بدّ منه، وأنه يمهد الطريق أمام العودة إلى الشعب للخروج من الأزمة. أما حركة حماس فقد رفضت مرسوم الانتخابات.

[68] وفا، 2009/10/23.

[69] وكالة رويترز للأنباء، 2010/10/25، انظر: http://ara.reuters.com/

وذكر عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي أن هذا المرسوم يحتاج إلى مصادقة المجلس، خصوصاً وأن هناك 110 نواب متواجدين، وهناك أغلبية برلمانية لعقد أيّ جلسة للمجلس التشريعي[70]، بينما تقوم السلطة في رام الله بمنع انعقاده. أما أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، فقال إن عباس فاقد لـ"الصفة القانونية والوطنية"[71]. وأعلنت حماس في بيان لها أن عباس ضرب "عرض الحائط بجهود المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام"، وأكدت رفضها للمرسوم، معتبرة إياه غير شرعي، لأن "عباس فقد شرعيته، وانتهت ولايته القانونية"[72].

حاول المجلس المركزي لمنظمة التحرير توفير غطاء لعدم انعقاد الانتخابات في موعدها، فقرر في 2009/12/16 تمديد ولاية رئيس السلطة وولاية المجلس التشريعي، حتى إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع[73]. لم تحاول قرارات المجلس المركزي توفير الغطاء للرئيس عباس فقط، وإنما سعت أيضاً لإعطائه للمجلس التشريعي، ربما حتى لا يُفهم أن الدعم فقط متجه للرئاسة، وحتى لا يزداد شرخ الانقسام؛ غير أن ذلك من الممكن أن يفهم من جهة أخرى باعتباره استخداماً لصلاحيات لا يملكها، وفرضاً لوصاية ليست له. وهو ما ذكرته حركة حماس من أن المجلس المركزي لا يملك الصلاحية الدستورية للتمديد للرئيس عباس، لأنه "هيئة غير شرعية" و"منبثقة عن هيئات منتهية الصلاحية"[74].

استمر تعطل المصالحة الوطنية طوال سنة 2010، غير أن الملف شهد اختراقاً جديداً بعد لقاء مشعل في مكة مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، الذي قال إنه لا يمانع أن تتفق حركتا فتح وحماس على تفاهمات تراعي تحفظات حماس على الورقة المصرية[75]. وانعقدت جلسة حوار في دمشق في 2010/9/24، حيث تمّ خلالها الاستجابة لمعظم ملاحظات حماس، ما عدا الجانب الأمني. والتقى وفدا الحركتين في دمشق مرة أخرى في 2010/11/9، دون الوصول للنتيجة المرجوة.

---

[70] **فلسطين**، 2009/10/25.

[71] **الحياة**، 2009/10/25.

[72] عرب 48، 2009/10/23.

[73] **الحياة**، 2009/12/17.

[74] انظر: تصريح فوزي برهوم، **فلسطين**، 2009/12/17؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، **السبيل**، 2009/12/26.

[75] **الحياة**، 2010/10/6.

أسهمت التغيرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، في تزايد الضغوط باتجاه المصالحة الفلسطينية. وظهرت مؤشرات إيجابية من خلال دعوة إسماعيل هنية لأبي مازن لزيارة القطاع، وموافقة الأخير على ذلك. غير أن توقيع فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3 (تمّ الاحتفال بذلك في اليوم التالي)، بعد الاستجابة لملاحظات حماس، وبعد فكّ العقدة الأمنية، شكّل منعطفاً مهماً في مسار الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ثم عاد التعثر لمسار المصالحة. وحتى يتم تفعيله، جرى لقاء بين مشعل وعباس في 2011/11/23 في القاهرة، حيث تمخض عنه إعلان الطرفين عن بدء شراكة وطنية حقيقية، وانطلاقة فعلية في مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية[76]. وأعلن عزام الأحمد عن توصل الجانبين لاتفاق حول تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية بما يخص البرنامج السياسي للمرحلة القادمة، ومستقبل السلطة ومنظمة التحرير والدولة الفلسطينية، والمصالحة المجتمعية، وعقد الانتخابات في موعدها[77]. وخلال اللقاء تمّ الاتفاق على عقد لجنة منظمة التحرير الفلسطينية، الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هياكل منظمة التحرير القيادية، التي اصطلح عليها "الإطار القيادي المؤقت" وفق إعلان القاهرة سنة 2005. وقال عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحماس، إن اللقاء كان إيجابياً وصريحاً وشفافاً[78].

وبالرغم من الآمال في إحداث انطلاقة جديدة في ملف المصالحة، إلا أن الأيام التي أعقبت لقاء مشعل – عباس لم تحمل جديداً، وهو ما حمل مشعل للتحذير من التدخلات الخارجية الهادفة لإفشال مساعي المصالحة[79]. وفي 2011/12/18 التقى وفدا فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية، وأعلنا عن خطوات عملية لحلّ الملفات العالقة بينهما[80]. وهو ما أشاع أجواء جديدة من التفاؤل، ودفع بمحمود الزهار الذي شارك في الحوارات إلى القول بوجود اختراق في كثير من قضايا المصالحة[81]. وفي 2011/12/20

[76] وفا، 2011/11/24.

[77] **الشرق الأوسط**، 2011/11/25.

[78] **الشرق الأوسط**، 2011/11/25.

[79] مقابلة مع خالد مشعل، صحيفة سودانيز أون لاين، 2011/11/28.

[80] **القدس العربي**، 2011/12/19.

[81] **القدس العربي**، 2011/12/20.

التقت الفصائل الفلسطينية في القاهرة وتوافقت بالأسماء على تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة الحريات وبناء الثقة في الضفة والقطاع، ولجنة المصالحة المجتمعية، على أن يتمّ الانتهاء من ملف تشكيل الحكومة مع نهاية كانون الثاني/ يناير 2012، وأن تعقد الكتل والقوائم البرلمانية اجتماعاً تشاورياً في القاهرة، ثم اجتماعاً آخراً في الضفة والقطاع، يتمّ في أعقابه رفع توصيات إلى رئيس السلطة، كي يُصار بعدها إلى إصدار مرسوم رئاسي بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد في بداية شباط/ فبراير 2012[82]. وإثر التوافق على تفكيك العُقد المستحكمة من خلال توزيع ملفات المصالحة العالقة على لجان فصائلية عاملة، قال مشعل: "الآن لا أحد يستطيع الانفراد بالقرار السياسي، ولا الانفراد بإدارة مؤسسات السلطة والمنظمة"[83].

وعُدَّ هذا اللقاء خطوة مهمة باتجاه دخول حماس للمنظمة، من خلال مشاركة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في "الإطار القيادي الموقت"، ومشاركة جميع الفصائل والمستقلين فيها. إذ ضمّت هذه اللجنة القيادية أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العامين للفصائل الفلسطينية، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، إضافة إلى أربع شخصيات مستقلة. وشارك في الاجتماع للمرة الأولى أيضاً، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح. وكان من المقرر أن تبقى هذه اللجنة قائمة إلى حين إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر أيار/ مايو 2012، حيث تمّ الاتفاق على إجراء انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي بالتزامن مع انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في أيار/ مايو 2012. أما في خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ستجري "حيثما أمكن ذلك"، وسيتم توزيع مقاعد المجلس بالتوافق في الأماكن التي لا يمكن إجراء انتخابات فيها.

لم يكن هذا الموقف يعني تخلّي حماس عن مواقفها السياسية، فقد أكد مسؤول العلاقات الدولية في حماس، أسامة حمدان، أن توسيع الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية ليس عملية شكلية دخل بموجبها أطراف جدد إلى المنظمة؛ وإنما هو أمر استراتيجي يتعلق بطبيعة المنظمة وبرامجها السياسية، لتنسجم مع هدفي التحرير

---

[82] فلسطين أون لاين، 2011/12/21.

[83] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/24.

والعودة. ونفى حمدان أن يكون الحديث عن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حماس إلى إطارها القيادي هو عبارة عن بداية "ترويض" لحماس ولدفعها لدخول العملية السياسية، وقال:

> ما يتعلق بموقف حماس السياسي معروف وواضح للجميع، إن حماس التي رفضت منطق الاستسلام للعدو تحت عنوان التسوية، عندما كانت هذه العملية محل إجماع العالم بأسره، لا يمكن أن تخطئ وتنزلق إلى هذا المسار الذي أثبت فشله بعد مسيرة عشرين سنة، والذي يظن أن حماس غيرت مواقفها، وأنها تقبل ببرنامج منظمة التحرير السياسي الاستسلامي، فهو واهم أو يخادع نفسه.

وأضاف حمدان أن حماس تسعى في إطار وطني إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة النظر في برنامجها السياسي، وإجراء مراجعة سياسية شاملة "انطلاقاً من ثوابتنا وحقوقنا التي لا تقبل المساومة، وعلى رأسها تحرير أرضنا من النهر إلى البحر وحقّ العودة". وعن رأيه في توجهات المنظمة بعد الاتفاق، قال حمدان: "الحديث عن النوايا يطول، لكنني أعتقد أن الذي ما زال يعتقد أن المسار السياسي الفاشل الذي انتهجته منظمة التحرير في الحقبة الماضية يمكن أن نواصل فيه هو واهم بالتأكيد، فهذا المسار لا بدّ من مراجعته مراجعة استراتيجية وليس شكلية، والمسيرة على الأرض هي التي ستظهر الصدق من الكذب"[84].

واستمرت الأمور على ركودها حتى مطلع شباط/ فبراير 2012، حين توافقت حماس وفتح على إسناد رئاسة الحكومة التوافقية إلى الرئيس عباس كمَخرج لحلّ الأزمة القائمة بينهما. لكن هذا الاختراق في ملف الحكومة لا يعني طيّ الملف نهائياً، في ضوء تعثر تطبيق ملفات المصالحة الأخرى.

وحتى كتابة هذه السطور (أواخر سنة 2013) ما زال ملف المصالحة مفتوحاً، دون تقدم ملموس، ولم يشكل عباس حكومته حتى بعد مضي نحو سنتين على قبوله هذا التكليف، وما زالت الفجوة قائمة بين فتح وحماس.

وبشكل عام، لم تَخلُ مواقف فتح وحماس وممارساتهما من الأخطاء، وقد طالب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس الحركتين بالتحلي بالشجاعة في نقد الذات وتحمل مسؤولية الأخطاء التي ارتكبتاها. وقال مشعل "يجب أن نكون شجعاناً في نقد

---

[84] وكالة سما الإخبارية، 2011/12/23، انظر: http://samanews.com/ar

أنفسنا... فهناك أخطاء متبادلة صدرت عن حماس وفتح يجب أن نعترف بها، وفي نفس الوقت لا يجب أن نلقي باللائمة على بعضنا البعض". وأضاف أن "الجميع شارك في الخطأ، ويجب على كلّ فصيل أن يُحمِّل نفسه جزءاً من المسؤولية، ويجب على الجميع التكاتف لإنهاء الانقسام، فهو ليس بضاعة فلسطينية، وهو حالة طارئة أجبرنا عليها ينبغي نبذها والخروج منها". وشدد مشعل على القول "إن الوطن أهم من جميع الفصائل، ويجب تقزيم الأنا الحزبية... ففلسطين أكبر من حماس ومن فتح ومن كلّ الفصائل". وأضاف مشعل:

> نقول بصوت واضح عفا الله عما سلف، ويجب أن ننسى الماضي، ونتركه خلف ظهورنا، فالأعداء تتصالح، ونحن في حماس وفتح أخوة. صحيح أن لكل فصيل منا رؤيته المختلفة في معالجة الأمور العامة للوطن، لكن بيننا مساحات مشتركة كثيرة، يمكن التعاون والعمل بشراكة فيها مع فتح ومع كلّ الفصائل الفلسطينية. صحيح أننا لن نتطابق ولكن سنعمل مع بعضنا البعض فيما نحن متفقون عليه[85].

ولا شكّ أن موقف مشعل يدل على تغليب الاعتبارات الوطنية في رؤية حماس تجاه فتح، وأهمية تطوير تلك العلاقة على الرغم مما يعترضها من تحديات وصعوبات.

ثانياً: موقف حماس من اليسار الفلسطيني:

هناك تفاوت أيديولوجي كبير بين حماس التي تتبنى الإسلام وبين اليسار الفلسطيني الذي يتبنى بشكل عام الماركسية – اللينينية. غير أن القوى اليسارية الفلسطينية تتدرج في مدى يساريتها، وفي مدى التزامها الجزئي أو الكلي بالنظريات الاشتراكية والشيوعية؛ ومدى نظرتها للدين، وللبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الناظمة لحياة الإنسان الفلسطيني والعربي. كما أن حماسة بعضها للفكر الشيوعي الماركسي اللينيني، وحتى الجانب الاشتراكي الاقتصادي منه، قد خفَّت مع الزمن؛ خصوصاً بعد انهيار التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية المتحالفة معه في شرق أوروبا. بل إن بعضها أخذ مسلكاً أكثر إيجابية مع الدين، كما في حالة الجبهة الشعبية – القيادة العامة. ولسنا هنا بصدد دراسة موقف حماس من كل فصيل

[85] **الشرق الأوسط**، 2011/12/22.

يساري فلسطيني على حدة، ولكننا سنركز على أبرز فصيلين منتميين إلى منظمة التحرير الفلسطينية وهما الجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية؛ وكلتاهما جاءتا من مدرسة القوميين العرب التي تبنت الماركسية اللينينية بعد سنوات من نشأتها.

ربما كان نفور التيار الإسلامي كبيراً بشكل عام من الفكر الذي يَعدُّ "الدين أفيون الشعوب"، والذي يقول "لا إله والحياة مادة"؛ وهو الانطباع الذي التصق بشكل عام في أذهان الإسلاميين عند الحديث عن اليساريين. كما كان نفور الإسلاميين كبيراً من أولئك اليساريين الذين يسخرون من مظاهر التديّن، أو يربطون ما بين التخلف في المنطقة وبين الدِّين، ويَعدُّون الخروج عن الدِّين أو عن هيمنة رجال الدِّين شرطاً للتقدمية. وزاد من هذا النفور أن شيوعيي فلسطين ارتبطوا تاريخياً بالشيوعيين اليهود، وأيدوا قرار تقسيم فلسطين سنة 1947، وإنشاء الكيان الإسرائيلي سنة 1948.

ولذلك فإن حالة الشك المتبادل، والطعن في الولاء والانتماء، بل وحتى التخوين كانت لغة يلجأ إليها أشخاص محسوبون على الطرفين. وقد زاد من هذا الموقف سوءاً تلك الحالة البئيسة التي كان يعيشها المسلمون والتيارات الإسلامية تحت الأنظمة الشيوعية والاشتراكية، التي تبنت أساليب ديكتاتورية وقمعية في التعامل مع شعوبها، وحاربت مظاهر التديُّن؛ كما في الجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفييتي، والصين، وألبانيا، ويوغوسلافيا، واليمن الجنوبي، وأفغانستان... .

في مثل هذه الأجواء ظهرت حماس، التي رأى المنتمون إليها في البداية، بشكل عام، أنهم أقرب إلى فتح ذات الطبيعة "اليمينية المحافظة"، والتي خرجت أصلاً من أحضان الإخوان. غير أنهم فيما بعد، لم يجدوا في اليسار منافساً شعبياً حقيقياً، أو خطراً محدقاً؛ وإنما وجدوا أن القيادة المتنفذة في فتح تتسبب في تنازلات سياسية خطيرة، وتقود المشروع الوطني الفلسطيني إلى المجهول، بينما وجدوا أن قوى اليسار بشكل عام تتقاطع معهم في العديد من المواقف السياسية، خصوصاً في الوقوف ضدّ اتفاقية أوسلو.

1. العناصر المؤثرة في علاقة حماس باليسار الفلسطيني:

تتلخص أبرز العناصر المؤثرة في علاقة حماس باليسار الفلسطيني بالنقاط التالية:

أ. الخلفية الأيديولوجية: إن الخلفية الماركسية الاشتراكية لقوى اليسار تجعلها تدخل ضمن تصنيفات المدرسة العلمانية؛ وهي مدرسة توفر غطاء مشتركاً لهذه القوى

مع حركة فتح ذات الطبيعة العلمانية (بالرغم من التصنيفات اليسارية واليمينية داخل هذه المدرسة). بينما يجعل هذا التصنيف نقاط اللقاء الأيديولوجية المشتركة بين الإسلاميين واليساريين أقلَّ عدداً؛ خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتصورات العقائدية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، ونظام الحكم،... وغيرها.

ب. اليسار الفلسطيني وتحديداً الجبهتان الشعبية والديموقراطية جزءٌ من بنية منظمة التحرير الفلسطينية، ومكون أساسي من مكوناتها إلى جانب حركة فتح؛ بينما لم تنضم حماس (والجهاد الإسلامي) إلى منظمة التحرير حتى الآن.

ج. اعتمد اليسار الفلسطيني البرنامج المرحلي في تحرير فلسطين، بما في ذلك مشروع إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما ينبني على ذلك من الاعتراف بـ"إسرائيل" على الأرض المحتلة سنة 1948. وهو في ذلك يختلف مع حركة حماس، ويلتقي مع حركة فتح، في الاعتراف بالشرعية الدولية والدخول في مشروع التسوية، ولكن ضمن شروط غير تلك التي وافقت عليها فتح.

د. يعتمد اليسار الفلسطيني بشكل أساسي في تمويله على م.ت.ف؛ خصوصاً بعد نضوب مصادر الدعم الأخرى من بعض الأنظمة العربية ومن المنظومة الاشتراكية. وهو تمويل تُسيطر عليه حركة فتح؛ مما يجعل القوى اليسارية تضع هذا في اعتبارها.

هـ. ترفض الجبهتان الشعبية والديموقراطية اتفاقية أوسلو، وترى أنها لا تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأرض المحتلة سنة 1967؛ وتنتقدان السلطة الفلسطينية وأداءها السياسي، والأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، كما ترفضان وقف المقاومة، وتؤكدان على حقها في الاستمرار حتى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني. وتوفر هذه الأمور عناصر التقاء مشتركة بين الجبهتين وحماس.

و. ارتبطت الجبهتان الشعبية والديموقراطية بعلاقات جيدة مع قُوى الممانعة، وخصوصاً سورية؛ وهو ما وفر أجواء إيجابية للتعاون مع حماس، خصوصاً في الفترة التي سبقت الثورات العربية، أي قبل سنة 2011.

ز. عانى اليسار الفلسطيني من الضعف والتراجع والانقسامات، بحيث تحوّل إلى قوة هامشية في الساحة الفلسطينية. ففي الوقت الذي حصلت فيه حماس وفتح مجتمعتين على نحو 86% من أصوات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في انتخابات 2006، وعلى 90% من مقاعد التشريعي؛ لم تحصل القوى اليسارية مجتمعة على أكثر

من 7% من الأصوات، وعلى 4% من المقاعد. كما أن نتائج الانتخابات في الاتحادات الطلابية، وحيثما يكون انتخاب حرّ، لا يبعد كثيراً عن هذه النتائج.

وقد جعل هذا، قوى اليسار محكومة بهاجس الخوف من التهميش والذوبان؛ فسعت إلى إيجاد موقع مؤثر لها في المعادلة السياسية الفلسطينية يتجاوز حجمها المحدود. ولذلك نجدها تنتقد دائماً ما يُسمى سياسة "المحاصصة" بين فتح وحماس، كما تنتقد المفاوضات التي تقتصر عليهما. وفي الوقت نفسه، دعت القوى اليسارية إلى اعتماد نظام النسبية الكامل، وليس نظام القوائم في الانتخابات الفلسطينية؛ لأن النظام النسبي يمنع أياً من فتح أو حماس، على الأغلب، من الحصول على الأغلبية (النصف +1)، ويوفر للأحزاب الصغيرة فرصة لعب دور رئيسي كعنصر ترجيحي بين الأطراف، بعد أن تُحقق أكبر قدر من شروطها في إدارة اللعبة السياسية.

وبناء على ما سبق، نلاحظ أن هناك نقاط تقاطع بين حماس وقوى اليسار؛ غير أن ما يجمع اليسار مع فتح، بشكل عام، أكثر مما يجمع حماس مع اليسار. ثم إن الأوضاع السياسية وأجواء المقاومة والانتفاضات تلعب دورها في توسيع أو تضييق دوائر الالتقاء ونقاط التقاطع بين هذه الأطراف.

2. تطور العلاقات والمواقف بين حماس واليسار الفلسطيني:

عندما اندلعت الانتفاضة المباركة في 1987/12/9 والتي كان لحماس دور رئيسي في إشعالها، أخذت حماس تنظم بشكل مستقل فعالياتها وإضراباتها الشعبية. أما الجبهتان الشعبية والديموقراطية فانضمتا إلى فتح في تشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة. وعندما انعقد المجلس الوطني الـ 19 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، وافق اليسار إلى جانب فتح على قرار إعلان الاستقلال، الذي يتضمن اعترافاً ضمنياً بقرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر في 1947/11/29، غير أن الجبهة الشعبية رفضت الموافقة على قرار الأمن رقم 242، الذي يتعامل مع الشعب الفلسطيني كلاجئين.

وتابعت فصائل اليسار بقلق وحذر مسار التسوية الذي تابعته قيادة فتح في مدريد سنة 1991 وما تلاه من مفاوضات، إلى أن صُدمت بتوقيع اتفاقية أوسلو في 1993/9/13؛ فاختطت خطاً معارضاً واضحاً لقيادة فتح والمنظمة، تجلى بشكل خاص في انضمام معظم فصائل اليسار إلى ما يعرف بتحالف الفصائل العشر، الذي ضمّ

أيضاً حركتَي حماس والجهاد الإسلامي؛ وهو ما وفّر قاعدة عمل مشتركة واسعة مُعارِضة لاتفاق أوسلو. وتحالف الفصائل العشر ظهرت بداياته الأولى في لقاء ضمها، على هامش أعمال مؤتمر دعم الانتفاضة في طهران في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 قُبيل مؤتمر مدريد؛ ثم أخذ التحالف شكله الرسمي في 1994/1/1 عندما أعلن عن نفسه في تحالف القوى الفلسطينية[86].

عندما أصدرت حماس ميثاقها في آب/ أغسطس 1988، لم تُشر بشكل محدد إلى قوى اليسار الفلسطيني، ولكنها أكدت على ما هو مشترك مع القوى الفلسطينية في مجالات العمل الوطني. فأكدت المادة 24 على عدم جواز التشهير بالأفراد والجماعات، كما أكدت المادة 25 على أن حماس تُبادل الحركات الوطنية الأخرى الاحترام، وتُقدِّر ظروفها، ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق أو الغرب؛ كما تطمئن حماس كل الاتجاهات أنها لها سند وعون. وعلى ذلك، فإن هذه الروح الإيجابية قدمت أرضية عمل وطني مشترك مع كافة الاتجاهات؛ وإن لم تخلُ المادة 25 من نوعٍ من الحذر في النظر إلى علاقة بعض الاتجاهات مع القوى الكبرى (في الشرق أو الغربٍ). وهو جانب يؤكد بشكلٍ إيجابي على استقلالية القرار الفلسطيني وعدم الارتهان للقوى الكبرى.

تابعت الجبهتان الشعبية والديموقراطية معارضتهما لأوسلو، بينما فضلت قوى يسارية أخرى كحزب الشعب الشيوعي، وحزب فدا المنشق عن الجبهة الديموقراطية، أن ينضما (بشكل عام) إلى فتح في مسيرة التسوية والسلطة الفلسطينية. وقد توافقت الشعبية والديموقراطية مع حماس في مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 1996، ولكنهما في الوقت نفسه تابعا المشاركة في قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها التمثيلية، وفي توفير نصاب الاجتماعات. وقد منح ذلك حركة فتح فرصة تمرير القرارات التي تحتاجها، حتى فيما يتعلق بمسار التسوية نفسه؛ وهو ما لم تكن حماس سعيدة به.

ويبدو أن استقرار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، ورغبة العديد من كوادر الجبهتين الشعبية والديموقراطية في العودة للضفة والقطاع، قد أوجد شرخاً داخل الفصائل العشر، التي كانت قد اتخذت موقفاً بعدم عودة الكوادر في ظلّ الاحتلال واتفاق أوسلو.

[86] انظر: إبراهيم غوشة، **مرجع سابق**، ص 186–188 و208–209.

كما أن هذا التحالف ظلّ يشهد خلافاً حول النظرة إلى منظمة التحرير، وإلى العمل المرحلي، وهو ما جعل هذا التحالف سنة 1996 في "وضع متضعضع" حسب تعبير عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية[87]؛ ويعيش حالة "أزمة" كما عبر جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية[88]. وقد حاولت حماس تفعيل التحالف وتطويره من خلال الدعوة لإنشاء "جبهة الاستقلال"؛ غير أن الجبهتين الشعبية والديموقراطية رفضتا المشاركة فيها، على أساس أن هذه المبادرة تعالج الجوانب التنظيمية، ولا تعالج الجوانب السياسية[89]. ثم إن عبد الرحيم ملوح قال في كانون الأول/ ديسمبر 1996 إن "الجانب الفئوي والخلافات داخل الائتلاف، الذي أصبح عاجزاً، دفعنا للانسحاب منه نحن والديموقراطية"[90]. وبشكل عام فقد أبقى التحالف بعد ذلك على شكل هَشٍّ من التعاون، خصوصاً فيما يتعلق بمعارضة اتفاق أوسلو...، دون أن يُطور نفسه أكثر من ذلك.

وفي أثناء انتفاضة الأقصى 2000–2005 كان هناك توافق بين حماس والجبهتين الشعبية والديموقراطية على استمرار الانتفاضة، وتفعيل المقاومة، ورفض خريطة الطريق التي اقترحها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George W. Bush، وعلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان التعاون بين العناصر التي تعمل في ميدان الانتفاضة، الشعبي والمقاوم للاحتلال، من العوامل التي أدت إلى كسر الحواجز بين حماس والأطراف الأخرى؛ وهو ما أوجد بيئة أفضل للتقارب في مجالات العمل الوطني. كما أن الدور الرئيسي والفاعل الذي قامت به حماس في المقاومة المسلحة أوجد لها مكانة واحتراماً كبيراً لدى قوى العمل الوطني.

وقد طالبت الجبهة الشعبية بانضمام حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية ووضع ما أسمته باستراتيجية جديدة للمقاومة، مبنية على الثوابت الوطنية والقومية وإصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتضم كلّ القوى الوطنية والإسلامية.

---

[87] مجلة **البلاد**، 1996/11/6.

[88] **الدستور**، 1996/11/24.

[89] **الدستور**، 1996/11/3.

[90] **القدس**، 1996/12/18.

وقد أوجد اتفاق القاهرة في 2005/3/17 قاعدة عمل مشتركة من خلال التوافق على إعادة بناء وتفعيل م.ت.ف وعلى مشاركة حماس فيها؛ وكذلك مشاركة كافة القوى الوطنية في الانتخابات البلدية وفي الانتخابات التشريعية. غير أن نتائج الانتخابات مثّلت صدمة لقوى اليسار؛ إذ لم تحصل الجبهة الشعبية إلا على ثلاثة مقاعد، وحصل تحالف الجبهة الديموقراطية وفدا وحزب الشعب على مقعدين فقط في مقابل 74 مقعداً لحماس. وقد وجدت الجبهتان الشعبية والديموقراطية في فوز حماس ونتائج الانتخابات فرصة لإيقاف عجلة اتفاق أوسلو، وإنهاء هيمنة فتح، وتفعيل م.ت.ف؛ غير أنها كانت تخشى من أجندة حماس الإسلامية، ومن قدرة حماس على "السيطرة" على الحالة الوطنية.

ذكرت الجبهة الشعبية أن الشعب يرغب بالتغيير وأنه اختار خيار المقاومة[91]، غير أنها لاحظت تناقضاً واضحاً في الرؤية بين الرئاسة وبين المجلس التشريعي، لذلك طالبت بحوار وطني شامل للتوافق على رؤية سياسية انتقالية، وعلى جدول زمني لتطوير م.ت.ف. وقالت إن ما وقَّعته السلطة من اتفاقيات ليس قدَراً، وأن هناك واقعاً جديداً يتطلَّب رؤية سياسية جديدة، تُخرج الشعب من اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق. وانتقدت الشعبية في الوقت نفسه سلوك حماس فيما أسمته "الاستحواذ" على هيئة رئاسة المجلس التشريعي[92]. وقد طالب جميل المجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، حركة حماس بالتمسك بقرارات "الشرعية الدولية"؛ وذكر أن الجبهة ترى أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع، وليس المصدر الرئيسي للتشريع[93].

سعت حماس من جهتها لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ودخلت في مفاوضات مع فتح وقوى اليسار. وقد رفضت الجبهة الشعبية الدخول في الحكومة بحجة عدم تضمين حماس برنامج الحكومة نصاً صريحاً واضحاً يَعدُّ م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني[94]. أما الجبهة الديموقراطية فرأت، حسب بيان إعلامها المركزي، في الحكومة التي شكلتها حماس سنة 2006 تكريساً لحكومات "اللون الواحد"[95]. ورأى

---

[91] **الرأي**، عمّان، 2006/1/27.

[92] **الحياة الجديدة**، 2006/2/19.

[93] **الحياة الجديدة**، 2006/2/18.

[94] **الأيام**، 2006/3/20.

[95] **الأيام**، 2006/3/20.

نايف حواتمة أن حماس تتصرف كما كانت فتح تتصرف في سبعينيات القرن الماضي؛ وأن أخطاء حماس الاستراتيجية تكمن في أنها "لم تُعلن حتى الآن التزامها بقرارات الشرعية الدولية لتُجنب نفسها تُهم إسرائيل". وتوقع حواتمة المزيد من حصار الشعب الفلسطيني نتيجة برنامج حماس، مجدداً مطالبته إياها بضرورة اعترافها بقرارات الشرعية الدولية "لخلق أرضية حضارية سياسية لها في جميع الأوساط"[96].

أما حماس فقالت إنها فوجئت برفض الجبهة الشعبية الدخول في الحكومة، ولا ترى مبرراً يتعلق بالبرنامج يمنع المشاركة، فحسب صلاح البردويل "المنظمة مدرجة بكل وضوح في برنامجنا"[97]. أما سامي أبو زهري فقال إن "التباين السياسي ليس سبباً في التخلي عن المشاركة"[98]. وقالت حماس إنها تحترم قرار الجبهة الشعبية، وأن تشكيل حماس للحكومة لا يعني انفرادها بالقرار، وأن التعاون سيستمر في المجالات الأخرى[99]. وبالرغم من عدم مشاركتها في الحكومة، إلا أن الجبهة الشعبية قررت منح الثقة للحكومة التي شكلتها حماس[100]؛ كما قررت الجبهة الديموقراطية الامتناع عن التصويت على برنامج حكومة حماس[101]. وهو ما يعني أن روحاً إيجابية كانت ما تزال موجودة؛ وأن الأمر لم يتصاعد إلى الخصومة ومحاولات الإسقاط والإفشال. ومن جهة أخرى، فسَّر البعض عدم رغبة اليسار بالمشاركة، بعدم الرغبة في ركوب مَركبٍ هو بحكم الغارق، سواء بسبب الحصار الإسرائيلي والدولي أم بسبب التعطيل الداخلي الذي قامت به قيادة فتح وكوادرها المنبثين في مؤسسات السلطة وأجهزتها.

وعندما عقدت فتح وحماس اتفاق مكة في 2007/2/8، رحبت الجبهة الشعبية بوقف الاقتتال ونزيف الدم، غير أنها رأت أن هذا الاتفاق جاء لتكريس الثنائية والاستقطاب، وأن حماس وفتح اتفقتا على كل شيء، وأبقت للفصائل الفلسطينية الأخرى ثلاث وزارات فقط[102]. كما رفضت الجبهة الشعبية النص على "احترام" اتفاقات المنظمة مع

---

[96] صحيفة **صدى البلد**، بيروت، 2006/3/30.

[97] **الأيام**، 2006/3/20.

[98] **الأيام**، 2006/3/20.

[99] **الحياة الجديدة**، 2006/3/20.

[100] **الأيام**، 2006/3/23.

[101] وفا، 2006/3/26.

[102] **القدس**، 2007/2/12.

"إسرائيل"، ورأت في ذلك هبوطاً في البرنامج الوطني الذي حملته وثيقة الوفاق الوطني، التي وقُّعت في حزيران/ يونيو 2006. ولذلك رفضت الشعبية المشاركة في حكومة الوفاق الوطني[103]. غير أن القيادي في حماس صلاح البردويل رأى في موقف الكتل اليسارية نوعاً من المزايدات، ووصف هذا الموقف بأنه غير ديموقراطي، ورفض ادعاءها أن اتفاق مكة يختلف عما جاء في وثيقة الوفاق الوطني[104].

ورأت الجبهة الديموقراطية في اتفاق مكة اتفاقاً منقوصاً يجب تطويره عن طريق حوارات شاملة تضم الجميع[105]. وعلى الرغم من انتقادها للمحاصصة بين فتح وحماس، إلا أن الجبهة الديموقراطية شاركت في حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في آذار/ مارس 2007 بوزير واحد تولى وزارة الشؤون الاجتماعية، هو صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة.

وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة فيما عُرف بالحسم العسكري في 2007/6/14، رأت قوى اليسار الفلسطيني في ذلك انقلاباً على الشرعية. وإذا كان حزبا الشعب وفدا قد وقفا بشكل واضح مع الرئيس عباس وحركة فتح؛ فإن الجبهتين الشعبية وبدرجة أقل الديموقراطية حمّلتا الطرفين المسؤولية؛ غير أنهما وضعتا المسؤولية الأكبر على حماس.

وطالبت الجبهة الشعبية حماس بالتراجع عن سيطرتها على غزة، لكنها رأت أن ما قامت به الرئاسة الفلسطينية من تشكيل حكومة طوارئ خطوة متسرعة تسهم في تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني. وقال عبد الرحيم ملوح إن ما قامت به حماس أضر بالقضية الفلسطينية، وعطّلها، وأرجعها للوراء. وذكر أن الأسلوب الذي انتهجته في السيطرة جعلها في عداء "ليس مع تيار معين في فتح، بل في عداء سياسي مع كافة الأطراف الفلسطينية"[106]. أما جميل مجدلاوي فقال إن المسؤولية الأولى تقع على حماس فيما جرى بغزة[107].

---

[103] انظر: **الأيام**، 21 و2007/2/27.

[104] **الشرق الأوسط**، 2007/2/22.

[105] **الدستور**، 2007/2/22.

[106] **الحياة**، 2007/9/2.

[107] **الحياة**، 2007/12/9.

أما الجبهة الديموقراطية، فطالبت أيضاً بإعادة الأوضاع في القطاع إلى ما كانت عليه قبل "انقلاب" حماس. ودعا حواتمة حركتي فتح وحماس إلى التراجع عن "سياستيهما الانقسامية المدمرة"، ورأى أن "صوملة" القطاع بالقوة العسكرية أعاد القضية الفلسطينية ستين سنة إلى الوراء؛ وشدد حواتمة على دعوات الجبهة الديموقراطية المتكررة لبناء نظام سياسي ديموقراطي فلسطيني جديد، يقوم على التمثيل النسبي الكامل[108]. وأكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، قيس عبد الكريم، على ما سبق وذكره عبد الرحيم ملوح، من أن حماس "بعد انقلابها على الشرعية... وضعت نفسها في مواجهة كل الفصائل في منظمة التحرير، وكل الشعب الفلسطيني"[109]. وقد قدمت الجبهة الديموقراطية مبادرة من أربع نقاط للخروج من المأزق الفلسطيني تتلخص في: تراجع حماس عن "انقلابها"، والعمل على صون الحريات والتعددية السياسية؛ وتشكيل حكومة انتقالية تحل مكان حكومة الطوارئ التي شكلها أبو مازن وترأسها شخصية مستقلة، للتهيئة لانتخابات جديدة؛ واعتماد نظام التمثيل النسبي؛ وتفعيل م.ت.ف ومؤسساتها[110].

بالرغم من أن معظم القوى والفصائل الفلسطينية حاولت لعب دور الوسيط بين فتح وحماس، وقامت بجهود كبيرة لنزع فتيل التوتر بينهما، إلا أن قوى اليسار المنضوية تحت م.ت.ف (الجبهتان الشعبية والديموقراطية، وحزب الشعب، وفدا) شاركت في اجتماعات المجلس المركزي للمنظمة، وهو ما استخدمته الرئاسة الفلسطينية كأداة لأخذ الشرعية، ولتوفير الغطاء لمجموعة الإجراءات والمراسيم التي اتخذها لمواجهة حماس وتثبيت سلطتها. وبينما كانت تنتقد بقوة ممارسات حماس في القطاع، فقد كان نقدها "باهتاً" لممارسات السلطة في رام الله ضدّ حماس وكوادرها ومؤسساتها[111]. وقد دعم حزبا الشعب وفدا حكومة فياض؛ ثم انضمت الجبهة الديموقراطية إلى حكومته التي شكلها في 2009/5/20. وقد كان كل ذلك مبعث عدم ارتياح من حماس.

---

[108] انظر: **الأيام**، 2007/6/22؛ و**الغد**، 2007/8/6.

[109] صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2007/9/16.

[110] عرب 48، 2007/7/4.

[111] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، ص 60.

وسادت أجواء توتر في غزة عقب تصريحات ملوح المقيم في الضفة الغربية، من أن قيادات الجبهة الشعبية تتعرض لهجمات "بذيئة وممنهجة" في القطاع، وأن إذاعة الجبهة الشعبية تعرضت للمداهمة، وصودرت كل محتوياتها. فقد اتهم المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري الجبهة الشعبية بالانحياز لصالح فتح؛ وقال إن انتقادات ملوح لا أساس لها من الصحة، واستهجن عدم تحرك الجبهة للاحتجاج على ما تقوم به أجهزة الأمن في الضفة ضد حماس ونشطائها، وأضاف بأن إذاعة الجبهة الشعبية نُهبت قبل أحداث 2007/6/14، أي قبل سيطرة حماس على القطاع[112].

لم تخلُ الفترة 2007–2013 من العديد من نقاط التوافق والالتقاء بين حماس وبين الشعبية والديموقراطية، وإن كانت الشعبية أكثر تفهماً لحماس من الديموقراطية بشكل عام. فقد التقت حماس مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية في نقد مؤتمر أنابوليس Annapolis أواخر سنة 2007، وفي نقد السلوك التفاوضي لقيادة المنظمة والسلطة، كما وقفت الجبهتان إلى جانب حماس في المقاومة ضدّ العدوان الإسرائيلي في القطاع، وسمحت لهما حماس بهامش معقول من العمل السياسي وبالاحتفاظ بِبُناهُما العسكرية. وحاولت حماس في القطاع توسيع حكومتها وضمّ الجبهتين، غير أنها لم تُوفَّق في ذلك؛ بسبب طبيعة علاقة الجبهتين بالمنظمة وقيادة السلطة في رام الله، وبسبب رغبتهما في أن يتم معالجة الانقسام في إطار وطني فلسطيني شامل.

وقد علقت الجبهة الشعبية مشاركتها في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بسبب ما وصفته قرار "القيادة المتنفذة في منظمة التحرير" العودة إلى المفاوضات المباشرة في ظلّ الشروط الأمريكية – الإسرائيلية. وأشادت حماس، بقرار الجبهة الشعبية تعليق مشاركتها في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واصفةً إياه بـ"الحكيم". ودعت بقية الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت مظلّة منظمة التحرير إلى اتخاذ القرار نفسه حتى يتم، حسب تعبير حماس، وقف "الحالة العبثية" والمقصودة التي يمارسها الرئيس الفلسطيني[113]. كما دانت الجبهة أجهزة السلطة الفلسطينية بسبب اعتقالها عدداً من نشطاء الجبهة وحماس في الضفة الغربية، داعية إلى وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدف إلى القضاء على المقاومة.

---

[112] **الشرق الأوسط**، 2007/9/16.

[113] **الغد**، 2010/9/28.

ومن جهة أخرى، انتقدت الجبهتان الشعبية والديموقراطية بعض مواقف حماس السياسية، وعدداً من إجراءاتها في قطاع غزة. فانتقدت الجبهة الشعبية مثلاً استدعاء الجهات الأمنية في غزة عضو مكتبها السياسي رباح مهنا في آذار/ مارس 2008[114]. وعندما وافقت حماس على تهدئة لمدة ستة أشهر في حزيران/ يونيو 2008 اتهمتها الجبهة الشعبية بـ"التودد للاحتلال"، لأنها وافقت على اتفاق "أقل مما توافقت عليه مع الفصائل"[115]. وفي آب/ أغسطس وجه جميل مجدلاوي انتقادات حادة لحماس بأنها تسعى إلى "فرض رؤيتها الدينية على قطاع غزة بالقوة"[116]، وهو ما نفته حماس. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2009 اتهمت الجبهةُ الشعبية حركةَ حماس بمنعها من إقامة مهرجان انطلاقتها في ساحة الكتيبة غرب مدينة غزة[117]. وفي أواخر نيسان/ أبريل 2010 اتهمت الجبهتان الشعبية والديموقراطية حماس بفرض ضرائب بهدف تحسين دخل الحكومة المقالة، مما يزيد من معاناة المواطنين، ودعتا لتنظيم تظاهرات سلمية ضدّ هذه الضرائب[118].

أما الجبهة الديموقراطية فاتهمت على لسان حواتمة حماس بأنها "غارقة في الحل السلمي"، مشيراً إلى ما يُسمى وثيقة أحمد يوسف[119]؛ كما اتهمت الجبهةُ الديموقراطية حماس أكثر من مرة بتعطيل المصالحة الفلسطينية[120].

رأت حماس في عدد من هذه الاتهامات مبالغة وتشويهاً، كما لاحظ المراقبون أن سلوك قيادات الجبهة الشعبية في الخارج كان أكثر ودية من سلوك قياداتها في الداخل وخصوصاً في الضفة الغربية. وليس من المستغرب أن تستاء قيادات حماس من اتهامها بـ"التودد للاحتلال" أو "الغرق" في الحل السلمي؛ لأنها لو كانت كذلك لما تعرضت حكومتها للإفشال والإسقاط والحصار الخانق، ولكانت حلَّت خلافاتها مع فتح وتماهت

---

[114] **الحياة الجديدة**، 2008/3/25.

[115] **الشرق الأوسط**، 2008/6/19.

[116] **عكاظ**، 2009/8/8.

[117] صحيفة **العرب**، الدوحة، 2009/12/8.

[118] **الشرق الأوسط**، 2010/4/28؛ و**القدس العربي**، 2010/4/30.

[119] انظر: الجزيرة.نت، 2006/12/26؛ و**الخليج**، 2007/2/21.

[120] انظر: **الحياة**، 2008/9/5، و2013/2/10.

معها في إدارة المنظمة والسلطة ومسيرة المفاوضات منذ أمد بعيد، ولفقد الانقسام نفسه أبرز أسبابه الجوهرية. ولذلك لجأت حماس أحياناً إلى التوضيح، وأحياناً أخرى إلى توجيه ردود وانتقادات قاسية لقوى اليسار. فمثلاً ردت حماس على اتهامات الجبهتين الشعبية والديموقراطية بفرض الضرائب على المواطنين وزيادة معاناتهم، بأنها لم تقم بشيء سوى تفعيل نظام ضريبي، كان معمولاً به طوال السنوات الماضية.

وانتقد فوزي برهوم المتحدث باسم حماس الجبهة الشعبية قائلاً إنها تسكت عن اعتقال كوادرها، وعلى منعها من إقامة المهرجانات، ومنعها من حقّ المقاومة في الضفة؛ بينما تتمتع بالحرية الكاملة في القطاع وتقوم بكل أنشطتها وفعالياتها[121].

أما محمود الزهار فقال في أيار/ مايو 2010 إن قوى اليسار تخدم حركة فتح سواء بوعي أم بدون وعي، وأضاف أن هذه الفصائل باتت أداة من أدوات فتح وسياستها[122]. وردّ الزهار في أواخر شباط/ فبراير 2012 على اتهامات اليسار لحماس بأنها سبب إدامة الانقسام، فقال إن اليسار مرتبط تاريخياً سياسياً ومادياً بفتح[123].

وردّ صلاح البردويل على اتهامات رباح مهنا بأن حماس تُعطّل المصالحة لانشغالها بانتخاباتها الداخلية، ولتوجهها نحو الجانب الإسرائيلي لتحقيق هدنة لمدة عشرين عاماً، بأنه "كلام محض كذب وافتراء، وهو استحقاق للراتب الذي تتقاضاه الجبهة الشعبية من حركة فتح"[124].

ونفى القيادي في حماس إسماعيل الأشقر ادعاءات الشعبية وقوى اليسار بعقد حماس لقاءات مع مسؤولين صهاينة في إحدى الدول الأوروبية للاتفاق على هدنة طويلة الأمد. واتهم الأشقر الشعبية واليسار الفلسطيني بأنهما في حالة "سُكْر سياسي"، قائلاً إن من يجلس مع "إسرائيل" ويعترف بها هي منظمة التحرير التي تُعدّ الجبهة الشعبية أحد فصائلها؛ ومشيراً إلى أن المال السياسي الذي يحصل عليه اليسار الفلسطيني من قِبَل المنظمة يدفعهم لشنِّ حملات افتراء وتشويه ضدّ حماس[125].

---

[121] **القدس العربي**، 2010/4/30.

[122] فلسطين أون لاين، 2010/5/8.

[123] فلسطين أون لاين، 2012/2/29.

[124] قدس برس، 2012/11/1.

[125] موقع مفكرة الإسلام، 2012/12/1، انظر: http://islammemo.cc

وعلى أيّ حال، تجدر الإشارة إلى قلّة تصريحات حماس حول اليسار الفلسطيني وقلة ردوده عليه؛ وهي في الغالب تأتي في سياق ردِّ الفعل والتوضيح؛ بخلاف التصريحات الكثيرة والمتنوعة المتعلقة بفتح وقيادة المنظمة والسلطة. وربما كانت رغبة حماس في البحث عن النقاط المشتركة مع اليسار في مواجهة اتفاقيات أوسلو من جهة، وضعف الثقل النسبي الشعبي والسياسي لقوى اليسار من جهة أخرى، سبباً في قلة هذه التصريحات. وكان من الواضح أن انتقادات حماس لليسار انصبت على الجوانب السياسية، ولم تُدخل نفسها بانتقادات على أسس أيديولوجية أو دينية.

خلاصة:

يلاحظ أن بعض الخلافات بين حماس ومنظمة التحرير، تعود في الأساس الى تداخل الصلاحيات بين المنظمة والسلطة وفتح، مما يؤدي إلى حدوث خلل في النظام السياسي الفلسطيني. هذا الخلل لم يكن ظاهراً من قبل، عندما كانت فتح تسيطر على القيادة في المنظمة والسلطة، ولكن بعد فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، أصبح على رأس القيادة الفلسطينية قيادتان مختلفتان في المنهج والمواقف السياسية، قيادة حماس وقيادة المنظمة، وكلّ منهما تقود عربة القيادة في اتجاه مغاير للطرف الآخر. ولهذا ومن أجل إصلاح العلاقة بينهما، لا بدّ:

1. التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية وإعادة بناء المهام الوطنية المطلوبة التي على المنظمة القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الجديد في بنية النظام السياسي الفلسطيني في ضوء تنامي حركة حماس، وأفول نجم بعض التنظيمات التي لم يعد لها وجود فعلي في الشارع الفلسطيني، والتأكيد على أن منظمة التحرير تمثل جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج، والتأكيد على أن تُمَثَّل حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية، ولها تأييد كبير في الشارع الفلسطيني في الداخل والشتات، في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة، حسب قوتها الحقيقية في الساحة الفلسطينية.

2. الاتفاق على برنامج مشترك بين جميع الفصائل الفسطينية الحية والتي ما زالت تناضل وتعمل من أجل فلسطين، ومن الطبيعي أن تتمسك بالثوابت الفلسطينية من دون تفريط بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة

الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها سنة 1948.

3. ضمان تمثيل حرّ ونزيه وعادل للشعب الفلسطيني وفصائله وكفاءاته الوطنية في عضوية المجلس الوطني، وبشكل متناسب بين داخل فلسطين وخارجها.

4. التأكيد على الثوابت الفلسطينية التي نشأت على أساسها منظمة التحرير، وإعادة البنود التي ألغيت من الميثاق الوطني الفلسطيني في ظلّ ظروف استثنائية سنة 1996 وسنة 1998. وأن يراعي أيّ تغيير في الميثاق تطلعات الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة على الأرض.

5. إزالة التداخل بين منظمة التحرير ومؤسساتها، وبين السلطة الفلسطينية، على أساس أن المنظمة تمثِّل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، بينما تمثِّل السلطة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الختام، فإن الجميع مستهدف في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، ويخشى أن تستغل "إسرائيل" والولايات المتحدة الخلافات الفلسطينية، لتحقيق مصالحها. إن فتح وحماس تصيبان وتخطئان، وإن التداول السلمي للسلطة أمر طبيعي في العمل السياسي، ولا يضر فتح ترك قيادة العمل الفلسطيني لحماس، كي تقيّم تجربتها الطويلة في السلطة. والأهم، هو استمرار المحافظة على ثوابت القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، آخذين بعين الاعتبار ما يحدث من حراك شعبي وتغيرات في البلدان العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية. إن الصراع مع "إسرائيل" صراع طويل، لن ينتهي بتغير القيادة الفلسطينية بين تنظيم وآخر، بل على العكس فإن هذا الأمر ينشط النضال الفلسطيني في كلّ فترة، ويدخل عناصر جديدة يكون لديها رؤية سياسية تصب في مصلحة الشعب وتحرير فلسطين.

الفصل الخامس

موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية

أ. سميح حمّودة

موقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية

مقدمة:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل العلاقة بين حركة حماس والحركات الإسلامية الفاعلة سياسياً ودينياً على الساحة الفلسطينية: حزب التحرير، والسلفيون، والصوفيون، وحركة الجهاد الإسلامي، وتركز الورقة خصوصاً على العلاقة بين حماس والجهاد الإسلامي منذ ثمانينيات القرن المنصرم؛ وذلك لكون الحركتين هما الأكثر تفاعلاً وانشغالاً وانخراطاً بالقضية الفلسطينية من الحركات الإسلامية الأخرى، وهما الأكثر تأثيراً وامتداداً بين الجماهير الفلسطينية.

يستند التحليل إلى مجالين اثنين، الأول: توضيح التغيرات التي شهدتها الساحتان العربية والدولية في عقد الثمانينيات، وأدت إلى تطورات مهمّة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كان من نتائجها صعود الحركات الإسلامية شعبياً، وازدياد قوتها وتأثيرها على مجريات الصراع مع "إسرائيل"، ونتج عنها في المقابل ضمور وانحسار قوة حركات أخرى وطنية ويسارية على الساحة الفلسطينية. أما المجال الثاني: فهو تحليل الفكر السياسي للحركات الإسلامية الفلسطينية، باتجاهاته المختلفة وتطوراته الناجمة عن العوامل الذاتية والعربية والدولية. فالورقة لا تنهج نهجاً سردياً يتتبع القضية من الزاوية التاريخية فقط، بل تسعى إلى كشف جذور العلاقة بين الحركات الإسلامية الفلسطينية، بناء على التباين الفكري فيما بينها والذي نجم عن اختلاف تفاعلها مع الأحداث والتطورات العربية والدولية.

ينبغي الإشارة إلى مشكلة منهجية تواجه الباحث في مواقف حركة حماس من الحركات الإسلامية الأخرى في فلسطين، وتتمثل أولاً: في أن حركة حماس لم تبلور منهجاً أو فكراً

نظرياً سياسياً محدداً وواضحاً منذ بداية نشوئها[1]، بل أخذ فكرها وخطابها السياسي حول فلسطين يتبلوران ويتشكلان بصورة أساسية بعد انطلاقتها أواخر سنة 1987. ولا يعني هذا بأيّ حال أن حماس كانت حين تأسيسها تفتقر لخلفية نظرية، وأنها كانت خالية من أيّ طرح فكري منهجي؛ فهي باعتبارها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين استندت في بلورتها لقواعدها النظرية العامة ولفكرها السياسي لأدبيات جماعة الإخوان المسلمين، واستمدت خطابها من الخطاب السياسي والفكري الذي كان يطرحه الإخوان المسلمون الفلسطينيون في أنشطتهم الجامعية والنقابية. كما استفادت الحركة ممّا تمّ تقعيده في المؤتمر التأسيسي (السري) الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1983، أو عند تشكيل جهاز فلسطين سنة 1985. ولا تتناقض هذه الرؤية مع القول إن فكر حماس السياسي قد تبلور ونضج مع مرور الزمن كما يحدث مع باقي الحركات الأخرى، وعَبْرَ نشاطها وعملها خلال صراعها مع العدو الإسرائيلي خلال الانتفاضة، وعقب توقيع اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أراضي قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وتبلور فكرها أيضاً نتيجة لعلاقاتها مع الحركات الوطنية والإسلامية الأخرى، مثل حركة فتح وحركة الجهاد الإسلامي.

والمؤكد لأي باحث في نشوء وتطور حماس، أن فكرها السياسي قد استجاب في الغالب لما طرحته هذه الحركات من أسئلة وتحديات أمامها، وهو أمر يمكن لنا وضعه في إطار أن حركة حماس هي حركة سياسية تشتبك مع المتغيرات التي تحيط بها، فهي متحركة وذات فكر يتفاعل مع حركة الحياة وتطورها، وتتأثر بالبيئة المحيطة بها كما تؤثر فيها[2]. فالباحث مطالب هنا بالتتبع الدقيق لمسار الحركة الفكري، وتجنب الانزلاق

---

[1] كان الشيخ أحمد ياسين، يقول: "أنا كرست حياتي للعمل وليس للكتابة، وحياتي كلها كانت تطبيقاً لما أقرأ ولما أتعلم". راجع كتاب محمد اليافاوي، **الشيخ الشهيد أحمد ياسين عظمة العطاء وروعة الشهادة** (القدس: دار الإباء للنشر والتوزيع، 2004)؛ وعامر شماخ، **أحمد ياسين شهيد أيقظ أمة** (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2004) ص 96؛ وقد لاحظ جواد الحمد وإياد البرغوثي، محررا كتاب **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس**، ص 13–14، أنه "ليس لقياديي حماس إسهام مميز في الكتابة والتنظير في فهم الحركة وفلسفتها على شكل دراسات وكراسات منشورة، لذا فإن الحركة لم تتناول في أدبياتها (على الأقل حتى تاريخ نشر الكتاب سنة 1996) لبعض مفردات الصراع الفكرية، مثل مسألة الصهيونية واليهودية، ومسألة التفاوض مع إسرائيل، وتصورات الحركة لحل سياسي مرحلي أو شامل".

[2] باسم الزبيدي، **حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه** (رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010)، ص 9.

نحو التعميمات الفجّة والتوصيفات الدعائية، سلباً أم إيجاباً، والخالية من الدقة العلمية والبحث الموضوعي.

أما المشكلة المنهجية الثانية فتتمثل في أنّ مواقف قيادات ورموز الحركة لم تكن دائماً متطابقة ومتشابهة، بل كان هناك تباينات واختلافات واضحة. والباحث في فكر حركة حماس سيعثر بالتأكيد على مواطن من التناقض في الخطاب، ومن عدم الوضوح في الرؤية والطرح، وسيجد تباينات في رواية الأحداث المتعلقة بالحركة من قبل قادتها ومؤسسيها؛ لذا فإنّ المنهج السليم في تحليل مواقف حماس وقادتها يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تأثيرات عامل الظرف الزمني والمكاني، وتأثيرات العامل الذاتي المتعلق بهؤلاء القادة، وهي عوامل فرضت آراء مختلفة حول وقائع هي بذاتها متغيرة، وحول أحداث سياسية مختلفة متلاحقة ومركبة في مضامينها وخلفياتها.

أولاً: التغيرات العربية والدولية وأثرها على صعود الحركات الإسلامية في فلسطين:

لقد أحدثت تغيرات دولية عربية وإسلامية وغربية تأثيراً كبيراً على القضية الفلسطينية وتسببت بصعود قوة التيار الإسلامي مقابل أفول قوة اليسار الفلسطيني، وتراجع قوة حركة فتح. ولعلّ من أبرز هذه التغيرات على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والتي أثبتت للعرب أن سقف الانتصار على "إسرائيل" محدود، وأن القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ستقف قلباً وقالباً مع "إسرائيل" في حروبها مع العرب، وأنها لن تسمح للعرب بإلحاق هزيمة ساحقة بـ"إسرائيل" مهما كلّف الأمر.

لذا فقد وجدت النخبة السياسية العربية الحاكمة نفسها أمام حتمية البحث عن تسوية سياسية مع "إسرائيل" تعيد جزءاً من الحقوق العربية، وتوقف سياسة التوسع الإسرائيلية، وقد كانت اتفاقات كامب ديفيد Camp David Accords بين مصر و"إسرائيل" أولى نتائج هذا التفكير. كما كانت هذه المرحلة بداية توجّه عرفات وقيادة فتح، المتحكمة بمنظمة التحرير، نحو العمل السياسي ودمجه بالعمل العسكري،

بعد أن كان التركيز الأساسي قبل ذلك على العمل الفدائي واعتباره الأساس في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، وليس من المستغرب أن يأتي تبني فكرة الحل المرحلي، التي طرحها الأمين العام للجبهة الديموقراطية، نايف حواتمة، في النقاط العشر وتبنتها فتح والمنظمة، بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر مباشرة سنة 1974.

تبع هذا التغير حصول تفاهم بين القطبين الأعظمين في العالم، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، على حلّ مشاكلهما بالطرق السلمية وبالحوار، ودخولهما في مرحلة الوفاق، والتي أدت إلى تبني الاتحاد السوفييتي سياسة الضغط على العرب، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً، من أجل القبول بحل سياسي يرتكز على قرارات الأمم المتحدة، وبالأخص قراري 242 و338. ونتيجة لمتغيرات وأحداث كبيرة أخرى عديدة، كان من أبرزها الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982، وإجبار المنظمة على الخروج من أراضيه، وتوزيع قواتها المقاتلة في دول عربية بعيدة عن الحدود المتاخمة لفلسطين المحتلة.

فقد رضخت منظمة التحرير لهذا الضغط وأخذت تتبنى بشكل أساسي برامج ومشاريع سياسية تقبل بحل الدولتين، وبتسوية سياسية مع "إسرائيل"، وقامت مقابل ذلك بتهميش الكفاح المسلح ووقفه عملياً.

بالنتيجة، أدّى هذا الموقف إلى ثلم شرعية منظمة التحرير، وهي الشرعية التي استُمِدَّت أصلاً من برنامجها المستند لتحرير كلّ فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وأدى هذا بالتالي إلى تراجع شعبية المنظمة، وحدوث انشقاق كبير في حركة فتح، وتدهور العلاقة بين فتح والنظام السوري، الذي أخذ يدعم المنظمات الفلسطينية المناهضة للقيادة الفتحاوية، وبالأخصّ ياسر عرفات ورفاقه المقربين منه، ويوجه الضربات القوية لها، مما تسبب في توهين قوتها.

واكبَ هذه التغيرات قيام الثورة الإسلامية في إيران بقيادة روح الله بن مصطفى الخميني Ayatollah Khomeini وانتصارها سنة 1979، مما ولّد انبعاثاً إسلامياً عظيماً في المنطقة، وصحوة دينية، امتدت في كافة أقطار العالم العربي والإسلامي، وقوّى بالتالي الحركات الإسلامية التي أخذت تنادي بالعودة إلى الإسلام وتطبيق أحكامه، وإلى مواجهة التحدي الغربي والوجود الصهيوني ثقافياً، واقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً، وفكرياً.

ونتيجة للاهتمام الشديد الذي أولاه الخميني للقضية الفلسطينية، ومناداته بتحرير القدس، ودعوته لإنشاء جيش إسلامي لهذا الغرض، فقد اندمجت الحركات الإسلامية الموجودة على الساحة، وتلك التي أخذت بالظهور حديثاً، في هذا السياق، وأخذت تنادي أيضاً بضرورة العمل على تحرير كافة الأراضي الفلسطينية، وإنهاء الدولة الصهيونية. وقد أخذت هذه الحركات تستقطب الفلسطينيين، من الذين تركوا اليسار، وفقدوا الأمل بالاتحاد السوفييتي، ومن الذين أصبحت لديهم شكوك في جدوى الحل السياسي، الذي تبنته قيادة فتح والمنظمة.

وأخيراً، وحين بدأت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين عملية انهيار المنظومة الاشتراكية وتفككها، وتفكك الاتحاد السوفييتي، وانشطاره إلى دول متعددة، وانحدار قوة روسيا الاقتصادية والسياسية، ورضوخها للشروط الغربية من أجل الحصول على معونات اقتصادية، فقد تلاشى الدعم المادي والسياسي الذي كان يقدمه المعسكر الاشتراكي للفلسطينيين، وضعفت معه بالتالي قوى اليسار الفلسطيني، التي كانت تعتمد مالياً وسياسياً وفكرياً على دول المنظومة الاشتراكية؛ كما وجدت المنظمة نفسها في الساحة الدولية وحيدة أمام أمريكا وسائر القوى الغربية المنحازة لـ"إسرائيل".

وحين وافقت المنظمة على الدخول في مسيرة التسوية السلمية مع "إسرائيل" في ظلّ هذه الظروف، فقد كانت تضع نفسها وشعبها تحت رحمة أعدائها الإسرائيليين والأمريكيين وحلفاء "إسرائيل" الغربيين. لقد أدّى هذا الموقف إلى تبني المنظمة لسياسات دمَّرت ما تبقى لها من شرعية، مثل الالتزام بأمن "إسرائيل" وما يستوجبه من التنسيق الأمني؛ مما وضع قادة فتح ورجالات السلطة في صفّ مناهض لشعبهم ومناضليه.

باختصار شديد، فقد أدت حركة النهوض الإسلامي التي تزامنت مع التراجع في البرنامج الوطني الفلسطيني إلى نشوء حركتي الجهاد الإسلامي (بدأت بالظهور العلني قرابة سنة 1981) وحماس (انطلقت أواخر سنة 1987) وصعودهما، وإلى عودة حزب التحرير للنشاط في الأراضي الفلسطينية، وأدت أيضاً إلى نمو الحركات السلفية وانتشارها.

ثانياً: أسس موقف حماس من الحركات الإسلامية:

من الناحية النظرية، وكما تطرح حماس في خطابها وإعلامها، فإنّ الحركة لا تجد حرجاً في وجود جماعات إسلامية أخرى على الساحة الفلسطينية، وقد أفرد ميثاق الحركة بنداً خاصاً تحت عنوان "الحركات الإسلامية"، يبين موقف حماس من الحركات الإسلامية بصورة عامة[3]:

> تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتنظر إلى تلك الحركات، إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله، بأنها تندرج في باب الاجتهاد، مادامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكل مجتهد نصيب[4].

ويشير خالد الحروب، مدير التحرير السابق لمجلة فلسطين المسلمة التي تعبر عن فكر حماس، إلى أنّ:

> الإسلاميين بكافة توجهاتهم في فلسطين يتفقون على أنّ مشروع التحرير هو مشروع أمّة وليس مشروع تنظيمات ابتداءً، وإذا كان الواجب الشرعي والعملي يستوجب استنهاض عزائم ومقدرات الأمة كلها تجاه هذا المشروع، فمن باب (أوجب الواجب) أن يتم توحيد الجهد الجهادي الإسلامي في فلسطين، إن لم يكن بالوحدة التنظيمية فلا أقل من وحدة الممارسة[5].

ولكن، هل يمكن اعتبار هذا الطرح نهاية المطاف حول سؤال العلاقة بين حماس وسائر الإسلاميين؟ وإذا كان ينبغي أن ترجع مسألة العلاقة بين حماس والحركات الإسلامية الأخرى إلى المرجعية العقائدية – الدينية الواحدة، فلماذا يستمر الانفصال بين هذه الحركات؟

---

[3] يعتقد رجب البابا في رسالته للماجستير التي أقرت في الجامعة الإسلامية بغزة بإشراف أحمد محمد الساعاتي أن هذا البند يتعلق بحركة الجهاد الإسلامي (رجب حسن العوضي البابا، جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية 1987–1994، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 230). ولربما يكون هذا الاستنتاج صحيحاً كون الحركة لم تشتبك وتتفاعل خلال مرحلة صدور الميثاق إلا مع حركة الجهاد الإسلامي.

[4] انظر: **ميثاق حماس**، المادة 23.

[5] خالد الحروب، **الإسلاميون في فلسطين: قراءات ومواقف وقضايا أخرى** (عمّان: دار البشير، 1994).

من المؤكد أنّ صورة العلاقة بين الحركات الإسلامية أكثر تعقيداً وتركيباً مما يأمل الكثيرون، وخصوصاً أنصار التيار الإسلامي الذين يحبّون رؤية هذه الحركات وقد أصبحت حركة واحدة. وهي أيضاً أعقد ممّا يظن العديدون، وخصوصاً خصومها، الذين يميلون غالباً إلى وضع الحركات الإسلامية في سلّة واحدة، والحكم عليها بحكم واحد، لمجرد اعتمادها لمرجعية فكرية واحدة، وبسبب تشابه أطروحاتها الأيديولوجية، وبالتالي يسارع هؤلاء إلى رفضها جميعها[6].

فالحركات الإسلامية تختلف في الطرح السياسي اختلافاً عميقاً وواسعاً، ولا يمكن اختزال هذا الاختلاف أو إهماله؛ كونه يعكس نشوء وتطور حركات اجتماعية – سياسية مختلفة، وإن كانت تستند للفكر والموروث الثقافي الإسلامي، في ظلّ مناخات وخلفيات محلية وإقليمية ودولية متعددة ومتباينة، وتحت قيادة قوى ونخب اجتماعية تستند لخلفيات فكرية واقتصادية، وجذور وانتماءات اجتماعية متنوعة ومتنافسة.

ولا يمكن للمرجعية الفكرية الواحدة أن تلغي هذه التباينات، فاختلاف وتباين هذه الحركات أمر طبيعي وينسجم مع حقائق الاجتماع البشري.

يمكن لنا أن نقوم بتحليل ودراسة مواقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية، على وجه العموم، بناء على فهم المنظومة الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين، التي شكلت وأسست حركة حماس، وخصوصاً ذلك الجزء المتعلق بالعمل الإسلامي وبالقضية الفلسطينية، وأيضاً بناء على تطور حركة حماس ذاتها.

وهناك عنصران في المنظومة الفكرية لجماعة الإخوان، لهما الدور الأهم في تحديد مواقف حماس من الإسلاميين الآخرين: العنصر الأول يتعلق بموقف الإخوان من التعددية السياسية في المجتمع عموماً، وبين المسلمين وحركاتهم على وجه الخصوص، ويرتبط هذا العنصر ويتقيد بنظرة جماعة الإخوان لنفسها ولدورها على الساحة الإسلامية، بينما يتعلق العنصر الثاني بموقف الجماعة من القضية الفلسطينية، واعتقادها أنها الأقدر على تحرير فلسطين.

---

[6] مثال ذلك: اتفاقُ الإسلاميين على أن الإسلام هو المرجعية الفكرية لمشروع التحرير، وأن هذا المشروع هو مشروع الأمة الإسلامية وليس الفلسطينيين وحسب، وأنه لا يجوز التنازل لليهود الصهاينة عن أيّ مساحة من الأرض الفلسطينية.

بخصوص العنصر الأول، فمن الناحية النظرية، وكما يشير عدد من الدّارسين، ومنهم الإخواني المصري توفيق الواعي، فإن حركة الإخوان تجيز التعددية الحزبية في الدولة الإسلامية، "بمعنى تعدد الأفكار والمنهاج والسياسات التي يطرحها كلّ فريق، مؤيدة بالحجج والأسانيد، فيناصرها من يؤمن بها، ولا يرى الإصلاح إلاّ من خلالها، وتعدد الأحزاب في مجال السياسة أشبه شيء بتعدد المذاهب في مجال الفقه"[7].

وبحسب خالد الحروب، فإن حماس ترجع في فهمها لمسألة التعددية إلى أصل عقدي وشرعي إسلامي، حيث أقرّ القرآن الكريم التعددية واختلاف الشعوب، وأقر الرسول ﷺ الأديان الأخرى، ونظّم العلاقة مع اليهود داخل المدينة على أساس واجبات المواطنة وحقوقها[8].

في المقابل، ومن الناحية الواقعية، فإن جماعة الإخوان تفضل وحدة العمل الإسلامي قيادة وجمهوراً، ولا ترحب بظهور حركات أخرى؛ لاعتقادها بأن هذا يضعف الصف الإسلامي، ويرجع هذا الأمر لاعتقاد جماعة الإخوان، اعتقاداً قوياً وواضحاً وراسخاً، بأنّها الحركة الإسلامية الأم، وأنها رائدة الحركة الإسلامية المعاصرة، وهي الأهمّ من بين سائر التوجهات الإسلامية والأكثر وعياً والتزاماً بتعاليم الإسلام، وبالتالي فإنّ حركة الإخوان، كأيّ تيار أو حزب، تسعى لأن تكون الأكثر شعبية والأكثر حضوراً، باعتبار ما ترى من صحة منهجها. على أنّ الحركة، مع هذه الاعتقادات، لا تتبنى سياسة منع المخالفين من التعبير عن أنفسهم، أو تنظيم صفوفهم في حركات مستقلة عنها، باعتبار أنّ القاعدة التي تبنّاها الشيخ حسن البنا والتزمت بها الحركة هي: "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه". لكن هذا لم يمنع ما كان من منافسات وخلافات بين شباب الإخوان ومخالفيهم، وما كان أيضاً من ممارسات ميدانية خاطئة من الطرفين، كما حدث في قطاع غزة خلال الثمانينيات بين شباب الإخوان وشباب حركة الجهاد الإسلامي.

---

[7] راجع: توفيق الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين** (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، د.ت)، ص 106.

[8] خالد الحروب، "حركة حماس والتعددية الدينية والسياسية،" في جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس: 1987–1996** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 173–183.

أما بالنسبة للعنصر الثاني، والذي يلي في الأهمية، فالاعتقاد قوي لدى جماعة الإخوان بأنه سيكون لهم دور أساسي في تحرير فلسطين، وأنهم الأقدر على ذلك من غيرهم من الحركات. وقد استند هذا الاعتقاد على إيمان الإخوان بأنّ الإسلام هو العقيدة الوحيدة التي تستطيع تحرير فلسطين، وأنّ حركتهم تتبنى الإسلام تبنياً صحيحاً شاملاً ومعتدلاً، وأن جماعتهم هي الأكثر حضوراً وقبولاً بين المسلمين، وفكرهم هو الأكثر انتشاراً وفاعلية وقوة، لذا فمن الطبيعي أن يكونوا في مقدمة الأمة الإسلامية في مشروع التحرير[9]. وحسب أدبيات الجماعة، فإنّ الإخوان هم "الجهة الوحيدة القادرة على انتزاع القضية من أيدي المتهاونين والمتخاذلين، وعلى الصمود والجهاد والصدق في البذل والصبر على العمل الدائب البصير"[10]. ولا تستند هذه المقولات إلى "ثقة زائدة" بالنفس، أو مجرد دعايات إعلامية، ولكنها بالنسبة للإخوان تعبير عن شعورهم بثقل المسؤولية تجاه فلسطين، وضرورة أن يتقدموا الصفوف لأداء واجباتهم. أما اعتزازهم بمنهجهم في التحرير، فهو ليس تعصباً برأيهم، وإنما حسبما عبر عدد من قيادييهم، فلو عرفوا منهجاً أفضل (يستند إلى المرجعية الإسلامية نفسها) لسلكوه.

أما بالنسبة لعامل التطور الفكري والسياسي والعسكري لحركة حماس فإنّ الملاحظ أن صعود قوة حماس العسكرية وقدرتها على مقارعة جيش الاحتلال الإسرائيلي وتوجيه الضربات المؤلمة للمجتمع الإسرائيلي، وازدياد نفوذها السياسي في الشارع الفلسطيني والشارع العربي والإسلامي، وامتداد تحالفاتها ونشاطاتها وتوسعها في البلاد العربية والإسلامية، زادها ثقة بالنفس وقوّى شعورها بنجاح خططها ومنهجها، غير أنه في الوقت نفسه دفعها للانفتاح على القوى الأخرى، والسعي لتشكيل تحالفات إسلامية ووطنية واسعة.

---

[9] يشرح القيادي السابق في الإخوان المسلمين الفلسطينيين، عبد الله أبو عزة في مذكراته كيف نظر الإخوان للقضية الفلسطينية في فترة الخمسينيات، وينقل طرح الإخوان البديل لأطروحات الحركات الوطنية والقومية واليسارية الفاعلة آنذاك، وهو مضاعفة الجهد في نصرة دعوتهم ورفع شأن حركتهم لأن حركة الإخوان حين تنتصر هي التي ستحرر فلسطين، وعندما يأخذ الإخوان أهبتهم للتحرير فلن يكون الفلسطينيون وحدهم المضطلعين بالمهمة بل ستشاركهم الأمة الإسلامية في كلّ أقطارها، وهذه المشاركة لن تكون على سبيل المعاونة والمساعدة، بل ستكون على سبيل تأدية الواجب المقدس على كلّ فرد مسلم في إنقاذ أولى القبلتين، وتطهير أرض الإسراء والمعراج من دنس الصهيونية الآثمة. راجع عبد الله أبو عزة، **مرجع سابق**، ص 86.

[10] زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الإخوان المسلمون الجهاد الإسلامي** (عكا: دار الأسوار، 1989)، ص 51.

وقد أدت هذه المشاعر إلى ظهور أصوات داخل حماس ترى أنّ المطلوب من حركة الجهاد الإسلامي، هو الاندماج في صفوفها والانضواء تحت رايتها، طالما أن مبررات تأسيس حركة الجهاد كانت تدور حول ضرورة العمل العسكري ضدّ "إسرائيل"، الأمر الذي تبنته حماس وسارت فيه شوطاً طويلاً.

إلاّ أنّ مثل هذا الطرح لم يأخذ أبعاداً جدية، بالرغم من أن عرض مشروع الوحدة نُقل عن الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح أكثر من مرة كما ذكرت قيادات من حماس. على أيّ حال، فالذي يبدو الآن بوضوح أن المسار العام للعلاقة بين الطرفين يميل إلى التعايش والتعاون والتنسيق، أكثر منه نحو الاندماج.

بناء على ذلك، واستناداً لهذا الأمر، فإنّ ما يمكن قوله بتركيز شديد حول مواقف حماس من الحركات الإسلامية الفلسطينية الأخرى هو أنّ هذه المواقف قد تباينت وتنوعت، ويمكن أن نراها متوزعة بين الاهتمام الشديد بحركة ما وبين عدم الاكتراث بحركة أخرى؛ وذلك تبعاً للبنية الفكرية والرؤية السياسية لكلّ حركة من الحركات الإسلامية الفلسطينية، ولمدى تأثيرها على الشارع الإسلامي ونفوذها فيه، وبالتالي درجةُ قدرتها على منافسة حماس فكرياً وسياسياً والحدّ من انتشارها وقوتها.

والطرح المقبول عند حماس من هذه الحركات إن رفضت الاندماج وأصرّت على البقاء خارج إطار الجماعة الواحدة، هو التنسيق والتعاون الكاملين في الخطوات العملية والمواقف السياسية. وسنتناول في العرض التالي باختصار مواقف حماس من حزب التحرير، ومن الجماعات الصوفية، والجماعات السلفية، ومن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

ثالثاً: موقف حماس من حزب التحرير:

يرجع تأسيس حزب التحرير لسنة 1953، وقد أسّسه في القدس القاضي الشرعي تقي الدين النبهاني بالاشتراك مع داود حمدان، ونمر المصري، ومنير شقير، وعادل النابلسي، وعبد القديم زلوم، وغانم عبده.

وأخذ الحزب اسمه من ضرورة إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الذي وصلت إليه، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ورأى أن هذا التحرير يكون "برفعها

فكرياً عن طريق تغيير الأفكار والمفاهيم التي أدت إلى انحطاطها، تغييرات أساسية شاملة، وإيجاد أفكار الإسلام ومفاهيمه الصحيحة لديها، حتى تكيف سلوكها في الحياة وفق أفكار الإسلام وأحكامه"[11].

ورأى الحزب أيضاً أن قيام حزب سياسي إسلامي فرض شرعي؛ بغية إنهاض الأمّة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه، وبغية العمل على إعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود[12]. وهذا الحزب هو تكتل المسلمين على أساس الإسلام وحده فكرة وطريقة، "ويحرم عليهم أن يتكتلوا على أساس رأسمالي أو شيوعي أو اشتراكي، أو قومي أو وطني أو طائفي أو ماسوني، لذلك فإنه يحرم عليهم إقامة أحزاب شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية أو قومية أو وطنية أو طائفية أو ماسونية، ويحرم عليهم الانتساب إليها"[13].

وهذا يعني اختلاف الحزب تماماً وبشكل قطعي عن أيّ حركة تتبنى الوطنية أو القومية، ومنها المنظمات الفلسطينية المختلفة، التي تجمعت تحت إطار منظمة التحرير.

على أن مفارقة الحزب لم تكن فقط عن الحركات السياسية الوطنية والقومية الأخرى، بل افترق أيضاً عن جماعة الإخوان المسلمين، وعدّها وسائر الحركات الإسلامية الإصلاحية عامة على غير الطريق السليم للنهضة بالمسلمين، وبحسب الحزب فإن هذه الحركات تعاني من:

> عدم وضوح طريقة الإسلام لديهم في تنفيذ فكرة الإسلام وأحكامه وضوحاً تاماً، فحملوا الفكرة الإسلامية بوسائل مرتجلة، وبشكل يكتنفه الغموض وصاروا يرون أن عودة الإسلام تكون ببناء المساجد وإصدار المؤلفات، أو بإقامة الجمعيات الخيرية والتعاونية، أو بالتربية الخلقية وإصلاح الأفراد، غافلين عن فساد المجتمع، وسيطرة أفكار الكفر وأحكامه وأنظمته عليه، ظانّين أن إصلاح المجتمع إنما يكون بإصلاح أفكاره ومشاعره وأنظمته، وإصلاحها سيؤدي إلى إصلاح أفراده[14].

---

[11] كما جاء في كتاب نشره الحزب: **حزب التحرير** (د.م: د.ن، د.ت)، ص 12.

[12] **المرجع نفسه**، ص 6.

[13] **المرجع نفسه**، ص 11.

[14] **المرجع نفسه**، ص 15–16.

لذا يمكن القول، إنّ حزب التحرير قد طرح نفسه حين تأسس سنة 1953، بديلاً عن حركة الإخوان المسلمين من أجل إعادة الخلافة الإسلامية، وتحرير البلاد الإسلامية من الهيمنة الاستعمارية الغربية، ونتيجة لذلك فقد تبلور خلال السنين خلاف نظري وسياسي وعملي بين الحزب وبين جماعة الإخوان المسلمين، وطُبع تاريخ الحزب منذ تأسيسه ولاحقاً، بطابع الصراع السياسي مع الحكم الأردني والصراع الفكري مع جماعة الإخوان المسلمين، والتي احتفظت بعلاقات حسنة عموماً مع النظام[15].

إنّ هذه الخلفية من الاختلاف الفكري والسياسي، قد دفعت حزب التحرير في فلسطين نحو الابتعاد عن حركة حماس وأنشطتها، وعدم الثقة بسياساتها ومواقفها، وتوجيه الانتقادات المستمرة لها، ولم يعترف الحزب بالحكومة التي تقودها حماس بغزة[16]، وكرر في بياناته وخطابه السياسي مطالبته الحركة بالالتزام بالنهج الذي يعتقد هو أنه الطريق الوحيد الصحيح لتحرير فلسطين، وهو طلب النصرة من جيوش الأمة الإسلامية، وإقامة الخلافة، ومن ثمّ تحرير فلسطين.

وقد أدت هذه المواقف إلى حدوث بعض حوادث الصدام بين أنصار حزب التحرير وبين الحكومة التي تقودها حماس في غزة حين أراد هؤلاء الأنصار إقامة مهرجانات عامة، ولم تسمح لهم الحكومة.

تتركز انتقادات حزب التحرير لحماس حول مواقفها السياسية وتصريحات قادتها، وحيث إن حزب التحرير يقف موقفاً صارماً من الاعتراف بـ"إسرائيل"، فإن موقف حماس السياسي بعد دخولها في حلبة التنافس على زعامة السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 2006، وحدوث تغير في خطابها ولهجتها السياسية، حسب مقتضيات موقعها الجديد، قد جّر الانتقاد العلني والصريح لها من الحزب.

وقد علقت مجلة الوعي، التي تمثل أفكار الحزب من خلال إسهامات أعضائه، على مسألة الاعتراف بـ"إسرائيل" في عددها الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بالقول:

---

[15] لتفاصيل واسعة حول صراع الحزب مع الحكم الهاشمي في الأردن، راجع كتاب: أمنون كوهين، **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظلّ النظام الأردني 1949–1967**، تعريب خالد حسن (القدس: مطبعة القادسية، 1988).

[16] في 2012/6/26، صرح عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير الاسلامي في فلسطين ماهر الجعبري خلال البرنامج التلفزيوني "أكثر من سؤال" الذي يبث عبر قناة "ميكس معاً"، أن حزبه لا يعترف بشرعية السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال، سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة. موقع لبلاب، انظر:
http://www.loblab.com/item.aspx?itemid=26162

"عباس يقول فيها "نعم" للاعتراف، وهنية لا يفكر بقول "لا" ولا بقول "نعم" وإنما بقول "لعم""[17]. أما بالنسبة لاتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس تحت رعاية الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، فإن الحزب لم يكن متحمساً لهذا الاتفاق ولم يرَ فيه خيراً للمسلمين ولا لقضية فلسطين.

وقد كتبت مجلة الوعي في كلمتها الافتتاحية لعدد آذار/ مارس 2007 معلقة على قرارات واتفاقات مكة قائلة: "إنه لأمر واضح جلي لذي عينين أن كلّ هذه القرارات والاتفاقات تقر وتعترف بدولة يهود، وهي مقدمة لإزالة بقايا ورقة التوت —إن ظلت لها بقايا— التي كانت تغطي المناورات اللفظية ليحل محلها الاعتراف المباشر دون أية قصاصة من ورق!"[18]، وتستطرد الافتتاحية باعتبار التوقيع على اتفاق مكة "كارثة"، وترى أن ما زاد في فظاعة هذه الكارثة وجرأتها على دين الله أنها:

1. وُقِّعت في الشهر الحرام وفي البلد الحرام، والجريمة فيه أشد من غيره.
2. أن موقعيها قد صنعوا لها عملية إخراج من خلال تصعيد اقتتال أهل السلطة (فتح) وأهل الحكومة (حماس) "وسفك الدماء البريئة لإدخال الرعب في قلوب أهل فلسطين ليقبلوا بالاتفاق الكارثة حقناً للدماء".
3. أن الإقرار والاعتراف بـ"إسرائيل" قد جاء في وقت يتصاعد فيه إجرامها في حفريات المسجد الأقصى[19].

لم يتوقف نقد حزب التحرير لحركة حماس، ولن نستطيع هنا بالطبع تلخيص كافة الانتقادات، ولكننا نشير لبعضها، ففي 2012/12/21 دعا حزب التحرير حركة حماس في تعليق صحفي، أصدره ونشره موقع المكتب الإعلامي للحزب في فلسطين تحت عنوان "أيها الأخوة في حماس: ما لكم تخطئون وجهة الاستنصار عند كلّ جريمة يهودية؟"، للتوقف عن مناشدة المجتمع الدولي، وعدّ أن "المعركة مع الاحتلال اليهودي المجرم ليست قانونية"، ووجه ما أسماه "رسالة نصح لأخوتنا في حركة حماس" قائلاً: "آن لكم أن تصدعوا بوجهة الاستنصار الصحيحة، وهي جيوش الأمة، وأن تدعوها

---

[17] مجلة **الوعي**، العدد 237، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، شوال 1427 هـ، ص 4، تصدر المجلة في بيروت بلبنان عن ثلة من الشباب المسلم الجامعي في لبنان ممن يحملون فكر الحزب، انظر:
http://www.al-waie.org/issues/237/article.php?id=422_0_33_0_C

[18] **الوعي**، العدد 241، آذار/ مارس 2007، صفر 1428 هـ، كلمة الوعي، ص 3.

[19] **المرجع نفسه**.

للتحرك للقيام بواجبها الجهادي لخلع هذا الاحتلال، وخصوصاً في أجواء الثورات التي تزلزل أركان الأنظمة العربية... فانصروا الله ينصركم".

وختم الحزب تعليقه بالقول إنه في سياق إحسان الظن بكل مسلم، فهل يتوقع المسلمون أن المستقبل سيكشف عن تصريحات جديدة تقول فيها قيادة حماس إنها "تدعو جيش مصر وجيوش دول الطوق للتحرك العاجل لإنقاذ الأرض الفلسطينية من الاحتلال اليهودي وجرائمه؟"[20].

جاء تصريح حزب التحرير هذا في أعقاب ما نُقل من أقوال لأحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، طالب فيها "المجتمع الدولي بإنقاذ الأرض الفلسطينية من السرقة"، ودعا فيها الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي[21] Organization of Islamic Conference (OIC)، ومنظمة الأمم المتحدة، والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية، إلى الصدع بموقف جادٍ وحقيقي وإعلاء الصوت والموقف في مواجهة "القوانين العنصرية الإسرائيلية"[22]، وقد عدّ حزب التحرير:

> أن دولة الاحتلال اليهودي لا تكترث بالتهديدات القانونية، وخصوصاً وهي تدرك تماماً أن هنالك عباءة أمريكية عريضة جاهزة لستر عورتها القانونية كلما انكشفت في المحافل الدولية... وأن المؤسسات التي تضم الأنظمة العربية المتخاذلة عن نصرة فلسطين من مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي هي شريكة في جرائم الاحتلال، من خلال ستر عورات الأنظمة المتخاذلة عن نصرة فلسطين، ومن خلال ترويج مبادرات التطبيع مع الاحتلال كما فعلت الجامعة العربية... وأنّ الأمم المتحدة هي التي شرّعت الاحتلال على أرض فلسطين، وهي أداة في يد أمريكا والقوى الدولية التي تعتبر أمن دولة يهود فوق كلّ اعتبار كما صرح [باراك] أوباما [Barack Obama].

ومن ثم يتساءل حزب التحرير: "فأي جدوى من هذا الاستنصار لكل تلك الجهات المتآمرة! وماذا يمكن أن يتمخض عن تلك "المعارك القانونية" الواهمة أمام جرائم الاحتلال؟"، وعدّ "أن إيقاف مسلسل الجرائم اليهودية لا يتم إلا عندما تتحرك جيوش المسلمين في معركة فاصلة تخلع هذا الاحتلال من جذوره".

---

[20] انظر: موقع المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين، 2011/12/17، في: http://www.pal-tahrir.info

[21] أصبح اسم المنظمة الرسمي "منظمة التعاون الإسلامي" بدءاً من 2011/6/28.

[22] وكالة معاً الإخبارية، 2011/12/21، انظر: http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=446756

بالرغم من النقد الشديد الذي يوجهه حزب التحرير للإخوان المسلمين ولحركة حماس، فإنّ الأخيرة لا تولي اهتماماً كبيراً للحزب بسبب نفوذه وتأثيره المحدودين، ولكون نشاطاته تنحصر في المجال الفكري والدعائي، ولا تشمل أيّ تحرك عملي، مما يجعله من الناحية الفعلية قليل التأثير على الواقع السياسي، وضعيف القدرة على استقطاب التأييد الجماهيري.

ويعود موقف حماس من حزب التحرير ليس فقط إلى اعتقاد جماعة الإخوان أن توحيد الصف الإسلامي أولى من بعثرته وتجزئته، ولكن لأنها ترى أن الطرق والوسائل التي اختطها الحزب لتحقيق أهدافه لا تؤدي لتحقيق الثمار المرجوة. كما أنّ الإخوان المسلمين ردّوا بأدبياتهم على أطروحات حزب التحرير الفكرية، محاولين إظهار تناقضاتها، وعدم واقعيته، ومخالفة قسم منها للأحكام الشرعية المعروفة[23].

رابعاً: موقف حماس من الجماعات الصوفية:

في المقابل، لا يوجد اهتمام كبير من قبل حماس بالجماعات الصوفية، لكون هذه الحركات غير مُسيَّسة، ولأن مشايخ الصوفية لا يشكلون تحدياً فكرياً ولا سياسياً لحماس، ولا يمنعون أتباعهم من الانضواء تحت رايتها والعمل معها، وقد انضم الكثيرون من أبناء الطرق الصوفية لحركة حماس، ومنهم رئيس وزراء حكومة حماس الحالية في غزة إسماعيل هنية، والذي كان في مرحلة مبكرة من عمره من أتباع شيخ الطريقة الشاذلية الشيخ إبراهيم الخالدي، ويتردد على زاويته في مخيم الشاطئ[24].

---

[23] من أشهر كتب الإخوان في الرد على حزب التحرير كتاب صادق أمين (وهو اسم مستعار لعبد الله عزّام، حين كان من القادة البارزين للإخوان في الأردن)، صادق أمين، **الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية** (عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية، 1978)؛ ويلخّص كتاب **الحركة الإسلامية في فلسطين**، والذي نشره أحد أنصار حماس في فلسطين، أبو الخوالد الحسن، بعض الأفكار الأساسية لحزب التحرير، ويستعرض موقف الإخوان منه، وتقويمهم له وردودهم على جملة من آراء الحزب الفقهية والفكرية. ويروي مناقشة سيد قطب للنبهاني خلال اجتماعه به بالقدس بعد إعلان الحزب، وقد "ذكّره بمغبة عمله وبموقفه أمام الله تعالى وبحالة المسلمين البئيسة التي تحتاج إلى تجميع الجهود، وعرض عليه إن أراد الإصلاح أن يعمل من خلال دعوة الإخوان بالأردن...."، ولكن النبهاني اشترط، حسب الرواية، فصل جماعة الإخوان بالأردن عنهم في مصر. راجع: أبو الخوالد الحسن، **الحركة الإسلامية في فلسطين** (د.م: دن، د.ت)، ص 144–165.

[24] معلومة من الشيخ يعقوب قرّش، أبرز شيوخ الشاذلية في فلسطين خلال مقابلة أجراها الباحث معه في 2011/11/11.

مع هذا، فإنّ اقتصار المتصوفة على التركيز على الجانب الروحي، والمبالغة به مع عدم الاهتمام بالقضايا الإسلامية وبالدعوة كان موضع انتقاد من قبل جماعة الإخوان[25].

خامساً: موقف حماس من الجماعات السلفية:

يختلف موقف حماس من الجماعات السلفية عنه من الجماعات الصوفية، وذلك لانخراط العديد من هذه الجماعات بالعمل السياسي والعسكري، وتعارض أفكارها وبرامجها مع أفكار وبرامج حماس. على الرغم من ذلك فإن حماس لا تعدّ الحركات السلفية منافساً حقيقياً لها، ويعود هذا بالأساس إلى كون هذه الجماعات، بالرغم من نشاطها السياسي، تفتقد إلى البرنامج السياسي الواضح والرؤية الفكرية الملائمة لمعالجة الواقع الفلسطيني، ولا تشكل في امتدادها الجماهيري حالة تحدٍّ لنفوذ حماس وقوتها.

كما أنّ الجماعات السلفية تتكون من مجموعات متعددة، تتباين في أفكارها وأطروحاتها عن جماعة الإخوان، وتختلف بالتالي في قربها أو بعدها عنها. ومن ناحية أخرى فإنّ مصطلح السلفية لا يفهم أو يعرّف عند الحركات الإسلامية بالطريقة نفسها، فالإخوان المسلمون أنفسهم يعدّون دعوتهم "دعوة سلفية" بحسب تعريف البنا نفسه، والذي لم يكن مثل ما تفهمه الحركات السلفية الأخرى، التي تتبنى أطروحات أقرب إلى ما يسمى المدرسة السلفية السعودية "الوهابية"، وترفض التربية الصوفية التي تبناها البنّا أيضاً. ومع هذا، تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الكثيرين من الإخوان المسلمين الفلسطينيين لهم ميول سلفية، وخصوصاً أولئك الذين درسوا في الجامعات السعودية، أو المقيمين في دول الخليج.

أما خلاف وصدام حماس مع بعض الجماعات السلفية فقد نجم عن علاقة الأخيرة بتنظيم القاعدة، وعن محاولات أفراد وجيوب من هذه الجماعات تطبيق الأحكام الشرعية بالقوة في غزة، وفرض إرادتهم على المجتمع، ولم يكن ناجماً عن كون هذه الجماعات تشكل تحدياً لقوة حماس وقدرتها على قيادة العمل الإسلامي.

يوجد من الناحية الفكرية والعقائدية اختلافات بين حماس وبعض الاتجاهات السلفية، خصوصاً المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتحديداً في المسائل المتعلقة بالتكفير وإراقة

---

[25] أبو الخوالد الحسن، **مرجع سابق**، ص 143.

الدماء، ومنها كذلك مثلاً الموقف من الشيعة الإمامية الاثني عشرية، حيث ترفض حماس، وحركة الإخوان عموماً، الموقف السلفي – الوهابي التكفيري منهم، وتعدّ الخلافات معهم محصورة في قضايا عقائدية وفقهية وتاريخية لا تصل إلى حدّ إخراجهم من الملّة، وتستند حماس في ذلك إلى موقف الإمام ابن تيمية نفسه في عدم تكفير الشيعة الاثني عشرية.

لم يقتصر الخلاف بين حماس وهذه الاتجاهات السلفية على الجانب الفكري والعقائدي، بل تعداه للصدام المسلّح، فقد أثارت أحداث رفح بين الأجهزة الأمنية في غزة وبين تنظيم أنصار جند الله نقاشاً كبيراً، إذ أعلن الأب الروحي للتنظيم عبد اللطيف موسى عن قيام إمارة إسلامية، في مسجد ابن تيمية بمدينة رفح في 2009/8/14. ووقعت اشتباكات بين الأجهزة الأمنية والتنظيم أدت إلى مقتل 28 وإصابة نحو 150 آخرين. وكان بين القتلى عبد اللطيف موسى نفسه وخالد بنات المعروف بأبي عبد الله السوري أو المهاجر، مؤسس التنظيم وقائده العسكري. ومن بين القتلى ستة من الأجهزة الأمنية وحماس، من بينهم محمد الشمالي قائد الكتيبة الشرقية في كتائب القسام في رفح؛ كما قتل ستة مواطنين، واعتقلت السلطة نحو مئة من أعضاء جماعة أنصار جند الله ومؤيديها[26].

وقد امتد الاشتباك لمنزل الشيخ أبو موسى، وقامت حماس بتفجير المنزل على من فيه. أما الصدام الثاني فوقع في نيسان/ أبريل 2011، بعد أن قامت مجموعة سلفية تطلق على نفسها جماعة التوحيد والجهاد باختطاف المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني Vittorio Arrigoni في 15 نيسان/ أبريل؛ من أجل الضغط على حكومة حماس لإطلاق سراح معتقليها وعلى رأسهم زعيمها هشام السعيدني[27]، وعثر في اليوم التالي على جثة أريغوني مقتولاً في أحد الشقق المهجورة شمال القطاع. وقد وصفت حماس الجماعة المخططة والمنفِّذة للقتل بالمنحرفة فكرياً والخارجة عن القانون، ونجحت قوى حكومة حماس الأمنية في 19 نيسان/ أبريل بتتبع القاتلين وحصرهم في منزل بمخيم النصيرات وسط القطاع، وقد قتل اثنان منهم خلال اشتباك مسلح، وألقي القبض على متورط ثالث.

[26] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 55–56.

[27] الجزيرة.نت، 2011/4/15، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/pages/11006454-deff-47f2-b053-a81f8abc508b

سادساً: موقف حماس من حركة الجهاد الإسلامي:

إنّ الأمر بالنسبة لموقف حماس من حركة الجهاد الإسلامي وعلاقتها بها أكثر تعقيداً من الموقف من العلاقة مع الحركات الأخرى، فالعلاقة بين الحركتين مرت بمراحل ثلاث، وتغيرت وتطورت عبر عقود عمرهما الثلاثة الأخيرة.

مثلت المرحلة الأولى حالة صراع وتنافس حادّين بين حركة الجهاد الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين، ومن ثم حركة حماس، نجمت عن الاختلاف في الفكر والطرح العام المتعلق بالقضية الفلسطينية، والاختلاف في مسائل ذات علاقة بجماعة الإخوان المسلمين ودورها السياسي على الساحة الإسلامية عموماً، والفلسطينية خصوصاً.

أما المرحلة الثانية فقد تجسّد فيها نوع من التقارب والتفاهم والتعاون بين الحركتين، خصوصاً مع استهداف "إسرائيل" الشرس لهما، وحربها الدموية ضدّ قادتهما وعناصرهما، ممّا دفعهما للوقوف في صفٍّ واحد لمواجهة حرب "إسرائيل".

وبالنسبة للمرحلة الثالثة فقد جاءت بعد سلسلة الأحداث التي تلت فوز حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006 وتشيكلها للحكومة العاشرة، ثمّ حكومة الوحدة الوطنية، ثمّ اضطرارها للحسم العسكري في قطاع غزة ووقوع القطيعة بينها وبين حركة فتح.

وبالرغم من اختلاف الحركتين حول مسألة المشاركة بالانتخابات، والقبول بالاشتراك بالسلطة الوطنية، إلاّ أنّ الموقف العربي الرسمي والموقف الغربي والأمريكي والإسرائيلي المعادي بشكل واضح لحكومة حماس، والرافض لشرعيتها المستندة للانتخاب الديموقراطي، قد أوجد حالة من التقارب الأوثق بين الحركتين من أجل الدفاع عن قطاع غزة، وإفشال المحاولات الهادفة لإرجاعه لحظيرة اتفاقات وقيود أوسلو.

وقد دفعت حرب "إسرائيل" العدوانية على غزة أواخر سنة 2008 وبدايات سنة 2009، ومفاوضات المصالحة الفلسطينية، وحركات التغيير والثورات في العالم العربي التي أسقطت نظام بن علي بتونس ومبارك بالقاهرة والقذافي بليبيا الحركتين إلى مزيد من التعاون والتنسيق فيما بينهما.

1. المرحلة الأولى حتى 1987:

لم يكن خروج حركة الجهاد الإسلامي من رحم الإخوان المسلمين بقطاع غزة عملية سهلة، فقد امتاز هذا الخروج بالصدام والصراع والنزاع بين الطرفين. وعاشت حركة الجهاد منذ بدايات تأسيسها في حالة خلاف مع جماعة الإخوان، نتج عنها في النهاية تأسيس حماس وحدوث تغيّر مهم في مجمل الموقف السياسي للإخوان من القضية الفلسطينية. فهل كانت حركة الجهاد هي المحرك الأساسي لتأسيس حماس؟

تباينت آراء الباحثين والدارسين حول هذه القضية، ففي حين يعتقد فريق أن حركة حماس جاءت نتيجة للتحدي الذي فرضته حركة الجهاد الإسلامي أمام جماعة الإخوان المسلمين في غزة، ولم تكن تطوراً ذاتياً لخطاب الجماعة السياسي، ولموقفها من القضية الفلسطينية؛ وهذا ما ذهب إليه مثلاً، الباحث خالد زواوي[28]، ويمكن القول، إن هذا الرأي يعبّر عن موقف حركة الجهاد الإسلامي نفسها، وروايتها لنشوء حماس، يرى آخرون خلاف ذلك، إذ لا يرد في شهادة الشيخ أحمد ياسين التي بثتها قناة الجزيرة القطرية ضمن برنامج "شاهد على العصر"، ونشرت لاحقاً في كتاب، أيّ ذكر لتأثير حركة الجهاد الإسلامي على تأسيس حماس، كما أن خالد مشعل في المقابلة المطولة التي أجراها معه غسان شربل لصحيفة النهار، ونشرت لاحقاً في كتاب مستقل، لا يشير لمثل هذا التأثير، ويتحدث عن سياق تاريخي لتأسيس حماس في الخارج، بدأ منذ تأسيس قائمة الحق الإسلامية في انتخابات اتحاد طلبة فلسطين في جامعة الكويت سنة 1977[29].

على أيّ حال، فمن المؤكد أن ظهور حركة الجهاد الإسلامي كان عاملاً مسرعاً في تبني جماعة الإخوان المسلمين لخط المقاومة والجهاد المسلّح ضدّ "إسرائيل"، ولتبنيها لجملة من التحليلات والأطروحات الفكرية التي طرحتها حركة الجهاد. ويمكن لنا أن نرصد تأثر شباب الإخوان المسلمين بأطروحات فتحي الشقاقي حول القضية الفلسطينية، وخصوصاً أطروحته بأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للحركة الإسلامية، وهي أطروحة لم تعرفها أدبيات الإخوان قبل الشقاقي. ويرى محسن محمد صالح أنّ

---

[28] خالد زواوي، **مرجعية الخطاب السياسي في فلسطين** (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، 2012)، ص 87.

[29] راجع: غسان شربل، **خالد مشعل يتذكر: حركة حماس وتحرير فلسطين** (بيروت: دار النهار، 2006)، ص 32–38.

أدبيات الإخوان، متفقة على أن فلسطين "قضية مركزية" للأمة وللحركة الإسلامية؛ لكن القول أن أدبياتهم لم تطرح فكرة أنها "القضية المركزية" قبل الشهيد الشقاقي، ربما تكون صحيحة. غير أنه يرى، حسبما أجرى من مقابلات، أن النقاشات داخل الإخوان الفلسطينيين حول الفكرة والاتجاه إلى تبنيها، يعود على الأقل إلى 1981–1982 في وسط الإخوان الفلسطينيين في الكويت (خالد مشعل وإخوانه)[30].

بقراءة ما قاله رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل بأن تأسيس مشروع حماس بدأ يتأطر ويتبلور بين سنتي 1985 و1986، وقد أخذ المشروع:

> ينضج دون أن يعلن عن نفسه، وكان التواصل بين الداخل والخارج عميقاً يرسم ملامح هذا المشروع. وكنا في الخارج نركز على جمع التبرعات لتحريك المشروع ولتأمين نفقاته، وعلى استقطاب الفلسطينيين في الشتات، وعلى التواصل مع العمق العربي والحركات الإسلامية. وفي هذه الأوساط أخذنا ننشر فكرة أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمّة[31].

على أنّ هذا لم يكن العامل الوحيد، إذ ينبغي الانتباه هنا إلى وجود عوامل أخرى كان لها تأثيرها الواضح على تأسيس حماس وتعاظم قوتها لاحقاً، فالبنية الفكرية والعقائدية لجماعة الإخوان كانت عاملاً مهماً في تبني هذا الخط، بالإضافة للدور الذي لعبته الجماعة تاريخياً بالنسبة للقضية الفلسطينية، مثل تجربة الإخوان خلال حرب 1948، وتجربتهم مع حركة فتح من خلال "معسكرات الشيوخ" في الأردن، والتي انتهت مع نشوب حرب أيلول/ سبتمبر بين النظام الأردني والفدائيين سنة 1970. فهذه العوامل تشير بوضوح إلى أن الفكرة لم تكن غائبة عن وعي الجماعة وخططها المستقبلية، بالرغم من أنّها لم تتبلور إلاّ بعد نشوب الانتفاضة الأولى أواخر سنة 1987.

ويمكن لنا أن نتحدث عن ثلاث قضايا أساسية حدّدت موقف حماس من حركة الجهاد الإسلامي:

من الناحية الأولى، تشكلت حركة الجهاد داخل رحم جماعة الإخوان المسلمين، وبلورت خطاباً نقدياً للجماعات والحركات الإسلامية بمجملها ولموقفها الذي وسمته

---

[30] رسالة إلكترونية، من محسن محمد صالح، بيروت، إلى الباحث سميح حمودة، رام الله، 2012/10/8.

[31] غسان شربل، **مرجع سابق**، ص 39.

بالمتخاذل من القضية الفلسطينية، ومن العمل العسكري ضدّ الاحتلال، فيما يمكن اعتباره تحدياً فكرياً وسياسياً لهذه الحركات عموماً ولجماعة الإخوان على وجه الخصوص[32]، وقد تبنت حركة الجهاد اتجاهاً فكرياً وسياسياً وحركياً ثورياً، لا يؤمن بمنهج الإخوان المستند لفكرة الإصلاح التدريجي والبطيء للمجتمع العربي في جميع نواحي الحياة اليومية من أجل تهيئته للمقاومة والجهاد، بل إن البديل هو العمل الثوري من قبل طليعة إسلامية تكون قادرة على فرض نظام إسلامي يقوم بعد شنّ حرب شاملة على "إسرائيل"[33].

من ناحية ثانية، فإن النقد الحاد الذي وجهه مؤسسو حركة الجهاد لجماعة الإخوان المسلمين لم يقتصر على موقفهم من القضية الفلسطينية، بل امتد ليشمل فكرهم تجاه واقع في العالم العربي عموماً، وفي مصر وغزة على وجه الخصوص؛ وهو ما أحدث عند الإخوان حالة من الاستنفار والحساسية تجاه حركة الجهاد، وأدى أحياناً إلى بعض الاحتكاكات الميدانية بين الطرفين، خصوصاً في قطاع غزة.

من ناحية ثالثة، فقد عدّت حركة الجهاد الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني مرجعية لها، كما عدّت الإمام الخميني مجدداً إسلامياً وقائداً للتغيير وللمرحلة، ممّا أشعل الضوء الأحمر عند الإخوان المسلمين؛ الذين لم يكونوا ليقبلوا باتباعٍ كبيرٍ لمرجعية من خارج صفوفهم، ناهيك عن أن تكون مرجعية شيعية غير سنيّة.

فالإخوان المسلمون يلتزمون بمرجعيتهم في المسائل الإدارية والتنظيمية، ويستفيدون بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بالقضايا الفكرية والإسلامية العامة، من علماء كبار في وسطهم أو قريبين منهم، كأبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي، ومالك بن نبي... وغيرهم، إلاّ أنّهم في فلسطين لم يرتاحوا للمدى الذي ذهبت إليه

---

[32] يرى إياد البرغوثي أن الأساس في موقف الإخوان من حركة الجهاد كان الخوف من حصد جماهيرية أوسع من جماهيرية الإخوان، وبطولات أكبر من تلك البطولات التي تعزى إلى حركة الإخوان، لذلك سرعان ما قامت جماعة الإخوان بالإعلان عن نفسها تحت مسمى حركة حماس في بداية الانتفاضة في 1987/12/14، وأنها أحد أجنحة الإخوان المسلمين، خاصة وأن انتفاضة سنة 1987 انتفاضة لمع فيها نجم الجهاد الإسلامي كحركة عسكرية إسلامية. انظر: إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1990)، ص 89؛ كما يرى أحد مؤسسي حركة الجهاد، الشيخ عبد العزيز عودة، أن الإخوان اعتقدوا أن حركة الجهاد تمثل البديل لهم. انظر: زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص 158.

[33] زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص 151.



حركة الجهاد الإسلامي في الاقتراب من الثورة الإيرانية وأطروحاتها، وقيام مؤسسها الشقاقي بمبايعة الإمام الخميني.

يقول الشقاقي في معرض نقده لمواقف الحركات الإسلامية من القضية الفلسطينية: "إذا كان غياب الحركة الإسلامية مفهوماً ومبرراً في فترة الخمسينيات والستينيات، فإنه لا يمكن فهم أو تبرير هذا الغياب المذهل للحركة الإسلامية الآن عن احتلال موقعها الحقيقي في قيادة المرحلة وتوجيه أحداثها والسيطرة على متغيراتها"[34].

وقد طرح الشقاقي مقولة "القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للحركة الإسلامية"، ورأى أن المشروع الصهيوني والدولة العبرية هو جوهر الصراع الغربي – الإسلامي، وأن التصدي لـ"إسرائيل" هو أول واجبات حركة النهضة الإسلامية.

نقد حركة الجهاد لجماعة الإخوان المسلمين:

لسنا هنا بصدد حصر وذكر جميع الانتقادات التي وجهتها حركة الجهاد للإخوان المسلمين، بل ما يعنينا هو ذكر أبرزها لتبيان دور هذه المسألة في بلورة موقف الإخوان، وحماس لاحقاً، من الحركة، وإعطاء خلفية تفسيرية لموقف حماس الذي يتسم بالحساسية تجاه حركة الجهاد في الثمانينيات من القرن العشرين، مع ملاحظة أن العلاقة بينهما تجاوزت في مراحل لاحقة حالة التأزم والصراع إلى حالة التفاهم والتنسيق والتحالف، نظراً لاشتباك الحركتين في قتال شرس مع الاحتلال الإسرائيلي، وحاجتهما بالتالي للوقوف صفاً واحداً في معركة الوجود والبقاء ضده. وسنشير هنا للانتقادات التالية[35]:

1. أن حركة الإخوان المسلمين لا تمارس النقد الذاتي.
2. غياب البرنامج السياسي الواضح للإخوان.
3. سيادة نزعة تقديس الرجال.

---

[34] كما جاء في: **المرجع نفسه**، ص 150.

[35] يستند هذا التلخيص لكتابي زياد أبو عمرو وخالد زواوي، سابقي الذكر، ولكتاب محمد مورو، **فتحي الشقاقي: صوت المستضعفين في مواجهة مشروع الهيمنة الغربي** (غزة: المركز الفلسطيني للدراسات والتواصل الحضاري، 2011).

4. افتقاد الإخوان لرؤية ونظرية للتاريخ.
5. اتخاذ الإخوان موقف المهادن والمتعايش مع الأنظمة العربية[36].
6. اعتماد الإخوان في تكوين شبابها مناهج "سكونية تقريرية حسابية منخلعة عن الواقع الموضوعي القريب والبعيد، الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والفكري، المتحول المتغير أبداً"، مما أدى إلى إصابة شباب الحركة بالتقاعس[37].
7. سيادة عقلية التلقي لدى أعضاء جماعة الإخوان المسلمين[38].

وربما عكست بعض هذه الانتقادات البيئة التي عاش فيها مؤسسو حركة الجهاد، أو التجربة الشخصية لبعضهم؛ إذ إن فروع جماعة الإخوان في أماكن أخرى لا تنطبق عليها العديد من هذه الانتقادات.

موقف حركة الجهاد من الثورة الإيرانية ومن الشيعة:

تأثر فتحي الشقاقي، مؤسس حركة الجهاد، بالثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة آية الله الخميني، ورأى أنها بداية تحول ثوري. وقد كتب الشقاقي وهو ما يزال طالباً في جامعة الزقازيق[39] بمصر كتابه "الخميني الحل الإسلامي والبديل"[40]، وهو الكتاب الذي طبع عدة طبعات في فترة وجيزة، وقاد لاعتقال كاتبه وإيداعه سجن القلعة لأربعة شهور، ثُمّ تَمّ إجباره على العودة لمنزله برفح، حيث نشط في بثّ أفكاره ورؤاه السياسية وتنظيم الشباب الإسلاميين حوله.

لاقت آراء الشقاقي بالثورة الإيرانية ودفاعه القوي عنها، واعتباره أن الخلاف مع الشيعة غير ذي بالٍ في خضم الصراع الذي يخوضه المسلمون ضدّ القوى الإمبريالية الغربية وضدّ "إسرائيل"، وتمجيده لموقف الثورة الإيرانية من هذا الصراع، ولتصديها للغرب، وخصوصاً أمريكا، ولـ"إسرائيل"، واعتبارها للأخيرة أنها سرطان يجب اجتثاثه، تحفظاً من قبل الإخوان الغزيين، وعلى الرغم من أن الإخوان

---

[36] زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص 154.

[37] **المرجع نفسه**، ص 151.

[38] **المرجع نفسه**، ص 158.

[39] بعد أن تخرج الشقاقي من كلية الطب تقدم للدراسة في قسم التاريخ بكلية الآداب.

[40] فتحي الشقاقي، **الخميني الحل الإسلامي والبديل** (القاهرة: دار المختار الإسلامي، 1979).



في البداية وقفوا موقفاً إيجابياً من الثورة، إلاّ أنّهم تحوّلوا عن ذلك بعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية سنة 1980.

وقد رأى الإخوان الغزيون أنّ الثورة "انبعثت من منطلقات إسلامية، إلا أنها أخذت تفقد بريقها عاماً بعد عام"، وأنها لم تقم دولة إسلامية نموذجية ترتكز على مؤسسات مستقرة، ولم تتجاوز البعد المذهبي، بل "يلمس الجميع أن الطابع المذهبي للدولة يتأكد يوماً بعد يوم من خلال إعلامها وممارساتها داخل إيران وخارجها"[41]. لقد أدى الاختلاف في الموقف من الثورة الإيرانية ومن الشيعة إلى اتهام الإخوان المسلمين لحركة الجهاد بأنها ذات ميول شيعية[42].

2. المرحلة الثانية 1987–2005[43]:

انطلقت حركة حماس في أواخر سنة 1987، وأخذت بسرعة دوراً كبيراً في انتفاضة الشعب الفلسطيني، وصارت المنافس الرئيسي لحركة فتح على الصعيد الشعبي والميداني المقاوم. ومع انطلاقة حماس انتفت معظم الانتقادات التي كانت توجهها حركة الجهاد للإخوان المسلمين، وتحولت حركة الجهاد إلى شقيقة صغيرة لحماس، تلتقي معها في التأصيل الفكري والجهادي والسياسي، وفي الطرح الاستراتيجي؛ وتختلفان في بعض الجوانب والمواقف الجزئية والتكتيكية.

حافظت كلا الحركتين على تميزهما في أثناء الانتفاضة المباركة 1987–1993، وكان لكل منهما برامجه وفعالياته وإضراباته التي يختلف بها عن الآخر؛ ولكن لم تسْعَ أيّ من الحركتين لتعطيل الأُخرى. غير أن الأمر لم يخلُ من بعض المناكفات والاحتكاكات الميدانية في التنافس على النفوذ في المساجد مثلاً، أو في السعي لإثبات الذات. غير أن الطرفين استمرا في التأكيد على الوحدة الإسلامية، وعلى تشكيل جبهة مشتركة للتصدي للتنازلات السياسية التي تقوم بها قيادة منظمة التحرير.

شاركت الحركتان في تأسيس تحالف الفصائل العشر على هامش مؤتمر دعم الانتفاضة في طهران في 22–1991/10/25، الذي وقف ضد مشروع التسوية السلمية

---

[41] زياد أبو عمرو، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص 157.

[42] **المرجع نفسه**، ص 155.

[43] قام محرر هذا الكتاب (محسن محمد صالح) بإضافة النص المتعلق ببند المرحلة الثانية 1987–2005، وبند المرحلة الثالثة 2005–2013، الذي لم يكن مكتوباً في النص الأصلي.

وضد مؤتمر مدريد الذي عُقد في 1991/10/30. وعلى هامش مؤتمر دعم الانتفاضة التقى وفدا حماس والجهاد، حيث استؤنفت المباحثات بينهما. وحسب إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس، فإن التوجه كان للوصول إلى الوحدة عبر ثلاث مراحل: الأولى التنسيق، والثانية إقامة جبهة، والثالثة الوحدة. وقال غوشة إن الشهيد فتحي الشقاقي أخبره بضرورة الوحدة بينهما. وأضاف غوشة أن علاقة حماس مع حركة الجهاد كانت وما زالت قوية "لأن ما يجمعنا مع حركة الجهاد عاملان أساسيان: العامل الأول: أننا على أرضية فكرية إسلامية واحدة؛ وثانياً: أن برامجنا السياسية متقاربة جداً"[44].

أبعدت "إسرائيل" 416 قيادياً إسلامياً من فلسطين إلى مرج الزهور بلبنان في 1992/12/17، معظمهم من حماس، وبينهم 16 عضواً في الجهاد الإسلامي. وقد كان هذا الإبعاد فرصة للاحتكاك والتعارف بين الطرفين، وتنسيق برامج الصمود والعودة إلى فلسطين.

واتفقت حماس والجهاد على مواجهة اتفاق أوسلو، وعلى مواصلة العمل العسكري المقاوم، ونشِطتا ضمن تحالف الفصائل العشر. وتعرض كلا الفصيلين إلى ملاحقات الجهات الأمنية في السلطة الفلسطينية؛ وهو ضغط لم يخِفْ إلا بعد اندلاع انتفاضة الأقصى سنة 2000. وقد قاطعت حماس والجهاد انتخابات السلطة الفلسطينية الرئاسية والتشريعية أوائل سنة 1996. كما تعاونت حماس والجهاد في تنفيذ عمليات استشهادية، كما في عملية بيت ليد في 1995/1/22، وعملية المركز التجاري في تل أبيب في 1996/3/5؛ حيث وفرت حماس الدعم اللوجستي، بينما قامت عناصر من الجهاد الإسلامي بالتنفيذ.

كانت انتفاضة الأقصى 2000–2005 نقطة تحول في أداء حماس والجهاد، حيث أبدعتا في العمل الجهادي المقاوم، بعد انكسار وتراجع القيود والملاحقات الأمنية التي فرضتها عليهما السلطة الفلسطينية. وظهر بين حماس والجهاد تنسيق ميداني مشترك، كما في الهجوم على معبر إيرز في قطاع غزة في 2003/6/8.

[44] إبراهيم غوشة، **مرجع سابق**، ص 188–189.

3. المرحلة الثالثة 2005–2013:

قاطعت حماس والجهاد انتخابات الرئاسة الفلسطينية في 2005/1/9 والتي فاز فيها مرشح حركة فتح محمود عباس. وكانت حماس والجهاد ضمن الفصائل الفلسطينية الموقعة على اتفاق القاهرة في 2005/3/17، الذي يهيئ الأجواء لدخولهما منظمة التحرير الفلسطينية، ولإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وقد شاركت الحركتان في الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع؛ وتحالفتا في عدد من البلديات. وظهر للمراقبين الشعبية الواسعة لحماس والتنافس الشديد بينها وبين فتح؛ بينما كانت نتائج الجهاد الإسلامي وباقي الفصائل متواضعة قياساً إلى فتح وحماس.

قررت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي التابع للسلطة الفلسطينية، بناء على اجتهادات مرتبطة بحماية برنامج المقاومة، والإصلاح، ومحاربة الفساد، وخدمة الجماهير، ومنع التنازلات السياسية. أما الجهاد الإسلامي فقررت مقاطعة الانتخابات لأنها تتم تحت سقف اتفاقية أوسلو، ووفق شروط أوسلو، حيث لا تملك قوى المقاومة فرض شروط اللعبة على السلطة في هكذا أجواء.

أعطى فوز حماس في الانتخابات في أوائل سنة 2006 قوة دفع كبيرة لها، وقوبل في الأوساط المؤيدة للمقاومة، بما فيها الجهاد الإسلامي، بارتياح كبير. وقدمت إيران (الحليف والداعم الرئيسي للجهاد الإسلامي) دعماً واسعاً ومضاعفاً لحماس وحكومتها، بعد أن تبيَّن لها مدى شعبية حماس؛ هذا بالإضافة إلى انفتاح قوى إقليمية ودولية على حماس بشكل أكبر. وقد عرضت حماس على الجهاد المشاركة في الحكومة التي كُلِّف إسماعيل هنية بتشكيلها، غير أن حركة الجهاد اعتذرت عن ذلك[45]؛ وطالب القيادي في الجهاد خالد البطش حماس بالاعتذار عن تشكيل الحكومة، إذا لم تضم ائتلافاً وطنياً من جميع الأطراف الفلسطينية[46]. وأكد البطش على التعاون مع حماس لأنها تتمسك بالثوابت الفلسطينية، ولأنها جزء أصيل من المقاومة[47]. وأشار القيادي في الجهاد نافذ عزام إلى إمكانية التعاون مع الحكومة التي تقودها حماس في عدة ملفات

[45] **الحياة**، 2006/1/29.

[46] **البيان**، 2006/2/4.

[47] **القدس العربي**، 2006/2/10.

أبرزها الإصلاح الداخلي لتخفيف معاناة الناس، وتعزيز خيار المقاومة، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني؛ كما يمكن مساعدتها في مواجهة الضغوط التي تتعرض لها[48].

ويبدو أن العلاقات بين حماس والجهاد تواصلت بشكل إيجابي، وأعطت العلاقات المتميزة بين زعيمي الحركتين خالد مشعل ورمضان عبد الله دفعاً قوياً للتفاهم، ولتجاوز بؤر الاحتكاك. وبعد أن شكّلت حماس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية في آذار/ مارس 2007، ظهرت أنباء أن التنسيق بين حماس والجهاد وصل إلى أشدِّه، وأن حماس تلقت وعداً من الجهاد بالالتزام "قدر الإمكان" بالتهدئة مع "إسرائيل"، وذلك للمساعدة في ترتيب فك الحصار عن الشعب الفلسطيني وعن الحكومة. وأشار محمود الزهار إلى أن هناك لقاءات متواصلة بين حماس والجهاد، وقال "إنه في بداية العلاقات، كان هناك اختلاف في وجهات النظر حول رغبة حركة الجهاد القيام بالعمل المسلح عند نشأتها، بينما كان الإخوان المسلمون يرغبون بالتربية أولاً قبل العمل المسلح". وأضاف الزهار أنه "وبعد ولوج الجميع في العمل المسلح، فإن المساحات قد ضاقت"؛ مشيراً إلى أن "الحركتين مشروعٌ إسلامي، وهناك رؤية مشتركة تقودها الحركتان"[49]. وقال الزهار إن "اندماج الحركتين في إطار تنظيمي واحد هدف مطروح، ولكنه يحتاج إلى ترتيبات مسبقة، وإجراءات وإنضاج على مستوى كبير"[50].

غير أن الجهاد الإسلامي عارضت الحسم العسكري الذي قامت به حماس في قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، وحاولت الجهاد أن تلعب دور الوسيط. وقد أثار ذلك انزعاج حماس، التي توقعت أن تقف الجهاد إلى جانبها، أو أن تتفهم موقفها بشكل أفضل. كما لم تُخفِ حماس انزعاجها من انضمام العديد من أعضاء فتح وأنصارها إلى حركة الجهاد، باعتبارها مظلة توفر لهم الحماية وحرية العمل. ونظرت حماس إلى هؤلاء باعتبارهم عناصر توتير محتملة في قطاع غزة أو في حركة الجهاد، لدفعها باتجاهات أكثر تصلباً وحِدَّة تجاه حماس وحكومتها في القطاع. أما حركة الجهاد فتابعت من جهتها بذل مساعيها للوساطة وتقريب وجهات النظر[51].

---

[48] **الخليج**، 2006/2/26.

[49] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2007/5/9.

[50] **الخليج**، 2007/5/9.

[51] انظر مثلاً حول مساعي الوساطة، : موقع إسلام أون لاين، 2007/6/22، في: http://islamonline.net؛ ووكالة فلسطين اليوم، 2007/7/10، انظر: http://paltoday.ps/ar؛ و**الدستور**، 2007/9/19.

ولم تخلُ تلك الفترة من احتكاكات ميدانية فردية بين عناصر من حماس والجهاد[52]. ورأى خالد البطش أن الحسم الذي قامت به حماس "أدى إلى تجرُّؤ إسرائيل إلى حد الخطورة على قضيتنا الفلسطينية"، وطالب كلاً من فتح وحماس بالتراجع، وأن يتنازل كل منهما للآخر[53]. ويظهر أن اللقاءات المشتركة بين حماس والجهاد لم تنقطع، فعُقدت سلسلة اجتماعات في غزة هدفت إلى تنسيق المواقف بشكل أفضل، كما اتفقتا على تشكيل لجان ميدانية مشتركة في المناطق لعلاج أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين[54]. وقد تكررت الاحتكاكات والاشتباكات بين الحركتين في 2007/10/21، غير أن الحركتين اتفقتا على سحب فوري للمسلحين ووقف مظاهر التوتر، واتهمتا جهات مشبوهة بمحاولة تأجيج الفتنة بينهما[55].

وفي 2008/9/8 عقدت الحركتان اجتماعاً مطولاً، صدر عنه في اليوم التالي بيان أكد على العلاقة الاستراتيجية بين الحركتين، وعلى الثوابت التي تؤمن بها الحركتان، وأكد على الحوار الوطني الجاد سبيلاً وحيداً لمعالجة الانقسام السياسي الفلسطيني؛ وأعلنت الحركتان في البيان الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة في الداخل، لمعالجة أي إشكاليات ميدانية قد تحدث[56].

ونسقت الحركتان موقفهما من لقاء الحوار الشامل للمصالحة الوطنية الذي كان من المفترض عقده في القاهرة في 9–2008/10/11؛ واعتذرتا عن عدم الحضور (مع فصيلين فلسطينيين آخرين) قبل المؤتمر بيوم واحد؛ لِمَا رأوه من عدم جدية من طرف قيادة فتح؛ حيث لم يُطلق سراح السجناء السياسيين من سجون السلطة في الضفة الغربية، ولم يُسمح لوفد من حماس بالقدوم من الضفة؛ وأصر عباس على حضور جلسة الافتتاح فقط دون المشاركة في جلسات الحوار التالية[57]. وقد استمر التنسيق والتناغم بين حماس والجهاد في السنوات التالية فيما يتعلق بالمصالحة والحوار الوطني وإصلاح م.ت.ف.

---

[52] انظر مثلاً حول سوء تفاهم بشأن استهداف معبر صوفا، في: **الأيام**، 2007/7/24؛ وانظر حول اشتباك أدى لمقتل ثلاثة وجرح سبعة في غزة، في: **الرأي**، عمّان، 2007/8/3.

[53] **الأيام**، 2007/8/6.

[54] انظر: **الخليج**، 2007/8/16، و2007/8/28؛ و**القدس العربي**، 2007/9/18.

[55] المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/10/22؛ و**الخليج**، 2007/10/24.

[56] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/9/9.

[57] انظر محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 38–39.

وعندما قامت "إسرائيل" بهجومها على قطاع غزة في الفترة 2008/12/27–2009/1/18 وقفت الجهاد إلى جانب حماس في المقاومة، حيث قاما (مع باقي الفصائل الفلسطينية) بدور بطولي في مواجهة الهجوم الإسرائيلي. وقد دعا، إثر ذلك، المسؤول الأول في حركة الجهاد في غزة محمد الهندي إلى وحدة سريعة بين حماس والجهاد[58]. غير أن حركة الجهاد أكدت في اليوم التالي على لسان نافذ عزام أنها تسعى من أجل وحدة العمل الإسلامي في فلسطين، من خلال تنسيق أفضل مع حماس أولاً، ثم مع باقي الفصائل؛ وأن "هذا التوجه لا يعني بأي حال من الأحوال اندماج الحركتين"[59]. أما حماس فرأت حسبما عبَّر القيادي فيها رأفت ناصيف أن النصر الذي حققته المقاومة في غزة "قلَّص الفارق في التباين والهوامش التي كانت تحول دون تشكيل قيادة مُوحّدة أو عمل مُوحَّد"[60].

استمر التأكيد على السعي للوحدة بين حماس والجهاد، غير أن تطوير التنسيق المشترك بدا أمراً مريحاً للطرفين، اللذين لم يكونا مستعجلين على الاندماج. فمثلاً أكد القيادي في حماس إسماعيل رضوان على العلاقة بقوله "نحن نتفق في النظرة والأهداف الاستراتيجية... العلاقة وصلت ذروتها من خلال التنسيق الإيجابي على مستوى الأمناء العامين للفصيلين، وعلى مستوى الداخل والخارج"؛ لكن رضوان استدرك قائلاً "لا نرى في وجود الحركتين بشكل منفصل أي إشكالية، في ظلّ التنسيق العالي بينهما لأن أهدافهما الاستراتيجية واحدة"[61].

وعلى أيّ حال، فقد ظلت قيادات من الطرفين تدعو للوحدة أو التدرج العملي باتجاهها؛ فدعا مثلاً محمد الهندي لحوار استراتيجي بين حماس والجهاد "لبناء استراتيجية ورؤية للمرحلة القادمة"[62]. وفي أوائل سنة 2012 دعا إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة إلى حوار معمق لتحقيق الاندماج التام بين حركتي حماس والجهاد. وقد رحب محمد الهندي بدعوة هنية قائلاً إن "وحدة

---

[58] **الحياة**، 2009/1/25.

[59] **الشرق الأوسط**، 2009/1/26.

[60] **الشرق الأوسط**، 2009/1/26.

[61] **فلسطين**، 2009/7/5.

[62] **السبيل**، 2010/10/20.

قوى المقاومة الفلسطينية واجب شرعي، وضرورة وطنية"[63]. وأشارت صحيفتا القدس العربي والسفير إلى انطلاق هذا الحوار بين الحركتين[64]. وبالرغم من ذلك فقد كان هناك قيادات عديدة من الطرفين تدرك أن الأمر مازال بعيداً، وأنه كما عبَّر نافذ عزام "يجب بذل جهد كبير ووقت طويل من أجل الوصول إليها". أما طاهر النونو الناطق باسم الحكومة في غزة، فرأى أن هناك أربعة عوامل تساعد على الوحدة؛ أولها المنطلق الإسلامي الواحد، وثانيها المشروع الواحد وأهدافه الموحدة، وثالثها الأدوات المستخدمة الموحدة لتحقيق المشروع، ورابعها أن الخلافات بين الحركتين طابعها تكتيكي، وهي خلافات تنظيمية طبيعية[65].

وقد أكد الأمين العام لحركة الجهاد رمضان شلح أن حديث الوحدة هو حديث قديم جديد، وأن الرغبة في الوحدة موجودة لدى الطرفين من حيث المبدأ. أما شكل الوحدة وتوقيتها، فقال إنه مازال موضع بحث ونقاش بين الحركتين وداخل كل حركة[66]. ومع أن محمد الهندي أشار في أواسط آذار/ مارس 2012 إلى أن محادثات الاندماج مستمرة وتسير بشكل إيجابي[67]، إلا أنه حتى نهاية 2013 لم يحدث تطور ملموس يعكس الاتجاه العملي نحو الاندماج؛ بالرغم من التأكيدات المتواصلة من الطرفين على التنسيق المشترك والسير نحو الوحدة.

بالإضافة إلى التنسيق المشترك عسكرياً بين حماس والجهاد في مواجهة الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة؛ فقد كان يتم تنفيذ عمليات فدائية مشتركة كما في العملية التي أدت إلى مقتل حارسين إسرائيليين في المنطقة الصناعية غربي طولكرم في الضفة الغربية في 2008/4/25. كما أن الشاباك أعلن عن اعتقال أعضاء الخلية التي نفذت عملية تفجير في تلّ أبيب في 2012/11/21 أدت إلى إصابة 29 إسرائيلياً، وأنهم ينتمون إلى حركتي حماس والجهاد[68].

[63] **الغد**، 2012/1/18.

[64] **القدس العربي**، و**السفير**، 2012/1/18؛ وانظر: **القدس**، 2012/1/20.

[65] **الحياة**، 2012/1/20؛ وانظر: تصريح إسماعيل رضوان لوكالة معاً في 2012/1/20.

[66] فلسطين أون لاين، 2012/3/4.

[67] فلسطين أون لاين، 2012/3/18.

[68] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2012/11/23.

وبينما كان الحوار والتنسيق عالياً ومستمراً بين الحركتين، إلا أن الاحتكاكات الميدانية كانت تطل برأسها بين الحين والآخر، وإن كان يتم علاجها بسرعة. ويظهر أن منطق الحكومة "الدولة" الذي تمثله حماس في القطاع، ومنطق الحركة الذي تعيشه الجهاد في القطاع قد أدى إلى بعض التعارض في الأولويات وفي أساليب الأداء والعمل. فعندما تلتزم حماس بالتهدئة (كما حصل بعد حرب الفرقان 2009) كانت ترى في اختراق التهدئة من الفصائل، ودون تنسيق مسبق معها، إضراراً بالتزاماتها السياسية، وتعطيلاً لسعيها في فك الحصار عن قطاع غزة؛ بينما كانت حركة الجهاد ترى ضرورة الرد المباشر على الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية. وقد تكرر حدوث احتكاكات بين الطرفين لهذا السبب[69].

وقد كان التنافس على كسب الأنصار من خلال السيطرة على المساجد أحد مجالات الاحتكاك بين حماس والجهاد. فقد اتهمت مصادر في الجهاد حركة حماس بأنها تستغل سلطتها ونفوذها لمد سيطرتها على مساجد تديرها حركة الجهاد؛ وقالت إن عدد المساجد التي تديرها الجهاد يصل إلى نحو سبعين مسجداً، سيطرت حماس على 11 مسجداً منها، في الوقت الذي تدير فيه حماس مئات المساجد[70]. أما طالب أبو شعر وزير الأوقاف في حكومة غزة، فقال إنه لم تحدث خلافات أو صدامات مسلحة "في إطار الحرب على المساجد"؛ وأكد أن المساجد هي منابر للوحدة الوطنية، وحذر من الفتنة. وأضاف "ورثنا وضعاً قائماً معقداً منذ سنوات طويلة في المساجد، وجدنا فيه وجوداً لجهات مختلفة، ولم نَرْفع إماماً أو موظفاً، ولم نمنع أحداً من الخطبة"[71].

من جهة أخرى، عزا القيادي في حماس صلاح البردويل الإشكاليات الميدانية بين الطرفين إلى عدم التزام بعض عناصر الجهاد بأوامر قيادتها السياسية؛ حيث إن العلاقة بين القيادتين السياسيتين مُميزة. وقال البردويل إنه بعد الحسم العسكري في القطاع انضمت عناصر من الأجهزة الأمنية السابقة والمنفلتين من حركة فتح إلى المجموعات العسكرية للجهاد، "لتوفر لهم غطاء للهجوم على حماس، ويستغلون كل فرصة لإشعال الفتنة بين الطرفين". وأشار البردويل إلى تجاوزات محسوبة على حركة الجهاد

---

[69] انظر مثلاً: **الشرق الأوسط**، 2009/3/10؛ و**القدس العربي**، 2009/3/27؛ وصحيفة **الأهرام**، القاهرة، 2009/4/22؛ و**الحياة**، 2009/10/11؛ و**الغد**، 2010/8/27؛ و**الحياة**، 2013/6/25.

[70] **الحياة**، 2009/7/11.

[71] **الحياة**، 2009/7/11.

كإطلاق النار في الأفراح، واختطاف مواطنين والتحقيق معهم. وقال إن حماس حريصة على علاج هذه الإشكاليات بالتنسيق والتفاهم مع قيادة الجهاد[72]. وقد أكد البردويل في وقت لاحق أن علاقة حماس بالجهاد متينة في جميع الملفات، وتحكمها ضوابط "أخوية حميمة ووطنية شريفة"، وأن الحركتين تتمتعان "بانسجام كامل"، وأن التنسيق بينهما "قوي ودقيق وتحكمه أخلاق المجاهد"[73].

أحدثت الثورات والتغيرات في العالم العربي اهتزازات واسعة انعكست صعوداً وهبوطاً وانتصارات وتراجعات على التيار الإسلامي الفلسطيني (مما لا مجال لمناقشته هنا) غير أن تراجع علاقات حماس بإيران وسورية وحزب الله؛ جعل بعض المتابعين من حماس ينظرون بحذر إلى تقارير عن زيادة الدعم الإيراني العسكري واللوجستي لحركة الجهاد، مع تضاؤله بشكل كبير عن حماس؛ مما قد يفهم منه سعياً من الطرف الإيراني لتقوية الجهاد على حساب حماس[74].

وبشكل عام، يظل ما يجمع حركتي حماس والجهاد أكبر بكثير مما يفرّقهما، وتظل مساحة التنافس بينهما في إطار المقاومة ومشروع التحرير، والتسابق في مجالات التضحية والعمل الوطني. وبالتالي يظل تطوير التعاون والسير باتجاه الوحدة بينهما، هو الأقرب لمنطق حركة الأحداث المستقبلية، والله أعلم.

خلاصة:

ما زال التيار الإسلامي الوسطي المعتدل يمثل التيار الأكثر قوة وانتشاراً في الساحة الفلسطينية في الداخل والخارج. وهو يُعبر عن نفسه بشكل أساسي من خلال مدرسة الإخوان المسلمين، وتحديداً حركة حماس. غير أن التيار السلفي له حضور لا يستهان به، كما أن حركة الجهاد الإسلامي تمثل إحدى أقوى حركات المقاومة الفلسطينية. فضلاً عن الحضور التاريخي والمستمر لحزب التحرير الإسلامي. أما الجماعات المتشددة

[72] الجزيرة.نت، 2010/9/15.

[73] فلسطين أون لاين، 2013/6/20.

[74] انظر أيضاً حول رؤية مصادر إسرائيلية للموضوع، في: **القدس**، 2013/6/27.

القريبة من فكر القاعدة، أو تلك التي تُعرف بالسلفية الجهادية، أو تلك التي تتساهل في التكفير... فإنها ما زالت قليلة الحضور والتأثير في الساحة الفلسطينية.

بَنَت حماس قاعدة تعاملها مع الاتجاهات الإسلامية في الساحة على قاعدة "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"؛ وتجنبت ما استطاعت الدخول معها في صراعات وصدامات واتهامات. كما سعت إلى توحيد الرؤى والأفكار والتنسيق في مجالات العمل المختلفة.

استفادت حماس من تعريف الإخوان لأنفسهم بأنهم "دعوة سلفية"، في تكريس ما هو مشترك مع التيار السلفي؛ كما أن الخلفية الإخوانية لمؤسسي حركة الجهاد الإسلامي، وتشابه المنطلقات الفكرية والاستراتيجية ووسائل العمل، خصوصاً بعد انطلاقة حماس، قد خدم بشكل كبير باتجاه تقوية العلاقات بين حماس والجهاد، وتطلع الطرفين إلى الوحدة المستقبلية الاندماجية بينهما.

إن الحالة الفلسطينية والمنطقة العربية تموج بالتغيرات والثورات؛ وعلى حماس أن تحسن التعامل مع الحالة الإسلامية الفلسطينية وتعقيداتها، وأن تُحسن استيعابها أو التحالف معها بما يخدم القضايا الاستراتيجية المشتركة ومشروع تحرير فلسطين؛ وإلا فإن أي ارتدادات معاكسة للحالة الإسلامية الفلسطينية قد ترتد بشكل سلبي على حماس ومشروعها الإسلامي؛ بل وعلى المشروع الإسلامي لفلسطين بشكل عام.

الفصل السادس

حماس وعملية التسوية السلمية

د. رائد نعيرات

حماس وعملية التسوية السلمية

مقدمة:

تعددت الدراسات والمقالات وحتى حلقات العصف الذهني التي تناولت موضوع طبيعة العلاقة بين حركة حماس وعملية التسوية السلمية. وبالرغم من المحاولات العديدة التي بنيت على قاعدة تأصيل الدور الذي يمكن أن تلعبه حماس في العملية السلمية، أو مدى إمكانية أن تكون حماس لاعباً فاعلاً في عملية السلام، أو ما اصطلح على تسميته "إيجاد غرفة لحماس في العملية السلمية" إلا أن أغلب هذه الدراسات وحلقات العصف الذهني، كانت بشكل أو بآخر موجهة أو كان يعوزها دقة المنهجية. فالمتتبع لمجمل هذه الدراسات يجد أنها دارت في فلك البحث عن الإجابة، لماذا لا يمكن أن تكون حماس جزءاً من العملية السلمية؟ وتمّ الاستناد إما إلى أن حماس حركة دينية مقاومة، ولديها مواقف أيديولوجية وسياسية، لا تُمكّنها من أن تكون جزءاً من العملية السلمية، بغض النظر عن التحول في العملية السلمية بأي شكل من الأشكال؛ وبناء عليه، تمّ تفسير كلّ سياسات حماس انطلاقاً من مواقفها الأيديولوجية الدينية، وترتب على ذلك تفسير بعض المقاربات التي قدمتها حماس تجاه العملية السلمية على أنها محاولات من حماس للاستفادة من العملية السلمية دون دفع الثمن؛ أو أن حماس تحاول تطويع العملية السلمية لخدمة أهدافها. وبُني على هذا المنهج رفض قطعي لوجود حماس ولكل الخطوات التي قدمتها حماس، والمطالبة دائماً بالمزيد، دون منحها فرصة لالتقاط الأنفاس، أو تطوير نظريتها تجاه العملية السلمية.

أما النوع الآخر من الدراسات، فقد تأسس على قاعدة البحث عن المشترك بين هذين الفاعلين، منطلقاً من قاعدة أن حماس حركة سياسية كباقي الحركات في العالم؛ وبالتالي فإن القضية قضية وقت وظروف. وبناء على هذا التصور بنيت عدة سياسات دولية، باتجاه الضغط على حماس ومحاولة وضعها في الزاوية، عبر آلية عدم السماح للحركة بالتطور والتقدم، وضمن منهجية الإفشال وإثبات عدم القدرة؛ وذلك من أجل جعل الحركة تتبنى سياسات أكثر توافقاً مع العملية السلمية، بغض النظر عن طبيعة العملية السلمية وإنجازاتها أو إخفاقاتها. وهنا تمّ صناعة نمطية معينة تدَّعي أن العقبة الوحيدة في العملية السلمية هي حماس، وأن العملية السلمية في ذاتها لا يعتريها أيّ إشكالية.

علاوة على هذه الدراسات، لا تكاد تخلو الأدبيات من المقالات هنا وهناك، التي تناولت الموضوع، من خلال الجانب الترويجي للحركة، وقدرتها على الانخراط في العملية السلمية. وتمّ التغاضي بالكامل عن طبيعة الحركة وطبيعة العملية السلمية، وخصوصية كلّ منهما. وتمّ البناء على بعض المحطات والمشاهد الواقعية التي تشير إلى مدى اقتراب الحركة من العملية السلمية. وهذا النوع من الأدبيات تجاهل كذلك مسيرة العملية السلمية، سواء أكان ذلك متعلقاً بمنهجيتها، أم بمخرجاتها، أم حتى بطبيعة التطورات التي طرأت عليها؛ وكأن العملية السلمية هي الثابت، وحماس هي المتغير، أو أن حماس هي التي يجب عليها أن تتغيير لتكون جزءاً من العملية السلمية.

وفي الوقت نفسه نجد أنه وبغض النظر عن الزاوية التي يتم النظر بها إلى موضوع حماس والعملية السلمية، إلا أن هناك مُسلّمة لا جدل فيها اليوم لدى صناع القرار السياسيين، أو دارسي ومتابعي المشهد السياسي الفلسطيني، أنه لا يمكن الحديث عن عملية سلام ناجحة، وعن تحقيق السلام في الشرق الأوسط، دون إيجاد مقاربة تجعل من حماس جزءاً من العملية السلمية[1]. ولكن هذه المسلمة يعوزها حتى الآن الإجابة على سؤال: من الذي يجب أن يتغير؟ هل يجب على حماس أن تقترب من العملية السلمية أكثر؟ أم إنه يجب إجراء تغييرات في العملية السلمية بحيث تقترب هي من حماس؟ إن شرعية هذا السؤال تنبع من قضية مهمة ألا وهي أن العملية السلمية اليوم توقفت بالكامل، ليس بسبب حماس، وإنما وحسب ما يقدمه الجانب الفلسطيني، وحركة فتح تحديداً (التي تعدُّ العملية السلمية منهجيتها واستراتيجيتها في العمل منذ ما يقارب العقدين من الزمان) بسبب أن الجانب الإسرائيلي يرفض أن تصل العملية السلمية إلى تحقيق سلام شامل، وإنما يسعى على الإبقاء على المفاوضات من أجل المفاوضات، وإلى رفع وتيرة الاستيطان بشكل لا يتيح في النهاية للفلسطينين إقامة دولتهم، أو حتى حسب تعبير كبير المفاوضين الفلسطينيين والرئيس الفلسطيني "لا يبقى شيء نتفاوض عليه".

---

[1] انظر: تصريحات طوني بلير، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، في صحيفة **هآرتس** *Haaretz* الإسرائيلية، حيث نقلت عن **التايمز** *The Times* أن طوني بلير قال: يجب أن تكون حماس جزءاً من العملية السلمية، انظر:

Haaretz, 1/1/2009, http://www.haaretz.com/news/blair-hamas-should-be-part-of-peace-process-1.267153

حاولت هذه الدراسة أن تنتهج خطاً مغايراً يقوم على محاولة الإجابة على تساؤل: كيف تطور موقف حماس من العملية السلمية، وما هي محددات الموقف؟ بعيداً عن تقييم هذا الموقف، وكذلك بعيداً عن دراسة عملية التسوية السلمية. فهي تقدم للقارئ طبيعة المواقف التي اتخذتها حماس من العملية السلمية في حقب مختلفة، نتيجة لتغير المحددات والظروف التي صيغت فيها هذه المواقف والسياسات.

واجترحت الدراسة نموذجاً واقعياً يقوم على دراسة الحالة كما هي؛ ومن هنا سيتم اتباع المقارنة العمودية للمواقف والسياسات التي اتبعتها حماس خلال مسيرتها السياسية تجاه جزئيات العملية السلمية أو كلياتها، للتعرف على مدى التطور الذي طرأ على مواقف وسياسات الحركة والأسباب التي أحدثت هذه التغيرات.

أولاً: حماس: النشأة والعملية السلمية:

إن دراسة نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس على درجة من الأهمية، لمعرفة محددات مواقف الحركة وما طرأ عليها من مقاربات تجاه التسوية السلمية. إن أهمية العودة إلى موضوع النشأة تجعلنا قادرين على فهم المنطلقات الأيديولوجية التي توجه عمل حماس على وجه العموم، إضافة إلى فهم ديناميكيات وآليات تشكيل الفعل السياسي لدى الحركة وسلوكها.

تقود العودة إلى الجذور المؤسسة لحركة حماس الباحث إلى الإجابة على سؤال الثابت والمتحول في فكر الحركة وسلوكها السياسي؛ حيث إن حركة حماس تغيرت خلال العقدين السابقين، سواء على مستوى سلوكها السياسي أم في طريقة طرحها الفكري، أم حتى في آليات معالجتها للأمور. غير أن هذا التغيير، وحسب رأي أغلب قادة الحركة وفاعليها السياسيين، يستند إلى ثابت أساسي، وهو الهدف العام للحركة المتمثل في التخلص من الاحتلال وإنهائه[2]، ورفض التنازل عن أي جزء من فلسطين.

وتتعاظم أهمية النشأة ودراستها عندما تتعلق القضية بعملية التسوية السلمية وموقف حماس منها، حيث تبرز القضية في مشهد الثابت والمتحول في فكر حماس

[2] مقابلة أجراها الباحث مع أيمن دراغمة، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، 2011/8/10.

وسلوكها، وهل هناك تغيرات في المواقف الأيديولوجية للحركة تجاه قضايا الصراع الجوهرية؟ أم إن هناك تطوراً في السلوك السياسي للحركة، مع ثبات المواقف الأيديولوجية من القضايا الجوهرية للصراع؟

لقد جاءت نشأة الحركة في سنة 1987 استجابة لمجموعة من التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الداخلي، كان هناك تراجعٌ في حضور حركة فتح في الساحة الداخلية، كما أصبحت أكثر انشغالاً بدخول عملية التسوية السلمية. أما على الصعيد الإقليمي، فقد سيطر على المشهد تحولات نحو انتشار التدين بشكل متسارع. وفيما يخص المشهد الدولي، فقد تمثل في بداية انتهاء مرحلة القطبين وإعادة ترتيب العالم بطريقة مغايرة[3]. ولغاية يومنا هذا نجد أن جميع هذه المشاهد ما زالت تسيطر على الصورة الكلية للمشهد السياسي الفلسطيني، في صورة لم تكتمل بعد. فكل هذه العوامل ما زالت في مرحلة البحث عن تحقيق الذات، إذا جاز لنا التعبير بذلك، ولم تصل إلى إعلان أن هدفها قد اكتمل.

في مرحلة النشأة، قدمت حماس نفسها على أنها "حركة مقاومة شعبية وطنية"[4]، فهي من جهة رأت أن منهجيتها في التحرير تقوم على المقاومة، ومن جهة أخرى أن مرجعيتها في المقاومة تنطلق من الإسلام وحركة النهضة الإسلامية[5]. ومن هنا نجد أن حركة حماس ليست حركة إسلامية بالمعنى التقليدي للصورة النمطية للحركات الإسلامية، الهادفة إلى إقامة الحكم الإسلامي أو الدولة الإسلامية؛ وليست حركة جهادية بالمفهوم العام للحركات الجهادية التي لا تمتلك برنامجاً سياسياً. ونجد أيضاً أننا إذا أردنا أن نصنف حركة حماس تصنيفاً دقيقاً فإنها تنتمي إلى حركات الإسلام السياسي، فحماس لا ترفض المشاركة السياسية، وتتبنى الوسطية في تفسير الإسلام، وتعتمد التدرج في تحويل الفكر الإسلامي إلى واقع[6]. فهي وكما عبر عن ذلك رئيس

---

[3] جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **المدخل إلى القضية الفلسطينية** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 386–387.

[4] نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام.

[5] المرجع نفسه.

[6] رائد نعيرات، الثقافة السياسية لحركة حماس وأثرها على السلوك السياسي للحركة في الحكم، مجلة **جامعة النجاح للأبحاث**، نابلس، المجلد 22، العدد 4، كانون الأول/ ديسمبر 2008، ص 1149–1151.

المكتب السياسي للحركة خالد مشعل "حماس ليست حركة إسلامية مجردة، بل هي حركة تحرر وطني، إضافة إلى كونها حركة إسلامية"[7].

أما عند دراسة السلوك السياسي للحركة، فإننا نجد أنها حركة سياسية عملية وواقعية (بمعنى الواقعية الذي ينطبق على حركات الإسلام السياسي)، تتفاعل مع التغيرات بما يخدم مصالحها، فمسيرة حماس تدل على أن سلوكها السياسي يخضع لمقاييس الربح والخسارة. وحتى عندما تمارس العمل المقاوم، فإنه كذلك ذو بوصلة سياسية، ويقع في دائرة الربح والخسارة. وهو ما أطلق عليه شاؤول مشعال Shaul Mishal وأبراهام سيلا Avraham Sela من وجهة نظر إسرائيلية "العنف الموجه"[8].

إن دراسة العلاقة بين حركة حماس وعملية التسوية السلمية في هذه المرحلة لا تشكل تغيراً كبيراً، حيث إننا نشهد أن الموقف والسلوك السياسي لحماس في هذه المرحلة تمثل في الرفض التام لفلسفة العملية السلمية ومنهجيتها، وكذلك لكل الآليات التي انبثقت عنها. والموقف العام لحركة حماس كان عدم التعامل بأي شكل من الأشكال مع العملية السلمية وكلّ مخرجاتها.

وفي الوقت نفسه لا يمكن إغفال أن هناك بعض المحطات التي تتطلب التحليل المعمق فيما يخص منهجية حماس في التعامل مع مخرجات اتفاقيات التسوية السلمية، وبالذات السلطة الفلسطينية، والإشكاليات التي أوجدتها على أرض الواقع. فحماس الرافضة لاتفاق أوسلو، والداعية لتحريم الاقتتال الداخلي، وجدت نفسها أنها في وضع ليس من السهل إدارة سلوكها السياسي فيه، فالعلاقات الداخلية الفلسطينية باتت محكومة بشكل أو بآخر باتفاق أوسلو[9].

---

[7] خالد مشعل، كلمة الافتتاح، مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات في العالم العربي،" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، في: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ConfZ/2013/Conf_IWAPI_Khalid_Mishal_3-13.pdf

[8] Shaul Mishal and Avraham Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence, and Coexistence* (Columbia: Columbia University Press, 2000), p. 12.

[9] قيس عبد الكريم (أبو ليلى) وآخرون، سلام أوسلو بين الوهم والحقيقه، دراسة تحليلية نقدية للاتفاقيات الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، 1994/5/4، ص 4.

لذا سيعالج هذا الجزء أهم المحطات الرئيسية التي تبلور فيها موقف حماس من العملية السلمية وطبيعة السلوك السياسي الذي اتخذ بناء عليه، ومن أبرزها:

حماس ومؤتمر مدريد:

شكل مؤتمر مدريد نقطة تحول فاصلة في تاريخ المنطقة، وفي طبيعة التصورات السياسية لأطراف الصراع. فلأول مرة في تاريخ الصراع يتم عقد مؤتمر سلمي، وتشارك فيه جميع الدول العربية، مما منح صكّ شرعية للبدء بعملية سلام قائمة على أساس قراري 242 و338، والاعتراف بـ"إسرائيل"، كما بينت ذلك رسائل الدعوة[10].

جاء موقف حركة حماس رافضاً لمؤتمر مدريد، سواء من الناحية المبدئية الأيديولوجية، أم من ناحية الآليات والأدوات، فرأت حماس أن مؤتمر مدريد مبني على فكرة التنازل عن معظم أرض فلسطين؛ إضافة إلى أن الظروف المنتجة للمؤتمر والمتمثلة في هيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) تجعل من العسير التوصل إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية. ولذا ركزت حماس على كون المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين[11].

وأصدرت حركة حماس بياناً مع القوى المعارضة لمؤتمر مدريد والذي ضمّ ممثلي عشر فصائل فلسطينية (ليست حركة فتح من بينها)، وتضمن رفض مؤتمر مدريد من حيث المبدأ، لكونه يتنازل عن معظم أرض فلسطين؛ وكذلك مطالبة الدول العربية، والشخصيات الفلسطينية المشارِكة في المؤتمر الانسحاب من المؤتمر، وطالبوا الشعب الفلسطيني باتخاذ عدة إجراءات تصعيدية في يوم انعقاد المؤتمر[12]. وأكدت حركة حماس على رفضها للمؤتمر أو حتى المشاركة في الآليات التي سيخرج بها وعلى رأسها الانتخابات لسببين أساسيين[13]:

---

[10] نص الدعوة لحضور مؤتمر مدريد 1991/10/18، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 9، شتاء 1992، ص 194، نقلاً عن **الحياة**، 1991/10/21.

[11] خالد ذويب، العلاقة بين حركة حماس والأردن 1987–2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، 2010، ص 39.

[12] بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة فتح يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام، طهران، 1991/10/24، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 2، العدد 8، خريف 1991، ص 267.

[13] حديث صحفي للناطق الرسمي باسم حماس في الأردن يعلن فيه رفض الحركة للحكم الذاتي الإداري والانتخابات المتعلقة به، **فلسطين المسلمة**، تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ص 10.

1. السبب المبدئي: رأت حماس أن أيّ انتخابات مبنية على أسس مؤتمر مدريد مرفوضة مبدئياً، لكونها تتنازل عن 78% من فلسطين، سواء كانت انتخابات تشريعية أم تنفيذية أم إدارية.
2. السبب السياسي الوطني: فمشروع الحكم الذاتي لا يلبي شيئاً من السيادة والاستقلال، وحقّ تقرير المصير؛ بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان، ويترك السياسة الخارجية والأمن للاحتلال.

حماس واتفاق أوسلو:

رفضت حركة حماس رفضاً قطعياً اتفاق أوسلو، ورأت فيه سابقة خطيرة في حياة الشعب الفلسطيني وتاريخه، خاصة الرسائل المتبادلة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين. حيث عدَّت حماس ذلك إضفاء لشرعية الاحتلال، وتنازلاً عن حقّ الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقالت حماس إن الاتفاق غير شرعي، وإن السلطة الناشئة عنه هي سلطة غير شرعية، وهي فقط سلطة تنفيذية[14].

كما رأت حركة حماس أن اتفاق أوسلو لن يقود إلى تحقيق الحلم الفلسطيني في التخلص من الاحتلال وحقّ تقرير المصير؛ بل العكس، فإن الاتفاق فاشل على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويحقق فقط مصلحة "إسرائيل". وقد رأت حماس أن الاتفاق ذو مهمة واحدة، هي جعل الجانب الفلسطيني يقوم "بمهمة قذرة"، هي منع المقاومة من القيام بدورها تجاه تحرير فلسطين، ومنح "إسرائيل" فرصة التفرغ لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية[15].

علاوة على ذلك، فقد رأت حماس أن اتفاق أوسلو يحمل بذور فشله في ذاته، وأنه سوف ينهي نفسه بنفسه، لكونه لا يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني. ولذا رفضت حماس الاشتراك في أيّ من مخرجات اتفاق أوسلو، وأعلنت مقاطعتها لكل المؤسسات المنبثقة عنها، وعدم مشاركتها في الأجهزة التي تمّ تشكيلها في أعقاب الاتفاق[16].

---

[14] انظر: مقابلة مع ممثل حركة حماس في سورية، **السفير**، 1995/2/1.

[15] حديث صحفي لموسى أبو مرزوق، **فلسطين المسلمة**، 1993/11/11، ص 11–12.

[16] **المرجع نفسه**.



وفي الوقت نفسه لا يمكن إنكار أن هناك إشكاليات كبرى باتت تواجه حركة حماس، متمثلة في طبيعة السياسات التي ستسلكها الحركة في الداخل الفلسطيني. فما هو موقف أجسام الحركة في الداخل من أجسام السلطة الفلسطينية؟ وهذا أدى أحياناً كثيرة إلى تضارب المواقف، أو ما كانت تطلق عليه حماس اجتهادات واختلافات في الرأي، تؤول في النهاية إلى حسم الموضوع من خلال المؤسسات الشورية للحركة وعبر الوسائل الديموقراطية[17].

وما يمكن ملاحظته أن جُلَّ مواقف حماس تجاه العملية السلمية في هذه المرحلة جاءت منطلقة من أنها نقيض للعملية السلمية. فهي رفضت المنهجية، والغايات، وكذلك الأدوات التي تمّ التوصل من خلالها إلى العملية السلمية. ولعبت حماس دورين مركزيين بخصوص العملية السلمية:

الأول: يتمثل في الإطار النظري، والذي يقوم على تقديم الرؤى والبدائل للعملية السلمية عن طريق تبيان العيوب التي تعتري المسار نفسه (فلسفياً ونظرياً). فقدمت حماس تأصيلاً دينياً وفكرياً يفسر رفضها للعملية السلمية ممثلةً باتفاق أوسلو. ويعينها على استقطاب الآخرين ضدّ العملية السلمية وضدّ اتفاق أوسلو. وزخرت الساحة بأدبيات حماس التي ترفض وتؤصل لأسباب الرفض، والتي ركزت على الجانب السياسي، والمتمثل في أن الاتفاق لا يحقق آمال الشعب الفلسطيني. إلا أن هذا الرفض كذلك احتوى على أبعاد دينية قائمة على أن الاتفاق تنازل عن الأراضي المحتلة سنة 1948 وهي أرض وقف إسلامي.

الثاني: وهو الاتجاه العملي، حيث عملت حماس على تشكيل إطار القوى الإسلامية والوطنية الفلسطينية فشكلت مع الجهاد الإسلامي تجمع خارج إطار القيادة الموحدة للانتفاضة. وبدأ مصطلح "القوى الإسلامية" يأخذ حيزاً في الساحة الفلسطينية لغاية يومنا هذا، كدلالة على القوى الإسلامية غير المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية[18]. كما نجحت حماس في تشكيل إطار واسع للمعارضة الفلسطينية، عُرف باسم "الفصائل العشر"، وهو يضم فصائل إسلامية ووطنية وقومية ويسارية معارضة لاتفاق أوسلو.

---

[17] Muhammad Muslih, The Foreign Policy of Hamas (A Paper for the Muslim Politics Project), Council on Foreign Relations, New York, 1999, pp. 9–10, http://www.cfr.org/terrorism/foreign-policy-hamas-paper-muslim-politics-project/p8610

[18] بيان لممثلي الفصائل الفلسطينية ما عدا حركة فتح يعلنون فيه معارضتهم مؤتمر السلام، طهران، 1991/10/24، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 2، العدد 8، خريف 1991، ص 267.

إن دراسة موقف حركة حماس في هذه المرحلة تجاه العملية السلمية قد أتى في قالب مجموعة من المحددات منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي. أما بالنسبة للعوامل الذاتية فقد تمثّلت في:

1. مرحلة النشوء والسعي لتجنيد الأفراد، واتخاذ الحركة من معين المفاهيم الدينية الوسيلة الأسرع لعمليات التجنيد.
2. نظرة الحركة لذاتها باعتبارها حركة مقاومة لا ترى في أساليبها سوى المقاومة والتحرير والتخلص من الاحتلال[19].

وأما بالنسبة للمحددات الموضوعية فهي:

1. العلاقات المتوترة بين حركتي فتح وحماس نتيجة شعور كلتا الحركتين أنهما بديل للآخر.
2. الطابع الأمني الذي ولدت في رحمه العملية السلمية، فالعملية السلمية أتت في طابع أمني وليس في طابع سياسي[20].

هذه المحددات كان لها انعكاسها على موقف حركة حماس في هذه المرحلة من العملية السلمية، وفي تبني سياسات ما زالت لها آثارها لغاية يومنا هذا، ومن أبرزها:

1. لم يكن هناك فصل واضح بين مواقف حماس الدينية والسياسية تجاه العملية السلمية، وبالذات فيما يخص عمليات التعبئة السياسية، والتي أتت في الغالب بقالب ديني.
2. كثرت الأدبيات التي ركزت على فشل العملية السلمية كمنهجية وأهداف، وصنعت نموذجاً لدى الأفراد في هذا الاتجاه. بل إن حماس ذهبت إلى تبيان مخاطر الاتفاق على القضية الفلسطينية والعالم العربي، موضحة مخاطره للعالم العربي، وبالذات من ناحية التطبيع والاقتتال الداخلي[21].

---

[19] انظر: نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام، حيث عدَّت حماس "إسرائيل" مشروعاً شمولياً معادياً لا مجرد كيان ذي أطماع إقليمية.

[20] انظر: ترجمة خاصة لكتاب **عصر حماس** من تأليف شاؤول مشعال وأبراهام سيلا وإصدار يديعوت أحرونوت سنة 1999 في: "الحوار في ظل أوسلو ما بين الرفض الحذر والقبول المتحفظ،" الحلقة 13، الفصل 4، ص 144–152، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/books/aser_hamas/aser_hamas14.htm

[21] مذكرة موجهة إلى وزراء خارجية الدول العربية المجتمعين في القاهرة، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 1993/9/19.

3. عدم تقديم أي مقاربة من قبل أطراف العملية السلمية تجاه حماس لجعلها جزءاً متسقاً مع العملية، بل إن العكس كان مسيطراً على المشهد العام، حيث إنه ولغاية يومنا هذا ما زال هناك تساؤل حول الموقف الأمريكي من حركة حماس، وهل الولايات المتحدة تريد حماس أن تكون جزءاً من العملية السلمية أم لا؟ حيث يذهب الكثيرون إلى أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" لا تريد لحماس أن تكون جزءاً من العملية السلمية[22].
4. نظرت حماس لنفسها على أنها الضحية التي ستقدم كقربان من أجل إثبات نجاح العملية السلمية، وبالتالي كان مسار العملية السلمية محكوماً بما تقدمه السلطة من نجاحات تجاه مقاومة "العنف والإرهاب"، والذي عدَّته حماس مقاومتها. ومن هنا اختطت حماس لنفسها طريقاً مضاداً، تمثل في دخولها للمرحلة القادمة من مراحل التكوين والنشوء؛ وهي إفشال العملية السلمية[23].

ثانياً: مرحلة المواجهة والصدام:

في هذه المرحلة اختطت حماس لسياساتها مسارين واضحين، المسار الأول: إضعاف تكتل القوى الداعمة للعملية السلمية، من خلال تشكيل الأحلاف السياسية "الفصائل العشر". والمسار الثاني: إضعاف العملية السلمية، وتقوية الذات، من خلال العمليات التي كانت تقوم بها[24].

ففيما يخص المسار الأول، لجأت حركة حماس إلى تشكيل ما أطلق عليه "الفصائل العشر" حيث تحالفت حماس مع باقي الفصائل الفلسطينية المناوئة للعملية السلمية. ومن خلال دراسة هذه الخطوة يمكن ملاحظة أن حماس حققت مجموعة من الأهداف، فقد أثبتت أنها ليست حركة دينية بالمعنى التقليدي للحركات الدينية؛ حيث إن مجمل

[22] مقابلة أجراها الباحث مع خالد سليمان، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، 2011/7/22.

[23] فارس فائق ظاهر، دور العملية السلمية في تكريس تبعية السلطة الفلسطينية لإسرائيل، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، انظر: http://blog.amin.org/faresdahaher/2011/12/18

[24] لطالما اتُهمت حماس من قبل السلطة أنها تختار عملياتها قبل أيّ لقاء فلسطيني – إسرائيلي، وكان الاتهام الموجه لحماس أنها تهدف إلى زعزعة نتائج اللقاء، إلا أن حماس كانت ترفض هذه الادعاءات وتقول أن عملها العسكري وعملياتها غير مرتبطة بتطورات العملية السلمية.

القوى التي تحالفت معها حماس كانت حركات وطنية وقومية ويسارية[25]. وثانياً، استطاعت حماس أن تحصر العملية السلمية في حركة فتح، وبعض الفصائل الصغيرة المساندة لها مثل فدا وحزب الشعب. وثالثاً، حصلت حماس على أول تشكيل سياسي ذا تمثيل شعبي واسع، يشير إلى إمكانية تكوين بديل لمنظمة التحرير، التي سارت في مسار العملية السلمية، وهذا أدى إلى إضعاف شرعية التمثيل التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية على الساحتين العربية والدولية.

أما المسار الثاني فقد جاء نتيجة طبيعية لعدة محددات، أولها: التطور الطبيعي الذي طرأ على الحركة، خاصة ببروز كتائب عزّ الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، والذي هدف إلى مقاومة الاحتلال وزعزعة الأمن الشخصي للمواطن الإسرائيلي، عن طريق القيام بعمليات ضدّ الإسرائيليين. وثانيها: إثبات أن ما يوجه لحماس من ضربات سواء من الاحتلال الإسرائيلي، أم من سياسات الاعتقالات للسلطة، لن يضعف حماس. بالعكس، فإن هذا سيزيد من قوة الحركة ونفوذها. فالعنوان الرئيسي في هذه المرحلة من عمر الحركة تمثل في مقاومة السياسات الهادفة إلى إلغاء وجود حماس وتأثيرها في المشهد السياسي الفلسطيني[26]. فحماس قرأت اتفاق أوسلو على أنه اتفاق أمني، يضر بمصالح الشعب الفلسطيني، ويهدف إلى تصفية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، التي أقرتها الشرعية الدولية. ومن جهة أخرى، نظرت حماس إلى اتفاق أوسلو على أنه موجه ضدها، وهذا كذلك ما برهنه الواقع السياسي في أثناء تطبيق اتفاق أوسلو، والذي ترافق تطبيقه مع موجات من الاعتقالات التي كانت تستهدف أبناء حركة حماس. بل إن الصورة النمطية التي بنيت لدى القيادات الميدانية في هذه الفترة جاءت في سياق أنه بمقدار التقدم في العملية السلمية، بمقدار ارتفاع وتيرة مناهضة حماس[27].

---

[25] الفصائل العشر: هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ومنظمة الصاعقة، وحركة فتح الانتفاضة، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، وحركة حماس، والجهاد الإسلامي، حيث شكل التحالف من أجل مناهضة اتفاق أوسلو.

[26] حديث صحفي للأستاذ محمد نزال، عضو القيادة السياسية لحركة حماس وممثلها في الأردن، يوضح فيه موقف الحركة من العمليات العسكرية، وموقفها من السلطة الفلسطينية، **الحياة**، 1996/3/9.

[27] أحمد منصور، **مرجع سابق**، ص 288.

شهدت هذه المرحلة تطبيق اتفاقيات أوسلو على أرض الواقع، وخاصة اتفاق القاهرة، والاتفاقيات اللاحقة التي تمّ إنشاء المجلس التشريعي الفلسطيني بناءً عليها، لذا فإن هذه المرحلة شهدت الاحتكاك العملي للحركة مع اتفاق أوسلو وإفرازاته.

حماس واتفاق القاهرة 1994:

رفضت حركة حماس اتفاق القاهرة، ورأت أن السلطة الناشئة بموجبه لا تمثل الشعب الفلسطيني، وأن الاتفاق تكريس للاحتلال وإقرار بشرعيته. وقالت حماس إن الإدارة الذاتية المؤلفة من 24 شخصاً (السلطة الفلسطينية) لا تملك أيّ سيادة، وأن الاحتلال هو الذي يديرها. كما أكدت على أن الاتفاق لا يوقف الاستيطان، علاوة على تعهدات السلطة بعدم التحريض ضدّ الاحتلال. وطالبت حماس كافة القوى السياسية والشعبية بالاستمرار في المقاومة والكفاح، على أساس أن اتفاق القاهرة هو نهاية مرحلة، وليس نهاية القضية الفلسطينية. كما وطالبت أبناءها في السجون بعدم التوقيع على الوثيقة المقدمة لهم كشرط للإفراج عنهم[28].

تمثَّل المشهد الأهم في هذه المرحلة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيل أول جسم سياسي فلسطيني منتخب في الداخل الفلسطيني. وقد شكلت محطة الانتخابات التشريعية الفلسطينية إشكالية بالنسبة لحركة حماس[29]؛ إذ كيف لحماس أن ترفض أن تشارك في انتخابات للشعب الفلسطيني؟ وفي الوقت نفسه كيف ستشارك حماس في انتخابات هي أصلاً وجدت لتطبيق اتفاق أوسلو؟ لقد رفضت حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 1996، وبررت ذلك بما يلي:

1. إن الانتخابات تجري في الوقت الذي ما زال فيه الاحتلال جاثماً على الأرض.
2. إن الانتخابات تأتي لإفراز جسم من أجل تطبيق اتفاقات أوسلو، ووضعها موضع التنفيذ.
3. تعيين السلطة الفلسطينية لرؤساء البلديات بدلاً من إجراء الانتخابات.

---

[28] حركة حماس، اتفاق القاهرة يحمل بذور فشله وماحدث هو تكريس للاحتلال وإقرار بشرعيته، 1994/5/14، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://palestine-info.com/arabic/hamas/documents/cairo.htm
انظر وثيقة رقم 4 في ملحق هذا الكتاب، ص 564.

[29] حسام علي يحيى الدجني، فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 وأثره على النظام السياسي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

وفي الوقت نفسه أكدت حماس على أنها، وبالرغم من مقاطعتها للانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودعوتها الشعب الفلسطيني لمقاطعة الانتخابات، إلا أنها لن تعمل على استخدام القوة لإفشالها، نظراً لما لذلك من آثار سلبية على الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني[30].

إلا أن المرحلة الأولى للاتفاق وتطبيقه أظهرت عدة اجتهادات داخل الحركة، حول طبيعة الاتفاق وتعامل الحركة مع السلطة ومؤسساتها، أدى أحياناً إلى نقاش كبير بين قيادات الحركة. كما حاول الإسرائيليون محاورة بعض قادة حماس في السجون، والذين اضطروا لذلك بحكم أنهم لا يملكون إرادتهم، ودونما صفة تمثيلية. ولذلك سعت الحركة لتقديم رؤية سياسية تجاه العملية السلمية توضح الخطوط العامة المعتمدة[31]، كذلك كان من السياسات البارزة للحركة تشكيل حزب سياسي عرف باسم "حزب الخلاص الوطني الإسلامي"[32].

إن القراءة المتفحصة لموقف حماس في هذه المرحلة من اتفاق أوسلو والسياسات الحركية تجاهه تقود إلى التالي:

1. تعاملت حماس مع اتفاق أوسلو من وجهة نظر العملية السياسية، على عكس ما يصور دائماً من أن حماس تعاملت مع الاتفاق منطلقة من الفكر الديني فقط. وهذا ما تثبته بيانات حماس، التي ركَّزت على التعامل مع الاتفاق بمحتواه السياسي. وحتى عند تحديد الموقف من الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأولى سنة 1996، نرى بأن معالجة حماس للعملية كانت معالجة سياسية بحتة[33]. وكذلك ممارسات

---

[30] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، 1996/1/16، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm
انظر وثيقة رقم 5 في ملحق هذا الكتاب، ص 567.

[31] بيان صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس في 1994/4/21، والذي بين موقف حماس من العملية السلمية؛ ومن أبرز مرتكزات هذا الموقف: انسحاب قوات الاحتلال من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس دون قيد أو شرط، تفكيك وإزالة المستعمرات وترحيل المستوطنين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في الداخل والخارج لاختيار قيادة وممثلي الشعب الحقيقيين.

[32] أعلن عن تأسيس الحزب رسمياً في 1996/3/21، وتمّ تعريفه على أنه حزب سياسي فلسطيني يؤمن بالإسلام عقيدة ومنهج حياة، وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3561

[33] في البدايات الأولى تمّ ترشح العديد من الشخصيات للانتخابات إلا أنه لاحقاً تمّ انسحاب هذه الشخصيات من الترشح للانتخابات، وحسب ما ورد في أدبيات حماس فإن الانسحاب جاء بعد تدارس الموضوع في الأطر الديموقراطية التنظيمية للحركة، وكان من الشخصيات التي ترشحت: إسماعيل هنية من القطاع، وجميل حمامي من الضفة.

الحركة على أرض الواقع، فقد طغى على سياسات الحركة معادلات تحقيق المصلحة (الربح والخسارة) حتى فيما يخص عمليات المقاومة؛ مع التنبيه إلى أن أساس الفكر السياسي الإسلامي مرتبط بتحقيق مصالح العباد، ضمن الضوابط الشرعية؛ وهو ما حاولت حماس تطبيقه.

2. حاولت حماس أن تتقارب مع السلطة الفلسطينية بشكل أو بآخر، تارة بالحوارات الثنائية، وتارة عبر تشكيل جسم سياسي، حزب الخلاص الإسلامي، إلا أنها جميعاً لم تؤدِّ إلى التخفيف من حدة التوتر في العلاقات بين حماس وفتح، أو تخفيف نظرة حماس تجاه العملية السلمية.

3. شكلت هذه المرحلة البوصلة العامة لتعامل الحركة مع اتفاق أوسلو، وعملية التسوية السلمية، بل ومع مستوى علاقات حماس الدولية والخارجية. فعلى صعيد العلاقات الداخلية أصبح المظهر العام أن تنفيذ الاتفاق بالنسبة للحركة يعني اجتثاث الحركة وأجهزتها؛ وأنه لا بدّ من تصعيد العمل المقاوم لإثبات جدواه في مقابل مسار التسوية. وركزت حماس على استهداف الإسرائيليين، مع تجنب أيّ مواجهة محتملة مع السلطة، حتى لو قامت عناصر السلطة بملاحقة عناصر المقاومة. ولم تأبه حماس بانعكاس مقاومتها السلبي على مسار التسوية.

أما على صعيد العلاقات الخارجية فقد سيطر على العلاقات الثنائية للحركة قضايا اعتبار الحركة حركة "إرهابية" أمريكياً، واعتبار جناحها العسكري جناحاً "إرهابياً" أوروبياً، وهذا أدى كذلك إلى توتير العلاقة بين الأطراف، وحال دون إمكانية التوصل إلى أيّ تقارب حتى على صعيد الحوارات الثنائية بين فتح وحماس أو بين السلطة وحماس، والتي باتت محكومة بالمشهد العام. وهو مشهد متمثل في النظر إلى حركة حماس كحركة مناوئة للعملية السلمية، وتهدف إلى إثبات فشلها. وبالتالي، اعتمدت أطراف العملية السلمية سياسة مبرمجة وممنهجة، تهدف إلى اجتثاث حماس، وتقليل حدة آثارها على المجتمع وعلى الحياة السياسية الفلسطينية.

ثالثاً: مرحلة التفاهم الحذر:

يمتد عمر هذه المرحلة زمنياً من بداية انتفاضة الأقصى سنة 2000 وحتى فوز حماس في الانتخابات التشريعية. فقد شكلت انتفاضة الأقصى محدداً أساسياً بالنسبة إلى مواقف حماس من مجمل القضايا الفلسطينية الداخلية والخارجية. فحماس رأت

في انتفاضة الأقصى إثباتاً عملياً على صدقية رؤيتها لعملية التسوية السلمية، وكذلك فإن الانتفاضة خدمت حركة حماس في التقارب الداخلي الفلسطيني – الفلسطيني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي[34].

وضمن هذه الظروف اتخذت حركة حماس جملة من السياسات، التي تمنحها القدرة والاقتدار على أن تكون لاعباً مركزياً في المشهد السياسي والاجتماعي الفلسطيني. ومن أبرز هذه السياسات:

1. أثبتت حماس أنها بالرغم مما لاقته من محاولات اجتثاث، إلا أنها وخلال شهور، استطاعت أن تعود إلى الواقع الفلسطيني بزخم واسع غير معهود.
2. رفعت حماس شعار شركاء في الدم، شركاء في القرار، شركاء في المصير.
3. أبدت حركة حماس تماسكاً منقطع النظير، سواء فيما يخص علاقاتها مع المجتمع الفلسطيني والقوى السياسية، أم فيما يخص التماسك الداخلي للحركة، وبرز ذلك بشكل خاص في التضحيات التي قدمها قادة حركة حماس.

شكلت هذه المرحلة تقارباً حذراً من قبل حركة حماس تجاه العملية السلمية، فقد تفاعلت الحركة مع السلطة الفلسطينية باتجاهين، الأول: التنظيري داخل حماس، وبوصلته القبول بالدولة الفلسطينية المستقله وكاملة السيادة، على حدود الرابع من حزيران سنة 1967، والثاني: وهو الميداني أو العملياتي؛ ففيما يخص الفعل الميداني اتخذت حماس مسارين متكاملين، فقد تمّ في المسار الأول تنفيذ العديد من العمليات المشتركة بين حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، وتمّ تشكيل غرفة عمليات مشتركة بين الفصائل لمقاومة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي المسار الثاني جرى تقاربٌ سياسيٌ، وبالذات ما قدمته حماس في سنة 2003 من هدنةٍ من طرف واحد لتسهيل عمل رئيس الوزراء محمود عباس[35]. وقد كان ذلك بداية المقاربة السلوكية الجديدة لحماس تجاه عملية التسوية السلمية. فالهدنة من طرف واحد وإن كانت قد أتت في إطار العلاقات الداخلية بين حماس والسلطة، إلا أنها نُظر إليها على أنها تمثل كذلك نهجاً جديداً بالنسبة للحركة تجاه العلاقات الخارجية.

---

[34] انظر: مقابلة مع عبد العزيز الرنتيسي، موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين (ويكيبيديا الإخوان المسلمون)، في: http://www.ikhwanwiki.com/index.php

[35] بيان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بشأن تعليق العمليات العسكرية في 2003/6/29، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 14، العدد 55، ص 183.

فقد كان واضحاً أن هذه الخطوة تأتي في إطار دعم جهود رئيس الوزراء محمود عباس الداعية إلى إعادة بناء البيت الفلسطيني، وترتيب المؤسسات بناء على خريطة الطريق Road Map. وهو موقف لم يسبق له مثيل في تاريخ علاقة التنظيمين ببعضهما البعض، علاوة على أنه يعدُّ سابقة في السلوك والنهج العام لحركة حماس في التعامل مع الاحتلال، حيث قدمت حماس وفصائل المقاومة هدنة من طرف واحد[36]. علاوة على ذلك كله، فقد جاءت هذه الخطوة في ظلال التداول الأوروبي لإعلان الجناح السياسي لحماس "حركة إرهابية"، وقد تأخر الإعلان حتى قامت حماس بالرد على مقتل القيادي إسماعيل أبو شنب.

تعدُّ هذه الفترة من عمر حماس وعلاقتها بالعملية السلمية على درجة بالغة الأهمية، حيث إن حماس بلورت في هذه الفترة الخطوط العامة لاستراتيجيتها؛ والمتمثلة بالمزاوجة بين الجانب التنظيري (الدولة في حدود سنة 1967)، والجانب السلوكي الميداني (الهدنة). كما أن حماس استطاعت أن تثبت خلال هذه الفترة، مدى عمليتها، وأنها حركة تزن أفعالها بالأثمان والمصالح المترتبة عليها. وأن التزامها بالمبادىء الإسلامية، لا يعني أنها مجرد حركة أيديولوجية منفصلة عن الواقع؛ وإنما تسعى للتفاعل مع الواقع بما يخدم منطلقاتها الإسلامية. وهذا منح حماس فرصة ذهبية من جزأين: فمن ناحية، استطاعت حماس أن تضع اللبنة الأولى لمقارباتها تجاه عملية التسوية السلمية، وتفعيل ذاتها فيما يخص تفاعلاتها وحراكها الداخلي مع القوى والفصائل الفلسطينية بمختلف أطيافها. ومن ناحية ثانية، منحت حماس الآخرين فرصة لإعادة قراءتها بشكل مغاير، وهذا ما شهدت به السنوات والمراحل التالية من عمر الحركة.

كما نشطت في هذه المرحلة من عمر الحركة الحوارات الداخلية، برعاية إقليمية، باتجاه إيجاد استراتيجية عامة فلسطينية، توافق عليها الفصائل الفلسطينية. وتمثل ذلك في دخول مصر كفاعل إقليمي، من أجل توحيد جهد الفصائل الفلسطينية على سياسة عامة واحدة. فقد انخرطت الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية في حوارات سياسية معمقة، برعاية مصرية حول ثلاث اتجاهات رئيسية، الهدنة الشاملة، البرنامج السياسي المشترك، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني[37].

---

[36] شفيق شقير، الهدنة الفلسطينية ثمن بلا مقابل، الجزيرة.نت، المعرفة، ملفات خاصة، 2004/10/3.

[37] معين الطناني، الحوار الوطني الفلسطيني، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، رام الله، انظر: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new5-13-14.htm؛ و**مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، العدد 9–10، 2003، ص 68.

ومما ميز هذه المرحلة أن الوساطة المصرية اقتصرت على الدور الأمني، كذلك تشديد الفصائل الفلسطينية على قضية أن الهدنة يجب أن تكون متبادلة بين الإسرائيليين والفصائل، إلا أن "إسرائيل" رفضت ذلك، على أساس أن الوقف المتبادل كان يعني بالنسبة للإسرائيليين الاعتراف الضمني بحماس. وكذلك إشكالية سعي الأطراف الأخرى إلى تنفيذ خُطَّة خريطة الطريق، التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش؛ فمما هو معلوم أن الحاضر الغائب في الحوارات كان محاولة تمرير خريطة الطريق أو التعامل معها بما لا يغضب الطرفين الإسرائيلي والأمريكي.

إلا أنه وعلى الرغم من كلّ ذلك، لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته هذه الحوارات، فقد جاءت وثائق الاجتماعات، وكأنها عبارة عن ميثاق وطني جديد للفصائل الفلسطينية. وما زالت الفصائل الفلسطينية ترى اتفاق القاهرة بين الفصائل مرجعاً تنظيمياً يبنى عليه في أيّ حوار فلسطيني قادم، أو عند مناقشة المصالحة الفلسطينية[38]. أما بالنسبة لحماس فقد استطاعت أن تدخل إلى المنظومة السياسية الإقليمية والداخلية الفلسطينية. وبشكل غير مباشر، تحولت حماس إلى لاعب سياسي دولي فيما يخص القضية الفلسطينية، فعلى الرغم من أن الحوارات لم تشهد رعاية دولية مباشرة، إلا أنها كانت بمباركة دولية وبتنسيق عالٍ، بين السلطة الفلسطينية بقيادة رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، و"إسرائيل"[39].

ومع ذلك، لا يمكن تجاوز ما عصف بالحياة السياسية الفلسطينية من منعطفات، شكلت المشهد السياسي الفلسطيني العام، سواء فيما يخص رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أم فيما يخص وثيقة جنيف Geneva Accord. فقد جاء الموقف الرسمي لحماس واضحاً تجاه رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش حول الدولة الفلسطينية. فقد أكدت حماس على أن رؤية بوش لا تعدُّ حلاً للقضية الفلسطينية بمقدار ما هي نموذج مكرر من الرؤية الصهيونية. ورفضت حماس أولاً اختزال حلّ القضية الفلسطينية بأمن "إسرائيل"، وكذلك وصم المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب"، كما رفضت تدخل الإدارة الأمريكية في الشأن الداخلي الفلسطيني[40]. ورأت حماس في

[38] مقابلة أجراها الباحث مع عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، 2011/10/10.

[39] معين الطناني، مرجع سابق.

[40] حركة حماس، تصريح صحفي حول خطاب بوش، 2002/6/25، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2002/25_6_02.htm

استحداث منصب رئيس الوزراء استجابة للإملاءات الأمريكية، وليست استجابة لمطالب الإصلاح الداخلية، وتنفيذاً لمتطلبات خريطة الطريق الأمنية[41]. ورفضت حركة حماس وثيقة جنيف، وعدَّتها تفريطاً بحقوق الشعب الفلسطيني وخصوصاً اللاجئين، وطالبت بمحاكمة القائمين عليها، وطالبت السلطة برفع الغطاء السياسي عن موقعيها[42]. واتفاقية جنيف هي اتفاقية غير رسمية وقعتها شخصيات مقربة من ياسر عرفات ومحمود عباس، وهي تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية منزوعة السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات حدودية، بحيث تُضم الكتل الاستيطانية والأحياء اليهودية في القدس إلى "إسرائيل"، بينما تكون الأحياء العربية في القدس عاصمة لدولة فلسطين وتحت سيادتها. وتنازلت المبادرة عن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم المحتلة التي طُردوا منها سنة 1948[43].

رابعاً: مرحلة الدمج بين الذاتي والموضوعي:

تمتد هذه المرحلة من عمر الحركة زمنياً ما بين 2005 وحتى تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وقد كان عنوان هذه المرحلة بالنسبة لحماس: لسنا مع عملية التسوية السلمية لكننا لن نقف عقبة في وجهها، وتأتي أهمية هذه المرحلة بالنسبة لموقف حماس من العملية السلمية نتيجة لعدة محددات شكلت المشهد السياسي العام؛ إذ إن موقف حركة حماس من مختلف القضايا تحدد في ضوء الانسحاب من قطاع غزة، والانتخابات التشريعية ونتائجها. فقد كانت الانتخابات التشريعية هي البوصلة التي باتت تحكم علاقة حماس بالآخرين وعلاقة الآخرين بها؛ بما في ذلك تعاملها مع شروط اللجنة الرباعية الدولية Quartet، وإشكالات الانقسام الفلسطيني، وسيطرة حركة حماس على

---

[41] حركة حماس، تصريح صحافي حول استحداث منصب رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية، 2003/3/11، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2003/11_3_03.(1).htm

[42] حماس تدين اتفاق جنيف.. وتدعو السلطة إلى رفع الغطاء السياسي عن موقّعيه، 2003/12/10، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2003/1_12_03_3.htm

[43] للاطلاع على النص الكامل لمبادرة جنيف انظر:
Site of Geneva Initiative, http://www.geneva-accord.org/mainmenu/English

قطاع غزة، وتوقف عملية التسوية، مضافاً إليها الثورات والتغيرات في العالم العربي. فقد شهدت هذه المرحلة تطوراً ذاتياً لحركة حماس، فلم تعد حركة مقاومة خالصة، بل حركة مقاومة حاكمة. هذه المرحلة أصبح التساؤل فيها مشروعاً عن محددات الموقف الحمساوي، ما بين ذاتي نابع من العقائد والمواقف الأيديولوجية، وموضوعي واقعي نابع من مستجدات الوضع الراهن. فبمقدار ما شكلت هذه المرحلة من فرص للحركة، بمقدار ما احتوته هذه الفرص من تحديات. وقد يكون أبرز هذه التحديات هو الإجابة على السؤال المركزي، هل تستطيع حماس، عبر ممارستها للحكم، تقديم آليات للتفاعل متوافقة مع مبادئها بالرغم مما تفرضه اتفاقيات أوسلو من التزامات، وأن تتغاضى عن الفلسفة العامة للعملية السلمية[44]؟ وهل ما قدم لحماس كان الهدف منه أن تكون حماس لاعباً سياسياً، أم أن التسهيلات التي قدمت لحماس كان يراد منها طرد حماس نهائياً من عملية السلام أو تطويع حماس[45]؟

اتفاق القاهرة: الذات الأيديولوجية والكل السياسية:

جاءت بدايات هذه المرحلة من عمر الحركة تجاه عملية التسوية السلمية بتوقيع الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس على ميثاق القاهرة في آذار/ مارس 2005؛ والذي مثل نقطة الانطلاق بالنسبة لحركة حماس، كأول وثيقة سياسية جامعة للفصائل الفلسطينية، تجاه مختلف القضايا الفلسطينية العامة، ومحاولة رسم سياسة فلسطينية عامة مجمع عليها، حيث تمثلت فيما يلي:

أولاً: التركيز على الثوابت الفلسطينية، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة وإقامة دولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

ثانياً: إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، سواء فيما يخص السلطة الفلسطينية، وإجراء الانتخابات العامة للمجلس التشريعي، ومنظمة التحرير الفلسطينية[46].

---

[44] لمزيد من المعلومات راجع: البرنامج الانتخابي للحركة والذي قدمته حماس تحت عنوان التغيير والإصلاح، فقد ركز البرنامج على موضوع التغيير والإصلاح في السلطة الفلسطينية متجاهلاً الفلسفة العامة للعملية السلمية، وخاصة الاعتراف بأوسلو.

[45] Michael Herzog, Can Hamas be tamed?, *Foreign Affairs* magazine, March/ April 2006, http://www.foreignaffairs.com/articles/61512/michael-herzog/can-hamas-be-tamed

[46] النص الحرفي لإعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17، حيث وقع على الإعلان 12 فصيلاً فلسطينياً. انظر وثيقة رقم 9 في ملحق هذا الكتاب، ص 579.



ويعدُّ اتفاق القاهرة بالنسبة لحماس الخطوة العملية الأولى، التي منحت حركة حماس الاحتكاك السياسي مع العملية السلمية، من خلال الموافقة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وعدم تعطيل الانتخابات الرئاسية[47]. ومن جهة أخرى، بدأت حماس أولى خطواتها العملية في الفصل بين ما هو موقف تنظيمي خاص بها وموقف عام للسياسة العامة الفلسطينية. ولكن هذا بالتأكيد لا يلغي حقيقة أن حماس اعتمدت في قرارها بالمشاركة في الانتخابات ودخول السلطة التشريعية، على أساس أن هناك تغيرات طرأت على العملية السلمية وعلى السلطة التشريعية نفسها، بحيث لم تعد هي السلطة التشريعية نفسها التي كانت سنة 1996، إلا أن هذا لا يلغي الإشكالية الكبرى، وهي مدى قدرة حماس على المواءمة بين ما هو ذاتي ومواقف حركية خاصة بها تجاه مجمل القضايا، وبين ما هو عام يخص الكل الفلسطيني. بالإضافة إلى السؤال الأكبر المتمثل في قدرة حماس على السير في الهياكل التي أنشأتها العملية السلمية، بالرغم من عدم اتفاقها مع الفلسفة القائمة عليها، خاصة القضية المركزية وهي الاعتراف بـ"إسرائيل"[48].

إلا أنه لا يمكن لأي مراقب إلا أن تقوده استنتاجاته من أن حماس قد اجتازت بهذه الخطوة حاجزاً كبيراً كان يقف أمامها، وهو جدار التفاعل الإيجابي مع مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، دون التعطّل بسبب طبيعة تغيير الفلسفة المؤسسة للنظام. وهنا من الأهمية بمكان عدم تجاهل أن اتفاق القاهرة كان إجماعاً فلسطينياً على الفلسفة العامة وهي تحرير الأرض، ومنح المقاومة شرعية الإجماع الفلسطيني، حيث وقعت على اتفاق القاهرة جميع الفصائل الفلسطينية؛ إلا أنه في الوقت نفسه كان إقراراً وشرعية غير مباشرة لبعض آليات العمل المنبثقة عن اتفاق أوسلو وتحديداً الانتخابات التشريعية. وسواء أرادت حماس أم أنها ذهبت عن غير قصد إلا أن هذه الخطوة لا يمكن النظر إليها إلا على أنها اخترقت جدار الرفض، الذي شكلته حماس حول فلسفة اتفاق أوسلو ومؤسساتها. بل إن حماس باتت مطالبة بعد اتفاق القاهرة بوضع استراتيجية

---

[47] قاطعت حماس الانتخابات الرئاسية، لكنها لم تسعَ إلى تعطيلها، حيث جرت قبل أكثر من شهرين من اتفاق القاهرة.

[48] إبراهيم أبو الهيجا، حماس والتشريعي: جدلية السياسة والمقاومة، موقع العرب نيوز، انظر:
http://alarabnews.com/alshaab/2005/22-04-2005/9.htm

إدارة علاقات الحكم سواء كانت في المعارضة أم في السلطة[49]. ومما شهدت له المرحلة التالية من حياة حركة حماس نلاحظ أن هذه المسألة كانت قد أُجّلت بالنسبة للحركة، إلا أن التحول الأكبر جاء في سياق اجتراح حماس أدوات جديدة لإدارة علاقات الحكم من خلال الكل الفلسطيني، وهذا بحد ذاته تطور نوعي في السلوك السياسي للحركة.

الانسحاب من قطاع غزة وموقف حركة حماس:

مما لا شكّ فيه أن انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة يعدُّ الحدث الفصل في المشهد السياسي الفلسطيني منذ سنة 2005؛ وستبقى تبعاته تتكرر في الحياة السياسية الفلسطينية. فحماس رأت أن انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، كان نتيجة عدم قدرته على تحمل ضربات المقاومة، في الوقت الذي تعاملت الرباعية والولايات المتحدة الأمريكية مع الانسحاب على أنه يأتي في إطار خريطة الطريق[50].

وقد عبّرت حماس عن موقفها المفصل من الانسحاب وما بعده من خلال البيان السياسي الذي ألقاه عضو المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية والذي أكّد فيه على موقف الحركة المتمثل في الآتي:

1. يجب أن يكون الانسحاب من قطاع غزة شاملاً حتى لا تتحول غزة إلى سجن كبير.
2. يجب أن يشمل الانسحاب المعابر والحدود.
3. التأكيد على أن الحركة حريصة على إتمام الانسحاب.
4. خروج الاحتلال بشكل كامل من القطاع.
5. الشراكة مع الكل الفلسطيني في إدارة ملف الانسحاب.
6. تدعو حماس الآخرين إلى عدم الاستفراد في السلطة.
7. إن حركة حماس ليست سلطة داخل سلطة، وليست فوق القانون، ولكنها تؤكد على تمسكها بالمقاومة[51].

---

[49] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مستقبل الشراكة في صناعة القرار الوطني الفلسطيني، سلسلة تقدير استراتيجي (44)، أيار/ مايو 2012، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/16722.html

[50] Quartet Statement, 9/5/2005, site of U.S. Department of State, http://2001-2009.state.gov/r/pa/prs/ps/2005/45845.htm

[51] بيان حماس السياسي الذي تلاه إسماعيل هنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد في غزة، 2005/5/13، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2005/13_8_05.htm

الانتخابات التشريعية: الشرعية واللاشرعية:

تعدُّ الانتخابات التشريعية الفلسطينية أهم المحطات والمراحل من عمر حماس ومحدداً أساسياً في سلوكها السياسي تجاه عملية التسوية السلمية. فقرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية شكل لكل الدارسين والمراقبين حالة جديدة في الثقافة والسلوك والفكر السياسي الفلسطيني، كما أن التبعات التي تلت المشاركة أفرزت جملة من التحديات التي بات على حماس أن تتعامل معها.

جاء قرار حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية، معللاً بعدة مبررات كما عبر عن ذلك بيانها الرسمي، حيث ارتأت الحركة أن مشاركتها تأتي في إطار الحق الشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني، كما أن ما يواجهه النظام السياسي الفلسطيني من خلل، سواء فيما يخص فساد المؤسسات أم فيما يخص اقتصاره على لون واحد؛ أوجب على الحركة أن تسهم في تطوير البناء الديموقراطي للنظام السياسي الفلسطيني وإعادة بناء مؤسساته. وأكدت الحركة أن هذا لا يعني تخلي الحركة عن برنامجها المقاوم لإنهاء الاحتلال[52]. كما قدمت حماس برنامجاً انتخابياً مركزاً على النظام السياسي الفلسطيني وما اعترى مؤسساته من فساد وسوء إدارة، وقدمت نفسها على أنها قادرة على إحداث الإصلاح والتغيير في النظام السياسي الفلسطيني[53].

جاء دخول حماس الانتخابات التشريعية الفلسطينية بترحيب عربي وتشجيع فلسطيني، وبعد موافقة إسرائيلية وأمريكية جاءت بعد فترة التمنّع والتردد. إلا أن هذا الترحيب سرعان ما تلاشى عشية صدور النتائج العامة للانتخابات التشريعية، فقد حصلت حماس على 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً، وحصل المستقلون التابعون لحماس على 4 مقاعد أخرى[54].

قدمت حماس سلوكاً سياسياً مغايراً للصورة النمطية التي أخذت عن الحركة تاريخياً، فاستطاعت حماس أن تجري العديد من التحالفات (في الانتخابات التشريعية

---

[52] بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، 2005/3/12، موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، انظر: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=29042
انظر وثيقة رقم 8 في ملحق هذا الكتاب، ص 578.

[53] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[54] الانتخابات التشريعية الثانية 2006، التوزيع النهائي لمقاعد المجلس التشريعي، موقع لجنة الانتخابات المركزية، المكتب المركزي للانتخابات، في:
http://www.elections.ps/Portals/30/pdf/PLC2006-ResultsFinalDistributionOfPLCSeats_AR.pdf

وفي الانتخابات البلدية التي سبقتها) مع شخصيات مسيحية (بلدية رام الله والبيرة)، كما أن قوائمها ضمت ودعمت أشخاصاً مسيحيين ضمن قوائمها (جمال الطويل في غزة).

وما إن ظهرت نتائج الانتخابات حتى تكاثرت الأسئلة حول اليوم التالي، حيث بدأت تظهر التصريحات من هنا وهناك، والتي تطالب حماس بالاعتراف بفلسفة النظام السياسي ومتطلباته. فحماس التي دخلت الانتخابات رأت أنها ليست على توافق مع فلسفة النظام السياسي القائم على أساس اتفاق أوسلو، بل إنها اختطت لنفسها فلسفة إعادة بناء النظام كمؤسسات، وكفلسفة، ولكن هذه الإصلاحات تأتي من داخل النظام وبطرق سلمية. غير أن منهجية حماس الجديدة لاقت معارضة خارجية أولاً وداخلية ثانياً.

فعشية ظهور نتائج الانتخابات باتت الرباعية[55] و"إسرائيل" تطالبان حماس بالاعتراف بأوسلو ومنهجيته في الوصول إلى إنهاء الاحتلال واستمرار دعم السلطة الفلسطينية[56]. شرعت حماس بمحاولة تكوين تكتلات داخلية تساعدها في التغلب على المواقف الإسرائيلية والدولية، وحاولت حماس تشكيل حكومة ائتلافية من مختلف الفصائل الفلسطينية. رفضت فتح ذلك، وتلتها باقي الفصائل الفلسطينية.

اتخذت حماس مساراً آخر، من أجل إيجاد قنوات لتفاعلها الإيجابي مع النظام السياسي الفلسطيني، ومحاولة تفادي الموقف الدولي، الذي بات رافضاً لوجودها في السلطة أو محاولاً لإفشالها؛ فشكلت حكومة فلسطينية حاولت من خلالها أن تفصل بين حماس كحركة وحماس كحكومة، وقدمت في حكومتها شخصيات من التكنوقراط.

إن قراءة مسيرة الانتخابات التشريعة الفلسطينية، وتفحص مقاربات حماس تجاه العملية السلمية من خلال ذلك، تقود إلى ما يلي:

أولاً: منحت الانتخابات التشريعية شرعية لحركة حماس وللنظام السياسي الفلسطيني بمجمله، حيث إن النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية أصبح يمثل كلّ ألوان الطيف السياسي الفلسطيني. غير أن نتائج الانتخابات التشريعية

---

[55] فارس فائق ظاهر، موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية، شبكة أمين، انظر: http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/07/28

[56] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2014, site of United Nations Information System on the Question of Palestine (UNISPAL), 30/1/2006, http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/354568CCE5E38E5585257106007A0834

دفعت جهات مختلفة إلى محاولة نزع الشرعية عن بعض أعمدة النظام السياسي الفلسطيني. فالإقرار بالنتائج لم يُبنَ عليه الإقرار بأحقية الفائز بممارسة برنامجه الانتخابي، وممارسة حقه في التمثيل لدى بعض الجهات. لذا نجد أن السياسة التي اتُبعت، سواء من بعض القوى الفلسطينية أم من قِبَل المجتمع الدولي أم من قِبَل الحكومة الإسرائيلية، اتجهت إلى نزع الشرعية وإضعاف المؤسسات التي تعدُّ من المخرجات الرئيسية لاتفاق أوسلو، وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية. وقد أدى هذا إلى حالة ارتدادية فلسطينية باتجاه العودة إلى المؤسسات القديمة للنظام السياسي تارة، وتارةً أخرى محاولة إفشال حماس في القيادة، حيث اشتكت حماس من ذلك مراراً[57].

ثانياً: أدخلت الانتخابات التشريعية والسياسات التي اتبعت لاحقاً، المجتمع الفلسطيني في حالة ارتدادية، حيث ترسخت قناعة لدى الشعب الفلسطيني أنه يعاقب بأكمله على إنجازه انتخابات حرة ونزيهة. وهذا كذلك كان له نتائجه السلبية على مسار التطور الديموقراطي سواء على صعيد الثقافة السياسية أم على صعيد بناء المؤسسات الحديثة.

ثالثاً: شكلت الانتخابات التشريعية قناعات لدى أوساط حماس، بأن محاولة إدخال حماس للنظام السياسي الفلسطيني، لم تكن من أجل إحداث تغيرات في النظام، والاستفادة من إسهامات الحركة في دعم مسيرة التطور، والنمو الديموقراطي لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ بمقدار ما هي محاولة تدجين حماس وترويضها، لتصبح منسجمة مع النظام السياسي لمؤسسات اتفاق أوسلو[58].

رابعاً: شكلت مقاربات حماس الجديدة والمتمثله في الإصلاح من الداخل جدلية لدى أبناء حماس، وأصبحت الحركة تتعامل مع كلّ خطوة تجاه العمل السياسي بحذر بالغ. وعادت الجدليات السابقة في الشارع الفلسطيني حول جدوى المشاركة السياسية

[57] بعد الانتخابات التشريعية تغلبت السلطة على حماس عن طريق استغلال منصب رئيس السلطة، وإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أصبحت العديد من السياسات ترسم من قيادات فتح وتُقرُّ في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

[58] إبراهيم علوش، حماس والانتخابات.. نظرة سريعة على حسابات الربح والخسارة، الجزيرة.نت، المعرفة، 2006/1/20، انظر:
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/f1e0e8ab-2489-4f98-8ae0-4fefbfb42e24

لحركة حماس، سواء من أبناء حماس أم ممن هم ليسوا أعضاء فيها، أو حتى حول جدوى الانتخابات نفسها إذا كانت ستعيد السياسة السابقة نفسها، القائمة على معاقبة الشعب الفلسطيني، في حال إجرائه انتخابات نزيهة[59].

خامساً: أصبحت القناعات لدى أبناء حماس وقيادتها أن ما تهدف إليه السياسات الدولية هو إسقاط حكم حماس. لذا تحول الهدف العام للحركة على مدار الفترة اللاحقة إلى إثبات قدرة الحركة على الاستمرار في الحكم، بغض النظر عن الأثمان التي ستدفعها الحركة. وهذا كان له انعكاساته على النظام السياسي والمؤسسات العامة. فبدل الانشغال بتطوير مؤسسات السلطة وتنميتها ديموقراطياً، نجد أن الاحتلال قام بتعطيل عمل الحكومة والسلطة التشريعية باعتقال النواب والوزراء.

سادساً: تحول الجهد السياسي الفلسطيني العام إلى محاولة تذليل العقبات التي باتت تواجه النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني بأكمله، مما أضاع فرصة استثمار هذا الجهد في إيجاد سياسة عامة فلسطينية، تجمع عليها القوى السياسية الفلسطينية، ومن ضمنها حركة حماس.

شروط الرباعية والـ"لا" المسبقة:

إن دراسة جدليات التطور السياسي لحركة حماس في الحكم تجاه عملية التسوية السلمية، لا يمكن أن تكون بعيدة عن حدث مهم؛ بل إنه بات العمود الفقري لغاية يومنا هذا في تناول القضية، وطبيعة مساراتها، والسيناريوهات المحتملة لاتجاهاتها، ألا وهو شروط الرباعية. فقد حددت اللجنة الرباعية ثلاث شروط أساسية لاعتبار حركة حماس حركة طبيعية في النظام السياسي الفلسطيني ولإمكانية التعامل معها، وهي الالتزام بالاتفاقات السابقة التي وقعت عليها منظمة التحرير، ونبذ العنف، والاعتراف بـ"إسرائيل"، قبل الشروع في أيّ محادثات وكشرط أساسي للدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية[60].

إن دراسة الشروط السابقة قادت الكثير من قيادات الحركة ورموزها في الحكومة إلى الاقتناع بأن هذه الشروط وضعت، في الوقت الذي كانت فيه الرباعية على علم مسبق أن

[59] مقابلة أجراها الباحث مع خالد أبو عرفة، الوزير السابق عن كتلة التغيير والإصلاح، 2011/10/1.

[60] Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, SG/2014, UNISPAL, 30/1/2006.

حماس لا يمكن أن تقبل بها. وهذا ما ذهب إليه كذلك العديد من الباحثين في شأن عملية التسوية السلمية؛ خاصة وأن هذه الشروط أتت في مرحلة باتت فيها العديد من القيادات تحكم على فشل العملية السلمية، لكونها لم تقم على أسس سليمة منذ البداية[61].

على الرغم من أن الرباعية ليست جسماً سياسياً رسمياً إلا أن قراراتها باتت منذ هذه الشروط تعدُّ قواعد ناظمة للعملية السلمية، وعند دراسة وتحليل إمكانية أن تمنح هذه القرارات فرصة لحركة كحركة حماس أن تكون جزءاً من العملية السلمية، نجد أن هذه الشروط تكمن إشكاليتها في عدة نقاط:

أولاً: صحيح أنها شروط، ولكن عند النظر إليها نجد أنها يجب أن تكون نتائج للعملية التفاوضية وليست شروطاً مسبقة لهذه العملية، إلا إذا قصد منها إغلاق الباب أمام التطور السياسي[62].

ثانياً: إن العديد من القوى السياسية الفلسطينية ترفض هذه الشروط، وترى أن وضع هذه الشروط هو بمثابة القضاء على العملية السلمية؛ بل يرى البعض أنها أقسى من الشروط الإسرائيلية.

ثالثاً: واضح أن الشرط الأساسي والموجه لمجمل هذه الشروط هو طلب الاعتراف المسبق بـ"إسرائيل". وهذا الشرط ترى حماس، ويشاطرها العديد من القوى السياسية الفلسطينية، أنه لا يدور في فلك المنطق السياسي لعدة أسباب، منها: أنه ليس منطقياً أن يطلب من حماس كحركة أن تعترف بـ"إسرائيل" كدولة. ثانياً، أن الاعتراف قد قامت به منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي ليس شرطاً على كلّ حكومة فلسطينية أن تقدم هذا الاعتراف. وثالثاً وهو الأهم، أن "إسرائيل" لم تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي فليس منطقياً أن تعترف كلّ القوى السياسية بـ"إسرائيل" بصفتها دولة، في الوقت الذي ترفض به "إسرائيل" الاعتراف بالدولة الفلسطينية[63]. إن حكومة نتنياهو لم تعترف بحل الدولتين كأساس للعملية السلمية، ومع ذلك لم تتم مقاطعتها من العالم،

---

[61] وفق تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس لصحيفة **الجيروزاليم بوست** *The Jerusalem Post*، والتي تحدث فيها عن تفكيره بالإعلان عن فشل العملية السلمية، ونقلت هذه التصريحات العديد من وسائل الإعلام من بينها موقع فضائية روسيا اليوم، انظر: http://arabic.rt.com

[62] مقابلة أجراها الباحث مع ناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، ووزير التعليم الفلسطيني الأسبق، 2011/7/22.

[63] مقابلة أجراها الباحث مع إبراهيم دحبور، عضو المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح، 2010/9/14.

ولم يتم فرض شروط عليها، عدا عن أن الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة نتنياهو 2009–2013) تحتوي على أحزاب سياسية لا ترفض فقط العملية السلمية، وإنما ترفض الوجود الاجتماعي والإنساني للشعب الفلسطيني، وترفض الاعتراف بتاريخه وثقافته، وتدعو إلى الترانسفير[64].

لذا فقد شكلت محطة شروط الرباعية إشكالية في الفهم السياسي الفلسطيني العام، وفي القدرة على اجتراح نموذج أو مقاربات، تجعل من إمكانية تطوير توجهات حركة حماس نحو العملية السلمية حالة ممكنه. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فقد بُنيت على هذه الشروط سياسات أطاحت بكل المجهودات التي بذلت خلال السنوات السابقة.

فمن ناحية أدى الإضراب العام في مؤسسات السلطة، والذي رأته حماس يمثل إضراباً سياسياً بامتياز، إلى رفع وتيرة التجاذب السياسي من جديد[65] والعودة إلى الوراء، إلى ما قبل الانتخابات التشريعية؛ وهي المرحلة التي ساد فيها التجاذب السياسي، مما أضعف قدرة الفصائل الفلسطينية على الوصول إلى سياسة عامة واحدة. أما الاتجاه الأخطر، فكان فيما قامت به الحكومة الإسرائيلية من شلّ عمل المؤسسات عبر اعتقال الوزراء، والنواب، والشخصيات الاعتبارية في البلديات.

كلّ هذه التحديات شكلت محفزاً للقوى السياسية الفلسطينية لمحاولة البحث عن المخارج السياسية التي تضمن استمرار البناء الديموقراطي، وتمنح التجربة السياسية الفلسطينية فرصة للنمو الطبيعي. جاءت أولى هذه المجهودات من قِبل الأسرى فيما عرف لاحقاً باسم "وثيقة الوفاق الوطني"، والتي أجمعت عليها كلّ القوى الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس. ونُظر إلى هذه الوثيقة على أنها أولى المقاربات باتجاه توحيد مسار السياسة العامة الفلسطينية. فقد احتوت وثيقة الوفاق الوطني جانبين رئيسيين، الأول: وهو الإطار العام الناظم للعلاقات الفلسطينية وللسياسة العامة الفلسطينية، والثاني: وهو أدوات ممارسة السياسة العامة الفلسطينية. وتعدُّ الأدوات في وثيقة الأسرى مهمة للغاية لأنها تناولت المقاومة الفلسطينية وعملية التسوية السلمية. ففيما

[64] مقابلة أجراها الباحث مع سمير أبو عيشة، وزير التخطيط في الحكومة الفلسطينية العاشرة وحكومة الوحدة الوطنية، 2011/8/20.

[65] أشرف العجرمي، إضراب الموظفين: من يحاصر من، **الأيام**، 2006/9/4.

يخص المقاومة الفلسطينية، تمّ الاتفاق على تركيز المقاومة في الأراضي المحتلة سنة 1967، أما فيما يخص العملية السلمية، فقد تمّ تفويض الرئيس الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة المفاوضات بشرط أن أيّ اتفاق فلسطيني إسرائيلي يجب أن يعرض على استفتاء، وكررت حماس لاحقاً قبولها بنتائج الاستفتاء أياً كانت[66].

العملية السلمية والديموقراطية:

تبدو علاقة العملية السلمية بالديموقراطية جدلية يعجز على المتابع السياسي للقضية الفلسطينية أن يفسر طبيعة ديناميكياتها. فمخرجات العملية السلمية وآلياتها من المفترض أنها تؤول إلى ترسيخ معالم وثقافة الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني، إلا أننا نجد أن العملية السلمية منذ البداية بنيت بشكل يصعب عليه أن يكون رافعاً للصيغة الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني، وذلك لسببين مركزيين، الأول: المنهجية، فقد قامت العملية السلمية على منهجية صنع السلام بين القيادات وليس بين الشعوب، وما زالت تسير في المسار نفسه[67]. فالشعب الفلسطيني، والذي استفاد جزئياً من العملية السلمية، إلا أنه كان الدافع الأكبر للأثمان التي ترتبت على العملية السلمية. والثاني: أن العملية السلمية يتم التعامل معها على أنها صفقة سياسية مع جزء من الشعب الفلسطيني وليس مع الكل الفلسطيني. هذه الجزئية تحولت إلى الممارسة السياسية على أرض الواقع، وبالذات عند تناول المساعدات الفلسطينية المقدمة للشعب الفلسطيني، والتي في أغلبها عبارة عن مساعدات سياسية ذات توجهات معينة وتهدف إلى تحقيق أهداف سياسية معينة، تارة بصناعة نخبة جديدة، وتارة بصناعة ثقافة جديدة، وتارة أخرى بأهداف غير معلومة. كلّ هذا أثار جدلية الديموقراطية والعملية السلمية[68].

وعلى الرغم من هذا البعد العام للعملية السلمية والديموقراطية، إلا أن القضية أخذت بعداً أعمق من ذلك وجدلية أكثر تعقيداً منذ أن قررت حماس الدخول في الانتخابات

---

[66] انظر: "وثيقة الوفاق الوطني للقوى والفصائل الفلسطينية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 67، صيف 2006، ص 186، نقلاً عن: **القدس**، في: http://www.alquds.com/tdocs.php?id=union.html

[67] مقابلة أجراها الباحث مع ناصر الدين الشاعر، 2011/7/22.

[68] لمزيد من المعلومات حول دور المساعدات في إعادة بناء الفكر والثقافة انظر: خليل نخلة، **فلسطين: وطن للبيع**، ترجمة عباب مراد (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبرغ، 2011)، ص 147، نشره مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في: http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/2011/Book_Pal_For_Sale_Nakhleh-8-11.pdf؛ وساري حنفي وليندا طبر، **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية** (مؤسسة الدراسات المقدسية والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2006).

التشريعية وتحولت إلى جزء رئيسي من الجسم السياسي الفلسطيني. ومنذ أنابوليس ولغاية يومنا هذا (سنة 2013)، تُعدُّ عملية التوفيق بين تنمية الديموقراطية وممارستها معضلة بالنسبة للعملية السلمية، وقد ازدادت حدة هذا الخلاف بعيد الانقسام الفلسطيني في 2007.

فحماس رأت أن الإشكالات الناتجة عن الانقسام باتجاه توسيع الهوّة بين فصائل الشعب الفلسطيني، تعود أصلاً إلى أن العملية السلمية وشروط اتفاق أوسلو لا تستوعب التعامل مع الكل الفلسطيني. لذا باتت مناقشة قضية تطور الموقف السياسي لحركة حماس تجاه العملية السلمية محددة بهذا الموقف العام. بالتأكيد هذا لا يقلل من أهمية الموقف السياسي، ولكن غدت إعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس ديموقراطية وإشراك الكل الفلسطيني في صنع وتنفيذ السياسة العامة أولوية لا يمكن تناول موقف حماس بعيداً عنها. وهذا ليس فقط فيما يخص حماس، بل إن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى باتت تأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع، ولكنهما تتناولانه بطريقتهما.

إن الحديث عن موقف حماس من العملية السلمية ومتابعاته منذ الانقسام الفلسطيني يدور في محورين رئيسيين، الأول: وهو المصالحة الفلسطينية وإعادة اللحمة للجسم السياسي والمؤسساتي للشعب الفلسطيني، والثاني: وهو إدارة السياسة الفلسطينية.

فبالنسبة لحركة حماس وكما بات معهوداً سماعه من قادتها، أو مما تتناوله أدبياتها، فإن عدم التوصل إلى مصالحة فلسطينية حقيقية يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى موقف الأطراف الخارجية من العملية السلمية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل". هذا الموقف يرفض أن تتحقق أيُّ مصالحة فلسطينية تجعل من حماس جزءاً طبيعياً من النظام السياسيّ الفلسطيني. وتعزو حماس ذلك إلى أن أيّ اتفاق مصالحة يتم التوقيع عليه، إما أن يتم رفضه مباشرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن يتم تعطيله وعدم السير في تطبيق بنوده[69].

هذه الإشكالية ترسم اليوم معضلة عملية التسوية السلمية، حيث إن الموقف الإسرائيلي الخاص والسياسة الأمريكية العامة ترى أن تحقُّق المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية عقبة في طريق العملية السلمية. وفي الوقت نفسه تتساءل النخب الفلسطينية

[69] انظر: مقابلة مع خالد مشعل، فضائية روسيا اليوم، 2010/2/10، انظر: http://arabic.rt.com/prg/telecast/42029

وصناع القرار على حدّ سواء، حول إمكانية تطبيق مقاصد العملية السلمية وتحقيق الشعب الفلسطيني لتطلعاته ورغباته في إقامة دولة مستقلة، دون تحقيق المصالحة الفلسطينية وتوحيد مؤسسات العمل السياسي الفلسطيني سواء فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية أم فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية. فالنخب الفلسطينية والشارع الفلسطيني يرى أن تحقيق المصالحة الفلسطينية اليوم هي من أبرز أولويات الشعب الفلسطيني[70].

قدمت حماس مجموعة من الخطوط العريضة لموقفها العام تجاه العملية السلمية وتجاه علاقات الحكم برمتها في الساحة الفلسطينية، ومن أبرز هذه الخطوط:

أولاً: التأكيد على أن حماس ليست ضدّ السلام، بشرط أن يحقق هذا السلام حقوق وطموح الشعب الفلسطيني[71].

ثانياً: الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/ يونيو لسنة 1967، كاملة السيادة وشرقي القدس عاصمتها وخالية من المستوطنات. وتوافق حماس على هدنة طويلة مقابل ذلك، غير أن حماس ترفض رفضاً قاطعاً الاعتراف بـ"إسرائيل". وبالنسبة لها فإن إدراكها لوجود "إسرائيل" بحكم الأمر الواقع، لا يعني اعترافاً بها؛ لأن إدراك وجود الاحتلال لا يعني مطلقاً الاعتراف بشرعيته، ولا بما اغتصبه من أرض فلسطين؛ وإنما يعني بالنسبة لحماس العمل على تحرير فلسطين منه. فالثابت في فكر وسياسات حماس يكمن في قضيتين أساسيتين، الأولى: وهي أن التكتيك يجب أن لا يضر بالاستراتيجية الفلسطينية القائمة على التحرير وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، والثانية: وهي عدم الإقرار بشرعية الاحتلال على أيّ جزء من الأرض الفلسطينية[72].

[70] للمزيد انظر: وثيقة: بيان للرأي العام يرفض استئناف المفاوضات بلا مرجعية ملزمة، 2010/2/14، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، انظر: http://www.alzaytouna.net/permalink/4937.html وثيقة مُوثقة من 274 شخصية فلسطينية وموجهة للرأي العام وللسلطة الفلسطينية؛ وكذلك انظر شباب 15 آذار، وحركة إنهاء الانقسام، حيث جاءت حركة الشباب الفلسطيني مطالبة بإنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني وداعية إلى توحيد الشعب الفلسطيني سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية.

[71] نبذة عن حركة "حماس"، المركز الفلسطيني للإعلام.

[72] خالد مشعل، كلمة الافتتاح، مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات في العالم العربي،" 2012.

ثالثاً: إعادة ترتيب البيت السياسي الفلسطيني على أسس ديموقراطية وتمثل الجميع، سواء فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية أم فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها وتمثيلها. حيث أن حماس تصر على اعتبار قضية إعادة بناء البيت الفلسطيني أولوية أولاً وشأن داخلي ثانياً، وترى أنه لا يمكن تجاوز بناء منظمة التحرير؛ وهذه القضية شكلت عقبه من وجهة نظر حماس في أغلب حوارات السلطة مع الحركة[73].

أما فيما يخص الأدوات وآليات العمل السياسي الفلسطيني أو ما يطلق عليه "إدارة الصراع"، فقد جاء الموقف الرسمي السياسي لحركة حماس على اجتراح عدة خطوط عريضة من خلالها يمكن رسم تصور لطبيعة العمل السياسي الفلسطيني وإدارة السياسة العامة ومنها:

أولاً: اعتبار حقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والتخلص منه حقاً شرعياً، وأخلاقياً، وغير متنافٍ مع قواعد القانون الدولي والأعراف العامة للشعوب تحت الاحتلال[74].

ثانياً: تفويض منظمة التحرير الفلسطينية بإدارة العمل السياسي والمفاوضات، ومنح العملية السلمية مهلة كافية للخروج بنتائج من شأنها أن تحقق أهداف الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال ضمن التوافق العربي والفلسطيني على استراتيجية موحدة، على كلّ الجبهات السياسية والدبلوماسية[75].

ثالثاً: اعتبار الانتخابات والإقرار بنتائجها الطريقة الديموقراطية لترتيب البيت الفلسطيني، واعتماد الحوار الآلية لحل الإشكالات الفلسطينية الداخلية. حيث أن حماس تركز على الانتخابات، سواء فيما يخص منظمة التحرير الفلسطينية أم فيما يخص السلطة الفلسطينية[76].

---

[73] وثيقة: مذكرة حول موقف حركة حماس وجهودها لتحقيق المصالحة الفلسطينية، 2009/10/24، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، انظر: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=129&a=101545

[74] خالد مشعل، المقاومة هي الخيار الحقيقي، **الغد**، 2010/11/3.

[75] انظر كلمة خالد مشعل في حفل توقيع المصالحة الفلسطينية في القاهرة، 2011/5/4، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 22، العدد 87، ص 200.

[76] انظر: أسامة حمدان، "الورقة الثالثة عشرة: إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية: رؤية حركة حماس،" في محسن محمد صالح (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

رابعاً: الموافقة على منهجية الاستفتاء كحق شعبي للشعب الفلسطيني في الموافقة أو الرفض على أيّ اتفاق يتم التوصل إليه كنتيجة عامة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية. وتُعدُّ هذه الآلية من أبرز التطورات التي قدمتها حماس تجاه موقفها من مخرجات العملية السلمية سواء كانت طرفاً فيها أم لم تكن[77].

خامساً: الهدنة طويلة الأمد؛ تعدُّ الهدنة في فكر حماس موضوعاً ليس بالجديد، إذ لطالما أشارت حركة حماس إلى الهدنة كآلية لإدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وظهر هذا الفكر منذ بداية التسعينيات[78]، وبقي موضوع الهدنة مرتبطاً بالسقف الزمني، فهل الهدنة تعني هدنة مؤقتة أم دائمة؟ وهل هي مرتبطة بسنوات قصيرة المدى أم طويلة المدى قد تصل إلى عشرين عاماً؟ هذه الأسئلة جميعاً هي التي كانت مدار جدل في الفكر السياسي لدى الحركة، إلا أن السنوات الأخيرة من عمر الحركة، وخاصة بعد السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة، شهدت تطوراً في فكر حماس تجاه هذه الآلية؛ فنجد أن الهدنة تحولت إلى مشروع سياسي في فكر حماس كما قدمته وثيقة أحمد يوسف[79]، والتي رفضتها حماس وقياداتها رسمياً. ولكن الباحث يرى أن رفض الحركة لها أتى في إطار الحديث عنها من خلال أنها تروج لفكرة الدولة ذات الحدود المؤقتة، وهذا بالتأكيد ما لا توافق عليه الحركة؛ أما باقي القضايا، كالهدنة طويلة المدى فهذا ما تؤكده التصريحات المتتالية لقادة الحركة[80].

سادساً: جدلية التحرير والدولة، فحماس اليوم تركز على أن التحرير يجب أن يسبق موضوع الدولة، إذ إنه لا يمكن أن تكون هناك سيادة في ظلّ الاحتلال، وبالتالي فالسلطة تختلف عن الدولة[81]. وهذا كذلك ما باتت تسلم به أغلب قوى المجتمع الفلسطيني، حتى السلطة نفسها لم تعد قادرة على إحداث التنمية في ظلّ الاحتلال سواء التنمية الديموقراطية، أم حتى التنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات.

---

[77] النص الرسمي لردود حركة حماس على ورقة كارتر، **الحياة**، 2008/4/22.

[78] Khaled Hroub, *Hamas, Political Thought and Practice*, 2nd edition (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2002), pp. 73–77.

[79] لمزيد من المعلومات، انظر: نصّ وثيقة د. أحمد يوسف حول صيغة التسوية التي توصلت إليها حماس مع بعض المبعوثين الأوروبيين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وثائق، 2006/12/24، http://www.alzaytouna.net/permalink/4813.html

[80] **الشرق الأوسط**، 2007/1/11.

[81] خالد مشعل، كلمة الافتتاح، مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات في العالم العربي،" 2102.

خلاصة:

إن تتبع تطور الموقف السياسي لحركة حماس من العملية السلمية تقود الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: لقد تطور الموقف السياسي للحركة تجاه العملية السلمية سواء فيما يخص النظرية السياسية والمنظومة الفكرية للحركة، أم فيما يخص الممارسة العملية بعد سيطرة حماس على القطاع.

ثانياً: لقد واكبت عملية تطور الموقف السياسي لحركة حماس تجاه العملية السلمية التغيرات والبيئة المحيطة بالعملية السلمية، وبالتالي بات من المسلم به أن الحركة تتعامل مع قضية العملية السلمية بطريقة عملية بما يتوافق مع ما ترى أنه يمثل المصالح العليا للشعب الفلسطيني ولا يتعارض مع التزامها الإسلامي الأيديولوجي.

ثالثاً: إن الإشكالية الكبرى اليوم في دراسة علاقة حماس بالعملية السلمية تكمن في التعامل مع العملية السلمية على أن العملية السلمية هي العنصر الثابت، وعلى باقي الأطراف أن تُكيِّف نفسها مع هذا الثابت. وهذه القضية يجب إعادة النظر بها بالكامل لكونها أصبحت خارج إطار السياق الواقعي، ليس فقط فيما يخص حماس، وإنما أيضاً فيما يخص باقي أطراف الصراع.

رابعاً: تشير مختلف الوقائع إلى أن حماس لم تمتلك الفرصة الحقيقية لأن تكون لاعباً سياسياً طبيعياً بل العكس، فمن الملاحظ أن قيادة العملية السلمية وأطرافها لا يريدون لحماس أن تكون لاعباً سياسياً، وهذا الشيء يتعلق بفلسفة العملية السلمية نفسها، التي تضع اشتراطات مسبقة، تُحدّد عدداً من النتائج التي تخدم "إسرائيل"، وتنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وبطريقة يستحيل على حماس وعدد من القوى الفلسطينية قبولها.

خامساً: لا يمكن اليوم من الناحية العملية والواقعية الحديث عن عملية سلمية بدون حماس، وبالذات إذا تمت معالجة العملية السلمية من زاوية إدارة الصراع، وهو الأمر الذي بات مسلماً به اليوم. فعملية التسوية السلمية لا تشير إلى أن الهدف الأساسي لها التوصل إلى حلّ للصراع بمقدار ما هو إدارته، وبالتالي نجد أن حماس تمتلك الإطار النظري والعملي الذي يمكّنها من أن تكون فاعلاً أساسياً في عملية إدارة الصراع.

الفصل السابع

رؤية حماس للإصلاح السياسي والاجتماعي في فلسطين

د. حافظ الكرمي

رؤية حماس للإصلاح السياسي والاجتماعي في فلسطين

مقدمة:

تعدُّ حركة حماس نفسها، حسب أدبياتها[1]، حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد، وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية الهادفة إلى إصلاح شأن الأمة في الجوانب المختلفة، وبخاصة في الجانبين السياسي والاجتماعي، وترى أن النهضة والإصلاح هما المدخل الأساسي لتحرير فلسطين.

والحركة تؤكد كثيراً على رؤيتها الهادفة لبناء مجتمع فلسطيني مدني متطور، وإصلاح النظام السياسي والاجتماعي الفلسطيني، بما ينجز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار تسلط الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والشعب، وتدخلاته المباشرة في تفاصيل الحياة الفلسطينية.

إن الباحث في هذا الشأن لا بدّ أن يسبر غور عدد من المصادر المهمة، وأن يغوص فيها لبناء صورة واضحة لهذه الرؤية الإصلاحية. ولعل من أبرز هذه المصادر المعبرة بشكل صادق وواقعي عن هذه الرؤية، ميثاق الحركة ووثائقها المختلفة وبياناتها. كما أن تجربة الحركة في الانتخابات النقابية والبلدية والبرلمانية، وتشكيلها للحكومة بعد فوزها في الانتخابات البرلمانية سنة 2006، وما صدر عنها بهذا الخصوص من برامج انتخابية وتطبيقات ميدانية، تشكل مصدراً ثرياً لاستكمال جميع أطراف هذه الصورة؛ على أن لا ننسى أن حركة حماس هي جزء من جماعة الإخوان المسلمين العالمية، كما جاء في ميثاقها[2]، وهي بذلك تستقي رؤيتها الإصلاحية للشؤون السياسية والاجتماعية من فكرها ومنهجها.

---

[1] انظر: **ميثاق حماس**.

[2] انظر: **ميثاق حماس**، المادة 2، حيث جاء فيها: "حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق، والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة، وفي باقي مجالات الحياة".

أولاً: رؤيـة حمـاس للإصلاح السيـاسي:

1. رؤية حماس لمفهوم العمل السياسي:

إن تحديد رؤية حماس لمفهوم العمل السياسي يتطلب أولاً: تحديد مدلول هذا المصطلح، فالسياسة تعني في معناها اللغوي: "القيام على الشيء بما يصلحه"[3]، أما معناها الاصطلاحي فيشير إلى أنه "فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة...، الذي ينظم الحياة العامة ويضمن الأمن ويقيم التوازن والوفاق، من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات..."[4]. وحركة حماس لا تبتعد كثيراً في رؤيتها للعمل السياسي عن هذا المفهوم، فهي بجانب كونها حركة تحرر وطني، فإنها أيضاً حركة سياسية إسلامية: "الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كلّ تصرفاتها ومنه تستلهم خطاها..."[5].

إن حماس، ومنذ نشأتها، لم تغفل ولم تبتعد عن العمل السياسي، فهي ابنة جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، فإلى جانب مشاريعها الدعوية والتربوية والجهادية المختلفة، كانت تمارس السياسة بأشكال مختلفة، فانتقلت بشكل سلس من تنظيم الندوات والمهرجانات السياسية وإصدار البيانات والمنشورات المعبرة عن آرائها السياسية، إلى القيام بالتظاهرات والإضرابات وأشكال الاحتجاج الأخرى، ومن ثم دخول معترك الانتخابات الطلابية والنقابية والشبابية المختلفة، التي كانت وجهاً آخر للعمل السياسي، في ظلّ المنع والقمع الذي كانت تمارسه قوات الاحتلال ضدّ الحركات الفلسطينية بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص[6].

اعتمدت حماس في تبيان وجهة نظرها السياسية ابتداء على إصدار البيانات والمنشورات والمذكرات الداخلية، التي كانت أهم وسيلة سياسية من وسائل الحركة في التعبئة الجماهيرية. وأسهمت بشكل واضح في التوعية، والتثقيف، والتوجيه، وتنمية روح المقاومة، وتكرست كوسيلة أساسية بين حركة المقاومة وبين الجماهير، مما

---

[3] انظر: مرتضى الزبيدي، **تاج العروس في مادة سوس** (بيروت: دار صادر، 1980)، ج 4، ص 164.

[4] علي الصوا، "الحركة والعمل السياسي،" في جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس: 1987–1996** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 185–186.

[5] **ميثاق حماس**، المادة 1.

[6] انظر: مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين، **النهار**، القدس، 1989/4/30.

عزز الثقة بين الطرفين[7]. وسعت حماس أيضاً من خلال مفهومها للعمل السياسي، إلى محاولة كسب التأييد الجماهيري لرؤيتها للقضية الفلسطينية؛ فدخلت في الانتخابات في القطاعات المختلفة، حيث كانت هذه المواقع النقابية من أهم وسائل حماس في العمل السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت الأحداث السياسية المتسارعة تفرض أشكالاً مختلفة للعمل السياسي، من حيث تطور هذا المفهوم وحسب الحاجة. فقد أدى مؤتمر مدريد سنة 1991 مثلاً إلى إفراز صيغة جديدة للعمل السياسي في الحركة؛ فقامت بالعمل على بناء تحالف سياسي من عدة فصائل فلسطينية، ينظر إليه على أنه تطور لافت في عمل حماس السياسي، حيث خرجت من خلاله من إطار مخاطبة أنصارها في الساحة الفلسطينية، إلى مخاطبة الخارج وبناء علاقات سياسية محلية وإقليمية ودولية[8]، كما أنها خرجت من عقلية الإعلان عن مواقفها ورؤاها السياسية من البيانات والمنشورات، إلى إيجاد مكتب سياسي ظاهر للعلن، ورموز سياسية ناطقة باسم الحركة تتعاطى بشكل يومي مع الأحداث الفلسطينية المتتابعة.

لقد أدركت حماس مبكراً، أن العمل المقاوم لا بدّ له من عمل سياسي ورؤى استراتيجية لدعمه واستثماره حتى يؤتي أُكله، وأنها بحاجة إلى مؤسسات فكرية، واجتماعية، وثقافية، وتعليمية، ومدنية، لتسانده لضمان الاستمرار والصمود... وأنه لا بدّ من السعي لإظهار الحجم والثقل السياسي للحركة، وتمثيله في الشارع[9].

لذلك وجدنا حماس في فترات لاحقة —وهي تسير ضمن هذه الرؤية— تسارع في خطواتها وعملها السياسي لتصل إلى المنافسة على الانتخابات العامة البلدية والبرلمانية؛ فكان القرار بدخول الانتخابات في المواقع كافة، حيث رأت أن ذلك من أهم الوسائل لتحقيق رؤيتها السياسية[10]، وذلك للمحافظة على وجودها، ولطرح رؤيتها للإصلاح السياسي، ولتحويل الرؤية النظرية إلى واقع سياسي ملموس.

---

[7] شاؤول مشعال ويونان أهروني، "الحجارة ليست كلّ شيء،" مركز الدراسات المعاصرة، لندن، 1990/11/22.

[8] محسن محمد صالح وآخرون، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 85–86.

[9] بدر الدين مدوخ، تجربة حماس في الحكم... المزاوجة بين العمل السياسي والمقاوم!، **فلسطين**، 2011/1/1.

[10] محمد برهومة، "أهداف حركة (حماس) ووسائلها،" في جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس: 1987–1996** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 85–87؛ وانظر: معتز سمير الدبس، التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2000–2009، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2010، ص10–12.



2. محددات العمل السياسي لحركة حماس:

إن حماس وهي تلج هذا المعترك المحفوف بالمزالق، وضعت لنفسها مجموعة من المحددات تعمل من خلالها ولا تتجاوزها، وبخاصة في عمل متحرك لقضية متشابكة كالقضية الفلسطينية. فهي بالإضافة إلى كونها تعمل لمصلحة شعبها، إلا أنها كأي فصيل سياسي لها رؤيتها التي تربطها مع هذه المصلحة. فهي ترى أن هذا العمل لا بدّ أن يراعي مفهوم الحق والعدل المُعَبر عنه بـ"المشروعية" مع مراعاة الأولويات، بحيث لا يؤدي إلى العزل السياسي، أو الانزلاق في مخططات لا تتوافق مع منهجها وفكرها. فقد أكدت في برنامجها الانتخابي لسنة 2006 على هذا المعنى بالقول: "إن غياب الثوابت أو المرجعيات، أو عدم وضوحها يُدخل شعبنا في تجاذبات وتناقضات، تستهلك جهده وطاقته، وتضيع عليه الفرص والوقت، وتختل بوصلته ويطمع فيه عدوه... أما نحن فتحركنا تنظمه مجموعة ثوابت محددة، ونراها محل اتفاق ليس على صعيد معظم شعبنا فحسب، وإنما على صعيد أمتنا العربية والإسلامية "[11].

لقد حددت حماس لنفسها مجموعة من المبادئ تلتزم بها في أثناء توغلها في العمل السياسي، فهي تعي ضرورة التمسك بالثوابت الكلية المستندة إلى دوائر الفكر الإسلامي "الحق والباطل"، ودوائر الشرع "الحلال والحرام"[12]. وهذا ما عبَّر عنه البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح التابعة للحركة بالقول: "الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ونهج حياتنا، بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية"[13]. وكانت مع تحركها باتجاه الثوابت، تعي إمكانية القبول بتحقيق أهداف جزئية لا تتعارض مع الثوابت الكلية أو تنتقص منها. ومن ذلك مثلاً أن حماس ترى أرض فلسطين هي أرض لا يجوز التنازل عن أيّ جزء منها، وهي تعدُّ ذلك ثابتاً من الثوابت، فجاء في برنامجها الانتخابي: "فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية وهي حقّ للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم، ولا يغير من ذلك أيّ إجراءات عسكرية أو قانونية مزعومة"[14]. كما أن التحرك باتجاه الشرعي القطعي لا

---

[11] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[12] انظر: علي الصوا، مرجع سابق، ص 186.

[13] انظر: كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[14] المرجع نفسه.

ينفي عملية الموازنة بين الأولويات وأدوات الموازنات: "أي الظني المتحرك ضمن القطعي وليس العكس"[15].

آمنت حماس بالحريات السياسية للجميع، وأكدت على مبدأ التعددية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة، وعدَّت ذلك الإطار هو الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، والضامن للإصلاح ومحاربة الفساد، وبناء مجتمع مدني فلسطيني متقدم[16]. وبما أن المقاومة للاحتلال وسيلة أساسية في نهج الحركة، فإن الخروج إلى هدنة مؤقتة من أجل الدخول في انتخابات سياسية لا يعني التخلي عن هذا النهج، ولذلك قالت في ميثاقها: "وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود وجهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968م وما بعدها..."[17]. وبالتالي فقد وضعت لنفسها في أثناء اتخاذها لقراراتها الاعتماد على تمثل المبادئ السابقة، مع مرونة تدور في موازنات ومصالح الحركة وتقديراتها السياسية للمعادلة الداخلية والخارجية وحساباتها للصالح والأفضل لمشروع التحرير على وجه الخصوص[18].

ومن هنا يمكن القول إن الإصلاح السياسي في مفهوم حماس، يشمل كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي تقع ضمن هذا المفهوم وضمن المحددات التي وضعتها الحركة في ميثاقها وفي برنامجها لكتلتها الانتخابية "التغيير والإصلاح"، الذي خاضت الانتخابات النيابية على أساسه سنة 2006، وإنها سعت بكل الوسائل الممكنة للوصول برؤيتها الإصلاحية إلى كافة المؤسسات السياسية المؤثرة في العمل السياسي الفلسطيني.

---

[15] علي الصوا، مرجع سابق، ص 189.

[16] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[17] **ميثاق حماس**، المادة 7.

[18] انظر: إبراهيم أبو الهيجاء، الفكر السياسي لحماس.. مقاربات الثابت والمتغير، موقع أون إسلام، 2007/3/19، انظر: http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/89271-2007-03-19%20 17-08-42.html



3. رؤية حماس للإصلاح السياسي من خلال المؤسسات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

لقد شاركت الحركة في انتخابات المجتمع المدني النقابية والبلدية والطلابية والشبابية منذ فترة طويلة كما أسلفنا، لأن الانتخابات وسيلة مهمة للإصلاح السياسي في فكر حركة حماس السياسي. وكثيراً ما يشير قادة الحركة ورموزها إلى الدور التأسيسي الذي قامت به الكتل الطلابية التابعة للحركة، منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين وحتى تاريخ اندلاع الانتفاضة الأولى سنة 1987 للعمل السياسي للحركة، حيث كانت هذه الكتل الطلابية الوعاء الأول للوجود السياسي للحركة الإسلامية في فلسطين. وأصبحت هذه الانتخابات تكتسب أهمية خاصة بعد ذلك في أثناء التنافس الشديد مع منظمة التحرير الفلسطينية[19] على كسب الأنصار داخل الساحة الفلسطينية. وقد بين الشيخ أحمد ياسين، مؤسس الحركة، أهمية الانتخابات بالقول: "... مما هو مطروح اليوم على الساحة الفلسطينية قضية الانتخابات التي يتردد الإسلاميون بين موافق على دخولها ومعارض، ولكن أرى أن الدخول فيها خير من عدمه، لأننا نعارض ما يجري في الشارع، فلماذا لا نعارض في قلب المؤسسة الشرعية"[20].

وهذا يوضح أن رؤية حماس للإصلاح السياسي في الساحة الفلسطينية تركز على العمل من داخل المؤسسة لأنه أجدى وأنفع من العمل خارجها؛ ولكن مع كلّ ذلك فإن دراسة متفحصة في فكر حماس وواقع مشاركتها في هذه الانتخابات تبين أنها تفرق بين نوعين من الانتخابات، لكل نوع طبيعة خاصة، وبالتالي ينبني عليها موقف مختلف. فبينما كانت تشارك بحماسة في الانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية، لإظهار ثقلها في الشارع، إلا أنها تريثت بشكل واضح في المشاركة في الانتخابات العامة السياسية المرتبطة بمشاريع التسوية كالحكم الذاتي أو اتفاق أوسلو، والتي تَحدّدَ موقف حماس بشأنها على أسس رؤيتها لمصالح الشعب الفلسطيني ومصالحها السياسية[21]. فقد امتنعت عن المشاركة في انتخابات سنة 1996، وامتنعت عن المشاركة في الانتخابات الرئاسية سنة 2005، ثم حين توفرت الظروف الموضوعية والذاتية للحركة شاركت في انتخابات المجلس التشريعي 2006.

[19] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 239.

[20] **المرجع نفسه**، ص 246.

[21] **المرجع نفسه**، ص 240.

ولما كان الإصلاح السياسي الشامل لا يتحقق إلا بدخول المؤسسة السياسية، فقد أعلنت حماس عشية قبولها دخول الانتخابات التشريعية سنة 2006 أن هدفها من ذلك هو: "محاربة الفساد الذي استشرى في أوساط الشعب، وأصبح من الظواهر الكبرى التي تحتاج إلى علاج سريع وفعال، لأن كافة أهلنا في الضفة والقطاع يتضررون بسبب هذه الممارسات الفاسدة. وإن محاربة الفساد هو واجب الحركة، وإن إيقاف هدر المال العام وتكريس مبدأ المحاسبة والشفافية، والانتصار للمظلوم كلها تدخل في مهمات الحركة"[22]. لذا انخرطت حركة حماس في المشروع السياسي الفلسطيني من منافذه الرسمية والمعترف بها عالمياً؛ وخاضت أربع جولات من الانتخابات المحلية والبلدية في قطاع غزة والضفة الغربية سنة 2005، لأنه كما قالت: "إن من حقّ أهلنا أن يحيوا حياة كريمة، وألا تبدد حقوقهم وأن تتكافأ أمامهم الفرص، وأن الحركة ستسعى لأن يكون المجلس التشريعي منبراً لحماية الناس وحقوقهم، ولكشف الفاسدين والمفسدين"[23].

لقد أوضحت نتائج الانتخابات البلدية أن حماس شريك مهم، بل الأهم في الساحة الفلسطينية، لها وزنها في الشارع الفلسطيني حيث نجح مرشحوها في الحصول على مقاعد البلديات المهمة، والأكثر تعداداً للسكان. وقد تمتعت حماس بمرونة سياسية جعلتها تفضل تشكيل قوائم مشتركة وتحالفية مع القوى الأخرى، التي تخالفها في الرؤية الأيديولوجية، ولكن لا تخالف رؤيتها الإصلاحية للمؤسسات السياسية الفلسطينية، وكانت هذه التحالفات تعطي الحركة عمقاً بشرياً مهماً من الأنصار والمؤيدين خارج أطر صفوفها[24].

لم تلزم الانتخابات البلدية حماس بتقديم أثمان سياسية بينما الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تكون على أسس سياسية قد تدفع إلى تقديم مثل هذه الأثمان من أجل خدمة المجتمع الفلسطيني، وبخاصة العلاقات الاضطرارية مع الاحتلال في المعاملات اليومية الخاصة بالناس تحت الاحتلال[25].

---

[22] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، وثيقة رقم 4، ص 34.

[23] **المرجع نفسه**.

[24] عدنان أبو عامر، **قراءات في فوز حماس في الانتخابات التشريعية** (غزة: مركز اليمان للإعلام والتدريب، 2006)، ج 1، مختارات صحفية حول نجاحات حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات البلدية، ص 2.

[25] **المرجع نفسه**، ص 11.

إن التأييد الشعبي الذي حصلت عليه حماس في الانتخابات النقابية والمهنية والبلدية منذ ثمانينيات القرن العشرين، كان دافعاً لها للدخول في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006، وباعتبارها نتيجة منطقية لاستراتيجيتها خلال السنوات الأخيرة ولحركتها على أرض الواقع الفلسطيني، التي قامت على البحث والمشاركة الفعالة والتدريجية في السلطة، الأمر الذي عكس مدى أهمية الانتخابات في استراتيجية الحركة.

إن دخول معترك العمل السياسي المباشر وبزخم كبير لم يكن بالأمر السهل الذي تقدم عليه حماس، لأن قواعدها وجمهورها كان معبأً بشكل واضح ضدّ اتفاقيات أوسلو وجميع إفرازاتها (المجلس التشريعي، والحكومة الفلسطينية). فرؤية حماس الإصلاحية للمؤسسة الفلسطينية مهمة، ولكن ليست بأهمية الحفاظ على صفها الداخلي من التمزق والانهيار، إذا ما تمّ الأمر بطريقة غير صحيحة ومتعجلة، فحرصت أن يكون قرار دخولها الانتخابات التشريعية هو رأي أغلبية مؤسساتها، وقيادتها الرئيسية، وكوادرها الميدانية. ولذلك عملت على توسيع دائرة استشاراتها على كافة المستويات وفي جميع المناطق الجغرافية في الضفة الغربية وغزة والشتات، وأن يكون للأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال كلمتهم ورأيهم. ودعمت ذلك بدراسات شرعية وحركية معمقة، توازن بين الإيجابيات والسلبيات لمثل هذه المشاركة[26]، وكان الرأي، لدى الأغلبية، واضحاً باتجاه المشاركة في الانتخابات التشريعية التي عقدت في 2006/1/25.

وهكذا، وبعد أن حصَّنت حماس صفها الداخلي واستكملت استعداداتها الداخلية، بدأت في طمأنة شركائها الوطنيين على أن رؤيتها الإصلاحية للعمل السياسي الفلسطيني لا تعني تهميش أو إقصاء الآخر. فأكدت دائماً على مبدأ الشراكة السياسية الفعالة والحقيقية من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية وبناء البيت الفلسطيني، لأن المسؤولية كبيرة وعظيمة. فالحركة، حسب وجهة نظرها، وبتبنيها لهذه الرؤية، تتمسك بتطلعات الشعب الفلسطيني وأهدافه وانشغالاته، ووضح إسماعيل هنية ذلك بالقول: "لا يمكن لشخص أو فصيل مهما كانت قوته ونفوذه أن ينفرد بإدارة الصراع مع العدو

[26] انظر: الحركة الإسلامية، حكم المشاركة في المجلس التشريعي الفلسطيني (دراسة فقهية)، المركز الفلسطيني للإعلام، نشرتها حماس وعممتها على كوادرها وعناصرها الحركية قبل الانتخابات التشريعية سنة 2006.

أو مشروع التحرير، وستبقى الحركة وفيَّة للقدس ولحق العودة للاجئين، وللإفراج عن كافة الأسرى في سجون الاحتلال الذين يشكلون عنواناً جهادياً عظيماً"[27].

لقد كان واضحاً أن تاريخ الحركة الجهادي وعملياتها ضدّ الاحتلال الصهيوني تعطيها قوة دفع شعبية كبيرة، ولكن العمل السياسي لا يعيش فقط على التاريخ، فلا بدّ من وجود برنامج إصلاح حقيقي يقنع الناس لتسليم دفة القيادة السياسية لحماس دون غيرها. ولذلك رفعت حماس شعار "التغيير والإصلاح"[28] في دعايتها الانتخابية للمجلس التشريعي 2006. وتعهدت حماس بمحاربة الفساد والمفسدين، وهو أمر التف حوله الشارع الفلسطيني وأيده وسانده، لأنه عانى من انتشار هذه الظاهرة وما تبعها من تداعيات خطيرة على مجتمع يقاوم ويضحي ويواجه عدواً شرساً، يستخدم هؤلاء الفاسدين كأداة من أدواته، من أجل الهيمنة والسيطرة على مقدراته، وتفتيت وحدته، وإفساد مقاومته، وتبديد حلمه في الحصول على الحرية والاستقلال؛ فكان هذا هو الوقت المناسب، برأي حماس، لتكون بجانب شعبها من خلال العمل السياسي والتشريعي، لمواجهة مثل هذه التحديات. كما تبنت حماس هتافاً خاصاً بالانتخابات هو: "يد تبني ويد تقاوم"[29]، وهو شعار قليل الكلمات ولكنه يحفر عميقاً في وجدان الشعب الفلسطيني ويعطيه الكثير الكثير من المعاني والدلالات.

هدفت حماس من دخولها المعترك السياسي إلى إصلاح الوضع السياسي الفلسطيني، وترجمة إنجازات المقاومة وحماية برنامجها وتطبيقها عل أرض الواقع؛ لا سيّما وأن الحركة عانت من السلطة باعتقال كوادرها، ومحاولة نزع سلاحها، ووصفها بالإرهاب، وبخاصة بعد أحداث 2001/9/11[30]. كما أرادت الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني وتحقيق تطلعاته والحفاظ على ثوابته وحقوقه[31]، ووضع حدّ للعديد من القضايا والظواهر السلبية التي انتشرت في مؤسسات الشعب الفلسطيني. فحملت الحركة هذا

---

[27] تصريح صحفي لإسماعيل هنية، المؤتمر الصحفي للإعلان عن انطلاقة الحملة الانتخابية لحركة حماس، **الرسالة**، 2006/1/5.

[28] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[29] شعار رفعته حماس في أثناء حملتها الانتخابية للمجلس التشريعي في 2006/1/25. انظر: المرجع نفسه.

[30] مقابلة مع أحمد بحر، قيادي في حركة حماس، **الرسالة**، 2006/1/5.

[31] **المرجع نفسه**.

الشعار من أجل محاربة الفساد[32] وعدم الرضا عن الوضع الداخلي الفلسطيني؛ من فلتان أمني، وجمود سياسي، وضياع هيبة السلطة، وتقاعس الأجهزة الأمنية، فكان دخول الانتخابات بهدف الإصلاح الشامل في مختلف مناحي الحياة الفلسطينية[33].

وإذا دلفنا بشكل مباشر إلى رؤية حماس للإصلاح السياسي من خلال دخول المؤسسة التشريعية الرئيسية داخل فلسطين المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فإن برنامج كتلة التغيير والإصلاح الانتخابي التابعة للحركة يركز بشكل مباشر على: "محاربة الفساد بجميع أشكاله واعتباره سبباً رئيسياً في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية"[34].

وتكرر هذا في برنامج الحكومة الحادية عشرة "حكومة الوحدة الوطنية" على المبدأ نفسه، حيث دعا إلى: "محاربة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومنع استغلال المال العام، وصياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية"[35]. فحماس تعتقد ومعها جزء كبير من الشعب الفلسطيني، أن الفساد في مؤسسات السلطة وصل إلى مرحلة كادت تعصف بالمشروع الوطني الفلسطيني، فكان التركيز في البرنامج على ضرورة "تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة..."[36]. وهذا الأمر يتطلب بشكل عاجل "تحديث التشريعات والنظم الإدارية بشكل يكفل زيادة فاعلية أجهزة الإدارة، لتساهم في تقديم الخدمات بيسر وسهولة في كافة المستويات"، ولما كانت حماس وبقية الفصائل تعاني من تهميش واضح في موضوع التوظيف في الوظائف العامة وحصرها في حركة فتح دون الكل الوطني، فقد ركز البرنامج على ضرورة "إعادة صياغة سياسة التوظيف العام بما يضمن تكافؤ الفرص لكافة أبناء الشعب الفلسطيني على قاعدة الكفاءة، والحيلولة دون استخدام المنصب للمصلحة الخاصة"؛ فاقتضى التنويه والتأكيد مرة أخرى على ضرورة "محاربة المحسوبيات والوساطات والفئوية في التعيينات والترقيات في كافة المؤسسات العامة". كما أن هذا الفساد عبّر عن نفسه بوجود جيش من العاطلين عن العمل الذين حُشروا داخل الوزارات دون أن يكونوا نافعين للعمل الوطني، فدعا البرنامج إلى

---

[32] مقابلة مع محمد عبد الهادي شهاب، قيادي في حركة حماس، **الرسالة**، 2006/1/5.

[33] مقابلة مع غازي حمد، قيادي في حركة حماس، **الرسالة**، 2006/1/5.

[34] **المرجع نفسه**.

[35] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، وثيقة رقم 81، ص 173.

[36] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

"إعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات العامة بما يتناسب مع حجم القطاع العام". وأكد البرنامج كذلك على ضروة "مكافحة التسيب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين..."[37].

ركزت حملة كتلة التغيير والإصلاح على الإنسان الفلسطيني لسماع رأيه ومعاناته وشكاويه بـ"تبني سياسة واضحة تهتم بالعنصر البشري من خلال تنمية القوى البشرية العاملة، وتحقيق الأمن الوظيفي والاستقرار النفسي للعاملين". وحتى يتم ذلك بشكل منهجي، فقد أكد البرنامج على "ضمان حقّ المواطن في تقديم الشكاوى إلى الجهات المعنية الخاصة أو العامة"[38].

إن هذا البرنامج الطموح والذي كان ينتظره الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يمكن أن يتم بالنسبة لرؤية حماس في الإصلاح إلا بالدخول إلى مؤسسته السياسية الرئيسية "المجلس التشريعي"؛ لسن التشريعات التي تؤسس لمشروع إصلاح سياسي واعد؛ فأكدت الكتلة في برنامجها أنه لا بدّ من سنّ القوانين المعتمدة على الشريعة الإسلامية، فطالبت بجعل "الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين". وهو ما يتوافق مع ميثاق حماس المعبر بشكل واضح عن توجهاتها الحركية والفكرية ومرجعيتها الإسلامية. وهذا التغيير والإصلاح يحتاج إلى "الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتفعيل دور المحكمة الدستورية". وهذا الفصل بين السلطات يتطلب حسب البرنامج "إصلاحات دستورية جذرية، تكون مدخلاً لإصلاحات وتنمية سياسية شاملة، والعمل على وضع حدّ لتجاوز السلطة التنفيذية على الدستور، بإصدارها قوانين مؤقتة، أو تعديلات متكررة، أو تأخير إنفاذ القوانين، أو غير ذلك من تعديات"[39].

إن حماس ترى أن تداول السلطة سلمياً هو الضمانة الحقيقية للمحافظة على الاستقرار، ومقارعة الاحتلال، وعدم الدخول في صراع داخلي مدمر. ولذلك تمّ التأكيد على مبدأ "تعزيز مبدأ الشورى وترسيخه في مختلف المجالات والمواقع، وتحقيق المشاركة الفعالة، وإقرار مبدأ تداول السلطة عملياً، وإشراك كافة الطاقات

[37] المرجع نفسه.

[38] المرجع نفسه.

[39] المرجع نفسه.

البشرية الفلسطينية في برنامج التطوير الشامل". وهذا يتطلب بشكل مباشر إصدار التشريعات والقوانين، التي تمكن من الوصول إلى ذلك، فلا بدّ من "العمل على إصدار قانون انتخابي جديد، يحقق العدالة ويضمن إفراز مجلس يمثل شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثيلاً حقيقياً وأميناً"، ولضمان ذلك كله كان لا بدّ من "الإصلاح الشامل للجهاز القضائي، بحيث تتوفر له النزاهة والاستقلال والفاعلية والتطور"[40].

لقد رأت حماس أنه لن تتم أيّ إصلاحات سياسية حقيقية دون المحافظة على الحريات العامة للشعب، فهي الضمانة للوصول إلى مؤسسات سياسية ناضجة؛ فدعت إلى "تحقيق مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون، وتساويهم في الحقوق والواجبات". وهذا الحق يتطلب "حماية وتوفير الأمن لكل مواطن، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام"، وهذا يقتضي أن يتم "حماية الحريات العامة للمواطنين، وضمان حقّ المواطن في التعبير"، والذي يؤدي بدوره إلى أن يكون تنفيذ "مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين في التعيين والعمل والترقية"، هو الأساس الذي ينبغي التركيز عليه وضمان وجوده؛ فكان لا بدّ من "وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص النشر، ومراكز البحوث، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي وترسيخ ثقافة الحوار، واحترام كلّ الآراء، بما لا يتناقض مع عقيدة الشعب وموروثه الحضاري، وبناء سياسة إعلامية قائمة على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة، ومراعاة التنوع والتعدد وحقّ الاختيار"[41]. وكلّ هذه الحقوق العامة ينبغي أن تُحمى من خلال مؤسسات حقوقية متخصصة، وتحت رقابة المؤسسات الإعلامية، مع ضمان الحريات النقابية، والاعتراف بالقوى السياسية، وتشجيعها والاستفادة من دورها لدعم مؤسسات المجتمع المدني، فركزت حماس في برنامجها الانتخابي على هذه المبادئ.

إن برنامج كتلة التغيير والإصلاح الانتخابي، وبرنامج الحكومة العاشرة التي شكلتها حماس سنة 2006، وبرنامج حكومة الوحدة الوطنية التي قادتها حماس سنة 2007 تؤكد جميعها على هذه المعاني، فكانت تشكل بمجملها أسس رؤية حماس للإصلاح السياسي في الضفة الغربية وغزة. وكان الشعب الفلسطيني ينتظر منها أن تحققه، بعد أن أعطاها الثقة في الانتخابات التشريعية سنة 2006 وتشكيلها للحكومة،

[40] المرجع نفسه.

[41] المرجع نفسه.

ولكن الظروف الداخلية وتمسك الحركة المنافسة (فتح) بمواقعها وعدم تسليمها السلطة فعلياً لها، وتدخل الاحتلال الصهيوني السافر باعتقال النواب والوزراء في الضفة الغربية، وما تبع ذلك من اشتراطات اللجنة الرباعية للتعامل مع حماس، أدى إلى احتقانات داخلية ومشاحنات متتالية، أدت إلى الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في 2007/6/14، مما عطل وبشكل واضح إمكانية الحكم على تطبيق حماس لرؤيتها، وأدخل الوضع الداخلي الفلسطيني في نفق الانقسام المظلم.

4. رؤية حماس في الإصلاح السياسي للعلاقات الخارجية:

لم تقتصر رؤية حماس للإصلاح السياسي على مستوى المؤسسات في الداخل الفلسطيني، بل طرحت مشروعاً لإصلاح العمل السياسي الفلسطيني الخارجي وبخاصة مع المحيط العربي والإسلامي، فركز البرنامج على "توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في كافة المجالات، بوصفه العمق الاستراتيجي لفلسطين، والانفتاح على بقية دول العالم...". ونظراً لكون حماس حركة شعبية بشكل أساسي فقد اهتمت كذلك بالشعوب، فدعت في برنامجها إلى "تفعيل دور الجماهير العربية والإسلامية في دعم مقاومة شعبنا للاحتلال ورفض التطبيع معه...". ومن ثم هناك حلم يراود حماس وهو جزء من فكرها وأيديولوجيتها المنطلقة من ضرورة وحدة الأمة؛ ولذلك فهي "تشجع أيّ مسعى للوحدة بين أيّ قطرين عربيين أو إسلاميين أو أكثر وصولاً إلى الوحدة الشاملة..."، ومن ثم "رفض الدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة..."[42].

أما بالنسبة للسياسة الدولية، فقد رأت حماس أنها لا تمانع من عمل علاقات سياسية متوازنة مع كلّ الدول، فتعهدت بـ"بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية، تحافظ على وحدة الأمة وتقدمها، وصون حقوقها، وحماية قضيتها، وردّ العدوان عنها...". وهدفت هذه العلاقة بشكل أساسي إلى "التأكيد على كافة المستويات الدولية، وفي كافة المنتديات العالمية على عدم شرعية الاحتلال وكلّ ما نتج عنه...". وتجاوز الأمر حكومات هذه الدول إلى دعوة شعوبها إلى إقامة سلام عالمي لا يحمي الظلم، فدعت "كلّ الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سلام عالمي عادل، يرتكز على التخلص من كلّ أنواع الاحتلال وآثار الاستعمار، ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون

[42] المرجع نفسه.

الداخلية...". أما المؤسسات الدولية كمجلس الأمن والأمم المتحدة ومنظماتها التابعة، فإن حماس ترى ضرورة "إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية في المحافل العربية والدولية، وخاصة التحرر من الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، واستصدار المواقف والقرارات الداعمة لها"[43].

لقد تمّ محاصرة حماس إقليمياً ومحلياً ومُنع وزراؤها من الحركة، وتمّ وضع الاشتراطات عليها من قِبل القوى المتحكمة بالمجتمع الدولي، والمتمثلة في اللجنة الرباعية، وتواطأت أطراف إقليمية ومحلية لإفشال هذه التجربة وعدم اكتمالها على أرض الواقع. وهذا يجعل الحكم، في هذه الحالة، على الأفكار والرؤى النظرية للحركة عند تطبيقها، والخروج من النظرية والبرنامج الانتخابي إلى التطبيق السياسي الفعلي، صعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً.

5. رؤية حماس لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية:

تُعد منظمة التحرير الفلسطينية الوعاء الأهم للحركة السياسية الفلسطينية، واكتسبت زخماً كبيراً باعتبار أنها أصبحت رسمياً هي الممثل للشعب الفلسطيني أمام المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. وبالرغم من عدم دخول حماس ومنظمات أخرى في إطار المنظمة لأسباب مختلفة، إلا أن حماس كانت دائماً تطرح رؤاها الخاصة لإصلاح المنظمة، على أساس أن تمثيلها للشعب الفلسطيني ليس تمثيلاً كاملاً؛ لكونها لا تعبِّر حقيقة عن مجموع قوى الشعب ولا تمثل أطيافه المختلفة. وقد ورد في ميثاق حماس إشارات وُدٍّ كثيرة تجاه المنظمة، سعت من خلالها إلى طمأنة المنظمة على أنها لا تسعى إلى ضرب تمثيلها أو الصدام معها؛ فورد في ميثاق حماس في المادة 27 أن "منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك"[44]. ولكن أخذ ميثاق حماس على المنظمة علمانيتها وتبنيها لمنهج غير إسلامي. وطرحت حماس في وقت مبكر مسألة تطوير منظمة التحرير، فجاء في الميثاق "ومع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية —وما يمكن أن تتطور إليه— وعدم التقليل من دورها في الصراع

[43] المرجع نفسه.

[44] **ميثاق حماس**، المادة 27.

العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتبني الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا..."[45].

فالفكرة العلمانية التي تتبناها المنظمة معاكسة للفكرة الإسلامية التي تتبناها حماس، فنوهت إلى ذلك بقولها "تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها، والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات"[46]. ولذلك لم تقر الحركة بها صراحة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، مما أثار خوف قيادة المنظمة من أن تشكل حماس منافساً حقيقياً لها، فعرضت مرات عدة على حماس الدخول إلى المنظمة، ولكن حماس أرسلت مذكرة في شهر نيسان/ أبريل 1990 إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، اشترطت فيه للدخول إلى المنظمة عدة شروط منها: أن يتم فرز أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على أساس الانتخاب لا التعيين، وإذا ما تعذر الانتخاب فيجب التمثيل على حسب حجم القوى داخل المجتمع الفلسطيني. وطالبت حماس بنسبة 40–45% من مجموع أعضائه، وأن تحصل على حقها في مؤسسات المنظمة وأجهزتها، وأن تتخلى (المنظمة) عن الاعتراف بـ"إسرائيل"، كما طالبت بعدم قبول قراري 242 و338[47]. وقد ورد في ميثاق حماس ما يؤكد هذه الاشتراطات فنصّت على ذلك صراحة: "ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء"[48].

جرت محاولات مختلفة لدخول حماس منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية 1990، ولكن العلاقة بين حركة حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية أخذت أشكالاً متعدّدة من التنافس في الطروحات والرؤى. فبعد سنين طويلة من تفرّد المنظمة، وفصيلها القائد حركة فتح، في الساحة السياسية الفلسطينية، دون منافس يُذكر، ظهرت حركة سياسية لديها مشروعها الإسلامي لتهدّد تفرّد المنظمة بتمثيل الشارع الفلسطيني، ومع ازدياد شعبية الحركة في الشارع، كان لا بدّ من الاعتراف بوجودها وقوتها حتى بلغ الأمر بأحد أبرز قيادات فتح والمنظمة صلاح خلف (أبو إياد) إلى القول: "إن حماس

[45] **ميثاق حماس**، المادة 27.

[46] **ميثاق حماس**، المادة 27.

[47] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 318–321.

[48] **ميثاق حماس**، المادة 27.

قوة إسلامية موجودة داخل الأراضي المحتلة، وقاعدتها من أنظف القواعد المقاتلة"[49].
وهذا لا يعني أن الأصوات التي كانت تدعو لاستبعاد حماس ومحاصرتها ومعاداتها داخل المنظمة قد غابت تماماً.

إن الخيار المرجح كان بالنسبة لحماس هو السعي لتصحيح مسار منظمة التحرير الفلسطينية، والسعي لدخولها بعد الاتفاق بين فصائلها الرئيسية على إعادة بنائها وتفعيلها، وظهر هذا الاتجاه مبكراً في البيانات والوثائق الرسمية الصادرة عن حركة حماس. ففي مذكرة تعريفية صادرة عن الحركة سنة 1993 حيث جاء فيها إن "حركة حماس ليست بديلاً لأحد، وترى أن م.ت.ف. إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه، ولا مانع لديها من الدخول في إطار م.ت.ف على أساس التزام م.ت.ف بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، وإعطائه شرعية الوجود على أيّ جزء من فلسطين"[50].

ويبدو واضحاً أن رؤية حماس الإصلاحية للمنظمة تركزت على:

> ضرورة أن ترتكز عملية الإصلاح على أساس سياسي ومؤسسي وديموقراطي، وأن يشارك الجميع في إعادة بناء المنظمة، وأن لا يُستثنى أحد. وأن لا يُعطى طرف ما حقّ رفض مشاركة أيّ طرف فلسطيني في إعادة البناء، وأن تكون عملية اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المنظمة من خلال الانتخابات المباشرة. وتكون حرية الاختيار والرقابة للشعب الفلسطيني دون أن تصبح المنظمة مرتعاً للحصص والمزايدات، الأمر الذي أدى إلى نشر حالة الفساد، ومن ثم الانهيار الحاصل في مؤسسات المنظمة...[51].

وبناء عليه، كانت مطالبات حماس ليس الدخول إلى المنظمة بصيغتها الحالية، بل إعادة هيكلة وإصلاح وبناء المنظمة، يقول أسامة حمدان "إنه بعد إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني سنة 1998، فإن الأمر يحتاج إلى اتفاق على ميثاق وطني فلسطيني جديد يعتمده المجلس الوطني المنتخب، ويكون البرنامج السياسي للمنظمة نابعاً من هذا الميثاق، ويجب أن يحظى بموافقة المجلس الوطني الذي سيكون معنياً بمراقبة تنفيذ هذا البرنامج..."[52].

---

[49] حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية، موقع قصة الإسلام، 2008/2/11، انظر: www.islamstory.com

[50] المرجع نفسه.

[51] تصريح صحفي لأسامة حمدان، قدس برس، 2007/5/7.

[52] المرجع نفسه.

وعرضت حماس كذلك رؤية واضحة لإصلاح اللجنة التنفيذية للمنظمة، فقد قال حمدان إن "اللجنة التنفيذية التي تمثل الهرم التنفيذي في المنظمة فاقدة لنصابها القانوني، فمعظم أعضائها المنتخبين إما توفوا أو استقالوا، مما يعني أنه لا قانونية لمعظم قراراتها، وهذا يعني أننا بحاجة إلى إعادة بناء مؤسسات المنظمة بصورة كاملة..."[53].

لقد تمّ الاتفاق في آذار/ مارس 2005، بعد لقاء اجتماع قادة حماس مع قيادة المنظمة في القاهرة على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، لكن الاتفاق تعرّض لضربة قوية، بتراجع قيادة المنظمة عن التزام مضمونه بعدما استطاعت حركة حماس عبر الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25 تحقيق نجاح منقطع النظير. ويبدو أن المصالحة الفلسطينية اليوم تركز بشكل أساسي على إعادة بناء المنظمة على أسس جديدة، ولكن وبالرغم من توقيع هذه الاتفاقية في 2011/5/3[54]، فإنها لم يتم تفعيلها حتى كتابة هذه السطور، مما يشير إلى أن أطرافاً كثيرة في المنطقة والعالم لا تريد أن يتوحد الفلسطينيون ضمن مؤسسة واحدة قوية تمثلهم، وتحمل مشروعهم الوطني والسياسي، للوصول إلى تحقيق أحلامهم في الحرية والكرامة والانعتاق من الاحتلال.

وهكذا يتبين لنا أن حماس، وفي سبيل تحقيق رؤيتها للإصلاح السياسي في فلسطين، سلكت كلّ السبل السياسية الممكنة، فقد بدأت بتعبئة الجماهير والتبشير برؤيتها من خلال البيانات والمنشورات، وخاضت تجربة العمل في الجامعات والنقابات، ودخلت في تحالفات سياسية للوقوف ضدّ بعض السياسات والمسالك التي سلكتها قيادة منظمة التحرير، وشاركت في تجربة الانتخابات البلدية، وحصلت على نسب معتَبَرَة فيها، ومن ثم كان الحدث الأكبر بدخول انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني وحصولها على الأغلبية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع. وحاولت وبشكل متكرر دخول منظمة التحرير وإصلاحها من الداخل حسب رؤيتها السياسية. وقد نجحت أحياناً في الوصول إلى تحقيق بعض أهدافها، وفشلت أحياناً أخرى في ظلّ ظروف وعوائق داخلية وخارجية مختلفة.

---

[53] المرجع نفسه.

[54] انظر وثيقة رقم 17 في ملحق هذا الكتاب، ص 642.

ثانياً: رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي:

1. رؤية حماس لمفهوم الإصلاح الاجتماعي:

تعدُّ حماس الإسلام مرجعيتها العقائدية والفكرية، منه تنطلق في فهمها للإصلاح الاجتماعي، وقد تحدد هذا المفهوم من خلال آيات الكتاب الكريم[55] التي دعت إلى تبني هذا المنهج بشكل صريح، وركزت على تفعيل هذا المفهوم، لكي يتحقق للإنسان حياة سعيدة قائمة على التسامح والتعايش والتقدم والسمو والعزة والرفعة، والذي يؤدي بدوره إلى إيجاد مجتمع متماسك قوي قادر على الصمود والمواجهة. إن حماس تبنت في ميثاقها هذا المفهوم، فركزت على ضرورة إيجاد مجتمع متماسك ومتسامح، بعيداً عن الضغينة والعبث الاجتماعي، فأكدت على ضرورة "تربية الأجيال على هذه المعاني من خلال تربية إسلامية تعتمد على أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السُّنة النبوية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة..."[56]. ولقد أسهم انتشار محلات الكتب المتخصصة في الفكر الإسلامي في فلسطين إلى المساعدة في تحقيق هذه المعاني، حيث تراجعت مبيعات الكتب المتعلقة بالموضوعات الأخرى مما جعل الكتاب الإسلامي الأكثر رواجاً كما يؤكد أصحاب المكتبات أنفسهم[57].

وما يلفت النظر هو تركيز حماس على دور المرأة حيث ورد في المادة 17 من الميثاق ما نصه: "للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير..."[58].

وحتى تقوم بدورها هذا لا بدّ أن تُسلح بالوعي والإدراك لدورها الحيوي في الأسرة والمجتمع فذكر الميثاق ذلك بالقول:

---

[55] انظر: الآيات في **القرآن الكريم**: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ سورة الحجرات، آية 9. وفي آية أخرى ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة الحجرات، آية 10. والآية ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنفال، آية 1. وبشكل عام، إذا أراد الإنسان الإصلاح بنية صالحة، فإن الله يجعل مآل ذلك ملموساً في نفوس الناس، قال تعالى ﴿إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ﴾ سورة النساء، آية 35.

[56] **ميثاق حماس**، المادة 16.

[57] إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، ص 99؛ وانظر: محمد برهومة، مرجع سابق، ص 65–66.

[58] **ميثاق حماس**، المادة 17.

لا بدّ لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية. فالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيها أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حدّ سواء[59].

إن رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي تركز كذلك على المجتمع الفلسطيني الذي لا بدّ أن يكون متكافلاً فقد ورد في الميثاق ما نصه "المجتمع المسلم مجتمع متكافل"[60]؛ واستشهد الميثاق بحديث الرسول ﷺ عن الأشعريين أنهم كانوا إذا قلَّ طعام عيالهم جمعوا ما كان عندهم ثم اقتسموه بينهم بالسوية[61]. وهذا التكافل "ضمانة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز مقومات الصمود"[62]. وجاء في برنامج حماس الانتخابي سنة 2006 أنه لا بدّ من "الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني والأخلاقيات العامة، وضمان عدم انتهاك الثوابت الاجتماعية والحيلولة دون أيّ إجراءات أو تشريعات تمس بها"[63].

ونظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني ووقوعه تحت الاحتلال، فقد تمّ التأكيد على هذه المعاني بشكل واضح، فالمجتمع في فلسطين يجب أن يتحلى بهذه الصفات فهو "الذي يتصدى لعدو شرس، نازي في تصرفاته، لا يفرق بين رجل وامرأة أو كبير وصغير، هو أولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه"[64]. فهو مجتمع يتعرض لإجراءات قمعية من الاحتلال الصهيوني يعتمد فيه "أسلوب العقاب الجماعي، سَلَب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم وأماكن تجمعهم"[65].

---

[59] **ميثاق حماس**، المادة 18.

[60] **ميثاق حماس**، المادة 20.

[61] نصّ الحديث: عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إنَّ الأشعريِّين إذا أرملوا في الغزو، أو قلَّ طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسَّويَّة، فهم منِّي، وأنا منهم". (متفق عليه)

[62] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[63] المرجع نفسه.

[64] **ميثاق حماس**، المادة 20.

[65] **ميثاق حماس**، المادة 20.

ولأن العدو يتعامل بهذه الوحشية مع الشعب الفلسطيني، ولا يستثني أحداً؛ فلا بدّ من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى. وقد حدد الميثاق أوجه من هذا التكافل فنص على "تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في إنجاز بعض الأعمال"، وطلبت الحركة من عناصرها الاهتمام بهذا الجانب فدعتهم إلى "أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، وعليهم ألا يدخروا جهداً في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها، وعليهم أن يحُولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة"[66]. حاولت حماس أن تقدم العمل الاجتماعي في إطار نظرة استراتيجية تنظر إليه على أساس أنه ليس مجرد إغاثة للمحتاجين، أو طلباً للأجر والثواب، بل إن هذا العمل كما قالت حماس هو التحام بالناس وتفاعل مع قضاياهم، "فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوة لهم، مستقبلها مستقبلهم"، ولذلك فالمطلوب من عناصر حماس "أن يشاركوا الناس في أفراحهم وأتراحهم، وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم"؛ ومن ثم الوصول إلى الهدف النهائي لمثل هذه الرؤية وهو أنه "يوم تسود هذه الروح: تتعمق الألفة، ويكون التعاون والتراحم، وتتوثق الوحدة، ويقوى الصف في مواجهة الأعداء"[67].

وأكدت حماس ذلك مرات عدة؛ ففي بيانها الذي أعلنت فيه نيتها المشاركة في خوض الانتخابات التشريعية قالت: "إن من حقّ أهلنا أن يحيوا حياة كريمة، وألا تبدد حقوقهم وأن تتكافأ أمامهم الفرص.... وهي تتبنى [أي حماس] برنامجاً شاملاً للنهضة بالشعب الفلسطيني. وقد كانت رعاية مصالح الناس وخدمتهم والتخفيف من معاناتهم أحد أهم برامجها...."[68].

لقد دأبت أدبيات حماس، وفي وقت مبكر، بالإشارة إلى رؤيتها للإصلاح الاجتماعي في المجالات المختلفة، ونبهت في بياناتها خلال الانتفاضة الأولى إلى الشأن الاجتماعي؛ فحمل بيانها الخامس الصادر في كانون الثاني/ يناير 1988 بعض أهدافها الاجتماعية،

---

[66] **ميثاق حماس**، المادة 21.

[67] **ميثاق حماس**، المادة 21.

[68] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، وثيقة رقم 4، ص 34.

وكان منها: "رفض نشر الرذيلة والفساد والإسقاط في شباك المخابرات الصهيونية"[69]. فحذرت من ذلك بشكل واضح، وسعت إلى تحقيق رؤيتها في الإصلاح من خلال عدة مجالات يحتاجها الشعب الفلسطيني بشكل عاجل. ورأت فيها الوسيلة الأهم لتهيئة هذا المجتمع لمعركته الأساسية مع الاحتلال لنيل حريته واستعادة كرامته وأرضه ومقدساته.

2. رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي في المجالات المختلفة:

ركزت حماس في رؤيتها للإصلاح الاجتماعي على ضرورة مكافحة الفقر كمدخل للتنمية والإصلاح الشامل. وقد ورد ذلك بشكل واضح في برنامجها الانتخابي فأكدت على "محاربة الفقر من خلال العمل على إقامة العدل وتوزيع الثروة، وتشجيع الجمعيات الخيرية، ورفع القيود عنها، وإفساح المجال لها للمساهمة في بناء المجتمع وتخفيف وطأة الفقر"[70].

وقد تكرر هذا التركيز على موضوع الفقر في برنامج حكومة حماس العاشرة حيث جاء فيه أنه لا بدّ من "حماية حقوق الفقراء والضعفاء، ورعاية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم المؤسسات التي تقوم على رعايتهم"[71]. وقد شدد البرنامج على ضرورة "العمل على تحسين ظروف معيشة المواطنين، وتشجيع التكافل الاجتماعي، وتوسيع شبكة الأمان والحماية الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطن بأشكالها المختلفة"[72]. وحرصت حماس على مساعدة المحتاجين وأصحاب الاحتياجات الخاصة وذوي الشهداء والجرحى والمعتقلين والفقراء وأصحاب الاحتياجات الاجتماعية، والتخفيف عن كاهلهم في مواجهة الاحتلال الصهيوني الذي يستهدف تركيعهم وكسر شوكتهم وإرادتهم.

رأت حماس أن العمل الاجتماعي والتطوعي وخدمة الفقراء والمحتاجين ركيزة أساسية في بناء المجتمع الفلسطيني، بخصوصيته وما يتعرض له من احتلال وعدوان

---

[69] بيان لحركة حماس، رقم 5، صدر في الانتفاضة الأولى 1987–1992، 1988/1/5، انظر: المكتب الإعلامي – حركة المقاومة الإسلامية حماس، وثائق حركة حماس، سلسلة بيانات الحركة، السنة الأولى للانتفاضة.

[70] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[71] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، وثيقة رقم 69، ص 162.

[72] **المرجع نفسه**.

مستمر؛ إذ أدت الظروف القاسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال إلى تعزيز مفهوم العمل التطوعي ومساعدة المحتاجين، والتقريب بين فئات الشعب، على اختلاف توجهاتهم الدينية والمذهبية والفكرية والسياسية والاجتماعية. وتعزز بذلك مفهوم الانتماء والولاء للمجتمع الفلسطيني بشكل عام، إضافة لسد حاجة الفقراء والمحتاجين وذوي الشهداء والأسرى بشكل خاص.

وبناء عليه، توجهت حماس إلى بناء المؤسسات الاجتماعية التي تريد من خلالها تحقيق رؤيتها للإصلاح الاجتماعي، والتأثير على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، فأنشأت الجمعيات الخيرية والأندية الرياضية ولجان الزكاة والمكتبات. وأصبح على سبيل المثال، المجمع الإسلامي الذي أنشأه الشيخ أحمد ياسين في غزة، من أهم المراكز الإسلامية ذات النشاط الاجتماعي الواسع[73]، كما أصبحت المؤسسات الاجتماعية التي ترعاها الحركة تشرف على عشرات آلاف العوائل المحتاجة، مما أوجد لحماس تواجداً كثيفاً بين فئات المجتمع لم تستطع أيّ منظمة أخرى منافستها فيه.

ولقد كان لهذه المؤسسات أثر كبير على المرحلة التي تلت الانتفاضة الأولى، إذ أسهمت هذه الشبكة الواسعة لحماس، والتي تُعد امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، في تثبيت دعائم الحركة وكسب أنصار كُثر لها؛ حيث امتازت هذه المؤسسات "بقلة التكاليف من جهة، وحسن أخلاق القائمين عليها من جهة أخرى مقارنة بغيرها، وهذا أثَّر كثيراً على انتشار الحركة ومنهجها الإصلاحي في المجتمع"[74].

كما كانت التعبئة والتوجيه في المساجد وسيلة أخرى اتبعتها حماس لتحقيق رؤيتها للإصلاح الاجتماعي، فكانت مكاناً للتواصل الاجتماعي وتوزيع المساعدات، فالمسجد عند حماس "أهم آليات تحقيق الرؤية الإصلاحية للحركة في المجال الاجتماعي والسياسي، ووفر نقطة التقاء وآلية منتظمة لمختلف أشكال النشاط إضافة لكونه بيتاً للعبادة..."[75]. ويغدو الأمر أكثر إلحاحاً لحركة تحرر وطني جعلت تربية الأجيال تربية جهادية أمراً أساسياً تعتمد على أداء الفرائض الدينية في المساجد في تحقيق ذلك، فكانت

[73] عبد الستار قاسم وأسامة أبو ارشيد، "التمهيد،" في جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس: 1987–1996** (عمّان: مركز دراسات الشر الأوسط، 1997)، ص 37.

[74] انظر: المرجع نفسه؛ وعلي الجرباوي، "حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، 1993، ص 94.

[75] محمد برهومة، مرجع سابق، ص 80–81.

وما زالت "نقطة انطلاق الحركة لكسب تعاطف الشارع الفلسطيني، فهي محضن الثورات ضدّ كلّ أنواع الاحتلال منذ مطلع هذا القرن، وإحدى أهم ركائز استقلال المجتمع الفلسطيني المدني"[76].

تُعد مؤسسة المسجد من أهم الوسائل التي اعتمدتها الحركة للترويج لرؤيتها الإصلاحية، فكان خطباء الحركة وعلماؤها ودعاتها يقومون بهذا الدور من خلالها، فأصبحوا بذلك أهم رموز المجتمع الإصلاحية. كما كانت الأعراس الإسلامية[77] آلية أخرى مساندة لآلية المسجد في التعبئة الجماهيرية، حيث مثلت هذه المناسبة الاجتماعية ميداناً خصباً تبشر حماس من خلاله برؤيتها، وتنشر فكرها وتكتسب الأنصار الجدد، وتعبئ قطاعاً آخر من قطاعات الشعب الفلسطيني لا يحضر بعضه للمساجد ضمن رؤيتها الاجتماعية الإصلاحية.

كما ركزت حماس في رؤيتها على التعليم ومؤسساته فأنشأت الحركة مجموعة من المدارس ورياض الأطفال تقدر بالمئات موزعة على أنحاء متفرقة من مدن قطاع غزة والضفة الغربية، وحتى في مخيمات الشتات؛ لأن رؤية حماس تقوم على أساس أنها تتحمل مسؤولية بناء مجتمعها الرازح تحت الاحتلال لا سيّما أن "الاحتلال والإهمال صنوان"[78]. فقد وضعت حماس كافة المؤسسات التي أنشأها الإخوان المسلمون (الجماعة الأم) في خدمة مشروع حماس الإصلاحي، حيث وفرت هذه المؤسسات التعليمية "بدائل عالية التنظيم والفاعلية... وأعطت مثالاً حياً على ترجمة الفكر إلى وعي وعمل ملتزم، واستطاعت التواجد الحي والفاعل في المجتمع الفلسطيني والتأثير في أعرض قطاعاته"[79].

توسعت حماس في إنشاء المؤسسات التعليمية، فأنشأت مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والمعاهد التعليمية المتخصصة "الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية التطبيقية" وغيرها من المؤسسات الثقافية. ووعدت كذلك بإنشاء مزيد من هذه المؤسسات في حال وصولها إلى السلطة وتشكيل الحكومة، فدعت إلى "إنشاء وتطوير

[76] انظر: المرجع نفسه، ص 79؛ و**الرأي**، عمّان، 1992/6/8.

[77] زياد أبو عمرو، حماس خلفية تاريخية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، سنة 1993، ص 95؛ وانظر: علي الصوا، مرجع سابق، ص 192–193.

[78] عبد الجبار العدوان، هذا السلام يدمر المجتمع الفلسطيني، **الشرق الأوسط**، 1995/4/17.

[79] علي الجرباوي، "حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية،" ص 80.

المراكز والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية..."[80]. وورد هذا كذلك في برنامج الحكومة العاشرة حيث ركز على التعليم فحث على "تعزيز دور التعليم، والتعليم العالي، وتطوير مؤسساتهما وتنويعها، ورفع الكفاءة والجودة، وتشجيع البحث العلمي ودعمه، وتوظيف نتائجه، ورعاية الخريجين، مع الاهتمام بالتعليم المهني والتطبيقي"[81].

لم تكتفِ حماس بنشر أفكارها ورؤيتها الإصلاحية من خلال مؤسساتها التعليمية الخاصة، بل أنشأت في الجامعات والمعاهد الفلسطينية الأخرى كتلاً طلابية إسلامية تابعة للحركة كانت عنواناً نقابياً مهماً للإسلاميين يتحركون من خلاله. ويبدو أن تكوين الكتلة الإسلامية لأول مرة في تاريخ الجامعات الفلسطينية يعود إلى نهاية السنة الدراسية 1979/1978 في جامعة بيرزيت[82]، وهو ما هيأ للحركة منبراً جديداً لعرض رؤيتها والتأثير بقطاع واسع من شريحة الشباب الفلسطيني الفاعل والمثقف، والذي يعول عليه في حمل البرنامج المستقبلي للحركة في مقاومة الاحتلال والتأثير في بقية شرائح المجتمع الفلسطيني المختلفة.

ومن المجالات الأخرى في رؤية حماس الإصلاحية الاهتمام بإنشاء المؤسسات الصحية، المستشفيات والعيادات الثابتة والمتنقلة، فبنت عدداً من المراكز الصحية والعيادات المتنقلة في المدن، والقرى، والمخيمات التي تقدم الخدمات شبه المجانية للشعب الفلسطيني، وقد بدا ذلك واضحاً كذلك من خلال برنامج حماس الانتخابي فذكر أن "الخدمات الاجتماعية [التعليم والصحة والضمان الاجتماعي] والخدمات العامة الأخرى حقّ للجميع دون تمييز أو محسوبية أو فئوية..."[83]، وكذلك تمّ التركيز في ذلك في برنامج الحكومة العاشرة حيث التزمت بـ"تطوير المرافق الصحية، وتطوير خدماتها العامة والتخصصية..."[84].

واهتمت حماس كذلك بإنشاء المؤسسات التي تعتني بالمرأة والطفل تأهيلاً وتوعية وعناية، فوعدت ناخبيها في برنامجها الانتخابي 2006 أن تحرص على "الأسرة

[80] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[81] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، وثيقة رقم 69، ص 163.

[82] انظر: دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012)، ص 19.

[83] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[84] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، وثيقة رقم 69، ص 163.

الفلسطينية وتماسكها..."، لأنها "الأساس المتين الذي يحافظ على قيمنا الاجتماعية ومثلنا الأخلاقية"، ووعدت أيضاً بـ"دعم المؤسسات الاجتماعية التي ترعى الفئات كالمرأة والطفل واليتيم والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة؛ وحماية الطفولة ورعايتها وحقها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم". وهذا الاهتمام له سببه في نظر حماس فـ"المرأة الفلسطينية شريك في الجهاد والمقاومة وشريك في البناء والتنمية، وحقوقها المدنية والشرعية مكفولة"، ولهذا فلا بدّ من "ضمان حقوق المرأة، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لحقوقها، والعمل على تمكينها من المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، ويكون ذلك كله بـ"تحصين المرأة بالتربية الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية، وتأكيد شخصيتها القائمة على العفة والاحتشام والالتزام"[85].

كانت رؤية حماس للإصلاح الاجتماعي، والاهتمام بالمرأة الفلسطينية متلازمتان إذ إن إصلاح شؤون المرأة هو مفتاح لإصلاح المجتمع في نظرها، ولذلك كان التركيز على المرأة عند حماس ينبع من رؤية استراتيجية، وكان اهتماماً أصيلاً وليس طارئاً أو ردة فعل، وكان مرتبطاً بإعادة تفعيل العمل الدعوي بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع. قالت الناشطة النسوية في حركة حماس هدى نعيم: "ظلّ الشيخ ياسين رحمه الله في السنوات الأولى هو من يتابع بنفسه هذه النواة تربوياً ودعوياً، ولم يقبل أن يوكل هذه المهمة لأحد غيره رغم مشاكله العظيمة ووضعه الصحي"[86]، مشيرةً إلى أنه أوجد البذرة الصالحة والنشأة الإسلامية الصحيحة مخصصاً الكثير من القضايا لعمل المرأة داخل الحركة النسائية والاهتمام الخاص بها والتواصل شبه اليومي معها[87]. وأضافت: "كانت رؤية الحركة للنساء والمشاركة في برنامجها تعتمد على أن أيّ عمل مجتمعي لا بدّ وأن تكون المرأة جزءاً منه، وأن أيّ بناء يستثنى منه النساء يكون بناء غير متكامل؛ لأن المجتمع يقوم على المرأة والرجل على حدّ سواء"[88].

---

[85] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[86] المرأة وبرنامجها في حركة حماس، ويكيبيديا الإخوان المسلمون، 2009/12/16.

[87] المرجع نفسه.

[88] المرجع نفسه.

كما عمدت حماس ومن باب رؤيتها للإصلاح الاجتماعي إلى إنشاء لجان الصلح المحلية (خصوصاً بعد سيطرة حماس على قطاع غزة سنة 2007) للمساعدة في حلّ المنازعات والخصومات بين أفراد المجتمع، وهو يدخل في باب المحافظة على صلابة المجتمع، وتمتين وحدته ليبقى صامداً أمام المخططات الصهيونية الهادفة إلى تفتيته، وتغذية الخلافات بين أفراده بشكل يضعفه ويقوض أركانه. فأنشأت حماس هذه اللجان التي "يلجأ الناس إليها لمحاولة حلّ القضايا —على اختلاف أنواعها— لأنها تستغرق وقتاً طويلاً في المحاكم النظامية بسبب طول إجراءاتها"، فكانت هذه اللجان تعمل على حلّ "الكثير من القضايا والمشاكل المعقدة بمساعدة الشرطة ووزارة الداخلية، [التابعة لحكومة حماس المقالة في غزة] مستخدمةً في تحقيق الحلول الإجراءات الشرعية والقانونية..."[89].

لقد تميزت هذه اللجان بالسرعة في حلّ الأمور والمصداقية والدقة؛ يقول رئيس دائرة الإصلاح في رابطة علماء فلسطين نسيم ياسين:

> إن لجان الإصلاح أنشأتها رابطة علماء فلسطين وفق اختيار دقيق ومقاييس معينة لرجال إصلاح تضمهم لجان موزعة على مستوى كافة محافظات قطاع غزة يبلغ عددها أربعاً وثلاثين لجنة يعمل فيها أكثر من خمسمائة رجل إصلاح، لافتاً النظر إلى أن الاختيار يكون بعد السؤال عنهم، وعن أخلاقهم، وسلوكياتهم، ومدى التزامهم، وقدرتهم على الحوار والكلام مع الآخرين[90].

وهؤلاء المصلحون ينبغي أن يتحلوا: "بالصبر، وطول النفس، وقوة الحجة، ومهارة الإقناع، وحكمة عالية ليتمكن من الإصلاح بين الناس والتوفيق بينهم ليتم بناء القرارات على أسس سليمة وفق ما تنص عليه الشريعة الإسلامية..."، وبالتالي لا بدّ أن يكون هؤلاء ممن يتوافر عندهم "ثقافة إسلامية، ومن الشخصيات الاعتبارية في منطقة سكنه"[91].

وهذا النظام لحل المشاكل كما يوضح عبد العزيز الكجك (من كبار رجال الإصلاح في غزة) ينقسم إلى قسمين، شرعي وعشائري، والتحكيم الشرعي ينفذه العلماء ممن لديهم معرفة بأحكام الشريعة الإسلامية، أما القضاء العشائري فيقوم بتنفيذه وجوه العشائر،

---

[89] أسماء صرصور، لجان الإصلاح تعمل وفق شريعة الله لرأب الصدع، فلسطين أون لاين، 2011/9/12.

[90] المرجع نفسه.

[91] المرجع نفسه.

وهذا يتبع وزارة الداخلية ولا يتعارض مع عمل المحاكم بل هو مكملٌ لها. ويلفت النظر إلى وجود العديد من القضايا التي تجرى لها عدة جلسات دون التوصل إلى حكم ويتم تحويلها للحل العشائري، لأن قانون العشائر يعمل على تقريب وجهات النظر وتنتهي القضية بالتراضي بين الطرفين، فلجان الإصلاح العشائرية تتعامل مع جميع القضايا والمشاكل المستعصية التي تحدث بين المواطنين وخاصة قضايا الدماء والمشاجرات...[92].

إن هذا التركيز الواضح على الإصلاح الاجتماعي وإنشاء المؤسسات التي تساعد عليه ليس غريباً على حماس ونهجها، فقد اتجهت جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين (التي تُعدّ حماس امتداداً لها) في بداياتها نحو نظرية التغيير من خلال الإصلاح الاجتماعي، وأعطتها الأولوية في نشاطاتها وتحركها في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. إذ رأت أن الإصلاح الاجتماعي سيقود إلى التغيير والإصلاح السياسي ومقاومة المحتلين والمحافظة على المجتمع. وأنه لا بدّ من إحداث هذا التغير حتى يصبح المجتمع ناضجاً لمقاومة شاملة للاحتلال، وأن أيّ حركة تقاوم الاحتلال لا يمكن أن تصمد بدون توفير الأرضية المناسبة والمناخ الملائم[93]، وأنه من دون مؤسسات اجتماعية متعددة ترعى الشعب الفلسطيني، وتتعامل مع همومه ومتطلباته تحت الاحتلال، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة العنت على الناس؛ وبالتالي فإن الإصلاح السياسي سيكون أشد صعوبة، فإطعام المحتاج والفقير ورعاية ابن الشهيد والأسير أهم بكثير في نظر حماس من التنظير السياسي.

إن اهتمام حماس بالإنسان الفلسطيني وتأهيله تربوياً وعقائدياً وإيمانياً أوجد، حسب رؤية حماس، البنية القوية لصمود الشعب، وأعطى مثالاً حياً على ترجمة الفكر إلى وعي وعمل ملتزم. فاستطاعت بذلك، التأثير بالأحداث المختلفة ومواجهة الاحتلال وممارساته، مما حدا بمنسق ما يسمى "الشؤون الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة" للقول "إن المساعدات التي تقدمها حماس لفلسطيني الأرض المحتلة منذ 1991–1994 تفوق المساعدة التي تقدمها لهم منظمة التحرير فقد حلت حماس محل م.ت.ف كمانح مساعدة رئيسي للسكان"[94].

---

[92] المرجع نفسه.

[93] انظر مقابلة مع محمد نزال، عمّان، 1995/12/8، في: عبد الستار قاسم وأسامة أبو ارشيد، مرجع سابق، ص 35 .

[94] انظر: تقرير إخباري، مجلة **قضايا دولية**، العدد 238، 1994/7/25؛ وانظر محمد برهومة، مرجع سابق، ص 88.

لقد حاولت حماس بعد فوزها في الانتخابات وتسلمها للحكومة أن تطبق برنامجها الإصلاحي الذي وعدت به شعبها، ولكنها جوبهت بعوائق وحصار شديد ذكرته في بياناتها بحسرة ومرارة حيث ذكرت ذلك في بيان لها بعد عام على انتخابها، فقالت "إنها لا زالت تصر على إنفاذ برنامجها الإصلاحي في المجتمع الفلسطيني رغم الحصار الخانق والعوائق الضخمة..."[95]. وإنها بالفعل حاولت أن تطبق هذه الرؤية وهذه الوعود إلا "أن كثيراً من البرامج والأهداف، والتي شرعت الحركة في تطبيقها قد تعرضت للضرب والإعاقة والإفشال من خلال الحصار الخارجي... ومحاولات الإفشال والإسقاط الداخلي التي امتهنت التحريض السياسي والإعلامي والتفجير الأمني...."[96]. ولكن بعد ذلك أصرت الحركة على برنامجها ورؤيتها، إذ إنه وبالرغم من كلّ ذلك، فقد رأت أن برنامجها ما زال قيد التطبيق وإن التعقيدات المختلفة تجعلها توغل في تطبيق هذه الرؤية برفق وتدرج، فقد جاء في بيانها "إن البرنامج الإصلاحي الذي رفعته ونادت به ما زال على رأس الأجندة الحكومية للحركة... وأن ذلك يخضع لاعتبارات التطبيق المتدرج، والحل الموضوعي المرتكز على خصوصية وحساسية وتعقيدات الواقع الفلسطيني"[97].

وبعد أن حسمت حماس الأمر لصالحها في غزة في 2007/6/14، وتسلمت كافة المؤسسات، اكتسب الحضور الاجتماعي الفاعل للحركة قوة زخم جديدة أثرت تأثيراً إيجابياً في كسب قاعدة جماهيرية جديدة، وأصبح ما كانت تنادي به من خلال برامجها الإصلاحية المختلفة وبياناتها أمراً ممكن التحقيق. فقامت بعدة إجراءات عملية من أجل الإسهام في تحقيق هذه الأفكار الإصلاحية للإسهام في الإصلاح الاجتماعي حسب رؤية الحركة ومنهجها[98]. فحرصت الحركة على تجسيد التكافل الاجتماعي واقعاً ملموساً، خاصة في ظلّ سياسة الحصار الإسرائيلي القمعية والتي أدت إلى زيادة معدلات الفقر، حيث رصد تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية World Health Organization (WHO) أن اقتصاد غزة في انهيار مستمر بعد أن زادت نسبة البطالة على 60% أحياناً،

[95] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، وثيقة رقم 22، ص 73.

[96] **المرجع نفسه**، ص 74.

[97] **المرجع نفسه**، ص 73.

[98] See Sara Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamists Social Sector* (US: Princeton University Press, 2011).

إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر بين العائلات التي تعيش على دخل أقل من دولار واحد في اليوم للشخص الواحد[99]. فقامت حكومة حماس في غزة، ضمن إمكاناتها المحدودة، بصرف مخصصات مالية للمحتاجين والعاطلين عن العمل وأهالي الشهداء، وأخرى بدل سفر للعلاج للحالات المرضية المستعصية، ومساعدات تعليمية وغيرها، كما تمّ تقديم مساعدات عينية وغذائية ودوائية للمعوزين، فقدمت مساعدات بدل أدوية، ومساعدات تموينية ضمن برنامج الغذاء العالمي، وتقديم مساعدات سريعة في الحالات الطارئة كحملة طوارئ الأمطار، وكذلك تقديم مساعدات مساندة وتأهيل مثل الكراسي الكهربائية المتحركة لذوي الاحتياجات الخاصة، كما تمّ توفير فرص عمل للمعاقين على بند التشغيل المؤقت لغير المنتفعين من الشؤون الاجتماعية، وذلك لمدد زمنية مختلفة[100].

لقد كان من أهم معالم الإصلاح الاجتماعي التي قامت بها حماس في غزة الاهتمام بفئة العمال والصيادين، والتي تشكل أكبر شريحة اجتماعية وأكثرها تأثراً بإجراءات الاحتلال والحصار القاسية، وتعيل أكثر من ثلثي السكان، فوزعت مبالغ مالية على عدد كبير منهم، الذين لم تستطع توفير فرص عمل لهم[101].

كما أولت حماس موضوع الأسرى والمحررين أهمية خاصة، لما لهذه القضية من أهمية لدى الشعب الفلسطيني، فبالإضافة لسعيها إلى تبني قضية الأسرى ومحاولة الإفراج عنهم من السجون الصهيونية[102]، فقد قامت بالعديد من النشاطات في هذا المجال، فعقدت لقاءات مع متضامنين أجانب لعمل حملات ضغط

---

[99] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، "تقرير الربع الأول 2012 لإنجازات الحكومة الفلسطينية الحادية عشر،" حزيران/ يونيو 2012، موقع رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة، غزة، انظر:
http://www.pmo.gov.ps/images/stories/qgp/2012_1.pdf

[100] انظر: المرجع نفسه. وانظر أيضاً: أحمد محمد الساعاتي، حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" 1987–1994 (20)، **فلسطين**، 2013/1/14.

[101] انظر: صرف رواتب العاملين على بند التشغيل المؤقت، موقع وزارة العمل، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة، 2013/3/21.

[102] لقد قامت حماس بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط سنة 2006 بعد فوزها في الانتخابات وتشكيلها الحكومة العاشرة، واحتفظت به لمدة خمس سنوات حتى تمت صفقة التبادل الشهيرة في 2011/10/11، والمعروفة بـ"وفاء الأحرار"، التي تمّ فيها تحرير أكثر من ألف سجين فلسطيني من سجون الاحتلال من كافة فصائل العمل الفلسطيني. انظر: جلعاد شاليط: صفقة الألف أسير، الجزيرة.نت، 2011/10/12.

على الرأي العام لتبني قضيتهم، وتواصلت مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) لمناقشة ملف الأسرى وزيارات أهاليهم لهم وبخاصة من قطاع غزة، والتواصل مع مؤسسة أطباء العالم لزيارة المرضى منهم في سجون الاحتلال، والتواصل مع مؤسسات وشخصيات أجنبية، وتزويدها بملفات خاصة حول قضية الأسرى والمستجدات الخاصة بهذا الملف. كما قامت حماس بالعناية بأسر الأسرى، ففرضت لهم مخصصات مالية شهرية، بالإضافة إلى رعاية عائلات الأسرى من حيث العناية الاجتماعية والتعليمية وغيرها. وأمّنت للأسرى المحررين بيوتاً مناسبة، وأسهمت في تزويج العزاب منهم، وفرضت مخصصات شهرية لكل محرر، كما وأعفتهم من رسوم التأمين الصحي، وخفضت رسوم استهلاك الكهرباء لهم، وقدمت لهم دورات تأهيلية في حرف مختلفة (الخدمة الاجتماعية – تأهيل دعاة) حتى يعتمد هؤلاء الأسرى المحررون على أنفسهم من خلال وظيفة أو حرفة معينة[103].

أما في داخل السجون، فقد تابعت حماس اهتمامها بأوضاع الأسرى من خلال تقديم منح مالية لهم ليقوم هؤلاء بشراء ما يحتاجونه من أغذية وملابس وأدوية من داخل مقاصف السجون، كما تمّ تعيين محامين للدفاع عنهم، والتضامن معهم عبر الاعتصامات، والإضرابات الشاملة، والتصعيد ضدّ الاحتلال؛ احتجاجاً على ظروفهم الاعتقالية، والتواصل مع أهاليهم وزيارتهم في المناسبات الدينية والوطنية؛ لمواساتهم وتقديم الهدايا لهم[104].

أما في جانب المرأة والشباب، فقد قامت الحكومة والحركة بإنشاء عدد من المشاريع التي كانت تنادي بها لإصلاح المجتمع من خلال المرأة والشباب[105]، وقامت بتنظيم دورات دراسية متكاملة لأعداد كبيرة من النساء في المجتمع الفلسطيني حول "دعم العادات الإيجابية ومواجهة العادات السلبية تجاه المرأة"، وتأتي ضمن حملة تعبئة وتأثير لتحسين الثقافة المجتمعية نحو المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وأعدت المسابقات

---

[103] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، "تقرير الربع الأول 2012 لإنجازات الحكومة الفلسطينية الحادية عشر".

[104] المرجع نفسه.

[105] انظر على سبيل المثال أكثر من ثلاثين مشروع شبابي منشور على: وزارة العمل، السلطة الوطنية الفلسطينية، غزة.

الفنية بعنوان "أميرة الأدب" للكتابة في قضايا المرأة في الأدب هي "الشعر، والسيناريو، والقصة الصحفية، والقصة القصيرة"[106].

وحرصت الحكومة على إحياء المناسبات الخاصة بالمرأة كيوم المرأة العالمي، وعيد الأم، ويوم الأسرة، وغير ذلك كما قامت بتشكيل اللجنة العالمية للتضامن مع المرأة الفلسطينية، ونظمت فعاليات مفتوحة لرعاية المسنات، وأقامت دورات للعناية بهن على نفقة الحكومة، وفتحت المجال لإنشاء عدد كبير من الجمعيات النسائية المجتمعية للعمل، والقيام بواجبها تجاه المرأة الفلسطينية في قطاع غزة[107].

أما في مجال إصلاح الشباب وتأهيلهم، فقد أوجدت حماس من خلال حكومتها مجموعة كبيرة من البرامج الاجتماعية الخاصة بالشباب، فأصدرت قانوناً خاصاً للشباب، وعقدت ندوات مع الجمعيات الأهلية الشبابية والجامعات في جميع محافظات قطاع غزة، ضمن حملة لتوعية الشباب بحقوقهم وتعريفهم بالقانون، وأسهمت بذلك مؤسسات إعلامية ولقاءات تلفزيونية وسلسلة حلقات تعريفية في الصحف، مع إطلاق خدمة الرسائل القصيرة وتوزيع مطوية، وتخصيص صفحة إلكترونية لهذا الغرض[108].

ولقد كان للمشاريع الرياضية الخاصة بالشباب عناية خاصة بالرغم من ضيق ذات اليد والحصار الخانق على غزة. إلا أن حكومة حماس لم تهمل هذا الجانب، فأقامت عدداً من المشاريع الرياضية. كما أعلنت الحكومة عن جائزة فلسطين التشجيعية للإبداع الشبابي في 16 مجالاً من المجالات المختلفة[109]، وأطلقت الحركة والحكومة مشاريع إنجاز عرس الشباب الفلسطيني، حيث تمّ تقديم القرض لعدد كبير من الشباب المقبل على الزواج، وتوفير عشرات الهدايا من عدة مؤسسات في القطاع الخاص، وذلك ضمن أنشطة دعم الشباب الفلسطيني لبناء أسرة هي أساس صلاح المجتمع وتطوره[110].

---

[106] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، "تقرير الربع الأول 2012 لإنجازات الحكومة الفلسطينية الحادية عشر".

[107] المرجع نفسه؛ وانظر: أحمد محمد الساعاتي، مرجع سابق.

[108] المراجع نفسها.

[109] المراجع نفسها.

[110] انظر: موقع بوابة الشباب والرياضة الفلسطينية، وزارة الشباب والرياضة، غزة، في: http://www.mys.gov.ps، حيث رعت الوزارة مثل هذه الأعراس؛ فقامت في 2012/3/8، على سبيل المثال، بتزويج أكثر من ألف شاب وشابة، وأقرضت كلّ عريس مبلغ ألفي دولار مع مبالغ أخرى كهدايا غير مستردة.

لقد عمدت حركة حماس من أجل تطبيق منهجها الإصلاحي إلى استقطاب الشباب إلى جانبها، من خلال تفريغ طاقاتهم، وتعزيز الخلق الإسلامي الرفيع بتطبيق المبادئ والمفاهيم الرياضية النابعة من المنهج التربوي الإسلامي، وأنشأت الحركة الفرق الرياضية المتنوعة في المساجد، وأقامت الدوريات فيما بينها، لتحقيق المعاني الإصلاحية التي ترى حماس ضرورة غرسها في شباب فلسطين استعداداً لتحرير أرضهم المغتصبة من رقبة الاحتلال[111].

كما عملت حماس وحكومتها في غزة بعد أن انسحب موظفو السلطة التابعين لفتح في رام الله وامتنعوا عن الذهاب إلى المحاكم، على تعميم ثقافة السلم الاجتماعي، والفصل في النزاعات بين الناس، وإنصاف المظلومين، وإحقاق الحق، وتشجيع طرق الإصلاح عن طريق لجان خاصة شكلتها لتساعد القضاء الرسمي على القيام بواجبه، وبخاصة في ظلّ حاجة الناس لطرق بديلة للقضاء لحل مشاكلهم وإنصافهم، بعد محاولة سلطة رام الله تعطيل المحاكم الفلسطينية، ودوائر الشرطة الخاضعة لها في غزة بعد سيطرة حماس عليها[112]. وقامت الحركة بالاعتماد على عدد كبير من رموزها الذين نالوا التقدير والاحترام في المجتمع للعمل في مجال الإصلاح، وكان لهم دور فاعل ونجاحات في هذا المجال الاجتماعي المهم.

كما أن حماس رأت أن من أهم وسائل الإصلاح الاجتماعي تقديم خدمات صحية في غزة، فقامت بالعمل على تطوير كوادر وزارة الصحة من خلال إجراء العديد من الدورات التدريبية وورش العمل للموظفين، وعقد العديد من أنشطة التثقيف الصحي، وأنشأت وزارة الصحة التابعة لها أكثر من 32 مشروعاً صحياً، كان من أهمها إنشاء مستشفى الياسين، والمستشفى الإندونيسي، ومشروع إنشاء مستشفى الأطفال بدير البلح، وتنفيذ العديد من المشاريع والأبنية في مختلف المرافق الصحية[113].

[111] انظر: عماد عفانة، حماس بين مجتمع الفضيلة والحكم الرشيد، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/7/19.

[112] انظر تفاصيل هذه اللجان وطرق عملها من خلال موقع رابطة علماء فلسطين في غزة، في: www.rapeta.ps/Rapta

[113] انظر: السلطة الوطنية الفلسطينية، رئاسة مجلس الوزراء، الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، "تقرير الربع الأول 2012 لإنجازات الحكومة الفلسطينية الحادية عشر".

خلاصة:

سعت حماس إلى تحقيق رؤيتها الإصلاحية السياسية والاجتماعية، واستطاعت التغلغل في المجتمع المدني الفلسطيني بكافة أطيافه، والاستمرار بصهر المجتمع في الفكرة التي تؤمن بها، بالرغم من الصعوبات والمعوقات، من خلال مشاركة كوادرها وأنصارها بإحداث التغيير. وسعت لترجمة هذه الإنجازات الى واقع عملي سياسي ملموس يحقق للشعب الفلسطيني مصالحه، وآماله، وتطلعاته المختلفة. وقد مكنها ذلك من تحقيق وجود سياسي قوي، يستند إلى قاعدة شعبية واسعة؛ يصعب ضربها، أو تهميشها، أو تجاهلها.

الفصل الثامن

علاقات حركة حماس مع العالم العربي

د. عدنان أبو عامر

علاقات حركة حماس مع العالم العربي

مقدمة:

بعد مرور ما يقرب من 25 عاماً على انطلاقة حركة حماس، واجتيازها لاختبارات عديدة على مستوى العلاقات السياسية، الداخلية والخارجية، أصبح الوقوف على تجربتها في إدارة هذه العلاقات ودراستها أمراً في غاية الأهمية، لا سيّما تلك التي بنتها مع محيطها العربي، سواء مع النظام الرسمي، أم المستوى الشعبي على حدّ سواء.

تتناول الدراسة أهم الخطوط العامة العريضة لسياسات حماس في علاقاتها السياسية العربية، بالرغم من أنها قابلة للتغير بتغير الظروف، فقد تشهد تقارباً أو تباعداً بتقارب الأهداف والمصالح، أو اختلافها وتباعدها، مما يدفع للإجابة على جملة من التساؤلات، منها:

- كيف تقيم حماس علاقاتها العربية؟
- ما هي سياساتها وأهدافها من وراء هذه العلاقات؟
- ما هو الثابت والمتغير فيها، وهل هناك تحول في ممارستها السياسية في علاقاتها تلك؟
- هل هناك اشتراطات يتخللها تنازلات مطلوبة منها لأجل العلاقة مع طرف ما، وهل هناك أطراف عربية تستبعدها الحركة، وترفض أيّ علاقة معها من أيّ نوع؟

أولاً: محددات علاقات حماس العربية:

انطلقت حماس في بناء علاقاتها العربية مما جاء في ميثاقها، وحديثه عن ارتباط تحرير فلسطين بدوائر ثلاث، منها الدائرة العربية، ودورها في الصراع، والواجبات الملقاة عليها. ورأت حماس أن "الدول العربية المحيطة بـ"إسرائيل" مطالبة بفتح حدودها أمام أبناء الشعوب العربية ليأخذوا دورهم، ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم الفلسطينيين، أما الدول الأخرى فمطالبة بتسهيل تحركاتهم، منها وإليها"[1].

[1] **ميثاق حماس**، المادة 15.

وسعت حماس إلى وقوف الأطراف العربية الرسمية بجانبها: تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتكسب التأييد لها لتجعل من الشعوب سنداً وظهيراً لها وتشكّل بعداً استراتيجياً على كلّ المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، بعقد المؤتمرات، ونشر الكتيبات الهادفة، وتوعية الجماهير حول القضية، وما يواجهها ويُدبَّر لها؛ وتعبئة الشعوب فكرياً وتربوياً وثقافياً، لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة[2].

ولعل ما دفع بحماس لهذه المطالب تجاه الدول والشعوب العربية، قناعتها واعتقادها بأن "المشروع الصهيوني يمثّل خطراً على الأمّة العربية جمعاء. وبالنظر لما تمثّله فلسطين من بُعد عقائدي وقومي، فإن دور الدائرة العربية في التحرير أساسي ومركزي؛ حيث تمثّل القوة الرئيسية التي يعوّل عليها للنهوض بعبء التحرير، وتُعدّ العمق الاستراتيجي والرديف المساند للشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين، وإزالة الكيان الصهيوني عن أرضها"[3].

وقد استفادت حماس من تجارب قوى فلسطينية في علاقاتها العربية، وكيفية صياغتها، بعدم رفعها شعارات راديكالية تجاه الأنظمة العربية، ملأت فضاء العنفوان الثوري الفلسطيني أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين؛ من قبيل أن "قطار التحرير" يمر بهذه العاصمة العربية، أو تلك! ورأت حماس أنه مقابل الجهود الكبيرة التي تبذلها "إسرائيل" لعزل الدائرة العربية عن الصراع مع الفلسطينيين للاستفراد بهم، فلا بدّ من الحرص على إبقائها، بالرغم من كلّ الصعوبات[4].

ولفهم طبيعة العلاقات التي بنتها حماس مع الدائرة العربية، وإدراك مدى إمكانية استمرارها واستقرارها، لا بدّ من النظر في الأسس والمبادئ التي قامت عليها، والأرضية السياسية التي أعدتها تجاهها على النحو التالي:

---

[2] **ميثاق حماس**، المادة 28.

[3] **ميثاق حماس**، المادة 29.

[4] أحمد فهمي، **لماذا يكرهون حماس؟** (الرياض: مكتب مجلة البيان، 2009)، ص 19.

1. الاتصال بمختلف الأطراف العربية:

حرصت حماس على إقامة علاقات إيجابية مع الأنظمة العربية، بغض النظر عن توجهها السياسي وانتمائها الفكري، وإعلان جاهزيتها للتعامل مع القوى الإسلامية، والمسيحية، والاشتراكية، واليسارية، والليبرالية، لتشجيعها على القيام بواجبها ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، ونصرة قضيته العادلة، لحشد الرأي العام العربي.

وحرصت حماس على التواصل مع الجامعة العربية وأمينها العام في جميع المناسبات والقمم، مشاركة ومراسلة. وحاولت دائماً أن تبحث عن الجوانب المشتركة بينها وبين الأنظمة، لتوسيع دائرة التنسيق والعمل في جوانب الاتفاق. كما سعت حماس للتعاون مع المنظمات والهيئات العربية والتنسيق معها، انطلاقاً من قاعدة "تغليب القواسم المشتركة ومساحات الاتفاق على مواقع الاختلاف"، بحيث تقوم علاقاتها على الشراكة الكاملة بين جميع المكونات العربية. وهي إذ تسعى لتعزيز العمل العربي المشترك، ترى أن صيغته يجب أن تقوم على أساس الالتزام بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالعدو، أو إعطائه حقّ الوجود على أيّ جزء منها[5].

وما لبث أن اتضح للحركة أن التقدم والاتساع اللذين حققتهما، ميدانياً وشعبياً، سياسياً وعسكرياً، زادا من اهتمام الأطراف العربية بها، وأنها كلما قويت، واحتلت مواقع أكثر تأثيراً في ميزان القوى السياسية ومجريات القضية الفلسطينية، أصبحت ضرورة الاتصال بها، وإقامة العلاقات الإقليمية والقوية والمتبادلة معها أكثر إلحاحاً[6].

2. رفض التدخل في الشؤون الداخلية:

لأن حماس ليست جزءاً من النظام السياسي "الداخلي" العربي، ولا التجاذبات الداخلية لأي من دوله، لذلك تنأى بنفسها عنها، مما حتم عليها السير في معترك شائك بدقة وحذر، بما يحقق الأهداف الفلسطينية. إذ إن تجربة منظمة التحرير ما زالت شاخصة في عيون قادة الحركة؛ فلم يكن الارتماء في أحضان الأحلاف والمحاور مجدياً بعد أن سلبها إرادتها وهويتها، ولم يعد التدخل في الشؤون الداخلية، واستعداء الأنظمة

---

[5] سمير سعيد، **حركة المقاومة الإسلامية حماس** (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص 19.

[6] خالد الحروب، الوطنية والإسلاموية في فلسطين: وحدة أو الانقسام؟، **الحياة**، 2009/10/3.

العربية على الفلسطينيين إلا بالخسائر والتراجع لقضيتهم[7]. وقد وضع ذلك أمام الحركة مهمة جدّ كبيرة، تمثلت في قدرتها على توظيف التناقضات المعلنة والخفية بين الدول العربية، واختلاف مصالحها من جهة؛ ومن جهة أخرى الحذر من مغبة وقوعها في شرك الاستخدام والتوظيف من قِبل الأنظمة.

واستطاعت حماس طوال السنوات الماضية أن تبني علاقات متوازية مع الحكومات والمعارضات العربية على حدّ سواء. ويستشهد كثيرون بنموذج العلاقات المتينة مع الدولة السورية، بالرغم مما بينها وبين الإخوان المسلمين من خلاف وصل حدّ المواجهة الدموية سنة 1982؛ وكذلك حرصها ألا تثير حساسية الحكومة المصرية، أيام نظام حسني مبارك، خصوصاً الفترة 2000–2011، من علاقتها مع الإخوان هناك[8]. وفي الوقت ذاته، ترفض الحركة تدخل الدول العربية في سياساتها ومواقفها وشؤونها الخاصة، وتؤكد استقلاليتها في اتخاذ قرارها "الفلسطيني الوطني"، الذي تصنعه مؤسساتها القيادية[9]. ومع ذلك، فقد نظر البعض إلى مواقف حماس المرنة تجاه النظام العربي الرسمي على أنها "نقطة إدانة" ضدها، لاعترافها السهل به، وعدم الانخراط بتغييره؛ لا سيّما أنها حركة إسلامية شعاراتها فوق قطرية، وتدرك أن عبء التحرير لا يمكن أن يقوم به الشعب الفلسطيني بمفرده، ولا الشعب العربي المجزأ[10].

3. عدم فتح معارك جانبية مع أيّ طرف عربي:

لم تتبنَّ حماس سياسة التهجم على أحد، لكنها عبرت بشكل موضوعي وملتزم عن ملاحظاتها، ونقدها لمواقف الأطراف المختلفة من الصراع مع الاحتلال، سعياً لإيجاد توازن في علاقاتها السياسية العربية، وترفض أن تكون علاقاتها مع أيّ طرف على حساب آخر، طالما أنه يقف بجانب الشعب الفلسطيني، وترحب بدوره[11].

---

[7] زكي شهاب، **حماس من الداخل** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008)، ص 187.

[8] عدنان أبو عامر، **الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2006)، ص 75.

[9] مقابلة مع خالد مشعل، قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة، 2006/3/5.

[10] إياد البرغوثي، **الإسلام السياسي في فلسطين ما وراء السياسة** (القدس: مركز القدس للإعلام والاتصال، 2000)، ص 65 .

[11] جواد الحمد وإياد البرغوثي، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس**، ص 225.

في السياق ذاته، عالجت حماس خلافاتها مع الدول العربية بكثير من الصبر والروية، وابتعدت في مواقفها وبياناتها عن سياسة الاتهام والتجريح، واعتمدت بالمقابل على لغة النقد الموضوعي، والنصح والمناشدة، دون قطع جسور التواصل في أحلك الظروف، فلم توجه الاتهامات لمصر، ولم تفتح جبهة مع الأردن، ولا استهدف إعلامها دول الخليج[12].

ويمكن القول إن الأسس التي اعتمدتها الحركة في علاقاتها العربية مبنية على رؤية استراتيجية واضحة، نظراً لقناعتها الراسخة بأن الدول العربية التي تزداد ضعفاً وارتباكاً كلّ يوم، تصبح أكثر قابلية للخضوع والتراجع أمام المشروع الأمريكي؛ ما يعني مزيداً من التضييق وسدّ المنافذ عليها، وهذا ما حصل بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، وازداد وضوحاً بعد سيطرتها على غزة أواسط سنة 2007.

وبالرغم من ذلك، فلم يخلُ الخطاب التعبوي لحماس من الدعوة للوحدة العربية، والوحدة الإسلامية، ولكنه لم ينشغل بالجانب التنظيري والفكري التفصيلي، مكتفياً بالشعارات العامة العريضة، نظراً لانغماس حماس في مشروع المقاومة، وبسبب وجود أدبيات أخرى كثيرة في هذا الإطار. مع العلم أن الحركة عبرت في أدبياتها وبياناتها وتصريحاتها، عن حرصها على الوحدة العربية، مؤكدة أن اختلاف الرأي، ليس مبرراً للتناحر والفرقة. وترى حماس أن ساحة العمل الوطني والعربي تتسع لكل الرؤى والاجتهادات في مقاومة المشروع الصهيوني، معتقدة أن وحدة العالم العربي والإسلامي غاية ينبغي على جميع القوى والفعاليات الفلسطينية والعربية العمل للوصول إليها.

وعندما بدا أن دولاً عربية رئيسية تسعى للتحرش بها، أو تفتعل أزمات معها، أو توتير علاقتها بها، فقد عالجت حماس هذه المواقف بروية، ولم تسعَ للتصعيد الإعلامي، واكتفت بنفي التهمة عن نفسها، وابتعدت إعلامياً عن كل ما يفاقمها. وقدمت حماس نموذجاً للصبر والتروي، بالرغم من المدى البعيد الذي ذهبت إليه بعض الأنظمة العربية بمقاطعتها، والانصهار التام في المطالب الأمريكية المتشددة للتعامل معها مالياً وسياسياً[13]. وعرضت حماس نموذجاً لكظم الغيظ مع من تجاهلوا دورها ومكانتها، ولم تعمد للتشهير بهم على الملأ؛ مما عُدَّ مؤشراً مهماً على مرونتها، وقابليتها لتغليب

---

[12] أحمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 24.

[13] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 159.

المصالح العليا على مصالحها ورؤاها الخاصة في سلوكها الخارجي؛ فيما رحبت علناً بالمواقف التي آنست فيها الدفء والحميمية تجاهها، ولذلك احتفظت بعلاقات طيبة ووثيقة مع بعض البلدان العربية، مما عمق أواصر التنسيق معها[14].

4. حصر فلسطين ساحة للمقاومة المسلحة:

حرصت حماس على عدم نقل المعركة خارج فلسطين، إلى ساحات الدول العربية، بتأكيدها على استراتيجية اعتماد فلسطين ميداناً أساسياً للمواجهة المسلحة مع الاحتلال، ورفض توسيع الرقعة الجغرافية لعملياتها، على الرغم من الاعتداءات التي تعرضت لها في الخارج. فقد حاولت "إسرائيل" اغتيال خالد مشعل رئيس مكتبها السياسي على الأراضي الأردنية سنة 1997، واغتالت عزّ الدين الشيخ خليل أحد كوادرها في سورية بتفجير سيارته سنة 2004، ومع ذلك، كان للحركة موقف حاسم بعدم نقل مسرح عملياتها خارج فلسطين المحتلة[15]. وكان لهذا الوضوح في الرؤية، والحسم في الموقف، دور كبير في إزالة بعض حواجز الخوف من بعض الأنظمة العربية، التي ظلت تنظر للمقاومة المسلحة كعامل قلق وعدم استقرار لها.

5. الدعوة لوحدة الصف العربي، ورفض المحاور:

باركت حماس جميع الجهود الوحدوية العربية، وأشكال التعاون والتنسيق العربي المشترك، بما يخدم المصالح العامة للأمة العربية والقضية الفلسطينية؛ لأن الفرقة يدفع ثمنها الشعب الفلسطيني. ونظرت بخطورة لبروز محاور وأحلاف متناقضة، ورفضت أن تكون طرفاً في أيّ منها، لانفتاحها على الجميع؛ لكون حماس غير محسوبة على طرف بعينه، بل تتعامل مع الجميع، ولا تصنف نفسها مع طرف ضدّ آخر، وبالرغم من ذلك، فللحركة تقارب مع دول، وتباعد مع أخرى[16].

وبخلاف تجربة منظمة التحرير، استطاعت حركة حماس البقاء خارج المحاور العربية. وبالرغم من التباين الحاد بين دول المنطقة فيما يتعلق بالعلاقة مع "إسرائيل"، فإنها استفادت نسبياً من هذه التناقضات، دون الغرق فيها. كما أن

---

[14] انظر: جواد الحمد وإياد البرغوثي، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس**، ص 229.

[15] غسان شربل، **مرجع سابق**، ص 65.

[16] جواد الحمد وإياد البرغوثي، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس**، ص 235.

واقعية حماس، وعدم شرودها بعيداً عن السربين الفلسطيني والعربي، شكلت مبعث ارتياح عربي نسبي كبير لسياساتها، بمحافظتها على شخصيتها وهويتها وأجندتها الوطنية؛ وإظهارها في أكثر من مناسبة وقوفها بجانب "محور المقاومة" المواجه للمشروع الإسرائيلي – الأمريكي، ولكن ليس على حساب علاقاتها مع باقي دول وشعوب المنطقة. وربما كان تواصلها المستمر مع بلدان الخليج، وتوجهها للسعودية سنة 2007 لتوقيع اتفاق مكة مع حركة فتح، وترحيبها بدور القاهرة الوسيط في المصالحة الفلسطينية وفي صفقة تبادل الأسرى مع "إسرائيل" سنة 2011، دليلاً على انفتاحها على المحور المعروف بـ"محور الاعتدال".

أكثر من ذلك، فقد عملت حماس على بناء علاقات جيدة مع دول المحورين، بالرغم من خلافاتهما، ولم تملك خياراً سوى المحافظة على التوازن في العلاقة بينهما، فسورية ظلت حتى سنة 2011 هي الحاضن الجغرافي لقياداتها في الخارج، بينما مصر هي المعبر الوحيد لقيادات الداخل إلى قطاع غزة، ومصر وسورية معاً تشكلان عاملاً حاسماً في مصير الصراع العربي الإسرائيلي، ولهذا حرصت على عدم إخراجهما من معادلة الصراع مع الاحتلال[17].

وآمنت الحركة بأن اختلاف المواقف مع الدول العربية حول المستجدات السياسية لا يحول دون اتصالها وتعاونها معها، لا سيّما من لديها الاستعداد الدائم لدعم صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال، وحرصت على أهمية الحوار مع جميع الحكومات والأحزاب والقوى، بغض النظر عن نظامها السياسي، ولا مانع لديها من التعاون مع أيّ جهة لصالح خدمة قضية شعب فلسطين العادلة، وحصوله على حقوقه المشروعة، أو تعريف الرأي العام بممارسات الاحتلال وإجراءاته اللا إنسانية ضدّ الشعب الفلسطيني[18].

وفي إطار المحاور، مضت حماس بعلاقاتها العربية على "حبل مشدود"، فلا الدول انفتحت بالكامل عليها، ولا غلّقت في وجهها الأبواب، ومما جاء من مواقف تشير

---

[17] خالد فياض، حركة حماس ومستقبل التطورات السياسية في فلسطين، دراسة غير منشورة، وزارة الإعلام السعودية، 2007، ص 15.

[18] انظر: محسن محمد صالح، "حماس 1987–2005 رصيد التجربة،" في تركي الدخيل وآخرون، **حركة حماس**، الكتاب العشرون (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2008)، ص 67.

بوضوح لا يقبل الشك والتأويل على ذلك، ما صدر عنها بُعيد فوز حماس في الانتخابات التشريعية على النحو التالي:

أ. الموقف السوري رأى في الفوز انتصاراً لخطه ومعسكره، فدمشق أصبحت حاضنة للشرعية الفلسطينية بعد أن اتهمت طويلاً بدعم المعارضة.

ب. وجاء الترحيب القطري حقيقياً، خاصة أن علاقات دافئة ربطت بين حماس والدوحة طوال سنوات.

ج. أما السودان، فكان ثالث دولة عربية تستقبل الحركة، حيث احتفظت لسنوات طويلة بعلاقات قوية معها، بالنظر إلى الجذور الإسلامية للقيادة السودانية[19].

د. في المقابل، فإن مواقف مصر والأردن من المتغير الفلسطيني الكبير بدت "غامضة"، وإن لم تتمكن من إخفاء حالة القلق التي انتابتها، وحاولت المزج بين احترامها لإرادة الشعب الفلسطيني، والميل الواضح لدعم الرئيس عباس وقيادة المنظمة، على أساس أنها تمثل الشرعية الفلسطينية. ولم تتخلَ مصر والأردن عن انشغالاتهما الفلسطينية الكثيفة والواسعة، لكنهما لم تستطيعا فرض رؤيتهما على قيادة حماس، التي لم تنجح لأسباب عديدة في إقناع مصر والأردن بأن حكومتها الجديدة إضافة نوعية للموقف العربي، وأن الوقت قد حان لإجراء مراجعة حقيقية للسياسة العربية، فليس أمام الطرفين إلا التعايش.

هـ. أما السعودية، فإن علاقتها بحماس اتسمت بالتداخل وبعض التعقيد. إذ إن السعودية داعم رئيسي للسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس، وهي ترتبط بعلاقات وثيقة مع مصر (محور الاعتدال)، وكان هناك تنسيق دائم بينهما (حتى نهاية حكم مبارك) في مختلف الشؤون العربية؛ كما أن للسعودية علاقاتها القوية مع المنظومة الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى فإن السعودية لا تعترف بـ"إسرائيل"، ولا تربطها بها أيّ علاقات، ولا تستطيع الضغط على حماس لتلبية الشروط الأمريكية – الإسرائيلية؛ كما ستجد نفسها في موقف صعب أمام الرأي العام السعودي، إن بادرت لقطع المساعدات الرسمية أو الشعبية عنها استجابة لمطالب أمريكية؛ وهو ما يعني أن تعامل السعودية مع حماس سيكون أكثر سلاسة من عواصم أخرى[20].

---

[19] **المرجع نفسه**، ص 76.

[20] زكي شهاب، **مرجع سابق**، ص 187.

ثانياً: المنطلقات العربية في العلاقة مع حماس:

شهدت العلاقة بين الدول العربية وحماس، محاولات شدّ وجذب، بالرغم من رغبة الأخيرة بأن تكون ودية دافئة، بعيدة عن الندية، وأنها تكميل للأولى، وليست بديلاً عنها. وانطلقت حماس في ذلك من واقعية سياسية مفادها أنها لا تعمل في ظلّ واقع عربي طموح، بل تسعى ليكون أفضل مما هو عليه، كما ارتبط الموقف العربي الرسمي منها بعوامل متداخلة، أهمها:

1. طبيعة الأنظمة العربية وخلفياتها الأيديولوجية والسياسية.
2. قرب أو بُعد هذه الأنظمة من فلسطين، ومدى التأثير الجيو–سياسي لقضية فلسطين عليها.
3. الرأي العام العربي الشعبي، الذي لا بدّ من إعادته بقوة إلى قلب القضية الفلسطينية.
4. صلابة موقف حماس، ووجود دعم شعبي فلسطيني لا يستهان به لسياساتها في الداخل والخارج.
5. الضغوط الأمريكية والأوروبية، التي تستهدف عمل الحركة في الساحة العربية.

وكلّ ذلك، تَطلّب من حماس استعادة الارتباط بين فلسطين والمجال العربي، لتصبح مسؤولية عربية دائمة، وليست فلسطينية فقط، وبشكل يرفع سقف الموقف الرسمي، بحيث ترى الدول المعنية أن موقف حماس يصب في صالح السياسة العربية، وليس في التناقض معها.

في المقابل، تنوعت المواقف العربية الرسمية من الحركة وتدرجت، على النحو التالي:

1. إهمال وجودها الكلي، خاصة في مرحلة تأسيسها الأولى المرافقة لانطلاق انتفاضة الحجارة أواخر سنة 1987.
2. اتهامها بالعمل خارج أطر الشرعية الفلسطينية، وما يحمله ذلك من تعويق للمشروع الوطني الفلسطيني، ولمسار التسوية السلمية الذي اختطته الأنظمة العربية وخصوصاً مصر.
3. الاعتراف الصريح والمباشر بقوتها، ودعوتها رسمياً للانضمام لمنظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين.
4. محاولة احتوائها وإضعافها وتهميشها، خصوصاً من خلال دعم الفصائل المنافسة لها وخصوصاً فتح.

اختلفت المواقف العربية تجاه حماس، فقام البعض بإشغال الحركة بلقاءات جانبية تحت إغراء إعادة العلاقات، وشطب التأزم، وشجَّع آخرون إيجاد أقطاب داخلها تختلف في توجهاتها ورؤيتها للحل، وسعى طرف ثالث لربطها بطوق من الدعم، ومحاولة إقناعها بالتعقل والروية، بينما كان هناك طرف رابع يقسو ويتعنت، لإعطاء نموذج عن مآلات التمرد أو الاعتراض[21].

في السياق ذاته، مرت علاقات حماس العربية بالمراحل التاريخية التالية:

المرحلة الأولى: بين تاريخ تأسيس الحركة في كانون الأول/ ديسمبر 1987، حتى أواخر سنة 1990، حيث لم يكن في الخارج من يمثلها رسمياً، أو ينطق باسمها، ويعبر عن رأيها وأطروحاتها، وبالتالي تركز عملها وجهدها على الساحة الفلسطينية، ومقاومة الاحتلال، والحفاظ على انتفاضة الحجارة واستمرارها، وترتيب العلاقة مع فصائل المقاومة[22].

المرحلة الثانية: وتبدأ منذ إعلانها اعتماد إبراهيم غوشة ناطقاً رسمياً لها خارج فلسطين، وتمثيلها في الوفد الشعبي الإسلامي المؤلف من قيادات الحركات الإسلامية، لزيارة كلّ من العراق، والسعودية، والأردن، وإيران، قبيل اندلاع حرب الخليج الثانية في كانون الثاني/ يناير 1991 بهدف تسوية الأمر سلمياً بين العراق والكويت[23].

وانطلقت الحركة عقب هذه الأزمة إلى الفضاء السياسي والإعلامي الخارجي الذي بات يهتم بها، بعد أن شكل موقفها المتوازن من الحرب موضع تقدير من معظم الدول العربية[24].

---

[21] انظر: محسن محمد صالح، "حماس 1987–2005 رصيد التجربة،" ص 87.

[22] ياسر قدورة، علاقات حماس في الإقليم العربي، **فلسطين المسلمة**، كانون الأول/ ديسمبر 2007، ص 28.

[23] عماد الفالوجي، **درب الأشواك: حماس – الانتفاضة – السلطة** (رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002)، ص 70.

[24] فيصل حوراني، **خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين** (غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000)، ص 422. ويمكن القول إن حرب الخليج الثانية 1991 أثرت على مجمل الأداء السياسي للحركات الإسلامية العربية، ومنها حماس، فقد رأت في غزو العراق للكويت أمراً مستنكراً شائناً، لكن غزو قوات أجنبية لبلد عربي أمر لا يمكن السكوت عنه، وقد تمّ تفصيل الموقف في كتاب: **الحركة الإسلامية في ظلّ أزمة الخليج**، بمشاركة 25 من قادة الحركات الإسلامية، ومن إصدار المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث في شيكاغو سنة 1991.

وشهدت فترة التسعينيات استقرار قيادة الحركة في الأردن، وإعلان ممثل لها في عمّان، تبعتها حالات مدّ وجزر بين الطرفين. وقوَّت حماس علاقاتها مع السودان واليمن وسورية ولبنان وقطر وإيران، وفتحت مكاتب معلنة أو غير معلنة في عدد من هذه الدول.

المرحلة الثالثة: مرحلة اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، التي شهدت حضوراً أقوى لحماس في قيادة الانتفاضة، ووصول فتح والأنظمة العربية إلى القناعة بعدم القدرة على تجاوز حماس في صناعة القرار الفلسطيني.

المرحلة الرابعة: بعد الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006، وفوز الحركة بأغلبية المقاعد، ثم تشكيلها للحكومة، وبدء نوع جديد من علاقاتها السياسية العربية، لتصبح محوراً مركزياً في صناعة العلاقات الفلسطينية العربية، مع وجود تجاذبات ومحاور لها، وفي الوقت ذاته بروز تناقضات وتباعد للمسافات مع بعضها.

وفي هذه المرحلة التاريخية بالذات، يمكن الحديث بقوة عن دور المكتب السياسي للحركة في الخارج، وما شكّله من دعم ومساندة حقيقية وقوية لها لتوفير الدعم المالي والسياسي، والتأييد الشعبي والرسمي[25].

ثالثاً: أهداف حماس من العلاقات العربية:

1. توسيع دائرة الاهتمام والمشاركة العربية في تحمّل أعباء القضية الفلسطينية.
2. تأكيد حضورها على الساحة السياسية العربية.
3. إطلاع الأطراف العربية على وجهات نظرها، لتفهمها دون تشويه.
4. الانفتاح السياسي والإعلامي، إقليمياً ودولياً، وتوفير فضاءات جغرافية لتحركها السياسي.
5. تحقيق التقارب للمواقف العربية السياسية مع مواقف الحركة.
6. الحصول على اعتراف الدول العربية الرسمي بها، وحلّ المشكلات التي تعترض الفلسطينيين فيها، وتوفير الدعم المادي والمعنوي بصوره المختلفة لمساندتهم[26].

[25] صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2006/3/1.

[26] جواد الحمد وإياد البرغوثي، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية: حماس**، ص 287.

ولأن الحركة على دراية بالمعلن والخفي من المواقف العربية تجاهها، وتدرك حجم العامل العربي في تحديد شرعية النظام الفلسطيني، فإنها لم تنشد من محيطها العربي سوى ما تستشعر إمكانية التجاوب معه. وبالرغم من أنها حريصة على مدّ يدها لعلاقات عربية قوية وجادة، إلا أن التساؤل الحقيقي كان: إلى أيّ مدى تبدو جدية الدول العربية في فتح حوار وعلاقات معها؟ وحتى متى ستعمل الحركة لإذابة كرة الثلج المعيقة لتفعيل علاقاتها العربية، وتنميتها، وتقويتها[27]؟

في المقابل، فإن حماس بعد تقلدها لموقع "السلطة"، بات لديها مصالح مع الدول العربية، أهمها:

1. الحفاظ على وتيرة دائمة من الدعم العربي، لا سيّما المالي منه، في ضوء التهديدات الأمريكية والأوروبية بوقفه، مما شكل تحدياً كبيراً ومبكراً أمامها، في ضوء الاعتماد شبه الكامل للسلطة الفلسطينية على هذه الأموال والمساعدات والمنح، وبالتالي من مصلحتها ألا تعمل على استعداء أيّ طرف، بل الحرص على بناء علاقات جديدة مع الجميع[28].
2. تقوية علاقتها بدمشق، كونها الأقرب لحماس في دعم محور المقاومة، وفي ضوء ترحيبها المعلن بفوزها وتسلمها الحكم، واستعدادها لدعمها، مما سيخفف بالتأكيد من وطأة الضغوط المحلية والإقليمية والدولية الممارسة عليها. كما استفادت من وجود قوى مؤثرة وداعمة للمقاومة في لبنان، وعلى رأسها حزب الله، والجماعة الإسلامية.
3. عزمها على نيل "الشرعية العربية"، بعد حصولها على الشرعيات الجهادية والدستورية، ليتم التعامل معها بصورة واضحة دون مواربة أو خجل، ما تطلب تمتين العلاقات، وتنميتها[29].

---

[27] فهمي هويدي، فتش عن المؤامرة في توتير علاقة حماس بالدول العربية، **الخليج**، 2006/2/6.

[28] إياد البرغوثي، **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2003)، ص 42.

[29] أنور عبد الهادي أبو طه وفيصل دراج وجمال باروت، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية** (بيروت: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2000)، الجزء 1، ص 235.

ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت حركة حماس سياسات محددة لعلاقاتها العربية، انطلاقاً من إيمانها بأن قضية فلسطين عربية وإسلامية، ليست خاصة بالشعب الفلسطيني فحسب، واعتقادها أن الخطر الإسرائيلي يتهدد الأمة كلها، مما يجعل العرب مسؤولين أمام شعوبهم عن نصرتها، واستناداً لهذه القناعة، رأت الحركة أن تحقيق أهدافها من هذه العلاقات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أبرز ملامح الواقع العربي، على النحو التالي:

1. حالة الفرز والتمحور والانقسام التي تسود العالم العربي، فمنذ أزمة حرب الخليج الثانية، وتأثيراتها السلبية مستمرة على سياسات الدول العربية ومواقفها.
2. انخراط وتأييد غالبية الأنظمة العربية في عملية التسوية، وعدم قدرة الحكومات المعارضة أو الرافضة على التأثير باتجاه مضاد بسبب حجم التأييد الدولي لهذه العملية، والضغوط الممارسة عليها لدعمها وتأييدها.
3. استنزاف جهود واهتمامات بعض الدول العربية في مشاكل وصراعات داخلية وإقليمية ودولية: العراق، والسودان، وسورية، والجزائر، والصومال، ولبنان، وما أفرزه من تركيز الاهتمام على الهم القطري على حساب مواجهة الخطر الصهيوني، واسترجاع فلسطين.
4. ضعف الإمكانات المادية، والمديونية الثقيلة التي تخضع لها كثير من الدول العربية[30].

وبناءً على ما تقدم، رسمت حماس سياساتها، بحيث دعت للعمل على رفع الإيجابيات، والحد من السلبيات، والتمسك بالمبادئ والثوابت، وحشد الطاقات لدعم صمود الشعب الفلسطيني لاستكمال النصر والتحرير، بحيث نجحت في الحصول على جانب كبير من "الشرعية الرسمية العربية"، وشكل ذلك خطوة مهمة لتصبح لاعباً إقليمياً. وقد أظهرت حماس بعض المرونة في خطابها السياسي، وحراكها الميداني لتحقيق أوسع انفتاح ممكن على البيئة الرسمية العربية، مما أثار نقاشاً داخلها حول ما إذا كانت مرونتها تحقق المردود المطلوب أم أنها تذهب بلا ثمن[31].

---

[30] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 171.

[31] محمد جمعة، "حماس والدائرة العربية،" في محسن محمد صالح (محرر)، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 84.



رابعـاً: عقبـــات فـــي طريـــق علاقـــات حمـــاس العربيـــة الرسميـــة:

كشف واقع العلاقة بين حماس والدول العربية عن مجموعة من الإشكالات الفكرية والعوائق العملية، التي لم تكن حاضرة في المرحلة السابقة لخوض الحركة غمار العمل السياسي الحكومي والبرلماني، حيث تحرر خطابها السياسي من "المصطلحات الدبلوماسية، ومراعاة المصالح، واللباقات الإجبارية"[32].

ويمكن استعراض أبرز هذه العوائق والإشكاليات على النحو التالي:

1. الإرث السياسي والتاريخي للإخوان المسلمين:

وهو إرث يلقي بظلاله على واقع وتطور علاقات حركة حماس بالدول العربية، وأوجد تخوفاً لديها من طبيعة ارتباط الحركة بالجماعة الأم، على صعيد إتاحة المجال أمامها لتعمل فيها مباشرة وعلناً، مما قد يخدم برامج عمل الحركات الإسلامية فيها، وهو ما يتعارض مع الأوضاع السياسية القائمة، لذلك لم يكن سهلاً عليها فتح أبوابها كاملة أمام حماس، حتى لو أعلنت حماس عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية[33].

وقد حاولت حماس إثبات عدم ارتباطها التنظيمي بالحركات الإسلامية في الدول العربية، وسعت للنأي عن شبهة الإضرار بالأنظمة القائمة، التي رأت في حماس حركة أيديولوجية تتناقض مع منظومتها السياسية، وتأثرت بخصومتها السياسية المزمنة مع الإخوان المسلمين. وكان الأمر بحاجة لمرور وقت يستوعب فيه المحيط العربي غير هذه القناعات المسبقة؛ إذ لم يكن سهلاً على معظم الدول العربية الشعور بالارتياح لفوز حماس في الانتخابات، وهي الحركة ذات الهوية الإخوانية. ولأنه من المستحيل على أيِّ قيادة فلسطينية تجاهل حقائق التاريخ والجغرافيا والاستراتيجية، فقد تَطلّب ذلك من حماس ألا تتوقف لحظة عن محاولة تحسين موقفها[34].

---

[32] بشير نافع، اتفاق مكة مؤشر على القدرات الذاتية للسياسة العربية، **القدس العربي**، 2007/2/15.

[33] علي الجرباوي، "حماس: مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية،" ص 72.

[34] بشير نافع، مرجع سابق.

وبشكل عام، فقد تعاملت عدد من الدول العربية، لا سيّما المحيطة بفلسطين، مع حماس على أساس مخاوفها المعتادة من الإسلاميين، وخشيتها من أن نجاح نموذجها قد يؤثر على وضعها الداخلي، من حيث تقوية الإخوان المسلمين. وعلى هذا كان صعودها، واتساع شعبيتها، وفوزها الانتخابي، وتشكيلها للحكومة أمراً غير مرغوب به عربياً، لكن مقتضيات العمل العربي في الساحة الفلسطينية جعلتها تتجنب الدخول في أيّ صراع مكشوف مع الحركة. حاولت حماس، من جهتها، طمأنة هذا المحيط إلى بعدها المحلي، وعدم انجرافها لخطابات التنظيمات الإسلامية في تلك الدول، مما أفادها في الحوارات العربية. وتجلَّى ذلك في دخول مصر والسعودية على خطوط الأزمات الفلسطينية للوصول إلى قواسم مشتركة[35].

2. الاعتراف العربي بشرعية منظمة التحرير:

كان مما أعاق توسيع علاقة حماس بالأنظمة العربية أن خطابها تضمن مزاحمة غير مباشرة للمنظمة، وأن حماس امتنعت عن الاعتراف الصريح بتمثيل المنظمة الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد رأت بعض الأنظمة أن التعامل مع بعض الفصائل محدودة التأثير، أكثر سهولة من التعامل مع حماس ذات الحضور المهم والمنافس للمنظمة.

ولأن الأعوام التي غاب الإسلاميون الفلسطينيون فيها عن ساحة الفعل السياسي والعسكري، وانفردت منظمة التحرير بتوجيه دفة النضال الوطني، كانت كفيلة بترسيخ جذورها في المحيط العربي، فقد اصطدمت حماس في علاقاتها بهذه الأطراف بعدم موافقتها مبدئياً على احتمال طرح نفسها بديلاً للمنظمة، أو الاعتراف بها على هذا الأساس[36]. غير أن حماس التي تدرك هذا الواقع تماماً لم تقم إطلاقاً بطرح نفسها بديلاً للمنظمة، وركّزت على إعادة بناء المنظمة وتفعيل مؤسساتها على أسس جديدة.

3. مشاريع التسوية السلمية:

بدءاً بانعقاد مؤتمر مدريد سنة 1991، فاتفاق أوسلو سنة 1993، ووادي عربة مع الأردن سنة 1994، والعلاقات الإسرائيلية – العربية الرسمية وشبه الرسمية، وانتشار التطبيع، ابتعدت الأجواء العربية بالتدريج عن خيار المقاومة وشعاراتها، فحملتها

---

[35] محمد السعيد إدريس، حماس والعرب والطريق الخامس، **الخليج**، 2007/7/1.

[36] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 166.

حماس وحاولت بعث الحياة فيها، وأرادت أن تبني علاقاتها بالمحيط العربي على أساسها؛ لتجد نفسها تسير عكس التيار، فهي تدعو للمقاومة المسلحة، في وقت ذهب فيه الجميع إلى التسوية[37].

وهكذا، بقي الالتزام بتحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بالمحتل الإسرائيلي، أحد أهم معوقات علاقات حماس العربية، بسبب التباعد الشاسع في الفكر والطرح بين ما تعلنه الحركة من رفض أيّ تفاوض أو اعتراف تحت أيّ ذريعة أو مقابل؛ وما تتبناه الأنظمة العربية المنخرطة في عملية التسوية، والتي قطعت شوطاً طويلاً في التفاوض والاعتراف[38].

4. الحملة الغربية على الحركات الإسلامية:

فقد وصفتها هذه الحملة بـ"الإرهاب"، وقامت بمحاربتها وملاحقتها، وتجفيف منابعها، ومطاردتها. ومما زاد معاناة حماس، أن تنامي هذه الحملة تزامن مع تصاعد قوتها، وتزايد نفوذها، مع اندلاع انتفاضة الأقصى 2000. وقد جاءت أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، والتداعيات الخطيرة التي نتجت عنها، وإدخال الحركة في قوائم "الإرهاب"، لتشكل ردعاً لكثير من الدول العربية عن الذهاب بعيداً في العلاقة مع حماس؛ ليصبح مجرد اللقاء معها مثيراً للتساؤل، وربما للضغط المباشر، وليصبح عدم إدانتها للعمليات المسلحة التي تقوم بها الحركة داخل الأراضي المحتلة مدعاة للإحراج مع الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة.

5. تفكيك علاقة حماس بإيران:

مع زيادة النفوذ الإقليمي لطهران، وحديث بعض الأنظمة العربية عن "مخاطر الهلال الشيعي"، بدت المنطقة منقسمة بين محورين، وصنفت حماس على المحور الإيراني – السوري، علماً بأن حماس أدركت أن استحقاقات الداخل الفلسطيني تتطلب منها الابتعاد قدر الإمكان عن أيّ ورقة إقليمية، من شأنها تأليب الأطراف العربية الداعمة ضدّها، وفقدان تأييدها، أو على الأقل فقدان موقفها الحيادي[39].

---

[37] علي الجرباوي، موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي، صحيفة **المستقبل العربي**، عمّان، شباط/ فبراير 1994، ص 53.

[38] محمد جمعة، مرجع سابق، ص 85.

[39] عدنان أبو عامر، **الحركة الإسلامية في قطاع غزة بين الدعوة والسياسة**، ص 78.

وبقدر ما راهنت إيران على الاستفادة من ورقة المقاومة وحماس في دعم نفوذها الإقليمي، سعت أطراف عربية أخرى كالسعودية ومصر؛ لفك الارتباط بين الطرفين، أو تخفيف مستوى التأثير. وقد أثبتت الأحداث أن حماس متنبهة للأمر، وأنها حافظت على استقلالها، وأنه لم يتم ارتهانها لأيّ طرف[40].

وفي ضوء تعداد العوائق الخمس السابقة التي واجهت علاقات حماس العربية، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات:

أ. عدم إفراد الحركة على المستوى النظري مساحات كافية للحديث عن العلاقات العربية، مكتفية بإشارة في الميثاق تحذر وتنبه لخطورة الغزوة الصهيونية، ومطالبة الدول العربية المحيطة بـ"إسرائيل" فتح حدودها أمام المجاهدين؛ حتى إن برنامجها الانتخابي لسنة 2006، لم يفرد مساحة واسعة للعلاقات العربية، وأدرجها ضمن محور العلاقات الخارجية والمجتمع الدولي[41].

ب. محدودية الزيارات، على الصعيدين الرسمي والشعبي، وتكرار أسماء الرموز ذاتها في معظم الزيارات، واللقاءات الرسمية والشعبية.

ج. عدم إنشاء بنية تنظيمية هيكلية لحماس خارج فلسطين، والاكتفاء باعتماد كوادر سياسية وإعلامية مختارة تقوم بعمل الرديف للعمل الأساسي القائم داخل الأرض المحتلة، مما أدى لضعف خطوط التزويد والإمداد بالكوادر المطلوبة عن طريق إفراز قاعدي طبيعي، ومحدودية جهاز الحركة الإداري والسياسي في الخارج، وهو ما تمّ تداركه لاحقاً.

والواقع أن التزام حماس بعدم إنشاء تنظيم خارج فلسطين (حتى سنة 2011) كان مثار نقاش، وكانت خلفية التبرير تتحدث عن وجوب تجنب تكرار تجربة الفصائل الفلسطينية التي نظمت الفلسطينيين في الدول المقيمين فيها، مما أدى لاصطدامها بالأنظمة العربية، كما حدث في الأردن ولبنان[42]. غير أن قرار مكتب الإرشاد لجماعة

---

[40] Shaul Mishal and Avraham Sela, *op. cit.*, p. 143.

[41] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

[42] حين استقرت حماس في سورية، أوائل سنة 2000، أقامت هناك هيكليات تنظيمية وقواعد حركية، اقتربت من الوصول إلى تنظيم قائم بذاته، يشمل الدوائر السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية، مما شكل عليها عبئاً كبيراً، أمنياً ومالياً.

الإخوان المسلمين (في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) بالموافقة على إنشاء تنظيم خاص بالإخوان المسلمين الفلسطينيين، وفصله عن تنظيم بلاد الشام، (حيث كان تنظيما فلسطين والأردن موحدين في ظله منذ سنة 1978) وضمّ مكاتب الخليج إلى الإخوان الفلسطينيين، قد شكل نقلة نوعية في عمل حركة حماس في الخارج.

وبالرغم من أن حماس تضع القضية في إطارها العربي والإسلامي من زاوية توسيع دائرة الصراع، لكنها ركزت على الإطار الشعبي ومؤسسات المجتمع المدني أكثر من المؤسسات الرسمية، بعد أن أوصدت في وجهها معظم بوابات الأنظمة. غير أن حماس سعت إلى أن تكون أكثر فعالية في بناء العلاقات مع الأنظمة الرسمية بعد فوزها في الانتخابات، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة سنة 2006؛ وبعد مواجهة جملة التحديات التي وجدت نفسها أمامها، لا سيّما بعد التهديدات الأوروبية والأمريكية بقطع المساعدات والتمويل المالي عن حكومتها أوائل شهر نيسان/ أبريل 2006. وقد تفاوتت مواقف تلك العواصم من نتائج الانتخابات بين مرحب وداعم، ومتحفظ ومراهن على الفشل، وبالرغم من أن بعض الدول استقبلت قيادات حماس واستجابت بتوفير الدعم المالي، إلا أنها لم تستطع (أو لم ترغب) توفير الشرعية العربية الداعمة لمواقف حماس.

خامساً: البعد الشعبي في علاقات حماس العربية:

تطور اهتمام حركة حماس بالمستوى الشعبي العربي، متمثلاً في التيارات الجماهيرية والقوى السياسية، لا سيّما الإسلامية منها، متزامناً مع تطور تجربتها في العمل، وقراءة الواقع بصورة صحيحة، لأن نظرتها لهذا المستوى مغايرة للمستوى الرسمي، حيث تحدث ميثاقها عن التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات العربية، ويستحثها لتكون سنداً وظهيراً لها، وبعداً استراتيجياً على كافة المستويات البشرية والمادية والإعلامية والزمانية والمكانية[43].

ولئن كان للمستوى الرسمي ضرورات تقدرها الحركة، وتأخذ منها الهامش المتاح لدعم القضية الفلسطينية، وتحاورها لتوسيعه؛ فإن الصلة ظلت مفتوحة مع العمل

[43] ميثاق حماس.

الشعبي، فسعت إلى تطويره والتعاطي معه بانفتاح كبير، مما جعل عملها في أغلبه معه، لأن الأنظمة العربية محكومة بسياسات وضغوط[44].

على هذه القاعدة، صاغت حماس مجموعة من السياسات العامة إزاء علاقاتها السياسية بالجهات الشعبية العربية، بموازاة العلاقة مع الجهات الرسمية، يمكن تحديدها بالنقاط التالية:

1. إقامة علاقات مع مختلف الشرائح الشعبية دون إهمال أو تجاهل أيّ منها، مع مراعاة الأولويات حسب الأهمية، والحرص على تعبئتها بالقضية وكسب تأييدها وتعاطفها، وتجنيد طاقاتها، كلّ حسب إمكاناته، ومن الموقع الذي يستطيع.
2. توثيق علاقاتها مع الجهات الشعبية المختلفة، بغض النظر عن انتمائها الفكري أو السياسي، باعتبار قضية فلسطين تعني الأمة جميعاً، وللجميع حقّ الإسهام في معركتها، مع إعطاء الأولوية للحركات الإسلامية والمؤسسات الشعبية ذات التوجه الإسلامي.
3. تجنب الدخول في الانقسامات العرقية والإقليمية والطائفية في الأمة العربية، والابتعاد عن المشاركة في معارضة الاختلافات الفقهية في المسائل الدقيقة والتفصيلية، مع وضوح انتمائها الفكري.
4. تبني إعلامها ومواقفها للقضايا العادلة للشعوب والحركات العربية، والوقوف مع الحق ضدّ الباطل، والعدل ضدّ الظلم، والانتصار للمعاني الإنسانية وحقوق الإنسان، وفي حال الإحراج والاضطرار يمكنها عندئذ السكوت، ولا تتجاوزه مطلقاً إلى موقف يعارض مبادئها[45].
5. الدعوة لمعاني الوحدة والتفاهم والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى والمؤسسات الشعبية العربية، وتشجيع كلّ تقارب وتوحد على الخير وإصلاح ذات البين، ونبذ أشكال الفرقة والتناحر والتخاصم، وتأكيد ذلك عبر سلوكها[46].

---

[44] أنور عبد الهادي أبو طه وفيصل دراج وجمال باروت، **مرجع سابق**، ص 237.

[45] يمكن الحديث بالتفصيل والإسهاب عن موقف حماس من أحداث الربيع العربي، والتزامها الصمت تجاهها، بالرغم من انحيازها العام للشعوب، وما كلفها ذلك من انتقادات من جانب الأنظمة، لكنها أدركت أن الإفصاح عن موقف صريح واضح قد تكون كلفته أكبر وثمنه أفدح.

[46] عبد الستار قاسم، حماس والدوران في فلك الأنظمة العربية، إسلام أون لاين، 2007/3/18، انظر:
http://ww2.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/89083-2007-03-18%20 16-57-23.html

6. الصبر وطول النفس وحسن المتابعة في تحريك الجماعات والمؤسسات الشعبية، وكسب تأييدها لصالح الحركة، ونقلها للمستوى المطلوب من الدعم، وتجنب قطع العلاقات معها، أو إهمالها ومجافاتها؛ فالزمن والجهد الدؤوب ضروريان لحشد قوى الأمة في مواجهة الخطر الإسرائيلي.
7. التركيز على المفاتيح الأساسية في كلّ شريحة وفئة، من كبار العلماء والمفكرين، والصحفيين والإعلاميين، لأنه يحقق كسباً أكبر وأسرع لصالح الحركة[47].

ويشير ما تقدم إلى زيادة ملحوظة في جرعة الواقعية السياسية، خصوصاً بعد أن دخلت في التعامل التفصيلي مع الواقع العربي المعقد، الذي يشكل البعد الشعبي فيه أحد مساراته المهمة والمتداخلة والحساسة.

وتبدى ذلك من خلال مشاركة رموز حماس في المؤتمرات واللقاءات والمهرجانات الجماهيرية، خطباء ومتحدثين، أو الاعتماد على التجمعات القُطرية في كلّ بلد، وإن تفاوتت مهامها واحتفالاتها من دولة لأخرى، حسب خصوصيتها وأوضاعها الداخلية، كما تفاوت الدعم الشعبي العربي لها من تجمع لآخر[48].

وأبقى استناد حماس على تفاعل الحركات الإسلامية والتحركات الشعبية في الدول العربية، على مسافة بينها وبين الاصطدام بالسياسات الحكومية فيها. ونجحت في تقليل نقاط التماس مع الأنظمة، لكنها حُرمت أحياناً من فوائد الاتصال المباشر، وبناء العلاقات الدائمة واستثمارها؛ لا سيّما وأن الكثير من الأنشطة التضامنية نظمت تحت شعارات عامة كدعم مقاومة الشعب الفلسطيني[49].

ويمكن القول إن القراءة العامة لسياسات حماس في التعامل على الصعيد الشعبي، تؤكد أنها نجحت إلى حدّ كبير في التعامل مع الوضع العربي المعقد وبيئاته الشعبية. وقد اهتمت بإصدار بيانات وتصريحات حول مختلف الأحداث العربية على المستوى الشعبي، وإبداء موقفها منها، وأصبح لها اتصالاتها النشطة لتمتين وتعزيز علاقاتها الشعبية، لما قد توفره لها من غطاء وشرعية. مع العلم بأن ملفات الحركة في علاقاتها

---

[47] عبد الإله بلقزيز، وهن في علاقة القرار الفلسطيني بالمضيّ في الوضع العربي، مدونة بلقزيز، 2009/3/14، انظر: http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-29272926.html

[48] مجلة **القدس**، مركز الإعلام العربي، القاهرة، نيسان/ أبريل 2004، ص 16.

[49] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 194.

بالأحزاب والحركات السياسية العربية حافلة برسائل التأييد والمساندة والدعم والمباركة، خصوصاً في الأحداث المفصلية، مما يوفر لها أرضية خصبة لتقوية علاقتها العربية الشعبية[50].

سادساً: المواقف العربية من حماس:

فرض تبدل المواقع في صناعة السياسة العربية على حماس والأنظمة العربية إعادة ترتيب عدد من القضايا، ولهذا كان من الطبيعي ألا تظلّ أو تتجمد علاقاتهما عند سابق مستواها، بل طرأت عليها تطورات رفعت من الرغبة بتبادل وجهات النظر وجهاً لوجه، وربما القبول الجزئي المتبادل المؤقت على الأقل.

وفي حين ترتكز حماس في علاقاتها العربية على أربع مرتكزات هي: السعودية والأردن وسورية ومصر، فإن قادة الحركة في قطاع غزة يميلون للتركيز على العلاقة مع مصر بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ والاجتماع، فيما يفضل قادتها في الضفة الغربية، الانفتاح على الأردن للعوامل نفسها، ولذلك ليس غريباً أن تكون مصر والأردن ومعهما السعودية وسورية القوى العربية الرئيسية بالنسبة إلى حماس[51].

الجدير بالملاحظة أن دول المغرب العربي لم تلقَ من حماس الاهتمام اللازم، لإقامة العلاقات معها، وتعزيزها، وتقويتها، كما لم تحظَ حماس من هذه الدول بدرجة مميزة من الاهتمام، ولم تشهد عواصمها إلا نادراً زيارات لقادة الحركة وممثليها ووزرائها على غرار بقية العواصم العربية، مع الإشارة إلى تزايد الانفتاح على تونس بعد ثورتها سنة 2011. ويمكن تفسير ذلك بعاملين:

1. تركيز حماس في علاقاتها العربية على "دول الطوق"، ذات التأثير والتأثر بمجريات وتداعيات القضية الفلسطينية، كمصر، والأردن، وسورية، ولبنان.
2. يتعلق بدول المغرب العربي نفسها، لأنها دأبت على تحجيم وتقزيم ومنع أيّ دور للإسلاميين فيها، وتجربتها معهم غير مشجعة، بل فاشلة، كتونس والجزائر.

---

[50] أصدرت حماس العديد من البيانات الموجهة للمستوى الشعبي العربي، منها: بيان ضدّ العقوبات على ليبيا سنة 1992، وآخر تعزية للشعب المصري في السنة ذاتها عقب الزلزال الذي ضرب مصر، وبيانات أخرى تجاه العديد من المشكلات والقضايا والأزمات التي تعرض لها الشعب العراقي سنة 2006.

[51] عدنان ملحم، حماس: قراءة في أدواتها التنظيمية والفكرية والسياسية، **الأيام**، 2006/2/21.

وبالتالي لم ترَ حماس ضرورة إيجاد ممثلين وناطقين باسمها في تلك الدول، فضلاً عن التجذر في علاقة الأخيرة بمنظمة التحرير. ويبدو أن الحركة لم تشأ مزاحمتها بذلك، ونأت بنفسها عنها، لذلك بقيت المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا إلى حدٍّ كبير خارج جدول زيارات حماس وعلاقاتها واهتمامها. مع العلم أن المستوى الشعبي في تلك البلدان يستحق أن يحظى باهتمام الحركة، لا سيّما مع النشاطات المؤيدة للفلسطينيين عامة، وحماس خاصة، كما أن الدولة على المستوى الرسمي لها سجل طويل من المواقف المساندة والداعمة للقضية الفلسطينية.

ويمكن على سبيل التخصيص، الحديث عن أهم محاور العلاقات العربية لحركة حماس، مع الدول الآتية:

1. العلاقة مع مصر:

الدولة العربية الأبرز والأكبر، ذات الوزن السياسي والعسكري والديموغرافي والسجل التاريخي في الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن البديهيات السياسية أن يكون لحماس علاقة معها، بفعل روابط العروبة والإسلام واللغة والتاريخ والجغرافيا، التي تفرض نفسها فرضاً عندما يتم الحديث عنهما، ومهما يكن الخلاف بين مصر وحماس، فإنها لا تقطع "شعرة معاوية" معها، لأنها عند ذلك ستخسر دورها "الأبوي"، وتفقد قدرتها على الإمساك بخيوط وتشابكات الوضع الفلسطيني[52]. وتدرك حماس أن مصر ليست اسماً أو رقماً أو جغرافيا فقط، وأن العلاقة معها ليست حالة طارئة، بل ضرورة قومية للفلسطينيين، ومع ذلك فقد وصلت علاقتهما في عدد من المحطات السياسية لحالة من "الفتور الساخن"، وهي حالة ليست عابرة في مسار علاقاتهما، لأن محطات العلاقة بينهما جاءت باهتة في غالب الأحوال، ويرافقها دوماً تبادل للشك والريبة، وفقدان للثقة المتبادلة، وبدا التأرجح المتواصل فيها متصلاً دائماً.

ولأن مصر تدرك بأن أمنها القومي يمتد إلى قطاع غزة حيث يتنامى مشروع إسلامي "مبهم" من وجهة النظر المصرية، وأن الوصول هناك يفترض بالضرورة وجود علاقة مباشرة مع حماس، حتى ولو وصلت التباينات معها درجة كبيرة، فإن

[52] حسن نافعة، مصر وحماس.. والحاجة لصياغة جديدة لأسس العلاقة، **الحياة**، 2006/12/27.

حماس تؤكد على لسان نائب رئيس مكتبها السياسي موسى أبو مرزوق أن العلاقات بمصر لن تحكمها ظروف مؤقتة راهنة، لأنها أكبر من ذلك بكثير[53].

ولذلك تميزت مواقف حماس في التعاطي مع مصر بالمرونة والديناميكية، والحرص على سلاستها، حتى في أسوأ الظروف التي عاشها الفلسطينيون في قطاع غزة إبان الحرب الإسرائيلية. وسعت حماس لتوظيف العديد من نقاط التقاطع لطمأنة مصر، وإظهار روح المسؤولية تجاه المصالح الفلسطينية والمصرية، في حين سعت القاهرة بشكل منهجي حذر لمحاولة ضبط إيقاع عمل حماس، وإبقاء هامش من العلاقة يُمكّنُ من التأثير عليها، وتطويره إلى شكل من أشكال الاستيعاب و"الترويض"، ولذلك حرصت على المحافظة على علاقات جيدة مع الحركة[54].

ومع توالي فرض حماس للوقائع السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، خصوصاً بعد انتفاضة الأقصى، فقد انعكس ذلك إيجاباً في القاهرة، ومنحها مكانة ذات اعتبار لم تُحصِّلها في الماضي، فمندوبوها تلقوا الدعوات مرات عديدة لإجراء محادثات فيها، وهي مكانة لم تحظَ بها جماعات إسلامية كبيرة كالإخوان المسلمين (حتى سنة 2011)[55].

ارتكزت علاقة مصر بحماس على مجموعة من العوامل لضبط إيقاعها، منها:

أ. النظر للقضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي.
ب. الالتزام بمسار التسوية، الذي أدى لاختلال موازين القوى لصالح "إسرائيل".
ج. عدم الراحة للتعامل مع تنظيم ينتمي للإخوان المسلمين، لكنها مضطرة لذلك لقوة أدائها، واتساع شعبيتها.
د. إدراك رغبة "إسرائيل" بإلقاء تبعات إدارة قطاع غزة على كاهل مصر، وما يشكله ذلك من خطر على الدولة الفلسطينية المقبلة.

---

[53] علي بدوان، مصر وحماس والتباسات العلاقة بينهما، موقع الراصد للبحوث والعلوم، 2009/11/6، انظر: http://www.arrasid.com/index.php/main/index/10/9/contents

[54] محسن محمد صالح، مصر وحماس.. طبيعة العلاقة ومسارها، الجزيرة.نت، 2009/1/15، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B4CB7A98-CB61-44C3-A2AE-465AEC8EAC13.htm

[55] Mohammad Yaghi and David Schenker, Hamas-Egyptian Relations Deteriorate, site of The Washington Institute for Near East Policy, 2/1/2009, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hamas-egyptian-relations-deteriorate

هـ. مهما كان الخلاف مستحكماً بين حماس ومصر، فإن إمكاناتها البشرية والمادية الهائلة يبقيها ذخراً للقضية الفلسطينية، ومظلة مقبولة لا يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية الداخلية[56].

ظلت العوامل السابقة تحكم العلاقة مع مصر حتى قيام ثورة 25 يناير 2011، حيث دخلت مصر في مرحلة من التغيرات والتقلبات، ما زالت تداعياتها مستمرة حتى لحظة كتابة هذه السطور. فقد شهدت الفترة التي تلت سقوط نظام حسني مبارك وتولَّى خلالها المجلس العسكري السلطة تحسناً نسبياً في العلاقات بين النظام وحماس، ناتج عن أجواء الثورة المساندة للحق الفلسطيني والمساندة للمقاومة والمعادية لـ"إسرائيل"، ثم إن فوز الإسلاميين (والإخوان المسلمين تحديداً) بالانتخابات التشريعية والرئاسية أضاف زخماً جديداً للعلاقة مع حماس. وشهدت الفترة التي تولَّى فيها الرئيس محمد مرسي الرئاسة منذ 2012/6/30 وحتى أطاح به انقلاب عسكري في 2013/7/3 تحسناً كبيراً في العلاقات الرسمية مع حماس، بالإضافة إلى فتح مصر أبوابها لزيارات قادة حماس، وإقامة الفعاليات الشعبية الواسعة المؤيدة للمقاومة ولقضية فلسطين بالتنسيق مع حماس ونشطائها.

وقد واجهت الرئاسة المصرية صعوبات حقيقية في تنفيذ برامجها على الأرض حيث واجهت موجة من التعطيل بسبب عدم تعاون "شبكة الدولة العميقة" المنبثة في أجهزة الدولة، وبسبب تعطيل القضاء للمؤسسة التشريعية... غير أن الرئاسة والحكومة وقفت بفعالية إلى جانب قطاع غزة وحكومة حماس في مواجهة العدوان الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وتبنت مطالب حماس في إيقاف العدوان وفكّ الحصار، وقام رئيس الوزراء المصري بزيارة غزة في أثناء العدوان، كما نسقت الحكومة المصرية زيارة عدد من وزراء الخارجية للقطاع. كما تمّ تخفيف الإجراءات على معبر رفح من الجانب المصري. وعقدت حماس مجلسها المركزي وانتخبت قيادتها في ربيع 2013 بمعرفة القيادة المصرية.

غير أن الانقلاب العسكري سعى إلى ترتيب الأوضاع في مصر بشكل يستأصل فيه أو يهمش "الإسلام السياسي" ويضرب جماعة الإخوان المسلمين، ويعدُّها جماعة

---

[56] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 45.

إرهابية. وبالتالي سلك سلوكاً معادياً تجاه حماس، وأغلق الأبواب في وجهها، وشدد الحصار على قطاع غزة، وقام بهدم الأنفاق. كما أصدر القضاء المصري قراراً مُسيَّساً بحظر أنشطة حركة حماس في مصر ومصادرة ممتلكاتها. وتعرضت حماس، خصوصاً منذ الانقلاب، إلى حملة إعلامية شرسة مليئة بالادعاءات غير المستندة إلى أيّ أدلة، لكنها من خلال كثرتها وتتابعها وعدم فتح المجال الكافي للرد عليها، سعت إلى تقديم صورة سوداوية مشوهة عن حماس لدى المواطن المصري العادي.

ومع ذلك، فإن استقرار الأوضاع في مصر، سيصب باتجاه سياسات أكثر اعتدالاً تجاه حماس، إذا ما رغب النظام المصري باستعادة دوره المركزي في القضية الفلسطينية، والتعامل بشكل معقول مع الأطراف الرئيسية في المعادلة السياسية الفلسطينية، والتي تشكل حماس أحد أركانها.

2. العلاقة مع سورية:

لعبت عدة عوامل دوراً أساسياً في تطوّر واستمرار علاقة الطرفين، أهمها:

أ. وجود قواسم مشتركة بينهما، كعدم الاعتراف بـ"إسرائيل".

ب. التوافق حول نهج المقاومة كخيار استراتيجي، وحقّ الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، ورفض وصفها بـ"الإرهاب".

ج. رفض سورية المشاركة بمؤتمر شرم الشيخ المنعقد في آذار/ مارس 1996، وحضرته أكثر من ثلاثين دولة، وأطلق حملة دولية ضدّ المقاومة الفلسطينية.

وقامت دمشق سنة 1995 باستقبال موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحماس آنذاك، والمهندس عماد العلمي عضو المكتب السياسي بعد طردهما من الأردن، وكررت ذلك سنة 1999 حين استقبلت أربعة من قادة الحركة وعلى رأسهم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي، بعدما أبعدتهم السلطات الأردنية، فيما أسهم سلوك حماس بتعزيز العلاقات معها، حيث اعتمدت الشفافية والمصداقية معها، ولم تتدخل في شؤونها الداخلية، أو تهاجمها حين أجرت مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، لكنها أعلنت موقفها الرافض بوضوح لها، وربما ما ساعد على تنامي العلاقة بينهما، أن سورية لم تمارس ضغطاً على حماس للاعتراف بـ"إسرائيل"[57].

---

[57] Matthew Levitt, *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad* (Washington: Yale University Press, 2006), p. 136.

وقد عبر خالد مشعل أواخر سنة 2005 عن علاقة الحركة بسورية بقوله أنها تملك حلفاء أقوياء، بعد الإدراك أن الدافع الحقيقي للسياسة الأمريكية تجاهها هو معاقبتها على مواقفها القومية المناهضة للسياسة الأمريكية والصهيونية في فلسطين ولبنان والعراق، والرغبة بتطويع الموقف السوري ليسير في "الفلك الأمريكي"، والخضوع لبرنامجه وأولوياته في المنطقة، مشيراً إلى أن قوى المقاومة في المنطقة، فلسطين ولبنان والعراق مع سورية، تقف بجانبها في خندق المقاومة والصمود والممانعة، وهي ليست وحدها في مواجهة هذه المعركة، بل "نحن جميعاً معها، ولن نسمح لأحدٍ بالاستفراد بها، ولا بأيّ طرفٍ من أطراف جبهة المقاومة والممانعة الممتدة"[58].

وبعد تجاوز حماس لمجموعة من الإشكاليات في العلاقة مع سورية، أهمها أنها حركة إسلامية ذات امتداد لجماعة الإخوان المسلمين التي خاضت صراعاً دموياً مع النظام السوري بداية الثمانينيات، أخذت مظاهر تزايد تحالفها مع دمشق مظاهر شتى ومؤشرات عديدة، منها:

أ. تحول سورية لتصبح المقر شبه الدائم لقيادة حماس، عقب ترحيلها من الأردن.

ب. الترحيب بفوز حماس في الانتخابات التشريعية، واعتبار الرئيس بشار الأسد "أن انتصارها سيخفف الضغوط على سوريا".

ج. استقبالها لعدد من مسؤولي ووزراء حكومة حماس في قطاع غزة، أبرزهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وزيري الداخلية والخارجية سعيد صيام ومحمود الزهار.

د. وعدها بتقديم الدعم المالي واللوجستي للحكومة الفلسطينية، ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، ودخول حاملي جوازات سفر السلطة الفلسطينية إلى أراضيها، وإدخال 400 فلسطيني عالقين على الحدود السورية العراقية إلى حدودها[59].

وقد انقسم المراقبون في توصيف علاقة حماس بسورية على النحو التالي:

أ. علاقة التبعية والارتهان، ولعل ما يريح حماس ونهجها السياسي تجاه علاقتها بسورية، إدراكها واقتناعها بأن هذه الاتهامات تستند لأدلة غير منطقية، وتقوم

---

[58] رضوان السيد، حماس والعرب والمستقبل، صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2006/2/3.

[59] رأفت مرة، "حماس وإيران وسورية.. مصالح في مناخات متوترة،" في تركي الدخيل وآخرون، **حركة حماس**، الكتاب العشرون (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2008).

على اتهامات باطلة، ويراد من خلالها إظهار تبعيتها لجهات خارجية لنفي الصفة الوطنية عنها، والزعم بأنها تابعة للنظام السوري، كجزء من خطة لتشويه سمعتها، وهو ما دفع بممثلها السابق في دمشق عماد العلمي للقول إن الموقف الدولي المعارض لها ليس بسبب علاقاتها بسوريا، بل لرفضها الاعتراف بـ"إسرائيل"، ورفضها الاتفاقيات الموقعة معها، وتمسكها بمسيرتها الجهادية، وعرقلتها لاتفاق أوسلو وخارطة الطريق.

ب. وضعهما في خانة واحدة كحلف سياسي استراتيجي، ففي حين وجدت حماس في سورية حاضنة جغرافية سياسية، حين عزَّت عليها العواصم، فإن الأخيرة استفادت من علاقتها الوثيقة بها، لأنها أظهرت اهتمامها بالقضية الفلسطينية من منطلقات قومية ووطنية، وحصدت مكاسب شعبية وعربية وإسلامية كثيرة من وراء ذلك. وفي إطار صراعها مع "إسرائيل"، استفادت سورية من دعم حماس، بتعزيز وضعها السياسي في مواجهة الأطماع والتهديدات الإسرائيلية، بما ينسجم مع موقعها الجيو–سياسي وتاريخها[60].

ج. علاقتهما استراتيجية على قاعدة الموضوعية، وتبادل المصالح، والتوازنات القائمة على قواسم مشتركة.

وللتدليل على التوصيف الأخير، هناك تباينات جوهرية في مواقف حماس وسورية، منها:

أ. تعارض الحركة النهج السوري القائم على أن السلام مع "إسرائيل" خيار استراتيجي، وقبولها بالاعتراف بها، وتوقيع اتفاقية سلام معها، وقبولها بدولة فلسطينية نهائية على حدود سنة 1967، ضمن الرؤية العربية الرسمية للصراع، لكن رؤية حماس تذهب إلى أن إنهاء الصراع يكون بعد تحرير فلسطين من البحر إلى النهر.

ب. لم تعترف حماس حتى اليوم بالمبادرة العربية للسلام التي أقرت في القمة العربية في بيروت في آذار/ مارس سنة 2002، وهذا مخالف للرأي السوري الذي يتبنى الموقف العربي، وصولاً إلى اجتماع أنابوليس في الولايات المتحدة نهاية سنة 2007.

---

[60] سلمان سلمان، العلاقة الحائرة بين حماس وسورية، موقع الركن الأخضر، 2011/9/9، انظر:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=23837

ج. تعارضت وجهتا نظر حماس وسورية في الموقف من الغزو العراقي للكويت سنة 1990، حيث شاركت الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في حلف واحد، حين جاءت الأساطيل الأمريكية لضرب الجيش العراقي. غير أن موقف حماس بالرغم من معارضته للاحتلال العراقي للكويت، إلا أنه كان ضد التدخل الأمريكي الغربي في المنطقة، حرصاً على مقدراتها، وسعياً إلى أن يحلَّ العرب خلافاتهم بأنفسهم.

د. تباينت مواقف الطرفين حول الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، فقد ركَّزت حماس على أنه إضعاف للأمّة، واستهداف للمنطقة، بينما ركز السوريون (مع إدراكهم للخط الأمريكي) على إزالة الرئيس العراقي صدام حسين، عدو دمشق التاريخي في المنطقة[61].

هذا ما دفع بالباحثة الإسرائيلية عنات كورتس للقول: "حماس قبل كلّ شيء حركة وطنية وفلسطينية، وأيّ اقتراب مبالغ فيه مع سوريا يمكن أن يُفقدها موقعها الثابت على الساحة السياسية الفلسطينية"، فيما يشكك رجل الاستخبارات الإسرائيلية السابق عاموس جلبوع Amos Gilboa بتبعيتها لسورية قائلاً: "حماس حافظت على استقلالها، وبرنامج عملها خالف برنامج سوريا مخالفة تامة"[62].

في المقابل، فقد اضطرت سورية لدفع أثمان لعلاقتها مع حماس، على النحو التالي:

أ. بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في سبتمبر/ أيلول 2000، واتساع دائرة العمليات الاستشهادية التي نفذتها قوى المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وعلى رأسها حماس، تصاعدت التهديدات الإسرائيلية لسورية، وحملتها مسؤولية إيواء قادة المنظمات الفلسطينية، والترويج بأن أوامر تنفيذ عمليات المقاومة تصدر منها.

ب. في رسائل واضحة للضغط عليها، نفذت "إسرائيل" تهديداتها المباشرة بشن غارات على سورية، رداً على ما تقدّمه من دعم وحماية لحركة حماس، كما اغتالت عزّ الدين الشيخ خليل؛ أحد المسؤولين العسكريين الأساسيين فيها.

[61] شاكر الجوهري، ماذا يقف خلف تطورات علاقات دمشق بواشنطن؟، موقع الصفصاف، 2006/9/17، انظر: http://www.safsaf.org/01-09-06news/articels+news/shakerjuhari.htm

[62] **هآرتس**، 2009/12/22.

ج. تصاعدت التهديدات والضغوط الأمريكية والأوروبية على سورية، ففي شهر أيار/ مايو 2003 زارها وزير الخارجية الأمريكية آنذاك كولين باول Colin Powell، وطلب إغلاق مكاتب حماس.

د. صدر أكثر من قرار دولي بمقاطعة سورية إثر عدة قضايا، منها دعم حماس، ووجهت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice انتقادات لها، ورأت أنها "ليست مشكلة للعراق فقط، بل أيضاً للبنان وللأراضي الفلسطينية"، وشددت لهجتها التحذيرية ضدها، ودعتها لوقف دعمها للمسلحين الإسلاميين الذين يريدون "تدمير عملية السلام" في الشرق الأوسط، إذا رغبت في تجنّب أن تصبح معزولة[63].

ومع ازدياد توتر علاقة حماس وسورية بالولايات المتحدة من جهة، وارتفاع التهديدات الإسرائيلية من جهة أخرى بشنّ حرب جديدة في المنطقة، واتساع سياسة الحصار والعزل المفروضة عليهما، سيجد الطرفان بأن مصلحتهما تبقى بالتفاهم والتعاون والتنسيق، وتبادل المصالح، مع انعدام أيّ إشارة في الأفق لأي تحوّل غربي على الأقل تجاه سورية[64].

أربكت الثورة التي اندلعت في سورية في آذار/ مارس 2011 العلاقات بين حماس والنظام السوري، إذ إن حماس بطبيعتها حركة شعبية تعبر عن تطلعات الإنسان العربي والمسلم في الحرية والكرامة والتحرير. وفي الوقت نفسه، لا أحد ينكر ما قدمته الدولة السورية للمقاومة الفلسطينية عموماً، وحماس خصوصاً. فقد وفرت لها الحماية اللوجستية والسياسية، وكانت لسان حالها في النظام العربي الرسمي، خاصة موقفها في حرب غزة.

وبالرغم من ذلك، ترى حماس أن عمق علاقتها مع النظام، لا ينبغي أن ينتقص من قوة ومتانة علاقتها مع الشعب السوري، الذي ضرب أروع الأمثلة في وطنيته والتصاقه بالقضية الفلسطينية، وفي تبنيه لخيار المقاومة وتحرير الأرض العربية، وظلت قناعة حماس أنه سواء بقي نظام الأسد أم ذهب، فالقضية الفلسطينية باقية في الوجدان السوري.

---

[63] جميل النمري، مبادرة إنسانية تفتح نافذة سياسية.. لم لا؟، **الغد**، 2011/7/25.

[64] علاقة حماس بسورية..لماذا؟، موقع شبكة فلسطين للحوار، 2003/2/3، انظر:
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=7423

ولذلك، تعاطت حماس بحذر شديد مع الملف السوري، واجتهدت أن يكون موقفها متوازناً معه. وبشكل عام تلخَّص موقف حماس في أنها قدَّرت للنظام السوري استضافته لها ودعمه لخط المقاومة، غير أنها دعمت حقّ الشعب السوري في التعبير عن إرادته الحرة، وإنشاء النظام السياسي الذي يمثله بشكل حقيقي ويُعبِّر عن تطلعاته. كما أدانت حماس الممارسات الأمنية والمجازر التي تُرتكب بحق الشعب السوري، ورفضت التدخل الخارجي، وبذلت قيادتها في الأشهر الأولى للثورة السورية بشكل حثيث إلى التوسط، وحلّ الأزمة بعيداً عن التدخل الخارجي والخيارات الأمنية والعسكرية؛ غير أن النظام أصر على الاستمرار في تبني الخيار الأمني في قمع المعارضة. وقد رفضت قيادة حماس أن يوظف وجودها سياسياً لمصلحة النظام أو يفهم أنها تحت جناحه أو أنها تدعم إجراءاته. ولذلك قررت حماس الخروج التدريجي الهادئ غير المستفز للنظام بعد بضعة أشهر من بدء الثورة في سورية. وقد اكتمل هذا الخروج تقريباً مع مغادرة خالد مشعل لدمشق في كانون الثاني/ يناير 2012.

ومن الناحية العملية، انقطعت صلة حماس بالنظام السوري منذ ذلك الوقت، وواجهت استياء من النظام السوري وإيران وحزب الله بسبب ذلك. كما وجِّهت لحماس اتهامات بمشاركة عناصرها في الثورة السورية ضدّ النظام، غير أن حماس أكدت دائماً على عدم تدخلها في الشأن الداخلي السوري؛ وأنه إذا كان ثمة أفراد منها أو محسوبين عليها شاركوا في الثورة فهو سلوك فردي، وليس بأي حال قراراً من الحركة أو توجهاً من توجهاتها.

وقد آثرت حماس أن تدفع ثمناً غالياً بتركها لسورية، مقابل أن تنتصر لمبادئها وقناعاتها بحق الشعوب في نيل حريتها وبناء النظام السياسي الذي يعبر عن إرادتها. إذ فقدت حماس قاعدة عملها اللوجستية ومقر قيادتها، وتشتت قياداتها في قطر، ولبنان، ومصر، وتركيا...، وخسرت معظم الدعم الإيراني. وقد حصل ذلك قبل أن يحقق الإسلاميون انتصاراتهم الانتخابية في مصر وغيرها... أي أن حماس دفعت أثمان مواقفها قبل أن تحصل على أيّ مكاسب ناتجة عن ثمار "الربيع العربي"؛ وهو ما يعني بالنسبة لقيادة حماس تأكيداً لمصداقيتها وانتمائها لأمتها وتطلعات شعوبها.

3. العلاقة مع الأردن[65]:

يعدُّ الأردن أكثر الدول العربية عرضة لتقلبات القضية الفلسطينية، والضغوط الإسرائيلية والأمريكية، خصوصاً بعد أن ضاقت المسافة بين القرار الأردني والتصور الأمريكي للأمور، لكن سياسته تجاه حماس عكست في أغلب الأحوال ميزان القوى في المنطقة العربية، وفي حال وجد أن المواقف المصرية والسعودية والسورية أظهرت تماسكاً في وجه الضغوط الأمريكية، فمن الصعب أن يخرج بسياسة منفردة، كما لعب التيار الإسلامي فيه ممثلاً بجماعة الإخوان المسلمين دوراً بارزاً في حماية حماس ومواقفها السياسية، قبل القرار التاريخي بطرد الحركة من البلاد[66].

لكن التطور التاريخي الأبرز في علاقة الجانبين، ما حصل مع خالد مشعل سنة 1997، عندما حاولت "إسرائيل" تسميمه لاتهامه بالتورط في نشاطات معادية ضدها، حيث هدّدها الأردن زمن الملك حسين بقطع علاقاته معها، مما دفعها لتوفير العلاج اللازم لإنقاذ حياته، وأطلقت سراح زعيم الحركة الشيخ أحمد ياسين مقابل الإفراج عن عميلي الموساد اللذين حاولا تسميم مشعل، وعودتهما إلى "إسرائيل"[67].

وبعيداً عن الغوص في تفاصيل التطورات التاريخية، وحالات التوتر وشبه القطيعة التي أحاطت بعلاقة الطرفين، فإن حماس لم تكن الوحيدة المستفيدة من شكل العلاقة السابق مع الحكومة الأردنية، لأن الأخيرة استفادت أيضاً منها، وبالتالي ليس من مصلحتها أن تفرط بكل ما حققته من علاقتها معها[68].

في الوقت ذاته، هناك جملة من الكوابح والعوائق التي قد تعترض عودة العلاقات الأردنية الحمساوية إلى سابق عهدها، ومنها:

---

[65] لعل كتاب "**اقتل خالد**" للصحفي الكندي بول ماغّو Paul McGeough، قام بتشخيص غير مسبوق لعلاقة الأردن بحماس، لا سيّما حين تناول محاولة اغتيال خالد مشعل في عمّان، انظر: **اقتل خالد: عملية الموساد الفاشلة لاغتيال خالد مشعل وصعود حماس** (بيروت: الدار العربية للنشر والعلوم، 2009)، ص 181–199.

[66] محمد خالد الأزعر، حماس والعرب.. علاقة على حدّ السيف، **البيان**، 2007/6/30.

[67] أحمد منصور، **الشيخ أحمد ياسين: شاهد على عصر الانتفاضة** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، 2004)، وقد أُذيعت حلقات الكتاب على قناة الجزيرة، خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو سنة 1999، والحلقات الثمانية متوفرة في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FFE7011-6735-40DB-968A-8FBF2B78C4BE

[68] خالد ذويب، العلاقة بين حركة حماس والأردن 1987–2007، ص 142.

أ. رعاية الأردن لعملية السلام، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، التي جاءت بإيعاز أمريكي، بهدف إعطائه دوراً إقليمياً، في ظلّ انشغال مصر "ما بعد مبارك" بترتيب أوراقها الداخلية، بالرغم من نجاحها في ترتيب صفقة تبادل الأسرى بين "إسرائيل" وحماس.

ب. محاولة احتواء حماس وفقاً للظروف الجديدة في المنطقة، في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وتحديداً لمرحلة ما بعد النظام السوري الذي احتضنها طويلاً، في ضوء رهانات أمريكية وإقليمية على أنها بفقدها للتحالف مع دمشق، قد تنخرط في عملية السلام.

ج. حالة الدفء في العلاقة الأردنية مع السلطة الفلسطينية تشير إلى عمق انخراط عمّان في ترتيب المشهد الفلسطيني، حيث تريد حماس "ورقة" في معركتها ضدّ الطرح الإسرائيلي بخصوص الوطن البديل، ومواجهة الصعود الإسلامي في الداخل، وكلها حسابات تجعلها حريصة على فتح صفحة جديدة معها، فيما هي تتعامل معها بمنطق الحسابات والمصالح[69].

ولم تكفِ أصوات أردنية وفلسطينية في الحديث عن إعادة العلاقة بين الأردن وحماس من بوابة استراتيجية تفرضها مصالحهما، في ضوء المستجدات الضاغطة، ومن أهمها:

أ. تطورات الربيع العربي.

ب. الحضور التركي القوي والمؤثّر في المنطقة.

ج. فشل مسار التسوية والسلام، وازدياد التعنت الإسرائيلي[70].

د. ظهور تغيير ملحوظ في موازين القوى الإقليمية المؤثرة في الشرق الأوسط، والآثار الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية.

---

[69] عمر كايد، حماس والأردن.. جدل الحسابات والمصالح، موقع إيلاف، 2012/1/15، انظر: http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/1/709371.html

[70] منذ صدور الميثاق سنة 1988 وحتى كتابة هذه السطور، لم يختلف موقف حماس في رفض الحلول السلمية بالرغم من المطالب المتعددة من جميع الأطراف بضرورة ذلك، وفيما يخص المفاوضات مع "إسرائيل"، فهي ما زالت ترفضها، وإن انتقلت في التركيز في موقفها من البعد المبدئي والديني إلى التركيز أيضاً على عدم الجدوى السياسية. انظر: ثابت العمور، **مستقبل المقاومة الإسلامية في فلسطين.. حماس نموذجاً** (القاهرة: مركز الإعلام العربي، 2009)، ص 220.

هـ. وجود حماس كقوة سياسية ذات حضور شعبي كبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما كرّسته كقوة حاكمة في قطاع غزة منذ صيف 2007.

و. الأزمة المتعاظمة في صفوف حركة فتح، وتراجع قوتها، وضعف تأثيرها في غزة[71].

وما يزيد من أهمية العلاقة بين الأردن وحماس، عدم قدرتهما على بناء استراتيجية منفردة للتعامل مع القضية الفلسطينية بعيداً عن الطرف الآخر، ودون توافق على قواسم مشتركة، ولذلك فليس من مصلحة الأردن التعامل بسياسة التهميش أو العداء مع حماس، خاصة مع وجود الكثير من القواسم المشتركة الثنائية.

وبالتالي، فإن الإبقاء على حالة القطيعة بينهما المستمرة منذ 1999، يعدّ أمراً مضراً بالمصالح الأردنية العليا والقضية الفلسطينية معاً، مع العلم أن طبيعة برنامج حماس السياسي، ورؤيتها للصراع مع "إسرائيل" تحقق مصالح الأردن العليا برفض الوطن البديل و"الترانسفير"، والحلول التي تأتي على حسابه ومصالحه الاستراتيجية، والتي تشكل تهديداً لمستقبله ومكونات استقراره والنظام فيه، كما تسهم عودة العلاقة معها بخدمة الأهداف السياسية والأمنية الأردنية[72].

في المقابل، تتمتع حماس بشعبية كبيرة في أوساط الأردنيين، والنظام معني بتفهم ومسايرة التوجهات الشعبية لديهم، فيما لم يسبق لها تاريخياً أن تصارعت الحركة مع الأردن، أو فيه، أو تدخلت بشؤونه الداخلية، مع بعض الملاحظات التي لا تتجاوز سوء الفهم ويمكن تجاوزها.

مع العلم أن طبيعة العلاقة المستقبلية بين الأردن وحماس يمكن أن تنحى نحو واحد من السيناريوهات التالية:

أ. ترسيم علاقة استراتيجية: بما يحقق مصالحهما الاستراتيجية ويخدمها، وهناك ثمة عوامل يعتمد عليها هذا السيناريو، أهمها:

---

[71] رامي ملحم، نحو علاقة استراتيجية بين الأردن وحماس.. دراسة استشرافية، صحيفة **العرب اليوم**، عمّان، 2011/10/30.

[72] محطات في تاريخ العلاقة بين حماس والأردن، الجزيرة.نت، 2001/6/14، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=10346

- قدرة حماس على المحافظة على استقرار فلسطينيي الأردن، والإبقاء على مكانتها في تمثيلهم داخله.
- إحداث اختراقات في علاقاتها الدولية والعربية لصالح برنامجها، وتغيير المنظار القديم للأردن؛ الذي يرى حماس من زوايا غير إيجابية.
- إمكانية إنفتاح الطرفين على بعضهما، وجدية الحوار بينهما بالتقدم نحو علاقات مستقرة، وتجاوز صغائر الأخطاء، وتعظيم المصالح العليا[73].

ب. التوصل لتفاهمات مرحليّة: بما يشكل سقفاً متدنياً لحجم وطبيعة ونمط العلاقة الناظمة بينهما، ضمن المعطيات والمتغيرات السياسية، في ضوء التقاطعات المشتركة في رؤيتهما السياسية، خصوصاً فيما يتعلق بموضوعي الوطن البديل وحقّ العودة.

ج. تواصل حول المصالح: وهو الحد الأدنى المعقول من العلاقة بينهما، لإقامة حوار وتواصل مشترك، وتشاور حول القضايا التي تهمهما.

د. البعد عن الخلافات: ويقوم على الاحترام والبعد عن الخلافات لطرفين يمكن أن تربط بينهما مصالح متعددة، فلا أقلّ من الحفاظ على علاقة تحترم الآخر، وتفهم قراراته، والإبقاء على نهج يراوح بين التفهم والاحترام، وتجنب الاحتكاك والصدام، أو الدخول في محاور، وإقامة علاقات تضر بمصالح الطرف الآخر، أو الانحياز لصالح جهة ترتبط بعلاقة تنافسية أو خلافية مع الآخر؛ كدعم الأردن لحركة فتح وقيادة السلطة والمنظمة.

هـ. الفشل والعداء: وهو من أخطر التوجهات التي يمكن انتهاجها؛ لأنه يغيّب تطوير المصالح العليا، ويخشى أن يشجع الطرفين على الذهاب للخيار الأسوأ، وهو حالة التربص والخصومة، لأنها وصفة لعلاقة قامت ردحاً من الزمن، وكانت عنوان العلاقة الحاكمة بينهما، بالرغم من وجود قناعات أردنية تؤكد أنه ليس من مصلحة عمّان وسمعتها واستقرارها الداخلي، أن تذهب بعيداً في مقاطعتها لحركة تحرر وطني كحماس، بما تلاقيه من احترام وتأييد وشعبية لدى القوى العربية والإسلامية والشعب الأردني والفلسطيني[74].

[73] مهند المبيضين، الحوار مع حماس وراهنية التغيير، **الغد**، 2011/7/25.

[74] محمد أبو رمان، الأزمة بين الأردن وحماس.. أبعادها وتداعياتها، الجزيرة.نت، 2006/4/25، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00548C78-FD89-42C7-9C4D-A0356F3401E6.htm

شهدت علاقات حماس بالأردن بعض التطورات الإيجابية خصوصاً بعد اندلاع الثورات وحركات التغيير في العالم العربي في سنة 2011. فقد اعترف رئيس الوزراء الأردني عوني الخصاونة أن إبعاد قادة حماس كان "خطأ دستورياً وسياسياً"، وأنه يجب أن تكون علاقة الأردن علاقة طبيعية مع كافة الأطراف الفلسطينية، سواء كانت السلطة أم حماس[75]. وقام وفد من حماس بقيادة خالد مشعل بزيارة رسمية للأردن التقى فيها بالملك في 2012/1/29، وهو ما أنهى القطيعة السياسية الرسمية بين الطرفين، والتي استمرت أكثر من 12 عاماً. غير أن هذا الانفتاح في العلاقة ظلَّ محدوداً، واتسم بنوع من البطء والبرود. ثم إنه ازداد بروداً مع الانقلاب العسكري في مصر ومع محاولات إقصاء ما يعرف بـ"الإسلام السياسي" في المنطقة، ومع تراجع زخم وقوة الحراك الشعبي في الأردن. وبالتالي دخلت سنة 2014 دون أن يكون لحماس تواجد أو نشاط معلن في الأردن.

4. العلاقة مع لبنان:

شهدت الأراضي اللبنانية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين حرباً أهلية طاحنة، بين مختلف الطوائف اللبنانية، تورط الفلسطينيون فيها لأسباب كثيرة، مما جعل حماس في علاقاتها اللبنانية حذرة ومتنبهة من استدراجها في الكثير من مفاصل الأزمات اللبنانية الداخلية، التي تبدأ ولا تنتهي.

وجاء الوجود الرسمي للحركة في لبنان مبكراً، مع أواخر العقد الثامن من القرن العشرين، وتحديداً سنة 1989، حين أبعدت "إسرائيل" عدداً من قادتها إلى الجنوب اللبناني، واختلطوا بالفلسطينيين المقيمين هناك، ونسجوا علاقات متينة مع مختلف القوى الفلسطينية واللبنانية.

وما لبث أن أبعدت "إسرائيل" هناك أكثر من 400 من قيادات الحركة منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1992، وفي حين عاد الجزء الأكبر منهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، بقي عدد منهم هناك، وبدأت إقامة البنية التحتية التنظيمية للحركة، واستقطاب الفلسطينيين اللبنانيين، وتمكنت من إقامة علاقات أقل ما يقال أنها "مرضية" مع القوى اللبنانية على اختلاف انتماءاتها الفكرية والسياسية والمذهبية، وتركزت لقاءاتها مع ممثلي الحكومة اللبنانية والقوى السياسية على ملفات مهمة:

---

[75] **السبيل**، 1 و2011/11/3.

أ. حماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
ب. الحرص على الأمن والسلم والاستقرار في لبنان.
ج. مستقبل السلاح الفلسطيني عبر تفاهم فلسطيني لبناني، في إطار سياسي متكامل[76].

وتمكنت حماس في لبنان، حيث عادة ما يبلغ الصراع الداخلي ذروته في الكثير من الأحيان، نظراً للتباينات الطائفية والحساسيات المذهبية، من البقاء على مسافة واحدة من أطرافه، وإن أعلنت بوضوح أنها مع مشروع المقاومة لمواجهة المخطط الأمريكي – الإسرائيلي للمنطقة، وأبقت خطوط الاتصال والتواصل مفتوحة مع المعارضة والحكومة على حدّ سواء، وأسهمت بتحصين الساحة الداخلية من نزاع لبناني – فلسطيني قد يشكل تهديداً حقيقياً للسلم الأهلي في البلد[77].

كما خطت حماس في لبنان خطوة جادة ومسؤولة في حمل مطالب اللاجئين الفلسطينيين فيه ونقل معاناتهم للحكومة اللبنانية، عبر حرصها على إنجاح عمل لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني، لخدمة العلاقة بين الشعبين، ودعم حقوق اللاجئين، وإقرارها، وإصدار قوانين تسمح للاجئين بحقّ التملّك والعمل، وتذكير الحكومة بمسؤوليتها عن مخيم نهر البارد، وتوفيرها المبالغ اللازمة لاستكمال عملية إعماره، وإزالة الحالة العسكرية والأمنية من محيطه، واعتراف الدولة اللبنانية بالأوراق الرسمية والوثائق الصادرة عن السلطة الفلسطينية، بما يسهل على اللاجئين في لبنان تسجيل الولادات والوفيات، وتسهيل إقامة زوجاتهم أو أولادهم المولودين في مناطق السلطة[78].

سابعاً: حماس و"الربيع العربي":

راقبت حماس عن كثب حالة الحراك التي قامت بها الجماهير العربية أواخر سنة 2010 وأوائل 2011، وأطلق عليها لاحقاً اسم "الربيع العربي"، وشعرت أنها ستتأثر حتماً بهذه الثورات، لأنها كانت ترى أن حالة الخصومة التي صبغت

[76] مقابلة مع أسامة حمدان، المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/10/8، انظر:
http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/7amdan05.htm

[77] **الحياة**، 2006/10/26.

[78] مجلة **العودة**، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2012، ص 24.

علاقاتها بمعظم الأنظمة العربية لم تجرِ على حالة الشعوب، وبقيت لها تلك المكانة، التي اتضحت لاحقاً في مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة.

وقد تأثرت حماس بـ"الربيع العربي" من خلال ما سمي بـ"قوة النموذج" المتمثل بفوز الإسلاميين بشكل كبير، خاصة في انتخابات مصر وتونس وليبيا، مما شكل لها دعماً وفرصة لأن تستفيد من النجاحات التي حققها الإسلاميون في المنطقة العربية، بحيث إن انتصارهم وفر مناخاً جيداً لانطلاق مشروع إسلامي متكامل ومتواصل يكون قطاع غزة جزءاً منه، وهذا المشروع المتكامل في المحيط العربي كفيل بهزيمة "إسرائيل"[79].

بل إن بعض المحافل السياسية في الحركة شعرت أنها تتنفس الصعداء بعد الثورات العربية، وتغيرات المنطقة، وأهمها زوال النظام المصري السابق الذي أظهر لها العداء، وعمل باستمرار لتقويض حكمها، وحاول سحقها بالتعاون مع "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.

وكان للنظام المصري المخلوع دوراً رئيسياً في حصار غزة وخنقها، وفي العدوان عليها في العام 2009/2008، فأصبح صخرة ثقيلة تُعيق تحركها، وتقلل من أهمية انجازاتها، وتشكل تهديداً حقيقياً على وجودها، وبزواله استشعرت حماس بمرونة أكثر وحركة أسرع.

أما عن التغيير في تونس، فقد اعتقدت حماس أنه يصب في صالحها، لأن تونس في عهد زين العابدين بن علي حُرِّمت على الإسلاميين، وتعاملت مع حماس بلا مبالاة، وكأنها غير موجودة، وعدُّ نظامه الأكثر تجاهلاً للحركة، فلم يطأ أرض تونس أيّ من قيادتها طوال حكمه، ولم يتم أيّ اتصال رسمي بين نظامه والحركة حتى في أشد الأوقات قسوة، مثل حرب غزة، فيما اليوم (بعد الثورة التونسية، وسقوط بن علي) تفتح أذرعها لحماس، وتستقبل قادتها على أرضها، وأثبت التونسيون أنهم من أكثر الشعوب ارتباطاً بالقضية الفلسطينية، ودعماً لمقاومتها.

أما نظام القذافي، فقد رأته حماس ذا تقلبات شديدة مع القضية الفلسطينية، فأربك الحسابات الوطنية، ولم يتعامل برؤية واضحة، وكانت طلباته كثيرة، وحساباته الخاصة والنفسية معقدة، مما جعله عبئاً ثقيلاً على المقاومة والقضية برمتها.

---

[79] محمد حجازي، حماس والربيع العربي وأسس الشراكة السياسية، **السفير**، 2012/2/18.

وتأمل حماس بعد نجاح الثورة في ليبيا، أن تتجه لإفراز نظام داعم للمقاومة الفلسطينية، ومتعاطٍ بإيجابية معها، وأن تمثل للفلسطينيين عمقاً استراتيجياً مهماً، خصوصاً وأنها منذُ يومها الأول ترفع شعارات مؤيدة لحق الفلسطينيين بتحرير الأرض وتحقيق المصير، وسميت بعض كتائبهم الثورية بأسماء فلسطينية.

أمِلت حماس أن ينتج "الربيع العربي" نظاماً إقليمياً جديداً ومغايراً للنظام السابق، يشكل بيئة داعمة لها، ويؤثر تأثيراً كبيراً على القضية الفلسطينية، مما سيفتح الباب واسعاً أمامها للانخراط فيه بشكل فعال وإيجابي، لا سيّما وأن المعطيات الأولية قبل الانقلاب العسكري في مصر كانت تتجه نحو بلورة بيئة إقليمية حاضنة لحماس في المستقبل القريب، وشيئاً فشيئاً ستفك العزلة السياسية عن الحركة، وسيتم دمجها على أساس أنها حركة ذات امتداد شعبي مقاوم من جهة، وممثلة للشعب الفلسطيني من صناديق الانتخاب من جهة أخرى[80].

في المقابل، بدأت النُظم العربية الجديدة ترفع من مستوى تعاملها مع حماس، وتتعاطى بشكل إيجابي مع حكومتها في غزة، وبدأت بمد يد العون لها، لإعادة بناء البنية التحتية وتقويتها اقتصادياً، كما دعمتها ضدّ العدوان والحصار الاسرائيلي، مثلما حصل مع الزيارة التاريخية لوزراء الخارجية العرب في ذروة الحرب على غزة أواخر 2012.

ورأت حماس، في السنتين الأوليين للربيع العربي، أن النظام العربي الجديد سيفتح لها الأبواب الموصدة أمامها، وقد تشهد انفراجة حقيقية بعلاقة الحركة مع الغرب، تجاه الاعتراف بوجودها، وتعزيز دورها في أيّ ترتيبات قادمة، ورفع اسمها من قائمة "الإرهاب"، لأنه لا يمكن الاستمرار بوضع "الفيتو" في وجهها، في الوقت الذي يتم الترحيب فيه بالإخوان المسلمين أو بـ"الإسلام السياسي" في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والمغرب. غير أن الهجمة المرتدة ضدّ "الربيع العربي" التي وصلت ذروتها في الانقلاب العسكري في مصر في 2013/7/3؛ والتي أخذت شكل محاولة إسقاط وإفشال الإسلاميين في الدول التي شهدت الثورات والتغيرات؛ قد هبط بسقف الآمال لدى

[80] إبراهيم المدهون، حماس والربيع العربي، موقع فلسطين الآن، 2011/12/19، انظر:
http://paltimes.net/details/news

حركة حماس. بل إن معاناتها قد تضاعفت بعد إصرار النظام العسكري في مصر على تشديد الحصار على قطاع غزة وتدمير الأنفاق بالتزامن مع الحصار الإسرائيلي. وهو ما ترافق أيضاً مع حملات إعلامية تحريضية هائلة ضدّ حماس في الإعلان المصري وبعض الوسائل الإعلامية القوية المحسوبة على دول خليجية.

وبشكل عام، فما زالت الأوضاع العربية غير مستقرة، وما زال هناك عدد من الأنظمة العربية تحت التشكُّل، وتشهد صراع إرادات بين التطلعات الجماهيرية، وبين الأنظمة المستبدة ومنظوماتها العميقة، وبين التدخلات الخارجية.

ثامناً: علاقات حماس الشعبية:

1. المؤتمر القومي الإسلامي ومؤتمر الأحزاب العربية:

سعت حماس إلى أن تكون جزءاً أساسياً في منظومة هذه المؤتمرات من خلال قممها الدورية وبياناتها الإعلامية، وقد تجلى ذلك في المواقف المفصلية التي مرت بها الحركة، سواء المواجهات العسكرية مع "إسرائيل"، أم مراحل الحصار المفروض عليها، أم الانتخابات التي خاضتها.

ووصل الأمر درجة أن جعل المؤتمر القومي الإسلامي يطلق على دورته السابعة المنعقدة بالعاصمة اللبنانية في بيروت يومي 5–2009/2/6، اسم "دورة غزة"، ووجه التحية لأهل غزة على صبرهم وتضحياتهم، وانتصار مقاومتهم التاريخي في الحرب التي شنتها "إسرائيل" في العام 2009/2008[81].

كما دأب المؤتمر القومي – الإسلامي في بياناته على إرسال "التحية الحارة الخاصة إلى المقاومة البطلة في غزة التي أفشلت أهداف المحرقة والتآمر الأميركي – الدولي، وتصدت للجيش الصهيوني ومنعته من اجتياح غزة وألحقت به فشلاً عسكرياً غير مسبوق فوق أرض فلسطين الحرّة"؛ وخاصة حركة حماس وباقي الفصائل المسلحة[82].

---

[81] **الحياة**، 2009/2/11.

[82] البيان الختامي للدورة السابعة 2009، المؤتمر القومي – الإسلامي، بيروت، 5–2009/2/6، في:
http://www.islamicnational.org/Home/material.php?id=314&s=1

كما أثمرت جهود حماس لدى إدارة هذه المؤتمرات في العمل على كسر الحصار عن غزة، وفتح المعابر كافة، لا سيّما معبر رفح دون شروط أو إملاءات إسرائيلية، ومعاودة تسيير السفن لتأمين مستلزمات البناء والصمود، والدعوة لتبني فكرة المؤتمر الشعبي لنصرة غزة، وفتح عضويته لجميع المناصرين على الصعيد الدولي.

2. حملات التطبيع:

تعتقد حماس أن المشروع الأخطر على القضية الفلسطينية إلى جانب اتفاقيات التسوية مع "إسرائيل"، هو الجهود التي تبذلها الأخيرة لترسيخ ظاهرة التطبيع مع الشعوب العربية، وليس الدول فحسب؛ في ضوء أن عدداً منها لم توقف علاقاتها مع تل أبيب، حتى بعد انتفاضة الأقصى، سواء في العلن أم في السر. لكن ما تريده "إسرائيل" يتعدى بعض النشاطات واللقاءات والتبادلات الاقتصادية السرية، لأنها تسعى إلى تطبيع في العلن يكسر قاعدة "الكراهية" التي تعززت على نحو استثنائي خلال سنوات انتفاضة الأقصى[83].

وقد دعت حماس جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تحمل مسؤولياتهما في وقف هرولة بعض الأنظمة العربية والإسلامية للتطبيع مع "إسرائيل"؛ مستغربة في الوقت ذاته موقف السلطة الفلسطينية الضعيف تجاه هذا الأمر؛ باعتبار أن التطبيع مع العدو يسيء إلى جهاد ومقاومة الشعب والقضية الفلسطينية، ويطعنها في ظهرها. ونبهت حماس أن على الجميع أن يدرك مدى المخاطر على الشعب الفلسطيني من وراء هذا التطبيع، وطالبت باتخاذ إجراءات وقرارات حازمة في هذا الاتجاه.

وأشارت حماس خلال مشاركاتها العديدة في فعاليات شعبية عربية وإسلامية مناهضة للتطبيع، أن التجربة أثبتت أن كلّ العلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع العدو والارتماء في أحضانه، لم تعد بالنفع على أيّ دولة عربية وإسلامية، بل إنها تضر بالقضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني. وأبدت استغرابها من بعض التوجهات العربية والإسلامية نحو التطبيع مع العدو، في الوقت الذي ما زالت فيه الأرض الفلسطينية محتلة، وما زال المعتقلون في السجون، وما زال العدوان يمارس بكافة أشكاله ضدّ الفلسطينيين[84].

---

[83] ياسر الزعاترة، حماس والتطبيع العربي، **الدستور**، 2007/12/2.

[84] **الرسالة**، 2005/10/17.

3. حملات كسر الحصار:

رأت حماس منذ اللحظة الأولى لفوزها في الانتخابات التشريعية أوائل سنة 2006، أن الحصار الدولي المفروض على الفلسطينيين هو إجراء ظالم وخاضع للضغوط الإسرائيلية. وشجعت حماس الحملات التي قامت فلسطينياً وعربياً ودولياً لكسر الحصار، في مقابل الصمت العالمي على الحصار، واشتداد المعاناة الإنسانية لنحو مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزة.

وقد واكبت حماس البدايات الأولى لإقامة الحملات التضامنية الدولية، التي قامت لاحقاً بتسيير حملات برية وبحرية لكسر الحصار، لإيصال رسالة سياسية برفض العقاب الجماعي الإسرائيلي لسكان غزة، وتسليط أنظار العالم على معاناتهم والتخفيف منها من خلال إدخال المساعدات. وجاء استقبال حماس بالدرجة الأولى لقوافل التضامن البرية، باعتبارها الوسيلة الأكثر نجاحاً في وصول قطاع غزة، وإدخال المساعدات، لكن المحاولات البحرية كانت الأقدر على تسليط الضوء عليها سياسياً وإعلامياً، لا سيّما وأنها ضمت برلمانيين وشخصيات سياسية من عدد كبير من دول العالم.

وعلى الرغم من أن حملات كسر الحصار لم تنجح جميعها في وصول غزة، إلا أنها تمكنت من تحقيق عدة إنجازات، استفادت منها حماس أيما استفادة، على النحو التالي:

أ. إيصال رسالة برفض سياسة العقاب الجماعي الإسرائيلية بحق سكان القطاع، والتضامن معهم، ونزع الشرعية الأخلاقية والسياسية للحصار، ورفض الصمت الدولي الرسمي تجاهه.

ب. توضيح حجم انتهاكات "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين، ومدى استخفافها بالقانون الدولي.

ج. إيجاد حملة عالمية منسقة للتضامن مع الفلسطينيين في قطاع غزة، ومع القضية الفلسطينية ككل، من خلال المشاركة الواسعة لمتضامنين من مختلف دول العالم في هذه الحملات والفعاليات التحضيرية التي سبقتها.

د. إدخال كميات من المواد الإغاثية الغذائية والطبية الضرورية لحياة سكان القطاع[85].

---

[85] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "محاولات فك الحصار عن قطاع غزة... إلى أين؟،" سلسلة تقدير استراتيجي (37)، أيلول/ سبتمبر 2011، انظر: www.alzaytouna.net/permalink/4348.html



وهكذا رحبت حماس، بوصفها الطرف المستهدف سياسياً من حصار قطاع غزة، بمحاولات كسر الحصار، وعملت على الاستفادة منها سياسياً وإعلامياً، وأسهمت في إظهار المعاناة التي يتعرض لها سكان غزة، ومدى بشاعة العقاب الجماعي الذي تمارسه "إسرائيل" بحقهم، كما حرصت على دعم تلك المحاولات وتشجيعها، والاحتفاء بالمتضامنين الذين يدخلون القطاع وتكريمهم من قِبل شخصيات رفيعة فيها.

4. حماس والعمل الخيري:

عملت حماس، منذ تأسيسها، على الوصول للمؤسسات الاجتماعية، ضمن استراتيجيتها في الوصول للجماهير، واستفادت من الدعم المادي المقدم من مصادر عربية متنوعة، رسمية وغير رسمية، في بناء شبكة مؤسساتية خدمية متشعبة ومتنوعة في مجالات متعددة، كالصحة والتعليم ورياض الأطفال. ووفرت هذه البنية بدائل عالية التنظيم والفعالية لمثيلاتها الوطنية، وتميزت عن معظمها في نوعية الخدمة المقدمة، والمتسمة بقلة التكاليف المطلوبة من المواطن الفلسطيني من جهة، والتركيز على الجوانب التربوية والسلوكية، ورفع الروح الإسلامية والوطنية من جهة أخرى.

ووضعت حماس في علاقاتها مع المؤسسات العربية والإسلامية والدولية المانحة، أن تجعل من المؤسسات الخيرية والتبرعات الشعبية وسيلة مركزية للانتشار في المجتمع، فأنشأت رياضاً للأطفال والمدارس والمكتبات، وبنوكاً للدم والعيادات الصحية، ومراكز التعليم المهنية للنساء والنوادي الرياضية، وجمع التبرعات والصدقات لمساعدة المحتاجين، وتوسيع نشاطات المؤسسات الخيرية.

كما ركزت حماس في مطالباتها التمويلية والمساعدات المقدمة من تلك المؤسسات الرسمية والشعبية على إقامة العيادات الصحية والملاجئ اليومية والوجبات المجانية، وقدمت مساعدات لترميم آلاف المنازل في مخيمات اللاجئين المتضررة نتيجة عواصف الشتاء، وهدم الاحتلال، بالإضافة إلى إنشاء صناديق لمساعدة الطلاب الفقراء لإكمال دراستهم داخل فلسطين وخارجها، وتقديم مساعدات طارئة للعائلات التي تتعرض للنكبات، كنسف البيوت أو اعتقال العائل الوحيد للأسرة، مما ترك أثراً طيباً في نفوس الناس.

خلاصة:

لم تنشغل الدراسة بسرد تاريخ علاقات حماس العربية، وتطوراتها على مدى السنوات الماضية، لكنها سلطت الضوء على أسسها، وتقييم مستقبلها، لا سيّما بعد انتقال حماس من موقع المعارضة في النظام السياسي الفلسطيني، إلى إدارة السلطة، ولو على جزء من الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة.

وأكدت الدراسة أن الحركة عبرت عن رؤيتها لطبيعة علاقاتها مع الأطراف العربية الرسمية، والقوى الشعبية، وأوضحت أساس بنائها لهذه العلاقات، وسعيها لإقامة علاقات طيبة وقوية وسليمة مع جميع الأطراف، آملة منها أن تقف مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته تحرص على عدم التدخل في أيّ شأن من شؤونها، وتسعى لتوطيد العلاقات مع كلّ الدوائر المهمة والفاعلة تجاه القضية الفلسطينية، دون أن تضطر لدفع أثمان لها كالتخلي عن الثوابت والأفكار والمبادئ والحقوق.

ما زالت أجواء التغيرات والثورات في العالم العربي تلقي بظلالها على علاقة حماس مع الأنظمة العربية، وما زالت حالة التحول واللا استقرار تفرض نفسها في المنطقة بما يفتح فرصاً وآفاقاً واسعة أمام حماس، كما يفتح في الوقت نفسه تحديات ومخاطر جديدة، بدت بعض مظاهرها في الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر.

الفصل التاسع

حماس والعالم الإسلامي

تركيا وإيران نموذجاً

أ. د. طلال عتريسي

حماس والعالم الإسلامي

تركيا وإيران نموذجاً

مقدمة:

تزامن الإعلان عن انطلاق حماس سنة 1987 كحركة مقاومة إسلامية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي مع الانتفاضة الفلسطينية الأولى. هذه الانتفاضة ستستمر نحو سبع سنوات وستكسب حماس شهرتها وفاعليتها من مشاركتها القوية في هذه الانتفاضة. لكن المحيط العربي والإسلامي الذي لا يمكن تجاهل تأثيره على القضية الفلسطينية، والذي ستحاول حركة حماس أن تنسج معه علاقات مستقبلية، لم يكن في أفضل أحواله في تلك الفترة؛ كانت مرحلة الاضطراب والقلق في معظم البلدان العربية والإسلامية، وكان الرهان على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية قد تزايد بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 الذي أخرج منظمة التحرير والمقاتلين الفلسطينيين منه.

في تلك المرحلة، كانت الحرب العراقية – الإيرانية التي بدأت في سنة 1980 ما تزال مشتعلة منذ سبع سنوات. وكانت العلاقات العربية الإيرانية بسبب هذه الحرب في حالة سيئة. وبعد سنة واحدة على تأسيس حماس، أي في سنة 1988، تصاعد التوتر السوري التركي (بسبب إيواء سورية لزعيم حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers Party (*Partiya Karkerên Kurdistan–PKK*) عبد الله أوجلان Abdullah Öcalan)، فحشدت تركيا جيشها على الحدود السورية، قبل أن يتم تسوية الأمر بين البلدين من دون اندلاع حرب إضافية في الشرق الأوسط. وهي مرحلة تطور العلاقات التركية الإسرائيلية من الزيارات المتبادلة إلى المشروعات المشتركة العسكرية والتجارية. وقد لا تكون مصادفة على الإطلاق، أن يدعو الرئيس التركي تورغوت أوزال Turgut Özal في الفترة نفسها، إلى ما سماه مشروع "أنابيب السلام" الذي يفترض مشاركة إسرائيلية، إلى جانب الدول العربية المعنية بقضية المياه مع تركيا. وفي سنة 1987، كانت "إسرائيل" ما تزال تحتل أجزاء واسعة من جنوب لبنان والبقاع الغربي، على الرغم من انسحابها الجزئي سنة 1985. وليس بعيداً من إيران ومن تركيا، كانت أفغانستان سنة 1987 ترزح منذ سنة 1980 تحت احتلال سوفياتي ويخوض شعبها مقاومة عنيفة ضدّ هذا الاحتلال. وكان

من اللافت للنظر، أن يتداعى الشباب المسلم من دول عربية وإسلامية بما في ذلك بعض الشباب الفلسطيني نفسه للقتال في أفغانستان. وقد اختطفت أفغانستان الاهتمام وبات "الجهاد" الذي تدعو إليه وتحرض عليه وسائل الإعلام العربية والإسلامية هو الجهاد ضدّ السوفيات.

أعلنت حركة حماس عن انطلاقتها في سنة 1987 في هذه البيئة العربية – الإسلامية المنشغلة بمشكلات الاحتلال السوفياتي، وبالحرب العراقية الإيرانية، وبحافة الحرب السورية – التركية، وبالتوتر الإيراني السعودي، وبتطور العلاقات التركية الإسرائيلية. أي لم يتوفر في هذه البيئة الإقليمية (العربية – الإسلامية) ما يتيح لحركة حماس أن تحظى بالاهتمام المناسب الذي تحتاج إليه مع بداية تأسيسها.

لكن قدرة الانتفاضة على الاستمرار والثبات، على الرغم من كلّ الضغوط الإسرائيلية التي تعرضت لها، والدور البارز الذي لعبته حركة حماس فيها، سيجعل من هذه الحركة قوة فلسطينية رئيسية، وموضع اهتمام عربي وإسلامي، وسيتيح لها أن تنسج لاحقاً علاقات مع معظم الدول الإسلامية والعربية. لكن هذه العلاقات ستتفاوت بين دولة وأخرى، كما سيتفاوت الدعم الذي ستحصل عليه حماس من هذه الدول، وذلك بتفاوت مواقف هذه الدولة الإسلامية أو تلك من الصراع مع "إسرائيل" ومن حركات المقاومة ومن الانتفاضة نفسها.

لن تبقى الأبواب موصدة في وجه حماس. فعلى الرغم من الغيوم التي كانت تغطي سماء العلاقات العربية والإسلامية، لاحت في الأفق تباشير تغيرات ستمهد لانقشاع هذه الغيوم. فقد توقفت الحرب العراقية الإيرانية سنة 1988، لتبدأ بعدها مرحلة تطبيع في العلاقات العربية – الإيرانية. وقد انسحب السوفيات من أفغانستان سنة 1988، ليبدأ الأفغان مرحلة جديدة من الصراع على السلطة. وفي لبنان ستبدأ في سنة 1988 مرحلة بارزة من تصاعد عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي.

وقد واجهت حماس منذ نشأتها تحولات استراتيجية مهمة في المنطقة العربية والإسلامية، خصوصاً "مؤتمر مدريد للسلام"، الذي أراد أن يطوي ليس صفحة الانتفاضة فقط، بل الصراع العربي – الإسرائيلي كله... فبعد احتلال العراق الكويت في مطلع آب/ أغسطس 1990، وإخراجه منها بالقوة العسكرية الدولية (عاصفة الصحراء)، ستدعو الولايات المتحدة إلى "مؤتمر مدريد للسلام" سنة 1991، "لحل القضية

الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي". وسوف تحشد واشنطن ومعها أوروبا الدعم والتأييد لهذا المؤتمر من الدول العربية والإسلامية. وسوف تشارك معظم هذه الدول في افتتاح أعماله... لذا، وجدت حماس نفسها أمام معادلة صعبة منذ انطلاقتها: بين حاجتها إلى الدعم والتأييد من محيطها العربي والإسلامي، وبين مخاوفها من إقبال هذا المحيط على الاعتراف بهذا العدو وإنهاء الصراع معه... وقد عبّرت الحركة عن هذه الرغبة في الاستقلالية من جهة، وعن الحاجة إلى الدعم والنصرة من جهة ثانية، من خلال وثائقها التأسيسية التي جاء فيها:

1. تسعى حركة حماس إلى الاتصال بمختلف الأطراف العربية والإسلامية (دول، ومنظمات، وقوى، وأحزاب، وأفراد) وإقامة علاقات إيجابية معها، بغض النظر عن توجهها أو انتمائها الفكري، أو السياسي، أو الطائفي، أو العرقي، بهدف تشجيعها على القيام بواجبها ومسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني ونصرة قضيته العادلة. وتحرص الحركة على استمرار علاقاتها واتصالاتها مع مختلف الأطراف العربية والإسلامية وعدم توقفها ما دامت تخدم القضية الفلسطينية.

2. لا تتدخل حركة حماس في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، وترفض في الوقت نفسه تدخل هذه الدول في سياساتها ومواقفها وشؤونها الخاصة.

3. ليس للحركة معركة مع أيّ طرف عربي أو إسلامي، ولذا فهي لا تتبنى سياسة الهجوم على أيّ طرف عربي أو إسلامي، ولكنها تعبر بشكل موضوعي وملتزم بآداب الإسلام عن ملاحظاتها ونقدها لمواقف الأطراف المختلفة من الصراع مع العدو الصهيوني.

4. تعدُّ الحركة فلسطين ساحة الصراع العسكري مع العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل المعركة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنها لا تستنكر أيّ عمل جهادي ضدّ الاحتلال الصهيوني يطلق من أيّ جزء خارج فلسطين.

5. توضح الحركة للأطراف المختلفة أن هدف علاقاتها معهم هو تدعيم عمل الحركة في مواجهة الاحتلال الصهيوني، وأن هذه العلاقات ليست موجهة ضدّ أيّ نظام أو منظمة.

6. تدعو حركة حماس إلى وحدة الصف العربي والإسلامي، وتبارك جميع الجهود الوحدوية وأشكال التعاون والتنسيق بما يخدم المصالح العامة للأمة العربية والإسلامية والقضية الفلسطينية، وتشارك في إصلاح ذات البين وفق قدراتها وإمكاناتها.

7. تنظر حركة حماس بخطورة إلى بروز محاور وأحلاف متناقضة بين الدول العربية والإسلامية، وترفض أن تكون طرفاً في أيّ من هذه الأحلاف والمحاور.

8. تسعى الحركة إلى إيجاد توازن في علاقاتها السياسية مع الأطراف العربية والإسلامية، وترفض أن تكون علاقاتها مع أيّ طرف عربي أو إسلامي على حساب طرف آخر[1].

وبناء على قاعدة هذه الرؤية الفكرية السياسية التأسيسية، عملت حماس على نسج العلاقات مع الدول العربية والإسلامية المختلفة.

أولاً: حماس ومنظمة المؤتمر الإسلامي:

لم يكن لهذه المنظمة التي صار اسمها "منظمة التعاون الإسلامي" منذ 2011/6/28 أيّ علاقات خاصة مع حركة حماس أو مع أيّ من حركات المقاومة الأخرى. لكن المنظمة كانت، بالنسبة إلى الصراع مع "إسرائيل"، ترفض أيّ عدوان إسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وترفض السياسات الإسرائيلية التي تعرقل التفاوض مع الفلسطينيين، وتدعو إلى دولة فلسطينية،... لكن المنظمة في الوقت نفسه، كانت تعبر عن مواقف الأنظمة السياسية المشاركة فيها، وليس الشعوب التي تمثلها هذه الأنظمة. وبالتالي، وقفت المنظمة بشكل عام إلى جانب استراتيجية السلام مع "إسرائيل". وكانت المنظمة بشكل عام أكثر انسجاماً في مواقفها وقراراتها تجاه القضية الفلسطينية مع الدول العربية "المعتدلة" التي تشكل كتلة كبيرة في داخل هذه المنظمة، والتي تتبنى فكرة التسوية السلمية وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في مقابل الاعتراف بـ"إسرائيل" والتطبيع معها. وعندما تتوقف المفاوضات أو يستمر الإسرائيلي في بناء المستعمرات تتوجه المنظمة إلى الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لتطلب منه الضغط على "إسرائيل"، لتتوقف عن هذ البناء أو لتعود إلى التفاوض... أي أن المنظمة لم تكن تدعو إلى المقاومة في مواجهة التعنت الإسرائيلي... لذا مع انعقاد مؤتمر مدريد على سبيل المثال سنة 1991، صدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي تأييد واضح "وارتياح لعملية

---

[1] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**؛ و**ميثاق حماس**، انظر: أون إسلام، وثائق وبيانات، في: http://www.onislam.net

السلام الجارية لإقامة سلام عادل على أساس قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338... مع التشديد على الانسحاب غير المشروط لما قبل 1967، واحترام مبدأ الأرض مقابل السلام...". وفي مثال آخر دعت منظمة المؤتمر الإسلامي، خلال اجتماع طارئ عقدته في ماليزيا، الولايات المتحدة إلى سحب دعمها لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون للانسحاب من قطاع غزة، معتبرة أنها "تضر بعملية السلام". وجاءت الدعوة في البيان الختامي لاجتماع طارئ ضمّ 13 من أصل 57 من أعضاء المنظمة بطلب من السلطة الفلسطينية، بعدما دعم الرئيس الأمريكي جورج بوش خطة "فكّ الارتباط"، التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

ورأى رئيس الوزراء الماليزي عبد الله أحمد بدوي Abdullah Ahmad Badawi، الذي تتولى بلاده رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، أن دعم الرئيس الأمريكي لخطة شارون، لفك الارتباط من طرف واحد، مؤسف للغاية، ويتناقض مع خريطة الطريق. وقال إنه يجدر بالولايات المتحدة أن تلعب دور "الوسيط النزيه"[2]. وعندما يلتقي الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف Pervez Musharraf، بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، دعيا الحركة إلى القيام بتشكيل حكومة "تعمل على تحقيق تقدم في عملية السلام"[3]. وعندما رحبت ماليزيا بفوز حماس في هذه الانتخابات، رأت أن الهدف من أجل السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الحوار والمفاوضات[4]. وحتى الرئيس الأفغاني حامد كرزاي Hamid Karzai عندما رحب بدوره بفوز حماس رأى أن التصريحات التي تشكك في حقّ "إسرائيل" في الوجود ليست في صالح الشعب الفلسطيني. وأكد كرزاي "إن نصيحتي لحماس هي أن تتعامل مع إسرائيل باعتبارها أمة وشعباً". وقال "نريد دولة فلسطينية ذات سيادة لكننا نعترف تماماً بحق إسرائيل في الوجود كدولة تمثل أمة" مضيفاً "إن أفغانستان تعتبر ذلك مسألة مبدئية"... وقال الرئيس الأفغاني إنه لا يستبعد احتمال إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"[5].

---

[2] **المستقبل**، 2004/4/23.

[3] **الحياة**، 2006/2/3.

[4] وكالة الأنباء الوطنية الماليزية – برناما، 2006/1/27، انظر: http://www.bernama.com/arabic/v2/

[5] **الدستور**، 2006/1/28.

ولا يفصل ممثلو منظمة المؤتمر الإسلامي بين حرصهم على تحقيق المصالحة الفلسطينية وبين تحقيق السلام مع "إسرائيل". فعندما أراد وزير الخارجية الإندونيسي حسن ويرايفيدا Hassan Wirayuda إنهاء الاقتتال بين فتح وحماس، قال إنه يبذل جهوداً مع وسطاء غربيين آخرين لإقناع حماس بالمشاركة بوفد رفيع المستوى في مؤتمر دولي يعقد في جاكرتا، مخصص لدفع حماس إلى اتخاذ مواقف معتدلة تقترب من قبول الشروط الدولية، وأن الفكرة تقوم على الإفادة من كون إندونيسيا بلداً إسلامياً معتدلاً لدفع حماس نحو مزيد من الاعتدال[6].

لم يصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي أيّ تأييد لعمليات المقاومة ضدّ الاحتلال. بل رفضت المنظمة على سبيل المثال العمليات الاستشهادية التي نفذتها حماس وفصائل فلسطينية أخرى، مثل العملية التي قامت بها حركة حماس في القدس، فقال أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoğlu، أمين عام المنظمة على موقع المنظمة بالإنجليزية: "إنه يشعر بالقلق الشديد ويدين مقتل طلاب [إسرائيليين] في القدس الغربية"[7]. فردت حماس على هذا التصريح بلسان الناطق باسمها سامي أبو زهري في 2008/3/8 بالتعبير عن بالغ الاستياء من هذه التصريحات لأنها توفر للاحتلال ذريعة لتبرير جرائمه. ودعت الحركة الشعوب العربية والإسلامية للاستمرار في دعم قضية الشعب الفلسطيني[8].

أيدت منظمة المؤتمر الإسلامي الحوار الفلسطيني – الفلسطيني بين فتح وحماس وشجعت على المصالحة والحوار وحاولت أن تلعب دوراً مباشراً في هذه المصالحة، ودعا أمينها العام "إلى الخروج من الفتنة، وإلى الحوار الوطني الفلسطيني، والفصائل الفلسطينية كافة إلى التعاطي بإيجابية مع دعوة محمود عباس إلى الحوار". لكن المنظمة رفضت إرسال قوات دولية إلى غزة "لمنع الاقتتال الداخلي". ورأى أمين عام المنظمة: "إن ما يلزم ليس قوة خارجية بل تعزيز التفاهم بين القوى الداخلية"[9].

بادر أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي إلى التوسط بين فتح وحماس، إثر تصاعد التوتر والاشتباكات المسلحة بين الطرفين في غزة، وقام بزيارات عدة إلى دول عربية وإسلامية من أجل هذا الهدف، كما زار أوغلو كلّ من قطاع غزة والضفة الغربية، وقابل

---

[6] **الحياة**، 2007/2/1.

[7] **الشرق الأوسط**، 2008/3/8؛ وانظر: .AlArabiya news, 7/3/2008

[8] **الحياة**، 2008/3/9.

[9] **الشرق الأوسط**، 2007/6/15.

مسؤولين في حركتي فتح وحماس... ونشرت المنظمة بعد تلك الزيارة بنود "اتفاق التهدئة" بين فتح وحماس، الذي يتضمن ثلاث نقاط هي: تهدئة شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسحب كلّ المظاهر المسلحة، وإنهاء المسيرات، وتشكيل لجنة قضائية مستقلة؛ كما دعت إلى استئناف الحوار الوطني بين جميع الفصائل، وخاصة بين حركتي فتح وحماس دون شروط مسبقة. وقال البيان: إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية وافقا على أن تلعب منظمة المؤتمر الإسلامي وأمينها العام دوراً أساسياً في تنفيذ هذا الاتفاق وتحقيق أهدافه. ودانت المنظمة كلّ أعمال العنف في قطاع غزة والضفة الغربية، أياً "كان الطرف المسؤول عنها"[10].

وفي إطار سعي المنظمة للتوسط من أجل الحوار بين فتح وحماس، دعا الرئيس السنغالي عبد الله واد Abdoulaye Wade، بوصفه رئيساً دورياً لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى استضافة مندوبين من فتح وحماس "للبدء بحوار أخوي". وبحسب المتحدث باسم الرئيس السنغالي، فإن المرحلة الأولى ستكون فلسطينية – فلسطينية، والثانية ستكون مرحلة السلام مع "إسرائيل"[11]. وبعد العدوان الإسرائيلي على غزة، قام الأمين العام للمنظمة، أكمل الدين إحسان أوغلو، بزيارة إلى القطاع، والتقى مسؤولين من حماس "في رسالة تضامن مع شعب غزة"[12].

وعندما اجتمع وزراء خارجية سبع دول إسلامية؛ هي السعودية، ومصر، والأردن، وتركيا، وإندونيسيا، وماليزيا، بدعوة من باكستان لدعم "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وبحث في قضايا عديدة تَهُمُّ العالم الإسلامي وعلى رأسها القضية الفلسطينية؛ قال دبلوماسيون مطلعون على التحركات الخاصة بعقد القمة، إنها تستهدف مساندة اتفاق مكة، وإقناع الولايات المتحدة بضرورة العمل على استئناف عملية السلام، والضغط على حماس لقبول شروط اللجنة الرباعية الدولية لحل الصراع[13].

لذا يمكن القول إن العلاقة الأبرز كانت بين حماس وبين بعض دول هذه المنظمة مثل تركيا وإيران. في حين بقيت علاقاتها مع الدول الأخرى تحت سقف منظمة المؤتمر

---

[10] **الخليج**، 2007/6/28.

[11] **الحياة الجديدة**، 2006/6/8.

[12] **القدس العربي**، 2009/3/16.

[13] **السفير**، 2007/7/22.

الإسلامي، التي تراوحت بين الزيارات وإعلان الدعم، أو محاولة الوساطة، أو رفض العدوان. لكن علاقة حماس مع تركيا وإيران لها طبيعة سياسية واستراتيجية مختلفة نظراً لأدوار هاتين الدولتين في الشرق الأوسط، ونظراً لاختلاف استراتيجيتهما تجاه القضية الفلسطينية وتجاه "إسرائيل" نفسها، وسبل المواجهة معها.

ثانياً: حماس وتركيا:

منذ نشوء "إسرائيل" أقامت تركيا علاقات دبلوماسية كاملة معها، ولم تشارك تركيا في دعم الشعب الفلسطيني ضدّ الاحتلال الإسرائيلي؛ بل كانت تركيا مع جارتها إيران جزءاً من استراتيجية حلف شمال الأطلسي (الناتو) (North Atlantic Treaty Organization (Nato لمواجهة النفوذ السوفياتي وتطويقه في منطقة الشرق الأوسط. وكان هذا الحلف مؤيداً لإقامة "إسرائيل" ومدافعاً عنها. وكان ديفيد بن جوريون David Ben–Gurion يرى أن حماية "الكيان العبري المهدد" من دول عربية كثيرة، يكون بتطويق هذه الدول بأخرى مهمة وكبيرة مثل تركيا وإيران ومؤيدة للدولة العبرية[14]. أي أن تركيا كانت إلى جانب السياسات الإسرائيلية تؤيدها وتدافع عنها انسجاماً مع المحور الغربي الذي تنتمي إليه، ومع طبيعة القوى العسكرية العلمانية التي تحكم قبضتها على السلطة وعلى توجيه سياساتها الإقليمية. لكن التغير التدريجي في سياسات تركيا "الإسلامية"، بدأ حديثاً في منتصف التسعينيات بعد وصول زعيم حزب الرفاه Welfare Party (*Refah Partisi*) الإسلامي نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan إلى السلطة سنة 1996. الذي سيمهد لاحقاً لعلاقات تركية مختلفة مع قضايا العالم الإسلامي وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، بحيث سيتطور بعد ذلك إلى علاقات مباشرة بين الحزب الحاكم "حزب العدالة والتنمية" The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi–AKP*) مع حركة مقاومة إسلامية فلسطينية ضدّ الاحتلال الإسرائيلي مثل حركة حماس.

---

[14] يوسي ألفر، "العلاقات الإسرائيلية المتوترة مع تركيا وإيران: بعد "شدّ الأطراف"،" سلسلة ترجمات الزيتونة (64)، شباط/ فبراير 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، انظر:
http://www.alzaytouna.net/permalink/4439.html

تأسس حزب العدالة والتنمية في 2001/8/14، بعد انشقاقه عن حزب الفضيلة Virtue Party (*Fazilet Partisi*) الإسلامي وزعيمه نجم الدين أربكان. واستطاع حزب العدالة والتنمية الوصول إلى الحكم في سنة 2002. ويصنف الحزب نفسه بأنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي European Union (EU)، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية[15]. ولعل هذا الحرص يعود إلى تصالح الحزب مع علمانية الدولة، ومع مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Atatürk، وعدم رغبته في استفزاز الجيش والمؤسسة العسكرية "حامية الدستور والعلمانية" في تركيا.

سعى حزب العدالة والتنمية إلى دور إقليمي فاعل ومؤثر لتركيا. وهذا ما عبرت عنه أطروحة وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu في مؤلفه الشهير "العمق الاستراتيجي"[16]؛ الذي أكد فيه قدرة تركيا على توطيد العلاقات مع قادة دول المنطقة وشعوبها من خلال استراتيجية "صفر مشاكل"، التي ستسمح لتركيا بلعب دور فاعل مع محيطها، بحيث تتحول إلى بلد "مركزي" يحتاج إليه الجميع. هذا التوجه الاستراتيجي الجديد لتركيا نحو جوارها العربي – الإسلامي هو الذي سيسمح لحزب العدالة والتنمية أن يلعب أدواراً جديدة لم تعهدها بلاده تجاه القضية الفلسطينية. بحيث ستكون هذه الأدوار موضع اهتمام حكومات المنطقة، ورهان شعوبها وقواها السياسية وحركات المقاومة فيها... هكذا سنشهد في عهد حزب العدالة والتنمية، وخصوصاً منذ سنة 2006، مشاركات شعبية تركية واسعة دعماً وتأييداً للشعب الفلسطيني، من جمع التبرعات، إلى التظاهر تنديداً بالاعتداءات على قطاع غزة بعد أسر الجندي جلعاد شاليط Gilad Shalit في أواخر حزيران/ يونيو 2006، إلى استقالة مجموعة من النواب الأتراك من عضوية لجنة الصداقة البرلمانية التركية – الإسرائيلية Turkey–Israel Inter–Parliamentary Friendship Group[17].

[15] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 32–33.

[16] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010).

[17] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 33.

1. محددات السياسة التركية تجاه حماس:

يمكن تلخيص أبرز محددات السياسة التركية تجاه حماس، وتجاه قضية فلسطين بشكل عام، تحت حكم حزب العدالة والتنمية (منذ سنة 2002) بما يلي:

أ. الاستجابة للشعور بالانتماء الإسلامي، وللموروث التاريخي، وللرغبة الشعبية للأتراك في دعم قضية فلسطين. وبالتالي العمل من خلال دعم الملف السياسي والإنساني الفلسطيني على استقطاب شرائح واسعة من الأتراك المؤيدة للشعب الفلسطيني، والمعادية للكيان الإسرائيلي.

ب. مراعاة الخلفية الإسلامية والمحافظة للحزب، شرط ألا يؤثر ذلك سلباً على برامجه وأوضاعه الداخلية، ولا على علاقاته الإقليمية والدولية.

ج. التعامل مع قضية فلسطين كمدخل رئيسي للمنطقة العربية والشرق الأوسط، وللعب دور فاعل في البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا.

د. مراعاة التدرج، بحيث تكون قدرة الحزب الحاكم على الدعم واتخاذ المواقف السياسية متناسبة مع قوة وضعه الداخلي ومتانته.

هـ. مراعاة عضوية تركيا في حلف الناتو الذي تقوده أمريكا، ومراعاة رغبة الحزب الحاكم في دخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي عدم تجاوز سقف سياسات أو خطوط حمر تؤدي إلى تأزيم علاقته مع هذه القوى.

و. مراعاة علاقات تركيا الرسمية مع "إسرائيل" بأشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية؛ بحيث يتم التدرج في تخفيف العلاقة أو فكّها، أو في اتخاذ مواقف حادة تجاهها، دون أن يتسبب ذلك بخلخلة وضع الحزب الحاكم داخلياً، أو في مواجهة مباشرة مع الغرب.

ز. يدرك حزب العدالة والتنمية أنه يعمل في ظلّ نظام سياسي علماني، وفي بيئة تحتكم إلى الديموقراطية وصناديق الاقتراع؛ وأن لديه خصوماً كثيرين في الساحة المحلية، وأن للعالم الغربي أدوات نفوذ مختلفة يمكن أن تعمل على إسقاطه انتخابياً من خلال تشويه الصورة أو افتعال الأزمات، وبالتالي فعليه أن يراعي شروط اللعبة السياسية؛ ومدى متانة جبهته الداخلية وقاعدته الشعبية.

وعلى ذلك، فإن الحزب سيستجيب للسقف العربي والإسلامي العام في دعم مسار التسوية السلمية، ودعم المبادرة العربية، وفي عدم الدخول في دعم مكشوف للمقاومة

الفلسطينية، وعدم الدخول في تحدٍّ مكشوف للقوى الغربية وللكيان الإسرائيلي. لكنه سيلعب في "المنطقة الرمادية"، وسيرفع سقفه تدريجياً بقدر ما يَقْوَى وضعه الداخلي والإقليمي والدولي. ومع ذلك، فسيظل بعيداً عن السقف الإيراني المعلن في دعم المقاومة، وفي الموقف تجاه إزالة "إسرائيل".

2. دعم شرعية حماس:

على الرغم من تحولات سياسة تركيا الخارجية نحو "العمق" العربي – الإسلامي، وعلى الرغم من ارتفاع مستوى الاهتمام بالقضية الفلسطينية مع حزب العدالة والتنمية، إلا أننا لم نشهد أيّ علاقات مباشرة بين هذا الحزب، وهو في موقع السلطة منذ 2002، مع حركة حماس، إلا بعد فوز هذه الأخيرة في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/ يناير 2006. فقامت تركيا باتصالات مبكرة بحركة حماس، بالرغم من المعارضة الغربية الإسرائيلية، وتبنت حكومة رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan موقفاً رسمياً يدعو إلى فتح قنوات الحوار مع حماس وضمها إلى الحركة السياسية والدبلوماسية لإيجاد حلّ للقضية الفلسطينية.

في 2006/3/28 وبعيد الانتخابات الفلسطينية بشهرين، أصدرت الخارجية التركية بياناً دعت فيه إلى منح حكومة حماس الفرصة من أجل إثبات نفسها، ودعت المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف إيجابي من حكومة حماس، ومنحها الفرصة لكي تقوم بواجباتها ومسؤولياتها، وقالت الخارجية في بيانها: "ونحن كتركيا نتمنى من الصميم أن تتحقق الشروط اللازمة كافة من أجل بدء مرحلة جديدة تنعش آمال السلام في المنطقة"[18]. كما تمنت على حماس المساهمة في وقف "دائرة العنف". وفي آذار/ مارس 2006، تلقى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل دعوة لزيارة أنقرة لإجراء محادثات مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية التركية، وقد التقى الوفد، الذي ضمّ أيضاً أسامة حمدان ممثل الحركة في لبنان، الرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gül. وقال رجب طيب أردوغان في مقابلة معه في 2006/2/2: "إن حماس فازت في الانتخابات الفلسطينية ويجب علينا أن نحترم قرار الشعب الفلسطيني...".

[18] *Hurriyet* newspaper, 31/3/2006, http://www.hurriyetdailynews.com/ankara-urges-giving-a-chance-to-hamas-led-govt.aspx?pageID=438&n=ankara-urges-giving-a-chance-to-hamas-led-gov8217t-2006-03-31

رأت تركيا أن أحد أهم شروط نجاح الوساطة التركية بين الفلسطينيين و"إسرائيل" هو أن يتم إشراك القوى الفلسطينية الفاعلة كلها، ومنها حماس التي فازت بأغلبية المقاعد النيابية.

وفي 2010/5/12 كرر الرئيس غول إن حماس فازت في الانتخابات ولا يمكن بالتالي تجاهلها[19]. وتأكيداً على اعتراف تركيا بشعبية حماس وشرعيتها وتأثيرها، وسعياً لإيلائها موقعاً من عملية التسوية، التقى أحمد داود أوغلو بخالد مشعل في دمشق في 2010/7/23. وقد استمرت تركيا في الدفاع عن حماس كحركة سياسية غير إرهابية، حيث قال أردوغان أن "حماس فازت بالانتخابات الفلسطينية بإرادة الشعب، ولا يمكنني أن أقبل وصف حماس بأنها منظمة إرهابية، وقد قلت ذلك لمسؤولي الإدارة الأمريكية، وأؤكده اليوم مرة أخرى"[20].

3. دعم مسار التسوية السلمية وإدماج حماس فيها:

وعلى الرغم من تأييد تركيا الشعب الفلسطيني، والتنديد بالاعتداءات الإسرائيلية على هذا الشعب، لا يرفض قادة حزب العدالة والتنمية مبدأ التفاوض والتسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وستختار تركيا الرسمية مسار "السلام"، وسيعمل قادة الحزب على التوازن في علاقاته الإسرائيلية والفلسطينية.

عندما زار عبد الله غول، في 2005/1/4 مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، قال بعد لقائه مسؤولين فلسطينيين: "إن الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني... لن تجلب الأمن والراحة لها..." ورأى غول: "أن ترتيب إسرائيل الانسحاب من غزة مع السلطة الفلسطينية، ووضعه في سياق تنفيذ خريطة الطريق، سيكون فرصة جدية لإطلاق عملية السلام والعودة إلى طاولة المفاوضات"؛ مُنوهاً بأن تركيا مستعدة لبذل ما في وسعها وتقديم يد العون للطرفين، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام[21]. أما "الطريق الوحيد" للوصول إلى هذا السلام فهو بالنسبة إلى غول: "اتفاق شامل يقوم على أساس التعايش بين دولتي فلسطين وإسرائيل، وإن التوصل

---

[19] **الشرق الأوسط**، 2010/5/13.

[20] **الحياة**، 2010/6/5.

[21] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 36.

إلى اتفاق سلام وفقاً لقرارات مجلس الأمن، والأمم المتحدة هو الحل الأمثل للصراع العربي الإسرائيلي"[22].

من خلال هذه الرؤية التركية، التي تؤكد على أولوية السلام والتفاوض لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، يرى أيضاً رجب طيب أردوغان أن تحقيق هذا السلام غير ممكن، من دون إشراك حركة حماس كطرف أساسي في المعادلة. أي أن أردوغان يريد أن تكون حماس شريكاً في عملية التفاوض، بعد الاعتراف بها من الطرف المقابل الإسرائيلي والأمريكي. وهذا ما صرح به أردوغان في 2005/6/15 بعد لقائه المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل George Mitchell[23].

لم يغير فوز حماس في المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في 2006/1/25 من ثوابت السياسة التركية تجاه أولوية السلام والتفاوض. بل إن هذا الفوز شجع الحكومة التركية على الدفاع عن مشروعية مشاركة حماس المنتخبة في العملية السلمية وفي التفاوض حول هذه العملية، مقابل تراجع حماس عن المقاومة المسلحة. وقد كشف رجب طيب أردوغان، بعد هذا الفوز بأسابيع قليلة، أنه: "بحث والرئيس الباكستاني برويز مشرف في مبادرة مشتركة، يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها، ينطوي على قيامنا بدور من نوع الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين". أما الأهم في هذه المبادرة التي يفكر فيها أردوغان مع الرئيس الباكستاني، فيقوم على أساس "الشرح لحماس أن سياسة عدم الاعتراف بإسرائيل لن تكون مساعدة في هذه العملية". وفي مقابل هذا الاعتراف من حماس بـ"إسرائيل"، على هذه الأخيرة: "ألا تقول بأنها لن تعترف بنتائج الانتخابات أو بحماس في الحكومة". ولم يكتف أردوغان بذلك، بل توجه إلى حماس مباشرة قائلاً: "على الأخوة في حماس أن يتركوا عاداتهم وتصرفاتهم في الماضي للماضي. عليهم أن يدخلوا عالماً جديداً بنظرة جديدة الآن وقد أصبحوا عملياً طرفاً في الحكومة". وفي ما يبدو نوعاً من التطابق مع خطاب السلطة الفلسطينية، شدد أردوغان على "أن السلاح يجب يكون فقط في أيدي القوات المسلحة لأي دولة... وفي مثل هذه العملية إنني مقتنع أن حماس ستتحرك، ويجب أن تتحرك نحو الوسط، فالتطرف لن

[22] **المرجع نفسه**، ص 37.

[23] **المرجع نفسه**.

يساعد في شيء، وهذا ينطبق على إسرائيل أيضاً". ودعا أردوغان إلى التمييز بين حماس الأمس وحماس اليوم[24].

أرادت السياسة المعلنة لقادة العدالة والتنمية من حماس الابتعاد عن العنف والاعتراف بـ"إسرائيل" من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط. لذلك عندما أثارت دعوة حكومة حزب العدالة والتنمية وفداً من حماس لزيارة أنقرة في 2006/2/16 نقاشات واعتراض في أروقة الخارجية التركية، دافع أردوغان عن الزيارة قائلاً: "إن أنقرة تسعى لدور أكبر في الشرق الأوسط"، مضيفاً إن تركيا "لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج... وإن المسؤولين الأتراك أوضحوا لوفد الحركة موقف المجتمع الدولي بشأن ضرورة التخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل". وقال: "لقد وجهنا الرسالة الصحيحة في الوقت المناسب"[25].

وبعد العدوان الإسرائيلي على غزة أواخر 2008 ومطلع 2009 عادت تركيا إلى التأكيد على أن رؤيتها للحل هي في "مبادرة السلام العربية" التي ستؤدي إلى دولة فلسطينية، وقد عبر عن ذلك صراحة عبد الله غول بقوله: "نحن ندعم مبادرة السلام العربية، ونعتقد أنها أفضل حلّ لمشكلات المنطقة"[26]. كما حاول أردوغان أن يثبت عدم انحيازه إلى حماس بعد الانتقادات الشديدة التي وجهها إلى الحكومة الإسرائيلية إثر العدوان على غزة، فقال: "مخطئ من يعتقد أن أنقرة مع حماس وضدّ إسرائيل... تركيا تريد السلام"[27]. وقد سبقه إلى هذا التبرير وزير الخارجية علي باباجان Ali Babacan، الذي دعا حماس بعد نحو شهر فقط على العدوان على غزة: "إلى انتهاج سياسة سلمية لتحقيق أغراضها بدلاً من الكفاح المسلح"[28].

إن الإدانة التركية للعدوان الإسرائيلي على غزة وللحصار الجائر، لم تبدل استراتيجية "السلام" التركية المعلنة. ولذلك، عندما قدمت تركيا رؤيتها لوقف إطلاق النار من خلال مبادرة سياسية، ذكرت صحيفة صباح التركية في 2009/1/3 أنها تقوم

---

[24] **المرجع نفسه**، ص 39.

[25] **المرجع نفسه**، ص 40.

[26] **السفير**، 2009/2/6.

[27] **الشرق الأوسط**، 2009/2/15.

[28] **الدستور**، 2009/1/28.

على وقف إطلاق النار العاجل في غزة، وتهيئة الأرضية المناسبة لاستئناف مفاوضات السلام بنشر قوات لحفظ السلام في غزة، واستعادة التهدئة بين حماس و"إسرائيل"[29].

استمرت الدعوات التركية لحماس للانخراط في العملية السياسية حتى بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، لا بل باتت هذه الدعوات أكثر صراحة ووضوحاً بعد ذلك العدوان؛ فقد قال بوراك أوزغارغن Burak Özügergin، مستشار وزير الخارجية التركي علي باباجان: "إن أنقرة ترى حماس في مفترق طرق، وعليها أن تختار بين حمل السلاح والانخراط في العملية السياسية". وكان باباجان قد صرح لصحيفة ميلّيت Milliyet التركية ولصحف أخرى في 2009/1/27: "إن على حماس تحديد موقفها في قضية الصراع في الشرق الأوسط بشكل واضح. وعليها أن تقرر ما إذا كانت تريد أن تكون منظمة مسلحة أم حركة سياسية. واقتراحنا هو أن تعمل حماس في إطار النظام السياسي الفلسطيني"[30]. وفي الإطار نفسه من الدعوات التركية إلى حماس للانخراط في العملية السياسية، أشارت بعض التقارير إلى خطة تركية من مرحلتين لمعالجة الوضع في غزة بعد الحرب الإسرائيلية على القطاع:

أ. تحقيق وقف إطلاق النار، مع قوات حفظ سلام دولية بمشاركة قوات تركية وعربية.
ب. إنجاز تفاهم بين الفصائل الفلسطينية استعداداً لمفاوضات السلام مع "إسرائيل"[31].

وعندما حضر أردوغان كضيف في الدورة العادية للقمة العربية الـ 22، التي عقدت في مدينة سرت الليبية في 27–2010/3/28، قال: "..إن أكثر المشاكل مصيريةً والتي تتطلب السرعة في إيجاد الحل لها في منطقتنا، هي المشكلة الفلسطينية...، واليوم يواجه المجتمع الدولي امتحاناً صعباً وجديداً في إنعاش مسيرة السلام.. وما يقع على عاتق الأطراف في هذه المرحلة هو إعطاء السلام فرصة صادقة..."[32].

وحتى عندما تدهورت علاقات أنقرة مع تل أبيب، بعد الاعتداء الإسرائيلي على سفينة مافي مرمرة Mavi Marmara، ومقتل تسعة ناشطين أتراك، ورفض "إسرائيل"

[29] محمد نور الدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 82، ربيع 2010، ص 46.

[30] **الشرق الأوسط**، 2009/1/18.

[31] *The Daily Star* newspaper, Beirut, 16/2/2009.

[32] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 38.

طلب تركيا الاعتذار عن ارتكاب هذه المجزرة... رأى أردوغان مشكلته مع عدوانية الحكومة الإسرائيلية، وليس مع الإسرائيليين أو اليهود أنفسهم، فقال: "إن مشكلتنا ليست مع الإسرائيليين، أو مع الشعب اليهودي، مشكلتنا مع حكومة إسرائيلية طاغية تمارس إرهاب الدولة"[33].

وخلافاً لكثير من التوقعات التي اعتقدت أن تركيا قد انحازت بعد خلافها مع "إسرائيل" إلى الموقع المضاد تماماً، أيّ إلى قضية المقاومة و"محور الممانعة"، فقد حافظت تركيا على علاقتها مع حماس، ضمن حساباتها الحساسة، التي لا ترغب في قطع العلاقة تماماً مع "إسرائيل"، ولا ترغب في الدخول في نزاع مع أمريكا وأوروبا. حتى إن نائب رئيس الحكومة التركية وأحد قادة حزب العدالة والتنمية، حسين تشيليك Hüseyin Çelik، رفض في حوار مع صحيفة ميلّيت التركية الانحياز إلى حماس: "لأننا نحمي الشعب الفلسطيني. قد يكون اسمه حماس أو منظمة التحرير الفلسطينية...". لكن في المقابل ثمة من يرى أن علاقات حماس مع تركيا قد تطورت كثيراً، حيث تبدو حماس بالنسبة للأتراك منظمةً صالحةً، فقد:

> كانت ضيفاً [حتى سنة 2010] سبع مرات في إسطنبول، وأقامت اتصالات متعددة مع الحكومة... لذا ينبغي أن لا يتوقع المرء اليوم أن يعارض الأتراك الرؤية الفكرية لحركة حماس أو سياساتها... وتكشف العديد من اجتماعات حماس وجماعة الإخوان المسلمين من مختلف أنحاء العالم في إسطنبول جهود حزب العدالة والتنمية لارتباط أعضاء هذه اللقاءات مع الأتراك، ما يدعم الفكرة بأن هؤلاء الناس ينتمون جميعاً إلى ما يعرف سياسياً بـ"العالم الإسلامي الجديد"، ومهمته محاربة إسرائيل ومعارضة سياساتها ووجودها في الشرق الأوسط.

4. دعم حماس في وجه العدوان والحصار:

وقف قادة حزب الحرية والعدالة ضدّ الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في غزة أو في مدن أخرى ودانوا الاعتداءات... ودانت تركيا اغتيال الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس الذي اغتالته "إسرائيل" سنة 2004، ورأته "عملاً ارهابياً" مثل

---

[33] **الحياة**، 2010/6/5.

ما رأت السياسة الإسرائيلية في قطاع غزة "إرهاب برعاية الدولة"[34]، لكن تركيا حتى تحت حكم حزب العدالة والتنمية ظلت أكثر حذراً في الإعلان أنها إلى جانب المقاومة ضدّ "إسرائيل".

تحولت حماس بعد الانتخابات التشريعية في 2006 وبعد سيطرتها على قطاع غزة في السنة التالية 2007 إلى القوة الرئيسية في قطاع غزة، في مقابل السلطة الفلسطينية التي يقودها محمود عباس في رام الله. وبات من الصعب على أيّ دولة تتعامل مع الموضوع الفلسطيني، أو عملية التسوية، أو قضية التفاوض، أن تتجاهل حركة حماس. فقد باتت الحركة "لاعباً" أساسياً ينبغي الاستماع إلى رأيه والوقوف على ما يريد، والاطلاع على ما يرفض، في المعادلة الداخلية الفلسطينية، أو في معادلة الصراع أو التفاوض مع "إسرائيل". كما أصبحت مواقف حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية أكثر تأثيراً بعد الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة. فقد اتخذت القيادة التركية مواقف حادة من هذا الحصار ودعت بشكل متواصل إلى التراجع عنه. كما دان حزب العدالة والتنمية الحرب الإسرائيلية على غزة في نهاية 2008 وبداية 2009 و"الجرائم" التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب. ومع استراتيجية تركيا "صفر مشاكل"، بات الدور التركي مقبولاً من الأطراف كافة، ليس من حركة حماس التي لا ترفض أصلاً أيّ دعم من أيّ دولة عربية أو إسلامية، بل بات الدور التركي مقبولاً من "إسرائيل" نفسها؛ خصوصاً وأن تركيا تستطيع بهذه العلاقة مع حماس أن تنقل وجهة نظرها إلى الأطراف الدولية والغربية[35].

وقد حمّل أردوغان "إسرائيل" مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حماس بها. لكن أردوغان حمّل حماس جزءاً من المسؤولية، بسبب إطلاقها الصواريخ على المستعمرات الإسرائيلية، ما أدى إلى إشعال التوتر، كما أن اتصالات تركيا مع حركة حماس في أثناء العدوان على غزة شددت على "ضرورة نزع ذرائع إسرائيل، ووقف إطلاق الصواريخ من غزة عليها، لأنها عديمة الفائدة"؛ كما صرح عبد الله غول أكثر من مرة[36]. ورأى أردوغان من جانبه

---

[34] **الغد**، 2007/7/25.

[35] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 44.

[36] محمد نور الدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين،" ص 28.

أن ما يجري هو "ضربة لمبادرات السلام العربية الإسرائيلية"[37]. وقد رأى أردوغان في العدوان "جريمة إنسانية"، وأن على "إسرائيل" وقفه، وقام أردوغان بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب. وبعد أن زار أردوغان الرئيس المصري في 2009/1/1، دعا "إسرائيل" إلى وقف إطلاق النار مباشرة وكذلك رفع الحصار... كما طالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ[38]. كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية أحمد داود أوغلو، للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية وحركة حماس والدول العربية من ناحية أخرى.

أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطيني، وتمّ التنديد بـ"إسرائيل التي تعاقب شعباً بأكمله"، ودعت تركيا دائماً إلى فكّ الحصار اللا إنساني عن غزة. وقد رأت أن الدفاع عن غزة ورفض حصارها، والدعوات إلى إدخال المساعدات إلى القطاع هو بمثابة تأييد غير مباشر لحركة حماس، التي تسيطر على هذا القطاع منذ 2007.

وشهدت علاقات حماس بتركيا تطوراً ملحوظاً خلال سنتي 2012–2013 وتعددت اللقاءات بين الطرفين. وأسهم في تطور العلاقة تقارب مواقف الطرفين إزاء الثورات والتغيرات في العالم العربي، واستمرار توتر العلاقات السياسية بين تركيا و"إسرائيل". فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا في مطلع سنة 2012، والتقى هنية خلال زيارته المسؤولين الأتراك وزعماء جميع الأحزاب التركية دون استثناء. وقد كان من اللافت للنظر تصريح أحمد داود أوغلو بأن زيارة هنية دليل على أن "طريق فلسطين تمر بتركيا"[39]. غير أن جولة هنية الثانية في الفترة 1/30–2012/2/16 شملت قطر والكويت والبحرين وإيران والإمارات ومصر، وهو ما أعطى انطباعاً أن حماس ترغب في إظهار صورتها باعتبارها حركة مستقلة وغير مرتهنة لأحد.

وفي 2012/3/18 التقى خالد مشعل بالرئيس التركي عبد الله غول في إطار الزيارة التي بدأها مشعل لتركيا، حيث أطلعه على تطورات القضية الفلسطينية، وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني، وما يتعرض له من ممارسات إسرائيلية عدوانية، وأوضاع مدينة القدس

---

[37] المرجع نفسه، ص 44.

[38] المرجع نفسه، ص 45.

[39] صحيفة **زمان**، تركيا، 2012/1/6.

والمسجد الأقصى والمقدسات وما تتعرض له من عمليات تهويد. وفي 2012/4/21، التقى مشعل بأحمد داود أوغلو في العاصمة القطرية "الدوحة"، وتطرق مشعل خلال اللقاء إلى الصراع العربي الإسرائيلي، وآخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخاصة المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وكان من أبرز الزيارات زيارة خالد مشعل وإسماعيل هنية، على رأس وفد من حماس إلى تركيا للقاء أردوغان في 2013/6/18؛ حيث تمّ استعراض القضايا الفلسطينية الرئيسية. وقد تعهدت الحكومة التركية بالعمل على وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وبالوقوف في وجه محاولات تهويد القدس، وبالعمل على رفع الحصار عن غزة، وإنجاح المصالحة الفلسطينية. وأكد أردوغان على رغبته بزيارة غزة، وقال إنه قد يقوم بزيارة مفاجئة إلى قطاع غزة في أيّ وقت، وإن زيارته تأخرت بسبب الأحداث التي شهدتها بلاده (مظاهرات تقسيم).

كما نشطت الدبلوماسية التركية بشكل كبير دعماً لحماس ولقطاع غزة في وجه العدوان الإسرائيلي الذي شنته "إسرائيل" على القطاع في الفترة 14–2012/11/21، وضغطت في المحافل الإقليمية والدولية، خصوصاً بالتعاون مع مصر وقطر، لوقف العدوان ورفع الحصار. وشهد قطاع غزة نتيجة ذلك دعماً رسمياً وشعبياً واسعاً أربك الحسابات الإسرائيلية، وجعلها ترضخ في النهاية لشروط المقاومة في وقف عدوانها الذي سمته "عمود السحاب"، بينما أطلقت المقاومة في قطاع غزة على حربها مع العدو اسم "حجارة السجيل".

وصل أردوغان إلى مصر في 2012/11/17 عندما كانت الاشتباكات محتدمة، والتقى الرئيس المصري محمد مرسي، كما التقى أمير قطر وخالد مشعل، وجرى الاستماع لمطالب حماس وقوى المقاومة، وعلى رأسها وقف العدوان على قطاع غزة ورفع الحصار عنه، حيث تمّ تبنيها، ونشطت هذه الدبلوماسيات إقليمياً ودولياً في دعمها. وقد اتهم أردوغان "إسرائيل" بارتباك تطهير عرقي عبر انتهاك القانون الدولي واحتلال الأراضي الفلسطينية؛ وأضاف إن "إسرائيل" ستحاسب يوماً ما على قتل الأطفال والشيوخ. واتهم أردوغان مجلس الأمن بعدم الفعالية، مشيراً إلى فقدان الثقة بالأمم المتحدة، لأنها لا تعاقب "إسرائيل" بالرغم من القرارات الصادرة بحقها[40].

---

[40] **الحياة**، 2012/11/21.

وقام أحمد داود أوغلو بزيارة غزة، في أثناء العدوان الإسرائيلي في 2012/11/20، بالاشتراك مع وفد وزراء الخارجية العرب، وصرح هناك بأن تركيا ستستمر في دعم الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع حتى انتهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وخاطب الفلسطينيين في قطاع غزة بقوله "ليشهد الله علينا أننا لن نترككم، آلامكم آلامنا... وقدركم قدرنا... ومستقبلكم مستقبلنا"[41]. وشهدت زيارة أوغلو لغزة بعض المواقف المعبرة، عندما قام بتقبيل يد والدة الشهيد أحمد الجعبري نائب القائد العام لكتائب القسام[42]، والذي فجَّر الاغتيال الإسرائيلي له حرب حجارة السجيل؛ كما لم يتمالك نفسه من البكاء في مستشفى الشفاء أمام ما رآه من شهداء وجرحى[43].

من جهة أخرى، تواصلت أشكال العلاقات والدعم التركي لقطاع غزة، فالتقى رئيس الوكالة التركية للتنمية الدولية Turkish Cooperation and Development Agency (TIKA) سيردار شام Serdar Çam رؤساء بلديات قطاع غزة في 2012/3/28، للوقوف عن كثب على حجم المعاناة القائمة بفعل الحصار الإسرائيلي، إلى جانب تفقده عدداً من المشاريع الاستراتيجية المهمة التي مولتها الحكومة التركية خلال الفترة السابقة. والتقى وزير الداخلية في حكومة هنية بغزة فتحي حماد نظيره التركي في تركيا خلال نيسان/ أبريل 2013. وزار وزير العدل عطا الله أبو السبح تركيا في بداية حزيران/ يونيو 2013، وبحث مع نظيره التركي سعد الله أريجين Sadullah Ergin سبل التعاون المشترك بين البلدين في القطاع القضائي، ودعم القضية الفلسطينية خصوصاً فيما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية وسبل ملاحقة جرائم الاحتلال دولياً. واستقبلت الجهات الصحية بغزة وفداً طبياً من جمعية الأيادي البيضاء لنصرة ودعم فلسطين بتركيا، في نيسان/ أبريل 2012، في مهمة إنسانية، تتمثل في إجراء أكبر قدر ممكن من العمليات الجراحية ضمن التخصصات الطبية خلال أسبوع واحد. ووقعت وزارة الصحة في غزة مذكرة تفاهم مع الهلال الأحمر التركي في 2013/7/1، لتنفيذ مشروع استكمال تجهيز وتأثيث مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، بتمويل من برنامج مجلس التعاون الخليجي لإعادة إعمار غزة، وبإدارة البنك الإسلامي للتنمية.

---

[41] **القدس العربي**، 2012/11/21.

[42] **الشرق الأوسط**، 2012/11/21.

[43] **السفير**، 2012/11/21.

5. دعم المصالحة الفلسطينية:

كانت تركيا ترى أنه من غير الممكن التقدم في حلّ القضية الفلسطينية من دون المصالحة الفلسطينية[44]. وكان من الطبيعي والمنطقي أن تنسجم الدعوات التركية لحماس لنبذ العنف والاعتراف بـ"إسرائيل" مع العمل من أجل المصالحة بين حماس والرئيس الفلسطيني، "لأن تركيا تعتقد أن حركة حماس يجب أن تشارك في العملية السياسية، وهذا مرتبط باستمرار وقف النار مع إسرائيل، ثم بالمصالحة مع الرئيس الفلسطيني، وتركيا تعمل على هذا الخط وهي على مسافة واحدة من عباس وحماس"[45]. وعندما سيطرت حركة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، عرض رجب طيب أردوغان على إسماعيل هنية، في 2007/7/23، استعداده للتحرك في ملف المصالحة الفلسطينية، قائلاً له: "نحن في تركيا جاهزون للتحرك من أجل رأب الصدع وإعادة الوحدة إلى صفوفكم... كما أن استمرار الخلاف يؤثر سلباً على إقامة الدولة الفلسطينية"[46].

لم يلقَ هذا الاستعداد التركي للمصالحة الاستجابة المتوقعة لأسباب عدة لها علاقة بالأطراف الفلسطينية، وتحديداً حماس وفتح، التي لم تكن مستعدة تماماً لمثل هذه المصالحة، وبالأطراف الإقليمية (خصوصاً مصر) التي ركّزت في البداية على إنهاء سيطرة حماس على قطاع غزة. كما أن مصر لم تكن تريد لتركيا أن تلعب هذا الدور على حساب علاقتها التاريخية والاستراتيجية مع غزة. وحتى السلطة الفلسطينية نفسها كانت تعتقد أن أيّ تفاوض لا يمكن أن يحصل مع حماس قبل أن تتراجع عن سيطرتها على قطاع غزة وإعادة القوى الأمنية التابعة للسلطة إليه، وهو الموقف الذي استمر حتى النصف الثاني من سنة 2008. وقد رفضت القاهرة اقتراحاً تركياً غير رسمي لعقد اجتماع يضم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ومدير الاستخبارات المصرية عمر سليمان، ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، وممثلين عن حركتي فتح وحماس في مصر أو في تركيا، من أجل الضغط على الطرفين الفلسطينيين لتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية. وجاء الرد المصري على لسان وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، الذي رأى أن الدور المصري

[44] محمد نور الدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين،" ص 28.

[45] قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **تركيا والقضية الفلسطينية**، ص 42.

[46] **المرجع نفسه**، ص 43.



ينحصر في "إقناع حماس بقبول وثيقة المصالحة المصرية، وأنه لا مجال للعودة إلى فصول المفاوضات من جديد"[47].

أثار التفاعل التركي مع قضية غزة ومع مشروع المصالحة بين فتح وحماس، حساسية القيادة المصرية التي رأت في الاقتراب التركي من حماس تعزيزاً للنزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر، وهو ما ترفضه السلطات المصرية، وتراه تدخلاً في شأن مصري حساس. وقد دفع هذا الأمر مصر إلى عدم تسهيل الوساطة التركية بين حماس وفتح، ولا سيّما بعد العدوان على غزة[48]. لذا صرح المتحدث باسم الرئاسة المصرية سليمان عواد، أن الدور التركي في ملف المصالحة الفلسطينية يعد مكملاً للدور المصري ويسعى إلى دعمه، وأن الرئيس التركي عبد الله غول ووزير خارجيته أكدا على هذا الأمر خلال محادثاتهما مع الرئيس المصري حسني مبارك في 2010/7/21.

بقي ملف المصالحة الفلسطينية معلقاً. ولم تفلح تركيا في لعب دور مباشر في هذا الملف كما كانت تأمل. لكن التحولات التي حصلت في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، دفعت بملف المصالحة قدماً. واستطاعت مصر أن تحقق هذا الإنجاز بشكل مفاجئ وهي ما تزال تعيش مرحلة الانتقال إلى نظامها الجديد. وهكذا، وقع الطرفان، فتح وحماس، اتفاق المصالحة برعاية مصرية مباشرة في 2011/5/4 مع تأييد عام لهذه المصالحة من تركيا وإيران وباقي الدول العربية والإسلامية.

6. أسطول الحرية وانعكاسات أزمة العلاقة مع "إسرائيل":

وصل التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية ذروة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين البلدين، في الاعتداء الإسرائيلي الدموي على سفن أسطول الحرية Freedom Flotilla فجر 2010/5/31، وأدى إلى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متن سفينة مافي مرمرة. وقد شكل هذا الاعتداء الاحتكاك الدموي الأول بين تركيا و"إسرائيل" عبر تاريخهما؛ وكان لذلك ردة فعل تركية ساخطة جداً على "إسرائيل" فضلاً عن ردود الفعل العالمية. وتحركت تركيا ولا سيّما رئيس حكومتها رجب طيب أردوغان ووزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، لمواجهة الصدمة الكبيرة التي تعرضت لها تركيا مطالبين "إسرائيل" بـ:

[47] **المرجع نفسه.**

[48] محمد نور الدين، "مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين،" ص 29.

أ. إعادة السفن إلى تركيا.
ب. إطلاق سراح جميع الركاب المعتقلين من جميع الجنسيات.
ج. الاعتذار الرسمي.
د. التعويض على الضحايا.
هـ. المطالبة بلجنة تحقيق دولية.
و. كسر الحصار على غزة[49].

ووصف أحمد داود أوغلو الهجوم على أسطول الحرية بأنه "11 سبتمبر تركي"[50]. أما أردوغان فقد أطلق خطاباً نارياً في البرلمان بعد ظهر الثلاثاء في 2010/6/1 ضدّ القرصنة الإسرائيلية قائلاً إن "عداوة تركيا مثل صداقتها شديدة"، محذراً من أن العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" لن تعود إلى سابق عهدها، مطالباً بمعاقبة "إسرائيل". وقال إن تركيا ليست مثل دول أخرى وليست دولة قبلية، ويجب ألا يحاول أحد اختبار صبر تركيا[51].

شكلت حادثة أسطول الحرية منعطفاً في العلاقات التركية الإسرائيلية. ووصل الكلام المعادي لـ"إسرائيل" إلى ذروته في ما نشر من كلام منسوب إلى أحمد داود أوغلو، يعدّ فيه "إسرائيل" دولة غير شرعية ومصيرها الزوال. ونقل إيلي برنشتاين Eli Bernstein، في تقرير لصحيفة معاريف من أنقرة، عن أحمد داود أوغلو قوله في بعض اللقاءات إن "إسرائيل لا يمكنها البقاء لفترة طويلة دولة مستقلة، لذلك فإنه ستقام في كل المنطقة الواقعة بين البحر المتوسط والأردن دولة ثنائية القومية يعيش فيها اليهود والفلسطينيون"[52]. وفي أثناء زيارته إلى لبنان يومي 24–2010/11/25 أطلق أردوغان مواقف قوية ضدّ "إسرائيل" بالقول إنه لن يسكت على أيّ عدوان إسرائيلي على غزة أو لبنان[53].

ونقل أحمد داود أوغلو في لقاء مع صحفيين فلسطينيين بأنقرة "نحن كحكومة وشعب قلقون إزاء الوضع في فلسطين، فلسطين بالنسبة لنا ليست موضوعاً عادياً،

---

[49] **الحياة**، 2010/6/2.

[50] صحيفة **ميلّيت**، تركيا، 2010/6/1.

[51] صحيفة **يني شفق**، تركيا، 2010/6/2.

[52] **السفير**، 2010/12/29.

[53] **الشرق الأوسط**، 2010/11/26.

إنها مهمة مقدسة على أكتافنا كمسلمين وممثلين لأمة تحاول الدفاع عن القدس لأكثر من أربعة قرون حتى قبل ذلك"[54]. أما الرئيس غول فأعلن "أن قضية القدس لا تخص الفلسطينيين وحدهم، وإنما تخص العرب والمسلمين جميعاً"[55]. وأكد رجب طيب أردوغان أن "فلسطين هي قضيتنا، ولم تسقط في أيّ يوم من الأيام من جدول أعمالنا ولن تسقط"[56]. ووصف القدس بأنها "قرة عين المسلمين"[57]. وفي 2010/5/10 قال أردوغان إنه إذا احترقت القدس سيحترق العالم[58].

بالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين، استمرت "إسرائيل" في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة ورفع الحصار عن غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي.

أثار لجنة التحقيق، التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة، في حادثة أسطول الحرية الذي عُرف بتقرير بالمر Palmer Report، غضب الجانب التركي، وجاء في التقرير الذي أعدته أغلبية منحازة للجانب الإسرائيلي، أن "إسرائيل بالغت في تصدّيها لأسطول الحرية"، لكنه لم يطلب من تل أبيب الاعتذار؛ لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه "قانوني في نظر القانون الدولي"، غير أنه حثّ الدولة العبرية على التعويض المالي على ذوي الضحايا. وفي 2011/9/2، أي في اليوم التالي لنشر تقرير بالمر في النيويورك تايمز The New York Times[59]، أعلن أحمد داود أوغلو بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع "إسرائيل" من خلال اتخاذ أنقرة سلسلة من التدابير ضدّ تل أبيب على النحو التالي[60]:

---

[54] صحيفة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2010/3/3.

[55] صحيفة **الراي (الرأي العام** الكويتية سابقاً**)**، الكويت، 2010/3/4.

[56] **الأيام**، 2010/3/7.

[57] **الشرق الأوسط**، 2010/3/28.

[58] **الخليج**، 2010/5/11.

[59] *The New York Times* newspaper, 1/9/2011, http://www.nytimes.com/2011/09/02/world/middleeast/02flotilla.html?_r=3&smid=tw-nytimes&seid=auto

[60] Press Statement by H.E. Mr. Ahmet Davutoğlu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, regarding Turkish-Israeli relations, site of Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, 2/9/2011, http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-h_e_-mr_-ahmet-davutoglu_-minister-of-foreign-affairs-of-the-republic-of-turkey_-regarding-turkish-israeli-re.en.mfa

أ. خفض العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" من مستوى القائم بالأعمال (بعد سحب السفير منذ حادثة أسطول الحرية) إلى درجة السكرتير الثاني.
ب. وقف (تجميد) العمل بكافة الاتفاقات العسكرية بين تركيا و"إسرائيل".
ج. ستتخذ تركيا خطوات حول حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط.
د. لن تعترف تركيا بعد اليوم بالحصار الإسرائيلي المفروض على غزة.
هـ. ستدعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، وستحاكم المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

ورأى أحمد داود أوغلو أن "لا الحكومة الإسرائيلية التي أمرت بتنفيذ الهجوم على سفينة مرمرة، ولا الذين نفذوا الهجوم هم فوق القانون"، وأن "الوقت حان لتواجه إسرائيل التداعيات، وتدفع ثمناً عن تصرفاتها غير المشروعة، واعتبار نفسها فوق القانون الدولي"، جازماً بأنه "آن الأوان كي تدفع إسرائيل ثمناً لأفعالها اللا مشروعة. وهذا الثمن، بادئ ذي بدء، سيكون حرمانها من صداقة تركيا". ورأى أحمد داود أوغلو أن "إسرائيل فوّتت كل الفرص التي أتيحت لها لإصلاح العلاقات مع تركيا"[61]. وقد صعّد أردوغان الموقف التركي بالإعلان عن وقف العمل "بشكل كامل" بكل العلاقات التجارية والعسكرية مع "إسرائيل" واتهمها بالتصرف مثل "ولد مدلل". وكان أحمد داود أوغلو واضحاً عندما أعلن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2011 أن سياسة تركيا هي عزل "إسرائيل" وتركيعها في المنطقة[62].

وقد رحبت حركة حماس بالإجراءات التركية، وعدّتها رداً طبيعياً على الجريمة الإسرائيلية ضدّ أسطول مرمرة، وعلى إصرار الاحتلال على رفض تحمل مسؤولياته عن الجريمة، ورفضه رفع الحصار عن غزة. كما أعلنت حماس إدانتها لتقرير بالمر الذي وصفته بأنه "غير منصف وغير متوازن"[63].

وأمام الإصرار التركي، وفي ضوء التغيرات التي تحدث في المنطقة، اضطرت "إسرائيل" للاعتذار لتركيا في 2013/3/22 عن الهجوم الذي شنته على سفينة مافي مرمرة التركية.

[61] Ibid.

[62] **ميلّيت**، 2011/12/15.

[63] **الحياة**، 2011/9/3.

وأعلن أردوغان قبوله اعتذار نظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أكد له في مكالمة هاتفية قبول "إسرائيل" شروط تركيا الثلاثة لتطبيع العلاقات، وهي: اعتذار واضح، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا، وتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزة. وأضاف أردوغان أن بلاده تنتظر من "إسرائيل" إجراءات ملموسة وتتابع ما سيطبق في هذه المرحلة. أما نتنياهو فقال إن الأزمة في سورية، والمخاوف من لجوء الجماعات المسلحة التي لها روابط بتنظيم القاعدة لاستخدام الأسلحة الكيماوية، كان دافعاً رئيسياً لتقديم الاعتذار، ولتطبيع العلاقات الإسرائيلية التركية[64].

وحتى أواخر سنة 2013 كان الموقف التركي ما يزال غير راضٍ عن تنفيذ "إسرائيل" لالتزاماتها، فقد أوضح عبد الله غول في مقابلة مع صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth الإسرائيلية في 2013/10/6 أن الاعتذار الإسرائيلي عن أحداث مرمرة جاء متأخراً، وأنه ما زال غير ملبٍّ لـ"جميع طلباتنا". وأشار غول إلى أنه عدا موضوع التعويضات التي طلبتها تركيا، فما زال هنالك عائق آخر أمام العودة وتطبيع العلاقات وهو طلب تركيا إزالة حصار غزة، وما زالت "المفاوضات عالقة عند هذه النقطة حتى اليوم".

لكن على الرغم من ذلك كله، لم تنقطع العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"؛ كما أن العلاقة مع حركة حماس كحركة مقاومة لم تتجاوز الحسابات التركية في التعامل مع أمريكا والغرب، والبقاء في حلف النيتو والسعي لدخول الاتحاد الأوروبي. وكان على سبيل المثال، قرار هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات The Foundation for Human Rights and Freedoms and Humanitarian Relief (IHH) التي يترأسها بولنت يلدرم Bulent Yildirim عدم مشاركة سفينة مرمرة التركية (أسطول الحرية)، ولا أي سفينة تركية أخرى، في أسطول الحرية، الذي كان مُنظموه يعدّون لحملة ثانية لكسر الحصار عن غزة لافتاً للنظر. وجاء قرار عدم المشاركة بعد ضغوط حكومية كبيرة على المنظمات التركية التي كانت ستشارك. حيث تجاوب أردوغان مع الرغبة الأمريكية بمنع سفينة مرمرة من المشاركة في أسطول الحرية 2.

وفي سياق تطور العلاقة التركية مع حماس، قام المسؤولون الأتراك بوساطة من أجل إطلاق الجندي الإسرائيلي الذي اختطفته حماس. وقد اتضح هذا الدور من خلال شكر

---

[64] الجزيرة.نت، 2013/3/23.

شمعون بيريز Shimon Peres تركيا على دورها في إتمام عملية التبادل التي كان لها إلى جانب فرنسا وألمانيا دور كبير في هذه العملية، كما ذكرت صحيفة ميلّيت التركية. وأكدت صحيفة حُرييت Hürriyet ذلك، بعدما تحدثت عن الدور التركي في تحرير شاليط، ذلك أن "إسرائيل" بعد فشل هجومها على غزة طلبت من تركيا التوسط،... كانت العلاقات بين الدولتين في أسوأ أحوالها، لكن أحمد داود أوغلو تحدث في القضية مع رجب طيب أردوغان، الذي كان حازماً في الرد بالموافقة على استئناف الوساطة التركية، لأن الموضوع "إنساني ولا علاقة له بعلاقاتنا مع إسرائيل، ويجب بذل كلّ ما بوسعنا... وقامت الاستخبارات التركية بالتواصل مع الموساد والاستخبارات المصرية، وأسفرت كلّ تلك اللقاءات عن تقدم كبير في هذا الملف"[65]. وحتى استقبال تركيا لعدد من الأسرى المبعدين الذين أفرجت عنهم "إسرائيل" باتفاق التبادل، لا ينفصل بالنسبة إلى الأتراك عن "رغبتهم في سلام شامل في المنطقة، ولا عن مساعيهم لتسريع دفع حماس إلى الخيار الديموقراطي..."، هكذا يعرض مسؤول تركي رفيع وهو يتحدث إلى صحيفة ميلّيت التركية أسباب الموافقة على استقبال هؤلاء المبعدين بقوله:

> هذا سيخلق مناخاً جديداً في الشرق الأوسط وسيخفف من حدة المواقف... إننا سوف نرى بعد عملية التبادل مواقف أكثر هدوءاً على الجبهة الإسرائيلية – الفلسطينية، ما سيشكل دينامية جديدة لعملية السلام، ومن أجل ذلك دخلنا في العملية... والسبب هو رغبة تركيا في إتمام المصالحة الفلسطينية، وهو ما سيريح محمود عباس، ويقرّب بين غزة والضفة الغربية.

7. العلاقات الاقتصادية بين تركيا و"إسرائيل":

من الملاحظ أن الحكومة التركية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية قد سلكت سلوكاً براجماتياً فيما يتصل بعلاقاتها التجارية مع "إسرائيل". ولم تتأثر هذه العلاقات كثيراً بسبب توجهات تركيا إلى تحسين علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، ودعم قضية فلسطين، وتطوير علاقتها بحركة حماس؛ ولا حتى بسبب الأزمة السياسية الكبيرة الناشئة عن حادثة الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار التركية مافي مرمرة في 2010/5/31. وبشكل عام، فإن الحكومة التركية أدارت علاقاتها التجارية مع "إسرائيل" إلى درجة كبيرة بمعزل عن مواقفها وإجراءاتها السياسية. وقد يعزى جزء من حالة التناقض الظاهر بين توتر العلاقات السياسية وتحسن العلاقات التجارية

[65] محمد نور الدين، "أي دور لتركيا في عملية تبادل الأسرى،" **السفير**، 2011/10/15.

بين الطرفين، إلى وجود شبكات مصالح تدير علاقاتها بمنأى عن العلاقات السياسية، وإلى عدم تمكن حكومة حزب العدالة والتنمية من فرض نفوذها وسياساتها على هذه الشبكات في بيئة علمانية واقتصادية مفتوحة، وتحاول الانضباط بمعايير الاتحاد الأوروبي في بناء العلاقات التجارية؛ أو إلى أن بعض أشكال العلاقة تأخذ بعين الاعتبار حاجة الجيش التركي للمنتجات والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية.

ووفق الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" من نحو 1,197 مليون دولار سنة 2002 إلى نحو 4,858 مليون دولار سنة 2013 بمعدل زيادة قدره 305.9%. وخلال الفترة 2002–2013 تضاعفت الواردات التركية من "إسرائيل" من نحو 383 مليون دولار إلى نحو 2,504 ملايين دولار، أي بزيادة مقدارها 553.5%، بينما تضاعفت الصادرات التركية لـ"إسرائيل" من نحو 814 مليون دولار إلى نحو 2,354 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 189.3%. ولا تُظهر الإحصائيات تغيُّراً ذا بال في السنة التي وقع فيها الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار (2010) ولا في السنة التي تليها؛ غير أن هناك انخفاضاً في التبادل التجاري بنسبة 13% قد حدث سنة 2012، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 38.6% عن سنة 2012، وبنسبة 20.6% مقارنة بسنة 2011.

جدول رقم (1): حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات الإسرائيلية لسنوات مختارة (بالمليون دولار)[66]

السنة	2000	2002	2006	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات الإسرائيلية	434.4	383.1	821.2	1,086	1,310.7	1,855.7	1,421.4	2,503.5
الواردات الإسرائيلية	586.5	813.7	1,272.7	1,387.7	1,800.1	2,171.1	2,082.7	2,354.1
التبادل التجاري	1,020.9	1,196.8	2,093.9	2,473.7	3,110.8	4,026.8	3,504.1	4,857.6

[66] See Central Bureau of Statistics (CBS), http://www1.cbs.gov.il/shnaton55/st16_05x.pdf
http://www.cbs.gov.il/archive/201002/yarhon/h5_e.htm
www1.cbs.gov.il/publications13/yarhon0213/pdf/h8.pdf
http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

أما الإحصاءات الرسمية التركية، فهي تعطي مؤشرات أكبر على التبادل التجاري، فقد تضاعف حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" من نحو 1,406 ملايين دولار سنة 2002 إلى نحو 5,068 مليون دولار سنة 2013 بمعدل زيادة قدره 260.5%. وخلال الفترة 2002–2013 تضاعفت الواردات التركية من "إسرائيل" من نحو 545 مليون دولار إلى نحو 2,418 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 344.1%، بينما تضاعفت الصادرات التركية لـ"إسرائيل" من نحو 861 مليون دولار إلى نحو 2,650 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 207.6%. ولا تُظهر الإحصائيات تغيُّراً ذا بال في السنة التي وقع فيها الهجوم الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار (2010) ولا في السنة التي تليها؛ غير أن هناك انخفاضاً في التبادل التجاري بنسبة 9.12% قد حدث سنة 2012، لكن هذا التبادل سرعان ما استرد عافيته سنة 2013، عندما زاد حجم التبادل التجاري بنسبة 25.4% عن سنة 2012، وبنسبة 13.9% مقارنة بسنة 2011.

جدول رقم (2): حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية لسنوات مختارة (بالمليون دولار)[67]

السنة	2000	2002	2006	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات التركية	650.1	861.4	1,529.2	1,522.4	2,080.1	2,391.1	2,329.5	2,649.7
الواردات التركية	505.5	544.5	782.1	1,074.7	1,359.6	2,057.3	1,710.4	2,418
التبادل التجاري	1,155.6	1,405.9	2,311.3	2,597.1	3,439.7	4,448.4	4,039.9	5,067.7

ثالثاً: حماس وإيران:

تختلف علاقات حركة حماس مع إيران عن علاقاتها مع تركيا على مستوى تاريخ هذه العلاقة، ومستوى تطورها، والأهداف المشتركة بين الطرفين. إذ إن إيران لا تعدُّ نفسها في موقع المؤيد من الناحية الإنسانية فقط للشعب الفلسطيني، بل ترفض إيران وجود "إسرائيل" نفسه؛ وتعدها كياناً غير شرعيّ ينبغي إزالته والقضاء عليه.

[67] See Foreign Trade by Countries, Turkish Statistical Institute (TurkStat), http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046

وتعلن إيران صراحة أنها تؤيد حركات المقاومة في فلسطين، وتقوم علانية باستقبال قادة الأحزاب السياسية الفلسطينية، وقادة حركات المقاومة من الجهاد الإسلامي إلى حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى. وقد عقدت إيران أكثر من مؤتمر دولي استضافت فيه مئات الشخصيات بعنوان دعم الانتفاضة أو تأييد المقاومة في فلسطين ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، كان من بينها المؤتمر الذي عقد في 2–2011/10/3 وشاركت فيه مئات الشخصيات العربية والفلسطينية... وترى إيران أن وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني وتأييد المقاومة، هو جزء من ثوابتها الدينية ومن شرعية ثورتها، ومن سياستها الخارجية في "دعم جميع المستضعفين في العالم". كما جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران في الفصل العاشر، تحت عنوان السياسة الخارجية المادة 154: "إن الجمهورية الإسلامية في إيران لن تتوانى عن دعم النضال المشروع للمستضعفين ضدّ المستكبرين في كلّ بقعة من بقاع العالم، مع تمسك الجمهورية الإسلامية، في ذات الوقت، بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى بشكل كامل"[68].

منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، أعلنت الجمهورية الجديدة انحيازاً واضحاً إلى القضية الفلسطينية. وبادرت القيادة الدينية الجديدة إلى إغلاق السفارة الإسرائيلية في العاصمة طهران واستبدالها بـ"سفارة فلسطين".

لم تتجاوز علاقات حماس مع إيران أهداف الحركة و"اهتمامها بالاتصال بالدائرة الإسلامية في بعديها الرسمي والشعبي وبإقامة علاقات مباشرة معها"[69]. لكن علاقة حماس مع إيران تبدو في الوقت نفسه العلاقة الأبرز من بين باقي علاقاتها مع الدول الإسلامية، والأكثر حساسية وجدلاً؛ نظراً لعلاقات إيران غير المستقرة والمتوترة في كثير من الأحيان مع دول عربية عدة، مثل المملكة السعودية أو دول الخليج الأخرى، والتي تحرص حركة حماس على استمرار العلاقات الودية معها. ومن الملاحظ أن حماس تُتَّهم بالتبعية لإيران، وليس لأي دولة إسلامية أو عربية أخرى.

1. تطورات علاقة حماس بإيران:

شغلت الحرب العراقية الإيرانية النظام الإسلامي الجديد في طهران. وباتت الحرب طوال سنوات أولوية على ما عداها من قضايا في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك

[68] **دستور الجمهورية الإسلامية في إيران** (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010)، ص 86.

[69] خالد الحروب، **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، ص 196.

القضية الفلسطينية. لكن اندلاع الانتفاضة في 1987، قبل عام واحد من توقف تلك الحرب في 1988، يُعدُّ بداية علاقات جديدة إيرانية فلسطينية، خصوصاً مع حركة حماس التي ستصبح من أبرز القوى الفلسطينية مع مطلع التسعينيات. وهذه هي مرحلة تنامي العلاقات الإيرانية مع حركة حماس التي ستتطور في السنوات اللاحقة على قاعدة رفض إيران لعملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، ورفضها استراتيجية التفاوض مع "إسرائيل" لحل هذه القضية، وهو الهدف نفسه الذي كانت حركة حماس تؤيده وتعمل من أجله. ولذلك عندما انعقد "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط"، في مطلع شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 برعاية أمريكية مباشرة، بعد "تحرير الكويت من احتلال العراق"، وشاركت فيه الدول العربية كلها وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية؛ بادرت طهران إلى استباق ذلك الموعد بأكثر من مؤتمر لدعم "ثورة الشعب الفلسطيني"، في 1991/10/22، وقبل أيام قليلة على انعقاد مؤتمر مدريد، في إشارة واضحة إلى الموقف الإيراني الرافض لعملية التسوية ولأي تفاوض مع "إسرائيل". وضمّ مؤتمر دعم المقاومة في إيران الفصائل الفلسطينية الرافضة لعملية التسوية، وشخصيات وقوى وأحزاب فلسطينية وعربية، تؤيد المقاومة، وتعلن رفضها مؤتمر مدريد.

يُعدُّ اعتماد ممثل لحركة حماس في إيران في تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1990 بداية العلاقة الرسمية بين الطرفين. تبع ذلك افتتاح مكتب رسمي للحركة في العاصمة الإيرانية في شباط/ فبراير 1992، أي بعد شهرين من انعقاد مؤتمر القوى الفلسطينية المعارضة للتسوية ولمؤتمر مدريد في طهران. وكان ذلك إشارة إيرانية إلى الاعتراف بدور حماس المركزي في المعارضة الفلسطينية[70].

انسجاماً مع قاعدة التوازن في علاقاتها مع الأطراف العربية والإسلامية، ترى حماس إيران، نقلاً عن ممثل حماس في طهران، "حليفاً استراتيجياً... لأن الالتقاء في الرؤية الاستراتيجية ببعدها الإسلامي هو الذي يجعل من إيران حليفاً استراتيجياً"[71]. ولأن العلاقة التي تقيمها حماس مع إيران واضحة ومعلنة، وقائمة على حشد أكبر قدر ممكن من التأييد والدعم للقضية الفلسطينية باعتبار أنها قضية إسلامية، فقد أوضحت الحركة لإيران "أن العلاقة قائمة على الاحترام المتبادل، والتضامن في الموقف والرأي

[70] **المرجع نفسه**، ص 198.

[71] **المرجع نفسه**، ص 199–200.

السياسي والاستراتيجي تجاه التسوية، من دون أيّ إملاءات"[72]؛ ومن دون أن تعني هذه "العلاقة الاستراتيجية" مع طهران أيّ إخلال بتوازن علاقات حماس مع الأطراف العربية، التي لم تكن كلها على علاقة جيدة مع طهران؛ لأن الإخلال بهذا التوازن سيجعل الحركة تدفع ثمناً باهظاً في علاقاتها العربية، وخصوصاً الخليجية. وهو ثمن سياسي في الدرجة الأولى، وثمن شعبي في الدرجة الثانية، بسبب الحساسية الطائفية التي لا يمكن تجاهلها في منطقة الخليج إزاء إيران. ومع ذلك لم تبتعد حماس عن إيران، بل اقتربت منها بدرجة كافية، إذ لم يكن من المعقول ألا تقدِّر حماس للدولة الإيرانية موقفها الأشد صلابة ومعارضة للتسوية السلمية[73]، التي تعارضها حماس أيضاً.

ويؤكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل بعد سنوات من العلاقة بين حركته وبين إيران على استقلالية القرار الفلسطيني، فيرى أن "قرار حماس نابع من الواقع الفلسطيني وليس تابعاً لأحد، وهذه حقيقة معروفة للجميع بشهادة الواقع والممارسة". ويضيف مشعل: "ولكن حماس —باعتبارها جزءاً أصيلاً من أمتها— تراعي في موقفها مجمل الأوضاع العربية والإسلامية بعيداً عن التبعية والإلحاق من ناحية، وعن الصراع والتوتير من ناحية أخرى". ويرى مشعل "أن حماس نجحت في تكريس معادلة متوازنة في علاقاتها العربية والإسلامية؛ وفي جعل قضية فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني عامل اجتماع وتوحيد للأمة". وفي إجابة له عن سؤال آخر، يرفض مشعل اعتبار برنامج حركته جزءاً من برنامج سورية أو إيران. ويقول: "علاقتنا الجيدة مع سورية وإيران لا تعني أننا جزء من برنامجهما. ولكن هذه العلاقة هي جزء من تعزيز العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية".

ويرفض مشعل تنفيذ أيّ سيناريو سوري أو إيراني لإحباط السلام أو لإسقاط حكومة شمعون بيريز، قائلاً: "حماس لن تسير أبداً في مثل هذا المسار ولا تقبل لنفسها مثل هذا الافتراض. وتنطلق في مواقفها من اعتبارات فلسطينية محضة، وتنبع سياساتها من مصالح شعبنا وحقوقه"... وينفي مشعل فرضية "الثمن" مقابل "الملاذ الآمن": "لأننا لو فعلنا ذلك، لكانت مواقفنا غير التي تراها. وجودنا في هذا البلد العربي أو ذاك هو

[72] **المرجع نفسه**، ص 200.

[73] **المرجع نفسه**.

جزء من حقنا على أمتنا، كما أنه يمثل جزءاً من حال الشتات الفلسطيني"[74]. وحتى بعد اتفاق مكة بين حماس وبين السلطة الفلسطينية برعاية سعودية، يعود مشعل إلى التأكيد على هذه الاستقلالية بقوله: "إن علاقتنا بالسعودية ليست على حساب إيران، كما أن علاقتنا مع سورية ليست على حساب مصر"[75]. ويكرر مشعل هذا الأمر مجدداً مع تعثر المصالحة بين حماس والسلطة الفلسطينية برعاية مصرية، "بسبب سيف الشروط والتهديد أو المحاكمات كما يقول رئيس الحكومة إسماعيل هنية"؛ فيؤكد مشعل رداً على سؤال حول محاباة حماس السياسة الإيرانية في المنطقة في مقابل ما تقدمه طهران من دعم سياسي ومالي للحركة: "إن حماس برغم علاقتها الوثيقة بإيران، ليست في جيب إيران كما أنها ليست في جيب سورية. علاقتنا قائمة مع الجميع على قاعدة الاحترام المتبادل، ونحن حريصون على توازنها وعلى المصالح العربية..."، موضحاً: "نحن طرقنا ونطرق باب جميع أشقائنا من باب حاجتنا إلى عمقنا العربي... ولكن ماذا نفعل إذا لم يستجب لنا البعض... والحب لا يكون من طرف واحد"[76].

أسهمت المواقف الإيرانية المختلفة المؤيدة لحماس والداعمة لها، إسهاماً مباشراً في تعزيز التقارب بين الطرفين[77]. وقد عملت إيران على منع تطويق حماس، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية، خصوصاً وأن الطرف المقابل لحماس (السلطة الفلسطينية) كان يحظى بدعم واسع عربي ودولي، في حين تعرضت حماس من هذين المستويين العربي والدولي إلى حصار قاس مالي وسياسي، بعد فوزها في تلك الانتخابات التشريعية سنة 2006، وبعد سيطرتها على قطاع غزة سنة 2007. وقد اتُّهمت إيران بتشجيع حماس على هذا الانقلاب، كما قال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط[78].

وعلى المستوى الإسرائيلي والدولي (وحتى العربي في جانب منه) كانت حماس عرضة للاستهداف الدائم، ولمحاولات التضييق أو القضاء عليها، لذا كانت بحاجة للدعم الإيراني على المستويات كافة. وعلى سبيل المثال، ففي أواخر سنة 2006 أعلن

---

[74] مقابلة مع خالد مشعل، **الحياة**، 2003/12/9.

[75] **الرأي العام**، الكويت، 2007/2/25.

[76] **السفير**، 2008/9/27.

[77] L'Iran et le Hamas: des relations solides qui se renforcent, site of JSSNews, 27/1/2010, http://jssnews.com/2010/01/27/liran-et-le-hamas-des-relations-solides-qui-se-renforcent

[78] **الحياة**، 2007/6/21.

مجلس الوزراء الفلسطيني أن زيارة إسماعيل هنية إلى الجمهورية الإيرانية أثمرت عن 250 مليون دولار مساعدات للشعب الفلسطيني[79].

تعرضت حماس في قضية المصالحة مع فتح والسلطة الفلسطينية إلى ضغوط عربية قوية، ولم تجد خلفها من يؤيدها إلا إيران وسورية، وتعاطفت معها أو تفهمت موقفها بدرجات متفاوتة كلٌّ من قطر واليمن والسودان. واستمر ذلك إلى أن تغير الوضع المصري بعد "الثورة"، وتحققت المصالحة من دون أيّ ضغوط أو أيّ شروط مصرية كانت تفرض على حماس في ظلّ نظام مبارك السابق.

أثارت علاقة حماس مع إيران هواجس فلسطينية وعربية تعود في جوهرها إلى خلاف بعض الأطراف الفلسطينية والعربية مع حماس ومع إيران حول المواقف من عملية التسوية. لكن حماس بالمقابل كانت تؤكد دوماً على الاستقلالية تجاه إيران. لذا يتساءل على سبيل المثال الناطق باسم حماس في غزة سامي أبو زهري: "لماذا التركيز فقط على علاقتنا الجيدة مع سورية وإيران؟ لدينا علاقات مع كلّ من قطر ومصر واليمن وسورية وإيران. هل لأن باقي الدول لديها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة؟... المهم بالنسبة لنا هو الدفاع عن الشعب الفلسطيني"[80]. أما موسى أبو مرزوق فيميز، بعد تأكيده على علاقات حماس الجيدة مع الجميع، بين مواقف الدول من المقاومة: "وعندما تكون دولة أكثر إيجابية تجاهنا فهذا لا يعني أننا نفضلها..."[81].

---

[79] موقع العرب اليوم، 2006/12/12. وحسب المصدر نفسه، فقد جاء في تفصيلات مبلغ الـ 250 مليون دولار ما يلي: إيران قدمت دعماً مالياً بهدف كسر الحصار بمبلغ مالي يقدر بـ 100 مليون دولار لسنة 2007 دعماً للشعب الفلسطيني، وتبنت رواتب الموظفين لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والأسرى لمدة ستة أشهر قادمة، ودفع مستحقات الأسرى وذويهم لمدة ستة أشهر قادمة، حيث يصل المبلغ الإجمالي للوزارات الثلاثة وللأسرى إلى 45 مليون دولار. وأضاف مجلس الوزراء الفلسطيني أن المساعدات شملت تقديم مساعدة للعمال الفلسطينيين العاطلين عن العمل وعددهم 100 ألف عامل بواقع 100 دولار لكل عامل شهرياً ولمدة ستة أشهر، بمبلغ يصل إلى 60 مليون دولار، وتقديم مساعدة عاجلة للصيادين في قطاع غزة وعددهم ثلاثة آلاف صياد بواقع 100 دولار لكلٍ منهم ولمدة ستة أشهر بمبلغ يصل إلى 1.8 مليون دولار. وقال بيان المجلس إن المساعدة الإيرانية تشمل تغطية تكاليف إنشاء القصر الثقافي ومكتبات وطنية بمبلغ يصل إلى 15 مليون دولار، وترميم البيوت المدمرة وعددها ألفا منزل، بواقع 10 آلاف دولار لكل منزل بمبلغ يصل إلى 20 مليون دولار. وتغطية الفارق في شراء زيت الزيتون الفلسطيني بمبلغ 5 ملايين دولار، ودفع قيمة ثمن 300 سيارة للحكومة الفلسطينية وقدرها 3 ملايين دولار. ويكون بذلك قيمة المساعدات المقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والذي أثمرت عن هذه الزيارة مبلغ 250 مليون دولار.

[80] *Financial Times* newspaper, 1/2/2006.

[81] *Ibid.*

إذا كانت حركة حماس تنفي تبعيتها لأي من الدول التي تدعمها، حرصاً على توازن علاقاتها العربية والإسلامية، ولحشد التأييد والدفاع عن الشعب الفلسطيني، فإن القادة الإيرانيين بالمقابل لا يخفون علاقتهم بحماس، ويؤكدون في المناسبات كافة وقوفهم إلى جانب هذه الحركة تحديداً، وإلى جانب القضية الفلسطينية وخيار المقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي عموماً. لذا ينفي رئيس مجلس الشورى الاتهامات الأمريكية والغربية بدعم حزب الله بصورة سرية، ويقول: "إننا نفتخر بدعم حزب الله وحركة حماس أيضاً، وعلى أمريكا أن ترد على هذا السؤال: لماذا تظلم حماس وحزب الله؟"[82].

ويكرر القادة الإيرانيون مواقف الدعم والتأييد لحماس كحركة مقاومة ضدّ الاحتلال. وفي أثناء الحصار على قطاع غزة، دعا مرشد الثورة السيد علي خامنئي Ali Khamenei البلدان الإسلامية لكسر هذا الحصار، وقال "إن المقاومة هي الخيار الوحيد لإنقاذ الشعب الفلسطيني"، داعياً الفلسطينيين لحفظ وحدتهم والتفافهم حول حكومتهم المنتخبة، أي حكومة حماس[83]. ورأى أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي سعيد جليلي Saeed Jalili، خلال استقباله في طهران خالد مشعل، "أن المقاومة والصمود الشامل والواعي للشعب الفلسطيني جدير بالاحترام، وأن سرّ نجاح حماس يتمثل في صيانتها بجد لحقوق الشعب الفلسطيني". كما قال المرشد الأعلى في المناسبة نفسها إن الكيان الصهيوني بات عاجزاً عن مواجهة الشعب الفلسطيني، داعياً إلى مواصلة المقاومة... ووصف خامنئي المواقف التي تتخذها قيادة حماس ورئيس الوزراء إسماعيل هنية بأنها شجاعة، وتبعث على الأمل والفرح والسرور. وندد بالحصار اللا إنساني المفروض على غزة وعمليات القتل التي يتعرض لها الأطفال يومياً. ثم أعلن المرشد في تصريح لافت، الدعم المباشر لحماس ووقوف إيران إلى جانبها في غزة. وهو بمثابة ردّ على القوى الأخرى العربية وغير العربية التي تحاصر حماس، وتريد تقويض حكمها في القطاع. فقال في خطبة صلاة عيد الفطر في 2008/10/2، بعد تأكيده أن الصهاينة في طريقهم إلى الانهيار والضعف: "إن إيران ستقف إلى جانب حكومة حماس في غزة"، واصفاً إسماعيل هنية بالمجاهد؛ داعياً إلى تضافر الجهود والمزيد من التضامن

---

[82] **المستقبل**، 2011/1/5.

[83] **الخليج**، 2008/2/9.

لنصرة الشعب الفلسطيني[84]. وكان خامنئي قد دعا، خلال لقائه خالد مشعل في طهران، إلى "وضع خطة تمكن جميع المسلمين من تقديم مساعدة مالية سنوية للفلسطينيين".

وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، علي لاريجاني Ali Larijani، في ختام لقائه مشعل، أن "حماس حركة شعبية وأصيلة، سعت على الدوام لضمان حقوق الشعب الفلسطيني المظلوم"؛ مضيفاً أن إيران ستساعد حكومة حماس مالياً حتى يمكنها مواجهة قمع الولايات المتحدة حيال هذا البلد. وتابع لاريجاني "نتمنى أن تتغلب الحكومة الفلسطينية الجديدة على مشكلاتها الحالية بمساعدة الدول الإسلامية بما فيها إيران"[85].

وقد كرر الموقف نفسه، وبوضوح لافت، الرئيس محمود أحمدي نجاد Mahmud Ahmadinejad بقوله إن بلاده ستستمر في دعم حركة المقاومة الإسلامية حماس "حتى تنهار إسرائيل"؛ وأن إيران "تعتبر دعمها للفلسطينيين واجباً قومياً ودينياً، وستقف إلى جانب الفلسطينيين حتى عيد النصر الأكبر وهو انهيار النظام الصهيوني". ولفتت صحيفة معاريف النظر إلى أن الجمهورية الإيرانية "قدمت، قبل سيطرة حماس على القطاع، مساعدات هامة لحماس بالمال والسلاح، وأرسلت الخبراء العسكريين وكذلك عناصر من حزب الله إلى داخل غزة". وأضافت إن "أهم بند في المساعدة الإيرانية هو التدريبات التي خضع لها المئات من عناصر حماس على الأراضي الإيرانية، الذين عاد بعضهم إلى القطاع بعد انتهاء التدريبات". وأقر علي لاريجاني بدعم بلاده لحماس، نافياً في الوقت نفسه تقديم أسلحة إليها[86].

أكدت إيران على استقلالية حماس، ونفت تبعيتها لها. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني Mohammed Ali Hosseini، رداً على تصريحات الملك عبد الله الثاني التي قال فيها إن قادة حماس رهن إشارة إيران: "إن قرارات حماس ليست خاضعة لأوامر أيّ دولة، ومن المؤسف أن بعض الدول العربية في المنطقة تتأثر أحياناً بسياسات أميركا وإسرائيل وتغض الطرف عن مصالح الشعب الفلسطيني،

---

[84] **الشرق الأوسط**، 2008/10/2.

[85] **السفير**، 2006/2/23.

[86] **الأخبار**، 2007/6/23.

ويعتبر هذا النوع من التوجه نوعاً من سياسة إلقاء اللوم على الآخرين ولا يتطابق مع الحقائق على الساحة الفلسطينية"[87].

ويلخص موقع أون إسلام في 2007/12/26 الأسباب المنطقية التي تجعل الأخذ بفرضية تبعية حماس لإيران فرضية صعبة وغير منطقية. ومن أبرز تلك الأسباب[88]:

أولاً: تربط حماس علاقات وثيقة بمختلف الدول العربية وهو ارتباط مخالف تقريباً لعموم السياسة الخارجية الإيرانية؛ كما هو الحال في علاقتها مع مصر ودول الخليج واليمن والعراق.

ثانياً: يتبنى إعلام حركة حماس (قناة الأقصى الفضائية والمركز الفلسطيني للإعلام وغيرها الكثير) سياسة مغايرة تماماً عن سياسات وتوصيفات وتحليلات الإعلام الإيراني فيما يخص الشأن العراقي والأفغاني، وعمليات المقاومة فيهما بصورة تعزز الاختلاف الكبير بينهما بهذا الصدد.

ثالثاً: لم يحفل إعلان تأسيس حماس سنة 1987 بالإشارة لا من قريب أو من بعيد بالجمهورية الإيرانية، بل إن رموزها الكبار من الشهداء أمثال الشيخ ياسين، والرنتيسي، وأبو شنب، والمقادمة، وصلاح شحادة ممن أسسوا الحركة في الداخل لم يقابلوا أياً من المسؤولين الإيرانيين في حياتهم حتى يشار عند استعراض محطات النشأة عن وجود جذور وخيوط تشاركية في التأسيس.

رابعاً: حركة حماس تعدُّ فرعاً أصيلاً من جماعة الإخوان المسلمين السنية، وهي الحركة الموجودة تاريخياً قبل قيام الثورة الإيرانية سنة 1989 بأكثر من نصف قرن تقريباً. وفي خارج فلسطين شكلت دول مثل الكويت، والإمارات، والأردن محاضن الولادة والنشأة والتربية الدعوية لقيادات المكتب السياسي الحاليين... ولم يتأثر أيّ منهم في نشأته أو علاقاته بإيران.

لم تتبدل استراتيجية إيران في دعم حماس وفي التأكيد على خيار المقاومة في مختلف الأحداث أو المواجهات التي تعرضت لها حماس. فبعد الحرب على غزة على سبيل

[87] **الوطن**، أبها، 2008/2/13.

[88] جهاد السعدي، "حماس وإيران.. وجوه الاختلاف ودوافع الارتباط،" أون إسلام، 2007/12/26، انظر:
http://www.onislam.net/arabic/islamyoon/observatory/103399-2007-12-26%2015-53-39.html

المثال، أعلنت إيران بلسان وزير خارجيتها منوشهر متكي Manouchehr Mottaki: "إن اجتياح إسرائيل قطاع غزة خطأ استراتيجي، وإن إسرائيل لا يمكن أن تقضي على حركة حماس أبداً"[89]. وبعد توقف الحرب، وفي مواجهة المشاريع الدولية التي كانت تدعو إلى تنفيذ الحصار على القطاع، لمنع حماس من العودة إلى التزود بالسلاح، دافعت إيران عن "الحق الطبيعي للذين يكافحون الاستعماريين بالحصول على السلاح"[90]. كما عقدت طهران مؤتمراً دولياً "لدعم قطاع غزة"، كرر فيه مرشد الثورة علي خامنئي موقف إيران الذي يرى أن "الصمود والمقاومة هما السبيل الوحيد لإنقاذ فلسطين"، ورأى خامنئي أن ملحمة مقاومة حركة حماس هي "أكبر نقطة مشرفة خلال السنوات المئة الأخيرة من تاريخ فلسطين"[91].

رأت إيران أن علاقتها بحماس، ومع باقي القوى والأطراف الإسلامية هي بمثابة مرحلة جديدة أطلقت عليها "الشرق الأوسط الإسلامي". وقد انتقد مرشد الثورة السيد علي خامنئي حكومات عربية لم يسمها بخذلان الفلسطينيين، والادعاء بـ"عروبة" القضية الفلسطينية "فيما هي لم تقدم شيئاً لمساندة الفلسطينيين، خلال الحرب الإسرائيلية على غزة"[92].

كانت "إسرائيل" على مستوى آخر توجه الاتهام إلى إيران بتهريب السلاح إلى غزة، وبتزويد حماس بصواريخ قادرة على ضرب أهداف استراتيجية. وربطت "إسرائيل" علاقة حماس بإيران بالبرنامج النووي الإيراني، ورأت أن إيران قد تلجأ إلى حماس لإطلاق الصواريخ لحماية برنامجها النووي. فقد نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر عسكرية إسرائيلية قولها إن إيران زودت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بصواريخ ذات مدى كبير قادرة على ضرب أهداف استراتيجية في داخل "إسرائيل"، والوصول حتى مدينة تل أبيب وضواحيها. وأشارت المصادر إلى أن الصواريخ الإيرانية من طراز "فجر" و"الفاتح 100" يصل مداها إلى 300 كم، وصلت إلى الأطراف الحليفة لإيران في المنطقة، وهي قادرة على حمل رؤوس متفجرة وزنها 500 كغ... . وحذرت

---

[89] **الخليج**، 2009/1/18.

[90] **السفير**، 2009/1/22.

[91] *Arab News* newspaper, 5/3/2009, http://www.arabnews.com/node/51199

[92] لقاء مع خامنئي قبل افتتاح أعمال المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية، 2011/10/3.

المصادر العسكرية من إمكانية قيام حزب الله بهجوم وقائي تصاحبه هجمات مكثفة من قطاع غزة، وزعمت أن السبب الرئيسي لأي حرب قادمة تشارك فيها سورية وحزب الله وقطاع غزة سيكون محاولة أطراف الحلف الإيراني الرد على أيّ هجمات متوقعة على المنشآت النووية الإيرانية[93].

وفي سياق التحريض نفسه على الصلة بين حماس وإيران، أفادت صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية أن حركة المقاومة الإسلامية حماس نجحت في تهريب قذائف مضادة للطائرات إلى قطاع غزة، وأن إيران وسورية تقفان وراء إمداد المنظمات في القطاع بهذه الأسلحة. وذكرت الصحيفة أن التقديرات في "إسرائيل"، هي أن القذائف المضادة للطائرات من طراز أس آي-7 أو SA-7 المعروفة باسم "ستريلا" Strela، باتت موجودة في أيدي حماس وحركة الجهاد الإسلامي في القطاع، وأشارت إلى أن هذا النوع من القذائف ليس متطوراً، لكن تسلح الفصائل الفلسطينية بمئات منه من شأنه أن يؤثر على تحليق الطائرات الحربية الإسرائيلية في أجواء القطاع، وقالت إنه في حال تدهور الوضع الأمني في قطاع غزة، فإن الفصائل الفلسطينية قد تطلق هذه القذائف في اتجاه الطائرات الحربية الإسرائيلية.

ولاحظت هآرتس أن خبراء من إيران وسورية وصلوا إلى قطاع غزة، وقاموا بتحسين القدرة العسكرية والقتالية المتنوعة لدى حماس والجهاد الإسلامي وفصائل فلسطينية أخرى، وذلك كجزء من عملية شاملة لإعادة بناء قوة الفصائل التي تمّ تدميرها في العدوان الأخير على القطاع، وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، توجّه عشرات من عناصر هذه الفصائل لتلقي تدريبات في كلّ من لبنان وسورية وإيران على تشغيل وسائل قتالية متطورة، ثم عاد هؤلاء العناصر إلى القطاع مزودين بالخبرة القتالية، وقاموا بدورهم بتدريب عناصر أخرى في المجالات نفسها. وبحسب تقديرات الجيش الإسرائيلي الاستخباراتية ما زالت عملية تعاظم قوة حماس على أشدّها[94].

شجعت إيران المصالحة بين حماس وفتح. ولم تعترض على الدور المصري في هذه المصالحة لا قبل سقوط النظام المصري ولا بعده، عندما تحققت تلك المصالحة. فقد أكد وزير الخارجية منوشهر متكي في صيف 2009 "دعم بلاده وحدة الفصائل

---

[93] **الشرق الأوسط**، 2010/4/20.

[94] **السفير**، نقلاً عن **هآرتس**، 2010/12/13.

الفلسطينية"[95]. وكرر رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني الموقف نفسه في 2009/12/20، معلناً تأييد جهود مصر لتحقيق هذه المصالحة[96]. وعندما أعلن عن تحقق هذه المصالحة بعد سقوط الرئيس مبارك، أعادت إيران التأكيد على دعم هذه المصالحة. ففي اليوم التالي لتوقيع هذا الاتفاق، رآه وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي Ali Akbar Salehi، خطوة إيجابية نحو تحقيق الأهداف التاريخية للشعب الفلسطيني؛ وأعرب عن أمله أن يضع الاتفاق "أساس انتصارات كبرى ضدّ المحتل الإسرائيلي". وأشاد صالحي بالوساطة المصرية التي قادت إلى التوصل إلى الاتفاق[97].

أيدت إيران عملية تبادل الأسرى التي تمّت بين حماس و"إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2011. وهنأت الشعب الفلسطيني على هذا الانتصار. وأجرى إسماعيل هنية اتصالاً هاتفياً بالرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد، وشرح له تفاصيل صفقة تبادل الأسرى بين حماس والكيان الإسرائيلي. ورأى الرئيس أحمدي نجاد وإسماعيل هنية "الصبر والصمود بأنهما العنصران الأساسيان لذلة الكيان الصهيوني والمستكبرين، وانتصار الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب الحرة والداعية للعدالة بالعالم". وقال أحمدي نجاد "إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقف دوماً إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم والمقاومة، وستدافع عن قضايا هذا الشعب الحر والأبي... ولا شكّ أن هذا الموضوع يشكل إنجازاً كبيراً للشعب الفلسطيني وكافة المسلمين ومحبي العدالة والحرية بالعالم، وأن الشعوب المستقلة مسرورة بهذا الإنجاز...". وأما إسماعيل هنية فقال إن إيران كانت وما زالت تدعم الشعب الفلسطيني وتقف إلى جانبه، وإنها شريكة في انتصاراته[98]. وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، رامين مهمانبرست Ramin Mehmanparast، إنه يهنئ الشعب الفلسطيني على إطلاق سراح الفلسطينيين المعتقلين من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وأضاف قائلاً "نأمل بأن تعود أرض فلسطين كلها يوماً إلى أصحابها الحقيقيين"[99].

---

[95] وكالة مهر للأنباء، 2009/7/12، انظر: /http://www.mehrnews.com

[96] **العرب**، 2009/12/21.

[97] صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، 2011/4/29.

[98] موقع قناة العالم، 2011/10/17، انظر: http://www.alalam.ir/news/769484

[99] **الحياة**، 2011/10/19.

زار إسماعيل هنية إيران في شباط/ فبراير 2012؛ وقد أكد المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي خلال لقائه مع هنية أن القضية فلسطينية هي قضية الإسلام وقضيتنا المركزية، وقال: "إننا سنبقى إلى جانب الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة، وإيران ثابتة وصادقة تجاه القضية الفلسطينية ولن تخذلها أبداً"[100].

وقال إسماعيل هنية، خلال زيارته لطهران، ألّا تغيير في موقف إيران "الثابت والأصيل" في دعم المقاومة الفلسطينية، وقال هنية في لقاء خاص مع قناة العالم الإخبارية إن موقف إيران من القضية الفلسطينية "موقف استراتيجي، وإن دعم إيران للمقاومة والشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، ينطلق من إيمان والتزام إسلامي، ومن قيم أخلاقية وأبعاد سياسية". وأضاف هنية أن الدعم الذي تقدمه إيران للفلسطينيين غير مشروط، ومرحب به من قبل حكومته ومن حركة حماس، كما لو كان من أيّ جهة أخرى وبالظروف نفسها. ورفض هنية أن تكون المقاومة الفلسطينية ورقة سياسية بيد إيران؛ وقال إن الواقع هو أن "الشعب الفلسطيني يقع تحت الاحتلال، وأن إيران لبّت نداءه وكانت وفية له، ولم تطلب يوماً شيئاً مقابل ذلك، معتبرة ذلك التزاماً إسلامياً تجاه شعب مسلم والقدس والأقصى". وشدد هنية على وحدة الأمة الإسلامية، وأن التناقض الرئيسي يجب ألا يكون داخلها بل يجب أن يكون مع الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الأمريكية. وحول محاولات إظهار إيران على أنها هي العدو الرئيسي للعرب في المنطقة بدل كيان الاحتلال الإسرائيلي، قال إن "إسرائيل" ستبقى هي "العدو الرئيس للأمة"، وأن التناقض الرئيسي سيظل مع "هذا المشروع السرطاني"[101].

من جهة أخرى، رأت أطراف فلسطينية وعربية في علاقة حماس مع إيران عبئاً عليها بسبب ما يرونه من سياسات إيرانية تأخذ طابعاً "فارسياً" أو "طائفياً"، وأن العلاقة بالمقاومة وحماس تستخدم للتغطية على السلوك و"الأطماع" الإيرانية في المنطقة. كما رأت أطراف إيرانية في المقابل، أن إيران تدفع أثماناً هائلة نتيجة سلوكها الداعم للمقاومة، وتعاني لذلك من حصار اقتصادي أمريكي وغربي مرير، بينما الأطراف الفلسطينية لا تُقدِّر ما تقدمه إيران، في الوقت الذي تهرول فيه الأطراف العربية نحو

---

[100] وكالة أنباء فارس، 2012/2/12، انظر: http://arabic.farsnews.com

[101] موقع قناة العالم، 2012/2/12.

التسوية السلمية مع "إسرائيل"؛ ولذلك، تعرضت حماس بسببها إلى النقد والاتهام، وخصوصاً من جانب أنظمة "الاعتدال" العربي، وقيادة حركة فتح وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي اتهمتها بالتبعية لإيران وتلقي الأموال منها. كما تعرضت هذه العلاقة لاحقاً إلى النقد والاتهام من الجانب الإيراني نفسه، خصوصاً من بعض رموز الإصلاحيين في ذروة خلافهم مع المحافظين ومع قيادة مرشد الثورة حول نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة 2009. وهي الانتخابات التي اتهمت فيها المعارضة السلطة بتزوير النتائج لفوز محمود أحمدي نجاد بولاية ثانية. وقد رأت زوجة المرشح المعارض مير حسين موسوي Mir Hossein Mousavi، في مقابلة تلفزيونية مع قناة العربية في 2009/6/11:

> أن سياسة أحمدي نجاد الخارجية هي سياسة الفوضى... في حين أن مير حسين موسوي عندما سيتابع السياسة الخارجية سيطرح مسألة السلام والسلام العالمي وسيتابع المصالح الوطنية الإيرانية، يعني مصالحنا ستكون لها الأولوية. لا نريد أن ندخل في تحالفات مكلفة... بالنسبة لفلسطين شعار فلسطين هو شعارنا كذلك. لكننا سنسعى أن نكون أصدقاء لكل العالم وخاصة في المنطقة ومن حولنا ومن الدول المجاورة لنا. لا نريد أن يكون هناك تشنج وإرهاب... ونريد أن نحافظ على ثرواتنا من أجل شعبنا.

كما كانت شعارات المتظاهرين المؤيدين لموسوي عندما نزلوا إلى الشارع في يوم عاشوراء أكثر وضوحاً من تلميحات زوجة موسوي تجاه "أولوية المصالح الوطنية"، فقد أعلن هؤلاء التبرؤ من عبء المقاومة في لبنان وفلسطين قائلين: "لا غزة ولا لبنان... نستشهد من أجل إيران"[102]. وشنّ نشطاء في حركة موسوي الخضراء (الحركة الخضراء في إيران Green Movement) هجوماً إلكترونياً على حماس،... وعلى مصدر الأموال التي تحصل عليها الحركة الفلسطينية[103].

غير أن الخط العام لإيران وحماس ظلّ يصر على الاحتفاظ بالعلاقة، على اعتبار الالتقاء الاستراتيجي في العداء للكيان الصهيوني وفي تحرير كل فلسطين.

---

[102] **الرأي**، عمّان، 2009/9/19.

[103] **الحياة**، 2009/9/10؛ راجع كذلك مقال: الفائزي، صورة تذكارية مع ناهبي أموال الملة الإيرانية، موقع شبكة الغراف الإخبارية، 2011/10/3.

2. العلاقة بعد الثورات العربية:

رأى البعض أن ما حصل في سورية في إطار الثورات العربية، أدى إلى تباعد المواقف بين حماس وطهران، لأن مواقف إيران كانت إلى جانب النظام في سورية؛ في حين كانت حماس أكثر تحفظاً في تأييد النظام السوري، خصوصاً وأن حركة الإخوان المسلمين كانت جزءاً من المعارضة السورية. ترافقت الشائعات عن هذا التباعد مع أنباء أخرى عن رغبة حركة حماس بنقل مكاتبها من سورية إلى قطر أو إلى القاهرة، ومنهم من ذهب في هذا الافتراض إلى حدّ القول بأن حماس ستنقل مكاتبها من دمشق إلى تركيا[104].

لم يظهر في سياسات إيران ما يشير إلى تبدل سياستها من حماس بسبب الموقف من النظام في سورية. ولم يظهر في مواقف حماس ما يشير إلى هذه الرغبة في الانتقال من دمشق إلى عاصمة أخرى عربية أو تركية. وقد أكد صلاح البردويل، رئيس الدائرة الإعلامية وأحد القادة البارزين في حماس، للجزيرة.نت في 2011/9/25 "أن التباين إزاء أيّ محطة أو قضية لا يفسد ودّ العلاقة بين الطرفين، مشيراً إلى أن إيران دولة معارضة وممانعة لتيار الهيمنة الأمريكية وللعدوان على قطاع غزة، وهذا يتقاطع مع الدور الذي تريده حماس من كلّ الدول العربية والإسلامية.

وشدد البردويل على أن إيران لم تتراجع عن مواقفها تجاه الهيمنة الأمريكية والصهيونية ونحن لم نقطع علاقاتنا بها، ولم تفتُر العلاقة كما يتصور البعض ويحاول الترويج لذلك؛ مؤكداً حرص حركته على علاقات جيدة مع الجميع... وذكر البردويل أن إيران لا تُملي على حماس أيّ شيء، وحماس لا تقبل أن يُملي عليها أحد أيّ شيء، والمصلحة المشتركة قائمة على أساس من احترام وجهات النظر وإيجاد أعذار لبعضنا في القضايا التي نتباين حولها.

وطمأن البردويل بأن هواجس البعض المذهبية من هذه العلاقة ليست موجودة وغير قائمة، وأن من يروج لها هم من يدورون في الفلك الأمريكي والإسرائيلي، مشدداً على أن حماس ليست جسراً مذهبياً لأحد وليست معنية ومهتمة بأي نزاعات طائفية. في حين رأى مدير مركز أبحاث المستقبل إبراهيم المدهون للجزيرة.نت أيضاً، في التاريخ نفسه في 2011/9/25:

---

[104] رجب أبو سرية، الجزيرة.نت، 2011/9/25.

أن العلاقة بين حماس وإيران علاقة تكامل... وأن العلاقة سياسية بامتياز، تعتمد على تحقيق أهداف الطرفين المرحلية والاستراتيجية. وما بينهما أعمق من أيّ اهتزاز أو معوقات تقف بوجهه، معتقداً أن حماس وإيران استطاعتا تجاوز نقاط الاختلاف التاريخية والمذهبية، والتعقيدات النفسية المتراكمة... مشيراً إلى أن ضبابية المرحلة الحالية وراء انتشار الإشاعات الكثيرة.

بالرغم من فتور علاقة حماس بإيران وتراجعها بعد الثورات والتغيرات في العالم العربي، وخصوصاً في سورية؛ إلا أن إيران لم تتخلَ عن علاقتها مع حماس، كما أن حماس نفسها لم تقطع صلتها بإيران. لأن حماس تشكل جزءاً مهماً وأساسياً فيما يسمى "محور المقاومة"؛ الذي ترى طهران أنه المحور الذي يواجه الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الشرق الأوسط. وترى إيران أن دعم حماس ينسجم مع مبادئها في تأييد حركات المقاومة والمستضعفين في العالم. وبالنسبة لإيران فإن دعمها لحماس ينفي عنها تُهمة السياسات المذهبية. وكلما استطاعت حماس أو حركات المقاومة في فلسطين الصمود وإضعاف "إسرائيل"، فهذا يشكل على المستوى الاستراتيجي عوامل قوة لإيران التي تعدُّ نفسها في حالة مواجهة متعددة المستويات الأمنية والعسكرية والنفسية مع "إسرائيل"، خصوصاً وأن إيران تؤكد بلسان قادتها في كلّ المناسبات "لا شرعية" هذا الكيان، وهي لا تؤيد التفاوض معه، ولا تعترف بأي سلام بين الفلسطينيين وبينه.

ولكن على الرغم من هذا الانسجام في المصالح والمبادئ بين حماس وإيران، بقيت حماس ملتزمة بميثاقها لجهة الاستقلالية وعدم الانحياز إلى هذا الطرف العربي أو الإسلامي. وإذا كانت حماس وقفت أحياناً لتعلن تأييدها إيران في أيّ مواجهة محتمله مع "إسرائيل" أو حتى مع الولايات المتحدة[105]، إلا أنها لم تطلق أيّ موقف ضدّ أيّ دولة عربية أو إسلامية كانت على خلاف أو تباين في الرأي أو المصالح، أو السياسات مع إيران مثل المملكة السعودية، أو مصر، أو تركيا، أو حتى أيّ دولة من دول الخليج الأخرى. ولم تُلزم حماس نفسها بكل المواقف أو السياسات الإيرانية؛ ففي قضية التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لنيل عضوية فلسطين في هذه الهيئة الدولية على سبيل المثال، رفضت

---

[105] "الجمهورية الإسلامية تدافع عن حقوق الفلسطينيين ونحن سندافع عن حقوق إيران الإسلامية. نحن في جبهة واحدة ضدّ أعداء الإسلام... حماس ستحارب مع إيران إذا هاجمتها أميركا عسكرياً...". انظر: تصريح لخالد مشعل في أثناء زيارته لإيران، في: *The Daily Star*, 21/3/2007.

إيران هذا التوجه ورأته بلسان رئيس الجمهورية خيانة للحق الفلسطيني[106]، وهو بلسان مرشد الثورة "إنهاء لحق العودة وحقّ الفلسطينيين في أراضي 1948"[107]. في حين رأى خالد مشعل، في المؤتمر نفسه الذي جمعه مع القيادة الإيرانية في طهران، خطوة طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة "مكسباً رمزياً ومعنوياً لا ننكره"[108]. وثمة من يرى أن مشاركة حماس في انتخابات 2006 التشريعية كانت ضدّ رغبة طهران. كما أن موقف حماس المؤيد لدولة فلسطينية تنشأ في داخل ما يعرف بـ"حدود عام 1967"، أوموقفها المؤيد لهدنة تمتد سنوات عديدة مع "إسرائيل"، لم يكن متطابقاً مع سياسات إيران أو مع "استراتيجيتها الفلسطينية"، التي لا تشجع أيّ تفاوض أو أيّ هدنة، أو أيّ اعتراف.

بالرغم من أن علاقات حماس وحكومتها في قطاع غزة بإيران شهدت مزيداً من البرود والفتور، وتراجعاً في الدعم المالي واللوجيستي خلال سنتي 2012–2013 نتيجة تباين المواقف، خصوصاً تجاه الأوضاع في سورية، إلا أنها استمرت ولو في حدودها الدنيا. وبرز للعلن الدعم الإيراني النوعي لحماس وقوى المقاومة في العدوان الإسرائيلي على غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حيث تمكنت المقاومة الفلسطينية من إحراز إنجاز كبير، وضربت صواريخها تل أبيب، ومناطق واسعة تحت سيطرة الكيان الإسرائيلي، ومنعت العدو من إنجاز أهدافه العسكرية والأمنية. وبرز دور السلاح الإيراني في تحقيق هذا الإنجاز. وقال رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني "نحن لا نخفي دعمنا لفلسطين... إن الكيان الإسرائيلي ورم سرطاني، ونحن نقدم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني حتى المساعدات التسليحية، وفي حرب الثمانية أيام استطاع أهالي غزة بواسطة هذه المساعدات من الدفاع وإلجام الكيان الإسرائيلي"[109].

غير أن العلاقات عادت للفتور بعد ذلك، ولكن وعلى الرغم من هذا الاختلاف، الذي لم يعد من الممكن التكتم عليه، كانت التصريحات والمواقف الإيرانية والحمساوية تؤكد على عدم القطيعة وعلى استمرار التواصل بين الطرفين[110].

---

[106] **السفير**، 2011/9/24.

[107] **الأخبار**، 2011/10/3.

[108] المؤتمر الدولي الخامس لدعم الانتفاضة الفلسطينية، 2–2011/10/3.

[109] سما، 2013/2/13.

[110] مهر، 2013/7/23.

وفي تأكيد على ما أصاب علاقة حماس مع إيران من فتور وتراجع، أكد محمود الزهار أحد أبرز قادة حركة حماس أن "العلاقات بين الحركة وإيران استؤنفت مجدداً، بعد فتور بسبب الموقف من الأحداث في سوريا". وشدد الزهار على أن "علاقتنا لم تنقطع مع إيران، ولا نريد أن نقطعها مع أيّ من الدول العربية حتى تلك التي تحاربنا"[111].

واستكمالاً لهذا الحرص المتبادل على استعادة العلاقات بين إيران وحماس، زار عضو المكتب السياسي لحماس محمد نصر إيران، وقال المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنية، يوسف رزقة، تعليقاً على هذه الزيارة، إن "القضية التي تجمع حماس مع إيران هي قضية القدس والتحرير، وهي عناصر جمع أكبر من نقاط الخلاف"، وإن "القواسم المشتركة مع إيران كثيرة، فهي تواجه التهديدات الأميركية والإسرائيلية التي تشكل خطراً عليها وكذلك الأمر بالنسبة لحماس"، لافتاً إلى أن "حماس لم تتدخل في الشأن الإيراني الداخلي، وحتى في الملف السوري، فإن حماس لا تتدخل، ولكنها عبرت عن موقف مساند لحق الشعب السوري في الحرية..."[112].

ويلخص عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق قضية الموقف من سورية والخلاف الذي أثير حوله مع إيران، بقوله في مقالة له في القدس العربي بعنوان "مأزق حماس وثوابتها الوطنية" بقوله إن "العلاقة مع إيران تأثرت في ما جرى في سوريا، وحاولنا عزل مواقفنا المختلفة حولها، وإبقاء العلاقة مع إيران بمستواها المعروف، ولكن العلاقة تأثرت، ونحاول ترميم ما عطب منها، خدمة لشعبنا ولقضيتنا"[113].

خلاصة:

لم يكن لمنظمة التعاون الإسلامي أيّ علاقات خاصة مع حركة حماس أو مع أيّ من حركات المقاومة الأخرى. لكن المنظمة كانت تعبر عن مواقف الأنظمة السياسية المشاركة فيها، وليس الشعوب التي تمثلها هذه الأنظمة. وبالتالي، وقفت المنظمة بشكل عام إلى جانب استراتيجية السلام مع "إسرائيل". وبشكل عام، رفضت المنظمة أي عدوان إسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والسياسات الإسرائيلية التي تعرقل التفاوض مع

---

111 **المستقبل**، 2013/12/10.

112 **الحياة**، 2013/10/10.

113 **القدس العربي**، 2013/12/18.

الفلسطينيين، ودعت إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد اعترفت منظمة التعاون الإسلامي بفوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وأيدت الحوار الفلسطيني الفلسطيني، وشجعت المصالحة بين فتح وحماس، وحاولت أن تلعب دوراً مباشراً في هذه المصالحة، دون أن تصل إلى نتائج واضحة.

أما بشأن علاقة حماس بتركيا، فيمكن القول إن أربع محطات "تاريخية" على المستوى الفلسطيني أسهمت في فاعلية الدور التركي، وفي فتح آفاق العلاقة التركية مع حركة حماس، وهي: الانتخابات التشريعية سنة 2006 التي فازت فيها حركة حماس، والاشتباكات الفلسطينية – الفلسطينية في قطاع غزة بين فتح وحماس، والعدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية 2008 وبداية 2009 للقضاء على حركة حماس، وحادثة الاعتداء الإسرائيلي على سفينة كسر الحصار التركية مافي مرمرة في 2010/5/31. وعلى الرغم من الأدوار التي لعبتها تركيا في هذه المحطات الثلاث، من ناحية الاعتراف بنتائج الانتخابات وتشجيع حماس على "التخلي عن العنف"، أو من ناحية الوساطة بين فتح وحماس، أو التنديد بالعدوان الإسرائيلي على غزة، فإن خيار تركيا مع حزب العدالة والتنمية بقي تحت سقف "المبادرة العربية للسلام"؛ أي الدعوة إلى التفاوض والاعتراف والعلاقات الطبيعية، إذا وافقت "إسرائيل" على الانسحاب إلى حدود سنة 1967. أي أن الخلاف التركي مع "إسرائيل" حول القضايا التي ذكرناها، لم يبدل ثوابت تركيا الأوروبية والأطلسية من وجود "إسرائيل"، ومن ضرورة الاعتراف بها، ومن خيار التفاوض للوصول إلى السلام معها. كما أن الثورات العربية التي اندلعت في مطلع سنة 2011 في تونس ومصر، وانتقلت إلى بلدان أخرى في المنطقة العربية، وعززت من الدور التركي ومن فاعليته، لم تغير بدورها هذه الاستراتيجية التركية حتى كتابة هذه السطور. إنه من الصعب على تركيا أن تكون جزءاً من بنية السياسات الغربية في المنطقة، وأن تنهج في الوقت نفسه سياسات معادية لـ"إسرائيل". ولذلك، فمن غير المتوقع في الظروف الراهنة أن تذهب العلاقات التركية الإسرائيلية إلى قطيعة كاملة، ولذلك فستتابع على الأغلب سياستها في "الدعم المحسوب" لحماس.

وعند دراسة علاقة حماس بإيران، يلاحظ أن إيران استمرت في إعلان مواقف الدعم والتأييد لحركة حماس طوال فترة علاقتهما منذ نحو ربع قرن. وقد استمرت إيران في رفض التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستمرت في التأكيد على مواقفها الثابتة من شرعية المقاومة، ومن لا شرعية الكيان الصهيوني. وخلافاً لمنطق الدول

الإسلامية الأخرى (بما فيها تركيا)، شددت طهران على زوال هذا الكيان، وتحدث مسؤولوها عن تفاؤلهم بقرب هذا الزوال. بل إن إيران ذهبت إلى حدّ التشكيك في شرعية المفاوض الفلسطيني، ودانت سياسات "إسرائيل" التهويدية، وجددت تأييد المقاومة وثقتها بأنها الطريق الوحيد للقضاء على "إسرائيل" وتحقيق النصر.

حماس ما تزال في حاجة إلى دعم إيران كدولة إسلامية مهمة، طالما بقي صراعها مستمراً كحركة مقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وطالما بقي أفق التسوية مسدوداً ولا ضوء يلوح في نهاية النفق. لذا ستحتاج حماس إلى العلاقة ليس مع إيران فقط، بل ومع تركيا، ومع باقي الدول الإسلامية والعربية؛ خصوصاً وأن مرحلة ما بعد "الثورات العربية" ما تزال مرحلة ضبابية، لا تسمح في المدى المنظور بأي تغيير في الخيارات الاستراتيجية.

وستبقى إيران أيضاً على علاقتها الوثيقة مع حماس، طالما بقيت إيران متمسكة باستراتيجية المواجهة مع الكيان الإسرائيلي، ومع الولايات المتحدة. وحماس بالنسبة إلى إيران حركة مقاومة في إطار هذه الاستراتيجية. هكذا تفترق إيران في رؤيتها الاستراتيجية للعلاقة مع حماس ودعمها لها على مستويات عدة، عن توجهات وسياسات الدول الإسلامية الأخرى مثل تركيا أو أيّ دولة أخرى من بقية دول "منظمة المؤتمر الإسلامي". ومن المتوقع أن تتحسن علاقة حماس بإيران فيما إذا تقدمت فرص التسوية السياسية في سورية، أو إذا قامت "إسرائيل" بشن أيّ عدوان جديد على الشعب الفلسطيني في غزة.

الفصل العاشر

حماس في الحكم

دراسة في الأيديولوجيا والسياسة 2006–2012

د. إشتياق حسين   أ. بلال الشوبكي

حماس في الحكم

دراسة في الأيديولوجيا والسياسة 2006–2012

مقدمة:

منذ أن بدأت الحركات الإسلامية في الظهور كقوى منافسة للحركات والأحزاب القائمة في كثير من البلدان، كانت التساؤلات المتعلقة بها مرتبطة بمدى إمكانية وصول مثل هذه الحركات إلى الحكم. هذه التساؤلات لم تعد مطروحة اليوم بحكم وصولهم للسلطة في العديد من الدول، وقد تحوّل التساؤل إلى مدى إمكانية انسجام هذه الحركات مع البنية الديموقراطية للأنظمة السياسية، فالخلفية الأيديولوجية لهذه الحركات تدفع إلى التشكيك في قدرتها على العمل في بيئة ديموقراطية، قد تخالف بعض مخرجاتها المبادئ التي تتبناها تلك الحركات.

حركة حماس، وهي حركة إسلامية فلسطينية وصلت إلى الحكم سنة 2006، تواجه التساؤل ذاته، حول مدى قدرتها على التوفيق بين مرجعيتها الإسلامية وبين قبولها بالعمل ضمن مؤسسات ديموقراطية، ولذلك فإن إشكالية الجمع بين المبادئ الأيديولوجية والعمل السياسي الديموقراطي تصبح محل تساؤل وبحث. الجمع بين المقاومة والحكم لدى حماس يعدُّ تحدياً للحركة، فتمايزها عن غيرها من الحركات كان في جمعها للأنشطة الاجتماعية والعمل العسكري، فكيف لها أن تضيف بعداً جديداً يتمثل في الحكم والعمل السياسي الرسمي؟ إذ إن الحركات الاجتماعية قادرة على التحول إلى أحزاب سياسية، أما الحركات العسكرية فإنها ستواجه عقبات عديدة إن أرادت العمل كحزب سياسي، ليس أقلها الشفافية التي يتطلبها العمل الحزبي، في ظلّ بيئة قانونية ديموقراطية، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة العمل المقاوم وسريته.

كان الاهتمام بحركة حماس ومتابعة نشاطها كبيراً في الغرب، جورج بوش الابن كان قد وصف حركة حماس بأنها "واحدة من أعنف المنظمات الإرهابية في العالم"[1]؛

[1] Michael Irving Jensen, *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective* (New York: I.B.Tauris & Co. Ltd., 2009), p. 2.

وهو ما تتبناه "إسرائيل" نفسه، وأوروبا الغربية، وكندا، وعدد من الدول في الغرب. لكن حماس غيرت قواعد اللعبة حين قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 2006. تلك الانتخابات كانت البوابة التي دخلت منها حركة حماس إلى الشراكة السياسية، وجعلت منها لاعباً لا يمكن تجاهله[2]. علاقة حماس بالانتخابات سنة 2006 لم تكن مجرد مشاركة، وإنما فوزاً بـ 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً في المجلس التشريعي الفلسطيني، بالإضافة إلى أربعة من المرشحين المستقلين المدعومين من الحركة، وهو ما يستدعي نقاش نتائج تلك الانتخابات في هذا الفصل.

وقد تبع ذلك تشكيل حماس للحكومة العاشرة منفردة، ثم تشكيلها للحكومة الحادية عشرة في إطار حكومة وحدة وطنية، إلى أن انتهى الأمر بحالة الانقسام التي تجلت بسيطرة حماس على قطاع غزة، وسيطرة فتح على إدارة مناطق السلطة في الضفة الغربية.

حركة حماس تتشكل في ظاهرها من ثلاثة أقسام رئيسية وهي المكتب السياسي للحركة والذي يظهرها كحزب سياسي، والواجهات والمؤسسات التي تعمل الحركة من خلالها كالمؤسسات الخيرية والتعليمية التي يمكن اعتبارها مؤسسات مجتمع مدني، والجناح العسكري المتمثل في كتائب عزّ الدين القسام. هذا الفصل من الكتاب سيركز فقط على حماس كحزب سياسي.

هناك اعتقاد وخصوصاً في الغرب، أن حركة حماس فيها الكثير من التناقضات، وربما يكون أفضل التوصيفات تعبيراً عما يعتقده الكثير من الباحثين الغربيين، هو ما أفاد به فرانسيس روبينسون Francis Robinson خلال مراجعته لدراسة جيرون جينينغ Jeroen Gunning "حماس في السياسة: الديموقراطية، الدين، العنف"، حيث قال روبينسون:

> يتبيّن للمراقبين أن حركة حماس لديها العديد من التناقضات المتأصلة: لقد استخدمت العنف السياسي ضدّ كلاً من إسرائيل وخصمها السياسي الفلسطيني حركة فتح، لكنها شاركت في انتخابات 2006 على خلفية القانون

---

[2] Baudouin Long, "The Hamas Agenda: How Has it Changed?" *Middle East Policy* journal, vol. 17, no. 4, Winter 2010, p. 131, http://www.mepc.org/journal/middle-east-policy-archives/hamas-agenda-how-has-it-changed

> والرفاه الاجتماعي والنظام؛ تسعى إلى إقامة دولة إسلامية لكنها تبنت الانتخابات ونافست ديموقراطياً؛ تدعم الشريعة بالرغم من أن قياداتها ذات تخصصات علمانية secular professionals مهنية بشكل أساسي؛ تدعو إلى تدمير إسرائيل لكنها أبدت استعدادها لاحترام اتفاقيات السلام السابقة[3].

غير أن روبينسون وقع على ما يبدو ضحية التعميم والتبسيط في توصيفاته. إذ إن استخدام حركات المقاومة للأساليب العسكرية أو السياسية في مواجهة الاحتلال... هي ظاهرة عامة استخدمتها حركات المقاومة في مواجهة كافة أشكال الاحتلال والاستعمار في العالم. وهو ما فعلته حركة فتح نفسها، كما لجأت إليها حركات مقاومة الاحتلال النازي في أوروبا، ولجأ إليها الجيش الجمهوري الإيرلندي... وغيرها. كما أن السعي لإقامة دولة إسلامية لا يتنافى في رؤية معظم تيارات الإسلام السياسي مع التنافس الانتخابي الديموقراطي. وفي الإسلام لا تقتصر الدعوة لتطبيق الشريعة على المشايخ والعلماء، ولكن يمكن أن تشارك فيها قطاعات واسعة من المجتمع ومن كافة تخصصاته العلمية التي تؤمن بأن الإسلام دين شامل، كما تؤمن بصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان؛ وهؤلاء لا يمكن وصفهم بأنهم "علمانيون" لمجرد أنهم لا يحملون تخصصاً شرعياً أو ليسوا "رجال دين" بالمفهوم الغربي للمصطلح. أما تعبير حماس عن احترامها للاتفاقات السابقة وموافقتها لإنشاء دولة فلسطينية على الأرض المحتلة سنة 1967، فهو بالنسبة لحماس ولكثيرين غيرها أمرٌ متوافق مع العمل المرحلي، ما دامت حماس مُصِرّةً على عدم الاعتراف بـ"إسرائيل"... وهو ما التزمت به بالرغم من كافة الضغوط، ومن شدة الحصار عليها.

حين وصلت حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى الحكم في سنة 2006، لم تواجه فقط تحدي الجمع بين أيديولوجياتها الإسلامية مع النظام السياسي الديموقراطي، وإنما تحدي العلاقة مع القوى السياسية الفلسطينية واللاعبين الدوليين، مضافاً لها تحدي الحفاظ على نفسها كحركة مقاومة وحزب سياسي حاكم. تأسيساً على ما سبق، فإن هذا الفصل يهدف إلى:

---

[3] Jeroen Gunning, "Hamas in Politics: Democracy, Religion, Violence," *Journal of the Royal Asiatic Society*, Cambridge University Press, vol. 20, issue 2, April 2010, p. 226.

1. نقاش إشكالية النظام السياسي الفلسطيني لمعرفة البيئة التي تعمل فيها حركة حماس منذ سنة 2006.
2. تحليل التحديات التي واجهت حماس، مثل التوفيق بين الأيديولوجيا الإسلامية والديموقراطية، والجمع بين المقاومة والحكم.
3. تقييم الأداء السياسي لحركة حماس في الحكم.

بناءً على الأهداف المشار إليها أعلاه، فإن هذا الفصل سيحوي الأقسام التالية: الأول سيناقش الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006، لكونها حجر أساس في السياسة الفلسطينية؛ أما الثاني فسيقدم تحليلاً للإشكاليات الرئيسية في النظام السياسي الفلسطيني مع إيضاح لآلية عمل حماس في ظلّ هذه الإشكاليات؛ أما القسم الثالث من هذا الفصل فسيخصص لنقاش التحديات التي تواجهها حركة حماس كالجمع بين الثنائيات المتناقضة (من وجهة نظر البعض وخصوصاً الغرب)؛ وأخيراً في القسم الرابع سيتم تقييم أداء حماس السياسي.

أولاً: انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني لسنة 2006:

جرت أول انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني سنة 1996، فيما لم تجرِ الانتخابات مرة ثانية إلا سنة 2006. محجوب زويري أشار إلى أن أهمية هذه الانتخابات سابقة لإعلان النتائج وذلك للأسباب التالية:

1. لأنها أول انتخابات بعد وفاة ياسر عرفات.
2. أنها أجريت بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.
3. أن حماس قررت المشاركة فيها بعدما قاطعتها سنة 1996[4].

بدءاً بالانتخابات الرئاسية في 2005/1/9 لملء مكان الراحل ياسر عرفات 2004، مروراً بانتخابات المجالس المحلية والبلدية، ووصولاً إلى فوز حركة حماس في الانتخابات

4 Mahjoob Zweiri, "The Hamas Victory: Shifting Sands or Major Earthquake?," *Third World Quarterly*, vol. 27, no. 4, 2006, p. 675.

التشريعية في 2006/1/25، أكد المراقبون الدوليون على شفافية الانتخابات ونزاهتها ومستوى الحريات المتقدم والسلوك الانتخابي الناجح، بما أعطى مؤشرات على أن الشرق الأوسط أمام حقبة جديدة من الحياة السياسية[5].

حين أعلنت حماس عن نيتها المشاركة في الانتخابات التشريعية على لسان عضو المكتب السياسي فيها محمد غزال في نابلس، لم تثر تخوفات المنافسين للحركة وتحديداً حركة فتح؛ فقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي في تلك الفترة أن حركة فتح ما زالت تتفوق على حماس من حيث نسبة أنصارها في الشارع، وهو ما فسر موافقة العديد من الجهات على مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية. النظام المصري، في ذلك الوقت وعلى لسان الرئيس السابق حسني مبارك، عبر عن رأيه الذي ربما كان هو رأي المعارضين لحماس والإسلاميين عموماً، حين أكد لإحدى الصحف الإسرائيلية أن مشاركة حماس يجب أن يوافق عليها إسرائيلياً، فهم بعد الانتخابات سيتحولون إلى جهة لن يتعدى دورها تمثيل المعارضة غير الفعالة في الانتخابات.

وجهة نظر حسني مبارك عبرت عنها كوندوليزا رايس بمنطق أكثر إقناعاً، حين قالت إن قيادة حماس حين تجلس في البرلمان لن تنشغل كثيراً بترديد الشعارات ضدّ "إسرائيل"، بقدر انشغالها بتأمين حقائب مدرسية للأطفال. تصريح رايس كان يعبر عن فهمها التام لحقيقة السلطة الفلسطينية ووضعها المالي، وقدرة المانحين في الضغط عليها، لكن تصريح رايس أيضاً لم يكن يحمل أيّ مؤشرات على توقع الإدارة الأمريكية فوزَ حركة حماس، فقد نظرت إلى أن الانتخابات ستحتوي حركة حماس في مؤسسات السلطة، وستحجم من قدرتها العسكرية[6].

في الجهة الفلسطينية، لم تكن حركة فتح قد تهيأت لفكرة إزاحتها عن موقع القيادة في السلطة الفلسطينية. وبالرغم من أن حركة حماس فازت في الانتخابات المحلية التي سبقت التشريعية، إلا أن المراقبين عزوا ذلك حينها إلى أن الانتخابات المحلية تعتمد في الأساس على الجماعات العشائرية والدينية والعمل الخيري، وهو ما تميّزت به

---

[5] Riad Malki, "The Palestinian Elections: Beyond Hamas and Fatah," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 3, July 2006, pp. 131–132.

[6] Daniel Pipes, "Can Hamas and Hezbollah be Democratic?," *New York Sun* newspaper, 22/3/2005, http://www.freemuslims.org/news/article.php?article=526

حركة حماس. أما الانتخابات التشريعية فإنها تعتمد على الوضع السياسي والبرامج الحكومية، وقد كان هناك اعتقاد أن حركة حماس لن تنجح في دائرة أوسع من دائرة المساجد والمؤسسات الخيرية.

قيادة حركة حماس أيضاً لم تكن تعطي مؤشرات على أنها تسعى للفوز بقدر سعيها للمشاركة. إذ إن معظم قيادييها لم يكن يتوقع الفوز أصلاً، فقد كانت تركز على تكوين معارضة قوية لحماية برنامج المقاومة ومحاربة الفساد والقيام بمراقبة قوية لأداء السلطة التنفيذية.

حين فازت حركة حماس في الانتخابات التي أجريت في 2006/1/25، بدأت عمليات التحليل لأسباب فوزها، وقد بالغ الكثير من المراقبين في جعل العامل الديني السبب الأساسي في فوز حركة حماس، التي استخدمت خطاباً دينياً لحشد المؤيدين؛ إلا أن هذا التحليل غير دقيق، بحكم أن هناك حركاتٍ إسلامية استخدمت الخطاب الديني نفسه، لكن من أجل مقاطعة الانتخابات، وهي حركة الجهاد الإسلامي وحزب التحرير الإسلامي. كما أن هناك من بالغ في اعتبار فوز حركة حماس مجرد ردّ فعل على الفساد الذي انتشر في مؤسسات السلطة تحت قيادة حركة فتح، فلو كان السبب متعلقاً بهذه النقطة وحدها لتوزعت أصوات الغاضبين من الفساد على الحركات الأخرى، مثل المبادرة الوطنية، والطريق الثالث، والحركات اليسارية الأخرى.

بالرغم من أهمية الأسباب سابقة الذكر، بالإضافة إلى تميز حماس في العمل الاجتماعي الخيري وتشكيلها شبكة مؤسسات في كافة المناطق، إلا أن السبب الرئيسي في فوز حركة حماس وفق ما ترى هذه الدراسة، أن خطاب حماس ودعايتها الانتخابية ركزت على أولويات المواطن في تلك الفترة. فبالرجوع إلى استطلاعات الرأي آنذاك حول أولويات المواطن الفلسطيني، يمكن الاستنتاج أن برنامج حركة حماس الانتخابي كان إعادة صياغة لما ورد في تلك الاستطلاعات على شكل سياسة حكومية ستعمل حماس على تنفيذها حال فوزها في الانتخابات[7]. فبالنظر إلى استطلاع برنامج دراسات التنمية

[7] Development Studies Programme (DSP) – Birzeit University, "An Opinion Poll Concerning Living Conditions, Emigration, the Palestinian Government, Security Conditions and Reform," Poll no. 19, 5/10/2004, http://sites.birzeit.edu/cds/opinionpolls/poll19/

في بيرزيت سنة 2004[8]، يمكن القول أن أولويات المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تركزت على الاستقرار الأمني وتحسين الوضع الاقتصادي وسيادة القانون.

استطلاعات رأي أخرى أجرتها بعض مراكز الأبحاث الفلسطينية دعمت النتائج نفسها، وأشارت بوضوح إلى حالة نفور من وضعية الفساد المنتشرة في الضفة والقطاع، ومن أهم النتائج التي يمكن الإشارة إليها في هذا الفصل وفقاً لبعض الدراسات المسحية، هي الآتي:

- القدرة على محاربة الفساد في المرتبة الأولى من بين ثماني اعتبارات في اختيار القوائم المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة 30%[9].
- صرح 21% من المستطلعة آراؤهم بأن محاربة الفساد في المؤسسات العامة من أهم أولوياتهم على الصعيد الداخلي[10].
- الأمر الرئيسي الذي يأمل أفراد العينة أن يقوم به أعضاء المجلس التشريعي هو محاربة الفساد 53%. فيما تبين أن أهم المواصفات التي رآها المستطلعة آراؤهم مؤهلة للشخص الذي ينوون انتخابه في الانتخابات التشريعية القادمة هي كونه غير فاسد 92%[11].
- عند التصويت للأحزاب والحركات في الانتخابات التشريعية، الاعتبار الأول هو القدرة على محاربة الفساد 24%[12].
- العامل الأكثر أهمية في التصويت للمرشحين الأفراد هو النزاهة والبعد عن الفساد[13].

---

[8] Ibid.

[9] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم (18)، 6–2005/12/8، انظر: www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p18a.pdf

[10] "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، نقلاً عن: مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، 2005/12/25.

[11] "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع أمان، نقلاً عن: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 16–2005/11/18.

[12] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، استطلاع رقم (17)، 7–2005/9/9، انظر: www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p17a1.pdf

[13] "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع أمان، نقلاً عن: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 9–2005/6/11.

المقارنة في إطارها النظري، توحي بأن تطابقاً واضحاً كان قائماً بين ما طرح في أدبيات حماس الحديثة وبين أولويات الشارع التي حددتها الكثير من استطلاعات الرأي والخبراء، فكان الشعار الذي اختارته حماس لنفسها في الانتخابات أساس التطابق، فأظهرت تحولاً نوعياً في خطابها الموجه للجماهير، والذي اعتمد في كثير من الأحيان وتقليدياً على موقفها من "إسرائيل"، إلا أنه وقبيل الانتخابات جاءت بشعار بعيد عن معطيات العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي، وأقرب ما يكون إلى مشكلات المؤسسة الفلسطينية الرسمية.

بالإضافة إلى عنوان مشروع حماس في تلك الفترة "التغيير والإصلاح"، فإن البرنامج ذاته قد ضمّ بنوداً عدة أكدت على مأسسة السلطة، بما يضمن إدارة سليمة لموارد الشعب الفلسطيني، وضمان نزاهة وشفافية العمل المؤسساتي، إضافة إلى محاربة الفساد بكافة أشكاله، والتأكيد على ضرورة إيجاد آلية إدارية سليمة للتعيين في مؤسسات السلطة في كافة القطاعات، وعلى الرغم من الملاحظات العديدة على البرنامج والتي ستناقش لاحقاً في هذا الفصل، إلا أن البرنامج كعنوان لمرحلة جديدة جاء منسجماً مع مطالب الرأي العام الفلسطيني.

وفقاً لما جاء في برنامج التغيير والإصلاح، وفي الشق الخاص بسياسة الإصلاح الإداري ومكافحة أشكال الفساد، فقد رأى البرنامج أن الإدارة الرشيدة هي العامل الأساسي في نجاح الدول وتقدمها، وعليه، فإن كتلة التغيير والإصلاح وفقاً للبرنامج ستعمل من أجل:

1. القضاء على كلّ أشكال الفساد الراهنة في المجالات كافة بأقصى سرعة ممكنة، لأن الفساد سبب رئيسي في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية.

(....)

3. تبني سياسة استيعابية وتوزيع للقوى العاملة بشكل متوازن وفق خطط واضحة حسب احتياجات الأجهزة الإدارية من الكفاءات المختلفة، ومحاربة المحسوبية والواسطة[14].

[14] انظر: "أهمية موضوع "الفساد" للناخب والمرشح،" موقع أمان.

أما فيما يتعلق بالسياسة التشريعية فقد أكدت قائمة التغيير والإصلاح على ضرورة إجراء إصلاحات دستورية، والعمل على إصلاح الجهاز القضائي، بحيث تتوفر له النزاهة والاستقلال والفعل والتطور، وإنهاء هيمنة السلطة التنفيذية على مختلف السلطات، بالإضافة إلى تفعيل المحاسبة والمساءلة وإخضاع جميع موظفي السلطة لذلك وبشفافية تامة[15].

فاز عن حركة حماس في المجلس التشريعي سنة 2006 نخبة متميزة تعليمياً مقارنة بفتح أو غيرها. فمن بين 74 عضواً فاز عن حماس 19 من حملة الدكتوراه 25.7%، و22 من حملة الماجستير 29.7%، وتبلغ نسبة الجامعيين بين مجمل أعضاء حماس 89.2%. أما حركة فتح التي فازت بـ 45 عضواً، فقد كان من بينهم عشرة من حملة الدكتوراه 22.2%، وسبعة من حملة الماجستير 15.6%، أما نسبة الجامعيين بين مجموع أعضاء فتح فتبلغ 77.8%[16]. غير أن التخصص الشرعي كان هو الأبرز بين تخصصات أعضاء حماس في التشريعي.

كما أن أعضاء التشريعي من حماس كانوا أكثر شباباً من حيث الفئة العمرية مقارنة بحركة فتح، فقد كان هناك 12 عضواً دون الأربعين عاماً 16.2%، و34 عضواً بين الأربعين والخمسين عاماً 45.9% و25 عضواً بين الخمسين والستين 33.8%، وثلاثة أعضاء فوق الستين عاماً 4.1%. أما فتح فكان هناك ثلاثة أعضاء دون الأربعين عاماً 6.7%، و24 عضواً بين الخمسين والستين عاماً 53.3%، وسبعة أعضاء فوق الستين عاماً 15.6%[17]. ويبلغ متوسط أعمار أعضاء حركة حماس في المجلس 47.7 عاماً مقابل 49.2 عاماً لحركة فتح[18].

هناك أيضاً ملاحظات على الآلية التي اتبعتها حركة حماس في اختيار النواب، فقد اعتمدت بالأساس على شعبية الشخصيات وليس بالضرورة على تنويع الكفاءات والاختصاصات، وهذا ما طبع معظم نواب حماس في بعض المناطق بالصفة نفسها، من حيث الاختصاص أو نوعية العمل. بحيث كان جزء واسع من المرشحين للمجلس

---

[15] المرجع نفسه.

[16] سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 202 و257.

[17] **المرجع نفسه**، ص 232.

[18] **المرجع نفسه**، ص 258.

التشريعي من الأئمة ودارسي الشريعة أو العاملين في هذا الحقل. وكمثال على ذلك يمكن النظر إلى محافظة كبيت لحم، حيث كان من بين المرشحين الأربعة، ثلاثة من المختصين في الشريعة الإسلامية[19]، أو محافظة قلقيلية كان كلّ مرشحيها من الأئمة ومدرسي العلوم الإسلامية، ومنهم من لا يحمل شهادة علمية[20].

هذا الأمر ليس انتقاصاً من قدرات من هم مختصون في هذا الحقل، وإنما التفاتاً إلى حقيقة مفادها أن المجلس التشريعي لن يناقش قضايا دينية فقط، وإنما هناك قضايا أخرى ذات طابع تكنوقراطي، تظهر جلية حين يتم تقسيم اللجان، فهناك قضايا تتعلق بالقانون، والسياسة، والاقتصاد، والعلوم المالية، والاتصالات، والمواصلات، والصحة، والتكنولوجيا، والطاقة، وغيرها من القضايا الفرعية.

من العدل الإشارة إلى أنه وبالرغم من وجود عدد كبير من المدرسين والأئمة في كتلة التغيير والإصلاح إلا أنها ضمت كفاءات منتقاة ومتخصصة مقارنة بغيرها من الكتل، لكن تقييمنا في هذه الجزئية ليس بالقياس على الكتل البرلمانية الأخرى، وإنما بناء على طموح حماس في تغيير وإصلاح الوضع الفلسطيني بكافة ملامحه، والتي تتطلب كفاءات ومختصين في كافة قضايا المجتمع. ولمزيد من المعلومات، يمكن النظر إلى الجدول رقم (1)، الذي يعطي تفصيلاً رقمياً حول مستوى أعضاء المجلس التشريعي الأكاديمي من كتلة التغيير والإصلاح، وتخصصاتهم.

فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية. ونظرياً كان بإمكانها تشكيل حكومة وتنفيذ برنامجها بشكل مريح، إلا أن واقع الحياة السياسية الفلسطينية كان يهدد هذه النتيجة التي حققتها حركة حماس، وبدلاً من أن يكون فوز الحركة بداية لمرحلة جديدة، تتمتع فيها حركة حماس بامتيازات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، بدت الأمور مأساوية بالنسبة للحركة من حيث العلاقات الداخلية والخارجية. على أيّ حال، وقبل الخوض في تحليل أداء حماس السياسي، يجب أن نضع الحركة في بيئتها المتمثلة في النظام السياسي الفلسطيني.

---

[19] للاطلاع على السيرة الذاتية لمرشحي حماس في بيت لحم، انظر: المركز الفلسطيني للإعلام في:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/entkhabat06/entkhabat_tashre3i_06/bet_lahem/22_1_06.htm

[20] المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/entkhabat06/entkhabat_tashre3i_06/kalkelyah/5_1_06.htm

جدول رقم (1): أعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح وفق تخصصاتهم[21]

التخصص	الضفة والقطاع	النسبة (%)	الضفة	النسبة (%)	القطاع	النسبة (%)
العلوم الشرعية	32	47.8	23	53.5	9	37.5
الآداب والتربية	12	17.9	4	9.3	8	33.3
الطب والصيدلة والتمريض	6	9	3	7	3	12.5
القانون	1	1.5	1	2.3	–	0
الاقتصاد والعلوم الإدارية	7	10.5	6	14	1	4.2
العلوم والهندسة	7	10.5	5	11.7	2	8.3
العلوم السياسية	2	3	1	2.3	1	4.2

ثانياً: إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني وكيفية تعامل حماس معها:

إن من أهم إشكاليات النظام السياسي الفلسطيني هو التداخل الغامض بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. هناك ازدواجية في العمل السياسي الفلسطيني ناتجة عن غياب الحد الفاصل بين مهام السلطة ومهام المنظمة. وبالرغم من أن ذلك التحديد قد يكون موجود نظرياً، إلا أن الممارسة السياسية تعكس نوعاً من الهلامية في الأدوار؛ بالإضافة إلى ضعف كلا المؤسستين من ناحية البنية والبرامج، وهو ما يعيق عملهما. ممدوح نوفل أكد على ضعف المنظمة من حيث قدرتها على النضال بكفاءة ضدّ الاحتلال، وعزا ذلك إلى فشل منظمة التحرير في تحقيق الإصلاحات المطلوبة، وقد أشار إلى أن عملية الإصلاح لا بدّ أن تكون مقرونة مع إعادة إحياء وتفعيل المنظمة، وقد نادى بضرورة إنهاء الخلط بين دور الوزراء ودور أعضاء اللجنة التنفيذية، والعمل على تصحيح أوضاع الكثير من العاملين في المنظمة وضرورة مراجعة أنظمة التمثيل والكوتا الفصائلية. دعوة ممدوح للإصلاح لم تقتصر على المنظمة، فقد طالب أيضاً بإصلاح السلطة الفلسطينية في كثير من القضايا المشابهة للنقاط المذكورة أعلاه، من حيث البناء المؤسساتي والبرنامج[22].

---

[21] هذا جدول خاص بالدراسة، تمّ إعداده من قبل الباحث، بالاعتماد على السير الذاتية لأعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي الفلسطيني.

[22] Mamdouh Nawfal, *The Palestinian Political System, Between Palestine and the Diaspora: The Structural Changes in the Palestinian Political Life*, The Fourth Annual Conference of The Palestinian Institute for the Study of Democracy–Muwatin, 22–23/10/1998 (Ramallah: Muwatin, 1999).

حين تمّ تأسيس السلطة الفلسطينية، وقامت القيادات التقليدية لمنظمة التحرير بالعودة لفلسطين وتأسيس نظام سياسي قائم على فكرة الحكم الذاتي، كان هناك بعض التنظيمات التي تتمتع بدعم جماهيري، وترفض الانخراط في النظام السياسي الجديد، وتفضل التأثير عليه من الخارج، وهنا تبيّن وجود إشكالية أخرى في وجود قوى سياسية أخرى لا تتعامل مع منظمة التحرير أو السلطة كجهات تمثيلية للفلسطينيين. في السياق ذاته؛ يقول جورج جقمان: إن محاولة نقل نموذج منظمة التحرير بشكل كامل، وتطبيقه على النظام السياسي الناشئ في فلسطين مثّل تهديداً حقيقياً للمجتمع؛ في ظلّ غياب مؤسسات مجتمع مدني منظمة، أو أحزاب سياسية، أو اتحادات، أو حركات جماهيرية قادرة على تشكيل معارضة حقيقية[23].

كما أشير أعلاه، فإن تأسيس السلطة الفلسطينية جعل من مشكلة النظام السياسي الفلسطيني ليست مقتصرة على منظمة التحرير، مثل غياب الديموقراطية داخل مؤسساتها، وعدم إجراء الانتخابات، وعدم تمثيلها لكل الحركات الفلسطينية نتيجة عدم إصلاحها، وإنما تشمل مشاكل أخرى، كأزمة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. قبل وصول حماس للحكم لم يكن هناك أزمة في العلاقة، لأن حركة فتح كانت تسيطر على المنظمة والسلطة، وقد قامت هي بنفسها بتهميش دور المنظمة. لكن بعد فوز حماس حاولت فتح إعادة تفعيل منظمة التحرير، وهو ما أوجد أزمة داخل النظام السياسي الفلسطيني، يمكن اختصارها بأزمة التمثيل.

واقع الأمر أن الفصائل الفلسطينية تدرك ضرورة إصلاح منظمة التحرير، وقد وقعت اتفاقيات مشتركة تطالب بإصلاحها، فيما يعكس الإجماع على نقطة وجود إشكاليات داخل المنظمة. لكن التوقيع على ضرورة الإصلاح لا يكفي إن لم يكن هناك تحديد أدق للإصلاح، وتوافق على أن التشكيلة الحزبية داخل منظمة التحرير، لم تعد تنسجم مع الموازين السياسية الجديدة[24]؛ انطلاقاً من تنامي شعبية بعض الحركات، وتراجع بعضها، ونشوء أو اندثار أخرى. وما دام الخلاف قائماً على ماهية الإصلاح

---

[23] George Jaqman, *The Danger Posed by the Past to the Future, a Critique of the Model of the Palestine Liberation Organization* (Ramallah: Muwatin, 1999).

[24] جواد الحمد (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006).

وشكله، فإن الاتفاق على المبدأ ليس سوى خطاب للاستهلاك الإعلامي. فالفصائل الفلسطينية لم تتوافق بعد على تفاصيل الإصلاح المفترض تنفيذه في منظمة التحرير[25].

أبدت حماس رأيها بكل وضوح فيما يخص منظمة التحرير، فهي لا تنكر أن منظمة التحرير الفلسطينية تُعدُّ ممثلاً شرعياً للفلسطينيين، لكنه ليس الممثل الوحيد، وحتى تقبل حماس، ومعها أيضاً الجهاد الإسلامي والمبادرة الوطنية، بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فإنها اشترطت إصلاح منظمة التحرير بشكل كامل، وإجراء الانتخابات للمجلس الوطني لكل الفلسطينيين، على أن يقرر المجلس الوطني المنتخب سياسات ومواقف وميثاق منظمة التحرير الجديدة. إلا أن حركة فتح عطلت عملياً عملية إصلاح منظمة التحرير، لضمان استمرار سيطرتها عليها، وإن كان إصلاح المنظمة هو بند من بنود المصالحة الفلسطينية.

أما بخصوص السلطة الفلسطينية، فهي تعاني أيضاً من بعض المشاكل مثل تنازع الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء، وهي مشكلة سابقة لدخول حماس إلى السلطة؛ فقد سبق وأن حدث نزاع بين أبو مازن وياسر عرفات، واستمرت النزاعات حتى بعد إقالة حكومة حماس في الضفة، وحدثت خلافات بين سلام فياض والكثير من قيادات فتح، كما حدثت بعد سنوات من العمل خلافات بين فياض وأبو مازن نفسه. هذه المشكلة أضعفت من قدرة حماس على تنفيذ برنامجها، فهناك برنامج مختلف تماماً لدى الرئيس، وقد استطاع بالتعاون مع الجهات الخارجية المانحة أن يمنع وصول الأموال إلى الحكومة بقيادة حماس، بحيث تصل الأموال إلى مكتب الرئيس، وهو ما زاد من أزمة العلاقات داخل مؤسسات السلطة.

ويرى البعض أن حماس دفعت ثمن مقاطعتها لانتخابات الرئاسة سنة 2005، إذ إنها لم تكن تتوقع الفوز بها، كما لم تتوقع الفوز في الانتخابات التشريعية. لكن ذلك حسب رأيهم لا يعفي حماس من تحمل مسؤولية عدم مشاركتها في التصويت في الانتخابات الرئاسية لصالح مرشح آخر مستقل، فهناك مرشحون كانوا على استعداد للتعاون مع حماس، مثل عبد الستار قاسم، ومصطفى البرغوثي.

---

[25] محسن محمد صالح (محرر)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

تعاملت حماس بعد الانتخابات التشريعية وحدوث النزاع مع الرئاسة وفتح بشكل ديموقراطي ولجأت إلى الحوار، وقد استطاعت الوصول إلى حلّ من خلال التفاوض على وثيقة الأسرى للوفاق الوطني 2006، واتفاقيات أخرى لاحقة أبرزها اتفاق مكة 2007. إلا أن التوافق لم يستمر طويلاً، بحكم أن بعض القيادات في حركة فتح، والتي تبين فسادها لاحقاً، قامت بالتحضير لانقلاب على نتائج الانتخابات، وقد شاركت في إحداث فتنة داخلية من خلال العديد من الاعتداءات وصلت حدّ القتل، وقد برز من هذه القيادات محمد دحلان، الذي يواجه تهماً عديدة في المحاكم الفلسطينية في رام الله، رفعها عليه الرئيس الفلسطيني محمود عباس. في سنة 2007 اتخذت حركة حماس قراراً باستخدام القوة ضدّ تلك الفئات[26]، بعد أن وصل التحريض ضدّ حماس وحكومتها إلى مداه، وقد نجحت في إحكام سيطرتها الكاملة على قطاع غزة، لكن نتيجة ذلك كان انهيار حكومة الوحدة وسيطرة حركة فتح على الضفة الغربية وبداية مرحلة جديدة من الصراع.

الإشكالية الأخرى التي عانت منها حماس، أن الحكومات عادة ما تكون مقيدة بالدستور أو القانون الأساسي، إلا أن الحكومات الفلسطينية مقيدة أيضاً بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع "إسرائيل". فالاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" تحدّ من قدرة السلطة على تحقيق نفوذها في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، ولذلك فقد كان على حماس أن تحقق مواءمة بين برنامجها وبرنامج الرئيس، الذي ينسجم مع تلك الاتفاقيات. وقد نجحت حماس في تجاوز هذه المشكلة وليس حلها من خلال اتفاق مكة[27]، حيث أعلنت عن احترامها للاتفاقيات الموقعة، بما يعني أنها كحركة لن تلتزم بها، لكن الحكومة الفلسطينية التي تضم كافة الفصائل لن تقوم بالإخلال بتلك الاتفاقيات.

من المشاكل المهمة التي أثرت على حركة حماس أيضاً، هو ما تعرض له المجلس التشريعي بعد سنة 2006 من تحديات؛ منها أن المجلس التشريعي السابق عقد جلسة أخيرة بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2006، واتخذ العديد من القرارات التي تقيّد عمل المجلس الجديد[28]. ما أقدم عليه المجلس التشريعي السابق في جلسته

---

[26] **الشرق الأوسط**، 2011/1/4.

[27] **القدس العربي**، 2007/2/9.

[28] المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما)، **تقرير الأداء البرلماني (1)** (رام الله: بانوراما، 2007)، ص 25.

الأخيرة، أسهم في أن يحول اهتمامات المجلس المنتخب، ومنذ لحظة عمله الأولى، نحو معالجة الخلل الجديد، بدلاً من الشروع في مهام التغيير والإصلاح التي وردت في برنامجهم. كما أن المجلس التشريعي ومنذ تمّ تأسيسه ظلّ يعاني من بعض الإشكاليات الإدارية الناجمة عن خلل في بناء الهيكل الإداري من حيث توزيع المهام، وخاصة بين الأمين العام ورئيس المجلس التشريعي، مثل قضايا تعيين الموظفين ونقلهم [29].

ثالثاً: التحديات الذاتية والموضوعية:

واجهت حركة حماس معضلة أساسية في أعقاب فوزها في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، متعلقة بمحاولات بعض الأطراف الداخلية والخارجية الضغط عليها من أجل الاختيار بين البقاء كحركة مقاومة، أو تحويل نفسها بسرعة من حركة مقاومة إلى حزب سياسي كامل. وكان هذا من التحديات الجوهرية لحركة حماس، فالبقاء كحركة مقاومة عسكرية فقط يعني الانسحاب من الحياة السياسية الجديدة، التي أسهمت في تشكيلها خلال الانتفاضة الثانية، بالإضافة إلى دورها في إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من غزة، كما أن التحول الكامل إلى حزب سياسي دون عمل مقاوم يمثل تهديداً وجودياً لحماس. بالإضافة إلى ذلك، فإن حماس واجهت تحدي إثبات قدرتها على الجمع بين الأيديولوجيا الإسلامية وبين متطلبات الديموقراطية. هناك تحديات أخرى، وهي تحديات موضوعية مثل العمل في ظلّ وجود الاحتلال الإسرائيلي، وغياب التوازن في النظام السياسي الفلسطيني. هذا القسم سيناقش هذه التحديات.

1. تحدي التوفيق بين الأيديولوجيا الإسلامية والديموقراطية:

التخوف من أن انطلاق حماس من أيديولوجية دينية قد لا يساعدها في بناء مؤسسات ديموقراطية، أو قد لا يساعدها في اتباع سياسات تتماشى مع الواقع، ربما لا يكون تحدياً حقيقياً، وبعبارة أدق فإنه تحدٍّ نظري، لم يتشكل على أرض الواقع، وبخاصة أن أول خطوة لحماس باتجاه دخولها السلطة، كانت تمت بشكل ديموقراطي، ودون أن تبدي أيّ مخالفة لمرجعيتها الفكرية، الانتخابات كانت تلك الطريق. ناهيك عن أن الكثير

[29] أحمد أبو دية، البناء الإداري والوحدات المساندة للمجلس التشريعي، موقع أمان، 2004، انظر:
www.aman-palestine.org/Documents/Publication/ManagBuild.doc

من المفكرين الإسلاميين لا يجدون تعارضاً بين الإسلام والديموقراطية[30]. والتمايز الحاصل بين أسس النظام السياسي الإسلامي وبين الديموقراطية لا ينفي التوافق والانسجام في كثير من الجوانب[31].

حداثة التجربة دفعت بالكثيرين، وبخاصة ممن لهم توجه ليبرالي، أن يثيروا تلك القضية على أساس أنها تحدٍّ ليس أمام حماس فحسب، وإنما أمام الشعب الفلسطيني، فكانت مجمل الأفكار تدور عن أن أيديولوجية حماس قد تدفع بها نحو الانقلاب على الأداة التي أوصلتها للسلطة، وهي الانتخابات، وتبدأ بأسلمة إجبارية للمجتمع. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود الفاصل الدقيق بين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي، يجعل من غير العملي الوقوف على كلّ موقف أو سياسة تتبعها الحركة، ووضعها في ميزان الأيديولوجي والسياسي، فمما لا شكّ فيه أن الواقع الذي تعيشه حماس لا يتواءم مع مبادئها، لكن المنطق أيضاً لا ينفي إمكانية أن تنسجم سياسات الحركة مع الواقع دون أن تتجاوز مبادئها.

كانت حماس حريصة، ومنذ لحظة فوزها في الانتخابات التشريعية، على أن تنفي صحة الادعاءات سابقة الذكر، مشيرة إلى أنها تمتلك برنامجاً شمولياً لإدارة المجتمع، مستمداً من الشريعة الإسلامية، لكنها لن تعمل على إجبار أيّ شخص على تبني برامجها[32]، فهي كحركة لها تقريباً التوجه الإخواني نفسه، فليس من أجندتها التغيير الاجتماعي الثوري[33]، كما أن موقعها الجديد يحتم عليها تطبيق برنامج "حكومة حماس" التي تتكيف مع الواقع ومع البيئة السياسية المحيطة، وليس برنامج "حماس المقاومة" الذي يرفض الواقع السياسي ويسعى لتغييره، والذي لا تعنيه حسابات الفريق المؤيد لاتفاقات أوسلو.

---

[30] محمد جلال شرف، **نشأة الفكر السياسي وتطوره في الإسلام** (بيروت: دار النهضة العربية، 1982)، ص 33–83.

[31] مجدي حماد وآخرون، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

[32] مقابلة مع عطا الله أبو السبح، وزير الثقافة الفلسطيني في الحكومة العاشرة سنة 2006، أون إسلام، 2007/3/11.

[33] خالد الحروب، تجليات البرجماتية عند الإسلاميين الوسطيين، أون إسلام، 2007/3/22، انظر:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/89779-2007-03-22%20 01-45-57.html

كان النظر في بداية الأمر على أن تصريحات كهذه هي مجرد رسالة تهدئة للمتخوفين، على الرغم من أن هذا التخوف لا يوجد مبرر لإظهاره، فكتلة التغيير والإصلاح انتخبت من قبل أغلبية الشارع الفلسطيني، وبالتالي فإن الديموقراطية تستدعي أن يكون لبرنامج تلك الكتلة وجوده في الميادين كافة. بعيداً عن المدعين بوجود هذا التحدي، والنافين لوجوده، فهناك جملة من الدلائل تشير إلى أن دخول حماس في مؤسسات السلطة عبر الانتخابات لم يكن الخطوة الأولى في طريق الديموقراطية، فقد تبع الفوز مرحلة طويلة من جولات الحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية. وعلى الرغم من فشل المحاولات الأولى، فإنها كفكرة تشير بوضوح إلى تقبل حركة حماس فكرة التعددية والشراكة السياسية.

كانت الخطوات اللاحقة تؤكد ذلك، وهي خطوات تتعلق بجولات حوار حول المنظمة والمشاركة فيها، وحكومة الوحدة الوطنية وطبيعتها. وعلى الرغم من أن سياق الحوار كان يدور في ظلّ أزمة، فإن هذا لا ينفي أن الشراكة السياسية كمرحلة متقدمة في الديموقراطية كانت خياراً قوياً لحركة حماس. وبعد عام واحد من دخولها مؤسسات السلطة، نجحت حركة حماس في أن تكرس الشراكة السياسية كواقع ملموس، فشكلت حكومة الوحدة الوطنية الأولى في السلطة الفلسطينية.

الشراكة السياسية التي نقلتها حماس من موقع الشعارات إلى واقع مؤسسات السلطة، لم تكن فقط في إطار سياسي، إنما كان لحرص حماس على أن يكون ضمن حكومتها وزراء يمثلون الطائفة المسيحية في البلاد، تعمقاً أكثر في مفهوم الشراكة وقبول الآخر، ينفي بشكل قاطع أن أيديولوجية حماس الدينية قد تمنعها من التعامل بانسجام مع الآخر، سياسياً كان أم دينياً.

التحدي الذي واجهته حركة حماس في هذا المضمار لم يكن أحادي المصدر، بمعنى أن التخوّف من طغيان أيديولوجية حماس على سياساتها، وتكون بذلك مقيدة ضمن برنامج محدود لا يتعاطى مع الواقع والبيئة السائدة، قابله تخوف معاكس في الاتجاه، ربما من أبناء حركة حماس أنفسهم. وتخوفهم نابع من عدم اليقين في قدرة حركتهم على حفظ أيديولوجيتها الفكرية في ظلّ الواقع والبيئة السائدة. ولذلك فقد كان أحد إنجازات حماس أنها تجاوزت هذا التخوف خلال المراحل المفصلية التي مرت بها، لما تمتعت به من مرونة عالية في التعاطي مع متطلبات الواقع، دون أن يتعارض ذلك مع مرجعيتها الفكرية والأيديولوجية. وقد كان اتفاق مكة مؤشراً عملياً على تجاوز حماس للتحدي سابق الذكر.

إن ضيق دائرة المباح السياسي هي سمة الحركات الأيديولوجية عموماً، وحركة حماس كونها جزء من الحركات الإسلامية الأيديولوجية فإنها تشترك في السمة نفسها، والتي تجعل من العمل السياسي لهذه الحركات ما يميزه عن حركات أخرى تعمل على الساحة السياسية نفسها. المقصود هنا بدائرة المباح السياسي، أن الحركات السياسية إجمالاً تحدد سياساتها وفق مبدأ الربح والخسارة تبعاً لظروف الواقع، حينها يكون سقف المسموح والمباح مرتفعاً، لكن في حالة وجود الأيديولوجيا كما هو لدى حماس، فإن سقف المباح والمسموح سيتحدد بالربح والخسارة وظروف الواقع، ولكن قبل كلّ شيء بالمبادئ والأيديولوجيا.

لذلك فإن أيّ تقييم لحركة حماس من المهم أن يأخذ بالاعتبار أن محددات التجربة لدى تلك الحركة تشمل أبعاداً أخرى غير تلك المتعلقة بالواقع، فالمرجعية الإسلامية أمر واضح في أدبيات الحركة وبرامجها. لكن وبالرغم من كلّ ذلك، فإن الحركة أشارت وفي أكثر من مناسبة إلى أن أيديولوجيتها لا تضعف من إمكانياتها السياسية أو من تعاطيها مع الواقع، وهي قادرة على التوفيق بين أسسها الفكرية والأيديولوجية والسياسات التي يتطلبها الواقع[34].

وحتى الآن بقيت مسألة التوفيق تلك محل تساؤل، خاصة فيما يتعلق بصيغة تعاملها مع الاحتلال الإسرائيلي في ميثاقها، حتى إن هذا التساؤل طرح غير مرة على لسان كبار قادتها. لكن جانباً آخر من جوانب العمل السياسي الفلسطيني ظهر فيه مدى القدرة على إيجاد حركة حماس لصيغة تنسجم مع منبعها الأيديولوجي وهو السياسة الداخلية، الحديث هنا يدور عن توفيق الأيديولوجيا مع الديموقراطية. جدلية فكرية ما زالت محل نقاش، لكن في هذه الدراسة يكفي الإشارة إلى أن البعد العملي بدخول حماس للانتخابات وتشكيل الحكومات هو مؤشر على اعتماد فكرة التمايز بين الديموقراطية والإسلام بدلاً من التناقض. حركة حماس لا ترى أيديولوجيتها الإسلامية نقيضاً للعمل السياسي الديموقراطي، وفيما يخص أسلمة المجتمع، فإن خالد الحروب ناقش القضية بوجهة نظر جديدة، حيث أوضح تطور نهج حماس في هذا المجال، فهي تتبنى المزامنة بين الأسلمة والتحرر، فمن وجهة نظره؛ لم تعد أسلمة

---

[34] مقابلة مع عطا الله أبو السبح، أون إسلام، 2007/3/11؛ وخالد الحروب، تجليات البرجماتية عند الإسلاميين الوسطيين.

المجتمع بالنسبة لحركة حماس شرطاً للتحرر، بل إن الأسلمة يمكن أن تسير بالتوازي مع مشروع التحرير[35].

بالنسبة لميثاق حركة حماس فإنه ما زال نقطة جدل بين المراقبين، بسبب احتوائه على بنود قد لا تنسجم تماماً مع دور حركة حماس الجديد كحزب سياسي مشارك في الانتخابات والحكم، وهي بنود متعلقة بأسلمة المجتمع والعلاقة مع "إسرائيل". في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نقطتين:

أولاً: تقييم حماس كحزب سياسي يجب ألا يعتمد على ميثاقها السياسي. هذا الميثاق تمت صياغته لحماس كحركة مقاومة سنة 1988، فمن العدل تقييم حماس (بعد نحو 25 عاماً) بناء على برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تقدمت به من خلال كتلتها البرلمانية، فدخول حماس للمجلس التشريعي وتشكيل الحكومة تمّ اعتماداً على برنامجها الحكومي والانتخابي وليس بناء على ميثاقها.

ثانياً: تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من عدم قيام حماس بتعديل ميثاقها، إلا أنه لم يعد مصدراً أساسياً لسياساتها، وقد أعطت الحركة مؤشرات عديدة على إمكانية تعديل الميثاق. ومن الأمثلة على تلك المؤشرات، توقيع حماس لاتفاق مكة الذي يقضي باحترام الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل" من قبل منظمة التحرير. بالإضافة إلى ذلك، فإن شخصيات بارزة في حماس، مثل عزيز الدويك وناصر الدين الشاعر، كانت قد صرّحت أن ميثاق حماس ليس نصّاً مقدّساً، وقد يجري تعديله. ربما يكون السبب في عدم تعديل الميثاق حتى اللحظة هو الخوف من خسارة بعض المؤيدين للحركة الذين لن يتفهموا ضرورات التعديل.

باختصار، يمكن المجادلة بأن تجربة حماس لا تُنبئ بسعيها لفرض الشريعة الإسلامية على المجتمع، وما يعزز ذلك هو مشاركتها في الانتخابات ومن ثم الحكومة، وهو ما عكس قبولها بالتعددية سياسياً ودينياً، من خلال تعيينها لوزراء مسيحيين في الحكومة. ثم إن حكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس في قطاع غزة لم تقم بفرض الشريعة فرضاً، حيث تسود لدى قطاعات واسعة من حماس فكرة التدرج وتهيئة المجتمع ومراعاة الواقع في تطبيق الشريعة. وبالرغم من أن حماس قوطعت دولياً ومحلياً، إلا أنها حافظت على خيار الحوار مع كافة الأطراف، ولم تلجأ إلى العنف الداخلي، إلا حين عوملت بعنف من قبل بعض الفئات.

---

[35] Khaled Hroub, *Hamas: A Beginner's Guide* (London: Pluto Press, 2006).

2. سياسة حماس في الجمع بين المقاومة والحكم:

تجربة حركة فتح في التحوّل من حركة تحرر وطني وجبهة مقاومة في الصفوف الأولى من الثورة إلى حركة تتبنى التسوية السياسية وتقبل إنشاء سلطة بالتوافق مع الاحتلال، عزّزت وجهة نظر من يجادل بصعوبة بل استحالة الجمع بين المقاومة والحكم. بعض المراقبين السياسيين متخوفون من مصير مشابه لحركة حماس. التشكيك بقدرة حماس على الجمع بين المهمتين لم يصدر فقط من خصومها أو منافسيها بل إن بعض مؤيديها كان لديهم تخوفات بهذا الشأن، فعلى الرغم من الإيمان بجدوى الجمع إلا أن ثقتهم بقدرة الحركة على ذلك لم تكن كافية. في الجهة المقابلة، كان خصوم حماس يأملون فشلها في الجمع بين المقاومة والحكم مما قد يؤدي إلى تعزيز موقفهم في الشارع الفلسطيني.

هذا الفصل سيلقي الضوء على هذه الجدلية، ويناقش طرق حماس في التوفيق بين دورها المقاوم ووجودها في الحكم، وذلك اعتماداً على أدبياتها وسلوكها السياسي. بدايةً يمكن القول أن ما أظهرته حماس من مؤشرات بعد مشاركتها السياسية سنة 2006 أظهر إمكانية الجمع كأحد حقوق حماس، أي أنه قد لا يكون بمقدروها الإسهام بفاعلية في المقاومة العسكرية كما السابق نتيجة لمشاركتها في الحكم لكن ذلك لا يعني تنازلها عن حقّ المقاومة، وربما كانت مشاركتها في الحكومة فرصة لمراجعة مفهوم المقاومة بحيث يصبح أكثر شمولية.

3. الإصلاح كأحد أشكال المقاومة:

لقد أسهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتسمة بالعنف ضدّ الشعب الفلسطيني في بلورة مفهوم إجرائي ضيق للمقاومة الفلسطينية، فتم حصرها في شكل واحد من أشكال المقاومة متمثل في العمل العسكري بالرغم من تواضعه مقارنة بالجيوش المنظمة. إلا أن هذه النظرة القاصرة للمقاومة بدأت تتعرض للمراجعة، وأصبح الحديث عن مفاهيم إجرائية أخرى للمقاومة أكثر قبولاً في الوقت الحاضر.

من أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا المجال، هو أن عملية التنشئة السياسية بما يخدم الأهداف الوطنية، وعملية البناء الذاتي للإنسان الفلسطيني في أطره الفردية والجماعية، لا يمكن إخراجها من دائرة المقاومة، وأن الإسهام في بناء المؤسسات على أسس مهنية وقانونية، ومحاربة الفساد، والتحكم بمقدرات الشعب الفلسطيني واستثمارها في

ضوء مشروعه التحرري، تُعدُّ محوراً مفصلياً في مشروع المقاومة الكلي. بل إن هذا الشق من المقاومة، يعدُّ متطلباً سابقاً لأشكال المقاومة الأخرى بما فيها المقاومة المسلحة، فالحكم الرشيد، وبناء مؤسسات الحكومة بما يخدم التوجهات الوطنية وتجنيبها للتبعية الاقتصادية والسياسية، يؤسس لمقاومة فعّالة، تتمتع بالكفاءة والقدرة على الاستمرارية، وتلقى الاحتضان الرسمي والشعبي.

سيحاول خصوم حماس السياسيين إظهار الحركة إذا ما تبنت هذا النهج على أنه تراجع عن المقاومة، وبالرغم من أنهم لا يتبنون المقاومة العسكرية، إلا أن هذه المحاولة تأتي في سياق إظهار عجز حماس وعدم مصداقية طرحها. لكن المريح بالنسبة لحركة حماس أن برنامجها الذي ركز على قضايا إصلاحية في المجتمع جاء متسقاً مع أولويات الرأي العام الفلسطيني، وهو ما قد يسهل عليها المضي قدماً في ذلك، فقد أشار استطلاع الرأي الصادر عن برنامج دراسات التنمية في رام الله في 2004/10/5، إلى أن الجمهور المستطلع يرى أن الأولوية الرئيسية التي يجب على الحكومة أن تركز عليها هي تحسين الوضع الاقتصادي، حيث صرح بذلك 35% من المستطلعين، ويلي ذلك في الأهمية توفير الأمن الداخلي 18%، وتخفيف مشكلة البطالة 8%، ومحاربة الفساد 8%، وتعزيز سيادة القانون 3%، وحلّ مشكلة فوضى السلاح 2%. وهو ما يعني أن نحو 72% على الأقل من المستطلعين ركزوا على جوانب متعلقة بإصلاح الأوضاع الداخلية[36].

كانت حماس موفقة في اختيار التغيير والإصلاح مشروعاً لها، وعلى أساسه شاركت في الانتخابات التشريعية، ولذلك يمكن القول إن الحركة استطاعت أن تسير خطوة إلى الأمام في طريق توسيع مفهوم المقاومة؛ لتبدأ أولاً بمجاهدة النفس وبناء الذات، وهو ما يتناسب مع فكرها وبنيتها العقائدية إذا ما استدعينا جهاد النفس ليعبر عن الفكرة نفسها، كما أنه يتناسب مع موقعها الجديد ككتلة برلمانية وحزب سياسي مشارك في الحكم. الشيخ الراحل أحمد ياسين عبّر عن هذا النهج في عدم الفصل بين الحكم الرشيد والمقاومة بعبارة لخصت ما قبلها، حيث قال بوضوح خلال الانتفاضة الثانية: "إن المرحلة الحالية مرحلة اختلط فيها جانب التحرر مع جانب البناء"[37].

---

[36] DSP–Birzeit University, Poll no. 19, 5/10/2004.

[37] خالد الهندي، **عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 73.



بالإضافة إلى ذلك، فإن تأكيد الحركة على ضرورة تبني مفاهيم جديدة لإدارة الحكم كالشفافية والنزاهة والمساءلة والرقابة المالية، كلها أمور عززت من رصيد حماس في الشارع بعد إخفاق الحكومات السابقة في إيجاد مصداقية لها لدى الجمهور، وما أسهم في إعطاء صورة أكثر قرباً لنبض الشارع، هو ربط البرنامج الانتخابي بمفاهيم ورؤى معاصرة تلقى قبولاً في العالم الغربي، وتتسق في الوقت نفسه مع الموروث الإسلامي، في إشارة من الحركة إلى أنه لا يوجد تناقض بين الدعوات العالمية للإصلاح المؤسساتي مع المرجعية الإسلامية[38].

على أيّ حال، فإن حماس لم تضع جانباً نهج المقاومة العسكرية، وقد سعت لأن تُسخّر وجودها في المجلس التشريعي لحماية مشروع المقاومة العسكرية وتشكيل حاضنة له، وقد عبرت عن ذلك حرفياً في برنامجها الانتخابي، بالقول إن مشاركتها تأتي: "لتكون إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال"[39]. كما أنها عملت على استئناف عملها العسكري في أثناء انشغالها بملف تشكيل الحكومة، واستطاعت أن تقدم على خطوة نوعية في نشاط كتائب القسام حين نجحت الكتائب في أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

إلا أن هذه الخطوة وعلى الرغم من تدليلها على إصرار حماس على الجمع بين العمل العسكري وبين إدارة السلطة، إلا أنها قد أثبتت أيضاً على أن الإقدام على العمل العسكري قد أعاق تطبيق البرامج الإصلاحية بحكم قدرة "إسرائيل" على التدخل، وتعطيل مؤسسات السلطة، واعتقال وزرائها وأعضاء مجلسها التشريعي، وخنقها مالياً واقتصادياً، ومنع حركة المسؤولين والأفراد... وقد أوجد ذلك قناعات متزايدة لدى حماس بالصعوبة الشديدة للجمع بين مساري إدارة السلطة والمقاومة تحت الاحتلال. ويتطلب ذلك من الحركة دراسة معمّقة لبرامجها الانتخابية القادمة وما هو متوقع من خصومها وأعدائها. ومن المهم في هذه المرحلة توعية الشارع الفلسطيني إلى أولوية مقاومة الفساد داخلياً إلى جانب مقاومة "إسرائيل".

---

[38] بلال الشوبكي، في ذكرى انطلاقتها الواحدة والعشرين: حماس وجدلية المقاومة والحكم، **فلسطين المسلمة**، كانون الثاني/ يناير 2009، انظر: www.fm-m.com/2009/jan/9-2.php

[39] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

4. حماس والانتقال من ردّ الفعل إلى المبادرة:

حركة حماس وجدت نفسها في أكثر من مرة وبعد انتخابها سنة 2006 مجبرة على التعامل العسكري مع "إسرائيل"، إلا أنها كانت قادرة في كلّ مرة على الصمود دون انهيار حكمها في غزة. لكن الصمود في كلّ جولة مواجهة مع الاحتلال لم يكن كافياً، وكانت حماس بحاجة إلى اجتراح نهج جديد يحفظ لها إمكانية المبادرة وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال. يمكن القول أن طرح الهدنة من قبل حماس يمثل خطوة أولى على طريق الاستثمار السياسي لعملها المسلح. البعض حاول تأويل الهدنة على أنها نكوص حماس عن المقاومة بشكل يعكس عجزها عن المقاومة والحكم معاً، لكن هذا الادعاء يتلاشى أمام الحقائق التالية: أولها أن حماس لم تعترف بـ"إسرائيل"، وهي التي فازت في آخر انتخابات تشريعية نيابية فلسطينية، مما أعطاها شرعية شعبية حقيقية. وثانيها أن المقاومة العسكرية بشكلها العملي الفعال مرتبطة بكتائب القسام الجناح العسكري لحماس، وثالثها أن حماس باتت في السنوات الأخيرة هي الحركة الفلسطينية الوحيدة التي تستطيع التأثير في الشارع العربي والإسلامي[40]، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الثورات العربية.

إن طرح حماس للهدنة ليس جديداً من الناحية النظرية، حيث تقوم وجهة نظرها في طرح الهدنة على تجزيء حلّ القضية الفلسطينية إلى مرحلتين: الأولى مرحلة الحل المعجل، وتتضمن هدنة محددة الزمن، يقابلها انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلتها سنة 1967، والثانية مرحلة الحل المؤجل، وهي مرحلة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر بجهود فلسطينية وعربية وإسلامية[41]. وهذا ما يمنح حماس القدرة على التكيف مع المتغيرات، والمرونة الكافية لتحقيق الفوائد خلال المرحلة الواقعة بين الحلول المعجلة والمؤجلة[42].

تفعيل الفكرة وطرحها رسمياً كان سنة 2003، وكما كان خطاب حماس الانتخابي متناسباً مع أولويات المواطن الفلسطيني حينها، كان خطابه السياسي المتعلق بصيغة العلاقة مع الاحتلال متسقاً أيضاً مع الرأي العام الفلسطيني، ففي استطلاع للرأي العام

---

[40] بلال الشوبكي، مرجع سابق.

[41] موسى زيد الكيلاني، **الحركات الإسلامية في الأردن وفلسطين** (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، وعمّان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2000)، ص 201–202.

[42] شاؤول مشعال وأبراهام سيلا، **مرجع سابق**.



أجرته الهيئة العامة للاستعلامات عقب الاتفاق على الهدنة بين الفصائل، تبين "أن 68.8% من أفراد العينة راضون عن قرار الهدنة، الذي اتخذته الفصائل الفلسطينية، كما أن 56.8% من أفراد العينة يعتقدون أن الهدنة مصلحة وطنية عامة، و67.8% يعتقدون أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى هذه الهدنة"[43].

تأسيساً على ما سبق، فإن حركة حماس حاولت الجمع بين المقاومة والحكم عبر ثلاثة أبعاد:

الأول: من خلال التركيز على الإصلاح ومحاربة الفساد. وفقاً للمبادئ الإسلامية التي تتبعها حماس فإن هذا يُعدُّ صنفاً من الجهاد، ومرتبطاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإصلاح النفس والأسرة والمجتمع.

الثاني: الاستمرار في العمل العسكري من خلال كتائب عزّ الدين القسام، وأسر شاليط كان جزءاً من هذه السياسة وصدّ الهجوم الإسرائيلي على غزة في 2008 و2012.

الثالث: تعزيز الصمود والمحافظة على الحكم دون التنازل عن المقاومة من خلال الهدنة.

5. الاحتلال الإسرائيلي كتحدٍ لحكم حماس:

الخصوصية التي تحيط بتجربة السلطة الفلسطينية نابعة أساساً من كونها تجربة في ظلّ الاحتلال، فسياسات الاحتلال واعتداءاته تشكل تقييداً لعمل السلطة أياً كان من يقودها، فماذا لو كانت حماس هي ذلك القائد؟ بما يعنيه الأمر من زيادة درجة التقييد الإسرائيلي لعمل مؤسسات السلطة، كنتيجة متوقعة لطبيعة العلاقة بين حماس و"إسرائيل"[44].

يمكن إجمال سياسات "إسرائيل" المقيدة لأداء حماس الحكومي، وبالتالي تؤثر على تقييم التجربة:

- اعتقال أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني ممن ينتمون لكتلة التغيير والإصلاح، فمنذ أن انتهت الانتخابات التشريعية قامت "إسرائيل" باعتقال 64 قيادياً في

---

[43] موقع الهيئة العامة للاستعلامات، المسوح وقياس الرأي العام، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني حول قرار الهدنة بين الفصائل الفلسطينية، رام الله، 3–2003/7/6، في:
http://www.sis.gov.ps/arabic/polls/archive/hodna.html

[44] Abraham Rabinovich, "Israel Fears Fight against Hamas; Sees Iran's Hand in Fortification," *The Washington Times*, 20/3/2007.

حماس بالضفة الغربية من بينهم 44 عضواً في التشريعي (بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك)، مؤثرة بذلك على توازن المجلس والنسبة الحقيقية التي أفرزتها الانتخابات[45].

- قيام الاحتلال الإسرائيلي باعتقال عشرة من أعضاء الحكومة الفلسطينية العاشرة المقيمين في الضفة الغربية[46].
- اعتقال قيادة حركة حماس وعدد كبير من أبنائها في الضفة الغربية، وقصف مقرات الحكومة والسلطة في غزة؛ حيث بلغ عدد المعتقلين إثر عملية أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" في 2006/6/25 وحتى نهاية السنة ما مجموعه 3,500 فلسطيني[47]، معظمهم محسوبون على حركة حماس.
- تجميد الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية من عائدات الجمارك والاستيراد والتصدير واحتجازها، مما أرهق السلطة الفلسطينية مالياً. حيث بلغت قيمة الأموال المحتجزة لدى "إسرائيل" نحو 500–600 مليون دولار، بعد نحو سنة وثلاثة أشهر من تشكيل حكومة حماس (أي في حزيران/ يونيو 2007)[48].
- الحملات العسكرية المتتابعة على قطاع غزة وأبرزها حملة "أمطار الصيف" التي استمرت في الفترة 6/26–2006/10/31[49]، وأدت إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين، وحملة "غيوم الخريف" في تشرين الثاني/ نوفمبر التي أدت إلى استشهاد 105 فلسطينيين وجرح 353 آخرين[50].
- قيام السلطات الإسرائيلية بمنع تنقل القيادات الحكومية والشعبية لحماس، وتعطيل قدرتهم عن العمل.

---

[45] **الدستور**، و**الحياة**، 2006/6/29؛ و**الشرق الأوسط**، 2006/8/7؛ و**القدس العربي**، 2006/8/9.

[46] انظر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير إحصائي شامل يتناول أوضاع الأسرى بشكل عام وأبرز أحداث عام 2006 بشكل خاص، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/prisoners19.html

[47] المرجع نفسه.

[48] *Los Angeles Times* newspaper, 25/6/2007, articles.latimes.com/2007/jun/25/world/fg-mideast 25

[49] انظر: هاني المصري، "أمطار الصيف: أكبر من جندي أسير وأكبر من فراغ قانوني في السلطة،" **الحياة**، 2006/7/7.

[50] انظر: تقرير وفا، 2006/11/23، نقلاً عن معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة؛ و**البيان**، 2006/11/23؛ وتقرير المركز الفلسطيني للإعلام حول مجزرة بيت حانون، 2006/11/8.

6. المقاطعة الدولية لحركة حماس:

بالإضافة إلى كلّ ما سبق، فإن الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادية عشر قد عملت في ظلّ حصار اقتصادي وسياسي خانق من قبل القوى الدولية. فقد ربطت كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي فتحها لعلاقات طبيعية مع حكومة تشارك فيها حماس، أو تقودها، أو إرسال المعونات والدعم المالي لتلك الحكومة، بامتثال حماس للشروط الدولية المتعلقة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ظلّ صعوبة الموافقة الحمساوية على تلك المطالب، استمر الحصار الدولي على الفلسطينيين، ولم يكن الموقف العربي الرسمي وكذلك الإسلامي متيناً وواضحاً إلى الحد الذي يمكنه من تخفيف الحصار على الفلسطينيين، وبدأت تتحول أنظار الشارع إلى قدرة الحكومة على فكّ ذلك الحصار وإدخال الأموال بدلاً من انتظار ما ستقدمه من مشاريع التغيير والإصلاح التي انتخبت حماس على أساسها.

لذلك فإن التقييم الموضوعي لأداء حماس السياسي يجب أن يأخذ بالاعتبار مدى تأثير ذلك الحصار على تجربة الحكم لدى حماس، كون مقياس النجاح في حالة الحصار اختلف، وذلك من وجهة نظر البعض، وتحول من كونه قياساً لقدرة حماس على تنفيذ وعودها إلى قدرتها على فكّ الحصار والصمود، وإن كان هذا لا يعني البتة أن التقييم لن يتناول بالأساس قدرة حماس على التنبؤ بدورها الجديد وما يحيطه من عقبات، ومدى إدراكها لذلك في وضعها لبرنامجها الانتخابي والحكومي.

7. أداء حركة حماس في الحكم:

أ. مرحلة الحكومة العاشرة والحادية عشر:

لم يقتنع البعض بقدرة حركة حماس على الجمع بين أيديولوجيتها الإسلامية، ومبادئ الديموقراطية. فبعد أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية تمّ اتهامها من قبل البعض أنها همّشت أيديولوجيتها الإسلامية. حركة حماس رفضت هذه التهم بشكل قاطع وأكدت على أن مشاركتها في العمل السياسي في فلسطين لا يُعدُّ نقيضاً

لمبادئها الإسلامية[51]. إن مشاركة حماس في الانتخابات كانت تعني أن عليها التعايش مع أطراف فلسطينية بأيديولوجيات مختلفة تماماً في النظام السياسي الفلسطيني. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البعض يرى أن حماس ارتكبت بعض الأخطاء في محاولتها التكيف مع التعددية في النظام السياسي.

ب. برنامج انتخابي مثالي:

المثالية هنا لا تعني بالضرورة تقييماً إيجابياً يسجل لصالح حماس، فجزء من نجاح أيّ جماعة أو شخصية سياسية هو مدى قدرتها على قراءة الواقع وصياغة أهدافها بما ينسجم ومتطلبات ذاك الواقع، وليس بمقدار سمو أهدافها وارتقائها. فمثالية الطرح قد تتحول بين ليلة وضحاها إلى أداة مسلّطة على رقاب من خطها، إذ أنها ستتحول إلى المعيار الذي على أساسه ستحاكم. بعض البنود كانت غير واقعية في برنامج حماس الانتخابي، وحتى صياغتها للبرنامج الانتخابي جاءت بمعزل عما آلت إليه حماس بعد الانتخابات، بما يعطي دلالة على أنها لم تكن تتوقع الفوز، وعلى أقل تقدير توقعته ولم تتنبأ باستحقاقاته. الإشكاليات التي وجدت في البرنامج هي الآتي:

1. لم يكن مطلوباً من حماس أن تجيب في برنامجها الانتخابي عن قضايا استراتيجية، حلّ كلّ قضية منها يحتاج إلى عقود بينما عمر دورتها الانتخابية هو أربع سنوات فقط. وحسبما يرى البعض لم يكن مطلوباً منها، في الوقت الذي تشارك في انتخابات السلطة الفلسطينية التي تندرج معظم نشاطاتها في إطار خدماتي، أن تُصدِّر موقف حماس السياسي والأيديولوجي إلى كتلة التغيير والإصلاح، لتتحول بذلك أهداف حماس إلى عقبة يجب تجاوزها حتى يتم تطبيق التغيير والإصلاح. ومع ذلك فإن هناك من يرى الصعوبة البالغة في ألا يكون لكتلة التغيير والإصلاح برنامجها السياسي الواضح، لأن الشعب الفلسطيني شعب مُسيَّس، ولأن أعداداً كبيرة منهم تنتخب بناء على البرنامج السياسي وليس الخدماتي فقط؛ وتغييب الثوابت له حساسية بالغة لدى الفلسطينيين والعرب والمسلمين، وقد يضر بحماس أكثر مما ينفعها.

---

[51] مشير المصري، **المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة** (القاهرة: مكتبة دار الكلمة، 2006)، في: المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:
http://www.palestine-info.com/arabic/books/2006/musheer/musheer1.htm؛ وانظر أيضاً:
Amr Hamzawy, "The Key to Arab Reform: Moderate Islamists," Policy Brief, no. 40, August 2005, Carnegie Endowment for International Peace, http://carnegieendowment.org/files/pb40.hamzawy.FINAL.pdf

لا أحد ينكر الصلة العملية بين حماس والتغيير والإصلاح، ولسنا ممن يبالغون في طلب الفصل بينهما، لأنها كتلة برلمانية تابعة لحماس، لكن من الحكمة ألا يزج بكل ما لدى حماس في إطار السلطة، وهنا على حماس أن تجيب على تساؤل مفاده: هل سلطة الحكم الذاتي قادرة على استيعاب حماس؟ إن كان لنا كباحثين أن نجيب فالسلطة، التي تمّ تركيبها وفق اتفاقية أوسلو، لا تستوعب أيّ برنامج تحرري. وبما أن حماس ومعها فصائل كُثُر ترى في السلطة ضرورة للمرحلة الحالية، فهذا لا يعني أن تكون السلطة محور النشاط السياسي بمجمله.

2. البرنامج وفي مقدمته أورد عبارات تُبرِّر التشكيك فيما ستقدم عليه حماس، فإذا كانت حماس قد أعلنت أنها مع الديموقراطية باستعدادها المشاركة السياسية عبر الانتخابات، جاءت سطور البرنامج الأولى لتؤكد أن المشاركة السياسية ليست خطاً ثابتاً لها. وفقاً لرؤية حماس ومرجعيتها الإسلامية ليس في الأمر ما يعيبها، لكن وفقاً للديموقراطية واستحقاقاتها فإن المشاركة السياسية هي من الثوابت الإجرائية. وهنا يحق التساؤل والإجابة على من خطت يده تلك السطور، ما أهمية تلك العبارة في البرنامج الانتخابي "المشاركة أو عدمها اجتهاداً ووسيلة، وليست ثابتاً عقدياً أو مبدءاً، لا يتغير"[52]، كان من الممكن القبول بهكذا عبارة قبل الإعلان عن موافقة حماس دخول الانتخابات بسبب سقف أوسلو، لكن بعد أن قررت الدخول لم يعد مقبولاً أن يصاغ الخطاب وكأن شيئاً لم يتغير.

3. تحت بند أسمته الثوابت، أوردت حماس في برنامجها الانتخابي مجموعة من النقاط التي نرى أن إسقاطها على مؤسسات السلطة الفلسطينية ليس منطقياً، لأنها في مجملها قضايا سياسية أعلى من سقف السلطة المرهون وجودها بموقف سياسي معين تجاه هذه القضايا، وهذه الثوابت حسب حماس هي الآتي:

4. التأكيد على الحق في فلسطين التاريخية.
5. التأكيد على المقاومة المسلحة.
6. حقّ العودة.
7. تحريم الاقتتال واستخدام القوة لتسوية الخلافات الداخلية.
8. العمل على الإفراج عن كافة الأسرى.

[52] كتلة التغيير والإصلاح، البرنامج الانتخابي لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثانية 2006.

لا أحد ينكر على حماس حقها في التأكيد على ثوابتها، والحفاظ عليها، لكن وضع هذه الثوابت ضمن برامج انتخابي لسلطة لا يمكن أن تحقق أيّاً من هذه الثوابت لعدة أسباب، أهمها أنها جاءت كخيار يتناقض مع جزء من الثوابت سابقة الذكر، وقد يفهمه البعض على أنه جزء من دعاية إعلامية تستقطب الناخبين، وإن كان هناك من يدافع عن ذلك بأن حماس سعت إلى طمأنة جمهورها من أن مشاركتها لا تعني التنازل عن ثوابتها. إن وضع مثل هذه الثوابت في برنامج انتخابي مرحلي، قد يعطي كلّ فلسطيني الحق لسؤال حماس بعد أربع سنوات حول شواطئ حيفا وعكا، وأسرى النقب ونفحة، وفلسطينيي لبنان وسورية، فهل لحماس أن تجيب عن هذه التساؤلات؟ بما أنها وضعتها ضمن برنامج انتخابي، يمثل العقد الذي على أساسه خولت حماس قيادة السلطة من شعبها.

ولعل المشلكة ليست في الثوابت التي وضعتها حماس، وإنما قد تكون في الإطار الذي اختارته حماس. المشروع السياسي لحركة حماس من المفترض أن يعالج القضايا الداخلية في إطار السلطة، والقضايا المتعلقة بـ"إسرائيل" في إطار الحركة أو منظمة التحرير بعد إصلاحها. لأن الاستمرار في هكذا حال يعني أن لا مجال للمشاركة والشراكة ضمن السلطة، في ظلّ زجّ البرامج السياسية لكل فصيل فلسطيني على أنه الأمثل لتحديد نشاط السلطة. والفصائل الأخرى تعاني الإشكالية نفسها لكنها ليست محور نقاشنا في هذا الكتاب.

إن إشكالية الشراكة في ظلّ الحالة سابقة الذكر تدفعنا للانتقال إلى بند آخر في الثوابت المدرجة على لائحة برنامج كتلة التغيير والإصلاح، وهو تحريم الاقتتال واستخدام القوة في العلاقات الداخلية. إن بنداً كهذا لا يفترض وجوده في برنامج انتخابي في الظروف المعتادة، لأننا في الألفية الثالثة التي لم يعد فيها الحديث عن السلم الداخلي أمراً يقبل النقاش، فهي مُسلَّمة، وإدراج أمور مُسَلَّم بها في أيّ برنامج انتخابي قد يعني للبعض أنها فقدت صفتها الأساسية وباتت محل شكّ. ليس هذا فحسب بل إن إدارجها، يظهر حركة حماس كما لو أنها تنظر إلى الأطراف الأخرى في الساحة الفلسطينية بعين الشك والتخوف، حتى قبل دخول السلطة. ومع ذلك، فإن إدراجها لحماس كان ضرورياً بسبب وجود الجميع تحت الاحتلال وبسبب حالة الاستقطاب في الساحة الفلسطينية؛ ولأن حماس كانت هي الطرف الذي عانى من قمع السلطة وتنكيلها وملاحقاتها الأمنية؛ ولم تكن إطلاقاً جزءاً من السلطة ولا عضواً في منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى أيّ حال، فهناك من يتهم حماس بالنكوص عن ثوابتها في تحريم الاقتتال الداخلي عندما قامت بالحسم العسكري في قطاع غزة. لكن حماس ترد أن ذلك كان فعل اضطرار بعد عمليات الإفشال والفلتان الأمني وتعطيل المؤسسات التي قامت بها أطراف محسوبة على فتح. وأن حماس قامت بذلك وهي تدير الحكومة، وتتمتع بالوقت نفسه بدعم المجلس التشريعي، وكان إجراؤها حفاظاً على النظام وعلى الشرعية الدستورية؛ وليس مجرد إجراء فصائلي حزبي.

ج. تشكيل الحكومة:

ما إن أعلنت لجنة الانتخابات المركزية فوز حركة حماس، وتمّ تكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة من قبل الرئيس الفلسطيني، حتى سارعت حماس في الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. نظرياً، يمكن القول أن هذه الدعوة تعكس استعداداً للمشاركة السياسية وعدم الاستحواذ على السلطة والقبول بمبدأ التعددية السياسية، إلا أنها تعكس من الناحية العملية تخوف حماس من استلام إدارة السلطة الفلسطينية لوحدها. حماس أدركت مبكراً حاجتها لاستمرار تمويل السلطة الفلسطينية. حقيقة، فإن رواتب موظفي السلطة كان السلاح الأنجع بأيدي خصوم حماس. لم يكن بمقدور حماس الادعاء بأن الحكومة العاشرة ليست حكومة حماس، إذ اضطرت لتشكيل هذه الحكومة لوحدها بعد استنكاف باقي الفصائل الفلسطينية، سواء رغبة بإفشال تجربة حماس، أم شعوراً بأن مركب حماس غارق لا محالة ولا حاجة للركوب فيه، أم بسبب وضع شروط ومطالب عالية للمشاركة. وعلى أيّ حال، فقد قدمت حماس نخبة مميزة من التكنوقراط في حكومتها العاشرة، إذ شارك فيها على سبيل المثال أحد عشر من حملة الدكتوراه من أصل 24 وزيراً. ومع ذلك فربما تكون أخطأت حين اختارت رموزاً كبيرة في حماس لقيادة الحكومة، والسبب يعود إلى أن دخول حماس إلى السلطة وفقاً لبرنامجها كان من أجل قضايا تنموية وإصلاحية وهو ما يحتاج إلى خبراء وكفاءات تكنوقراطية أكثر مما يحتاج إلى سياسيين؛ مع إدراكنا بوجود وجهة نظر قوية في الساحة الفلسطينية تقول بأن طبيعة الوضع الفلسطيني وظروف وتحديات الاحتلال تفرض وجود شخصيات قوية ورموز سياسية صاحبة قرار؛ لأن التكنوقراط في النهاية لا يستطيعون العمل دون غطاء ودعم سياسي.

ومن الناحية العملية يرى البعض أن وجود بعض الرموز السياسية البارزة في الحكومة أضعف كلاً من الحكومة والحركة. بالنسبة للحكومة فقد واجهت صعوبات

في علاقاتها الخارجية، أما الحركة فإن ذلك جعلها مُعرضة أكثر للضغط الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، قامت حماس بتفريغ كثير من عناصرها في مواقع حكومية مختلفة، وفي أحيان كثيرة دون مبرر مهني. لذلك، ظهرت حماس لدى قطاعات في المجتمع الفلسطيني وكأنها تعيد سيناريو فتح. لكن حماس بررت ذلك بعدم قدرتها على تطبيق برنامجها الحكومي في ظلّ التجاهل الذي قوبلت به في مؤسسات السلطة. إلا أن خطوتها هذه لم تعد عليها بمنفعة حقيقية، فمن عينتهم من الأشخاص لم يكن بمقدورهم تطبيق برنامجها، بل إن سياساتها في التوظيف دفعت بالكثيرين إلى التقرب من حماس إعلامياً للحصول على وظيفة حكومية مرموقة.

بدا أيضاً أن حماس وقعت في التناقض مع ذاتها خلال حكمها، حيث قامت بإنشاء القوة التنفيذية في عهد الراحل سعيد صيام، بينما ركزت خلال حملتها الانتخابية على الدعوة إلى إصلاح الأجهزة الأمنية وتقليل عددها ودمجها، وهو ما أثر على مصداقية برنامج حماس الانتخابي حين قامت باستحداث جهاز أمني جديد. غير أن حماس رأت في ذلك فعلاً اضطرارياً بعد أن وجدت أن قيادات الأجهزة الأمنية ترفض التعاون معها، وتقوم بتعطيلها، وتأتمر بأمر الرئيس عباس وقيادات من فتح، وليس بأمر الحكومة. كما أن حماس ركزت قبيل الانتخابات على التداخل بين حركة فتح والأجهزة الأمنية، إلا أنها وقعت في الخطأ نفسه حين تداخلت القوة التنفيذية مع كتائب القسام.

د. إنجازات حماس في الحكم:

على الرغم من الملاحظات السابقة إلا أن الحكومتين العاشرة والحادية عشر حققتا بعض الإنجازات في مجالات محاربة الفساد ومباشرة الخطوات الإصلاحية. فإذا قدّرنا أن ارتفاع مستوى الشفافية يأتي منسجماً مع رغبة الشارع في الإطلاع على ماهية الإجراءات الإدارية والمالية في مؤسسات السلطة بما يحد من انتشار الفساد، فإن التقرير الخاص الذي أصدرته الأمم المتحدة لمعالجة موضوع الشفافية سنة 2006، أشار بوضوح إلى أن مستوى الشفافية في مؤسسات السلطة حقق ارتفاعاً ملموساً في تلك الفترة، وهي التي عقبت فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتوليها الحكومة الفلسطينية العاشرة. كما أن الحكومة آنذاك أسهمت في النظام العام لنشر البيانات التابعة لصندوق النقد الدولي في 2006/3/13، محققة بذلك خطوة كبرى إلى الأمام على صعيد تطوير نظامها الإحصائي[53].

---

[53] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، الشفافية المالية، انظر: http://www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14

كجزء أيضاً من محاربة الفساد في مؤسسات السلطة، وسعياً لتحويل شعار التغيير والإصلاح إلى وقائع ملموسة على الأرض، فإنه قد تمّ فتح العديد من قضايا الفساد وخاصة المالية والإدارية منها بشكل لم تستطع المؤسسات الدولية إغفاله، حيث أشارت بعض تلك التقارير ومن بينها تقرير الأمم المتحدة الخاص، إلى أن الجهاز القضائي قد استلم العديد من القضايا الخاصة بكبار المدراء وخاصة في المؤسسات الاحتكارية[54]. وهذا ما أكدته مؤسسات المجتمع المدني المحلية، ومراكز الدراسات والأبحاث حيث أشير إلى أن فترة تولي حماس للحكومة العاشرة شهدت تحقيقاً في عشرات قضايا الفساد من قبل النائب العام[55].

ما أقدمت عليه حماس من خطوات إصلاحية في مؤسسات السلطة، وخاصة في أثناء الحكومة العاشرة، وإن جاء باهتاً من الناحية الإعلامية، تارة للتقصير الإعلامي التابع للسلطة، وتارة لانشغال الإعلام بما هو سياسي من القضايا، إلا أنه جاء مقبولاً قياساً بحجم الضغوطات التي كانت الحكومة بقيادة حماس تحت وطأتها.

الخطوات التي تقدمت بها حماس في مجال إصلاح مؤسسات السلطة، طالت أيضاً إحدى المؤسسات الحساسة، وهي المؤسسة الأمنية، حيث باشرت بإجراء العديد من الخطوات الإصلاحية في هذا المجال، وهنا نقصد خطوات إصلاحية في الجانب الإداري للمؤسسة الأمنية إلى جانب مختلف مؤسسات السلطة، وهذا ما كان واضحاً حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) سنة 2006، والذي أكد بكل وضوح أن الحكومة العاشرة تقود حملة إصلاح في مختلف أجهزة السلطة، وما يقلل من أهمية وجدوى هذه الحملة حجم الضغوطات المفروضة على السلطة الفلسطينية[56].

قضية أخرى يمكن الإشارة لها كخطوة في طريق تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات الحكومة الفلسطينية، وشكلت سابقة حين طبقتها الحكومة العاشرة من خلال ظهور وزرائها الدوري أمام عدسة الكاميرا، فيما أطلق عليه "واجه الصحافة"

---

[54] المرجع نفسه.

[55] جهاد حرب، "مستقبل الإصلاح السياسي في السلطة الفلسطينية في ظل حكومة حماس،" المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة السياسة والحكم، رام الله، نيسان 2006، انظر:
http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/policypapers/policyjehadreform.pdf

[56] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الحكم الرشيد، الشفافية المالية.

حيث يواجه الوزراء أسئلة الصحفيين ووسائل الإعلام بشكل دوري ومفصلي. خطوة كهذه جعلت من القضايا العامة أمراً قابلاً للنقاش ليس على مستوى القيادات وإنما على الصعيد المجتمعي أيضاً، وهو ما يعزز أحد مبادئ الحكم الرشيد في النظم الديموقراطية، حيث يتم تطبيق مبدأ الحاكمية للمواطنين، من خلال إتاحة المجال أمامهم للاطلاع على تفاصيل شؤونهم العامة في كافة القطاعات[57].

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن أعضاء الحكومة العاشرة والحادية عشر، يعتقدون بأنه تمّ تحقيق العديد من الإنجازات الأخرى، فقد أورد أبو عيشة خلال لقائه مع الباحث عدة قضايا حققتها الحكومة العاشرة والحادية عشر، ومنها[58]:

1. بالرغم من حالة التوتر وغياب الاستقرار إلا أن الحكومة العاشرة قدمت خططاً طارئة للتعامل مع الوضع الاستثنائي تركز على تشغيل الأيدي العاملة ومشاريع البنية التحتية.
2. تعزيز العلاقات بين الوزارات؛ ولعبت وزارة التخطيط دوراً مهماً في ذلك بالرغم من حالة عدم الانسجام التي كانت قائمة.
3. تمّ ربط التخطيط بالموازنة، وهذه خطوة مهمة لتحقيق نوع من التناغم بين الإمكانيات المتاحة والأهداف.
4. إنجاز العديد من هيكليات الوزارات وفقاً لأسس مهنية وعلمية، مستفيدة من التجارب السابقة.
5. التأكد من عدم وجود تعيينات خارج الأنظمة القانونية.
6. كان هناك لجنة وزارية إدارية تتابع قضايا ترتيب الوظيفة العمومية بما ينسجم مع القوانين.
7. الإعلان الدوري عن الدخل المالي للوزارات ومصروفاتها.
8. تمّ استحداث برامج محوسبة للتعامل مع قضايا التعيين والشواغر بحيث تنعدم تماماً الأبعاد الشخصية في التعيين.
9. القيام بالعديد من المشاريع التنموية الاجتماعية لتحسين حياة المواطنين ومحاربة الفقر، مثل مشروع تمكين الأسر التي فقدت معيلها، والتخطيط لإنشاء بنك للفقراء.

---

[57] موقع جائزة الملك عبد الله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية، انظر: www.kaa.jo/Portals/0/Form3.doc

[58] مقابلة مع سمير أبو عيشة، 2009/1/17.

يبقى هنا من الضروري الإشارة إلى أن الخطوات المطلوبة في هذا المجال والتي ينتظرها المجتمع الفلسطيني أعمق بكثير من بعض المظاهر الإصلاحية، والتي تحارب أعراض الفساد وليس أسباب نشوئه وانتشاره، فهي، تلك الخطوات التي قامت بها حماس، وإن كانت خطوات إيجابية إلا أنها لم تلامس جذور المشكلة المتعلقة في الخلل البنيوي والهيكلي في مؤسسات السلطة، والسبب في عدم البدء في خطوات إصلاحية عميقة من هذا الشكل، هو حاجة هذه الخطوات إلى بيئة سياسية تحتضن مشروع الإصلاح[59]. فقد تبين من خلال التقرير الذي نشره ديوان الرقابة على مؤسسات السلطة أن هناك مواطن خلل متعددة في الإدارة العامة والإدارة المالية[60].

وفي محاولة لمعرفة ماهية العوامل التي حالت دون تحقيق الكثير من الأهداف التي رسمتها الحكومة العاشرة والحادية عشر، تمّ اللقاء بوزير التخطيط في تلك الحكومتين سمير أبو عيشة، ومن خلال دوره في وزارة التخطيط التي تعدُّ محرك العمل الإدراي في الحكومة، قام بتوضيح أهم المعيقات أمام الحكومتين العاشرة والحادية عشر[61]:

1. غياب الاستقرار السياسي، والانشغال بتهدئة الأجواء.
2. الفلتان الأمني في المدن الرئيسية.
3. غياب الانسجام الإداري داخل المؤسسات الحكومية.
4. التداخل بين الوزارات وخاصة في الحكومة الحادية عشر.
5. غياب الانسجام ومحدودية التنسيق بين الوزراء في حكومة الوحدة.
6. الاضرابات التي عرقلت الحياة العامة.
7. عدم إيصال الرسالة الحكومية بشكل فعال، وفي حال إيصالها تتم بطريقة تقلل من أهمية الإنجازات الحكومية لدى المواطن.
8. انقطاع العلاقات مع الكثير من المؤسسات الدولية الداعمة.
9. معظم الأموال التي وصلت إلى السلطة كانت نفقات جارية، ولم تكفِ لسداد الرواتب.
10. احتجاز الضرائب لدى الجانب الإسرائيلي.
11. كثير من الكوادر الحكومية العاملة كانت بحاجة إلى تطوير وتدعيم.

[59] معيار نزاهة المرشح وأثره في سلوك الناخب الفلسطيني، موقع أمان، انظر:
http://www.aman-palestine.org/Arabic/Documents/Election/VoterTrans.doc

[60] السلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الرقابة المالية والإدارية، انظر: http://www.facb.gov.ps

[61] مقابلة مع سمير أبو عيشة، 2009/1/17.

12. عدم التعاون الكافي من قبل الجهات الرسمية سواء على صعيد السلطة ذاتها أم الدول التي تقيم علاقات مع السلطة.
13. عدم التواصل المباشر بين شطري الحكومة في غزة والضفة.
14. التنسيق بين مكتب الرئيس وبعض الوزارات كان محدوداً.

هـ. مرحلة الحكم في قطاع غزة 2007–2013:

بعد أن نجحت الفصائل الفلسطينية في التوقيع على اتفاق مكة ومن ثم تشكيل أول حكومة وحدة وطنية فلسطينية، استمرت بعض المجموعات التابعة لشخصيات نافذة سياسياً وإعلامياً في عرقلة عمل الحكومة، وهو ما دفع حركة حماس إلى المواجهة المسلحة، مما أدى إلى سيطرة حماس الكاملة على القطاع. كان لهذه الخطوة تبعات حادة على العلاقات الفلسطينية الداخلية، فقد أدت إلى قطيعة كاملة بين فتح وحماس وانقسام السلطة إلى حكومتين، واحدة في الضفة والأخرى في غزة، كما أنه بقدر ما أعطى حركة حماس وفصائل المقاومة أريحية للعمل من داخل القطاع، إلا أنه أضر بمصالح الحركة في الضفة الغربية إلى حدّ الاجتثاث الكامل للحركة كتنظيم سياسي.

حكم حماس المنفرد في قطاع غزة، سهل المهمة على المجتمع الدولي و"إسرائيل" وخصومها الداخليين، فتعرضت غزة للحصار والحرب وفوضى أمنية، إلا أن ذلك لم يسقط حكم حماس، وبقيت الحركة متماسكة، وهو ما دفع لاحقاً إلى ارتخاء المقاطعة الدولية، وعودة الحوار الداخلي، وتجديد الهدنة مع الاحتلال. لكن حركة حماس ومنذ سيطرتها على القطاع لم يعد بإمكانها البحث في آليات تنفيذ برنامج التغيير والإصلاح، فذلك البرنامج كان مخصصاً لفترة ولاية اعتيادية ومستقرة نسبياً، أما في ظلّ ظروف الحصار والتهديد بالحرب الإسرائيلية والتحدي الأمني الداخلي، تحول برنامج حكومة حماس إلى الصمود فقط.

اتخذ إسماعيل هنية في نيسان/ أبريل 2008 خطوة استفزت القيادة الفلسطينية في رام الله، حيث رأت الأخيرة أن قيام إسماعيل هنية بزيادة عدد وزراء حكومته تعزيزاً للانقسام[62]. بالرغم من دلالات تلك الخطوة السلبية على العلاقة مع فتح، إلا أنها قد خدمت الحكومة في غزة، فقد استطاعت تسيير أعمال وزارة التربية والتعليم ووزارة

[62] انظر: تصريح عزام الأحمد، **القدس العربي**، 2008/4/29؛ وتصريح عبد الله عبد الله، **عكاظ**، 2008/4/29.

الصحة بالرغم من الإضراب الذي خاضه العاملون المؤيدون لحركة فتح، وقد نجحت في إفشال الإضراب من خلال توفير كوادر بشرية بديلة.

وقد قامت الحكومة بعد الحرب مباشرة بتحمل مسؤولياتها، فبعد أن صمدت مدة شهر تقريباً خلال الحرب الإسرائيلية، وبعد أن تمّ تدمير معظم مقراتها، قامت بممارسة أعمالها من أماكن مؤقتة، وقد استطاعت توزيع معونات مالية عاجلة على المتضررين قدرت بنحو 38 مليون دولار[63]، وتجنيد الداعمين من بعض الدول العربية لإعادة إعمار القطاع تحت إشرافها أو إشراف المولين[64].

استمر عمل الحكومة في قطاع غزة دون أيّ قدرة على التخطيط لمشاريع استراتيجية تنموية، فقد انشغلت خلال سنة 2009 بإعادة الإعمار، ومحاولة تأمين احتياجات المواطن، وقد استفادت كثيراً من الأنفاق على الحدود المصرية، وبالرغم مما أثارته من تخوفات أمنية لدى المصريين، إلا أن هذه الأنفاق حافظت على استمرارية الحياة في قطاع غزة من خلال تأمين احتياجات المواطن الأساسية، وقد قدّر عدد هذه الأنفاق بنحو 500 نفق. كما أنها كانت نقطة تحول أساسية في أداء حركات المقاومة بعد تدفق السلاح إليها عبر تلك الأنفاق، وهو ما يعني أن حركات المقاومة امتلكت هامشاً أوسع من العمل، وحماية أمنية في ظلّ حكومة حماس.

وبالرغم من ظروف الحصار القاسية، فيظهر أن حكومة هنية تمكنت تدريجياً من تحقيق تحسن اقتصادي نسبي أعلى من ذلك الذي حققته حكومة فياض في رام الله، التي تتمتع بدعم عربي ودولي، وبتعاون نسبي من الجانب الإسرائيلي. فبعد أن كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدى حكومة فياض في الضفة الغربية 9.5% مقارنة بنسبة 0.7% لحكومة هنية في قطاع غزة سنة 2009، ارتفع معدل النمو لدى حكومة فياض بنسبة 7.6% مقارنة بنسبة 15.1% لحكومة هنية سنة 2010. وقفز معدل النمو لحكومة هنية سنة 2011 إلى 23% مقابل 8.7% لحكومة فياض[65]. وهو ما يشير إلى

---

[63] **فلسطين**، 2009/4/13.

[64] **الحياة**، 2009/1/22.

[65] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2012)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2013)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42012A.pdf

كفاءة أعلى لدى حكومة هنية في الاستفادة من الموارد المتاحة وفي محاربة الفساد. كما تمكن قطاع غزة من الاقتراب من تحقيق اكتفاء ذاتي من الخضروات والدجاج وتوفير العديد من الاحتياجات اليومية للمواطنين. كما انخفضت نسبة البطالة في القطاع إلى 30.3% سنة 2011 بعد أن وصلت إلى 60% سنة 2007[66].

في سياق متصل بالعمل الأمني وبما يخدم فصائل المقاومة، فقد نجحت الحكومة في قطاع غزة في حملات أمنية عديدة لمواجهة التجسس لصالح الاحتلال الإسرائيلي، وشملت الملاحقة الأمنية للتعامل مع الجواسيس كما شملت التوعية الأمنية للوقاية من تزايد أعداد العاملين مع الاحتلال. يبدو أن الحكومة في قطاع غزة استفادت جيداً من الحرب على القطاع عام 2009/2008 حيث اكتشفت الكثير من بؤر الخلل الأمنية، وطرق عمل الجواسيس، والأجهزة المستخدمة في تبادل المعلومات مع المخابرات الإسرائيلية[67]. وفي سياق حملة مواجهة التجسس، قامت الحكومة بالكشف عن بعض العملاء وتنفيذ حكم الإعدام بحقهم في محاولة لردع من يسير في الاتجاه نفسه، وقد تمت محاكمتهم وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها في القضاء الفلسطيني[68]. أما الحملات الأمنية لمواجهة التجسس فهي تتجدد في كلّ عام وما زالت مستمرة.

باختصار يمكن القول، أن سنة 2008 كانت سنة المواجهة وتثبيت الأركان بالنسبة لحكومة حماس، أما سنة 2009 فقد كانت سنة الصمود. في سنة 2010 بدأت حكومة غزة مرحلة جديدة تتسم بنوع من الاستقرار، فقد بدأت بالالتفات إلى الخارج من جديد، واستطاعت تجنيد شريحة واسعة من الرأي العام العالمي لصالحها، وبدأت قوافل برية وأساطيل بحرية عالمية تنشط في كثير من دول العالم من أجل فكّ الحصار عن قطاع غزة، حيث نجح بعضها في خرق الحصار، وبعضها رجع إلى مكان انطلاقه بعد اعتراض الزوارق البحرية الإسرائيلية، أو لم يسمح له بالدخول عبر معبر رفح

---

[66] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة دورة (تشرين أول – كانون أول 2012) الربع الرابع 2012** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013/2/21)، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ42012A.pdf

[67] السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء، الأمانة العامة، غزة، 2010/9/26، انظر: http://www.pmo.gov.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=564:2010-09-26-06-51-37&catid=25:news&Itemid=67

[68] **الغد**، 2010/4/16.



البري. كانت قافلة "شريان الحياة" Viva Palestina من أهم القوافل البرية ومن أوائلها، والتي انطلقت حملتها الأولى من لندن في 2009/2/14؛ ووصل إجمالي عدد الحافلات فيها إلى 110 حافلات يرافقها 300 متضامن من 20 دولة. وقد أطلقت خلال 2009–2010 خمس قوافل لكسر حصار غزة. وهناك قافلة "أميال من الابتسامات"، التي انطلقت حملتها الأولى في 2009/9/28، وقد ضمت القافلة 58 حاوية، احتوت على 110 سيارات لنقل المعاقين، و275 كرسياً متحركاً كهربائياً، وأدوية، وأجهزة حاسوب، وقد أطلقت هذه القافلة حتى تاريخ كتابة هذا الفصل أكثر من عشرين حملة. أما "أسطول الحرية" فقد حمل على متن سفنه نحو عشرة آلاف طنّ من المساعدات الإنسانية، وقد قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية فجر يوم الاثنين 2010/5/31 بمهاجمته في المياه الدولية، مما أدى إلى استشهاد تسعة أتراك وإصابة عشرات المتضامنين[69]. وبالرغم مما تعرضت له من عقبات إلا أن هذه القافلة كانت بداية موجة مفتوحة من الدعم المتواصل، وإن كان معنوياً في كثير من الأحيان. وقد استطاعت الحكومة في غزة تسخير هذا العدوان إعلامياً بشكل جيد. أما الأهم من ذلك فهو ما أحدثته هذه الخطوة الإسرائيلية من تأثير سلبي على علاقتها مع تركيا، وما أحدثته من ردود عربية، وإسلامية، ودولية غاضبة على التعامل القاسي مع المتضامنين الأجانب[70].

لم تكن سنة 2010 بداية لحملات التضامن الشعبية مع قطاع غزة فقط، وإنما شهدت توافد العديد من الشخصيات السياسية العالمية إلى قطاع غزة، ولقاء مسؤوليها، والدعوة إلى فكّ الحصار عنها، وربما يكون الحديث بشكل تفصيلي عن العلاقات الخارجية لحماس في فصل آخر من هذا الكتاب، إلا أنه تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الزيارات كانت متنوعة من وزراء ومسؤولين في منظمات دولية وشخصيات إعلامية أو سياسية سابقة، ومن أبرز تلك الشخصيات الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى[71]، وكاثرين آشتون Catherine Ashton مفوضة الشؤون الخارجية

---

[69] لمزيد من المعلومات، انظر: قسم الأرشيف والمعلومات – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).

[70] الجزيرة.نت، 2010/5/31.

[71] **الشرق الأوسط**، 2010/6/14.

الأوروبية[72]، ووزراء خارجية كلّ من ألمانيا وإيطاليا ومالطا الذين زاروا القطاع في أواخر سنة 2010 ووجهوا دعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة[73].

في سنة 2011 دخلت الحكومة في قطاع غزة مرحلة جديدة، تمثلت في عملها ضمن بيئة عربية متغيرة؛ فقد اندلعت الثورات في كثير من البلدان وسقطت العديد من الأنظمة، وكان الأكثر أهمية لقطاع غزة هو سقوط حسني مبارك. فقد أَملت حركة حماس أن يكون هذا التغيير بداية لمرحلة جديدة يصبح الحصار فيها من التاريخ. وقد زادت من تفاؤلها حين فاز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية. إلا أن كلّ هذه التطورات في مصر لم ترتقِ إلى مستوى الطموح الفلسطيني، فقد اقتصر التغيير على الدعم المعنوي والإعلامي، دون أن يكون هناك تغيير جوهري فيما يتعلق بحركة المعابر والنقل. حتى أن القيادة المصرية الجديدة (العسكرية) قبل انتخاب مرسي تعاملت مع قيادة حماس والحكومة في قطاع غزة بالطريقة نفسها التي كان يتعامل بها مبارك معهم، فلم يتم استقبالهم على الرغم من زيارتهم المتكررة إلى مصر إلا من قبل شخصيات غير حكومية باستثناء قيادة المخابرات المصرية، في إشارة إلى تكريس التعامل الأمني مع حركة حماس[74].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 شهد قطاع غزة حرباً إسرائيلية جديدة أسماها "عمود السحاب" Pillar of Defense تزامنت هذه الحرب مع متغيرات إقليمية مهمة، أبرزها صعود الإسلاميين للحكم في تونس ومصر. خلال الحرب كان واضحاً أن حماس استفادت بشكل ملحوظ من الربيع العربي، من حيث نوع وكمّ الأسلحة المستخدمة في صدّ الهجوم الإسرائيلي، فمن الواضح أن تهريب السلاح لقطاع غزة من الدول المجاورة بات أسهل في ظلّ المتغيرات الجديدة. كما جاءت هذه الحرب عقب تطور واضح في موقف قطر، حيث زار أمير قطر قطاع غزة وتكفّل بدعمها[75]، وهو ما قابلته "إسرائيل" بتصعيد مباشر في محاولة لإفشال دعم حكومة حماس.

---

[72] صحيفة **القدس**، 2010/7/18.

[73] الجزيرة.نت، 2010/11/8، و2010/11/24، و2010/12/17.

[74] موقع إيلاف، 2012/1/12.

[75] الجزيرة.نت، 2012/11/4.

خلال الحرب أيضاً أبدت الحكومة في قطاع غزة قدرة على إدارة الشؤون الداخلية، واستطاعت الصمود بالرغم من كلّ ما تعرضت من أذى، وقد خرجت من الحرب أكثر قوة نتيجة لنجاح كتائب القسام وفصائل المقاومة في إطلاق الصواريخ على التجمعات الإسرائيلية بشكل رادع، بالإضافة إلى ما تحقق للحكومة في قطاع غزة من دعم دولي سياسي، حيث توالت الوفود لزيارة قطاع غزة من دول الربيع العربي. فقد وصل لزيارتها رئيس وزراء مصر هشام قنديل في أثناء العدوان الإسرائيلي[76]، وربما تكون هذه الزيارة هي الرسالة الأقوى لـ"إسرائيل" بعد الثورات العربية. كما قام أيضاً وزير الخارجية التونسي بزيارة تضمانية مع قطاع غزة عقب العدوان الإسرائيلي[77]، وكذلك فعل نائب رئيس الوزراء الليبي الصديق عبد الكريم[78].

الوفود التضامنية مع قطاع غزة لم تقتصر على دول الربيع العربي، فقد كان لدول إسلامية متقدمة حضورها الداعم للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فقد قام وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بزيارة تضمانية أكد فيها على رفض بلاده للاعتداءات الإسرائيلية[79]. في السياق نفسه جاءت أيضاً زيارة رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق Najib Abdul Razak لتؤكد على ضرورة كسر الحصار عن قطاع غزة[80].

كان واضحاً أن مرحلة ما بعد الثورات العربية، قد زادت من مناعة موقف حماس، وهو ما أدى إلى الحديث مرة أخرى عن الحوار الفلسطيني الداخلي وضرورة المصالحة الوطنية، وخصوصاً في ظلّ جمود عملية التسوية. لكن وبالرغم من نجاح الفصائل الفلسطينية في التوقيع على تفاهمات أو اتفاق في القاهرة، إلا أنها لم تصل إلى تفاهمات على القضايا الجوهرية أو التفصيلية، ولذلك بقي موضوع الحوار الفلسطيني مجمداً من الناحية العملية، فيما بدأ الشارع الفلسطيني ينظر بسخرية إلى أيّ إعلان عن قرب التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، في مؤشر على انحدار مستوى الثقة بالفصائل الفلسطينية.

---

[76] موقع فرانس 24، 2012/11/16، انظر: http://www.france24.com/ar/

[77] رويترز، 2012/11/16.

[78] **القدس العربي**، 2012/11/21.

[79] **الغد**، 2012/11/20.

[80] موقع أنباء موسكو، 2013/1/22، انظر: http://anbamoscow.com/

حكومة قطاع غزة، بدأت تسير في اتجاه آخر، غير الصمود ومواجهة العدوان، وهو اتجاه يسعى إلى تطوير الوضع الداخلي في قطاع غزة، ولذلك قام إسماعيل هنية بتعديل وزاري جديد أكد على أنه لم يتم بناء على دوافع سياسية، إلا أنه شكّل ابتزازاً لحركة فتح مرة أخرى[81].

التفتت الحكومة إلى ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة وقد قامت بتقديم العديد من المقترحات حتى تتجنب الاعتماد المستمر على الأنفاق، حيث استغلت تغير الإدارة المصرية من أجل الاقتراح على النخبة الجديدة استئجار رصيف خاص في ميناء العريش لتوريد البضائع إلى قطاع غزة، لكن حكومة غزة لم تتلقَ أيّ استجابة عملية من القيادة المصرية[82]. وهو ما أعطى انطباعات جدية أن مصر في المرحلة الجديدة ليست قادرة على حماية قطاع غزة أو مساعدته أو ضمان هامش من الحركة لسكانه، وذلك على المدى القريب نتيجة لتعقيد الملف المصري الداخلي.

إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة في قطاع غزة من تقديم الخطط التنموية، فقد كُشف الستار عن خطة للتنمية لسنتي 2013–2014 حيث ستطرحها وزارة التخطيط للنقاش والتنفيد، وتشمل الخطة وفقاً لما صدر عن وزارة التخطيط في غزة "القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وقطاعي البنية التحتية والأمن والحكم الرشيد"[83]، وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ أيّ مخططات تنموية في قطاع غزة نتيجة للحصار المفروض عليه ونتيجة تفاقم الأزمة المصرية الداخلية، والتي وصلت إلى حدّ الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي وتعيين رئيس لفترة انتقالية، إلا أن سعي حكومة حماس إلى البحث عن مشاريع تنموية يعطي مؤشرات على حالة من الاستقرار النسبي.

وبالرغم من أن الصورة لم تتضح بعد في مصر، فلم يتبيّن إن كان المدافعون عن الشرعية قادرون على تصحيح الأوضاع أم لا، تظهر الآن (صيف 2013) بعض الأصوات التي ترى أن نهاية حكم حماس أصبحت وشيكة، في ظلّ خسارة حلفائهم في مصر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن وضع حماس قد لا يكون أكثر سوءاً مما كان الوضع

[81] موقع البوابة، 2011/3/10، انظر: http://www.albawaba.com/ar/

[82] قدس برس، 2011/5/15.

[83] فلسطين أون لاين، 2012/9/3.

عليه في عهد مبارك، ومهما كانت الحالة التي ستفرزها الأحداث فلن تكون ذات تأثير جذري على حركة حماس، والسبب أن حركة حماس لا تستمد قوتها الأساسية من الخارج، ولا تعتمد في نشاطها على التحرك الخارجي المباشر، وتكتفي بما يقوم به مكتب حماس في الخارج. لكن هذا لا يعني أن حماس لن تواجه أيّ عقبات أو مشاكل، فالوضع الاقتصادي سيزداد سوءاً بسبب سياسة إغلاق معبر رفح وتدمير الأنفاق، لكن أهل غزة أثبتوا خلال ما يقارب عقد من الزمان أن كلّ موجة ضغط على قطاع غزة لا تعني انفجاراً في وجه حكومتها، بقدر ما هي انفجاراً في وجه الاحتلال.

تأسيساً على ما سبق، وفي جزئية حكم حماس لقطاع غزة بعد سيطرتها عليه في سنة 2007، يمكن القول أن حركة حماس كتنظيم فلسطيني خسر الكثير من هذه الخطوة في الضفة الغربية؛ إذ خسرت حماس جميع مؤسساتها وتعرض مؤيدوها وأنصارها للاعتقالات والفصل الوظيفي. لقد خسرت حماس في الضفة مقومات التجنيد والتنشئة السياسية، والحركة مغيبة عن المدارس، والمساجد، والمؤسسات الخيرية، والأندية الرياضية وشبه مغيبة عن الجامعات. كما تسلل شعور بالخذلان لدى بعض أنصارها اللذين تولد لديهم اعتقاد بأن الحركة في قطاع غزة اتخذت قرار السيطرة على القطاع دون أيّ تنسيق مع الضفة أو الخارج، ودونما دراسة لما قد يتعرض له أنصارها في الضفة الغربية.

في الوقت نفسه، فإن حماس وجدت نفسها في منتصف 2007 أمام خيارين أحلاهما مرٌّ، إذ إن خيار الحسم العسكري في القطاع كان خيار اضطرار، في مقابل الخيار الآخر الذي اتضحت مؤشراته في عملية إسقاط حماس وإفشالها، وسعي أطراف في السلطة الفلسطينية محسوبة على فتح إلى وأد التجربة الديموقراطية الفلسطينية، وتنفيذ خريطة الطريق الأمريكية التي تشترط تصفية قوى المقاومة وضبط الأمن وفق المعايير الإسرائيلية. بمعنى أن حماس لو تركت الأمور تسير على ما أراد الآخرون لتم ضربها وملاحقتها في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن برنامج استهدافها في الضفة الغربية لم يكن ليتغير.

لكن وفي مقابل هذه الخسارة السياسية على صعيد التنظيم، فإن حركة حماس ترى في خطوتها ضمانة لحماية المشروع الوطني ككل، فسيطرتها على قطاع غزة، حالت دون استطاعة السلطة المضي قدماً في أيّ مشاريع تسوية مع الاحتلال الإسرائيلي، وهو

ما تعدُّه حماس إنجازاً يفوق أيّ خسارة على المستوى التنظيمي. وقد ساعدها في ذلك تطوير إمكانيتها العسكرية التي أظهرتها في مواجهاتها مع "إسرائيل" حين استطاعت صواريخها ضرب التجمعات الإسرائيلية في أراضي 1948. وبعمق 75 كم بحيث يصل إلى تلّ أبيب والقدس.

على صعيد الوضع الداخلي، فإن إشكالية "الشرعية المنقوصة" ألقت بظلالها على حكومة تسيير الأعمال في غزة وعلى حركة حماس بشكل عام. فحكومتها في غزة حكومة مقالة، ولا تتعامل مع الدول العربية والعالمية كحكومة شرعية. وهناك مشكلة أيضاً في شرعية حكومة رام الله التي لم يُجزها المجلس التشريعي. وهناك مشكلة في انتهاء المدة الرسمية لولاية الرئيس عباس ولولاية المجلس التشريعي. وقد عكست هذه المشاكل نفسها على الأداء السياسي والأطراف الفلسطينية. وبالرغم من توقيع اتفاق المصالحة إلا أن الواقع العملي الفلسطيني ما زال يعاني من هذه الإشكاليات.

أمنياً، لا شكّ أن حكومة قطاع غزة أبدت تميزاً في هذا الجانب، من حيث قدرتها على ضبط الأمن الداخلي وحفظ الاستقرار وحماية المواطنين وإنهاء ظاهرة الفلتان الأمني، مضافاً إلى الحد من ظاهرة العمالة مع الاحتلال. كما أن الحكومة في قطاع غزة أثبتت قدرة عالية على حماية المقاومين ورعايتهم وتأمين هامش من الحركة لهم، وقدرة مماثلة على الحفاظ على الهدنة.

خلاصة:

إن النقاش أعلاه قادنا إلى الاستنتاجات التالية:

أولاً: جزء من التحديات التي واجهتها حركة حماس كانت بسبب الخلل في النظام السياسي الفلسطيني، وأهمها العلاقات غير المتزنة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى النزاع على الصلاحيات بين الرئيس ورئيس الوزراء، هذا الخلل سابق لوجود حماس في الحكم.

ثانياً: انتقاد أيديولوجية حماس كان أداة للضغط على الحركة، وقد كانت حماس حذرة في أن تعطي أيّ إشارة على أسلمة المجتمع، وحين قررت الدخول إلى السلطة أكدت حماس قبولها بمبادئ الديموقراطية والتعددية.

ثالثاً: محاولة حماس الجمع بين الحكم والمقاومة العسكرية حال دون قدرتها على تطبيق برنامجها الانتخابي.

رابعاً: برنامج حماس الانتخابي عانى من العديد من نقاط الضعف، ومن أبرزها غياب الاستراتيجية الواضحة للتحرك على المستوى الدولي في ظلّ ارتباط السلطة مالياً بالغرب.

خامساً: تعيين قيادات حماس في الحكومة لم يعد بالنفع على الحركة أو الحكومة، فقد جعل الحركة أكثر عرضة للضغط الدولي، وصعّب من مهمة الحكومة في تطوير علاقاتها مع المجتمع الدولي.

سادساً: بعض سياسات حماس تعارضت مع برنامجها الانتخابي مثل تعيين أنصارها في مواقع حساسة في السلطة الفلسطينية دون مبرر مهني.

سابعاً: ظروف الحصار والعدوان الإسرائيلي المتجدد أجبرت حماس على التركيز في قضايا تعزيز الصمود بشكل أكبر من قضايا التنمية والإصلاح.

ثامناً: أسهمت الثورات العربية في إعطاء حماس وحكومتها هامش أوسع من الحركة على الصعيد الإقليمي لكن ذلك لم يحقق تغييراً جذرياً في وضع قطاع غزة.

تاسعاً: حققت الحكومة في غزة إنجازات أمنية عديدة في مجال مكافحة التجسس وإنهاء الفلتان الأمني وضبط الحدود، لكنها ما زالت عاجزة عن تنفيذ مخططاتها الاقتصادية التنموية.

الفصل الحادي عشر

حماس في الدراسات والأدبيات الغربية

أ. يوسف أبو السعود

حماس في الدراسات والأدبيات الغربية

مقدمة:

قررت الولايات المتحدة تصنيف حماس كمنظمة إرهابية في نيسان/أبريل 1993، وفي سنة 2003 صنفت الدول الأوروبية أيضاً حماس منظمة إرهابية.

قام الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، في كانون الثاني/ يناير 2006، بممارسة شكل من أشكال الديموقراطية عبر انتخاب ممثليهم للمجلس التشريعي الفلسطيني، عندها حبس صُنّاع السياسة الغربيون أنفاسهم نتيجة الفوز غير المتوقع الذي حققته حماس في تلك الانتخابات، والذي عُدَّ حينها بمثابة صعود شعبي لخيار المقاومة في مقابل تراجع لخيار التسوية، وجميع ما نتج عنه من وقائع على الأرض[1]، وبالنظر من زاوية أخرى فإن هذا التغيير الكبير وضع حماس في قلب اللعبة السياسية في المنطقة.

أما بين الباحثين والأكاديميين الغربيين، فقد مثّل هذا الحدث تحولاً كبيراً في النظر إلى الحركة سواء من حيث الكمية في عدد الدراسات المتعلقة بالحركة بعد فوزها، أم من حيث النوعية في النظر إلى دخول حماس في الانتخابات وفوزها، باعتبار ذلك تحولاً في بنية الحركة السياسية والاستراتيجية، باتجاه مزيد الانفتاح والتعامل مع إفرازات العملية السياسية في خضم الصراع العربي الإسرائيلي، حيث نادت حينها بعض الأصوات الأكاديمية بأهمية الوصول إلى فهم أفضل للحركة، والانفتاح عليها باستخدام وسائل جديدة وغير تقليدية.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤالين محددين:

1. إلى أيّ مدى نجحت هذه الدراسات والأدبيات الغربية في فهم حماس على حقيقتها؟
2. ما هي العوامل المحيطة التي تتأثر فيها تلك الأبحاث عند دراسة الحركة؟

في رحلتنا الفاحصة للمادة البحثية المنشورة حول حماس بين المؤلفين والباحثين الغربيين، من السهل ملاحظة وجود مدرستين فكريتين في النظر إلى الحركة. الأولى ترى

---

[1] "Ruling Palestine 1: Gaza Under Hamas," Middle East Report no. 73, 19/3/2008, International Crisis Group, p. 21.

أن الحركة منظمة عنيفة، تنتهج العمل المسلح، ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بإضعاف حماس وإخراجها من حيّز التأثير في مشهد الصراع؛ أما المدرسة الثانية فتنظر إلى الحركة باعتبارها تتمتع بقدر من الواقعية السياسية والمرونة، من حيث كونها حركة اجتماعية سياسية، قابلة للتأقلم والتطور مع المستجدات، وأنها مستعدة للاندماج السياسي في المنظومة الدولية، إن وجدت البيئة المحيطة الآمنة لها ولمشروعها. وعلى أيّ حال، فإنه من الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى دور العوامل الخارجية في التأثير على سلوك حماس السياسي.

في هذه الإطلالة المختصرة فإنه لن يكون بمقدورنا أن نتفحص كل ما تمّ نشره من دراسات عن هذه الحركة الفلسطينية، ولكننا سنركز —بطبيعة الحال— على أهم وأحدث الدراسات الغربية المؤثرة، والتي تمّ إعدادها مؤخراً من قبل باحثين لهم مكانتهم في مقاربة قضايا الصراع.

يُعدُّ كل من خالد الحروب[2] وعزام التميمي[3] من أبرز الباحثين العرب الذين عملوا على تقديم رؤية واقعية لحماس من الداخل. ونظراً لأهمية إعطاء أكبر مساحة ممكنة للدراسات الغربية، في هذه العجالة، فإننا لن نقوم بدراسة أعمالهما على أهميتها وحيويتها.

أولاً: حماس كميليشيا عسكرية محافظة:

يُعدّ ماثيو ليفيت Matthew Levitt، الباحث الرئيسي في معهد واشنطن The Washington Institute for Near East Policy، من أهم الكتاب البارزين في تبني وجهة النظر القائلة بأن حماس منظمة راديكالية، حيث يصنف الكاتب حماس باعتبارها ميليشيا "إرهابية" ينبغي على المجتمع الدولي عزلها وعدم التعامل معها. يدَّعي ليفيت في كتاباته بأن حماس تستخدم شبكة منظماتها الإغاثية الخيرية وتأثيرها الديني في حماية وتسويق نشاطها المسلح. يجادل ليفيت بالقول في أنّ جميع

---

[2] See Khaled Hroub, *Hamas: Political Thought and Practice* (Washington: Institute for Palestine Studies, 2000); and Khaled Hroub, *Hamas. A Beginner's Guide*.

[3] See Azzam Tamimi, *Hamas: Unwritten Chapters*; and Azzam Tamimi, *Hamas: A History from Within* (Northampton, Massachusetts: Olive Branch Press, 2007).

منشآت حماس سواء المساجد، أم المدارس، أم دور الأيتام، أم المخيمات الصيفية، أم الاتحادات الرياضية كلها واجهات تستخدمها حماس لتوليد "الإرهاب"[4].

في إحدى دراساته، يحاول ليفيت إيصال القارئ إلى قناعة أن حماس تستخدم كل تكتيكاتها السياسية في سبيل الوصول إلى أهدافها الأيديولوجية، ومن أجل الحفاظ على بنيتها العسكرية العنيفة. وفوق هذا يقول ليفيت:

> على الرغم من دخول حماس في نشاطات سياسية واجتماعية إلا أن هدفها النهائي من هذه التكتيكات ينحصر في المبدأ الجهادي بتدمير إسرائيل. وعليه، لا يمكن اعتبار التصريحات المعتدلة من قبل بعض قياداتها، خاصة أولئك المتواجدين في غزة كالشيخ ياسين، بمثابة إنكار للعنف، ولكنها تخطيط تكتيكي معتمد على الالتزام الاستراتيجي بالعنف[5].

في دراسة أخرى يحاول ليفيت أن يظهر علاقة بين الخدمات الاجتماعية و"الإرهاب" داخل بنية حماس، حيث يدعي أن "هناك دليل كافٍ [ليُثبت] وجود دور لمؤسسات حماس الاجتماعية في النشاطات الإرهابية والتي يسمح بها ويديرها قادة حماس". وأضاف أن وزارة الخزانة الأمريكية تشارك في وجهة النظر هذه، إذ أنها أعلنت "أن ستة من قادة حماس السياسيين وخمسة جمعيات هم إرهابيون"[6].

يُعدّ إيلي بيرمان Eli Bermann، الاقتصادي في جامعة كاليفورنيا سانت دييغو University of California (San Diego) ومدير الأبحاث لدراسات الأمن العالمي في معهد النزاع والتعاون العالمي Institute on Global Conflict and Cooperation، أحد أنصار هذا الاتجاه الفكري في التعاطي مع حماس، حيث قام بإصدار دراسة له بعنوان "راديكالية، دينية وعنيفة: اقتصاديات الإرهاب الجديدة".

كما يستخدم بيرمان السياق الاقتصادي في وصف سلوك حماس، ويميل إلى القول إن جميع المجموعات الراديكالية تستخدم كل الدعم المالي المتوفر لديها لتطوير ميليشياتها المسلحة، ويضيف بيرمان كذلك:

---

[4] Matthew Levitt, *Hamas: Politics, Charity and Terrorism in the Service of Jihad*, p. 5.

[5] *Ibid.*, p. 33.

[6] Matthew Levitt, "Hamas from Cradle to Grave," *The Middle East Quarterly*, vol. 11, issue 1, Winter 2004, pp. 3–15.

منذ بدء الانتفاضة الأولى، أجبرت [حماس] المواطنين الفقراء على الالتزام في إضرابات عامة للنشاط الاقتصادي، والتي منعت الفلسطينيين من التسوق والقيام بأعمالهم، وفي بعض الأحيان، حتى من الذهاب إلى وظائفهم. لقد حاولوا أيضاً مقاطعة كل الأعمال مع الإسرائيليين، والتي قد تؤدي إلى التضحية بربع الناتج القومي الإجمالي. لقد عملوا على شلِّ العملية السلمية، تلك التي كانت ستعيد لهم الأراضي المحتلة [الضفة الغربية وقطاع غزة]، لتكون تحت سيطرة الفلسطينيين. لأن العملية بالنسبة لهم تمثل تعاوناً مع محتلّي فلسطين في سنة 1948، وهي بالضبط عكس الأيديولوجية الصبورة للإخوان المسلمين في مرحلة ما قبل 1988[7].

إن أكثر ما يميز أعمال بيرمان هو ميله الدائم إلى تصنيف حماس جنباً إلى جنب مع منظمات مثل طالبان وباقي المجموعات الراديكالية الأخرى؛ حيث يذهب بعيداً في تحليله حين يشير إلى أن المجموعات الراديكالية العالمية مرتبطة ببعضها البعض، وهو ينفي بذلك الأبعاد الوطنية في سلوك حماس. ويدّعي الكاتب أنّ "حماس كمنظمة إرهابية تستخدم العمل الاجتماعي للتغطية على نشاطاتها الأخرى. إنه من الأفضل أن نفهم [كيف] أن الخدمات الاجتماعية تُستخدم لدعم الإرهاب بغية تحقيق مكاسب سياسية"[8].

يميل جودت بهجت Gawdat Bahgat، بروفسور شؤون الأمن القومي في مركز الشرق الأدنى شمال إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز تابع لجامعة الدفاع القوميNational Defense University ، إلى هذه المدرسة، إذ يرى أن إيران تستخدم أعمال "العنف" التي تقوم بها حماس لتقوية موقفها في صراعها السياسي مع الولايات المتحدة[9]. ويضيف بهجت أن إيران تدعم حماس مالياً، لكي تقوم الأخيرة بأعمال عسكرية ضدّ "إسرائيل"؛ وهي بذلك بحسب بهجت "تستخدم هجمات حماس لتبقي إسرائيل بعيدة عنها"[10].

---

7 Eli Berman, *Hamas, Taliban, and the Jewish Underground: An Economist's View of Radical Religious Militias* (Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research, 2003), p. 9.

8 Eli Berman, *Radical, Religious, and Violent: The New Economics of Terrorism* (Milken Institute, 2010), p. 79.

9 Jawdat Bahgat, "Terrorism in the Middle East," *The Journal of Social, Political, and Economic Studies*, vol. 32, no. 2, Summer 2007, pp. 174–175.

10 *Ibid.*, p. 175.

وبمقاربة أقل حسماً في الهجوم على حركة حماس وتصنيفها كمنظمة مسلحة، يقدم حاييم ملكا Haim Malka، نائب المدير والباحث الرئيسي لبرنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS)، دراسته التي تشير إلى قيام حماس بتوظيف المؤسسات الإغاثية لنشر أيديولوجيتها بين الفلسطينيين. يوضح ملكا أن حماس تستخدم كذلك هذه المؤسسات للتغطية على نشاطها العسكري. وهنا نشير إلى أن الكاتب وصل إلى هذه النتيجة اعتماداً على دراسة إسرائيلية، حيث يقول: "كان ذلك مبكراً في سنة 1994 وفي إحدى الكتابات الأولى عن حماس، اتُهمت الحركة بتحويل التمويلات التي تصل إلى العمل الخيري لما كان يسمى حينها "نشاطات سريّة" أو الجهاز العسكري. وقد أشار آخرون أن الدعوة في حماس هي الحجر الأساس للنشاطات الإرهابية لحماس". يحاول ملكا أن يرسل رسالة مباشرة إلى أن حماس تستخدم نشاطها الاجتماعي والخيري لتطوير موقفها في الصراع، ليس فقط في مقابل "إسرائيل" بل أيضاً في مقابل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية[11].

يستخدم ملكا المقاربة الدينية في تبرير تركيز حماس على المؤسسات الخيرية وتوظيفها، ويقول إن المسجد يُعدُّ من أهم المراكز الاجتماعية والخيرية التي تنطلق منها حماس في نشاطها الاجتماعي. وقد تمّ بناء المدارس والمؤسسات الملحقة، مثل العيادات ولجان الزكاة، حول المساجد الكبيرة أو في داخلها. أما داخل مجمع المسجد فيتم تزويد السكان المحليين باحتياجاتهم المادية والروحية، وهو بذلك يلعب دور مركز المجتمع المحلي. ومهما كان هدف حماس من توفير هذا الدعم، سواء كان لأسباب سياسية أم سداً للاحتياج الشعبي، فإن هذا النشاط يبقى مثاراً للسؤال والشك. ومهما يكن، فإن حماس تحاول بتأمين الخدمات الاجتماعية والاهتمام بالشرائح المهمشة في المجتمع، أن تثبت بأنها تهتم بمعاناة الناس اليومية كما أنها تهتم بالصراع الوطني مع العدو. وتسعى حماس بذلك إلى جعل الدين الإسلامي مرتبطاً بكل مظهر من مظاهر حياة الفلسطينيين[12].

---

[11] Haim Malka, "Hamas: Resistance and The Transformation of Palestinian Society," in Jon B. Alterman and Karin Von Hippel (editors), *Understanding Islamic Charities* (Washington D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2007), pp. 98–126 and p.124, http://csis.org/publication/understanding-islamic-charities

[12] *Ibid.*, p. 125.



ويناقش ملكا بعمق حقيقة الجدل القائم بين الباحثين حول تحوّل حماس. ولكن على الرغم من ذلك ما زالت الحركة ملتزمة بأيديولوجيتها الإسلامية، وهي تستخدم كل التكتيكات السياسية للحفاظ على قوتها. ثم ينهي الكاتب دراسته بالإشارة إلى أن "هذه التحولات السياسية، سواء كانت تكتيكية أم استراتيجية، فإنها لن تغيّر الهدف النهائي لحماس، ألا وهو إقامة دولة فلسطينية على أسس ومبادئ إسلامية"[13].

ملاحظات على هذا الاتجاه الفكري:

1. لم يقم أولئك الباحثون، من أمثال جودت بهجت، ممن يميلون إلى ترجيج التأثير الإيراني وأن إيران تتحكم في حماس لإبقاء "إسرائيل" بعيداً عن الدولة الفارسية، بتقديم أيّ تفسيرات عن سبب قيام الولايات المتحدة والقوى الغربية بفتح قنوات لعلاقات مباشرة وغير مباشرة مع إيران، في الوقت الذي تغلق فيه كافة الأبواب أمام حماس.

منذ بداية انطلاقتها سنة 1987 بقيت حماس على استقلاليتها، ومارست حماس سياسة مستقلة مع دول المنطقة وفي علاقاتها الدولية، وبشكل يتعارض أحياناً مع السياسة الإيرانية؛ وشاركت حماس في انتخابات 2006 بخلاف النصائح الإيرانية. وقد كان الدعم الإيراني قبل 2006 منصباً على حركة الجهاد الإسلامي، غير أن فوز حماس، جعل إيران أكثر دعماً وانفتاحاً على حماس، دون أن يؤثر ذلك في استقلاليتها. وتُظهر الأحداث في سورية، منذ آذار/ مارس 2011، مستوى الافتراق والاستقلالية في قرار حماس السياسي، حيث وقفت حماس في هذه الثورة إلى جانب حقوق الشعب السوري ورفضت ممارسات نظام الأسد الأمنية والقمعية؛ وهذا ما لم تكن إيران ترغب فيه على الإطلاق بحكم تحالفها مع النظام.

2. يميل العديد من الكتاب في هذا الاتجاه إلى اعتبار حماس منظمة عنيفة في حين لم يتطرق أيّ منهم إلى التطورات السياسية التي طرأت على الحركة. لم يورد لنا هؤلاء سبب انضمام حماس إلى العملية السياسية، وسبب دخولها الانتخابات التشريعية، التي عُدَّت إحدى إفرازات وتجليات اتفاقية أوسلو للسلام. وتدّعي هذه المدرسة أن حماس تنتهج العنف ضدّ "إسرائيل" ولكنها لا تجيب لماذا تستخدم حماس هذا العنف، بل إنها لم تجب عما إذا كان هذا العنف يشكل ردة فعل على الهجمات الإسرائيلية.

---

[13] *Ibid.*

هذا الخط الفكري الذي يمثله كلّ من ليفيت وبيرمان لم يراعِ أن عملية اتخاذ القرار داخل حماس تتصف بالواقعية السياسية، والتي لا تقود دوماً إلى عمليات عسكرية ما لم تأتِ في سياق مشروع مقاومة الاحتلال الذي يُقره القانون الدولي، أو في سياق ردة الفعل، أو بهدف حماية الشعب الفلسطيني من الهجمات الإسرائيلية.

3. أغفلت هذه المدرسة الجذور العميقة لتاريخ الشعب الفلسطيني في النضال لأجل الاستقلال والحرية، والتي تشكل الإطار الفكري لنشوء حماس التي تستمد شرعيتها من وعي الشارع الفلسطيني بأهمية استعادة حقوقه المسلوبة. هذه الجذور تعود في تاريخها إلى حقبة الانتداب البريطاني وكفاح الفلسطينيين لنيل حريتهم، وهو ما يفسر "حماسة" الشعب للعمل والنضال ضدّ "إسرائيل"، وهو ما يفسّر —بطبيعة الحال— الشعبية التي تتمتع بها حماس نظراً لعدم تنازلها عن هذه الثوابت. يعمل الفلسطينيون على استعادة أرضهم المحتلة وهم ما زالوا غير راضين بالعملية السلمية التي لم يحصلوا بفعلها على أيّ حقّ، وبالتالي كان الخيار أمامهم هو دعم المقاومة المتمثلة بحماس.

4. بدلاً من أن يقوم هذا الاتجاه الفكري بالدعوة إلى عزل حماس وتحييدها عن المشهد، كان يجب أن يبادر إلى دفع المجتمع الدولي نحو القيام بخطوات حقيقية تجاه مزيد من تهيئة البيئة المحيطة للتفاهم مع حماس، فلقد أثبتت التجربة أن استراتيجية العزل والتحييد لم تؤدِّ إلى إضعاف الحركة، بل زادت قوتها وحضورها وتجذرها عبر الزمن.

5. مقاربة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني ينبغي أن تكون بعيدة عن أيّ مصادر متحيزة، ففي كثير من الأحيان تكون الظروف المحيطة وطبيعة عمل الباحث مصدراً لهذا التناقض، وهذا ما يمكن أن نلاحظه في دراسات من قبل أعمال ليفيت، وبيرمان، وبهجت التي اعتمدت على العديد من المصادر الإسرائيلية في مقاربة حركة حماس، وقد كان الأجدر بهم العمل على الاستماع لوجهة نظر حماس والفلسطينيين، باعتبارهم الشريحة المستهدفة بدراساتهم.

6. إن التركيز على وجود هيمنة لجماعة الإخوان المسلمين على حماس فيه قدر كبير من المبالغة والتهويل، وإغفال للجهد المحلي الذي تقوم به حماس باعتبارها حركة تحرر وطني. لا تنكر حماس جذورها الإخوانية، ولكن ذلك لم يؤثر يوماً على كونها حركة بأهداف وطنية تعمل على مقاومة الاحتلال والنضال لنيل حقوق الشعب الفلسطيني.

7. هناك ما يمكن أن يلاحظ في كثير من أعمال أنصار هذا الاتجاه، فبعض أعمالهم تميل إلى خدمة أهداف سياسية، بدلاً من أن تخدم الأهداف البحثية الأكاديمية المُنصفة. وهنا، كيف لنا أن نُفسر أن يقوم السفير دينيس روس Dennis Ross، المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط ما بين سنتي 1988 و2000، بكتابة تقديم لإحدى دراسات ماثيو ليفيت، حيث يلخص روس أبرز ما في الدراسة، ويشير فيها إلى أنه "يجب وضع حماس في موقف تختار فيه: إما أن تحكم بطريقة ناجحة من خلال تغيير نهجها أو أن تفشل وتفقد مصداقيتها"[14]. يقول أنديرس ستريندبرج N.T Anders Strindberg، مؤرخ وخبير استخبارات، "إن الكثير من العمل البحثي حول حماس وكذلك المنظمات الإسلامية الأخرى، يميل إلى كونه دعاية "سياسية أكثر منها أبحاث علمية اجتماعية""[15].

ثانياً: حماس كمنظمة سياسية واقعية:

تميل المدرسة الثانية من الباحثين والأكاديميين الغربيين إلى اعتبار حركة حماس بمثابة حزب سياسي قادر على التأقلم والتحول بعيداً عن "العنف" إن هي وجدت البيئة الآمنة لبقائها. يؤكد العديد من الباحثين، أصحاب هذا الاتجاه، أن حماس، بالرغم من جذورها التي تعود إلى جماعة الإخوان المسلمين، أظهرت تركيزاً واضحاً على الوطنية الفلسطينية في الصراع.

ترى الكاتبة والصحفية الألمانية المتخصصة في قضايا الشرق الأوسط، أندريا نوسي Andrea Nüsse، أن حماس "منظمة وطنية تتمتع، ويا للدهشة، بطبيعة براجماتية، كما لديها وضوح في الرؤية في تحليلها للسياسة الدولية... كما أثبتت مرونة أيديولوجية مثيرة للدهشة"[16]. وتناقش نوسي قائلة إنه صحيح أن ميثاق حماس سنة 1988 يحوي شيئاً من التنظير تجاه عمليات العنف ضدّ الصهيونية، ولكن الحركة استطاعت أن تطور في أيديولوجيتها وسياستها لتصبح حركة أكثر شمولاً. وتحاول الكاتبة أن

---

14 See Matthew Levitt, *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad*, p. ix.

15 Elin Hellquist, "Outlawing Hamas," Lund University, Department of Political Science, http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=1326018&fileOId=1326019

16 Andrea Nüsse, *Muslim Palestine: The Ideology of Hamas* (Harwood: Harwood Academic Publishers, 1998), p. 2.

توصل رسالة مفادها أن هناك مساحة يمكن ملاحظتها بين ما تصرح به حماس وبين سياساتها على الأرض[17]، وهو ما يُعدُّ إشارة تفاؤل إيجابية في مستقبل استجابة الحركة للتطورات السياسية.

أكدت العديد من الدراسات التي تبعت فوز حماس في الانتخابات التشريعية في سنة 2006، على التطور الحاصل في سلوك حماس السياسي أكثر من تركيزها على العمل العسكري المسلح ضدّ "إسرائيل".

قام جيرون جينينغ، القارئ في سياسات ونزاع الشرق الأوسط في جامعة دورهام Durham University، بتأليف عدد من الدراسات حول حماس. وأكد في إحدى هذه الدراسات الموسومة بعنوان "السلام مع حماس: إمكانية التغيير من خلال المشاركة السياسية"، على أن أحد أهم التعقيدات التي لم تجد لها حلاً في الصراع العربي الإسرائيلي هو ما إذا كان السلام ممكناً بغياب حماس أو قابل للتطبيق بوجودها. ويشرح الكاتب أسباب فشل السياسات الإسرائيلية وأسباب ترجيحه بأن قرار ضمّ حماس للعملية السلمية سيؤدي إلى سلام دائم. اعتمد جينينغ في دراسته الجادة على العديد من المقابلات والمسح الميداني، وأتقن توظيف الإطار النظري من عدة دراسات حول السلام والإرهاب والحركة الاجتماعية. واستطاع نتيجة لذلك تحليل تطور حماس منذ نشأتها وكيف أن التغيرات في القيادة ومكونات الحركة والبيئة السياسية، قد أثرت بطبيعة الحال على مواقف الحركة تجاه السلام والتسويات. ويؤكد الكاتب أن حماس ستبقى عاملاً يسهم في إفشال عملية السلام طالما بقيت خارج العملية السياسية[18].

يؤكد جينينغ في العديد من أعماله أن حماس لديها بالتأكيد احتمالية التحول في بنيتها وسياساتها، إذا ما اقتضت البيئة السياسية المحيطة ذلك. ويضيف الباحث هنا أنه "وبما أن حماس قامت عملياً بإحداث تغيير في أحد هدفيها المعلنين —ألا وهو إقامة دولة إسلامية على أرض فلسطين— فإنه وعبر الزمن قد تغيّر حماس مواقفها تجاه إسرائيل". ويذهب الكاتب أبعد من ذلك ليضيف وبحسب رأيه أن "السياق التاريخي لحماس أثبت أن الحركة تولي اهتماماً بالحفاظ على الدعم الشعبي لها أكثر من "الحفاظ

---

17 *Ibid*., p. 180.

18 Marie-France Guimond, Overview: Literature on Hamas, 2000–2005, site of International Development Research Centre (IDRC), http://web.idrc.ca/uploads/user-S/11618875251Hamas-rev.doc

على النقاء الأيديولوجي"، وأن "التزامها بجوهر أهدافها السياسية يتضاءل""[19].
ويقول الكاتب إنه على الرغم من ذلك فإن حماس لم تتنازل عن هدفها النهائي في تحرير كامل فلسطين التاريخية، وإنما قبلت بتأسيس دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية مع هدنة طويلة من دون الاعتراف بـ"إسرائيل".

يستخدم الكاتب مقاربة هجومية حين ينتقد موقف المجتمع الدولي و"إسرائيل"، وفشلهم في التعاطي مع حماس. ويقول إن شروطهم:

> لن تُلبّى إلا إذا قبلت الحكومة الإسرائيلية و"الرعاة" الدوليين لعملية السلام بأن بعض مطالب مجموعات مثل حماس تنبع من مخاوف حقيقية وتستدعي إصلاح جاد لفحوى السلام المعروض، وللطريقة التي يتم التفاوض عبرها. وإذا لم تكن إسرائيل راغبة في دفع هذا الثمن، فإن على رعاة السلام الدوليين دفعها إلى القيام بذلك كما يدفعون حماس حالياً لذلك، وفي غياب أي رافعات أو محفزات لحماس فسيبقى العنف السياسي هو خيارها[20].

كتبت بيفرلي ميلتون إدوارد Beverley Milton-Edwards، الأستاذة في سياسة الشرق الأوسط في جامعة كوينز بلفاست Queen's University Belfast في المملكة المتحدة، العديد من المقالات الأكاديمية حول الظاهرة الإسلامية في العالم العربي. وقد تمّ إعداد إحدى هذه الأبحاث المتميزة بالتعاون مع ستيفين فاريل Stephen Farrell تحت عنوان: "حماس: حركة المقاومة الإسلامية"[21].

تمثل هذه الدراسة، بالاعتماد على العديد من المقابلات الميدانية وباعتماد أسلوب التطور الزمني والفكري لنشأة حماس، مقاربة مباشرة لحماس من الداخل: مقاتليها،

---

[19] Floor Janssen, *Hamas and its Positions Towards Israel: Understanding the Islamic Resistance Organization through the concept of framing* (The Hague, The Netherlands: Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2009), p. 33, http://www.clingendael.nl/sites/default/files/20090200_cscp_security_paper_jansen.pdf
Citing Jeroen Gunning, "Peace with Hamas? The Transforming Potential of Political Participation," *Journal of International Affairs*, vol. 80, issue 2, March 2004, pp. 251–252, http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/International%20Affairs/Blanket%20File%20Import/inta_381.pdf

[20] Jeroen Gunning, "Peace with Hamas?," p. 255.

[21] Beverly Milton–Edwards and Stephen Farrell, *Hamas: The Islamic Resistance Movement*, reviewed by Carmen López Alonso (UK, US: Polity Press, 2010).



ونشاطها الاجتماعي، والضحايا من أبنائها، والداعمون السياسيون لها ولمشروعها، وهي تقدم بذلك لمحة عن نشأة حماس وتطورها وازدهارها في المساجد ومخيمات اللاجئين[22]. إن مثل هذا النوع من البحث الميداني ورؤية الناس والاستماع لحديثهم في الشوارع، قد مكن الباحثَيْن من تقديم وصف تحليلي حيادي لعمليات حماس العسكرية[23].

استطاعت الدراسة، بالإنصات لكل هذه الشرائح، أن تفسر مقدار الدعم الشعبي الكبير لحماس. إن اعتماد الدراسة على المقاربة الزمنية للحركة أسهمت في تسليط الضوء على الحركة من الداخل: كتائب القسام الجناح العسكري للحركة، والاستشهاد، والانقسام الفلسطيني، كما استطاعت الدراسة أن تبين العلاقة بين المقاومة والسياسة في تاريخ تطور حماس والظروف المحيطة بها[24].

واستخدم شاؤول مشعال، الباحث في قسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، أسلوب الشبكة الاجتماعية في مقاربة حماس. ويدعي الكاتب أن "حماس كما هو حال العديد من الحركات الإسلامية تميل إلى أن تكون إصلاحية أكثر من كونها ثورية، وهي تفضل بشكل عام العمل علناً وقانونياً، ما لم تجبر على العمل تحت الأرض واستعمال طرق "مخربة أو عنيفة" كرد على القمع الشديد"[25].

وفي دراسته التي نشرها المركز النرويجي لصناعة السلام، ينتقد الكاتب هنري سيجمان Henry Siegman التناقض في سياسات الإدارة الأمريكية تجاه حماس قائلاً "ليس فقط إسرائيل تلك التي أغفلت التغيرات الكبيرة داخل حماس، ولكن الإدارة الأمريكية وأوروبا قد فعلا ذلك أيضاً، مصرّين على حماس بالقبول بشروط المشاركة، التي قد صممتها إسرائيل بوضوح كي تحول من إمكانية قبول [حماس] بها"[26].

---

[22] *Ibid*.

[23] *Ibid*., p. 2.

[24] *Ibid*.

[25] Shaul Mishal, "The Pragmatic Dimension of the Palestinian Hamas: A Network Perspective," *Armed Forces & Society* journal, vol. 29, no. 4, Summer 2003, p. 585.

[26] Henry Siegman, US Hamas Policy Blocks Middle East Peace, Noref Report no. 8, site of the Norwegian Peace Building Center (NOREF), September 2010, p. 5, http://peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/c4154e8f5a6c4e0dbc761f9ce335bf60.pdf; and see Henry Siegman, "An immodest – and dangerous – proposal," The Middle East Channel, site of Foreign Policy, 9/8/2010.

يذهب سيجمان أبعد من ذلك، ويضع يده على مكمن التناقضات في الموقف الأمريكي تجاه حماس حين يقارن ذلك بموقف الدولة العظمى من حركة طالبان الأفغانية، فيضيف:

> لا يوجد مبرر لاستمرار دعم الولايات المتحدة لهذه الشروط، إذ لم يضع [الرئيس الأمريكي أوباما] مثل هذه الشروط عند الحوار مع طالبان. على النقيض من ذلك، فهو يشجع طالبان على المشاركة في حكومة ائتلافية مع الرئيس حامد كرزاي بالرغم من قتلهم للقوات الأمريكية والمدنيين الأفغان. هل أيديولوجيا طالبان مقبولة لأوباما أكثر من حماس؟ تلك التي معظم قياداتها وأنصارها من خريجي الجامعات، ممن يشجعون ولا يمنعون ولا يعاقبون بناتهم على التعليم[27]؟

أضافت الباحثة في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد Harvard University، سارة روي Sara Roy، أعمالاً مهمة إلى مخزون الدراسات البحثية حول حماس، وكان أحد آخر إصداراتها المميزة بعنوان: "حماس والمجتمع المدني في غزة: إدماج القطاع الاجتماعي للإسلاميين". وقد اعتمدت روي على العديد من الدراسات الميدانية وأجرت المقابلات مع المؤسسات الخيرية، والمصارف، والشركات، والناس العاديين في الشارع داخل قطاع غزة والضفة الغربية، واستنتجت في مقاربتها أن مهاجمة القطاع الإغاثي بحجة علاقته بحماس سيزيد من شعبية الحركة ولن يضعفها. وتذهب سارة أبعد من ذلك لتؤكد "في الحقيقة، إن التدهور الاقتصادي الاجتماعي الذي تلا تنفيذ عملية السلام جعل توازن القوى بين الإسلام الاجتماعي والسياسي يميل لجهة الأول، خاصة على مستوى القاعدة، حيث معظم الشعب قد تفاعل مع الحركة"[28]. إن دراسات هذه الباحثة الميدانية ومقاربتها في الاستماع لمشاعر وآراء الناس واهتماماتهم ومخاوفهم حول مشروعهم الوطني، تستطيع بسهولة أن توضح لماذا تتمتع حماس بهذا الحضور بين أبناء الشعب الفلسطيني[29].

ملاحظات على هذا الاتجاه الفكري:

1. نجح هذا الخط الفكري وإلى حدّ كبير في إعطاء وجهة نظر حول حقيقة حماس من الداخل. يؤكد الباحثون في هذا الاتجاه أنه لا يمكن دراسة حماس بمعزل عما يحيط

---

[27] Henry Siegman, US Hamas Policy Blocks Middle East Peace, p. 5.

[28] Sara Roy, *Hamas and Civil Society in Gaza*.

[29] Sara Roy, *Failing Peace: Gaza and the Palestinian-Israeli Conflict* (London: Pluto Press, 2007).

بها من معطيات تاريخية، فالحركة تمثل فكرياً جزءاً من النضال الوطني والإسلامي الذي أعقب الحرب العالمية الأولى وتقسيم العالم الإسلامي، والذي عارض وناضل ضدّ الانتداب الإنجليزي في فلسطين وضدّ أهداف الصهيونية المبكرة في بناء وطن على أرض فلسطين، وهو مرتبط كذلك بالجهد النضالي الفلسطيني والذي أعقب حرب سنة 1948 وحرب سنة 1967 وما نتج عنهما من احتلال للأراضي الفلسطينية[30].

2. إن هذه المدرسة استطاعت أن تنظر بطريقة أوسع إلى حركة حماس باعتبارها منظمة سياسية اجتماعية، وأنها حركة مقاومة وطنية تتسم بالاعتدال والوسطية. ولا يمكن مقاربتها كـ"منظمة عنف مسلح" فقط، فقد أكدت العديد من الدراسات، أنه لا يمكن دراسة حماس من زاوية واحدة وبمعزل عن تطورات المشهد الفلسطيني تاريخياً[31].

3. يميل الباحثون في هذا الخط إلى أن فوز حماس في انتخابات 2006 والذي مثَّل صدمة للمجتمع الدولي، لم يأتِ فقط من نضال حماس العسكري ضدّ الهجمات الإسرائيلية، بل تعداه إلى أن استطاعت حماس أن تفوز بقلوب وعقول الفلسطينيين كحركة منضبطة ومنتظمة يتمتع أعضاؤها بالنزاهة والسمعة الحسنة بين السكان المحليين، إضافة إلى دعمهم وتمسكهم بالثوابت الفلسطينية[32].

4. بالاستناد إلى المعلومات الأساسية الواردة إليهم من المقابلات والزيارات الميدانية، استطاع أكاديميو هذا الاتجاه أن يذهبوا بعمق لمناقشة طبيعة الحركة من الداخل، بل والذهاب إلى أبعد من ذلك في دراسة البيئة المحيطة والتي تدفع حماس لاستخدام "العنف". وقد تمكن هذا الفريق من الوصول إلى خلاصات، أهمها:

أ. إن حماس لا يمكن أن تتخلى عن خطها المقاوم، لأن الوعي الشعبي ما يزال يؤمن أن العمل المقاوم والمسلح هو السبيل للوقوف في وجه الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

ب. إنه من السهل البحث حول حماس بالاعتماد على العديد من المصادر بما فيها وثيقة الميثاق التاريخية للحركة 1988، والوصول إلى نتائج متعددة؛ لكن من المرجح أن ذلك سيقود إلى أخطاء، إن لم تصحبها دراسة لتطور فكر وسلوك حماس السياسي عبر الأحداث، ويتم إجراء مقابلات مع مؤيدي حماس.

---

30 Beverly Milton-Edwards and Stephen Farrell, *op. cit.*, p. 2.

31 *Ibid.*

32 *Ibid.*

ثالثاً: الجدل حول ميثاق حماس التاريخي:

يخضع الميثاق التاريخي لحماس للكثير من المناقشة وتباين الآراء، سواء من داخل الحركة أم من خارجها، ويعدُّ في كثير من الأحوال بمثابة وثيقة يستغلها البعض في مهاجمة الحركة بالاعتماد الحصري عليه في مقاربة الفكر السياسي لحماس. لقد تمّ إصدار هذه الوثيقة سنة 1988 في محاولة من حماس لتقديم أيديولوجية مناهضة للأيديولوجية الصهيونية الساعية للهيمنة على المنطقة[33].

تبين بعض بنود الميثاق بوضوح تأثير "الإسلام السياسي"، وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، على الأطر الفكرية الكلية لحماس. وهو ما يوضح الإطار الأيديولوجي العام لحماس. وقد أثارت هذه البنود، وبنود أخرى متعلقة بسعي حماس لتحرير كامل فلسطين والقضاء على المشروع الصهيوني، نقاشاً بين الباحثين الغربيين.

بعد صدور هذا الميثاق وخلال العقدين التاليين، حدثت الكثير من التطورات في مشهد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتي تفاعلت معها حركة حماس، حيث تعاطت الحركة مع إفرازات العملية السلمية، وإن لم تعترف بها رسمياً، كما أنها قبلت ضمناً بهدنة طويلة الأمد مع "إسرائيل" حال انسحابها من الأراضي التي احتلتها سنة 1967. ويرى بعض الباحثين، من خلال تتبُّع تطورات سلوك الحركة السياسي منذ 1992، أن قيادات حماس بدأت تدريجياً تبتعد في مواقفها السياسية عن بعض النصوص النظرية الواردة في الميثاق[34]. وعلى الرغم من ذلك، يميل باحثون آخرون إلى مقاربة حماس ودراستها من خلال هذه الوثيقة التاريخية، دون النظر إلى التطورات التي ظهرت بشكل جليّ في خطابها السياسي.

ما زال بعض الأكاديميين يستخدمون مفردات وبنوداً وردت في الميثاق كأدلة على أن حماس قائمة على أساس انتهاج العنف ضدّ "إسرائيل"، وهو ما يمكن أن نراه جلياً في أعمال بعض الباحثين من أصحاب الاتجاه القائل بأن حماس منظمة "عنف مسلح"، أو في تلك الدراسات الصادرة عن بعض الباحثين الإسرائيليين، ومن هؤلاء ويم كورتينوفن Wim Kortenoeven، الباحث في مركز المعلومات والتوثيق حول

---

33 Mohamed Nimer, Charting the Hamas Charter Changes, *Insight Turkey* journal, vol. 11, no. 4, October – December 2009, p. 115.

34 *Ibid.*

"إسرائيل" Centre for Information and Documentation of Israel، الذي يرى أن بنود الميثاق هي بمثابة "الخطوط العامة لأهداف وتكتيكات واستراتيجيات الحركة". ويؤكد كورتينوفن أن "الميثاق ما زال يحافظ على أهميته، وما زال مسؤولو حماس يؤكدون على مبادئه عدد لا يحصى من المرات". بحسب الكاتب هنا، فإن حماس ستعمل للقضاء على "إسرائيل" بناءً على التعاليم الدينية التي استشهد بها ميثاق سنة 1988. وهكذا يصبح الاعتدال في الأيديولوجيا غير ممكن، "فلا يوجد شيء اسمه نسخة معتدلة من القتل الجماعي أو من تدمير دولة". ويذهب الكاتب إلى أن "الميثاق يُعدّ أساسياً لحماس، مما يعني أن إبطاله أو أيّ تغييرات في نصّ الميثاق سيعني نهاية حماس كحركة"[35].

في المقابل، يميل اتجاه آخر من الباحثين إلى الاستنتاج أن ميثاق حماس قد يشكل قدراً من الإرباك إذا ما قورن بخطابها السياسي، إلا أن الميثاق لا يشكل أكثر من وثيقة تاريخية تمّ إصدارها إبّان الانتفاضة الأولى، وينبغي النظر إليه كوثيقة تاريخية صادرة في تلك المرحلة وتَحمِل تصوراتها.

في سنة 2010 قدم جيم زنوتي Jim Zanotti، المحلل السياسي في قضايا الشرق الأوسط، دراسته للكونجرس Congress الأمريكي حيث أشار فيها:

> إن هدف حماس المبدئي هو"تحرير" أرض فلسطين التاريخية (وهي إسرائيل الحالية، والضفة الغربية، وقطاع غزة) من أجل الفلسطينيين العرب وباسم الإسلام. هناك جدل عنيف بين المحللين ولربما في داخل حماس حول الملامح الأساسية لهذا الهدف. إن ميثاق حماس واضح تجاه التأكيد على أن الصراع مع إسرائيل هو فريضة دينية، وهو يشير إلى أن هذه البلاد هي أرض وقف ولا يمكن لأحد أن يتنازل عنها أو عن أيّ جزء منها[36].

يضيف زنوتي كذلك:

> من المستبعد لأولئك الذين يقولون إن حماس منظمة براجماتية أن يعتبروها ملتزمة بالميثاق أو بخطاب يستهدف تجييش الدعم المحلي. لكن، ومن ناحية أخرى، أولئك الذين يؤكدون أن هناك إجماعاً داخل حماس على عدم التنازل عن المبادئ، يؤمنون بأن حماس ترى الأحداث من وجهة نظر تخالف تلك التي

[35] Floor Janssen, *op.cit*, p. 30.

[36] Jim Zanotti, Hamas: Background and Issues for Congress, Congressional Research Service (CRS), 2/12/2010, p. 13, http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R41514.pdf

تخص المحللين الأمريكيين والدوليين، إذ إنهم يؤكدون أن لدى حماس مفهوم مختلف للزمن، يؤكده ارتفاع تدريجي ولكن ثابت لنجاحات الحركة على مدى أجيال (ضمن السياق الأوسع للإخوان المسلمين)، في مواجهة تحديات داخلية هامة ومعارضة خارجية[37].

رابعاً: حماس بمعزل عن الإرهاب الدولي:

غالباً ما تتم الإشارة إلى حماس بمعزل عن مجموعات "العنف" التي تنتهج الخيار العسكري لتحقيق أهدافها، ولكن كثيراً ما يقارن الساسة الإسرائيليون حماس بالقاعدة، على الرغم من أنها تحصر عملها العسكري بالأراضي الفلسطينية، وهو ما يميزها عن الكثير من المجموعات كمنظمة القاعدة ومثيلاتها. حتى أولئك الذين يصنفون حماس كمنظمة عنف مسلح لم يوردوا أياً من الإشارات التي تبين أيّ علاقة لحماس بالإرهاب الدولي، ولم ينكروا أن الحركة تحصِرُ جميع عملياتها ضدّ "إسرائيل" في داخل الأراضي الفلسطينية.

يعترف ماثيو ليفيت، على الرغم من تصنيفه لحماس كمنظمة ميليشيا عسكرية، أن الحركة وعلى الرغم من حضورها في المشهد الدولي، إلا أنها تلزم نفسها بالأعمال العسكرية في الأراضي التقليدية لـ"إسرائيل"، والضفة الغربية، وقطاع غزة. إن مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، ودخولها حكومة الوحدة الوطنية، وحكمها لغزة بعد انهيار اتفاق المصالحة، يخفف كثيراً من الادعاءات أن حماس تستهدف المصالح الغربية. يقول ليفيت:

> تعدّ حماس نفسها مُلتزمة بـ"المقاومة" وليس بالإرهاب. فالعديد من مؤيدي حماس وغيرها من المجموعات الفلسطينية الإرهابية أدانت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة (2001)، وهجمات 11 آذار/ مارس في إسبانيا (2004)، وهجمات 7 تموز/ يوليو (2005) في بريطانيا. ومن الواضح أن هذه المفاصلة أساسية لدى حماس ومناصريها. وفي معرض تقييمهم للتهديدات المحتملة من قِبل المجموعات الفلسطينية التي تعتمد على الدولارات الأمريكية، استنتج مسؤولو جهاز أف. بي. آي (Federal Bureau of Investigation (FBI أن نشاط [تلك المجموعات] الكثيف في جمع الأموال يعمل كرادع للعمليات

[37] Ibid.

الإرهابية داخل الولايات المتحدة. وقد عبّر عن ذلك قادة حماس. فوفقاً لملخص محضر اجتماع حماس في فيلادلفيا 1993، حصلت عليه الـ أف. بي. آي، ذكر المشاركون أن جميع نشاطات [الدعم المالي] التي يتكلمون عنها تتعلق بنشاطات داخل الولايات المتحدة. كما ذكروا أنه ليس من المصلحة التسبب بالمتاعب داخل الساحة الأمريكية[38].

في دراسة لشريفة زهُر Sherifa Zuhur، قدمت الباحثة والأكاديمية في دراسات المنطقة العربية والعالم الإسلامي في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للكلية الحربية الأمريكية خلال الفترة 2006–2009 مقاربة تؤكد فيها أن:

> حماس تشارك غيرها من المجموعات الإسلامية المعتدلة مثل حركة الإخوان المسلمين قبول التفكير العقلاني العلمي الغربي. (ويشكل انتقاد كلا المنظمتين بأنهما [حركتين] "أصوليتين" وتشابهان طالبان، إزعاجاً كبيراً لدى حماس). فحماس تقبل مشروعية الدولة المدنية، بعكس تشديد ابن لادن والظواهري على [مفهوم] الأمة الإسلامية. إن التدريب الغربي أو التعليم ذا الطابع الغربي لمعظم قادة حماس له تأثير كبير على مواقف المنظمة. في الأصل، لم تصنف الولايات المتحدة حماس كمنظمة إرهابية. لقد اعترفت وزارة الخارجية بعقد اجتماعات مع ممثلي حماس حتى آذار/ مارس من سنة 1993، عندما اعترض الإسرائيليون. لقد كانت مدركة [بوجود] فلسطينيين حول العالم، ممن هم مرتبطون بالإخوان وفيما بعد بحماس. لقد بقيت منظمات فلسطينية التي هي من أعضاء منظمة التحرير مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على لائحة الإرهاب، لكن من الناحية العملية، أصبحت المجموعات العلمانية القومية الفلسطينية مشروعة بعد أوسلو بالرغم من رفض بعض الفصائل لأوسلو. لقد عوملت حماس، التي رفضت أوسلو ولكنها تعاملت بحيادية مع السلطة الوطنية في ذلك الوقت، في الإعلام الأمريكي كتهديد إرهابي خطير منذ أوسلو ولغاية انتصارات انتخابات 2006 و2007. وكنتيجة لعداء الولايات المتحدة لحماس، أصبحت المنظمة تنظر إلى الإدارة الأمريكية، وليس إلى الشعب الأمريكي، كعدو[39].

---

[38] Matthew Levitt, “Could Hamas Target the West?,” *Studies in Conflict & Terrorism* journal, vol. 30, issue 11, November 2007, p. 931.

[39] Sherifa Zuhur, *Hamas and Israel: Conflicting Strategies of Group-Based Politics* (Strategic Studies Institute (SSI) – United States Army War College, December 2008), pp. 60–61, http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub894.pdf



وتقول زهُر، والتي عملت لسنوات كباحثة في العديد من مراكز أبحاث الدراسات الأمنية والجامعات العالمية:

> حماس غير مهتمة في الجهاد العالمي مثل القاعدة، وهي مستمرة بالقول إن عدوها الوحيد هو إسرائيل؛ آملةً بتواصلٍ أفضل مع الولايات المتحدة، ومدركةً أن عدم سفر وتواصل قادتها مع الأمريكيين قد شوه صورتها. وقد مارست الولايات المتحدة وإسرائيل الضغط على الاتحاد الأوروبي لرفض حماس. وتحت هذا الضغط، قرر الاتحاد الأوروبي رفض الجناح المسلح لحماس ولم يرفض الحركة ككل. وحتى سنة 2003 وحتى ما بعدها، حافظت بعض الدول الأوروبية على علاقاتها مع حماس. وفي المجمل اتخذ المحللون الأمنيون التابعون للحكومات أو لحلف شمال الأطلسي مواقف متشددة تجاه حماس، ويبدو أنهم بطيئوا الإدراك بأن دعم الرئيس عباس هو قضية خاسرة[40].

خامساً: ديناميكيات جديدة داخل حماس وما حولها:

منذ فوزها في انتخابات سنة 2006، وُضعت حماس في بقعة الضوء، وازداد اهتمام الباحثين بها. البعض بدأ يتنبأ بانشقاقات داخل الحركة، إشارة إلى مواقف داخلية من قضايا من قبيل المصالحة مع فتح أو الموقف من الصراع مع "إسرائيل"، ولكن وبالرغم من كل هذه التحولات، بقيت الحركة متماسكة في بنيتها القيادية والتنظيمية.

خلال هذه التطورات أمسكت حماس بزمام الحُكم في قطاع غزة عقب انهيار اتفاق مكة في حزيران/ يونيو 2007، وهو ما وضع الحركة أمام تحديات كبيرة في مواجهة الاحتياجات اليومية للفلسطينيين، وفتح شهية "إسرائيل" بمهاجمتها في نهاية سنة 2008، بعد فرض حصار طويل على القطاع. وعلى الرغم من ذلك، أثبتت الحركة قوة وصموداً أمام هذه التغيرات، بل وازدادت قوتها وحضورها في المشهد الفلسطيني والإقليمي بعد الهجمات الإسرائيلية.

إن التغيرات التي حدثت مؤخراً في الإقليم بما فيها الثورة المصرية على نظام مبارك، أوجدت فرصاً وتحديات جديدة للحركة الفلسطينية. يشير إيفانجيلوس دياموتوبولوس

---

[40] *Ibid*., p. 61.

Evangelos Diamotopolus، الباحث في مركز دراسات شرق المتوسط في جامعة بيلوبونيز Centre for Mediterranean at the University of Peloponnese في اليونان:

> لقد أثّر الربيع العربي كثيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحماس ليست استثناءً من هذا التأثر، إذ تواجه الحركة العديد من المطالبات الداخلية والخارجية لأخذ قرارات تُسهم في تطوير واقعها وتوجيه بوصلتها. إن صعود الإخوان المسلمين المعتدلين، والذين هم مصدر نشأة حماس، واستعدادهم بشكل متزايد للالتزام بقواعد الديموقراطية في مصر، يدفع حركة المقاومة الإسلامية لوضع سلاحها ونبذ الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الرأي العام الفلسطيني يؤيد المصالحة بين فتح وحماس، وهو ما يتطلب من الحركة مزيداً من البراجماتية والاعتدال. وأخيراً، لقد كلّف خيار عدم الوقوف إلى جانب الأسد في الحرب الأهلية في سورية حماس خسارة مستقبلية لموقعها في محور إيران وسورية وحزب الله. إلا أن هذا الثمن يبدو غير باهظ بعد الثورات العربية، إذ يبدو أن هناك استعداد لدى حكومات أخرى بالسماح لحماس ليس ببناء مراكز على أرضها فحسب بل بإقامة علاقات وطيدة مع حكوماتها أيضاً[41].

في ضوء هذه التغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية لحماس يدعو ناثان براون Nathan J. Brown، أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن George Washington University، إلى أهمية أن يتفاعل المجتمع الدولي مع التغيرات التدريجية التي تُظهرها حماس عبر دراسة مقال مطول له بعنوان: "هل بدأت حماس تنضج؟"[42]، ويؤكد براون في مقالته:

> بينما لا تزال وجهة حماس ملتبسة إلى حدّ كبير، يبدو دافع قادتها للإقدام على المضي في هذا المسار أكثر وضوحاً. فهم يسعون إلى وضع الحركة إقليمياً في موضع تكون قادرة فيه على الاستفادة الكاملة من التغييرات في مصر وصعود الإسلاميين بشكل عام، وكذلك التعامل مع تفكّك النظام السوري الذي

---

[41] Evangelos Diamantopoulos, "Hamas After the Arab Spring," Middle East Flashpoint, no. 27, site of Centre for Mediterranean, Middle East & Islamic Studies, University of Peloponnese, p. 3, http://www.cemmis.edu.gr/files/hamas_after_the_arab_spring.pdf

[42] ناثان ج. براون، "هل بدأت حماس تنضج؟،" مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2012/1/13، انظر: http://www.carnegie-mec.org

استضافهم لفترة طويلة. كما توفّر المصالحة إمكانية معاودة الظهور في الضفة الغربية حيث اضطر جزء كبير من الحركة —بقسوة أحياناً— إلى الدخول في سبات منذ العام 2007[43].

ويضيف الكاتب أيضاً:

قد تكون حكومة الحركة في غزة —والتي تمارس السلطة على نحو فعال للغاية على أرض الواقع لكنها لا تزال معزولة دولياً— قادرة على مواصلة عملية فتح النوافذ الدبلوماسية والاقتصادية التي ظلت مواربة على مدى العام الماضي. كما ستحصل حماس على صوت في عملية صنع القرار الفلسطيني، وعلى ما قد يصل إلى حدّ التمتّع بحق الاعتراض (الفيتو) على الدبلوماسية الدولية إلى جانب الإنكار[44].

ويتساءل براون هنا:

هل هذا شيء يتعيّن تشجيعه دولياً؟ ما من شكّ في أن هناك تكاليف كبيرة. أولاً، سيكون من الصعب الاستمرار في دبلوماسية جديّة تنهي النزاع، في محيط مُنِحت فيه حماس صوتاً قوياً. لكن لن تتم إزالة أساس حلّ الدولتين تماماً. من جانبها تركت حماس الباب مفتوحاً قليلاً من خلال الإشارة إلى استعدادها لقبول قيام دولة على أساس حدود العام 1967. إنها رفضت فكرة أنها ستعترف بإسرائيل، لكن، كما سبق القول، فإن السؤال المناسب هنا هو ما إذا كانت الحركة ستقبل قراراً فلسطينياً بالاعتراف بإسرائيل باعتباره ملزماً، وليس عما إذا كانت ستغيّر أيديولوجيتها. وبالمثل أظهرت إسرائيل أحياناً استعدادها للتفاوض بشكل غير مباشر مع حماس[45].

يعترف الكاتب هنا ويؤكد:

في أحاديث لي مع بعض المسؤولين الذين انخرطوا في الدبلوماسية الإسرائيلية – الفلسطينية في عامي 2005 و2006، أدهشني العدد الكبير —خصوصاً على الجانب الأوروبي، ولكن حتى بين بعض المسؤولين الأمريكيين— ممّن يرون ردّ الفعل على فوز حماس بمثابة خطأ تكتيكي. فبدلاً من ردّ فعل يأتي عن طريق

[43] المرجع نفسه.

[44] المرجع نفسه.

[45] المرجع نفسه.

الضغط على الحركة في لحظة أصبحت تمتلك فيها، للمرة الأولى، نصيباً من المسؤولية السياسية وشيئاً تخسره، تمثّل ردّ الفعل الدولي في سحقها[46].

يُحاجج براون كذلك "إن اتّخاذ موقف حذر بدلاً من موقف عدائي عندما يتعلّق الأمر بالمصالحة الفلسطينية وخطوات حماس الصغيرة نحو التغير التطوّري لن يمحو أخطاء العقد الماضي. إلا أن ذلك قد يضع الأساس للتعافي منها في نهاية المطاف"[47].

في دراسة بعنوان: "قابلوا التغيير في حماس: تحول استراتيجي أم تطور تكتيكي بعيد عن العنف"، تقول بينيديتا بيرتي Benedetta Berti، الباحثة في مجال دراسات العنف السياسي والنزاعات في معهد دراسات الأمن القومي والمحاضرة في جامعة تل أبيب:

هناك عاملان سيسهمان بشكل خاص في تحديد مستقبل تطور المجموعة [حماس]: كيفية إدراكها للبيئة الأمنية ونجاح مشروع المصالحة السياسية. إذا طبّعت المصالحة الداخلية الفلسطينية الحياة السياسية الفلسطينية وتشكّل ائتلاف سياسي موحَّد، فستكون من مصلحة حماس العليا الاستمرار في استثمار السياسة غير العنيفة —ولكن هذا مشروط بإعطائها حصة مهمة من القوة السياسية في فلسطين ما بعد "المصالحة". وكذلك، إذا أدركت المجموعة أن البيئة الأمنية غير مهددة لها، قد يكون لها مصلحة في عدم التركيز على الجهاز العسكري.

على أيّ حال، فهناك ثلاثة عوامل مهمة تعترض طريق هذا التطور: أولاً، لقد قوّت حماس خلال السنوات الأخيرة الجهاز العسكري، مفترضة أن أيّ محاولة لإضعاف القيادة العسكرية قد يؤدي إلى صراعات داخلية عنيف. ثانياً، من غير الواضح ما إذا كان سيسمح المتشددون في حماس بتغيّر استراتيجي غير عنيف، وما إذا كان ذلك سيؤدي إلى المزيد من الصراعات الداخلية، مهدداً التماسك الداخلي للمجموعة. ثالثاً، إن الرفض الحازم من المجتمع الدولي وإسرائيل تجاه أيّ حكومة فيها [أعضاء من] حماس، قد يؤدي من جديد إلى تهميش الحركة، والذي قد يؤدي إلى آثار معاكسة، فيصبح القادة المتشددون أكثر قوة ويضعف من فُرص الخطاب المعتدل.

وفي هذا السياق، إن مستقبل استراتيجية حماس اللا عنفية هي واعدة وغير أكيدة في الوقت نفسه، فهي معلّقة بخيط مسار المصالحة الفلسطينية،

---

[46] المرجع نفسه.

[47] المرجع نفسه.

والتجاذبات الداخلية بين خطوط العمل العسكرية والسياسية، وتطورات "الربيع العربي" وردود الفعل الإسرائيلية والدولية إزاء هذه التطورات[48].

في ظلّ تطورات الربيع العربي، أصدرت مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group في بروكسل، تقريرها رقم 129 حول تغيرات الربيع العربي وانعكاساتها على حركة حماس، حيث يلخص القائمون على الدراسة في التقرير:

> إن المجتمع الدولي يراهن على الخيارات التي ستتخذها حماس في النهاية. ستستمر الحركة بلعب دور حيوي في السياسة الفلسطينية، مما يؤثر على احتمال تجدد المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية وكذلك على احتمالات نجاحها. إن توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة ليس أمراً مرغوباً فحسب؛ بل إنه ضروري لتحقيق حلّ الدولتين. كما أن الانفصال الجغرافي مصحوباً باستمرار العزلة الاقتصادية لقطاع غزة يحتوي بذور المزيد من الصراع مع إسرائيل. لهذه الأسباب فإن العالم، والغرب بشكل خاص، ينبغي أن يفعل أكثر من مجرد الوقوف جانباً والتفرج على حماس وهي تصارع على مستقبلها. بدلاً من ذلك ينبغي على الولايات المتحدة وأوروبا اختبار ما إذا كان بوسعهما اغتنام الفرصة التي وفرها تطوران مترابطان: أولاً، استلام حركات إسلامية للسلطة (خصوصاً في مصر) وهي حركات حريصة على تحسين علاقتها مع الغرب، وترغب بالاستقرار وتبعث بإشارات مفادها أنها لا ترغب بجعل القضية الإسرائيلية – الفلسطينية أولوية. وثانياً، المناظرات الداخلية المكثفة التي تحدث داخل حماس حول اتجاه الحركة[49].

يؤكد الباحثون في التقرير على أهمية عدم تضييع الفرصة الناتجة عن التغيرات في مشهد الإقليم، واستثمار الفرص التي نتجت والتحديات التي واجهت حماس، وفي الإسراع لفهم ومقاربة الحركة بطريقة جديدة:

> لقد حدث هذا في الماضي مرتين —بعد الانتخابات البرلمانية الفلسطينية سنة 2006 وبعد اتفاق الوحدة الوطنية في مكة سنة 2007— حيث أضاع

---

[48] Benedetta Berti, Meet the New Hamas: Strategic Shift or Temporary Deviation from A Violent Path, site of Open Democracy, 15/1/2012, http://www.opendemocracy.net/benedetta-berti/meet-%E2%80%98new%E2%80%99-hamas-strategic-shift-or-temporary-deviation-from-violent-path

[49] "ضوء في نهاية النفق؟ حماس والانتفاضات العربية،" ترجمة من الإنجليزية، تقرير الشرق الأوسط رقم 129، 2012/8/14، مجموعة الأزمات الدولية، ص ii.

المجتمع الدولي الفرصة في مقاربته حيال حماس، وتبنى سياسات أنتجت تقريباً عكس المتوقع: حيث عززت حماس سيطرتها على قطاع غزة؛ واندلعت أحداث خطيرة مع إسرائيل؛ ولم تتم تقوية فتح؛ وتحللت المؤسسات الديموقراطية في الضفة الغربية؛ ولم يقترب اتفاق السلام من التحقق. مع فرصة ثالثة سانحة، وسط تحسّن جذري في العلاقات مع الحركات الإسلامية في سائر أنحاء المنطقة، ينبغي على الغرب أن يضمن ألا يُترك مرة أخرى، مقيداً على الرصيف، مكتفياً بمراقبة انطلاق قطار الأحداث[50].

خلاصة:

تنطوي المقاربة البحثية لحركة المقاومة الإسلامية حماس من قبل العديد من الباحثين والخبراء الغربيين على قدر من الاختلاف والتناقض أحياناً. ومردُّ ذلك قلة المعلومات المباشرة والمتوفرة لديهم عن الحركة وقياداتها، أو التركيز في الحكم على الحركة من خلال ردّات الفعل والمواقف الدولية للأطراف الرئيسية المؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي. يضاف إلى ذلك أن أهم مظاهر الالتباس في مقاربة حماس بحثياً وسياسياً ينحصر في ثلاثة عوامل: الأول، التركيز في الحكم على الحركة باعتبارها جزءاً من تجربة "الإسلام السياسي" في المنطقة، دون النظر إلى خصوصيتها الذاتية باعتبارها حركة تحرر وطني. أما الثاني، فنلمحهُ في التركيز على محاكمة الحركة من خلال بنود في ميثاقها التاريخي الصادر في سنة 1988، دون النظر إلى واقعية حماس في الممارسة السياسية تجاه المتغيرات. ويكمُن العامل الثالث من خلال مقاربة حماس كميليشيا عسكرية تنتهج "العنف" ضدّ "إسرائيل"، وإغفال المكانة الشعبية التي حصلت عليها بين الفلسطينيين، الذين ما زال الكثير منهم يؤمن بأهمية المقاومة لحماية أنفسهم، واستعادة حقوقهم المشروعة في أرضهم المحتلة، خصوصاً في ظلّ الغياب الواضح لأي مخرجات يمكن الاستناد إليها من عملية السلام الجارية.

إن معظم الدراسات التي بحثت في حماس من الداخل واستمعت إلى قادتها، وتمكنت من دراسة العوامل الاجتماعية والسياسية المحيطة بالحركة والمؤثرة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إضافة إلى ملاحظتها للتطورات الميدانية في الشارع الفلسطيني،

[50] المرجع نفسه.

تمكنت إلى حدٍّ كبير من أن تنجح في مقاربة الحركة على حقيقتها، بعكس تلك التي اعتمدت على تحليل الوثائق والدراسات الصادرة حول حماس، خصوصاً من خصومها أو أعدائها (كالمصادر الإسرائيلية والصهيونية)، أو الأخرى التي ذهبت بعيداً في الحكم على حماس من خلال بعض البنود المتجزئة من ميثاقها.

في رحلة البحث والتحليل للنصوص العلمية المنشورة حول حركة حماس الفلسطينية، بقي السؤال المهم والعميق: لماذا ما تزال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتخذان موقفاً متحفظاً تجاه حماس على الرغم من تلك الأعمال البحثية والدراسات الكثيرة التي تدعو للحوار مع الحركة وإدماجها في المنظومة الدولية؟ إن هذا السؤال يفتح الباب لمزيد من البحث مستقبلاً حول أهمية الدراسات الغربية للحركة، من زاوية مدى تأثيرها وتأثرها بالسياسات الغربية تجاه حماس وتجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

القسم الثاني

حماس كما يُعبِّر عنها قادتها

الفصل الثاني عشر

حماس: معالم في الفكر والتجربة

أ. خالد مشعل

حماس: معالم في الفكر والتجربة

المبحث الأول: تقييم تجربة حماس في السلطة والمصالحة الوطنية*

أولاً: تجربة حماس في المشاركة في السلطة الفلسطينية:

موضوعياً من الضروري والمهم أن نتعامل مع تجربة السلطة الفلسطينية التي نشأت عام 1994، وما تفرع عنها من مؤسسات تشريعية وحكومية، بالمنظار النسبي ومع الفارق، وذلك باعتبار أن الحالة الفلسطينية ليست حالة طبيعية. فالسلطة الفلسطينية نشأت في ظلّ الاحتلال ونتيجة اتفاق سياسي أمني هو اتفاق أوسلو، وبالتالي لا نستطيع القول إننا بين يدي تجربة سياسية طبيعية أو نظام سياسي طبيعي. ونحن في حماس كان لنا منذ البداية موقف معارض لإنشاء سلطة قبل تحرير الأرض. أوسلو لم تحرر الأرض، بل هي اتفاق أمني سياسي أنشأ سلطة على أرض ما زالت تحت الاحتلال. والأصل أن نحرر الأرض أولاً ثم نقيم الدولة ذات السيادة والاستقلال الحقيقي عليها. وحين قررنا في عام 2006 خوض الانتخابات العامة والمشاركة في مؤسسات السلطة، فإن ذلك كان بهدف الإسهام في إصلاحها والتغيير في وظيفتها ودورها خدمةً لشعبنا الفلسطيني، والعمل على تجاوز القيود —خاصة الأمنية— التي حمّلها إياها اتفاق أوسلو.

وبناء على ذلك، فإن أيّ تقييم لتجربة حماس أو غيرها في المشاركة في المجلس التشريعي للسلطة وحكومتها ينبغي أن يراعي هذه الملاحظة الجوهرية، بمعنى أنها ليست تجربة طبيعية. وبالتالي ينبغي ألا يتم بنفس معايير تقييم التجارب الطبيعية والمشاركة السياسية في الدول الأخرى المستقلة. وحتى ندرك دلالات هذه الملاحظة وما تعنيه، نورد بعض الملامح التي صبغت تجربة السلطة الفلسطينية، وأثّرت بالتالي على مشاركة حماس والقوى الفلسطينية الأخرى جرّاء واقع الاحتلال والظروف الاستثنائية لهذه السلطة.

* المبحث الأول هو نصّ مقابلة مكتوبة (تمت بالمراسلة الإلكترونيّة) أجراها محسن محمد صالح (بيروت، لبنان) مع الأستاذ خالد مشعل (الدوحة، قطر)، حيث أجاب الأستاذ مشعل عن بند أولاً في 2014/4/2، وعن بند ثانياً في 2014/6/11. وقد وُضع السؤالان هنا على شكل عناوين للمساعدة في انسيابية النص وسلاسته.

الملمح الأول: عندما فازت حماس عام 2006 عوقب الشعب الفلسطيني بحصار مطبق خاصة في غزة، وبكثير من التضييق في التحويلات المالية والبنكية، وفي الإجراءات والممارسات الأمنية والعدوانية. مما يدل على أن السلطة الفلسطينية طالما هي تحت الاحتلال وسيطرته الأمنية والاقتصادية وعلى المعابر سواءً في غزة أو في الضفة، فإن ذلك يعني أن أيّ تجربة في إدارة هذه السلطة بصرف النظر عمن يشارك فيها، خاصة إن لم يكن منسجماً مع قيود أوسلو واستحقاقاتها الأمنية ومع الضغوط الإسرائيلية والدولية، فإنه سيدفع ثمناً باهظاً، وسيخضع لكثير من العقوبات التي تؤثر إلى حدّ بعيد على مشاركته السياسية، وبالتالي على فعالية السلطة وحكومتها ومؤسساتها ومجلسها التشريعي.

الملمح الثاني: المجالس النيابية تفقد بعض أعضائها —عادة— نتيجة الوفاة وبعض الظروف الطارئة الأخرى، وهذا أمر طبيعي. أمّا أن يفقد مجلس تشريعي ثلث أعضائه أو ربعهم مرة واحدة نتيجة الاعتقال والاختطاف الإسرائيلي لهم كما حصل في الضفة الغربية، خاصة مع ممثلي حماس في المجلس، وأن تفقد الحكومة عدداً كبيراً من وزرائها كذلك جرّاء ممارسات الاحتلال القمعية والتعسفية، فإن ذلك ليس أمراً طبيعياً، وبالتالي يجعل التجربة السياسية الفلسطينية في إطار السلطة حالة استثنائية.

وهذا ما حصل بالفعل مع وزراء حماس وأعضائها في المجلس التشريعي، خاصة عندما جرت عملية أسر الجندي جلعاد شاليط، وتأكد للعدو أن مشاركة حماس السياسية لا تعني تخليها عن المقاومة، بل إن حماس أعلنت ذلك صراحة وصدّقت عملياً على موقفها في الجمع بين السياسة والمقاومة وبين الحكم والمقاومة، إذ إن الحركة لا ترى تعارضاً بينهما مطلقاً، بل هما معاً حقّ الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة. فإدارة الحكم والمشاركة في المجلس التشريعي وتشكيل حكومة هو جزء من المسؤولية الوطنية لحماس وغيرها من القوى والفصائل تجاه شعبها وواجبها في خدمته في حياته اليومية، وأما المقاومة فهي خيار حماس ومسؤوليتها الوطنية واستراتيجيتها الطبيعية في مواجهة الاحتلال، ولا تعارض بين المسارين ولا بين الاستراتيجيتين.

وهناك ملمح ثالث، وهو التنافس الفلسطيني الفلسطيني الذي تحول إلى صراع مؤسف فرض نفسه على تجربة حماس في الحكومة والتشريعي منذ البداية، وذلك كتعبير عملي عن رفض طرف فلسطيني محدد لنتائج الانتخابات، وعدم تسليمه بها

عملياً بالرغم من الإقرار بها نظرياً. وهذه البيئة الفلسطينية الداخلية غير الصحية التي أعقبت انتخابات 2006، وتواصلت إلى حين الانقسام عام 2007، وما زالت مستمرة حتى الآن للأسف، ألقت بظلالها القاتمة على مجمل الواقع الفلسطيني وليس على السلطة بحكومتها ومجلسها التشريعي فحسب، وعطلت مؤسسات السلطة، ثم أحدثت بها شرخاً وانقساماً ما زال قائماً حتى الآن للأسف. وبالتالي، فإن بيئة الصراع الداخلي ثم الانقسام، لا يمكن أن توفر حتى مجرد الحد الأدنى من متطلبات نجاح تجربة أيّ حركة أو فصيل فلسطيني في السلطة.

صحيح أن مثل هذا التنافس أو الصراع الداخلي قد يحصل بل حصل عملياً في دول أخرى، وأثر بلا شكّ على أداء تجربة الحكم فيها، لكن حصول ذلك في ظروف سلطة تحت الاحتلال يكون أكثر صعوبة وتعقيداً، خاصة في بلد كفلسطين التي تمثل عُقدة الصراع المركزي في المنطقة منذ عقود طويلة.

هذه الملامح الفارقة وغيرها، وما ترتب عليها أو رافقها من حصار وعقوبات جماعية، وتدخلات إسرائيلية ودولية في الواقع الفلسطيني، وضغوطهم على السلطة أمنياً واقتصادياً وسياسياً، ثم الضغط العسكري المتواصل خاصة على قطاع غزة وشنّ حربين عدوانيتين عليه وعلى حماس والمقاومة فيه، كل ذلك صنع واقعاً قاسياً واستثنائياً لم يسمح لحماس بخوض تجربة حقيقية في إدارة شؤون السلطة، ولم يعطها الفرصة لذلك.

هذا لا يعني أنه لا يوجد ثمة جوانب للتقييم حول تجربة حماس وما أنجزته في المجلس التشريعي وفي الحكومة سواءً ما قبل الانقسام الذي وقع في عام 2007 أو ما بعده، بل هناك ما يمكن تناوله والحديث عنه موضوعياً.

فهناك بالتأكيد إنجازات ونجاحات، وفي ذات الوقت هناك إخفاقات وجوانب نقص لا سيّما أنها أول تجربة لحماس في السلطة، وفي ظلّ ظروف استثنائية بالغة التعقيد كما أشرنا. ونحن لدينا من الشجاعة والوعي ما يكفي لنتعلم من أخطائنا ونستفيد من صوابنا، ولدينا القدرة على تحسين الأداء وتطويره في مجال السياسة كما في مجال المقاومة والميادين الأخرى؛ وذلك بما يعود بالخير والفائدة على شعبنا وقضيتنا وعلى تجربة الحركة ورصيدها.

وهذا يقودنا للإجابة على الجزء الثاني من السؤال: هل يمكن لحماس أن تقدم نموذجاً ناجحاً للإصلاح والتغيير تحت الاحتلال؟... نعم، نستطيع ذلك بإذن الله، على الرغم من إدراكنا العميق أن الحكم والسلطة تحت الاحتلال هو وضع غير طبيعي. ونحن نستند في ذلك إلى رؤية واضحة، وهي أن إدارة السلطة والشؤون اليومية لشعبنا والعمل على إصلاح أوضاعه وتغييرها إلى الأفضل، إنما هي مسؤولية وطنية مكملة للمسؤولية الوطنية العامة في إدارة الصراع ومعركة المقاومة والنضال ضدّ الاحتلال الصهيوني؛ وبما يعين شعبنا على تعزيز صموده في أرضه وقدرته على مواجهة الاحتلال، وتمتين جبهته الداخلية سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وليست مسؤولية منفصلة عن مشروع المقاومة والتحرر الوطني أو معاكسة له. وبالتالي فإن الحديث عن التغيير والإصلاح هنا هو في إطار سلطة تقود شعباً مقاوماً للاحتلال، وليست سلطة لدولة مستقلة ومستقرة.

إن أيّ سلطة تحت الاحتلال لا يصح أن يكون لديها شعارات براقة ووعود عاطفية وهمية، كأن تَعِد شعبها بالرخاء والاستثمارات، وأن غزة أو الضفة ستكون مثل سنغافورة،... هذه أوهام أو خديعة للذات وللشعب، فنحن واقعون تحت الاحتلال ولا نعيش في دولة مستقلة.

لكن من حقّ الشعب على قيادته أن تحقق له الحياة اليومية الكريمة ومتطلبات الصمود، وحياة سياسية حرة تقوم على الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ونظافة اليد بعيداً عن الفساد بكل أشكاله.

وعلى هذا الأساس ووفق هذه الرؤية، فإن حماس والقوى المخلصة الأخرى، إلى جانب اشتغالها بمشروعها الطبيعي وهو مقاومة المحتل، تستطيع في ذات الوقت أن تبني مشروعها في الشأن الوطني الداخلي على هذه الأسس والمعايير، وأن تحقق لشعبها قدراً واقعياً وملموساً من الإصلاح والتغيير في حياته اليومية، معيشياً واقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً وثقافياً، وإشاعة الحريات العامة، وتطبيق معايير المساواة والعدل وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن العمل بكل جِدّ من أجل تحرير القرار الوطني السياسي والأمني والاقتصادي من ضغوط الاحتلال وقيوده، وبناء اقتصاد وطني، أي اقتصاد صمود، متحرر بأعلى قدر ممكن من التبعية للاحتلال، ومن الارتهان للدول المانحة على حدّ سواء. وهذا هو النجاح الحقيقي في مجال الحكم والسلطة لشعب ما زال يعيش قضية تحرر وطني ومقاومة ضدّ الاحتلال.

لقد حرصنا عقب فوزنا في انتخابات 2006 مباشرة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومددنا أيدينا للجميع وعلى رأسهم الإخوة في حركة فتح، لكن للأسف اعتذرت فتح ومعظم القوى والفصائل؛ مما أعطى مؤشراً مبكراً على رغبة بعض الأطراف الفلسطينية في ترك حماس وحدها في التجربة تمهيداً للعمل على عزلها إقليمياً ودولياً. ثم نجحنا لاحقاً بعد اتفاق مكة (شباط/ فبراير 2007) في تشكيل حكومة وحدة وطنية لم يطل عمرها للأسف إلا أشهراً قليلة، وذلك جرّاء تدخلات إقليمية ودولية مختلفة لم تُرِدْ نجاح تلك التجربة بل تآمرت عليها، وانتهى ذلك بالانقسام المشؤوم في حزيران/ يونيو 2007.

وقد حاولنا قبل الانقسام وبعده تطبيق برنامجنا الانتخابي في ميادينه المختلفة: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وبما يعزز قدرة شعبنا على الصمود، وبناء اقتصاد صمود ومقاومة، ويعزز روح الاستقلال، ويقوي الجبهة الوطنية الداخلية، ويرسخ نهج الديمقراطية والمؤسسية والاحتكام إلى الشعب، لكن الظروف التي قُذفت في وجهنا داخلياً وخارجياً حالت دون النجاح في ذلك إلا جزئياً.

وهنا لم يكن أمامنا إلا قبول التحدي ووضع استراتيجية عملية جادة لمواجهة الحصار والعقوبات الجماعية، ومواجهة التحديات العسكرية والأمنية ومحاولات التخريب والتحريض. وقد نجحنا في ذلك —بفضل الله— نجاحاً ملحوظاً في قطاع غزة، حيث انحسر دور حكومة 2007 الوطنية فيها بعد الانقسام، واستطعنا التغلب على كثير من المخاطر والاعتداءات والتحديات. واجتهدنا في ذات الوقت في تحسين أدائنا في الحكم والتواصل مع قطاعات شعبنا وتوفير الأمن والحياة الكريمة له، وتحقَّق لنا قدر جيد من ذلك، مع وقوع أخطاء وثغرات لا يخلو منها جهد بشري. وفي ذات الوقت تعثَّرَ تطبيق رؤيتنا وبرنامجنا في الضفة، حيث تعرضنا فيها بعد الانقسام لشتى أنواع السحق والإقصاء والشيطنة والملاحقة والتنسيق الأمني والتعذيب، وتجريم المقاومة ونزع سلاحها وملاحقة أبطالها، فضلاً عن اعتقالات واسعة ومتلاحقة طالت المئات من قيادات الحركة وكوادرها ورموزها، منهم أعضاء في المجلس التشريعي ووزراء سابقون.

الخلاصة، إن حماس بالرغم من كل ما تعرضت، وما تزال تتعرض له، بسبب برنامجها المقاوم للاحتلال، وبسبب مشاركتها في السلطة وفوزها بثقة شعبها عبر صناديق الاقتراع وتمسكها بالثوابت الوطنية؛ فإنها استطاعت، بفضل الله تعالى، ثم بفضل ما بذلته من جهود هائلة تستند إلى إرادة عالية وتصميم على الصمود وعدم

الانكسار والاستسلام، استطاعت أن تحافظ على برنامجها المقاوم وتطوره في قطاع غزة إلى مستوى متقدم، بعد أن أمّنت ظهرها من الاستهداف الأمني، وما تزال في ذات الوقت تسعى —بالرغم من كل الصعوبات— لاستئناف المقاومة في الضفة ضدّ المحتلين والمستوطنين. أما في مجال الحكم، فقد نجحت الحركة —نسبياً بالقياس إلى الظرف الاستثنائي— في إدارة شؤون شعبنا سياسياً وأمنياً وتوفير الحد المعقول من متطلبات الصمود، والبحث عن البدائل، وكسر الحصار جزئياً، واجتراح إبداعات ملحوظة ومقدَّرة في مواجهة المخاطر والتحديات، وتبنّي سياسة الاعتماد على الذات وعلى الدعم الحر غير المشروط وغير المرتهن. واجتهدت حماس في تقديم نموذج عملي لحسن الأداء وفعالية الإدارة، ونظافة اليد والقدوة الحسنة، مع الحرص على المزاوجة بين الاستراتيجية والتكتيك بما يعين على الصمود والتقدم إلى الأمام من ناحية، ولا يخل بالمبادئ والقيم والثوابت الوطنية من ناحية أخرى.

وفي هذه المسيرة القاسية والصاخبة والزاخرة بالأحداث والحروب والمؤامرات، وفي ظلّ ظروف طابعها العام استثنائي، وبالنظر إلى طبيعة الجهد البشري، فقد وقعت أخطاء وثغرات وجوانب قصور ليست خافية على أحد، لكنها أخطاء وثغرات في التفاصيل والتكتيك وليس في الكليات والاستراتيجيات. كما أن حماس تملك الجرأة في رؤية ذلك والإقرار به، كما تملك القدرة على التعلم واستخلاص الدروس والعبر من ذلك، ومن ثم الانطلاق إلى الأمام والاجتهاد في التحسين والتطوير، وتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات، والانتصارات الجزئية، والتي يقود تراكمها المستمر إلى الهدف المنشود في التخلص من الاحتلال، وتحرير الأرض والقدس والمقدسات، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة بإذن الله.

ثانياً: تجربة حماس في المصالحة الوطنية:

المصالحة الفلسطينية ضرورة وطنية لا بدّ من إنجازها، ولا بدّ من سرعة الخروج من حالة الانقسام، فهي حالة غير طبيعية، ولم تكن خياراً لنا يوماً ما، بل فرضت علينا عقاباً لنا ولشعبنا الفلسطيني عقب نتائج انتخابات عام 2006، خاصة مع إصرارنا في حركة حماس على التمسك بالثوابت الوطنية وبخيار المقاومة بالرغم من وجودنا في السلطة ومؤسساتها القيادية. وبالتالي فإن المصالحة هي الحالة الطبيعية التي يجب أن تتضافر جهود الجميع لإنجازها والتغلب على معوقاتها المختلفة.

لقد بذلنا طوال السنوات الماضية جهوداً كبيرة وعقدنا لقاءات عديدة أسفرت عن عدة اتفاقات بشأن المصالحة في عدد من العواصم العربية والإسلامية، أبرزها في القاهرة والدوحة، ومن قبل في مكة المكرمة. وبالرغم من ذلك لم تتحقق المصالحة عملياً للأسف حتى الآن، حتى باتت المصالحة —بالرغم من ضرورتها الوطنية وأهميتها الحيوية— مطلباً عسيراً نسعى إليه ولا نكاد نبلغه؛ وذلك عائد إلى جملة من العوائق والعوامل المعطلة أهمها:

1. العامل الإسرائيلي الذي يريد الإبقاء على حالة الانقسام بل تعميقها، بهدف إضعافنا كفلسطينيين. وهو المستفيد منها بلا شكّ، ويتخذها ذريعة للكثير من مواقفه وسياساته تجاه شعبنا الفلسطيني سواء في الضفة أم القطاع.

2. التدخلات الخارجية ممثلة في الولايات المتحدة وبعض الأطراف الأوروبية، وخاصة من خلال إطار الرباعية الدولية، التي وضعت شروطاً قاسية ومجحفة على الشعب الفلسطيني للسماح بتحقيق المصالحة الفلسطينية، والضغط لإلزام حماس بشروط الرباعية المعروفة حتى تقبل مشاركتها في تشكيل حكومة توافق وطني في إطار المصالحة. وهو أمر مستهجن جداً وبالغ الفظاظة في تدخله السافر في الشأن الفلسطيني الداخلي، فالمصالحة في أيّ بلد أو مجتمع شأن وطني داخلي، لا ينبغي أن يتدخل فيه أحد من الخارج، وهو أيضاً حقّ لأبناء ذلك الوطن وقواه السياسية والنضالية، ولا يصح مصادرته من قبل أيّ طرف أو وضع فيتو أو شروط عليه. ولم يتوقف الأمر عند حدّ إعلان الشروط والاعتراضات، بل تعداها إلى إجراءات وسياسات عملية ضاغطة، كتهديد السلطة في رام الله بقطع الأموال عنها في حال ذهبت إلى المصالحة مع حماس، والضغوط الأمريكية عليها بأن تعطي الأولوية للمفاوضات مع نتنياهو بدلاً من المصالحة مع حماس، مما أدى عملياً إلى تعطيل مسار المصالحة أكثر من مرة خاصة مع بدايات عام 2013 في القاهرة، أيام الرئيس محمد مرسي. إضافة إلى تدخلات خفية تعمل على تسميم الأجواء الفلسطينية الداخلية كلما نشطت جهود المصالحة.

3. عقبات فلسطينية داخلية للأسف، وهي أساساً نابعة من عدم نضوج أو توفر البيئة السياسية في فلسطين، وفي المنطقة العربية عامة، لما يسمى بالتداول السلمي للسلطة أو الشراكة الحقيقية في القرار السياسي. نعم، هناك شعارات وتعبيرات معلنة حول هذه المفاهيم، لكنها تبقى في الإطار النظري، وغالباً للاستهلاك الإعلامي.

وهنا لا بدّ من التنويه إلى نقطة مهمة، وهي أننا لا نعتبر أنفسنا كفلسطينيين في وضع طبيعي، نحكم دولة أو سلطة حقيقية ذات سيادة، بل ما زلنا تحت الاحتلال. ولكن طالما نحن أمام واقع سلطة ولها دستورها وقوانينها التي تنظم بناء المؤسسات وانتخاب القيادات عبر صناديق الاقتراع، وتعتمد الديمقراطية وسيلة لذلك، فإنه لا بدّ من احترام ذلك والالتزام به، والتراضي العام بما تفرزه هذه العملية الديمقراطية. وإضافة إليه، فإنني دعوت في الماضي وما زلت أدعو إلى العمل بقاعدة الشراكة الوطنية إلى جانب قاعدة الانتخابات الحرة في بناء مؤسساتنا الوطنية في إطارَي السلطة والمنظمة، بحيث نعمل معاً بشراكة حقيقية في إدارة القرار السياسي وتَحمُّل المسؤولية الوطنية، إلى جانب الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

إن واقعنا الفلسطيني بشكل خاص، والواقع العربي اليوم بشكل عام، ليس لديه فائض الوقت والجهد والخبرة لكي نطبق فيه قاعدة تداول السلطة وبناء مؤسساتها وفق نتائج الانتخابات فحسب، بحيث يحكم صاحب الأغلبية ويتحول الآخرون إلى المعارضة، كما يجري ذلك في الديمقراطيات العريقة في العالم. إن واقعنا الفلسطيني والعربي الخاص، والذي يمر في ظروف استثنائية ومرحلة انتقالية صعبة نحو العصر الديمقراطي الحقيقي، يفرض علينا الأخذ بالقاعدتين معاً: الانتخابات والشراكة، بحيث نعزز ونطور التجربة الديمقراطية بخطى راسخة من ناحية، ونحشد مجموع الطاقة الفلسطينية في بناء مؤسساتنا وإدارة قرارنا ورسم استراتيجيتنا وتحمل أعباء نضالنا الوطني في مواجهة الاحتلال من ناحية أخرى.

بل إنني أرى أن قاعدة الانتخابات نفسها تحتاج في عملية تطبيقها إلى روح وإجراءات توافقية تراعي هذا الظرف الاستثنائي، وتجعل الاحتكام إلى الانتخابات طريقاً إلى صناعة الوفاق والاستقرار الوطني وليس إلى مزيد من الصراع والاستقطاب الحادَّين، وهنا أهمية تطبيق الديمقراطية بروح وإجراءات توافقية في حالات التحول الديمقراطي كالتي تشهدها منطقتنا العربية.

من هنا، فإنني أرى أن أساس العقبات الفلسطينية الداخلية لمسار المصالحة ينبع من هذا الخلل في غياب القناعة بنهج الشراكة الحقيقية، والإصرار مقابل ذلك على تطبيق قواعد اللعبة السياسية السابقة، وهي إشراك الآخرين في أدوار متممة، لا تؤثر على الانفراد بجوهر القرار، وهو أمر لم يكن صائباً في الماضي، وبالتأكيد فإنه لا يصلح اليوم

للحاضر ولا للمستقبل، فلا خيار لنا إلا في الشراكة الكاملة والحقيقية بين أبناء الوطن الواحد والقضية الواحدة، وعلى أسس متينة من الديمقراطية والحريات السياسية. إن قوتنا الحقيقية كفلسطينيين تنبع من داخلنا، ومن وحدة صفنا ومتانة بنائنا الوطني، وإنجاز ذلك على أساسَي الديمقراطية والشراكة معاً، وإيمان الجميع بحاجته للآخر في إطار الوطن الواحد.

واستناداً إلى ما سبق، فإننا نوجز رؤيتنا لإنجاز المصالحة بصورة حقيقية وفاعلة بالآتي:

1. الالتزام بما تمّ الاتفاق عليه مع إخواننا في حركة فتح والقوى والشخصيات الوطنية في القاهرة والدوحة، والعمل بإخلاص من أجل سرعة تطبيق ذلك عملياً حتى ننهي صفحة الانقسام السوداء، ونبني معاً وحدتنا الوطنية وجبهتنا الداخلية، ثم نعمل جنباً إلى جنب للنهوض بمشروعنا الوطني وملفاته الأساسية.

2. التأكيد على روح الديمقراطية والانتخابات والشراكة في بناء مؤسساتنا الوطنية في إطارَي السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تكون لنا مؤسسات واحدة موحدة لجميع أبناء الوطن في الداخل والخارج.

3. تحمل المسؤولية المشتركة في إدارة القرار السياسي الفلسطيني، فهو مسؤوليتنا جميعاً، ويهمنا جميعاً، وهو في غاية الأهمية والخطورة، ولا يستطيع أحد أن ينفرد به، ولا يحق لأحد ذلك. فالقضية الفلسطينية بظروفها المعقدة، واختلال موازين القوى لصالح عدونا، وتشابكها مع الوضع الإقليمي والدولي، تتطلب كامل الطاقة الفلسطينية، وكامل العقل السياسي الفلسطيني، حتى يكون قرارنا السياسي أكثر رشداً واستقامة، وأكثر فعالية وإنجازاً، وأكثر التصاقاً وتعبيراً عن الإرادة الفلسطينية وعن غالبية جماهير شعبنا وقطاعاته وشرائحه في الداخل والخارج.

4. التوافق على استراتيجية وطنية فلسطينية نضالية بديلة نشترك في رسمها وبنائها جميعاً، آخذين بعين الاعتبار رصيد التجربة الفلسطينية الطويلة، ومحطاتها الغنية بالدروس والعبر؛ مستندين في ذلك إلى تقدير دقيق للموقف، وقراءة عميقة للواقع بكل معطياته وتعقيداته، وفرصه ومخاطره، مستحضرين في ذات الوقت ثوابتنا وحقوقنا وجوهر مشروعنا الوطني، والأهداف الكبرى والمسارات الرئيسة لهذه الاستراتيجية الوطنية، وكذلك وسائلها وتكتيكاتها المختلفة، ومجالاتها وميادينها المتعددة: من مقاومة ضدّ الاحتلال بكل أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلحة، وعمل سياسي ودبلوماسي

وإعلامي وجماهيري وثقافي واقتصادي وقانوني،...إلخ، وملاحقة العدو في مختلف المنابر الإقليمية والدولية، وحشد طاقة الأمة معنا وتوحيد صفوفها على القضية وحسن التفاعل والتنسيق معها، وكسب المزيد والمزيد من الأنصار والمؤيدين على مدى العالم، الذي بدأ يكتشف الوجه الحقيقي لهذا الاحتلال الصهيوني العنصري.

المبحث الثاني: رؤية حماس ومواقفها في ضوء التغيرات في العالم العربي**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى جميع إخوانه الأنبياء والمرسلين.

أيها الإخوة والأخوات، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وأشكر في استهلال كلمتي مركز الزيتونة على هذا المؤتمر المهم وفي هذا التوقيت المهم، وأخص بالشكر المدير العام للمركز الدكتور محسن صالح، وأحيّي الحضور الكريم وأتمنى لكم التوفيق، وإن شاء الله يتمخض عن هذا المؤتمر خلاصات مهمة ترشِّد الربيع العربي، وتُطوِّر موقفه من الصراع العربي الصهيوني لننعم بفضيلتين؛ فضيلة البناء الداخلي على أسس جديدة قائمة على الحرية والديموقراطية ومحاربة الفساد والاستبداد، وفضيلة السياسة الخارجية القوية المتماسكة المستقلة التي تملك قرارها، وتطور الأداء العربي والإسلامي تجاه فلسطين وقضايا الأمة بشكل عام.

تكمن أهمية هذا المؤتمر في:

1. توقيته: فلا شكّ أنه يأتي في ظلّ الربيع العربي، وتطور إرادة الجماهير ودورها السياسي وامتلاكها لناصية القرار.
2. أنه يأتي أيضاً في ظلّ تقدم دور الإسلاميين، ووصول بعضهم إلى الحكم في بعض الدول العربية.

** ورقة خالد مشعل التي ألقاها (من الدوحة في قطر عبر الأقمار الصناعية) في افتتاح مؤتمر "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية: في ضوء التغيرات والثورات العربية"، الذي عقده مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت في 28–2012/11/29. وتمّ التوافق مع الأستاذ مشعل أن تكون هذه الورقة جزءاً من هذا الكتاب.

3. أنه يأتي في ظلّ تعاظم دور حركات المقاومة في المنطقة، خاصة بعد أن تراجع الدور الرسمي في العقود الماضية، وبعد أن تعاظم الحراك الشعبي، وبعد أن حققت حركات المقاومة إنجازات مهمة.

4. أنه يأتي في ظلّ تراجع المشروع الصهيوني، على الرغم من استمرار تفوقه العسكري والتكنولوجي في المنطقة، لكن لا شكّ أن هذا الكيان يتراجع وتتراجع صورته في العالم، ولم يعد يحقق انتصارات منذ زمن بعيد، ولعل ما جرى في حرب غزة ذات الأيام الثمانية والتي انتصرت فيها المقاومة الفلسطينية مؤشر مهم على ذلك.

5. أن الورقة التي نقدمها اليوم في هذا المؤتمر حول رؤية حماس ومواقفها، هو حديث من الواقع وليس تنظيراً أو مجرد استشراف للمستقبل. فحماس منذ 25 عاماً وهي تعمل على الأرض، تحاول وتجتهد، قد تخطئ أحياناً ولكنها تصيب غالباً وكثيراً، ونسأل الله القبول.

أيها الإخوة الكرام، أعرف أن كلمتي هذه ليست مجرد كلمة، بل هي بمثابة ورقة تمثل رؤية حماس حول العنوان المطروح.

أولاً: رؤية حركة حماس للقضية الفلسطينية:

لعل ما سنذكره هو أقرب إلى الثوابت والبديهيات، وهو معروف ومعلوم، ولكن التذكير بالمبادئ والأساسيات والثوابت، في هذا الزمن وفي كل زمن، مسألة غاية في الأهمية. ونحن عندما نتحدث في هذا الإطار، فإننا نتحدث ليس باعتبار حماس حركة إسلامية مجردة، بل هي حركة تحرر وطني، إضافة إلى كونها حركة إسلامية. وما سنطرحه يمكن أن يندرج تحت بند الثوابت والمبادئ، ويمكن أن يندرج بعضه الآخر تحت بند السياسات والمواقف وهكذا. ونجمل النقاط فيما يلي:

1. فلسطين من نهرها إلى بحرها، ومن شمالها إلى جنوبها، هي أرض الشعب الفلسطيني ووطنُه وحقه المشروع، ولا تنازل عن أيّ شبر أو جزء منها، مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط.

2. فلسطين —كل فلسطين— أرض عربية إسلامية، انتماؤها عربي إسلامي، وهي أرض مباركة مقدسة، لها مكانتها الكبرى في قلب كلّ عربي ومسلم، ولها مكانتها الكبرى كذلك لدى كل الأديان السماوية.

3. لا اعتراف بشرعية الاحتلال أيّاً كان، فهذا موقف مبدئي وسياسي وأخلاقي، ولذلك لا اعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ولا اعتراف بـ"إسرائيل" ولا بشرعية وجودها على أيّ جزء من فلسطين مهما طال الزمن؛ ولن يطول إن شاء الله. وكل ما طرأ على فلسطين من احتلال أو استيطان أو تهويد أو تغيير للمعالم أو تزوير للحقائق هو باطل، ولا بدّ أن ينتهي بإذن الله.

4. تحرير فلسطين واجب وطني وقومي وشرعي، وهو مسؤولية الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، بل هي أيضاً مسؤولية إنسانية وفق مقتضيات الحق والعدل.

5. الجهاد والمقاومة المسلحة هي الطريق الصحيح والحقيقي لتحرير فلسطين، واستعادة كافة الحقوق، ومعه بالطبع كل أشكال النضال السياسي والدبلوماسي والإعلامي والجماهيري والقانوني؛ مع ضرورة حشد كلّ طاقات الأمة في المعركة، واستجماع عوامل القوة لديها.

6. المقاومة وسيلة وليست غاية، ولو توفر لنا طريق آخر ليس فيه دماء ولا تضحيات مؤلمة لتحرير الأرض وإنهاء الاحتلال واستعادة الحقوق لسلكناه، ولكن تجارب الأمم عبر التاريخ أثبتت أنه لا خيار لطرد المحتلين وردّ العدوان واستعادة الأرض والحقوق إلا المقاومة بكل أشكالها، وعلى رأسها المقاومة المسلحة.

7. نحن لا نقاتل اليهود لكونهم يهوداً، إنما نقاتل اليهود الصهاينة المحتلين المعتدين، وسنقاتل كل من يحاول أن يعتدي علينا أو يغتصب حقوقنا أو يحتل أرضنا، بصرف النظر عن دينه أو انتمائه أو عرقه أو قوميته.

8. المشروع الصهيوني هو مشروع عنصري عدواني إحلالي توسعي قائم على القتل والإرهاب، وهو بذلك عدو للشعب الفلسطيني وللأمة، ويشكل خطراً حقيقياً عليها، وتهديداً بالغاً لأمنها ومصالحها، بل لا نبالغ إن قلنا إنه يشكل خطراً على أمن المجتمع الإنساني ومصالحه واستقراره.

9. نتمسك بالقدس وبمقدساتها الإسلامية والمسيحية، ولا نتنازل عنها ولا نفرّط بأي جزء منها، فهي حقنا وروحنا وتاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا، وهي عاصمة فلسطين، ومهوى أفئدة العرب والمسلمين، ومؤشر عزتهم ومكانتهم. ولا شرعية ولا حقّ لـ"إسرائيل" في القدس مطلقاً، كما لا شرعية ولا حقّ لها في كل فلسطين. وكل إجراءات "إسرائيل" في القدس وفي غير القدس، من تهويد واستيطان وتزوير الحقائق ومحاولة سرقة التاريخ باطلة.

10. التمسك بحق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أُخرجوا منها، أو منعوا من العودة إليها، سواء في المناطق المحتلة سنة 1948 أم سنة 1967، أي إلى كل فلسطين، ورفض التنازل مطلقاً عن هذا الحق. وفي الوقت ذاته نرفض كلّ مشاريع التوطين والوطن البديل.

وهذه فرصة إخواني وأخواتي للتوقف عند تلك "السيمفونية" التي تُعزف بين فترة وأخرى؛ فمرة في لبنان الخوف من التوطين، ومرة في الأردن الخوف من التوطين أو الوطن البديل، وهذه الأيام في سيناء. يا إخواننا إن الشعب الفلسطيني لا عوض له عن فلسطين إلا فلسطين. وإن سلوك شعبنا في حرب غزة الأخيرة وما قبلها، بل وفي الانتفاضات والثورات المتواصلة لشعبنا، دليل على تشبث وانغراس هذا الشعب العظيم في أرضه.

11. وحدة الأرض الفلسطينية: فالضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة والأرض المحتلة 1948، أرض واحدة بكل جغرافيتها، إنها وحدة واحدة، لا يُفصل جزء منها عن الآخر، وهي بمجموعها وطن الشعب الفلسطيني. أما وضع غزة الحالي، الذي يتخوف منه البعض، فإنه حال استثنائي فُرض علينا، وليس وضعاً طبيعياً، ولا يمكن أن نقبل أن تكون غزة منفصلة عن الضفة، فغزة والضفة وحدة واحدة، وهما معاً جزء من الوطن الفلسطيني الكبير.

12. وحدة الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه، وبكل مكوناته الفكرية والسياسية والأيديولوجية، وبكل قواه وفصائله المقاومة والمناضلة والسياسية.

13. وحدة النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته، ووحدة مرجعيته الوطنية من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، التي يلزم إعادة بنائها على أسس صحيحة، لتضم جميع القوى والمكونات الفلسطينية. وإن الانقسام الحالي لا يعبّر عن الأصل ولا عن الواقع. لقد فُرض علينا هذا الانقسام بعد رفض قوى دولية وإقليمية للانتخابات الفلسطينية عام 2006 التي فازت فيها حماس، وإن وحدة الصف ووحدة النظام السياسي الفلسطيني هي الأساس، ونحن ماضون بكل قوتنا لتحقيق ذلك بإذن الله تعالى.

14. التحرير أولاً ثم الدولة: فالدولة الحقيقية ثمرة التحرير، أما الدولة التي هي ثمرة اتفاق فهي كيان أو سلطة حكم ذاتي، سموها ما شئتم، لكن الدولة الحقيقية هي ثمرة التحرير أولاً، ولا بديل عن إقامة الدولة الفلسطينية، ذات السيادة الحقيقية على كامل الأرض الفلسطينية.

أما السلطة: فهي واقع نريد إدارته بشراكة وطنية مع الآخرين بما يخدم شعبنا ويخدم حقوقه ومشروعه التحرري وينسجم مع ثوابته الوطنية.

15. القرار الوطني الفلسطيني المستقل: وهو مبدأ يقوم على عدم التبعية أو الارتهان لأي دولة أو طرف في العالم؛ صديقاً كان أو حليفاً أو عدواً أو مناوئاً. ولكن ذلك لا يعني ولا يمكن أن نقبله في إطار حصر القضية الفلسطينية في الشعب الفلسطيني، وشطب أو إضعاف الدور العربي والإسلامي، ففلسطين كانت وما زالت وستبقى قضية عربية إسلامية، بل قضية إنسانية أيضاً.

16. بناء المؤسسات والمرجعيات الوطنية الفلسطينية ينبغي أن يكون دائماً على أسس ديموقراطية، وفي مقدمتها الانتخابات الحرة النزيهة، المتكافئة الفرص. يضاف إليها مبدأ الشراكة والعمل الوطني الائتلافي، فلا يصح أن نكتفي بالانتخابات ثم يقوم البعض بإدارة القرار، بينما الباقي يتفرج أو يعارض. إن الشراكة يجب أن تكون في كل المراحل بصرف النظر عن نسب النجاح هنا أو هناك، مع التأكيد أن المعارضة حقّ مشروع للجميع، ومن الضروري أن تكون معارضة بناءة، وأن يحتكم الجميع إلى صناديق الاقتراع، وأن يحترموا إرادة الشعب، وأن يقبلوا بالتداول السلمي للسلطة، مع التذكير دائماً بحالنا الاستثنائي غير الطبيعي حيث أننا ما زلنا نعيش تحت الاحتلال.

17. عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وعدم الدخول في المحاور والنزاعات والاصطفافات بين الدول. وسياستنا أن ننفتح على مختلف دول العالم، وخاصة العربية والإسلامية. ونحن نسعى بالتأكيد إلى علاقات متوازنة، يكون ميزانها ومعيارها مصلحة فلسطين وخدمة الشعب الفلسطيني ودعم صموده. وقطعاً فإن معيارها أيضاً هو مصلحة الأمة وأمنها، ورفض التبعية لأي دولة أو طرف في العالم.

18. وحدة الأمة بكل مكوناتها الدينية والعرقية والمذهبية، فهي أمة واحدة في تاريخها وحاضرها ومستقبلها ومصيرها ومصالحها، ونحن نتعامل معها على هذا الأساس. ومع الإقرار بواقع التعدد والتنوع في الأمة، فإننا نرى ضرورة أن ينأى الجميع في أمتنا بنفسه عن إثارة النعرات والخلافات وتجنب الاصطفاف على أساسها، بل نتعايش كما تعايشنا طوال القرون الماضية، وعلى الجميع في هذه الأمة أن يعرف حدوده، ويأخذ حقه دون أن يتعدى على حقوق الآخرين، وأن يغلّب الصالح العام للأمة على أية مصالح فئوية أو حزبية.

19. أي موقف أو مبادرة أو برنامج سياسي مرحلي تكتيكي أو تفصيلي يجب أن ينسجم مع الثوابت الوطنية الفلسطينية التي أشرنا إليها، ولا يجوز أن يعاكسها أو أن يتناقض معها. وكل اجتهاد تفصيلي أو كلي فإنه يخضع لهذا المبدأ، وعلى ذلك فنحن نرفض أيّ مشاريع أو اتفاقات أو تسويات تنتقص من تلك الثوابت والمبادئ وتمس بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

وكما تلاحظون فإن هذه النقطة الأخيرة في الثوابت والسياسات والمواقف والمبادئ، هي حاكمة لما قبلها، أو استدراك متمم ضروري لما سبق.

ثانياً: التطبيق العملي للمواقف والمفاهيم:

قد يتساءل البعض أين الواقع من هذا الكلام الجميل؟ وأين الأداء على الأرض؟

نقول إن أداء الحركة على الأرض كأداء كل البشر، يحتمل الصواب والخطأ. لكنه في حالتنا كحركة فإن الصواب ولله الحمد هو الغالب، حيث الأداء منسجم كثيراً مع ما هو معلن من مبادئ وقيم، وأحياناً تكون هناك إما ثغرات أو أخطاء أو أحياناً صور ملتبسة قد توهم أن ثمة تعارضاً أو تناقضاً مع ما هو معلن. وبكل وضوح نقول: حتى لو أخطأنا في الاجتهاد، وحتى لو التبست بعض الصور فالمعيار هو ما ذكرناه، أي تلك المبادئ والثوابت أو السياسات والمواقف المذكورة أعلاه.

وهنا أسرد أربعة أمثلة توضح الصورة:

1. المقاومة: إنها مبدأ أساسي، وهي خيارنا الاستراتيجي. لقد كان البعض يشكك في أن الحديث عن التهدئة هو تفريط بالمقاومة؛ وهذا طبعاً كلام فيه اعتساف. وباختصار فإن مسار المقاومة، تحضيراً وإعداداً وأداءً حتى تحرير فلسطين، هو أمرٌ لا مسّ فيه؛ غير أن طريقة إدارة قرار التصعيد والتهدئة، وتنويع الوسائل والأساليب يندرج كله في عملية إدارة القرار، وليس في مبدأ القرار، فالمبدأ لا يمكن أن يُمس.

وحتى غزة وإن خرج العدو والمستوطنون منها، فلا يمكن أن نخرجها من دائرة الصراع، وإن كانت الضرورة تستدعي أن يتغير شكل دورها في المعركة بحكم ظروفها. وغزة ما زالت بحمد الله إضاءة عظيمة، لا في فلسطين وحدها، بل في الأمة كلها بفضل

الله تعالى. وقد خرجنا نحن لتونا من هذه الحرب العدوانية على قطاع غزة والتي ختمت بانتصار المقاومة الفلسطينية ونجحت في فرض شروطها لوقف الحرب.

أما في الضفة الغربية فإن غياب المقاومة فيها منذ سنوات ليس تغييراً في الأصل والمبدأ، ولكنها الضرورة الملجئة لشعبنا، حيث الضغط الأمني الهائل من كل الاتجاهات، من القريب والبعيد. بالنسبة لنا فإن تعطُّل أو تراجع الأداء المقاوم هو اضطرارٌ وأمرٌ واقعٌ نسعى لتجاوزه، مع بقاء النية المنعقدة بل والتحضير لانطلاقة جديدة. وإن شاء الله ستعود المقاومة إلى الضفة الغربية كما كانت فاعلة وأساسية في كل مراحل النضال الفلسطيني، فلا انسحاب للعدو من أرضنا إلا تحت ضغط المقاومة.

2. المشاركة في السلطة الفلسطينية: ألا تتناقض هذه المشاركة مع موقف الحركة من اتفاقية أوسلو؟

سؤال مشروع، ولا شكّ أن ظاهر الأمر فيه التباس، ونحن نقول إن المسألة واضحة. مواقفنا من أوسلو وكل الاتفاقات المفرّطة موقف محسوم لا تردد فيه، إنما هناك ضرورات أملت علينا أن ندخل السلطة لنغير دورها الوظيفي، ولنجعلها تجمع بين خدمة الشعب وإدارة شؤونه اليومية من ناحية، وحقه في مقاومة الاحتلال من ناحية أخرى. وها نحن اليوم سلطة في قطاع غزة ومع ذلك نقوم بالمقاومة ونطورها ونعززها، مع إدراكنا أن هناك صعوبة عملية في الجمع بين كل هذه الاعتبارات؛ لكن الانحياز للمبادئ والالتزام بها يجعلنا نطوّع الواقع للمبادئ وليس العكس.

3. الموافقة على دولة على حدود عام 1967: والبعض أيضاً يقلق أن هذا ربما كان مقدمة للسير على نهج من سبقنا، وفي النهاية يتقزَّم الحلم الكبير. نقول لا، ليس لقناعتنا أن هدف التحرير للأرض المحتلة 1967 هو هدف عملي بالضرورة، فأنا شخصياً أعتقد من الناحية العملية الموضوعية أن الذي يستطيع أن يحرر الأرض المحتلة 1967، هو قادر في الواقع أن يحرر بقية فلسطين. غير أن ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني وكذلك الموقف العربي على برنامج القواسم المشتركة، يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن تفاوت البرنامج الخاص بكل طرف، هو الذي يملي علينا نحن في حركة حماس ومعنا حركات مقاومة أخرى أن نذهب إلى هذا الموقف السياسي، ما دام ذلك ليس على حساب بقية الأرض الفلسطينية، ولا يتضمن تفريطاً بأي حقّ أو جزء من أرضنا، ولا يتضمن أيّ اعتراف بـ"إسرائيل".

4. موضوع الانقسام: هو أيضاً واقعٌ فُرض علينا ولم نختره، إنما فرض علينا عام 2007 كما يعلم الجميع، عندما رفضت أطراف دولية وإقليمية عديدة نتائج انتخابات 2006. وأقول هنا شهادة وهذه محطة تاريخية، إن الانقسام حصل يوم 13 و14 و15 حزيران/ يونيو 2007، وأنا في يوم الجمعة 15 من ذلك الشهر اتصلت بالقيادة المصرية، وقلت لهم نحن جاهزون لتسوية الأمور والمصالحة، لأن الانقسام لم يكن خيارنا بل فُرض علينا. ونحن منذ ذلك الوقت ما زلنا نبذل الجهود بشكل متواصل لإنهاء الانقسام، ونسعى لتحقيق المصالحة على أسس وطنية تكفل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني في إطار السلطة والمنظمة في آن واحد، وتبني برنامج سياسي وطني ينحاز للثوابت والحقوق والمصالح الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: التغيرات في العالم العربي وانعكاساتها على القضية وعلى دور حماس والتحديات المحتملة:

ننتقل إلى الشق الثاني من الموضوع، وهو الرؤية حول التغيرات في العالم العربي وانعكاساتها على القضية وعلى دور حماس، والتحديات والفرص الناشئة عن ذلك، ونوجزها فيما يلي باختصار:

1. لا شكّ أن "الربيع العربي"، فضلاً عن أهميته للأمة في سياق نهضتها التاريخية، فإنه كذلك تطور استراتيجي كبير ومهم على طريق تحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني؛ لأن معركة فلسطين وتحريرها تحتاج إلى أمة قوية متعافية في جبهتها الداخلية وفي سياستها الخارجية، ومستندة إلى إرادة شعبية وتملك قرارها المستقل.

2. لا شكّ أن الربيع العربي زاد من القلق الإسرائيلي وأربك حساباته. لأن قواعد اللعبة التي اعتاد عليها العدو بدأت تتغير، ونحن هنا نكتفي بالعناوين ولا أريد التفصيل لضيق الوقت المتاح، فكلكم يدرك ذلك.

3. لا شكّ لدينا أن الربيع العربي والتغيرات في العالم العربي تعطي حماس وحركات المقاومة الفلسطينية فرصة للعمل في بيئة عربية أفضل وأكثر انسجاماً مع خطّ المقاومة، وأكثر تمسكاً بالثوابت والحقوق الوطنية الفلسطينية.

4. من الواضح أن هذا الربيع وأحداثه الكبيرة المتلاحقة غيّرت في خريطة علاقات حماس السياسية، وأضافت لها وأثّرت على بعضها. فلا شكّ أن مصر وتونس والمغرب إضافة نوعية مهمة في علاقات حماس السياسية، قياساً بأوضاع علاقاتنا السابقة. علماً أن حماس كان لها خلال العقدين الماضيين علاقات متفاوتة مع معظم الدول العربية، فجاء الربيع العربي ليعزز بعض هذه العلاقات كما أشرنا، مع استمرار العلاقات الأخرى، فنحن حريصون عليها جميعاً.

أما في تأثير الربيع العربي على علاقات الحركة، فلا شكّ أن علاقتنا المعروفة والمتميزة بسورية أصابها ما أصابها مما هو معلوم في ظلّ الأحداث الراهنة، وما كنا والله نتمنى أن يحدث ما حدث، بل كنا حريصين من اللحظة الأولى، والتاريخ سيشهد على ذلك، أن تسير الأمور في مسار آخر. كنا نريد أن تظل سورية قوية بأمنها واستقرارها وبسياستها الخارجية التي كانت طوال السنوات الماضية منحازة للمقاومة، وهذه حقيقة تاريخية. ومع بداية الربيع العربي ومع انتقاله الطبيعي إلى ساحة سورية؛ فالشعب السوري لا يقل عن الشعوب العربية حرصاً على ديموقراطيته وحريته ومشاركته في القرار، كنا نتمنى أن يتم تبني سياسة داخلية تستجيب للإرادة الشعبية، وقدمنا نصائح عديدة بهذا الاتجاه، ليس تدخلاً منا في الشأن الداخلي، ولكنْ نصحاً صادقاً من موقع الحرص على المصلحة العربية بما فيها مصلحة سورية؛ فتظل سورية قلعة للمقاومة بسياستها الخارجية ومستندة إلى سياسة داخلية ترضي شعبها وتستجيب لمطالبه. ولكن للأسف مضت الأمور بالصورة المؤلمة التي نراها اليوم. ومع ذلك فنحن نؤمن أن سورية، التي ستكون مستندة ديمقراطياً إلى شعبها، لن تكون بالضرورة إلا مع المقاومة، فالمقاومة لم تكن خياراً رسمياً فقط عند بعض الدول بل هي قبله وبعده خيار الشعوب أولاً، وكل قائد عندما يشعر أن شعبه يدعم المقاومة يكون أكثر قوة. الشعوب كانت دائماً مع المقاومة، أما الأنظمة فبعضها كان مع المقاومة وبعضها كان سلبياً وبعضها كان عدواً للمقاومة.

لا شكّ أن هذا نموذج لعلاقاتنا التي تأثرت هنا وهناك، وأمثلة أخرى لا تخفى على أحد. لكن حماس وهذه نقطة مهمة، لم تنتقل من محور إلى محور، ففلسطين والمقاومة الفلسطينية هي أصل محور المقاومة. المقاومة ومحور المقاومة ليس فندقاً نجلس فيه أو نغادره، والمقاومة ليست مرتبطة بالجغرافيا، فعندما كانت قيادة حماس في الأردن —إلى جانب وجودها الطبيعي والأساس في الداخل— كانت حماس مع

المقاومة وتمارس المقاومة، وعندما انتقلنا بعد ذلك إلى قطر وإلى سورية ثم إلى دول أخرى كمصر ظلت حماس حركة مقاومة. حماس كانت وستبقى مع المقاومة وحركة مقاومة —بصرف النظر عن تموضعها الجغرافي— لأن هذه روحها التي تتنفسها وهذا هو خيارها الاستراتيجي حتى نحرر فلسطين إن شاء الله.

5. لقد صرف الربيع العربي وأحداثه الكبيرة الأنظار مؤقتاً عن القضية الفلسطينية، وهذه خسارة لا شكّ، لكنها خسارة مؤقتة قصيرة الأجل. وأنا أقول إن من حقّ الشعوب العربية أن تبحث عن همومها وعن مصالحها، ونحن واثقون أن الشعوب العربية حتى وهي منشغلة في همومها الداخلية فإن فلسطين حاضرة في ميادينها وفي عقلها وقلبها وفي هتافاتها. وإن حرب غزة الماضية الأخيرة، كانت دليلاً عملياً متجدداً على مكانة فلسطين التي لا تتغير عند الأمة حتى وهي منشغلة في أحداثها وتطوراتها الداخلية.

رابعاً: تحديات وإشكالات أمام الربيع العربي ودوله:

هناك بكل شفافية تحديات وإشكالات أمام الربيع العربي ودوله، تستدعي جملة من الملاحظات والتنبيهات. ومن الضروري أن يكون هناك درجة عالية من الصراحة والشفافية في تناول هذا الموضوع، فالرائد لا يكذب أهله. ومنه هنا سأذكر جملة من الملاحظات والنصائح الصريحة في هذا الموضوع ليس لي من هدف وراءها إلا الصالح العام لأمتنا العظيمة:

1. ضرورة التوازن بين أولويات الداخل أي الهم الوطني، وأولويات الأمة أي الهم القومي، ولا تعارض بينهما، فالنجاح في الداخل يقوِّي الموقف الخارجي للدولة، والعكس صحيح، ومن الخطأ تبنِّي سياسة الانكفاء على الذات. بل نقول إن الانشغال بالقضايا الكبرى لا يعزز دور الدولة الإقليمي والدولي فحسب، بل يخدم السياسة الداخلية للدولة في مواجهة الضغوط ومحاولات التدخل الخارجي. من الخطأ أن تحمي نفسك بالانكفاء، بل احمِ نفسك بالانفتاح والمبادرة والاشتغال بالقضايا الكبيرة.

2. ضرورة عدم إدارة المرحلة الراهنة الكبيرة في تاريخ الأمة من الموقع القُطْري الصغير المنفرد، بل في إطار أوسع للأمة العربية والإسلامية بتعاون وتكامل. هذا والله يخدم الهموم والمصالح والملفات القُطْرية الداخلية نفسها؛ فالتكامل الاقتصادي والأمني

والسياسي بين الدول العربية خاصة في هذه المرحلة الانتقالية الصعبة التي تعيشها بعض أقطار الربيع العربي يخدم هذه الدول وشعوبها ويسهل عبور المرحلة الانتقالية بصورة أفضل. إن الشعوب والقيادات في أقطارها وهم منشغلون بهمومهم القُطْرية، وهذا حقهم الطبيعي، عليهم وهم يبنون أوطانهم من جديد أن يفكروا كذلك وفي ذات الوقت بواقع الأمة وهمومها ومصالحها! أين موقعها؟ أين دورها؟ أين مكانها تحت الشمس؟ لقد مضت على الأمة فترة طويلة كانت فيه ملعباً يُلعب فيها، ويتم التصارع عليها وهي غائبة. اليوم آن للأمة أن تكون لاعباً أساسياً، وتسهم في بناء خريطة الإقليم من جديد. هذه مسؤوليتنا جميعاً، نبني أوطاننا ونبني الوطن العربي الكبير في ذات الوقت. غاب العرب عقوداً طويلة، وآن لهم اليوم أن يعودوا إلى المسرح وإلى ساحة الفعل، لا ليتصارعوا مع أحد إلا مع العدو الصهيوني ومع كل من يغزو بلادهم، أما مع دول الإقليم والجوار، فنريد أن نبني خريطة من التوازن والتكامل والتعاون، دون أن يضيع موقع العرب ودورهم.

3. إدارة العلاقة مع الغرب والدول الكبرى، وهذا شيء طبيعي في عالم اليوم لضرورات سياسية واقتصادية...إلخ، يجب أن لا يكون على حساب القضية الفلسطينية ودور العرب فيها ومسؤولياتهم تجاهها. وأقول ذلك وأنا واثق أن الأمة هي إن شاء الله على خير ورشد، لكننا نقول ذلك من باب التذكير. ونرى أنه من الضروري عدم تقديم تنازلات مجانية للغرب في سياق إدارة العلاقة معه. إن شرعية دول الربيع العربي نابعة من إرادة شعوبهم وليس من الدعم الخارجي، وإن التصدي للقضايا الكبرى يقوي دول الربيع العربي ولا يضعفها.

4. ضرورة رفع سقف الموقف العربي والجامعة العربية، وسقف كل دولة كذلك في الموقف السياسي وخاصة في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة إعادة النظر ومراجعة الاستراتيجية العربية القائمة. هذا يقتضي كبداية تغيير اللغة السياسية، نعم، الناس تحتاج إلى وقت هذا صحيح، ولكن لا يصح بعد هذا الربيع العربي أن تبقى اللغة هي اللغة ذاتها، والمبادرات هي المبادرات ذاتها، والمشاريع هي المشاريع ذاتها، والمواقف هي المواقف ذاتها. أعلم أن التحوّل والتطوير الكلي يحتاج إلى زمن، ولكن لا بدّ أن نبدأ الخطوة الأولى من الآن، لا بدّ من تغيير اللغة السياسية ومفردات الخطاب السياسي العربي. لا بدّ من البدء والبحث في تغيير الاستراتيجية العربية

تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ذلك الاتجاه نحو تغيير المواقف تجاه المقاومة وحركات المقاومة. وما كان مستغرباً ومستهجناً أو محرماً في الماضي في العرف العربي الرسمي مثل عدم تزويد المقاومة بالسلاح، يلزم أن يصبح اليوم ممكناً. مطلوب رسم استراتيجية تدرسها الأمة كما تشاء، تعلن بعضها وتخفي بعضها، كيف ندعم حركات المقاومة بالمال وبالسلاح، ونسندها سياسياً ونحمي ظهرها...إلخ، ليكون رسالة قوية من الأمة أن الزمن قد تغير، وأنه لا بدّ للعالم أن يحترم إرادة الأمة وحقوقها ومصالحها، لا أن يظل منحازاً لـ"إسرائيل"، ويقف عاجزاً أمام عدوانها على الأمة واستهتارها بحقوقها ومصالحها ومقدساتها.

وإذا لم تكن هناك حروب جيوش رسمية، فلتدعم الأمة على الأقل الخيار الذهبي الذي أثبت جدواه بفضل الله تعالى، خاصة خلال السنوات الماضية. منذ عام 1967 لم تنتصر "إسرائيل" في حرب حقيقية، إلا إذا قلنا عام 1982، حين أخرجت الثورة الفلسطينية من بيروت ولبنان. بعد ذلك لا انتصار لـ"إسرائيل" سواء في لبنان أم في فلسطين في كلّ مواقعها خاصة في غزة، والفضل في ذلك —بعد الله تعالى— هو للمقاومة ولأبطال المقاومة ولسلاح المقاومة ودعم الأمة لها.

مطلوب كذلك طيّ صفحة المشاريع والمبادرات التي أكل عليها الزمن وشرب، لا بدّ من البحث عن رؤى جديدة ومشاريع جديدة واستراتيجيات جديدة، وعلى رأسها امتلاك أوراق قوّة حقيقية، وأن تكون خيارات الأمة مفتوحة.

5. معاهدات التسوية وموقف الدول التي تقيمها، فلا شكّ أن هذا إرث ثقيل لا بدّ من مراجعته، كيف وبأي طريقة وبأي سياق زمني؟ المهم أنه لا بدّ من هذا. إن التسويات السياسية والمعاهدات مع "إسرائيل"، هي مجحفة بحق الأمة وبحق فلسطين، ليست أصلاً ولا شيئاً أصيلاً، وليست وضعاً طبيعياً، فـ"إسرائيل" لم تكن ولن تكون صديقاً ولا جاراً، بل هي عدو ليس للفلسطينيين وحدهم، بل للأمة جميعاً. وإذا كنا نقول هذا عن المعاهدات فمن باب أولى أن نتحدث عن العلاقات والاتصالات والتطبيع مع المحتل الإسرائيلي، فلا يجوز هذا على الإطلاق مع الربيع العربي الجميل، لأن على قادة الأمة في هذه المرحلة أن يعلموا أن غضب شعوبهم لم يكن فقط على السياسات الداخلية، ولكن كان غضبهم أيضاً على هوان الأمة وضعف مواقفها وسياساتها واستراتيجياتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

6. بالنسبة إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم، وأهمية ذلك وتأثيره على القضية، فلا يعني ذلك أن فلسطين تحتاج إلى الإسلاميين وحدهم، أو أن حماس والجهاد الإسلامي كقوى وطنية إسلامية فلسطينية يحتاجون فقط إلى الإسلاميين على أهميتهم وتميّز وثبات موقفهم تجاه القضية، بل نحن محتاجون إلى الأمة بكل تياراتها ومكوناتها، الإسلاميين والقوميين والليبراليين واليساريين، هذه هي أمتنا نحتاجها جميعاً، وفلسطين كانت قضية الأمة وستبقى كذلك. وإن من الضرورة بمكان أن ننأى جميعاً عن أيّ تقسيمات أو اصطفافات طائفية أو عرقية أو دينية. قاتل الله هذه الطائفية البغيضة التي عشعشت في المنطقة، قاتل الله التقسيمات العرقية والمذهبية والتقسيمات الدينية. إن أمتنا طول عمرها فيها هذا التعدد الجميل، هذا تاريخ ورثناه وهو شكّل حضارة الأمة ومسارها عبر التاريخ، لا يصح اليوم أن نبحث عن هذه الشقوق التي يضع فيها أعداؤنا الزيت والنار لتدميرنا. وهذا يقتضي ليس تثبيت الأفكار والمفاهيم الصحيحة فحسب، بل يقتضي أن يكون سلوكنا كدول أو حركات أو مفكرين أو مثقفين، ينسجم عملياً مع هذا الموقف وتلك المفاهيم ولا يغذي مشاعر الطائفية أو العرقية.

نريد للأمة في ربيعها العربي أن تكون موحدة كأمة، وموحدة على فلسطين، وأن تبني جبهتها الداخلية بما يحقق مصلحة شعوبها. هذه الشعوب اليوم متعطشة للحرية، متعطشة للديمقراطية، متعطشة للتنمية، متعطشة للقمة العيش الكريمة، متعطشة للنماء والنهوض والتكنولوجيا، ومتطلعة في ذات الوقت إلى أن تكون أمة متقدمة بين الأمم، وقوية في إدارة علاقاتها وسياساتها الخارجية، وفي إدارة معركتها مع العدو الصهيوني.

وفي الختام، بارك الله فيكم، وشكراً مرة أخرى لمركز الزيتونة على إتاحة هذه الفرصة. هذه بضاعتنا وتجربتنا المتواضعة أحببنا أن نقدمها وننقلها لكم، لعل فيها فائدة ترجى. ونرجو أن تظل حركة حماس كما كانت على الدوام عند حسن ظنكم وثقتكم.

وبارك الله فيكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الفصل الثالث عشر

حماس: قراءة في الرؤية وتجربة الحكم

أ. إسماعيل هنية

حماس: قراءة في الرؤية وتجربة الحكم*

أولاً: أبرز ثوابت حركة حماس:

إن ثوابت حركة حماس هي ثوابت الشعب الفلسطيني، والمتعلقة بقضيتين أساسيتين هما: الأرض والإنسان؛ الأرض وهي الأرض الفلسطينية غير منقوصة، والإنسان الحر على أرضه الحرة، بما يحقق حقّ العودة لكل إنسان فلسطيني إلى أرضه ووطنه وبيته وقريته، يعيش فيها حراً كريماً، ويتمتع فيها بكافة حقوق الإنسان؛ بدءاً بحق تقرير المصير إلى آخر وأصغر الحقوق، ككل لا يتجزأ. وبكلمات أخرى ثوابتنا هي تحرير الأرض الفلسطينية وعودة اللاجئين ليعيشوا أحراراً في أرضهم الحرة.

ثانياً: عناصر القوة والتماسك لدى حماس:

لقد تعرضت حماس إلى سلسلة من الضربات التي أُريدَ لكل منها أن تكون القاصمة والنهائية، كي تُنهي هذه الحركة، غير أن رعاية الله لها وعنايته بها لتمسكها بالمنهج القويم الذي أرسله للبشرية، واستنادها إلى موروث العقيدة والفكر الإسلامي؛ جعل منها راسخة في قلوب رجال أشداء يُضحون بكل شيء من أجل الأهداف النبيلة التي تشكلت من أجلها، والتفاف الجماهير من حول هؤلاء الرجال الذين قدموا التضحيات من أنفسهم وعوائلهم وساروا على درب الشهادة؛ بدءاً من المؤسس الشيخ أحمد ياسين؛ وكوكبة من قادة الحركة أمثال د. عبد العزيز الرنتيسي، وإسماعيل أبو شنب، وإبراهيم المقادمة، وصلاح شحادة، وجمال منصور، وجمال سليم، وصلاح دروزة وغيرهم الكثير رحمهم الله. كما أن هناك العديد من عناصر القوة التي أدت إلى هذا النمو المضطرد وهي عدالة القضية التي نشأت من أجلها حركة حماس، وهي القضية الفلسطينية بكل مكوناتها. وكذلك مدى الإخلاص لكل من القيادة والعناصر التي تنتمي للحركة في الدفاع عن هذه القضية والتضحية من أجلها.

* هذا النص هو نصّ مقابلة مكتوبة (تمت بالمراسلة الإلكترونية) أجراها محسن محمد صالح (بيروت، لبنان) مع الأستاذ إسماعيل هنية (غزة، فلسطين)، حيث بدأت المراسلات في 2013/12/19، وتمّ اعتماد النص من الأستاذ هنية في 2014/3/11. وقد وُضعت التساؤلات هنا على شكل عناوين ومحاور للمساعدة في انسيابية النص وسلاسته.

العنصر الثالث هو الحكمة السياسية، وفقه الموازنات والأولويات في سياسة الحركة الذي أدى إلى جعل مسار الحركة في صعود مستمر، فلا يوجد هناك جمود، وإنما حراك إيجابي يحافظ على الأصالة في الفكر، ويحقق التجديد في الممارسة والتطبيق.

ولا يمكن إغفال العنصر المميز للحركة وهو إصرارها على الحفاظ على ثوابت شعبنا ومقاومته كعنوان لتحقيق الأهداف الوطنية، ورفضها الانسياق إلى أيّ مساومة على هذه الثوابت والحقوق؛ مع إبداء المرونة اللازمة في الهوامش المتاحة من العمل السياسي. ومن العناصر المميزة كذلك الامتداد العربي والإسلامي، والذي جعل من الحلقة التنظيمية أو الفلسطينية واحدة من سلسلة حلقات داعمة للشعب الفلسطيني.

وهناك عنصر الوضع التنظيمي والتداول الشوري على قيادة التنظيم، وهناك أيضاً ميزة أخرى هي أن الحركة عملت في كل مجالات الحياة الفلسطينية: الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية، إضافة إلى عملها الأساسي الدعوي؛ مما مكنها من الانتشار وفتح ساحات جديدة.

ثالثاً: أولويات المشروع الوطني الفلسطيني:

لا شكّ أن الأولويات تختلف من مرحلة إلى أخرى ومتطلبات كل مرحلة، والحالة السائدة تجعل من قضية ما تتقدم على أخرى، في سياق الأهداف العامة لشعبنا، بسبب الظرف الموضوعي الذي تمر به الحالة الوطنية.

إضافة إلى أن جملة المتغيرات منذ سنة 1991، وبدء مفاوضات مدريد، ثم اتفاق إعلان المبادئ أدت إلى غياب مفهوم "مشروع وطني" يحظى بإجماع كل القوى والفصائل الفلسطينية، لصالح برامج فصائلية في طريق تحقيق الأهداف العامة والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وتتمثل أولويات حركة حماس في هذه المرحلة من تاريخ شعبنا في استعادة وحدة شعبنا والحفاظ على الثوابت والحقوق الوطنية، دون أيّ انتقاص أو تنازل في ظلّ الظرف السياسي الراهن، من حالة انشغال عربي وانقسام فلسطيني وضعف عام ناتج عن اختلال موازين القوى، والعمل على تعديل ميزان القوى لصالح استكمال مشروع التحرير، وتوفير الحياة الحرة والكريمة إلى المواطن الفلسطيني، ليشكل رافداً أساسياً لمشروع التحرير. كما أن من أولوياتنا الاستمرار في

مرحلة التحرر الوطني جنباً إلى جنب مع مرحلة البناء للمؤسسة الفلسطينية، على قواعد وأسس وطنية، سواء المؤسسة السياسية أم الإدارية أم الأمنية.

وهذه القضايا يجب العمل لها بشكل متوازٍ، لأننا نرى أن استمرار الانقسام وحالة الاستفراد بالقرار الفلسطيني، يشكلان خطراً على القضية الفلسطينية، قد يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الحاضر والمستقبل الفلسطيني.

رابعاً: تقييم النموذج المقاوم لحماس:

قدمت حماس نموذجاً جديداً من العمل الوطني في الساحة الفلسطينية، بل في المنطقة العربية والإسلامية. وهو نموذج فريد من حيث طبيعة التحديات التي تواجهه، وطبيعة الوسائل التي تعامل معها. فبالرغم من أن حركة حماس هي امتداد فكري طبيعي للحركة الإسلامية، إلا أن الأداء الميداني اختلف عن مجالات تركيز الحركة الأم؛ فلم يقتصر أداؤها على البعد الخيري والدعوي والاجتماعي، ولكنه ركّز على الأداء المقاوم للحركة بحكم طبيعة الحالة الفلسطينية ووقوعها تحت الاحتلال، مما أدى إلى بروز المقاومة كإبداع وأولوية في العمل.

وبهذا استطاعت حماس أن تقدم النموذج الخاص بها، لتكون حالة مميزة في الساحة الفلسطينية. وبالرغم من التنافس الفصائلي الحاد على الجماهير، إلا أنها استطاعت أن تحقق ثقلاً جماهيرياً كبيراً عكس نفسه في أكثر من تجربة انتخابية.

هذا النموذج هو خليط فريد من المقاومة والعمل الدعوي، والإغاثي، والجماهيري، والسياسي، والفكري حتى شكلت هذه الحركة إرثاً يستحق الدراسة بشيء من التفصيل في كل هذه المجالات، وحتى تجربة الحكم قدمت شخصية قيادية مختلفة.

وبعد 26 عاماً، اكتسبت حماس تجربة متراكمة بين أجيال مختلفة أثَّر كل منها في صناعة تاريخ هذه الحركة وحاضرها، مما جعل منها لاعباً مؤثراً ليس في الساحة الفلسطينية فحسب وإنما في المنطقة.

وقد تطور نموذج المقاومة لدى حماس بتطور كل مرحلة وبما يناسبها سياسياً، وبما يحقق الأهداف المناطة بهذا العمل المقاوم على طريق التحرير كاستراتيجية، وعلى طريق تحقيق الأهداف المرحلية في إطار الرؤية الشاملة.

خامساً: موقف حماس من اليهود:

نحن كمسلمين نقر بالكتب التي أنزلها الله ونحترم الديانة اليهودية كديانة سماوية، ونعدُّ أصحابها أهل كتاب، تماماً كالنصارى الذين يعيشون جنباً إلى جنب مع المسلمين في فلسطين ومختلف دول المنطقة.

وقد وضع الإسلام أسس التعامل مع أهل الكتاب واحترامهم وحقوقهم، ولكن هناك فرقاً بين اليهودية كديانة واليهود كأشخاص من جهة، وبين الحركة الصهيونية واحتلالها لأرضنا من جهة أخرى. فنحن لا نعادي هؤلاء لأنهم يهود ولكن لكونهم يحتلون أرضنا ويغتصبون حقوقنا. وقبل هذا الاحتلال تعايش المسلمون مع اليهود دون أيّ إشكال، بل إنهم اختاروا الدول العربية للاستقرار فيها بسبب توفر الحماية لهم، بينما كانوا يُقتلون في أوروبا وترتكب في حقهم المجازر.

سادساً: الموقف من الاعتراف بالكيان الصهيوني، ومشروع التسوية السلمية، والحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به حماس:

تضمن شكل الاعتراف الذي قدمته منظمة التحرير بالاحتلال الصهيوني كارثة سياسية. فهو لم يكن اعترافاً بأمر واقع وإنما كان اعترافاً بحق "اسرائيل" في الوجود، دون أيّ ضوابط واعتبارات، مما فتح الباب على مصراعيه للاحتلال، الذي وبموجب اتفاق أوسلو تمّ التنازل له عن 78% من أرض فلسطين، واعتبار أن ما يبقى من فلسطين هي أراضٍ متنازع عليها يجري التفاوض الآن حولها.

وقد جاء اتفاق أوسلو وليد مرحلة سياسية جعلت من الولايات المتحدة القطب العالمي الأقوى والوحيد، وكنتيجة ثانوية لحرب الخليج والتوجه العربي الجمعي نحو مسيرة التسوية منذ مؤتمر مدريد. ومنذ تلك اللحظة لم يُشكل فقط تنازلاً جوهرياً للاحتلال عن حقوق الشعب الفلسطيني، وإنما أوجد انقساماً في الساحة الفلسطينية حول الأهداف والوسائل، ونقل الصراع إلى داخل البيت الفلسطيني. ومنذ ذلك الوقت أثبتت الأيام أن مسار التسوية مسار عقيم، يصب لصالح الاحتلال لمراكمة فرض وقائع على الأرض وتنازلات يومية من المفاوض الفلسطيني دون أيّ إنجازات تذكر. يضاف

إلى ذلك إسهام هذه المفاوضات في تجميل وجه الاحتلال، وغسل يديه من الجرائم التي اقترفها بحق الشعب الفلسطيني وقتل الآلاف، فضلاً عن الجهود التي يبذلها لتهويد المقدسات والسيطرة عليها.

ونحن نفرق ما بين الجهود السياسية وما بين التنازل، فلسنا ضدّ أيّ جهود دبلوماسية وسياسية من أجل استعادة حقوقنا، ولكننا لسنا مع المساومة عليها أو مبادلة حقّ بحق آخر.

وقد توافقنا فلسطينياً على القبول بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين دون التنازل عن باقي حقوقنا؛ لأن الشعب الفلسطيني يفوض القيادة لاستعادة حقوقه، وليس للتنازل عنها، لأنها ليست ملكاً لنا أو لجيلنا الحالي فقط حتى نتنازل عنها.

سابعاً: تجربة حماس في السلطة الفلسطينية:

1. حماس وإشكالية الإصلاح والتغيير تحت الاحتلال:

عندما قاطعت حماس الانتخابات في سنة 1996 كان ذلك لعدم إعطاء أيّ شرعية لبرنامج أوسلو الذي كان في ذروة صعوده، وأُريدَ دمج كل مكونات شعبنا في هذا المشروع عبر عدة بوابات من بينها الانتخابات، كما كان هناك تعطيل لدور ذلك المجلس بنص واضح يقول إنه لا يجوز للمجلس أو حتى لرئيس السلطة إصدار تشريعات تخالف الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، كما سحبت من السلطة أيّ صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الدولية أو الاتفاقات الاقتصادية.

غير أن جملة من المتغيرات أدت إلى تغير هذا الموقف في سنة 2006، وخصوصاً أن اتفاق أوسلو لم يعد له وجود من الناحية العملية. كما أن المنهج التفاوضي ثبت فشله بعد عشرة أعوام من الأداء السيء والإحباط الذي أصاب المواطنين، جراء السلوك السياسي والحكومي للسلطة الفلسطينية، والذي كان يتطلب أن تأتي قوة جديدة لا تحمل إرث الماضي من فساد ضَرَبَ الكثير من مكونات السلطة؛ وكان الإلحاح الجماهيري على أشده يطالب حركة حماس بالدخول في هذه الانتخابات، وبالفعل تمّ ذلك تحت شعار

الإصلاح والتغيير، لتصحيح جملة من المسارات التي انتهجتها قيادة السلطة ما قبل 2006، ولحماية القضية والشعب من السقوط في وحل العمالة والفساد، وهما وجهان لعملة واحدة.

وقد استطاعت حماس المزاوجة بين برنامجين ومرحلتين، وهما التحرر الوطني والبناء والتغيير، وضربت النموذج العملي في إمكانية تحقيق هذه المزاوجة، فقد خاضت الحركة والحكومة تحديات جساماً كانت تستهدف وجود الحكومة بالأساس، وضَرْبَ هذا المشروع القادم واستئصاله. وخاضت معركة الحصار وعدة حروب قاسية، استطاعت الخروج منها أكثر ثباتاً وقدرة على تقديم المزيد من العطاء للشعب الفلسطيني؛ وأثبتت أنه لو توفرت الإرادة الحقيقية يمكن التقدم في المسارين. فالمقاومة اليوم في ظلّ حكم حماس هي أكثر قوة وقدرة على إيلام العدو، وفرضت عليه معادلات جديدة، وضربت المرتكزات الأساسية لنظرياته الأمنية والعسكرية.

وهذا يعود لوجود حكومة تحمي ظهر هذه المقاومة وتوفر لها الغطاء السياسي. ولعل أبرز تجليات التكامل بين الأداء السياسي للحكومة والفعل المقاوم تجلت في معركة حجارة السجيل، التي أبدعت فيها المقاومة، ولعبت الحكومة دوراً سياسياً في استقطاب الفعل الإقليمي الداعم، وحمت ظهر المقاومة، وهذا لم يكن ليأتي لو لم تكن هناك حكومة من النهج السياسي ذاته. وقد رأينا حكومات سابقة كانت تدين الفعل الفلسطيني المقاوم بل وتجهضه؛ وبالتالي المشاركة في الانتخابات والحكم هو أحد ضروريات نجاح وتقدم مشروع المقاومة، ويثبت ويؤكد ذلك أيّ مقارنة بين واقعي غزة والضفة من حيث قوة وقدرة المقاومة.

أما في المقابل، فمشروع التغيير والإصلاح حقق تقدماً؛ وانتهت على الأقل في قطاع غزة (حيث وجود الحكومة) أشكال الفساد والتجاوزات ومراكز القوى، وبالرغم من الحصار المضروب على القطاع إلا أن تقدماً حدث في الاقتصاد الفلسطيني، وشرعت الحكومة بخطوات وإجراءات في إطار الحكم الرشيد والمأسسة.

أما في الضفة المحتلة فالمشكلة أن الحكومة لم تُمكَّن من القيام بدورها، والسبب الأساسي هو حالة الانقسام وتشكيل حكومة أخرى (حكومة سلام فياض)، فضلاً عن وجود الاحتلال.

2. تجربة الحكومة العاشرة التي قادتها حماس:

عندما خاضت الحركة الانتخابات البرلمانية سنة 2006 كانت تدرك تماماً جملة التحديات التي ستواجهها، لأنها مقبلة على مرحلة من نوع جديد، لذلك دفعت الحركة بخيرة قادتها إلى هذه الانتخابات، ومن ثم إلى الحكومة العاشرة؛ ضمَّت قيادات تاريخية، لأن المهمة هي تاريخية. فبرنامج الإصلاح والتغيير ليس مقتصراً على الأسماء والأشخاص والانتماء السياسي، وإنما تغيير في المنهج والمسار للسلطة الوطنية، من حيث العقيدة الفكرية والممارسة السياسية والمنطلقات لمختلف القرارات؛ وهو ما سوف يستدعي بالضرورة وجود جبهة معارَضة ورفض كبرى داخلياً وخارجياً، لذلك يتطلب نوعية من الرجال لهم عزيمة تستطيع خوض غمار المرحلة.

ما تمّ توقعه قد حدث، وبدأ الحصار مع ظهور نتائج الانتخابات وإعلان الحركة نيتها تشكيل الحكومة، وبدأت عملية الإفشال داخلياً وخارجياً. وظهر أن هناك من لم يقبل هذه النتائج وإن سلَّم بها شكلياً، ولكن عمل على إجهاض ووأد التجربة في أشهرها الأولى، وراهن البعض على سقوط الحكومة بعد فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

واستطاعت الحكومة الصمود أمام معركة الإفشال، والتي تمثلت في فوضى أمنية وحصار سياسي، وتعطيل داخل الوزارات، وتصعيد عسكري.

شكلت الحكومة القوة التنفيذية لتجاوز الفوضى الأمنية، والتصدي لها، ومواجهة حالات الفساد، عبر إحكام ضبط الوزارات وإيجاد البدائل المالية عن المال السياسي، وفتح قنوات اتصال مع دول عديدة لكسر الحصار السياسي. وبالرغم من عدم الانصياع من غالبية الموظفين في عملهم لقطع الطريق أمام تقدم وإنجاز الحكومة، بل وتخريب جهودها، وتشكيل حكومة موازية في مكتب الرئاسة، وعمل الأجهزة الأمنية ضدّ الأمن، وضدّ أيّ إنجاز؛ سارت الحكومة وصمدت نحو عام كامل، استطاعت خلاله إثبات أن وجود حماس في الحكم لا يعطل المقاومة، فكان أسر شاليط؛ وإثبات أنه في ظلّ حكم حماس يمكن إيجاد دبلوماسية قائمة مع دول لا تكترث كثيراً بالحصار الأمريكي الإسرائيلي، وإثبات أن الأداء السياسي يمكن أن يحقق تغيرات، لتوفير البديل المالي، بحيث تدعم حكومة مقاومة. واستطاعت هذه الرؤية أن توجد لها قاعدة حقيقية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

3. تجربة حكومة الوحدة الوطنية (الحادية عشر):

لقد حاولنا بكل جهد ممكن قبل تشكيل الحكومة العاشرة أن تكون حكومة وحدة وطنية، وشكلت الحركة من أجل هذه الغاية لجنة متخصصة للجلوس مع الفصائل الوطنية والإسلامية، وخاضت سلسلة من اللقاءات المطولة على المستوى الثنائي والجماعي للتوصل إلى اتفاق، وقدمت الكثير من المرونة على صعيد الحقائب الوزارية، وعلى صعيد البرنامج السياسي للحكومة، بالرغم من أننا نتمتع بأغلبية مريحة تتيح لنا تشكيل الحكومة بشكل منفرد، ونيل الثقة بسهولة من المجلس التشريعي وفق البرنامج السياسي الذي يحدده رئيس الحكومة والأغلبية البرلمانية. ولكن أردنا أن نضرب نموذجاً جديداً في الحكم؛ فضلاً عن فوائد الحكم الرشيد والنزاهة، وهو العمل المشترك وتحقيق الشراكة الحقيقية.

ولكن باءت هذه الجهود بالفشل للعديد من الأسباب من بينها الضغوط الخارجية التي أرادت لحماس أن تخوض غمار التجربة وتفشل —عبر عوامل الإفشال التي كان يخطط لها— والبعض الآخر كانت قراءته أن هذه الحكومة لن تستمر ولا يريد أن يشارك في فشل، أو أن يقدم ما يراه هو طوق نجاة للحركة.

ولكن بعد نجاح الحركة في الصمود لمدة عام كامل أمام ضغوط كانت كفيلة بإسقاط نظم مستقرة، مثل الحصار المالي والاقتصادي، والفوضى الأمنية، والإشغال العسكري، والهجمات المتتالية والمناكفة الدائمة من الموظفين، والتحريض الإعلامي وسلسلة من الأكاذيب والافتراءات التي طالت كل لحظة من عمل الحكومة، والتآمر الداخلي والخارجي، وبالتالي وصلت قناعة أن الحركة تملك من الرصيد الكثير الذي لن تنجح معه جهود إسقاطها، فيما برزت بعض الرؤوس الرامية إلى العمل المشترك. وقد تجاذبنا معها بإخلاص ورأينا في مكة أن الفرصة سانحة لنكرس شراكة حقيقية في الساحة السياسية الفلسطينية وتقديم النموذج الذي كنا نطمح به قبل عام، وأن هذه الحكومة يمكن أن تكون رسالة إلى العالم بوحدة شعبنا وقدرته على تجاوز أصعب المراحل، وأن روح التحدي متوفرة للجميع، خصوصاً أن ذلك يأتي في أعقاب انتفاضة خاضتها كل الفصائل سوية ضدّ الاحتلال، وبعد سقوط خيار أوسلو عملياً على وقع دبابات العدو. غير أن الوقائع كانت خلاف هذه التوقعات، وظهر أن هناك

تياراً لم يسلِّم بالواقع الجديد، وعمل ليل نهار لاستكمال عملية الإفشال المنظمة؛ وارتبطت مصالحه بالمصالح الأمريكية الإسرائيلية ضدّ هذه التجربة حتى لو كانت في إطار حكومة الوحدة. واستمرت عملية الإفشال من مراكز القوى التي تشكلت في الأجهزة الأمنية والجهاز الإداري، وارتبطت مصالحها بضرورة غياب حماس عن الحكم واستمرار النموذج السابق.

وكان جلّ عملية الإفشال من قلب الأجهزة الأمنية التي كان لديها إصرار على جرّ البلاد نحو الفوضى المنظمة، ونشر القتل والدماء ونقاط التفتيش، والتمركز على الأبراج، وبثّ الذعر في نفوس المواطنين.

وقد استدعى ذلك أن يكون هناك حملة أمنية للقوة التنفيذية، للقضاء على مراكز التوتر والعناصر الفوضوية، استغرقت ثلاثة أيام وانتهت باستسلام كل هذه العناصر بشكل كامل في قطاع غزة في 2007/6/14. وكان المأمول أن يكون هناك ترحيب بهذه الخطوة لفرض الأمن والاستقرار في غزة، غير أن قرارات الرئاسة أوجدت واقعاً جديداً عبر وجود حكومتين واحدة في غزة والثانية في الضفة، وأدت إلى تعطيل عمل المجلس التشريعي، وبدأت مرحلة الانقسام نتيجة رفض حركة فتح بقيادة محمود عباس لنتائج الانتخابات.

4. تجربة حكومة تسيير الأعمال في الفترة 2007–2013:

تحمل هذه المرحلة معان مزدوجة الاتجاه، فقد حملت هذه السنوات صعوبات عظام وتحديات جساماً، لربما كانت الأشد على شعبنا الذي أبدى في المقابل استقراراً عظيماً بصبر لا حدود له، وقدم تضحيات فاقت كل التوقعات. وفي مقابل صورة الألم كانت صورة الأمل تحدو النفوس، واستطاعت الحكومة والشعب معاً أن يرسما لوحة إبداعية فلسطينية معبقة بالدم.

لقد بدأت هذه المرحلة بتشديدٍ للحصار، بشكل غير مسبوق من مختلف الاتجاهات، وبدأت محاولة خنق قطاع غزة فاختفت من محالها البضائع ومختلف أنواع الأطعمة والملابس والوقود والأدوية، واختفت الكهرباء عن البيوت وعمّ الظلام الدامس، وتحول القطاع إلى سجن كبير معزول ومغلق؛ وغابت المعاني الإنسانية عن الساسة المُحَاصِرين

فلسطينياً وعربياً ودولياً. ولكن إبداع شعبنا سبق كالعادة قيادته، وكسرت الجماهير أسوار الحصار، واقتحم نحو 750 ألف مواطن كل الحدود مع مصر، ودخلوا العريش (45 كم داخل الحدود المصرية) وابتاعوا احتياجات القطاع خلال ثلاثة أيام، وعادوا مجدداً إلى غزة لم يتخلف أحد، ولم يقم أيّ منهم بجريمة واحدة، وضربوا نموذجاً أخلاقياً فريداً. ثم توالى الإبداع عبر أنفاق شكلت شرايين الحياة لغزة الصابرة، وقد واكب هذه المرحلة عملية استنكاف شاملة لغالبية الموظفين في جميع القطاعات، في محاولة لإصابة القطاع بالشلل؛ وخصوصاً المدرسين، والأطباء، والممرضين، والقضاة، ووكلاء النيابة، والشرطة، والموظفين في باقي الوزارات.

وترك الجميع أعمالهم حتى تدب الفوضى والتذمر أوساط المواطنين في القطاع، غير أن الحكومة استطاعت وخلال ثلاثة أيام أن تملأ هذه الأماكن وتقوم بإعادة تسييرها جميعاً، وتقدم عشرات بل مئات المتطوعين في كل مهنة بلا مقابل، للحفاظ على استقرار القطاع وسير العمل في مختلف المرافق.

وأدى الفشل في مرحلة الخنق والاستنكاف ومن قبلهما الفوضى إلى اللجوء للخيار الأخير لانتزاع هذه الحكومة نهائياً، عبر القوة العسكرية؛ وجاء عدوان 2009/2008، عبر 22 يوماً من الاعتداءات المتواصلة على مدار الساعة، وكانت الحرب الأعنف في المنطقة منذ سنة 1967. وخلال ساعات كانت نصف طائرات سلاح الجو الإسرائيلي تقصف كل أنحاء قطاع غزة وتلقي بحممها لتحيل القطاع إلى بِرَكٍ من الدماء، منتشرة في كل مكان. وتوالى العدوان براً وبحراً وجواً، لكنه قوبل بصمود أسطوري من شعب شبه أعزل، يمتلك بالكاد من الوسائل القتالية ما يقول أنا ما زلت حياً وأمتلك إرادة الصمود، ولن أركع أو أرفع الراية البيضاء. 1,500 شهيد، و5 آلاف منزل مدمر، و10 آلاف مصاب خلال 22 يوماً من العدوان، وفي النهاية أوقف العدو حربه دون أن يحصل على أيّ من أهداف هذه الحرب. فلا أزاح الحكومة، ولا استعاد شاليط، ولا كسر إرادة وصمود المقاومة التي ظلت صواريخها تسقط على غلاف غزة، حتى بعد إعلان الاحتلال وقف إطلاق النار أحادي الجانب بـ 12 ساعة، ورفضت المقاومة أن توافق على شروط الاحتلال لوقف إطلاق النار فأُوقف من جانب واحد هذا العدوان والإرهاب.

وبعد فشل آخر ما في جعبة المتآمرين من أوراق بدأت المعادلة تتغير، وبدأ الحصار يتهاوى، خصوصاً مع متغير جديد تمثل في حماقة جديدة ارتكبها الاحتلال بمهاجمة أسطول الحرية القادم للتضامن مع غزة، مما أدى إلى استشهاد تسعة من المتضامنين الأتراك. وتحول الحصار إلى قضية إنسانية دولية كبرى، وأزمة سياسية مع دولة لطالما صنفت كصديق لـ"إسرائيل". كل هذه التغيرات أدت إلى إعادة فتح معبر رفح بشكل متقطع، وبدأت جولات الحوار الوطني في القاهرة التي أعادت علاقتها مع غزة بعد قطيعة نحو عامين، وشرعت الحكومة بتطوير أدائها في كل المجالات لتبني مفهوم الحكم الرشيد، وتثبت مفاهيم الشفافية والعدالة والإصلاح في العمل الإداري، وتبدأ عملية إعادة بناء الجهاز الإداري بشكل كامل، وكذلك عملية إعادة بناء القطاع، وخصوصاً ما هدمه الاحتلال.

وتوالت انتصارات شعبنا وحكومته ومقاومته، إذ جاءت صفقة وفاء الأحرار لتطلق سراح 1,050 أسيراً من خيرة أبناء شعبنا من سجون الاحتلال، ولتنتشر الفرحة والبهجة في كل بيت من بيوت القطاع الصامد، وتصبح غزة قبلة الأحرار في هذا العالم، وجاءت عشرات بل مئات الوفود التضامنية من مختلف دول العالم، عرباً ومسلمين وأوروبيين وأمريكان، كلهم يحملون من المشاريع والدعم المادي والمعنوي، وأصبحت رمزاً للعزة والإباء والحرية الإنسانية. وتتحول الصعاب التي واجهتها غزة وحكومتها إلى نعمة، بأن رفع الله شأن هذه البقعة الصغيرة من العالم، بفعل جهاد وتضحية وصمود أبنائها على الظلم والتآمر.

وقد حاول الاحتلال أن يقضي على مشاعر الانتصار ويقوم بعملية "كسر وعي" للمواطن الفلسطيني، فأعلن الحرب مجدداً باغتيال الشهيد القائد أحمد الجعبري وشنّ العدوان الثاني، فكانت المفاجأة من نصيبه مرة أخرى، فإذا بغزة الضعيفة المحاصرة تقود مقاومة ضارية وتضرب كل نظرياته الأمنية، وتقصف لأول مرة في صراعه مع العدو تل أبيب والقدس، وتسقط الطائرات، وتستهدف البوارج، وتدمر الدبابات.

بل وأكثر من ذلك يستمر الأداء الحكومي كما هو، ويشهد القطاع حالة استقرار في الأسواق والمحال والمخابز والشوارع، وتعمل كافة الأجهزة الحكومية بخطط بديلة، مما أصاب العدو بالذهول. وتقاطع العمل السياسي مع الإداري مع العمل المقاوم؛ ووصل إلى غزة رئيس الوزراء المصري، ووزراء خارجية الدول العربية،

وأمين عام جامعة الدول العربية، ووزير الخارجية التركي، بعد سلسلة من الاتصالات السياسية للحكومة، وجهود مكثفة أسفرت عن اتفاق للمرة الأولى لوقف العدوان على غزة. وتحقّق نصر سياسي لصالح المقاومة لأول مرة في تاريخ الصراع على العدو الصهيوني، بفعل هذا التكامل والتناغم في الأداء الوطني.

وقد عززت هذه المعركة القناعات بإمكانية المزاوجة بل والتكامل بين الحكومة والعمل المقاوم، وأن هذا الوضع هو الأنسب عبر تشكيل غطاء سياسي للمقاومة، وأنه يمكن تحقيق الإنجازات الحقيقية.

اليوم، هناك حكومة راسخة الأقدام فشلت كل محاولات إسقاطها أو دقّ الأسافين بينها وبين شعبها، استطاعت تحقيق الأمن للمواطنين، وتقوم بسلسلة مشاريع استراتيجية في غزة. ففي ظلها شهد قطاع غزة انطلاقة طيبة منقطعة النظير، وأُنشئت المشاريع الزراعية التي حققت الاكتفاء الذاتي بكل الخضروات والكثير من الفواكه، وأعادت عملية الإنتاج لمصانع مهملة ومغلقة.

كل ذلك وهي ما زالت محاصرة يتم التآمر عليها، وتواجه مقاطعة عربية ودولية، ولكن شرعيتها وقدرتها نابعة من إيمان شعبها، ومن ثقتهم بها وحبهم لها.

ثامناً: تقييم علاقات حماس مع فتح واليسار الفلسطيني:

1. العلاقة مع حركة فتح:

لا شكّ أن حركة فتح حركة وطنية، قادت النضال الوطني في مراحل مهمة وحساسة من تاريخ القضية الفلسطينية، غير أن تطورات الأداء السياسي لها أدت إلى خصومة سياسية معها واختلاف في المنهج، لا سيّما بعد قبولها توقيع اتفاق أوسلو وخوضها في نفق المفاوضات.

ونحن نسعى عبر المصالحة إلى جَسْرِ الهوَّة بيننا، ليس على قاعدة أن تتحول حماس إلى فتح أو تتحول فتح إلى حماس، ولكن على قاعدة التعايش بين البرامج المختلفة، وأن تحكم قواعد العمل الديموقراطي الخلاف بين الرؤى السياسية المختلفة والمتباينة، وأن

يحترم كلُّ رأيٍ الآخر؛ ولكن في النهاية نحترم جميعاً إرادة الشعب الفلسطيني الذي يختار مساره السياسي وقيادته عبر صناديق الاقتراع.

نحن لسنا في حالة عداء مع حركة فتح، وإن كان الخلاف بيننا في مرحلة من المراحل قد وصل إلى السلاح نتيجة تطورات أَمْلَتْها اللحظة والمرحلة، والتي تحدثنا عنها بشيء من التفصيل سابقاً، ولكن في الأساس نحن شركاء في الوطن ويجب على كلينا العمل وفق شراكة حقيقية، لنجسد ما كنا نردده دائماً شركاء في الوطن، شركاء في الدم، شركاء في القرار.

2. العلاقة مع قوى اليسار:

إن علاقة حماس مع مختلف مكونات شعبنا وقواه وفصائله قائمة على الاحترام والاحترام المتبادل، خصوصاً وأن هذه القوى تحمل تاريخياً دوراً نضالياً ووطنياً مميزاً وما زالت شريكة في العطاء والنضال من أجل فلسطين؛ وعلاقتنا بها قائمة على هذا الأساس من الشراكة في تحمل المسؤولية الوطنية، حتى وإن شاب هذه العلاقة مراحل مختلفة من التوافق أو الاختلاف، ولكن في إطار الوجهة الوطنية ذاتها، ونحترم اختلافاتنا الفكرية فالاختلاف والتنوع سمة الأشياء، بل حتى التنافس من أجل فلسطين وفي ساحاتها محمودٌ ومطلوب طالما أَحْسَنَت الظن بعضها ببعض.

وقد عملنا مع هذه القوى الوطنية في إطار لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية، ومن قبلها في ائتلاف الفصائل العشر، وفي تجمع القوى الممانعة، وما زال لدينا اللقاءات لتنسيق العمل المشترك، ونأمل بزيادة وتطور هذه العلاقات الوطنية. واليسار يشكل العمود الفقري لـ"التيار الثالث"، ولعب دوراً مهماً في الساحة السياسية في الفترة الأخيرة، واجتهدنا على إبقاء العلاقة معه مميزة في إطار المصلحة الفلسطينية العليا. كما لا ننسى أن اليسار يشكل جزءاً مهماً وفاعلاً في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة؛ الحقوقية، والصحية، والاجتماعية،...إلخ، والتي كان لها دور إيجابي في كسر الحصار عن قطاع غزة.

الفصل الرابع عشر

حماس: قراءة وتقييم للتجربة

د. موسى أبو مرزوق

حماس: قراءة وتقييم للتجربة*

أولاً: عناصر القوة والتماسك لدى حماس:

تكاد تكون حركة حماس منفردة، بين الحركات، في مراحل التحرر من الاستعمار، التي حافظت على وحدتها، وتماسك عناصرها، وذلك للأسباب الآتية:

1. الشورى في الحركة، وهي ملزمة للقيادة، وأطرها الواسعة، ابتداءً من الحي وانتهاءً من الحركة في أعلى مراتبها وهي الصيغة الوحيدة للتصعيد القيادي.
2. العمل المؤسسي التخصصي الذي يوظف الطاقات ويرفع القدرات، مع وجود أنظمة حاكمة في كل مؤسسة.
3. عدم الارتهان لسياسات خارجية، مهما كانت قوتها أو انعكاساتها، والحفاظ على مؤسسات الحركة في تحديد قراراتها وتوجهاتها.
4. الفصل بين السلطات وغياب الدكتاتوريات أو القيادات الشمولية.
5. اعتماد الانتخابات كقاعدة للتصعيد القيادي في كل مستوياته.
6. الجرح والتعديل والتقييم المستمر لكل المستويات القيادية الوسطى والعليا، في إطار من الاحترام والمحبة والشفافية.
7. التواصل بين القيادة والقاعدة، والثقة والمحبة بينهم.

أبرز عناصر قوتها وتماسكها:

1. التربية الداخلية.
2. اللحمة التنظيمية.
3. المؤسسية.
4. شرعية القيادة.

---

* هذا النص هو نصّ مقابلة مكتوبة (تمت بالمراسلة الإلكترونية) أجراها محسن محمد صالح (بيروت، لبنان) مع د. موسى أبو مرزوق (القاهرة، مصر)، حيث بدأت المراسلات في 2013/12/26، وتمّ اعتماد النص من د. موسى في 2014/2/19. وقد وُضعت التساؤلات هنا على شكل عناوين ومحاور للمساعدة في انسيابية النص وسلاسته.

ثانياً: أولويات المشروع الوطني الفلسطيني في نظر حماس:

كما هو معلوم؛ أنّ المشروع الوطني هو الذي تتبناه الجماعة الوطنية، وإن اختلفت مشاربها الأيديولوجية، والفلسفية، وفي هذا الخصوص نستطيع أن نقول: أنّه قلّ ما كان هناك إجماعاً فلسطينياً حول مشروع وطني جامع، باستثناء فترة قصيرة، حينما طرح مشروع م.ت.ف وميثاقها القومي تحت شعار وحدة وطنية، تحرير، عودة. إن الانقسام الأخطر والذي أحدث شرخاً في المشروع الوطني كان بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث كانت فتح وقيادتها للمنظمة تتبنى دولة فلسطينية عاصمتها القدس وحلاً عادلاً لقضية اللاجئين، في إطار مشروع حلّ الدولتين، ونبذ العنف، والاعتراف المتبادل، في حين رفض ذلك كمٌ فلسطينيٌ معتبر أبقى على أولوياته في المقاومة، والتحرير، والعودة. وكان أوّل مقترح يقارب بين الفرقاء؛ ولم تستمر الجماعة الوطنية في استكماله، هو اتفاق الوفاق الوطني والذي وقعه كَمٌّ كاف لاعتباره مشروعاً وطنياً جامعاً. وفي اعتقادي أن لا انسداد لدينا في الوصول إلى مشروع وطني جامع، قاعدته اتفاقية الوفاق الوطني. أما إذا نظرنا لأولويات المشروع الوطني، لا بدّ أن نعلم أن هناك بعض القضايا المؤثرة في تفصيلات هذه الأولويات ومضامينها. وبعجالة لا بدّ من تلخيص هذه المؤثرات في تفصيلات المشروع الوطني:

1. انسداد الأفق بالوصول إلى دولة فلسطينية عبر المفاوضات، مع الاحتلال، لأن السقف الذي يطرحه لا يمكن قبوله فلسطينياً؛ كما أن هناك صعوبات جمّةً في مشروع المقاومة بسبب التنسيق الأمني في الداخل الفلسطيني، والحصار المفروض، والإجراءات الصهيونية على الأرض.

2. الحالة التي يعيشها الشعب الفلسطيني: انقسام فلسطيني في الداخل بين ضفة غربية معزولة عن القدس وغزة والداخل الفلسطيني. والضفة نفسها أصبحت في بقع أشبه بكانتونات نظام الفصل العنصري، حيث من الصعب تواصل أبناء الوطن الواحد على أرضهم بالإضافة إلى كوارث حلَّت بالخارج الفلسطيني، كما حدث بفلسطينيي العراق، ثم فلسطينيي سورية، ومن قبلهم فلسطينيي الكويت، والتهديد المستمر لفلسطينيي لبنان، حتى إن نصفهم أو يزيد يكاد يصبح في خارج لبنان. وباختصار بسبب الأوضاع العربية وسياساتها بعد النكبة وحتى اليوم هاجر شعبنا مرتين وثلاثة.

3. المشروع الوطني، لا يمكن عزله عن محيطه العربي، والذي ما زال يبحث عن الاستقرار الداخلي، وترتيب أوضاعه السياسية، والاجتماعية، والدستورية.

4. العلو الكبير للمشروع الصهيوني في مختلف المجالات، وفارق القوة، وانعكاساتها على الوضع الفلسطيني، وانتهاء التهديدات الأمنية التي كانت تقلقه، بما في ذلك الجيوش العربية المحيطة، والأسلحة الكيميائية والذرية التي تمّ تحييدها.

5. الموقف الدولي (أمريكا وأوروبا) مع التسوية السياسية، ولكن اصطفافه مع العدو الصهيوني هو الغالب. وتمّ تحييد الكثير من تأثير المجتمع الدولي عن القضية الفلسطينية، بالرغم من وقوف الكثيرين المستمر مع القضية الفلسطينية وعدالتها.

وبالأخذ بالنقاط أعلاه، أستطيع أن أحدد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني:

1. ترتيب البيت الفلسطيني، ويشمل هذا الترتيب الأمور التالية:

أ. المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

ب. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإحياء مؤسساتها ومشاركة الجميع في مجمل مكوناتها.

ج. العمل على إصلاح السلطة الفلسطينية لتكون رافعة وطنية، وتعديل أوضاعها لتنسجم مع البرنامج الوطني الجامع.

د. ميثاق شرف: يحدد المبادئ الحاكمة في التدافع السياسي، وتولي المسؤوليات، سواء كان ذلك بتحريم استخدام القوة في الوسط الفلسطيني، أم الديموقراطية والتداول السلمي للسلطة وإعلاء قيمة الإنسان وحقوقه، إلى غير ذلك...

2. المقاومة بكافة أشكالها كحق لشعبنا الفلسطيني:

أ. تجريم التنسيق الأمني.

ب. التوافق على البرامج والآليات للمقاومة كلجان مشتركة، أو تنسيق مشترك، أو قيادة مشتركة.

3. تحرير الأسرى من سجون الاحتلال:

أ. العمل بكافة السبل لتحريرهم.

ب. رعاية المفرج عنهم.

ج. رعاية أسر الأسرى والشهداء.

4. استعادة الدور العربي والإسلامي في القضية الفلسطينية، على كافة المستويات الرسمية، والشعبية، كعمل استراتيجي لقضيتنا، وتصحيح الخطأ التاريخي الذي جعل 99% من أوراق القضية بيد أمريكا.
5. استعادة الاعتبار للدعم الدولي، وأحرار العالم، وتفعيل المؤسسات الدولية لصالح شعبنا كمحكمة الجنايات الدولية، ولجان حقوق الإنسان، والمؤسسات الثقافية، ومعالجة كافة السلبيات، كنتيجة طبيعية حدثت لضغط الولايات المتحدة واستفرادها بالمنطقة.

ثالثاً: موقف حماس من اليهود ومن الحركة الصهيونية:

الديانة اليهودية نعترف بها، ونؤمن بأنبيائها، ولا يكتمل إسلام أحدنا إلا بالإيمان بكل الرسل، إبراهيم، وموسى، وعيسى، وإسحاق، ويوسف، ويحيى،... ونحن لا نفرق بين رسل الله، وننزههم عن الخطايا، والغش، وسوء الأخلاق. عاش اليهود بين المسلمين يؤاكلونهم، ويشاربونهم، ويتزوجون منهم، ويواسونهم في أحزانهم، ويشاركونهم أفراحهم، وحينما كانوا يُصابون باضطهاد من الغرب، كانوا يلجأون إلى بلاد المسلمين. حدث هذا عندما لجأوا إلى تركيا والمغرب وغيرها، عند اضطهاد الغرب لهم ولم يسجل التاريخ أننا ظلمنا يهودياً أو مسيحياً، بل اعتبرنا حمايتهم ومواطنتهم مُقدَّمة على غيرهم من المسلمين لوصية الرسول العظيم بهم.

لم يثُر الفلسطينيون ضدّ اليهود (كحركة صهيونية) إلا بعد أن صدر وعد بلفور بإعطائهم فلسطين وطناً قومياً وهم في ذلك الوقت لم يكونوا يمثلون سوى 8% من سكان فلسطين. إن مواقف الفلسطينيين ضدّ اليهود الصهاينة في فلسطين، هي لكونهم استولوا على أرض الفلسطينيين، وممتلكاتهم، وقتلوا النساء والأطفال، في أكثر من مئة مذبحة، أغمض الغرب عنها عينه للأسف الشديد. نحن هنا نقول "اليهود" لأنهم يصرّون على أن تكون أفعالهم هذه باسم اليهود، ولذلك هم يصرون على أساس أن "إسرائيل" دولة اليهود.

أما الحركة الصهيونية، فهي حركة عنصرية، تشجع على القتل، واغتصاب الأرض، وتجميع الأموال، وتسليح الرجال، لقتل الأبرياء، نقلت مئات الآلاف من أوروبا،

وروسيا، وإفريقيا، والمشرق، إلى فلسطين، واستولت على أراضي الفلسطينيين بالقوة والسلاح، وأنشأت المستعمرات على حساب الفلسطينيين الذين دُمِّرت حياتهم، وأُجبروا إلى المغادرة إلى مخيمات، حتى اللحظة يعيشون فيها لا سبب ولا ذنب لهؤلاء إلا ادعاءات دينية، لا أساس لها من الصحة في الدين والتاريخ. فلا يمكن أن يكون الرب العادل يمنح أناساً أرضاً للآخرين، ولا يمكن لرب عادل أن يعمل سمساراً لفئة دون فئة، كما يعتقدون.

هؤلاء الصهاينة على الرغم من ملاحقتهم للفلسطينيين بالقتل في المخيمات، وفي منازلهم، وفي عواصم العرب، والغرب، إلا أن حماس اقتصرت في مقاومتها للاحتلال داخل فلسطين، ولم تعمل أيّ عملية مسلحة خارج فلسطين.

هؤلاء الصهاينة من خارج فلسطين، يجمعون أنفسهم، وأغلبيتهم الساحقة من اليهود، في تجمعات سياسية (لوبيات) للضغط على البرلمانات الأوروبية، وفي أمريكا، مستخدمين المال، والإعلام، وصناديق الانتخابات، لتأييد "إسرائيل"، ومدها بكل أسباب القتل والتدمير.

رابعاً: الموقف من الاعتراف بالكيان الصهيوني، ومشروع التسوية السلمية، والحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به حماس:

1. الاعتراف بالكيان الصهيوني:

إن الاعتراف بالكيان الصهيوني معناه التنازل عن 78% على الأقل (في ظلّ قبول تبادل الأراضي من قِبل أبو مازن). وهناك أصحاب لهذه الأرض، وأنا واحدٌ منهم، خرج أبي بالقوة من قريته يِبنا، هو وكل أبناء القرية، ومشياً على الأقدام، حتى مخيم اللاجئين الفلسطينيين في رفح بقطاع غزة. وأسرتنا تقدّر بالمئات، ولن نرضى التنازل عن حقنا وعن قريتنا بديلاً، وكل الفلسطينيين لن يتنازلوا عن حقهم في العودة إلى ديارهم، ولو تمّ الاتفاق بين كل الأطراف لا مجال للاعتراف بالكيان الصهيوني على أرض آبائي وأجدادي؛ فلا اعتراف مهما كانت الوقائع ومهما اختلت الموازين.

2. اتفاقية أوسلو:

لقد كان رفضاً نظرياً في 1993، من قِبَل حماس ومعظم فصائل العمل الوطني المشاركة في م.ت.ف، وغير المشاركة فيها، ولكن اليوم وبعد عشرين عاماً تأكد رفضنا لهذه الاتفاقية لما آلت إليه الأوضاع الآن. فقد أخرجت المقاومة قوات الاحتلال من قطاع غزة، وكرّست المفاوضات قوات الاحتلال، في الضفة، وما زالت المفاوضات مستمرة ولكن تمّ تجاوز اتفاقيات أوسلو إلى ما هو أكثر خطورة.

المفاوضات التي تجري اليوم، مرفوضة من الجماعة الوطنية بكاملها، حتى من يفاوض قدموا استقالتهم، وأعادهم أبو مازن للمفاوضات، والأخطر أن هناك ضغوطاً أمريكية، لقبول إطارٍ جديدٍ باقتراحات أمريكية، وتهديدات أوروبية وأمريكية لقيادة م.ت.ف، ولا أجد لها من عنوان غير دولة في بقايا الضفة في مقابل رواتب لموظفي السلطة. إن أوضاع العرب والفلسطينيين، غير مناسبة البتة لأي تفاوض مع الكيان الصهيوني، ويجب على السلطة التوجه إلى توحيد الشعب وجمع قواه تحت خيمة الوطن.

3. الحد الأدنى الذي يمكن أن تقبل به حماس:

مشروع التسوية السياسية قائم على مبدأ حلّ الدولتين، والاعتراف المتبادل، وإنهاء الصراع، وبغض النظر عن المبررات فإنهاء الصراع مرفوض، وحلّ الدولتين مرفوض، والاعتراف المتبادل مرفوض، لأنه يتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

ولكن حماس وافقت على دولة فلسطينية، عاصمتها القدس، في الضفة والقطاع، وبدون مستعمرات، وبدون الاعتراف بـ"إسرائيل"، ولذلك فإن الحديث عن تشابه في الموقف بين حماس وفتح أمر غير صحيح، هناك فرق جوهري بين الموقفين.

خامساً: تجربة حماس في السلطة الفلسطينية:

يعلم الجميع أن دخول حماس الانتخابات كان على برنامجها وليس على أساس اتفاقيات أوسلو وبعد فوزها بـ 74 مقعداً في المجلس التشريعي، لم يُمكَّن لها عملياً الحكم في قطاع غزة والضفة الغربية، خصوصاً بعد عملية أسر الجندي الإسرائيلي شاليط؛ حيث اعتقلت السلطات الصهيونية أعضاء المجلس التشريعي وبعض الوزراء في الضفة وحاصرت قطاع غزة. أما حركة فتح فقد سحبت موظفي السلطة من الوظيفة

العمومية، وسلمت المكاتب بدون أيّ شيء أملاً في إفشال حماس، مما زاد من صعوبة المرحلة التي كانت غير طبيعية وفريدة من نوعها في إدارة قطاع غزة بسكانه الذين يبلغ عددهم 1.5 مليون نسمة في ذلك الوقت (سنة 2006)؛ والذي يخضع في الوقت نفسه لحصار دولي. بالإضافة إلى تجربة المزاوجة بين الحكم والمقاومة، وتجربة الصمود المذهلة في قطاع صغير في مساحته كبير في معنوياته، أمام عدوان عسكري صهيوني من البحر، والبر، والجو. بالإضافة إلى تجربة أول حركة ذات مرجعية إسلامية، تصل إلى الحكم بطريقة ديموقراطية، ونجاح الحركة في محاربة الفساد، وطريقة الإدارة في برنامج اسمه التغيير والإصلاح. ولذلك كلّه لا بدّ من استحضار الظروف التي وضعت فيها الحركة، من حصار دولي خانق، وعراقيل داخلية، من قبل حركة فتح أساساً (كسحب الموظفين العموميين من أماكن عملهم) وضعف الإمكانيات لدى حركة حماس، حيث إن المساعدات الدولية كلها تتجه صوب حكومة رام الله، والعدوان العسكري المستمر، بما في ذلك المواجهات الكبيرة في السنوات 2006، و2008/2009، و2012، ومتطلبات السكان من سفر وعمل وحاجيات إنسانية وتعليم وصحة، وإعادة إسكان من دمر منزله... .

ولعل الضفة الغربية عاشت مع التجربة ومع حماس فترة قصيرة لا تستطيع أن تبني عليها تقييماً موضوعياً، حيث إنها ما إن استلمت مقاليد الوزارة حتى واجهت الصعاب الكثيرة من فتح والإعلاميين ومن العدو الصهيوني، حيث تمّ اعتقال العديد من القيادات في الوزارة والبلديات والتشريعي حتى بلغ عدد المعتقلين من أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية 42 نائباً. وبعد الانقسام تمّ إقصاء الوزراء، وملاحقة رؤساء البلديات وأعضائها، وفُصل عدد كبير من الموظفين المحسوبين على حماس بلغ أكثر من 1,100 موظف. ولذا لا يستطيع أحد أن يبني على التجربة عموماً، ولكن يمكن وضع الملاحظات الآتية:

1. في الجانب السياسي:

حققت حماس الآتي:

أ. الشرعية الشعبية عبر نجاحها في الانتخابات.

ب. واجهت الضغوط بنجاح، بما في ذلك الضغوط التي طالبتها بالاعتراف بـ"إسرائيل"، ونبذ ما يسمونه بـ"العنف" ويقصدون فيه المقاومة، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة.

ج. ترتيب علاقات تحالفية، وعلاقات جيدة مع الكثير من دول العالم، وإن تأثرت سلباً في الفترة الأخير.

د. المصالحة مع فتح والتي بقيت تراوح في مكانها، بالرغم من الوصول مع فتح إلى تفاهمات واتفاقيات مهمة، وبرعاية مصرية.

هـ. تجاوز معضلة الحركات التكفيرية، وما تقوم به من التحريض على حماس في أوساط الحركات السلفية.

و. نجحت الحركة في تجاوز كل الضغوط التي كانت تسعى لإقصائها.

2. في الجانب الاقتصادي:

نجحت حماس إلى حدٍّ ما في بناء اقتصاد محدود الإمكانات، غلب عليه اقتصاد الأنفاق، التي تمّ إغلاقها مؤخراً (النصف الثاني من 2013)، وبسبب الحصار كانت نسبة البطالة مرتفعة إلى أكثر من 40%، وكان هناك الكثير من القصور في البنية التحتية بسبب العدوان الصهيوني، مع عدم تجديد البنية التحتية بسبب الحصار، كما توقفت الكثير من أوجه العمل لضعف الطاقة الكهربائية، بل لم يستطع أصحاب المصانع المدمرة أن يعيدوا تشغيلها، ولم يستطع أصحاب المصانع السليمة تشغيلها، بسبب غياب المواد الأولية، ونقص الطاقة، كما أن نسبة الفقر زادت في المجتمع وبطريقة كبيرة. ولعل العجز الكبير في موازنة إدارة حماس لقطاع غزة واضح للعيان، وبسبب انخفاض الصادرات الزراعية، وإقفال الأنفاق، وتراجع القطاع الخاص، وعدم الاستثمار في الداخل، وانعدام الاستثمار من الخارج، باستثناء المعونات التي تقدم للقطاع.

3. في الجانب الأمني:

أ. أعادت حماس الأمن للشارع، واستطاعت فرض النظام وضبط السلاح، وفرضت الانضباط للقيادات العشائرية والأسرية، خصوصاً من كان يأخذ القانون بيده أو يمارس البلطجة.

ب. نجحت في تضييق الخناق على العملاء والمتعاونين مع الصهاينة إلى درجة كبيرة، وإن لم تستطع القضاء عليهم.

ج. برزت عدة جماعات مرتبطة بالقاعدة، وإن كانت صغيرة العدد، قليلة التأثير، مثل أنصار جند الله، جلجلت، وحزب الله فلسطين، وجيش الإسلام...إلخ وهذه الجماعات اتهمت حماس بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، وكفّرت حماس وحكومتها، وأعلنت

قيام إمارة إسلامية في رفح، كما قتلت المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني Vittorio Arrigoni وقبله الصحفي البريطاني آلان جونستون Alan Johnston، وغيرها من الحوادث المتفرقة.

د. كما كان هناك عنف غير مبرّر، تمّ من خلاله مواجهة قوات الشرطة النظامية من قِبَل عائلات في أثناء اعتقال الشرطة لمطلوبين، وتمّ السيطرة على كل ذلك.

4. في الجانب الاجتماعي والأخلاقي والحقوقي:

لعلّ هذا الجانب هو أكثر الجوانب التي واجهت حماس في غزة إثارةً وانتقاداً، حيث كثرت الإشاعات حول تحجيب المحاميات وطالبات الابتدائي، وإلزام النساء بالحجاب، ومنع جلوسهن في المقاهي، ومنع شربهن "الشيشة"، ومنعهن من ركوب الدراجات النارية، وتغلُّب "الطالبانية" على "الأردوغانية"، أو الادعاء بإنشاء هيئة جديدة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في فلسطين، وإلغائها في السعودية. بل وصل الأمر إلى ادعاء بأن المجلس التشريعي أقرّ في قراءته الثانية قانون العقوبات، ولكن للأسف لم تأتِ القراءة الثالثة منذ أكثر من سنتين، وكل ذلك ليس له من واقع في حياة أهل القطاع وإدارته من قِبَل حماس. وإن كان هناك جوانب حقيقية لا بدّ من التعامل معها كسحل العملاء في الشارع، وتقييد حرية البعض في السفر والتنقل؛ ولكن في ظلّ المناكفات بين فتح وحماس، تُسَجَّل مخالفات لا ينبغي لها أن تكون، مثل الحد من حرية الاجتماع، والتظاهر، والمساءلات القانونية، والاستدعاءات. غير أن هناك قطاعاً عريضاً من الخصوم السياسيين لحماس، تكون انتقاداتهم لها، وبلاغاتهم ضدها كيدية، لدى منظمات حقوقية عديدة، مثل انتخابات الصحفيين والأندية والنقابات، وإغلاق بعض المنظمات الأهلية، وعدم إدخال حماس للصحف من الضفة الغربية.

سادساً: تقييم علاقات حماس مع القوى الفلسطينية:

1. العلاقة مع حركة فتح:

العلاقة بين فتح وحماس معقدة لأسباب موضوعية، حيث تمثل فتح قيادة م.ت.ف ومعظم أجهزتها وممثليها في السفارات والهيئات الدولية، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية والتي تشكل فتح عمودها الفقري، بالإضافة إلى تنظيم كبير

وقيادات مختلفة في التشريعي والوزارات. هذا مع الأخذ بالاعتبار أن إشكالات الخلاف والاتفاق، أو الصراع والمصالحة، بدأت تظهر بشكل كبير، بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وخسارة فتح لأول مرة انتخابات المجلس التشريعي، بهذه الطريقة غير المتوقعة، وانعكاس هذه الانتخابات على قيادة فتح للمشروع الوطني، ومؤسساته لا سيّما م.ت.ف، وكانت الخشية من دخول حماس بأجهزتها المختلفة للمنظمة، أو إجراء انتخابات وتغيير المعادلة الداخلية، ومن هنا كانت الدعوة المبكرة جداً لإعادة الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى التسليم بالنتيجة بشكل شكلي، ومحاولة إسقاط حماس في أول تجربة لها.

برز الخلاف حول المشروع الوطني حيث إن فتح ترى بأنه لا بدّ من الحل السلمي وعبر المفاوضات، وصولاً لدولة فلسطينية عاصمتها القدس بجوار دولة أخرى اسمها "إسرائيل" كتجسيد لحل الدولتين وإنهاء الصراع وحلّ عادل لقضية اللاجئين بديلاً عن حقّ العودة.

وحماس ترى أن لا شرعية لـ"إسرائيل"، وتؤمن بعدم الاعتراف بها، وأن برنامج المقاومة، هو البرنامج الأساس لتحرير فلسطين، وعودة الشعب الفلسطيني لأرضه. وأن لا مانع من دولة فلسطينية في الضفة الغربية، وغزة، والقدس عاصمة لها بدون الاعتراف، وبدون مستعمرات، وبدون إنهاء الصراع.

الاختلاف الثالث حول الشرعية، حيث لا ترى فتح أن هناك أيّ شرعية لحماس، سواء كان ذلك بالانتخابات والفوز بالمجلس التشريعي، أم بالمقاومة كشرعية أساسية في مراحل التحرر الوطني؛ وتنحصر الشرعيات عند فتح بالرئيس الفلسطيني.

وأكثر الأوراق معالجة لهذه النقاط هي وثيقة الوفاق الوطني، والتي وقعت عليها جميع فصائل العمل الوطني، باستثناء الجهاد الإسلامي، وقد عالجت هذه الوثيقة نقاط الخلاف الرئيسية، بعبارات رضي عنها الجميع، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالجهود السياسية، أم بالعمل المقاوم، أم بقرارات الأمم المتحدة، أم م.ت.ف، أم بغيرها من النقاط ذات العلاقة بصلب الخلافات. والورقة الثانية هي ورقة المصالحة المصرية وملحقاتها، والتي عالجت قضية الحكومة، والمجلس التشريعي، والرئاسة، والانتخابات، والملف الأمني، والمصالحة المجتمعية، وهناك لقاءات كثيرة تمت في صنعاء، والدوحة، ومكة، ودمشق، وعمّان، وفي القاهرة كانت المحطات الأبرز طبعاً، لمعالجة الخلافات الحالية. أما

في الماضي فقد كان الخلاف متجسداً في تغييب حماس، ثم تجاهلها وبعد ذلك احتوائها، وأخيراً إخضاعها ومحاولات إلحاقها برام الله، وكانت هناك لقاءات عديدة بين حماس وفتح في صنعاء، وعمّان، والخرطوم، وتونس. وفي الاجتماعات هذه لم نتوصل لأي من الاتفاقيات سوى بيان الخرطوم والذي رفض في حينه أبو عمار الاستمرار والبقاء لتوقيعه، ووقعه نصر يوسف؛ وهو ما عكس الخلافات الحقيقية والتي تمّ بلورتها في نقاط التقاء ولكن دون تنفيذ حتى الآن (مطلع سنة 2014).

في اعتقادي أن خلافات فتح وحماس ستبقى ولكن المهم هو:

أ. تنظيم هذه الخلافات وعدم خروجها من التدافع السياسي إلى الصراع العسكري كما حدث في سنة 2007.

ب. تطبيق ما يتم الاتفاق عليه وهذا يحتاج إلى إرادة سياسية وإخلاص نوايا.

ج. أن تقبل فتح بمشاركة الجميع في تحمل مسؤولياتهم، وأن تتيقن فتح بأن زمن الهيمنة على القرار الفلسطيني قد ولّى، وأن زمن وعهد أن الوطنية هي ما تقرره حركة فتح، وما يتخذه الآخرون من توجهات هو رجعية وعمالة، قد انتهى.

د. تحييد العامل الخارجي بالرغم من صعوبة ذلك (حيث التمويل الأساسي يأتي من الولايات المتحدة) والكيان الصهيوني يتحكم بثلاثة ملفات أساسية على الأقل وهي:

- الحكومة: اعتقالاً وتقييداً للحريات.
- الانتخابات: إقصاء لأطراف معينة، اعتقالات، رفض إجراءات، منع الانتخاب في القدس.
- الأمن: وهو الملف الرئيسي وذريعة الكيان الصهيوني في كل حوار.

ولذلك يتم تجاهل الفيتو الأمريكي مع الاعتراض الإسرائيلي لبقاء الانقسام لمصلحة الكيان، ولذلك كان نتنياهو يكرر: إن على أبو مازن أن يختار إما السلام وإما حماس، حيث لا يمكن المضي في كلا الاتجاهين، حسب نتنياهو.

2. العلاقة مع حركة الجهاد الإسلامي:

علاقة حماس والجهاد علاقة خاصة، فهما يتدافعان كأصحاب المهنة الواحدة والبضاعة نفسها، فلا تكاد ترى فكراً مغايراً أو سياسة مخالفة، فالمَعين واحدٌ ومخرجاته متشابهة.

كانت لحركة الجهاد قصب السبق في البدء في عمليات المقاومة ضدّ الاحتلال في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت أحد المحفزات التي عجلت بانتقال حماس من طور الدعوة والإصلاح بين الناس والمقاومة باللسان إلى المقاومة بالسِّنان. وعندما أصبحنا كفرسي رهان مع رجحان كفة حماس، طرأ عندهم السؤال الكبير: ما دامت حماس نزلت الميدان، فما هو مستقبل حركة الجهاد الإسلامي واستقلالها؟

دخلنا في حوارات عديدة مع الأخ الدكتور فتحي الشقاقي، وبيننا من العلاقة ما هو أكبر من أن نتحدث كحوارٍ بين تنظيمين، وكان المطروح أحياناً التنسيق المتدرج وصولاً إلى الاندماج والوحدة، وأحياناً الوحدة وترتيباتها. واستمرت العلاقة المتلاحمة مع القيادة من بعده، ولكن بالتأكيد كانت هناك الكثير من الإشكالات في القواعد لتنافسهم، لأننا أصحاب كار واحد (كما يقال)؛ أحياناً على المساجد، وأحياناً أخرى على لوحات المساجد، وأحياناً على شعار فوق شعار مرسوم على جدار، ولكن كانت الأمور تُسوى ويتم تطويقها ولا نتركها تتفاعل وتتفاقم، وكانت بعض الخلافات تنشأ من التسرع في تبني حركة الجهاد بعض عمليات حماس. ولعل الخلاف الأبرز كان يوم قررت حماس دخول الانتخابات التشريعية، ولحسابات كثيرة رفضت الجهاد المشاركة، ولكن لم يكن هناك اصطفاف مضر عند الاختلاف في السياسة، صحيح لم تصل علاقاتنا إلى الوحدة والاندماج، لكن التنسيق والعمل المشترك قائم؛ بل كان لنجاح اللجان المشتركة، والتنسيق القيادي، على كل المستويات انعكاس إيجابي.

3. العلاقة مع قوى اليسار:

في الساحة الفلسطينية هناك فتح وحماس والجهاد الإسلامي وقوى اليسار، تاريخياً كان هناك حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الفلسطيني ولكن تبنت حركة القوميين العرب الأفكار اليسارية.

ولذلك تستطيع أن تقول بأن قوى اليسار الفلسطيني قسمين؛ قسم اصطف إلى جانب المقاومة وعارض اتفاقيات أوسلو، وعملنا سوياً الجهاد وحماس وقوى اليسار الفلسطيني في دمشق، تحالفاً فلسطينياً تحت اسم "تحالف قوى الشعب الفلسطيني"، وهناك قوى أخرى قد تحمل الأسماء نفسها ولكن ظلّ أمناؤها العامُّون أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤيدين لاتفاقيات أوسلو. وعلاقاتنا مع هؤلاء لا بأس بها ولكنهم مصطفون إلى جانب حركة فتح سياسياً، وإن كانت الاتصالات والعلاقات معهم لا مشاكل فيها.

سابعاً: تقييم مشروع المصالحة الفلسطينية:

انطلقت المصالحة الفلسطينية بعد إنهاء حرب الفرقان 2009/2008 مباشرة، بدعوة مصرية شملت كل أطياف اللون الفلسطيني، بعد أن كان أبو مازن مُصراً على إبقاء الوضع على حاله، حتى تتراجع حماس وتعترف بخطئها على ما يصفه هو بالانقلاب العسكري ومحاسبتها على ذلك، مع محاولات سابقة لإقصاء حماس أو إفشالها في إدارتها لقطاع غزة، والأمثلة واضحة كإقفال المعابر والمنافذ وتشديد الحصار والطلب المباشر من الموظفين عدم الذهاب لأعمالهم، وقطع راتب من التحق بعمله. ولكن بعد انتهاء الحرب وتهرباً من تحمل تبعات الحرب، وبعد حوارات صعبة وطويلة، كان طرح إخواننا في فتح عبارة عن إلحاق قطاع غزة بالضفة المحتلة، وبالتالي يصبح الجميع تحت الاحتلال سواء، وحماس كانت ترى أن التوافق الوطني والشراكة قاعدة أساسها التوافق السياسي.

والدليل الأبرز على موقف الحركة أن تقرير لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والذي يدين الكيان الصهيوني خلال حربه على قطاع غزة (تقرير جولدستون) رفض أبو مازن تفعيله، وتمّ تجاوزه، على الرغم من الإجماع الشعبي على محاسبة الكيان الصهيوني؛ والمفاوضات الأخيرة ذهب إليها أبو مازن في إطار من الرفض الشعبي والحزبي والفصائلي.

إصرار الحركة على التوافق والشراكة، هي التي منعت الحركة، ولأشهر عديدة، من عدم التوقيع على الورقة المصرية؛ وحينما وافق أبو مازن، تمّ توقيع الورقة المصرية مع الملاحظات المرفقة، والتي ليس لها عنوان غير التوافق على الشراكة الوطنية في شؤوننا كلها. بعد التوقيع على الورقة المصرية تمّ التوقيع على عدد كبير من التعديلات والمواعيد والإجراءات والتفصيلات، ولكن لم نصل بَعدُ إلى الهدف الحقيقي، وهو إنهاء الانقسام والوحدة الوطنية (مطلع سنة 2014).

أما عن اتهام حماس بتعويق المصالحة الوطنية، فهذه ذريعة لا أصل لها، وإن كانت هناك أخطاء من الطرفين، وقد تمّ علاج بعضها ولم يعالج البعض الآخر. وهناك جوانب إيجابية حدثت بعد مكسب سياسي في 2012/11/29 عندما أخذت فلسطين صفة "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة، وانتصار المقاومة على العدوان الصهيوني (حرب حجارة السجيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) ضدّ قطاع غزة.

فقد اتخذت خطوات كإطلاق سراح المعتقلين، وتخفيف حدة التراشق الإعلامي، والسماح بتنظيم مهرجانات متبادلة، وعودة لجنة الانتخابات المركزية لقطاع غزة، مما أشاع أجواء القرب بانتهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية من تكنوقراط، برئاسة أبو مازن.

أريد أن أقول إن هناك معوقات عدة حالت دون إتمام المصالحة، ألخصها بالآتي:

1. العامل الخارجي: وأقصد هنا الكيان الصهيوني ويتحكم بعدة ملفات مهمة كالأمن، والانتخابات، والحرية السياسية والإعلامية والانتخابية، وقدرتها على اعتقال الوزراء والنواب بدون تحفظ في الضفة الغربية، كذلك الولايات المتحدة وقدرتها على الضغط على المانحين، وكذلك مقدار ما تدفعه من مساعدات للسلطة، وكلاهما (أمريكا والكيان الصهيوني) ضدّ المصالحة وضدّ إنهاء الانقسام.

ولقد مارست السلطات الصهيونية عملياً عدة إجراءات عقابية سابقة كحجز أموال الضرائب، واعتقال الوزراء، واعتقال رئاسة وأعضاء المجلس التشريعي، ورئاسة وأعضاء المجالس البلدية، وما زلنا نذكر تهديد نتنياهو للرئيس أبو مازن بقوله إن على أبي مازن أن يختار بين السلام وحماس، حيث لا يمكن المضي في كلا الاتجاهين.

2. عقدة البرامج السياسية: حيث إن هناك في الساحة الفلسطينية برنامجين، برنامج المقاومة ومقتضياته من حيث عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني ومقاومته لاحتلاله الأرض والمقدسات، وهو برنامج يرفض التنسيق الأمني، ويرفض التفاوض مع الكيان الصهيوني، ويتبنّى عدم التعاطي مع حلّ الدولتين. وهناك من جهة ثانية برنامج التسوية السياسية والاعتراف بالكيان الصهيوني، والتفاوض مع الاحتلال، والتنسيق الأمني، وتبادل الأراضي، ومواجهة المقاومة. ولهذا السبب في اختلاف الوجهتين، نجد صعوبة كبيرة في إيجاد القواسم المشتركة واللغة المطلوبة التي نتعامل بها، ولعل وثيقة الوفاق الوطني كانت من أنجح المعالجات، ولكن بقيت هذه العقدة (عقدة البرنامج السياسي) من أكبر المعوقات.

3. أولويات الرئيس أبو مازن السياسية: حيث إنه لا يريد مواجهة مع الكيان الصهيوني، ولا مع الراعي الأمريكي الرافض للمصالحة، والأولوية عنده هي للتفاوض السياسي والمفاوضات؛ ومن هنا يُقبل على الحوار الداخلي إذا أُقفل باب التفاوض السياسي، ويتراجع عن المصالحة عند بدء التفاوض، مما يجعل مسألة المصالحة مسألة ثانوية عنده.

أما عن سبل تجاوز الانقسام:

1. الإرادة السياسية: لو توفرت الإرادة السياسية بالشكل الكافي لتجاوزنا الكثير من الصعوبات، ولكن لم تصل الإرادة السياسية لدرجة التوافق السياسي، ولو توفرت مثل هذه الإرادة، ثم جُعل لهذا الأمر الأولوية القصوى، لَتمَّ ترتيب الأولويات بطريقة صحيحة تخدم الشعب الفلسطيني وحقوقه.
2. تطبيق ما تمّ التوافق عليه وعدم الانتظار طويلاً أمام كل حادثة في المحيط العربي أو المباحثات مع الصهاينة.
3. الاتفاق على برنامج سياسي واحد، وأعتقد أن وثيقة التوافق الوطني تصلح أن تكون أرضية لذلك.
4. لا بدّ من سند عربي، وفهم العمق الحقيقي لقضيتنا، وإحياء هذا المفهوم وعدم ترك القضية للأمريكان والهيئات الدولية.

ثامناً: الثورات والتغيرات في العالم العربي:

التغيرات في العالم العربي عميقة ولا يكاد يخلو نظام من الاحتمالات المستقبلية المطروحة سواء كانت تلك البلاد ضمن من دخل في مسمى ثورات الربيع العربي أم ما جاورهم من أقطار بمعطيات وظروف داخلية مختلفة.

العالم العربي يمر في مخاضات وتغيرات كبيرة وستأخذ عدة سنوات نحو الاستقرار على قواعد سياسية واضحة. القوى المتدافعة داخل كل قطر من الأقطار من القوة بحيث يصعب إزاحتها من المشهد، ومن الضعف بحيث يصعب عليها احتواء الآخرين.

ولا يقتصر المشهد في أيٍّ من الأقطار على قواه المتدافعة بل تتعدى المسألة إلى تدخلات خارجية مؤثرة.

السلبيات التي تنعكس من خلال هذا التدافع أيضاً متشعبة، فالأمن، والاقتصاد، ومستوى الفقر، والبطالة، والاستيراد، والتصدير، والتعليم، والسلم المجتمعي، كل ذلك وغيره يتأثر بالتدافع الداخلي. والعصر الذي نعيش فيه يصعب معه حكم الأقليات سواء دينية، أم عرقية، أم مهنية، أم غير ذلك، وستنتصر إرادة الشعوب في النهاية، ولكن سيكون لهذا الأمر ثمن كبير، من دماء وأموال وجراح كبيرة، ونسأله تعالى العفو والعافية والمعافاة التامة في كل شيء.

تاسعاً: العلاقة مع إيران وسورية وحزب الله (محور الممانعة):

1. العلاقة مع إيران:

سياسة الحركة، الانفتاح على كل القوى على اختلاف عقائدهم، ومذاهبهم، وأعرافهم، وأجناسهم، وكافة القوى، على اختلاف توجهاتها، باستثناء الكيان الصهيوني، وسياسة الحركة الثابتة أن لا حوار أو اتفاق أو التقاء مع العدو الصهيوني.

ومعيار العلاقات مع هذه الدول والقوى مبني على قاعدة قربها من القضية الفلسطينية وتأييدها للمقاومة، ودعمها للشعب الفلسطيني ومقاومته. والأمر الآخر هو عدم التدخل في الشأن الداخلي للحركة. كما أن الحركة لا تدخل في الشأن الداخلي لأي من هذه الدول والحركات، ونحن في حاجة لتأييد ودعم كل هؤلاء، ومدى التأييد والدعم يدل على مستوى العلاقة وعمقها.

علاقتنا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية نابعة من موقفها من القضية الفلسطينية، ودعمها للشعب الفلسطيني ومقاومته، فتكاد تكون إيران الدولة الأهم في هذا الإطار. غير أن علاقتنا معها لا يعني تطابقاً في السياسة، وقد اختلفنا مع بعض سياساتهم، كما اعترضوا على بعض سياساتنا، وعلى سبيل المثال الموقف من سورية لم يكن متطابقاً معهم، وكذلك لم يكونوا مع دخولنا في انتخابات المجلس التشريعي (سنة 2006). واستمرت العلاقة مع كل هذه الاختلافات، ولم يتدخلوا في أيّ شأن من شؤون الحركة على مدار العلاقة في يوم من الأيام.

2. العلاقة مع سورية:

لقد أكدنا وفي أكثر من مناسبة النقاط الآتية في علاقتنا مع سورية:

أ. سورية والرئيس بشار وقفا مع الحركة في كل مواقفها ومنعطفاتها ومقاومتها، العلاقة معنا كانت متميزة عن معظم الدول، ومتحدية في أحيانٍ كثيرة الدول الكبرى، حينما كانت تضغط لطردنا أو إقفال مكاتبنا.

ب. لم يتدخل النظام السوري في شؤوننا الداخلية، ولم نعلم أنه تجاوز ذلك في أيّ مرحلة، ولم يطلب منا طوال فترة العلاقة أيّ طلب على الإطلاق.

ج. احترمت الحركة هذه العلاقة، واعترفنا بجميل النظام وحسن تعاونه، وميّزناه عن غيره من الأقطار تقديراً منا للنظام وقيادته.

د. عند بدء الأحداث الداخلية، طلب منا النظام تحديد موقف، فحددنا موقفنا الذي قَبِلَهُ في نيسان/ أبريل 2011 وكان منسجماً مع سياساتنا في عدم التدخل، وقدّرنا فيه دعم النظام ومساندته لنا؛ ووقفنا مع الشعب السوري في تطلعاته وحقوقه. وبالمناسبة كان النظام يكرر هذه العبارة دون ملل.

هـ. حاولنا التوسط بالخير بين النظام والمعارضين، بناء على اقتراح من حزب الله، وبموافقة من الرئيس بشار، وما إن بدأنا بالتحرك حتى تمّ إيقافنا بطلب من الرئيس نفسه، نَقَلَهُ لنا اللواء المملوك.

و. بقيت الحركة حتى تشرين الثاني/ نوفمبر في سورية، دون اتخاذ أيّ توجه أو قرار بالخروج وترك سورية العزيزة، حتى كان الاقتراح من قِبَل النظام باللقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد والفصائل الفلسطينية جميعها وحزب الله. فاقترحنا لقاءً فلسطينياً مع الرئيس منفرداً ولقاء آخر لبنانياً حتى لا يعطي اللقاء انطباعاً سلبياً عند أحد.

ز. رفض النظام الاقتراح وتمّ إلغاء اللقاء بالكامل.

ح. طلب منا تحديد موقف الحركة إما مع أو ضدّ، ولم يقبل منا موقف الحياد فيما يجري في سورية، وكان موقفنا بعد ما تبنىّ النظام الحل العسكري رفض هذه السياسة، ونصحنا باستخدام الحل السياسي وعدم إقحام الأمن والجيش فيما يجري، وكان هذا الأمر مقبولاً لا سيّما أن الرئيس بشار لم يكن موضع خلاف بين جميع القوى تقريباً في الأشهر الأولى للثورة.

ط. ثم طُلب منا لقاء الرئيس بشكل منفرد وحاولنا الاعتذار عن اللقاء بطرق مختلفة، لمقتضيات اللقاء المقترح من إعطاء صورة أن الحركة إلى جانب النظام في سياساته وحددنا موقفنا بهذا الخصوص، فلم يكن لدينا خيار، إما الانحياز في الموقف ولقاء الرئيس، وإما الاعتذار والمغادرة انحيازاً لسياستنا بعدم التدخل في الشأن السوري وتجنيباً لمخيماتنا الفلسطينية من كل عوامل الصراع على الساحة السورية.

ي. قرّر المكتب السياسي المغادرة، وليس المقاطعة، وأُبقي عضو مكتب سياسي ومسؤول الساحة في الحركة، وغادر بقية المكتب السياسي وكوادر الحركة من غير الفلسطينيين السوريين. وأعلنا أن السبب هو عدم قدرة القيادة على إدارة الشأن الداخلي والخارجي للحركة بسبب الأحداث الجارية في سورية، وكان هذا سبباً صحيحاً أيضاً.

ك. عند مغادرتنا لم نسئ للنظام وذكرنا حسن صنيعه السابق، ولكننا انحزنا لسياسات الحركة ومبادئنا في الوقوف إلى جانب الشعوب وتطلعاتها.

ل. في الحقيقة الضرر الأكبر فيما جرى وقع على الحركة، بانتشار قياداتها وعناصرها، واضطراب العلاقة مع تيارات وقوى عدة في الأمة.

م. لم تتخذ الحركة أيّ قرار أو توجه أو تفكير في المشاركة بالنزاع في سورية، وكل ما قيل عن عناصر من الحركة سمَّت أنفسها بأسماء، أو استشهد البعض في الميدان، أو أننا قمنا بتدريب الثوار على حفر الأنفاق وزرع الألغام، كل هذا ليس له أيّ أساس من الصحة على الإطلاق. فمن ادعى أنه من حماس مقاتلاً لم يكن صادقاً، ومن قاتل وله تاريخ مع حماس فقد تركها، ولم يعد عنصراً فيها، وذهب إلى حيث قناعاته، التي لم يكن لنا يدٌ فيها. واقتصر عمل حماس في مخيمات سورية على العمل الإنساني الإغاثي والخدماتي، وإن كان من بين هؤلاء الكثير من المعتقلين والشهداء.

ن. الفلسطينيون لا يمكن أن ينفردوا في قضيتهم ولا في نضالهم بدون وقوف العرب والمسلمين معهم، فهم العمق والسند، ولقد اعتبروها قضيتهم المركزية وقدموا آلاف الشهداء، ومهما كانت الأحوال والأقوال لا يمكن الاستغناء عن سورية ومصر وكل محيط فلسطين أساساً، ففي بلادهم عاش شعبنا، وكان شعبهم حاضنة الثورة عبر التاريخ. ولا يمكن أن تسقط سورية من فكرنا أو واقعنا، بل هو ظرف مؤقت اتخذناه لانحيازنا الاستراتيجي لسياساتنا بعدم التدخل في شؤون الآخرين، وهذا من أجل مستقبل قضيتنا.

3. العلاقة مع حزب الله:

هي علاقة نضال وجهاد ضدّ المشروع الصهيوني، ولعل الانتصارات في المعارك التي خاضها الحزب والحركة، كانت منارة في تاريخ العرب والمسلمين، في مواجهة قوة طاغية ظالمة متجبرة مدعومة من القوة الأكبر في العالم. ونعمل لتعزيز المقاومة معاً على كافة المستويات الإعلامية والسياسية من أجل خدمة المقاومة، ولقاءاتنا مستمرة معهم. وكان هناك تفهمٌ لمواقفنا بالنسبة للشأن السوري، ولكن بعد خروجنا بفترة، شاب العلاقة بعض الخلل، وظهر الخلاف حول التعاطي مع الشأن السوري والمشاركة في القتال. وعلى كل حال، تمّ تلطيف الأجواء وتمهيد الطرق لعلاقة سليمة مستأنفة، وسنبقى حريصين على علاقاتنا حتى ولو اختلفنا في مسألة ما.

عاشراً: علاقات حماس الدولية:

حماس منفتحة في علاقاتها الدولية واتصالاتها تقريباً مع معظم الدول الغربية، وعلاقاتنا الآسيوية والإفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية لا بأس بها؛ وذلك لأن الجانب الأساسي مع هذه الدول هو الجانب السياسي المتعلق بالصراع مع الكيان الصهيوني وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

الدول الغربية غير المنضوية بالاتحاد الأوروبي، العلاقات معها علنية، وهناك لقاءات دورية، واتصالات مستمرة، وكثيراً ما كان انعكاسها جيداً على الشعب الفلسطيني، خصوصاً من زاوية تفهمهم للصراع وأدواته، ومصلحة الشعب الفلسطيني واحتياجاته. أما دول الاتحاد الأوروبي فمنذ وضعت الحركة على قائمة المنظمات الداعمة للإرهاب، والاتصالات مع أغلبهم تُجرى عبر أكاديميين ودبلوماسيين متقاعدين ومراكز دراسات ومستشارين قريبين من مراكز صنع القرار. المشكلة أن وضع اسم على القائمة أمر لا صعوبة فيه، ورفعه مشكلة كبيرة، وذلك لأن القرار، يؤخذ بالإجماع؛ بمعنى ألا تعترض أيّ دولة على هذا القرار، وهذا السبب في عدم التعامل مع حماس كحركة وطنية مقاومة وما يزالون يتعاملون معها كحركة إرهابية.

على كل حال هذا التصنيف السياسي يفرضه القوي، ويتعامل معه الآخرون، وهو تصنيف سياسي وغير عادل. فانظر إلى حزب العمال الكردستاني في العراق يعدّونه منذ نشأته حزباً يسعى للحرية ويعدّون حزب العمال التركي (وهو الحزب نفسه لكنه الشق التركي) حزباً إرهابياً. انظر إلى منظمة التحرير، حتى اللحظة لم ترفع الولايات المتحدة اسمها عند التعامل معها من الإرهاب، ولذلك تجدد التصريح لوجودها كل ستة شهور. نيلسون مانديلا Nelson Mandela ترك الرئاسة واسمه كان ما يزال مصنفاً باعتباره "إرهابياً".

بالطبع نتج عن هذا التصنيف حرج لهم بعد فوز حماس في الانتخابات أوائل سنة 2006، ولكن الغرب مع ذلك انحاز للولايات المتحدة، في التوافق على وضع ثلاثة شروط للتعامل مع حماس بعد فوزها في الانتخابات، وهي:

1. الاعتراف بالكيان الصهيوني.
2. نبذ العنف.
3. الاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.

أي على الرغم من اعترافهم أن هناك مناطق محتلة، والشرعية الدولية تبيح لمن احتلت أرضه أن يقاوم هذا الاحتلال، إلاّ أنهم يعدّونه عنفاً. و"إسرائيل" لم تتعامل مع أيّ اتفاقية تمّ التوقيع عليها بشفافية ومصداقية، حتى حولت جميع الاتفاقيات إلى مجرد أوراق لا قيمة لها، والتواريخ لا وزن لها، ومع ذلك يطالبون الفلسطينيين بالاعتراف بالاتفاقيات التي وقعتها م.ت.ف. وأخيراً هل لهم أن يطالبوا بالاعتراف بالكيان، أليس الأجدر أن يعترف الكيان الصهيوني بالفلسطينيين وحقوقهم قبل مطالبة المظلومين بالاعتراف بالظالم، الذي اغتصب أرضهم وديارهم وطردهم إلى مخيمات ما زالت شاهدة على ظلم الاحتلال وجبروته؟

أخيراً، الحركة لا تجد فرصة إلا وتحاول الدفع من خلالها لتبيان الحق الفلسطيني وشرعيته، ولا ننكر أن قوى التحرر، وكثير من القوى الشبابية، والحقوقية، واليسارية، في الغرب قد تمّ تحقيق الكثير من التقدم معهم في مساندة القضية الفلسطينية.

الفصل الخامس عشر

رؤية حركة حماس لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني

أ. سامي خاطر

رؤية حركة حماس لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني

مقدمة:

من الطبيعي أن تثار أسئلة أو نقاشات أو تقييمات لفكر وسلوك أيّ جماعة منظمة خاصة، إذا كانت عاملة في مجال الصراع الذي له تداخلات محلية وإقليمية ودولية بشكل عام، أو إذا كان الدور فاعلاً ومؤثراً كما هو حال حركة المقاومة الإسلامية حماس بشكل خاص.

ومع أن فكر وسلوك حركة حماس في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني يتعرض لخطة تشويه منهجية من الجهة الرئيسية المتضررة من ذلك وهي الكيان الصهيوني، الذي بات يسمى بـ"دولة إسرائيل"، وأنصارها في الغرب بشكل خاص. ومع أن هذه الخطة المنهجية قائمة على أساس معاداة ومحاربة حركة حماس بكل السبل المتاحة لهم؛ فإن هذا الفصل لا يستهدف الرد على المغالطات الغالبة على تلك الجهود، لأننا نرى بأن ذلك لن يُحْدِث تحولاً عندهم، ولا عند كثير من الذين يؤيدونهم، لأسباب تاريخية أو مرحلية أو مصلحية.

مما يؤسف له، أنه على الرغم من عقد حوارات معمقة بين أطراف رسمية وشعبية أوروبية، وبين حركة حماس، ما تزال معظم دول الغرب لا تتعامل مع حركة حماس طبقاً لقيم وقواعد القانون الدولي، ولا طبقاً لحقيقة مواقف وسياسات حركة حماس التي تتسم بالمنهجية والعقلانية والواقعية؛ وإنما يُنظر لها إما من خلفية الالتزام الغربي بدعم المشروع الصهيوني، على ظلمه وعدوانه، وإما من خلال المعيار الإسرائيلي الذي يَعدُّ أيّ حركة مقاوِمةٍ له حركةً إرهابية.

والمأمول أن يُغيِّر الغرب معاييره في التعامل مع قضية احتلال فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي طبقاً لمبادئ القانون الدولي، وقيم الحرية والعدالة، وحرصاً على مستقبل السلم والاستقرار الدولي.

ونحن هنا لا نكتب بحثاً أكاديمياً، وإنما رؤيةً شاركْنا في صياغتها، منذ بداية تأسيس حركة حماس، لتكون بين أيدي صناع القرار السياسي، أو الباحثين والمهتمين بموضوع

البحث؛ آملين أن يسهم ذلك في فهم حركة حماس بشكل خاص، وفي فهم موضوع الصراع الفلسطيني مع الاحتلال الصهيوني، الذي يُشكِّل بؤرة الصراع الدولي في العالم العربي أو ما يُعرف بِمنطقة "الشرق الأوسط" بشكل عام.

أولاً: الموجهات الأساسية في بلورة رؤية حماس:

نحن نتحدث هنا عن الموجهات، أو العوامل الأساسية في بلورة رؤية حركة حماس لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، ورسم المواقف والسياسات العامة حول ذلك. أما اتخاذ القرار بشأن مستجدات الصراع، فيتم بحسب المنهج المتبع في ذلك، وهو تقدير الموقف في ضوء الظروف والتطورات المتعلقة بذلك الحدث، على قاعدة تحديد المصلحة، وعدم التعارض مع الاستراتيجية والأهداف المرحلية.

وقد شكلت النقاط التالية الموجهات الأساسية في رسم معالم رؤيتنا لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني، منذ بداية تأسيس الحركة وهي:

1. الخلفية الإسلامية:

ونعني بها الموازين الإسلامية أو الأحكام الشرعية بشكل عام، وتلك المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني بشكل خاص. وهذا ناشئٌ عن كوننا جزءاً من شعب فلسطين، الذي يدين بغالبيته بالإسلام، وينتمي لأمة عربية إسلامية دينها الغالب هو الإسلام أيضاً. وبالتالي فمن الطبيعي، وسيظل كذلك إلى ما شاء الله، أن تكون القيم والأحكام الشرعية حاضرة ومؤثرة في مواقف وسياسات حركة حماس.

وفلسطين بالنسبة لأهلها، ليست أرضاً فحسب، بل هي ذات خصوصية إضافية، ناشئة عن كونها أرضاً مقدسة ومباركة، وقبلة المسلمين الأولى، وأرض الإسراء والمعراج حيث أُسري بالنبي محمد ﷺ من مكة إلى القدس، ومن هناك عُرج به إلى السماوات العلا. وفيها المسجد الأقصى المبارك الذي وردت في فضله وأهميته نصوص في القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ.

وفلسطين نتيجة لهذه الخصوصية الإضافية من الناحية الدينية، ولمكانتها الاستراتيجية في المنطقة العربية والإسلامية، تحتل مكانة خاصة لدى العرب والمسلمين، كما أن لها مكانة خاصة لدى الأديان السماوية الأخرى، وخصوصاً العرب المسيحيين،

لأنها مهد يسوع المسيح عليه السلام وفيها كنيسة القيامة، إضافة إلى كونها أرض آبائهم وأجدادهم.

وبناء على ذلك تدافع حماس عن أرض فلسطين ليس فقط بسبب أنها وطنهم وأرض آبائهم وأجدادهم، وأنها احتُلَّت من عدو غاصب، بل إن هناك دافعاً إضافياً هو مكانتها الخاصة لدى المسلمين التي تمتاز بها عن غيرها من أرض العرب والمسلمين.

كما يجعل مساعدة العرب والمسلمين لأهل فلسطين مساندة تختلف في الدرجة والقوة عن مساندتهم لأي شعب من شعوبهم يتعرض للاحتلال أو العدوان.

وترى حماس أن عدم أخذ ذلك بنظر الاعتبار لدى الغرب المناصر أو المنحاز للكيان الصهيوني، عامل يزيد المنطقة توتراً وعدم استقرار، مهما لقيت جهودهم من دعم وتأييد وإسناد.

2. ظروف النشأة:

ونعني بها هنا انتماء مؤسسي حركة حماس إلى تيار جماعة الإخوان المسلمين كبرى حركات الإسلام، ذات البعد الشامل في فهم الإسلام. وقد أسهم ذلك في أن جعل منهج حركة حماس من الناحية الدينية أشد قناعة وميلاً لما أصبح يسمى مدرسة الوسطية والاعتدال، التي تعبر عن التيار السائد في أوساط العرب والمسلمين في الوقت الحاضر. وهي ما تزال تنتمي لهذه المدرسة من الناحية الفكرية، أما من الناحية التنظيمية فحماس حركة تحرر وطني لها آلياتها الخاصة بها لإدارة القرار ورسم السياسات، وهي كما هو معلوم جعلت حجر الزاوية في علاقاتها الخارجية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والأحزاب والمنظمات.

وعلى سبيل المثال، نشير هنا إلى أن أحكام الشريعة الإسلامية تُوجب على المسلمين قتال من يحتل أرضهم، وهو ما حصل تماماً في فلسطين؛ حيث قامت الحركة الصهيونية بتنظيم حملات هجرة لليهود من أوروبا إلى فلسطين، وتمّ التمكين لهم من خلال الاحتلال البريطاني إلى أن تمكنوا بالقوة والغلبة من إنشاء "دولة إسرائيل"، وطرد الشعب الفلسطيني إلى المنافي والشتات.

وعلى سبيل المثال أيضاً، فإن ما يُذكر من "قتال اليهود" في فلسطين إنما هو في مواجهة من قام منهم بالاحتلال والاعتداء، وليس لأنهم يهود؛ طبقاً للقاعدة الإسلامية المعروفة "لا إكراه في الدين".

3. الخلفية الفكرية العامة حول ظروف نشأة "دولة إسرائيل" ودور الغرب في ذلك:

ويقصد هنا أن حركة حماس كغيرها من الحركات الفلسطينية أو العربية والإسلامية ذات البعد السياسي كان لها دراسة وفهم عميق لكيفية نشوء ما يُسمى "دولة إسرائيل"، ولأننا نتحدث هنا عن رؤية فإننا لا نسهب في الحديث عن الشواهد والتفاصيل المتعلقة بإدراك الظروف والملابسات التي أدت لقيام "إسرائيل" على أرض فلسطين واستمرار عدوانها والدعم الغربي لها.

فقد كان واضحاً لدينا في حركة حماس أن مشروع إنشاء "دولة إسرائيل"، وإن كان له دوافع وخلفيات دينية وقومية عند بعض الطوائف اليهودية في أوروبا بشكل خاص، إلا أن مشروع إنشاء "دولة إسرائيل" في فلسطين كان العامل الأساسي في إنجاحه هو القوى الاستعمارية الأوروبية لأسباب جيو-استراتيجية، ورغبة في التخلص مما يسمى "المسألة اليهودية"، وأن تكون هذه الدولة أداة لفرض الهيمنة والسيطرة على قلب المنطقة العربية والإسلامية، والحيلولة دون نهضتها لكي تبقى مواردها وثرواتها في خدمة الدول الاستعمارية من جهة، وللحيلولة دون نهضة العرب والمسلمين، وبشكل خاص أن يصبحوا قوة فاعلة ومؤثرة في الإقليم والعالم، أو أن تكون لهم استقلالية في المواقف والسياسات. كما لا يخلو الأمر لدى عدد من القوى والقيادات الغربية من خلفيات دينية وثقافية تدعم ما يسمى "عودة اليهود" إلى فلسطين.

لقد شهد التاريخ الإسلامي منذ نشأته على التسامح مع أتباع الديانات السماوية وفي مقدمتهم اليهود، حيث عاشوا آمنين في الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ والخلافة الراشدة إلى العصور الحديثة. ونشير هنا بشكل خاص أن قتالهم في المدينة المنورة وحولها قد تمّ بعد قيامهم بالعدوان والتآمر على المسلمين وعلى نبيهم محمد ﷺ، وعلى دولتهم الناشئة.

وقد سجل التاريخ أن يهود إسبانيا (الأندلس) لجأوا إلى بلاد المسلمين بعد محاكم التفتيش. كما سجل التاريخ الفلسطيني بشكل خاص التسامح بين النصارى واليهود والمسلمين على مدار التاريخ، ولم ينشأ صراع بين المسلمين والنصارى من جهة، واليهود من جهة ثانية، إلا بعد نشوء العصابات الصهيونية في فلسطين، وارتكابها مجازر وحشية ضدّ الفلسطينيين، وبعد قيام "إسرائيل" ووضوح سياستها العنصرية ضدّ كل شيء عربي أو إسلامي.

وقد شهد النضال الفلسطيني منذ بداياته مشاركة المسيحيين إلى جانب المسلمين ضدّ الاحتلال الصهيوني. ويذكر هنا على سبيل المثال كيف أن أحد أبرز مساعدي الحاج أمين الحسيني زعيم فلسطين في فترة الاحتلال البريطاني كان إميل الغوري وهو مسيحي.

وهذه الخلفية التاريخية ما زالت وراء تفسير المواقف الغربية الداعمة أو المنحازة لمواقف "إسرائيل"، على الرغم من وجود دوافع أخرى تمليها أحياناً بعض الظروف والملابسات المتعلقة بطبيعة التنافس على المصالح داخل القوى الغربية الداعمة لـ"إسرائيل".

وتأسيساً على هذا الفهم رأت حركة حماس أن المشروع الصهيوني، وإن استهدف بشكل مباشر الاستيلاء على أرض فلسطين وتشريد شعبها، إلا أنه مشروع يستهدف الأمة العربية والإسلامية في حاضرها ومستقبلها، وأنه بناء على ذلك لا بدّ للأمة أن يكون لها دور في الصراع مع الاحتلال الصهيوني، وألا يقتصر الدور فقط على الشعب الفلسطيني.

4. رصيد التجربة:

ويقصد بذلك الدروس والعبر التي تمّ أخذها من رصيد الصراع مع العدو الصهيوني، وخصوصاً بعد قيام "إسرائيل" سنة 1948، الذي مكن "إسرائيل" من السيطرة على قرابة 77% من مساحة فلسطين، وبعد عدوان 1967 الذي أدى لاحتلال باقي فلسطين.

ونشير هنا، على سبيل المثال، أن أسلوب خطف الطائرات كأداة من أدوات مقاومة الاحتلال لم يكن مجدياً لأسباب متعددة. كما أن اختلال ميزان القوة لصالح العدو من جهة، وانحياز الغرب له من جهة أخرى، وتأثر بعض الدول في المنطقة بذلك من ناحية ثالثة، جعل حركة حماس تحصر ساحة مواجهتها للاحتلال داخل فلسطين فقط، على الرغم من استهداف العدو الصهيوني للشعب الفلسطيني واغتيال قادته في المنافي والشتات.

5. مراعاة قواعد القانون الدولي والإنساني:

وهذا ناشئ أيضاً عن التلاقي بين القيم الإسلامية الداعية إلى الجنوح للسلم والاستقرار واعتبار الحرب أداة للضرورة والدفاع عن النفس من جهة، وبين مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي من جهة ثانية. ولذلك فقد سعت حماس لمراعاة

هذه الجوانب في سياساتها ومواقفها، وما تزال تدعو الغرب بشكل خاص إلى تطبيق مبادئ القانون الدولي، وإلى عدم الانحياز للعدو المحتل.

وطبقاً للقانون الدولي فإنه لا يجوز الاستيلاء على أرض الآخرين بالقوة، ولا فرض الوقائع لمصادرة حقوق أهل الأرض، كما تفعل "إسرائيل" سواء في الأراضي التي احتلت سنة 1948 أم سنة 1967. وطبقاً للقانون الدولي فإن حقّ مقاومة الاحتلال حقّ مشروع، ولكن الغرب في جملته لا يقر للشعب الفلسطيني بذلك، ويتماهى مع العدو في اعتبار المقاومة المسلحة من أعمال الإرهاب.

وفيما يتعلق بالعمليات الاستشهادية، التي يسميها الغرب عمليات انتحارية أو تفجيرية، فعلى الرغم من أنها كانت دائماً في سياق ردّ الفعل على جرائم جيش وقوات الاحتلال، فقد بادرت حماس، في حينها، أكثر من مرة إلى عرض وقف القيام بها، إن أوقفت قوات الاحتلال عملياتها المتواصلة ضدّ المدنيين الفلسطينيين؛ إلا أن دولة الاحتلال رفضت ذلك. وفي كل مرة توافق فيها حماس على وقف إطلاق النار كان الاحتلال يبادر إلى نقض ذلك وخرقه. وهو أمر معروف لكل المتابعين لشأن الصراع العربي الإسرائيلي، لكننا نورد ذلك هنا في معرض تبيان كيف أن حركة حماس تحرص دائماً على مراعاة المبادئ والقيم الإنسانية المتفق عليها في الاتفاقيات الدولية. ويعلم كل متابع أن دولة الاحتلال هي التي ترفض تطبيق بنود اتفاقيات جنيف الدولية، كما ترفض كثيراً من القرارات الدولية، التي حاولت إنصاف الشعب الفلسطيني، ولو جزئياً، في صراعه المرير مع الاحتلال.

ثانياً: رؤية حماس لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني:

وفي ضوء ما سبق يمكن التعبير عن رؤية حركة حماس لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني المتمثل في "إسرائيل" ضمن العناوين التالية:

1. منظور العداء لدى حماس:

استغرق العالم الغربي قروناً طويلة في الحروب لأسباب اقتصادية أو سياسية أو طائفية إلى أن توصل لحصر معنى العداء والعدوان، بأنه كل عمل تقوم به دولة على دولة

أخرى، سواء بالاحتلال العسكري لبعض الأقاليم أم بالهجمات المتعددة الأشكال، سواء على الأرض أم على القوات المسلحة أم على الأساطيل التجارية، وأن ما يترتب على هذا العدوان باطل مهما تقادم عليه الزمن. أما مفهوم العداء في الإسلام الذي هو مرجعية حماس الفكرية فقد تمّ تحديده منذ مبعث النبي محمد ﷺ؛ حيث قامت الدعوة الإسلامية على مبدأ السلام، ورفض العدوان على الأفراد والجماعات، واعتباره جريمة محرمة في كل زمان ومكان، وأن العدوان لا يكون إلا بحق المعتدي.

وبناء على ذلك فليس هناك ابتداء بالعداء على أيّ فرد أو جماعة أو دولة بسبب عرق أو دين أو ثروة، أي أنه ليس وارداً في الإسلام ولا عند حماس العداء للنصارى أو اليهود أو حتى المشركين، ما لم يبادروا بالعدوان على المسلمين وأرضهم ومقدساتهم وثرواتهم. ومعيار العداء والعدوان بالتالي عند حماس هو معيار سياسي في الأساس، وليس عقيدة دينية أو نظرة عنصرية أو طائفية. ولكنه يأخذ بعداً إضافياً في الدافع والحافز، بسبب ما ذكرناه في خصوصية فلسطين الدينية عند العرب والمسلمين. وأما الخلاف بين المسلمين وغيرهم من النصارى واليهود بسبب العقائد والشرائع، فهو من الخلاف الطبيعي الذي شهدته البشرية منذ بداية نزول آدم وحواء للأرض وعمارتها. وهو خلاف يقوم على الحجة والبيان، وآليته التسامح والحوار. وهو ليس سبباً للعداوة أبداً في الشريعة الإسلامية، كما هو متفق عليه في كل مذاهب الفقه الإسلامي.

2. حماس واليهود:

اليهود كما النصارى كما جميع البشر، طبقاً لمعتقدات المسلمين خُلقوا من نفس واحدة، والإنسان أخو الإنسان، وله حق العيش بحرية وكرامة، دون استثناء أو تمييز، حيث إن الإنسان مُكرَّم بِغضِّ النظر عن دينه أو لونه أو جنسه أو عرقه.

وحماس إذ تقاوم الاحتلال وتقاتل "إسرائيل" اليوم لا تفعل ذلك من باب العداء لليهود كأصحاب ديانة، وإنما تمارس حقّ الدفاع عن النفس، وحقّ ردّ العدوان الواقع على الأرض والمقدسات والثروات والإنسان في فلسطين من قبل أجهزة أمن ومؤسسات دولة الاحتلال الصهيوني.

وكما ذكرنا آنفاً فقد كانت فلسطين مثالاً للتسامح والتعايش بين سكانها المسلمين والنصارى واليهود. ولم يقع الصراع والقتال إلا بعد قيام عصابات الحركة الصهيونية

بالعدوان على السكان والأرض الفلسطينية، والذي أخذ منهجاً مخططاً ومتواصلاً بعد قيام "إسرائيل".

وبناء على هذه الرؤية ليس لدى حماس أيّ مشكلة مع أتباع الديانة اليهودية في العالم، كما حصرت ساحة مواجهة الاحتلال في أرض فلسطين فقط، على الرغم من استهداف "إسرائيل" لأبناء الشعب الفلسطيني وقيادات حركات المقاومة الفلسطينية في المنافي والشتات.

وعندما تتحرر الأرض الفلسطينية ويزول عنها الاحتلال الصهيوني الباطل، سيعيش سكانها من المسلمين والنصارى واليهود وغيرهم في تسامح وتعايش وأمن وسلام، كما كانوا يعيشون قبل بداية حملات الهجرة الممنهجة التي نظمتها الحركة الصهيونية ليهود العالم إلى فلسطين. ونشير في هذا المقام إلى تعمد الباحثين الصهاينة وبعض من يناصرهم لإثارة أن هناك نصوصاً في ميثاق حركة حماس قد يفهم منها ما يسمونه بمعاداة السامية، أي عداء اليهود لأنهم يهود، وهذا تضليل مقصود، حيث لم يرد في ميثاق حماس ما يشير لذلك، فضلاً عن أن "العداء للسامية" غير معروف أصلاً عند المسلمين، وهو يعبر عن "المسألة اليهودية" التي نشأت في أوروبا.

وإذا كانت هناك بعض المفردات الفضفاضة في ميثاق حماس، فهذا يرجع لظروف النشأة، حيث غلب هذا الأُسلوب على الخطاب العربي والإسلامي بشكل عام، ولم يكن مصطلحاً مقصوداً سواء من الناحية الدينية، أم السياسية، أم القانونية. والمتأمل في مسيرة حماس وأدائها السياسي منذ نشأتها يدرك موقف حماس من أتباع الديانة اليهودية على النحو الذي شرحناه آنفاً بوضوح.

3. حماس والحركة الصهيونية:

تفرق حماس بين اليهودية كدين سماوي، والصهيونية كحركة سياسية عدوانية عنصرية، هدفها احتلال فلسطين وطرد سكانها منها، وإقامة دولة قومية لليهود، كما تَحقَّق لهم بفعل استخدام القوة الغاشمة، وتواطؤ الدول الاستعمارية خصوصاً بريطانيا في أثناء فترة انتدابها لإدارة فلسطين منذ سنة 1922 وحتى قيام "إسرائيل" سنة 1948.

ففي حين تعدُّ حماس أيّ يهودي ليس عدواً لها بسبب معتقده الديني، فإنها تعدُّ كل صهيوني يهودياً كان أم غير يهودي، أي الذي اعتنق المبادئ الصهيونية، وشارك في خططها ومشاريعها العدوانية قبل سنة 1948 أو أصبح عنصراً في دولة الاحتلال الإسرائيلي بعد سنة 1948 ويشارك بصورة أو بأخرى في جرائمها العدوانية، فهو يدخل ضمن أعداء الشعب الفلسطيني، وبالتالي ضمن أعداء حركة حماس. ومع ذلك حماس لا تستهدفه ضمن أنشطتها في مقاومة الاحتلال إلا إذا كان في داخل فلسطين.

4. حماس و"دولة إسرائيل":

تَعدُّ حركة حماس "إسرائيل" كياناً باطلاً، لأنه جاء نتيجة عدوان صهيوني باطل على أرض وشعب فلسطين، وقام هذا الكيان الباطل باغتصاب كامل أرض فلسطين بعد عدوان سنة 1967. وهذه الدولة المحتلة تمارس كل أشكال العدوان على الأرض والشعب والمقدسات، وتعمل بكل ثبات لتهويد أرض فلسطين، وتشريد معظم أبنائها خارج فلسطين، وتعامل من يبقى منهم بتمييز عنصري أشد من التمييز العنصري الذي شهدته جنوب إفريقيا أيام الحكم العنصري.

وهي تصادر الأرض وتبني المستعمرات، وتقهر المواطن الفلسطيني بكل أنواع الظلم والامتهان والتنكيل والاعتقال والسجن والحرمان؛ وتعمل على بناء دولة يهودية عنصرية، وتطالب العالم بشكل عام والفلسطينيين بشكل خاص الاعتراف بها كدولة يهودية، الأمر الذي تطمع أن يعطيها شرعية لكل ما تفعله من أجل طرد الشعب الفلسطيني من أرضه.

والكيان الإسرائيلي إذ يفعل ذلك، فإن حماس تعدُّه عدواً يجب قتاله ومقاومة سياسته بكل السبل المشروعة، طبقاً لأحكام الفقه الإسلامي، وقواعد القانون الدولي، وقيم الحرية والعدل المُجمَع عليها لدى البشر جميعاً. وإن مطالبة الغرب للشعب الفلسطيني عامة، وحركةَ حماس خاصة بالاعتراف بـ"إسرائيل"، هو ظلم إضافي على الظلم الذي ارتكبوه في دعم قيام الكيان الصهيوني. وليس وارداً في رؤية حماس أبداً الاعتراف بما يُسمى "دولة إسرائيل" اعترافاً قانونياً، أو بأي طريقة تُعطي شرعية لوجودها أو لاحتلالها؛ حيث يعني ذلك بطلان حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته، وحقه في الدفاع عن نفسه، أو حقه في التحرر من الاحتلال وتقرير مصيره، باعتباره حقاً طبيعياً، وحقاً أصيلاً في المواثيق الدولية.

5. وسائل حماس في مقاومة الاحتلال:

استناداً إلى إيمان حماس بأن "إسرائيل" كيان باطل، وأنها دولة احتلال، فإن وسيلتها الأساسية في مقاومة الاحتلال هي القتال بكل السبل المشروعة، والصبر على تكلفة ذلك، حتى يزول الاحتلال وتتحرر الأرض الفلسطينية. ومقاومة الاحتلال كما تراه حماس ليس حقاً بحسب مرجعيتها الإسلامية فحسب، بل هو حقّ بحسب القوانين والمواثيق الدولية أيضاً. وتأمل حماس من قوى العدل وأنصار الحرية في العالم مناصرتها في حقها في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ودعم صموده ومقاومته حتى النصر وتحرير الأرض والمقدسات.

والعدو المحتل لا يُواجه إلا بالمقاومة بكل أشكالها، خصوصاً المقاومة المسلحة؛ أما المفاوضات وهي وإن كانت جائزة سواء في الفقه الإسلامي أم العلاقات الدولية، إلا أنها غير مجدية مع الاحتلال القمعي العدواني.

وقد أثبتت مسيرة المفاوضات منذ بدايتها في مدريد سنة 1991 وحتى الآن، أنها استخدمت بشكل جوهري غطاءً لكل برامج التهويد ولكل إجراءات "إسرائيل" القمعية ضدّ السكان والأرض والمقدسات في فلسطين. وحماس ترى أنه لا فائدة للفلسطينيين في المفاوضات إلا إذا تمّ الاعتراف بهم كشعب له حقوق غير قابلة للتصرف، وقامت له دولة معترف بها بناء على ذلك. ومع ذلك، وفي ضوء حرص حماس على وحدة الموقف الفلسطيني، فإنها على استعداد لاحترام نتائج استفتاء شعبي حرّ ونزيه حول ما قد تتوصل إليه المفاوضات التي تقوم بها قيادته الممثلة بشكل صحيح لجموع قواه وفصائله السياسية، مع الاحتفاظ بوجهة نظرها الخاصة بها فيما يتعلق بدولة الاحتلال.

6. حماس وأنصار "إسرائيل":

ترى حماس أن مناصرة "إسرائيل" في عدوانها على الشعب الفلسطيني ظلم بَيِّن ليس له سند في الأعراف والقوانين البشرية والدولية. وتأمل حماس من كل من يناصر "إسرائيل" أن يتوقف عن ذلك دعماً للحق الفلسطيني من جهة، وللسلم والأمن الدولي من جهة ثانية.

ولكن حماس لا تعدُّ من يناصر "إسرائيل" عدواً مباشراً لها، يستحق الرد المباشر باستهدافه، فحماس لا تستهدف إلا من يشارك في العدوان على الشعب الفلسطيني.

وبناء على ذلك، لم تستهدف عمليات المقاومة أيّ فرد أو جماعة أو دولة غير دولة الاحتلال. كما تجنبت الحركة استهداف الاحتلال ورموزه ومؤسساته خارج ساحة فلسطين؛ وهذه السياسة ليست نابعة من الخوف كما قد يُتصور لأول وهلة، لكنه بالإضافة إلى كونه من باب الحكمة المطلوبة والمشروعة، فإنه يندرج أيضاً في إطار المبادئ والسياسات المدروسة الهادفة لعدم استعداء الآخرين، ولدعم السلم والأمن في العلاقة بين الأمم والشعوب وخير البشرية بشكل عام.

7. حماس واستهداف المدنيين:

القتال، كما هو مشروع في الإسلام، يَنهى عن قتل النساء والأطفال والشيوخ، أو بعبارة أخرى ينهى عن قتل غير المقاتلين، وهو أمر واضح في فقه أحكام الحرب في الشريعة الإسلامية. وفي ضوء ذلك فإن المقاومة التي تقوم بها حركة حماس هي حقّ مشروع ضدّ الاحتلال، وتستهدف ضرب القوى والبنى العسكرية والعدوانية لدى دولة الاحتلال.

ولم تبادر المقاومة الفلسطينية بالعمليات التي غلبت على نتائجها إصابة غير المقاتلين، إلا للضرورة ورداً على العدوان على المدنيين الفلسطينيين، وخصوصاً المذابح الإرهابية التي اقترفها الصهاينة ضدّ المدنيين العزَّل من الشعب الفلسطيني؛ كما حدث في مذبحة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل في 1994/2/25، والتي استهدفت أرواح المصلين الآمنين في مكان عبادة.

لقد عرضت حماس وكتائب المقاومة عدة مرات مبادرةً بالتزام عدم التعرض للمدنيين من الطرفين، لكن دولة الاحتلال لم تقبل بذلك، وما تزال تقترف الجرائم ضدّ المدنيين من أبناء الشعب الفلسطيني، دون اعتبار لقيمة إنسانية، أو احترام لقواعد حقوق الإنسان، أو المواثيق الدولية، والسؤال من الذي يلام أكثر؟ الضعيف الواقع تحت الاحتلال أم المحتل القوي المتغطرس والذي لا يتورع عن اقتراف أبشع الجرائم وأقبح أشكال العدوان؟!

8. حماس وإدارة الصراع بشكل عام:

ترى حماس أن الصراع مع المشروع الصهيوني كمشروع عدواني احتلالي وإحلالي، ومرتبط بمشروع الهيمنة لدول الغرب على منطقة العرب والمسلمين هو صراع من

نوع فريد لا يمكن حله على قاعدة ما يسمى "الحل الوسط"؛ لأن مشروع الاحتلال والإحلال والهيمنة لا يمكن أن يكون معه "حلٌّ وسط"، إذا كان مضمون هذا الحل يعني بقاء المشروع الصهيوني على أجزاء من فلسطين، وعدم استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه كاملة غير منقوصة. والصراع طبقاً لذلك سيطول، وستكون له تضحيات كبيرة وانعكاسات سلبية عظيمة على صورة الحضارة البشرية والغربية منها بشكل خاص، لذلك لا مناص من حلّ هذا الصراع على أساس حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الطبيعية غير القابلة للتصرف، وأولها وأهمها زوال الاحتلال عن الأرض الفلسطينية، فإذا زال هذا الاحتلال بانصياع العدو لمبادئ القانون والمواثيق الدولية فذلك خير؛ وإلا فإنه لا بدّ أن يزول بفعل النضال الفلسطيني، مدعوماً بالدوائر العربية والإسلامية والإنسانية، وهو جهاد لن يكلَّ ولن يمل حتى إنجاز أهدافه.

وحماس التي تميل بطبيعتها إلى أيسر الأمور، نظراً لخلفيتها الإسلامية، سترحب وتتعاون مع أيّ مسعى دولي لحل الصراع مع العدو الصهيوني، بشكل يقوم على قاعدة إنهاء الاحتلال عن كل أرض فلسطين وإنجاز حقوق الشعب الفلسطيني، وأهمها التحرر وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة على كامل أرضه وعاصمتها القدس، وتطبيق حقّ العودة. وإذا لم يقم المجتمع الدولي بواجبه دون تحيز أو ظلم فإنها واثقة أن قوة حقها ستغلب قوة باطل عدوها مهما طال الزمن.

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1]

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة الروم: آية 4.

الفصل السادس عشر

العلاقات الدولية لحركة حماس

أ. أسامة حمدان

العلاقات الدولية لحركة حماس*

مقدمة:

يركز هذا الفصل على أسس العلاقات الخارجية لحركة حماس وضوابطها؛ كما يدرس تطور علاقات الحركة والمصاعب والتحديات التي واجهتها منذ انطلاقتها سنة 1987؛ خصوصاً مع التزامها ببرنامج المقاومة وبمنهجها الإسلامي، ورفضها الاعتراف بـ"إسرائيل"، والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة واللوبي Israel Lobby المؤيد لها في تشويه صورة حماس الخارجية. كما يتعرض الفصل إلى تأثير اعتبار حركة حماس "حركة إرهابية"، وفق اللائحة الأمريكية لـ"الإرهاب"، على علاقاتها الخارجية، ويقدم في النهاية ملاحظات حول نجاحات الحركة وإخفاقاتها في مجال العلاقات الخارجية.

أولاً: أسس وضوابط علاقات حماس الخارجية:

منذ بدايات علاقاتها السياسية الخارجية اعتمدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) جملة من المبادئ والسياسات، التي شكلت ركيزة أساسية لإقامة هذه العلاقات ابتداء، ثم لتطويرها وتوسعتها. ومنذ بدايات علاقاتها السياسية، ومن خلال دراسة تجربة العلاقات السياسية للفصائل والقوى الفلسطينية، بشكل خاص، وقوى التحرر الثوري بشكل عام، أدركت قيادة الحركة أن النجاح في هذه العلاقات وتحقيق الأهداف المطلوبة منها منوط بمبادئ يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

1. العلاقات السياسية للحركة جزء من منظومة نضال متكاملة ضدّ الاحتلال، وهي وإن استندت إلى المقاومة فكراً وفعلاً، فهي تتكامل مع فعل المقاومة المسلحة، وتدعم سياسياً إنجازاتها الميدانية.

2. لا بدّ لعلاقات الحركة أن تستند إلى رؤية استراتيجية للعمل السياسي واضحة الأهداف (مرحلياً واستراتيجياً)، والتي بدورها لا بدّ أن تكون منبثقة من استراتيجية التحرير.

* هذا النص هو نصّ مقابلة مكتوبة أجراها محسن محمد صالح (بيروت، لبنان) مع الأستاذ أسامة حمدان (بيروت، لبنان)، وقد تمّ اعتماد النص بشكله النهائي من الأستاذ أسامة في 2014/3/3؛ وقد وُضعت التساؤلات هنا على شكل عناوين ومحاور للمساعدة في انسيابية النص وسلاسته.

3. ولتحقيق ذلك فلا بدّ أن تدار العلاقات السياسية للحركة بطريقة مؤسسية كاملة، تضمن سلامة المسار السياسي للحركة، واستمرارية الأداء السياسي، وحسن أداء العلاقات السياسية، ولا تتأثر سلباً بالتغيرات التي قد تحصل في البيئة الداخلية للحركة وفي أطرها القيادية، وتنجح في التعامل مع كل تطورات البيئة الخارجية، وتكون قادرة على المواصلة في مواجهة كل التحديات في معركة طويلة النفس مع العدو.

4. وفي هذا السياق فإن قاعدة المصالح في علاقات الحركة السياسية تستند دائماً الى مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته، وبغض النظر عن طبيعة العلاقات السياسية المتاحة، وفرصها التي قد تبدو أحياناً مغرية، فإن علاقات الحركة يجب ألا تتعارض أو تؤثر سلباً على المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وقضيته.

5. ومن هذا المنطلق فإن الاستفادة من دروس التجربة الفلسطينية مسألة حيوية، منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحتى انطلاق الحركة سنة 1987، مروراً بكل التجارب الناجحة والمريرة في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني. ولم تتعامل الحركة مع تجربة العلاقات السياسية الفلسطينية من منطلق سلبي، أو من منطلق أن كل ما فعله غيرها خاطئ، بل تعاملت معها من منطلق نقدي وطني، استفاد من تجاربها الناجحة، واجتهدت الحركة في الوقت عينه بتجاوز عثراتها وأخطائها.

6. وكان لإيمان الحركة بانتماء الشعب الفلسطيني لأمته، مكانة مهمة في إدارة علاقاتها السياسية، إذ آمنت الحركة أن الشعب الفلسطيني جزء أصيل من الأمة العربية والإسلامية، وهي بهذا المعنى تمثل عمقه الاستراتيجي، والحضن الأساسي لحمايته ودعم قضيته. دون إغفال للبعد الإنساني الذي يدفع كثيراً من أحرار العالم لدعم الشعب الفلسطيني وقضيته، ويفتح الباب لدعم مقاومته ودعم نضاله حتى نيل حقوقه كافة.

7. البحث عن المشترك في العلاقات، والاتفاق على نقاط الالتقاء والعمل لتعزيزها وتوسيعها مهما كانت التباينات الأخرى، شكل أساساً في بناء علاقات الحركة السياسية، إذ لا يمكن أن يكون أساس العلاقات السياسية التطابق الكامل دائماً. كما أن التباين في المواقف أو الرؤى تجاه قضايا غير قضية فلسطين يجب ألا يكون مانعاً لبناء علاقات تخدم القضية الفلسطينية.

8. وفي سياق علاقاتها السياسية، حرصت الحركة دائماً على استقلالية قرارها مع انتمائها للأمة، ورفض التبعية في أيّ من علاقاتها السياسية، ورفضت الحركة دائماً أن

تكون تحت جناح طرف أو فريق مهما كانت حالة الانسجام والتوافق وحسن العلاقات، كما رفضت الحركة بناء أيّ شكل من العلاقات على قاعدة التوظيف السياسي لها أو لأدائها لصالح أجندات قد تتعارض مع مبادئها، أو مع مصالح الأمة أو مع مصلحة إنسانية عامة.

9. وفي كل أدائها السياسي ظلت قاعدة الأخلاقيات والضوابط الإسلامية حاكمة في أداء الحركة وعلاقاتها، ونجحت الحركة في نحت تجربة جديدة في بناء وإدارة العلاقات السياسية، تتعامل فيها مع الواقع بكل مكوناته، ومع احتياجات العمل السياسي بتفاصيله، دون أن يكون ذلك متناقضاً أو متعارضاً مع منظومة القيم والأخلاق والضوابط الإسلامية.

معايير وضوابط بناء حماس لعلاقاتها الخارجية:

بناء على المبادئ والأسس التي انطلقت منها الحركة في بناء علاقاتها السياسية الخارجية، فقد اعتمدت الحركة جملة من السياسات في إنشاء وإدارة وتطوير علاقاتها الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي، ويمكن تلخيص أهم هذه السياسات في النقاط التالية:

1. الكيان الصهيوني العدو الوحيد للشعب الفلسطيني وقواه المقاومة، ومنها حركة حماس، وينطلق العداء له من كونه محتلاً للأراضي الفلسطينية ومغتصباً لحقوق الشعب الفلسطيني، والحركة بناء على ذلك ليس لديها مشكلة في التعاطي مع أيّ طرف إقليمي أو دولي، فالطرف الوحيد الذي لا تتعامل معه هو الذي احتل الأراضي الفلسطينية ودمر الحياة الفلسطينية وشرد اللاجئين.

2. اعتمدت الحركة منهج الانفتاح على قاعدة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي إطار حقّ الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره وعلى قاعدة إنهاء الاحتلال.

3. التزمت الحركة سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت أيّ ظرف.

4. بنت الحركة علاقاتها على المستويين الشعبي والرسمي، بطريقة تحافظ فيها على علاقتها مع الدولة ومؤسساتها، كما أقامت علاقات على المستوى الشعبي إدراكاً من الحركة لأهمية العلاقات الشعبية، ونجحت الحركة في تحقيق ذلك من خلال الوضوح في العلاقات. وكانت سياسة الحركة عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول عاملاً مهماً في نجاح الحركة في بناء علاقات رسمية وشعبية في آن واحد.

5. علاقات حماس مع الدول ليست موجهة ضدّ دول أو أطراف أخرى، إنما هي علاقات موجهة لصالح القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لذلك لا يمكن لحركة حماس أن تكون في محور يخوض معركة ضدّ تكتل أو محور آخر على صعيد السياسة الإقليمية والدولية، لكنها تسعى لأن تكون علاقاتها قائمة مع الجميع على أساس دعم القضية الفلسطينية.

6. الوضوح في مواقف الحركة ورؤيتها السياسية؛ ما أكسبها مصداقية مهمة على صعيد العلاقات السياسية.

7. عمل الحركة هو في داخل الأراضي المحتلة، وهو موجود بشكل مباشر ضدّ الاحتلال على أرض فلسطين، وبالتالي فإن الحركة لا تمارس عملاً عسكرياً ضدّ أيّ دولة أو على أرض أيّ دولة. وقد أدت هذه السياسة إلى إدراك جميع الأطراف الإقليمية والدولية، أن العمل المقاوم ضدّ الاحتلال ليس أمراً عبثياً، أو رغبة مجردة في القتال، بل هو أداء نضالي وطني موجه ضدّ محتل. وعلى الرغم من كل الاتهامات التي كالها الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) ضدّ الحركة، لكن هذه السياسة كان لها بشكل عام أثر إيجابي داعم في علاقات الحركة الخارجية.

8. شكل وطبيعة العلاقات الثنائية يتم تحديدها بالتوافق مع الجهات التي تقوم العلاقات معها.

ثانياً: المصاعب والتحديات الخارجية:

تواجه عملية بناء العلاقات السياسية لأي طرف جملة من المصاعب والتحديات، ولم تكن حركة حماس استثناء في ذلك. فقد واجهت، وما تزال، جملة من المصاعب والتحديات ارتبط بعضها بالبيئة السياسية والإقليمية، وارتبط بعضها بظروف الحركة الذاتية وتطور أدائها ونموها، ويمكن استعراض هذه التحديات في السياق التالي:

1. مرحلة الانطلاقة (1987–1990):

كانت بدايات ظهور الحركة على الساحة السياسية الفلسطينية كفصيل وطني فلسطيني بمرجعية إسلامية، وقد كانت التحديات في معظمها فلسطينية. إذ لم تكن حركة فتح ومنظمة التحرير سعيدة بهذا التطور في البيئة السياسية الفلسطينية، لا سيّما أن الإعلان عن انطلاقة حماس تزامن مع انطلاق الانتفاضة المباركة (وهي التسمية التي

انتشرت في تلك الفترة، وتبنتها حركة حماس). وفي ظلّ بيئة عربية سياسية تعاملت مع الحالة الفلسطينية في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 كعبء، وفي ظلّ حالة من التقلُّب السياسي والقلق من قبل قيادة فتح وم.ت.ف، الناشئ عن الخوف من نهاية الدور السياسي. وفي ظلِّ الضغوط التي كانت تستعجل هذه القيادة في الذهاب لعملية سياسية مع الاحتلال، لم تكن تمانع فيها، ولكنها لم تكن مقبولة للانخراط فيها بشكل مباشر، بل عبر ممثلين من الداخل الفلسطيني ومن خلال دور إقليمي يقوده الأردن. وبالرغم من استعدادها لذلك من خلال زيارة ياسر عرفات للقاهرة سنة 1983، ثم التفاهم الأردني الفلسطيني سنة 1984، إلا أن قيادة فتح وم.ت.ف لم تكن مستعدة للقبول بما يمكن أن يؤدي لتشكيل قيادة فلسطينية يمكن أن تَحُلَّ مكانها، بل حتى وجود رموز سياسية وطنية منافسة.

مع انطلاق الانتفاضة الأولى، شعرت هذه القيادة أنها أمام فرصة ذهبية لتكريس زعامتها وقيادتها للشعب الفلسطيني والمضي في عملية تسوية سياسية مباشرة مع الاحتلال، لكن الإعلان عن انطلاقة حماس أوجد لدى هذه القيادة تحديان أساسيان، تمثل أولهما في شرعية القيادة في ظلّ حركة تنطلق داخل الأراضي المحتلة مستندة إلى إرث الحركة الإسلامي الطويل والعميق في الواقع الفلسطيني، وثانيهما، في رفض هذه الحركة لتسوية مع العدو، والدعوة للجهاد من أجل تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، ما شكل أزمة لنظرية "الأرض مقابل السلام".

وقد حاولت قيادة فتح وم.ت.ف آنذاك تشويه صورة الحركة والتحريض عليها لدى الأطراف العربية والإسلامية أملاً في عزلها سياسياً، ومن ثم التعامل معها كشأن داخلي فلسطيني محدود. وبالرغم من كل مافعلته قيادة م.ت.ف آنذاك، فقد ظلّ أثر هذه الجهود محدوداً لقرب حماس من الحالة الشعبية عربياً وإسلامياً، والتي استقبلت انطلاقة حماس بترحاب واستعادة للأمل بالتحرير بعد أحداث الفترة الممتدة (1982–1986).

وبالرغم من أن الحركة كانت تمارس عملها السياسي منذ البداية، إلا أنه قد تمّ تشكيل أول لجنة سياسية متخصصة فيها سنة 1989؛ حيث قامت بوضع أسس عملها وحدَّدت مسؤولياتها، وتابعت التطورات السياسية والإعلامية، وقدمت العديد من الدراسات والاقتراحات. كما حاولت في السنة نفسها ترتيب بعض اللقاءات السياسية وإرسال وفود إلى بعض الدول. وكانت أول محاولة اللقاء مع القيادة العراقية لكنها لم تتم.

2. مرحلة (1990–1992):

تميزت هذه المرحلة، على قصرها، بحدثين أساسيين على المستوى الإقليمي تركا أثراً بارزاً على القضية الفلسطينية وعلى علاقات حركة حماس السياسية.

تمثل الحدث الأول في احتلال الكويت وما أعقبه من عملية عاصفة الصحراء، أما الحدث الثاني فقد كان عقد مؤتمر مدريد للسلام. وقد أتاح الحدث الأول حضوراً بارزاً لحماس على صعيد العلاقات السياسية، فقد شاركت الحركة في وفد الوساطة الشعبي العربي الذي سعى لإنهاء احتلال الكويت من خلال تسوية عربية، ما أعطى الحركة فرصة على صعيد العلاقات السياسية على المستوى العربي، لا سيّما مع دول الخليج العربي، وخصوصاً المملكة العربية السعودية والكويت، بالإضافة إلى العراق وليبيا والأردن واليمن والسودان، من خلال زيارات لعواصم هذه الدول، كما بدأت اتصالات ولقاءات مع ممثلين لدول إسلامية (إيران وباكستان).

أما فيما يتعلق بانعقاد مؤتمر مدريد فقد عدَّت الحركة هذا المؤتمر تهديداً للقضية الفلسطينية، لا سيّما أنه جاء في أعقاب عاصفة الصحراء، والتي كان من آثارها السياسية إضعاف الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانقساماً عربياً من شأنه إضعاف الموقف العربي عموماً.

وفي أواخر سنة 1991، تمّ تعيين إبراهيم غوشة ناطقاً رسمياً باسم حماس، وسعت الحركة في هذه المرحلة لتأسيس العلاقات مع جميع هذه الأطراف التي تراوحت مواقفها بين عملية استطلاع وتعرّف على الحركة وأفكارها ومنطلقاتها الفكرية ورؤيتها السياسية، فيما كانت مواقف أطراف أخرى تصل إلى حدّ الانفتاح والتجاوب مع سعي الحركة لبناء هذه العلاقات.

وقبل نحو أسبوعين من نهاية سنة 1992، قام الكيان الإسرائيلي بإبعاد 415 قيادياً إسلامياً من الضفة والقطاع منهم 385 محسوبين على حماس و15 محسوبين على الجهاد الإسلامي. وقد أدت قضيتهم الإنسانية وصمودهم في مرج الزهور ورفضهم للإبعاد، إلى أن تأخذ قضيتهم أبعاداً عالمية. ومثَّل ذلك قفزة نوعية لعمل حماس السياسي والإعلامي الدولي.

3. مرحلة أوسلو (1993–2000):

مثّل انعقاد مؤتمر مدريد في 1991/10/30 نقطة تحول على صعيد النضال الوطني الفلسطيني، وقد ترك الإجماع العربي والدولي على دعم المؤتمر آنذاك، والمشاركة العربية فيه آثارهما على علاقات الحركة التي رفضت انعقاد المؤتمر ورأت أنه يهدد القضية، وأن الهدف من المؤتمر هو تصفية القضية الفلسطينية. وجاء اتفاق أوسلو في نهايات سنة 1993 ليؤكد صدق تقدير الموقف الذي تبنته الحركة.

وعلى الرغم من تشكيك أطراف عديدة حول إمكانية تحقيق السلام، إلا أن قوة الدفع الإقليمية والدولية كانت تقف في مجملها إلى جانب عملية التسوية، لا سيّما بعد تشكيل السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا أولاً، ثم توسعها في مناطق عديدة في الضفة الغربية.

وعلى الرغم من أن العلاقات على المستوى العربي لم تشهد حالة من القطيعة، لكنها شهدت تحفظاً وبروداً لدى عدد من الأطراف العربية، وصولاً إلى مشاركة كثير من هذه الأطراف في مؤتمر شرم الشيخ سنة 1996 الذي استهدف تصفية المقاومة الفلسطينية، لا سيّما حركة حماس. وفي المقابل، فقد توسعت العلاقات وتطورت إقليمياً مع عدد من الدول العربية، ومع إيران.

وكان لأجواء صمود الأخوة المبعدين في مرج الزهور أثر مهم في علاقات الحركة السياسية، إذ دفعت إلى الأمام الاتصالات مع العديد من الدول العربية، كما فتحت أفاقاً مهمة في العلاقة مع دول إسلامية، وقامت حماس بعدد من الاتصالات مع السفارات الغربية في الأردن، سعياً لدعم قضية المبعدين وعودتهم؛ فجرت اتصالات ولقاءات مع سفراء بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، والنرويج، ومع المستشار السياسي في السفارة الأمريكية. غير أن الخارجية الأمريكية أصدرت في أواخر آذار/ مارس 1993 قراراً بحظر الاتصال بحماس. فيما اتجهت الدول الغربية الأخرى إلى تجميد إتصالاتها مع الحركة.

وفي أواخر هذه المرحلة، وإثر فشل محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي للحركة الأخ خالد مشعل في عمّان، وفي ظلّ الحرج السياسي الصهيوني نتيجة هذه العملية تمّ الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين رحمه الله تعالى، الذي غادر بعد ذلك قطاع غزة للعلاج، ونجحت الحركة في ترتيب جولة زيارات واسعة للشيخ ياسين، شملت: السعودية،

وقطر، وإيران، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وسورية، والسودان، ومصر، أدت هذه الجولة إلى آثار إيجابية في علاقات الحركة، وفتحت لها العديد من الآفاق على المستوى العربي والإسلامي. كما تلقى الشيخ ياسين دعوة لزيارة جنوب إفريقيا، جرى تعطيلها لاحقاً بضغوط من سفارة فلسطين في جنوب إفريقيا.

وبشكل عام فقد تميزت هذه المرحلة بمميزات رئيسية:

أ. برود في التعاطي من قبل عدد من الأطراف العربية الرئيسية، ما شكل تحدياً للحركة في القدرة على الحفاظ على هذه العلاقات دون أثر سلبي على مشروعها المقاوم ضدّ الاحتلال. ويمكن القول إن الحركة نجحت في تجاوز هذا التحدي دون تقديم أيّ تنازلات على حساب برنامج الحركة وأهدافها، ونجحت الحركة في التعامل بحكمة بالغة وفي تجنب خوض معركة جانبية عبر تجاوز أزمة علاقتها مع الأردن الذي قرر قطع العلاقة مع الحركة، واعتقل رئيس مكتبها السياسي وعدد من أعضائه سنة 1999.

ب. تطور العلاقة مع إيران وأطراف عربية سعت لتوثيق علاقتها مع الحركة، وشهدت هذه المرحلة تركيزاً أساسياً من قيادة الحركة لدفع علاقاتها مع هذه الأطراف المتجاوبة مع برنامجها إلى أفضل مستوى ممكن.

ج. بداية اتصالات وعلاقات مع دول إفريقية.

د. تصنيف الحركة على لائحة الإرهاب الأمريكية في تجاوب واضح مع المطالب الإسرائيلية، وفي ضغط جليّ على الحركة لتتجاوب مع التسوية السياسية التي كانت آنذاك تعيش المرحلة الذهبية لاتفاق أوسلو.

4. مرحلة انتفاضة الأقصى (2000–2005):

شهدت هذه المرحلة وفي ظلّ فشل عملية التسوية في الوصول إلى حلّ نهائي (كما كان متفقاً في أوسلو) وفي ظلّ انتفاضة الأقصى وتصاعد العمل المقاوم لحركة حماس، تطوراً كبيراً في علاقات الحركة السياسية.

فقد نجحت الحركة في إثبات قدرتها ليس على الصمود في الظروف الصعبة وحسب (1993–2000)، بل ورفع سقف المواجهة مع الاحتلال، واختراق كل إجراءاته الأمنية وخطوطه الحمراء على الرغم من حجم التضحيات الكبير. وبموازاة ذلك، نجحت الحركة في تقديم مبادرات سياسية تنسجم مع فعلها المقاوم (تهدئة سنة 2003، وفكرة

الهدنة والتهدئة سنة 2005، وإعلان مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي). وقد نجحت الحركة في ظلّ انتفاضة الأقصى في تطوير علاقتها السياسية، وتمكنت في هذا السياق من تعزيز علاقتها مع حلفائها.

كما نجحت في دفع علاقاتها قدماً إلى الأمام مع عدد من الأطراف الإقليمية على الرغم من الجمود الذي اعتراها خلال المرحلة السابقة لا سيّما مصر. واستطاعت الحركة تحقيق اختراقات مهمة في علاقاتها على المستوى الدولي، ما أدى إلى لقاءات مع مسؤولين في معظم دول الاتحاد الأوروبي، واتصالات مباشرة مع ممثلين لمفوض الشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي آنذاك خافيير سولانا Javier Solana، وزيارات لعدد من العواصم الأوروبية (بشكل رسمي غير معلن)، وبداية اتصال مباشر مع الاتحاد الروسي، حيث وجهت الدعوة لوفد من الحركة لزيارة موسكو، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، وتمت الزيارة في كانون الثاني/ يناير 2006، لتكون بداية لعلاقة ما تزال متواصلة بشكل جيد.

وقد أثبتت الحركة في هذه المرحلة قدرتها على تشكيل شبكة واسعة من العلاقات في ظلّ استمرار عملها المقاوم، ولا يمكن إغفال أهمية قدرة الحركة الميدانية والجماهيرية في تكريس دورها السياسي، علاوة على ذلك، فإن وجود علاقات تحالفية على قاعدة مقاومة الاحتلال تركت آثار مهمة على علاقات الحركة السياسية. غير أن هذه المرحلة شهدت أيضاً ضغوطاً أمريكية غير مسبوقة على الاتحاد الأوروبي لإدراج حركة حماس على لائحة الإرهاب الأوروبية. وعلى الرغم من مقاومة العديد من دول الاتحاد لهذا الأمر، إلا أن هذه الضغوط أدت إلى ذلك سنة 2003. وهو الأمر الذي رفضته الحركة، ورأت أنه يعبر عن نفاق سياسي وازدواجية في المعايير كانت دوماً تستخدم ضدّ الشعب الفلسطيني ونضاله.

5. مرحلة الشروط الدولية (2006–2007):

خاضت الحركة في هذه المرحلة انتخابات المجلس التشريعي التي فاجأت نتائجها الجميع بفوز كبير للحركة، حازت على إثره على غالبية مريحة من مقاعد المجلس التشريعي. وبدل التجاوب مع إرادة الشعب الفلسطيني، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاصرة فوز الحركة؛ مطلقة ما عرف آنذاك بـ"شروط الرباعية" للتعامل مع أيّ حكومة تشكلها أو تشارك فيها حماس. وإزاء رفض حماس لذلك تدخلت أطراف

دولية وإقليمية لمنع تشكيل حكومة وحدة وطنية سعت لتشكيلها حركة حماس، وراهنت هذه الأطراف على فشل الحركة. وبالرغم من الصعوبات، فقد نجحت الحكومة التي شكلتها حماس في الصمود في وجه التحديات، ما أدى إلى إطلاق مخطط أمني بقيادة أمريكية "مشروع دايتون" لإسقاط الحكومة التي شكلتها حماس. وبالرغم من موافقة حماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية في اتفاق مكة آذار/ مارس 2007، إلا أن مشروع مواجهة حماس لم يتوقف بإشراف أمريكي وبأدوات فلسطينية (الأمن الوقائي)، ما أدى وبعد اتساع دائرة الاغتيالات والإخلال بالأمن إلى قرار الحكومة ضبط الأجهزة الأمنية وتفلتها، الأمر الذي لم يتفهمه أبو مازن أو يتجاوب معه كرئيس للسلطة يفترض أن يدعم الحكومة، وكرئيس لحركة فتح يفترض أن يلتزم بما تمّ التوقيع عليه في اتفاق مكة. وانتهت هذه المرحلة إلى حالة انقسام فلسطيني، ووجود حكومتين في غزة ورام الله.

ولعل أبرز ما واجه حماس في هذه المرحلة هو الحصار السياسي الذي فرضته الولايات المتحدة والرباعية الدولية على حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية، وعملية الخلط المقصودة من هذه الأطراف بين العلاقة مع حماس والعلاقة مع الحكومة. كما أن انهيار اتفاق مكة ترك آثاراً سلبية على العلاقة بين الحركة والسعودية.

وحظيت الحركة في هذه المرحلة بإسناد كبير من حلفائها، كما حظيت بإسناد من أطراف عربية أدركت دور الحركة وعمق تأثيرها على المستوى الوطني، وسعت لبناء علاقة إيجابية مع الحركة، على الرغم من انعكاسات الانقسام على هذه العلاقات لاحقاً.

وعلى المستوى الدولي وبالرغم من الحصار، فقد تطورت العلاقة مع الاتحاد الروسي، ومع عدد من الدول الأوروبية التي رأت بعضها (بالرغم من عضويته في الاتحاد الأوروبي) أن قرارات الاتحاد ملزمة لمؤسسات الاتحاد، وليس للدول الأعضاء فيه، كما شهدت هذه المرحلة تطوراً للعلاقة مع جنوب إفريقيا، وسلسلة من الاتصالات مع عدد من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

6. مرحلة الحصار والحرب (2007–2011):

سعت الولايات المتحدة لتشديد الخناق على حركة حماس من خلال حصار غزة، واستفاد الاحتلال من ذلك فشن عدواناً واسعاً على غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2008، وراهنت أطراف عديدة إقليمية على إنهاء المقاومة في غزة وتقويض حركة حماس خلال هذه العملية، التي رأت فيها رام الله فرصة لاستعادة غزة!!

وشكل صمود حركة حماس والالتفاف الشعبي حولها، وفشل "إسرائيل" في اجتياح قطاع غزة، لطمة للاحتلال لم يكن يتوقعها، ونصراً عزز مكانة الحركة إقليمياً ودولياً. وانعكس ذلك على لعلاقات حماس السياسية إقليمياً ودولياً.

وتطورت علاقات الحركة الإقليمية في هذه المرحلة وترسخت تحالفاتها واتسعت دائرة علاقاتها الدولية وأصبحت محط اهتمام دوائر صنع القرار الأوروبية، وفي هذه المرحلة تطورت العلاقة مع روسيا لتصل إلى لقاءات رسمية على مستوى الرئاسة، كما شهدت بداية لعلاقات الحركة مع الحزب الشيوعي الصيني.

كما كان لجهود النشطاء من مختلف دول العالم في كسر الحصار عن قطاع غزة أثر مهم في فتح العديد من قنوات الاتصال مع الحركة، وهزت هذه الجهود الصورة النمطية التي حاول الكيان الصهيوني دوماً رسمها للمقاومة.

7. مرحلة الثورات العربية:

من المبكر الحديث عن آثار هذه المرحلة على علاقات الحركة السياسية لسببين: أولهما أن هذه المرحلة لم تصل إلى نهاياتها التي يمكن أن يتم الاستنتاج القطعي على أساسها. أما السبب الثاني فهو مرتبط بطبيعة التقلبات والصراعات الإقليمية، والتي شكلت بالنسبة لأطراف عديدة منطلقاً لتحديد مواقفها تجاه الحركة، بعد أن كان مشروع الحركة المقاوم هو المعيار الأساسي بل وربما الوحيد لسنوات مضت.

ولعل التحدي الأبرز الذي يواجه حماس وعلاقاتها السياسية إقليمياً في ظلّ البيئة الإقليمية المتقلبة هو حالة الانقسام الكبير أفقياً وعمودياً على صعيد الإقليم بشكل عام، وعلى صعيد كل قطر بشكل خاص. وهو تحدٍّ من جانبين، إذ يذكي هذا الانقسام صراعات داخلية تضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية، كما أن أطرافاً عديدة تحاول إقحام حماس في خصوماتها وصراعاتها، وهو ما قررت حماس ألا تتورط فيه.

دور "إسرائيل" واللوبي المؤيد لها في تشويه صورة حماس الخارجية:

لا شكّ أن "إسرائيل" نظرت بقلق كبير إلى علاقات حماس واتصالاتها على المستوى الدولي، ونحن نعتقد أن وضع حماس على لائحة الإرهاب الأمريكية سنة 1993 كان نتيجة ضغوط "إسرائيل" واللوبي الصهيوني الذي ركز منذ مطلع التسعينيات هجومه على حركة حماس أكثر من هجومه على مجمل الفصائل الفلسطينية، فصائل منظمة التحرير وغيرها، ولا شكّ أن بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993، تراجع هجوم اللوبي

المؤيد لـ"إسرائيل" على فصائل م.ت.ف وتزايد وتصاعد هجومه على حركة حماس. وبلغت جرأة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وسطوته أنه شنَّ هجوماً على الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter على الرغم من دعمه للمشروع الصهيوني، وعلى الرغم من كل الوزن السياسي الذي يتمتع به في الولايات المتحدة، ودوره في إبرام اتفاق كامب ديفيد، وذلك بعد لقائه الأخ خالد مشعل.

عمل اللوبي الصهيوني ضدّ حركة حماس في ثلاثة اتجاهات متوازية:

1. الاختباء خلف قضية "الإرهاب"، العمل على تشويه صورة الحركة وتقديمها بالذات بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001 كـ"حركة إرهابية"، وأن الصورة التي عانت منها الولايات المتحدة في هذه الأحداث هي الصورة نفسها التي تعانيها "إسرائيل".
2. الضغط على كل السياسيين الذين يعبّرون عن مواقف يتفهمون فيها شيئاً من سلوك المقاومة الفلسطينية، فضلاً عن سلوك حماس ومواقفها والضغط على كل السياسيين الذين يحاولون الاتصال مع حركة حماس أو عقد لقاءات معها، أو اللذين التقوا مع الحركة بغض النظر على مواقعهم.
3. ضغط اللوبي الصهيوني عبر وسائل الإعلام المختلفة لتقديم الحركة بصورة سلبية ومستفيداً من الصورة النمطية العالقة في الذهن الأمريكي للنضال الفلسطيني وللشخصية العربية.

فيما يتعلق بأوروبا، لم تحقق جهود مجموعات الضغط الصهيونية على المستوى الأوروبي النجاح المطلوب إسرائيلياً، لذلك لجأت "إسرائيل" لاستخدام الضغط الأمريكي على أوروبا لتدرج حركة حماس على "لائحة الإرهاب" بعد أكثر من عشر سنوات من إدراج حماس على لائحة الإرهاب الأمريكية. ويمكن القول إن الجهود التي بذلتها الحركة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وقوى وأطراف مؤيّدة للحق الفلسطيني في أوروبا، نجحت الى حدّ معقول في إيضاح كثير من الصور التي كان يحاول اللوبي الصهيوني نقلها، كما نجحت في تحقيق بعض الإنجازات لصالح القضية الفلسطينية من قبيل منع التعامل مع أيّ شركات تعمل في مجال الاستيطان في الكيان الصهيوني، ورفض التعامل مع المؤسسات والجامعات الصهيونية من قبل عدد معتبر من الجامعات الغربية والأوروبية بشكل عام.

إن المواجهة الفاعلة للجهود التي تبذلها اللوبيات الصهيونية، والحكومة الإسرائيلية تتطلب توحيداً للجهود العربية والفلسطينية على هذا الصعيد.

تأثير اعتبار حركة حماس "حركة إرهابية" على علاقاتها الخارجية:

لا شكّ أن اعتبار حركة حماس "حركة إرهابية" ترك آثاراً على علاقاتها الخارجية ابتداء مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تلتزم السياسات الأمريكية بشكل كامل، بالذات دول في الجوار الأمريكي ككندا واليابان. ولا شكّ أن تصنيف حماس كـ"حركة إرهابية" وفق اللائحة الأمريكية للإرهاب أدى لتعثر بناء العلاقات مع هذه الدول ودول شبيهة بشكل كبير. أيضاً، هذه الدول لم تبدي أيّ محالة لفهم موقف حركة حماس والتزمت الموقف الأمريكي.

هناك دول أوروبية عديدة تعاملت مع حركة حماس وبدأت تشكل صور ورؤية مختلفة عن الرؤية الأمريكية، إلا أن هذه الدول ونتيجة الضغوط الأمريكية واتهام الحركة بـ"الإرهاب" لا تعلن عن علاقاتها، وإن كنا نعتقد أن هناك إدراك أمريكي ومعلومات أمريكية عن اتصالات هذه الدول بالحركة؛ لكن اتهام الحركة بـ"الإرهاب" جعل الأمر متعذراً على سياسيي هذه الدول الإفصاح بشكل واضح وجليّ عن علاقاتهم مع الحركة.

هناك دول أخرى لم تعبأ كثيراً بالموقف الأمريكي لكنها تتعرض لضغوط أمريكية متواصلة ما يعيق نمو هذه العلاقات بشكل مريح، وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن هناك فئة رابعة من هذه الدول استطاعت أن تواجه الضغوط الأمريكية واستطاعت أن تتعامل مع حركة حماس بشكل واضح ومعلن وصريح وما زالت هذه العلاقات قائمة وتتواصل وتنمو.

إذاً، بالمجمل فإن اتهام حركة حماس بـ"الإرهاب" ترك آثاره على علاقات الحركة بالدول التي تربط كثيراً من سياساتها بشكل كلي أو جزئي بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية أو تتحالف معها بشكل كبير على صعيد المنطقة. وهذا يشير أن اتهام الحركة بـ"الإرهاب" لم يترك أثراً كبيراً لدى الشعوب، التي أدركت أن اتهام الحركة بـ"الإرهاب" هو مسألة سياسية ولا علاقة له بالواقع، وكثيراً ما كان يحدث تجاوب شعبي كبير مع التوضيح الذي تقدمه الحركة لبعض الاتهامات، بل كنا نجد أن بعض الأطراف كانت تقوم بالدفاع عن حركة حماس أو التعبير عن موقف مؤيد للحركة بصورة أو بأخرى. وظلّ البُعد الشعبي أكثر قدرة على التمييز بين الموقف السياسي وبين أن يعدّ حركة حماس "حركة إرهابية" بالفعل.

هل يشكل التزام حماس الإسلامي، والتزامها ببرنامج المقاومة، ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل" عائقاً أمامها في علاقاتها الخارجية:

لا شكّ أن كون حماس حركة تحرر وطني بمرجعية إسلامية في ظلّ الموقف السلبي من الإسلاميين على الصعيد الغربي وفي الولايات المتحدة، شكّل في بدايات انطلاق الحركة إشكالاً وكنا نلمس في اتصالات الشخصيات والمؤسسات الأمريكية المختلفة التباساً لا يلبث أن يتحول الى حالة من المفاجأة عندما يتم التعامل مع الحركة، إذ أن ما يرونه يختلف تماماً عن الصورة النمطية، كان هؤلاء يكتشفون أن حركة حماس هي حركة وطنية سياسية واعية، المقاومة سياسة واضحة لها في مواجهة الاحتلال، ولغة الخطاب السياسي والحجة السياسية والرؤية السياسية لغة واضحة، وهي لا تتناقض مع القيم التي يطرحها الغرب من حيث الديموقراطية والحرية وتقرير المصير وحقوق الإنسان، واستطاعت الحركة أن تترك أثراً وانطباعاً إيجابياً لدى هذه الأطراف حول طبيعة الالتزام الديني. وهذا أعطى الحركة مصداقيةً، وأثبت أن التزام الحركة الإسلامي له أثر إيجابي، وليس سلبياً كما كان يُروَّج في الدعاية الصهيونية. كوننا حركة وطنية بمرجعية إسلامية لم نجد له آثاراً سلبية مع دول أخرى كروسيا والصين ودول أمريكيا اللاتينية وإفريقيا ودول أخرى، بل نلمس احتراماً لالتزام الحركة الإسلامي وتقديراً للحركة التي يحترم أبناؤها قيم المجتمع الذي ينتمون إليه.

وبشكل واقعي، فإن الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة بعد فوز الحركة بانتخابات 2006 تحت مسمى شروط الرباعية، تركت أثراً على علاقات الحركة الخارجية وبالذات على الصعيد الدولي، إذ إن كل الأطراف الدولية، حتى ذات العلاقة الإيجابية مع الحركة، سعت لإقناع الحركة في المرحلة الأولى لتعلن قبولها لهذه الشروط، وقد تعاملت الحركة مع هذه المسألة بوضوح. إذ أكدت أن هذه الشروط إنما جاءت لتعطيل دورها السياسي بعد فوزها في الانتخابات، وهو ما كان مفاجأة لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة، وأن المطالب التي قدمتها الرباعية هي شروط التزم بها ياسر عرفات منذ الثمانينيات، ولم تحقق ما وعد به من تسوية ومن حلّ للقضية الفلسطينية.

وهكذا فإن المرحلة الأولى كانت مرحلة نقاش لهذه الشروط وتوضيح لموقف الحركة منها. ولا شكّ أن هذه المرحلة أثمرت تفهماً للعديد من الأطراف لكنها لم تحدث تغييراً في شروط الرباعية.

أما المرحلة الثانية في مواجهة هذه الشروط، فكانت بالتأكيد على تمسك الحركة بثوابتها وتعزيز قدرتها الميدانية. ولا شكّ أن تمسك الحركة بثوابتها من رفض التنازل عن الحقوق الفلسطينية والتمسك بالمقاومة تعزز على أنه موقف أساسي لا تقبل الحركة التنازل عنه بعد صمود الحركة أمام العدوان الإسرائيلي في عملية "الرصاص المصبوب" Cast Lead عام 2009/2008، وصمود الحركة في مواجهة العدوان الصهيوني، وفي تحقيق ضربات مؤثرة على الكيان الصهيوني سنة 2012. أيضاً، أكدت الحركة لكل الأطراف أن الحديث عن شروط الرباعية هو محاولة للضغط لن يكون لها نتائج. في الآونة الأخيرة منذ مطلع سنة 2013 وحتى الآن تراجع الضغط الدولي على حركة حماس للقبول بشروط الرباعية، مع قناعتنا بأن أسباب هذا التراجع عديدة؛ منها بشكل أساسي صمود حركة حماس في مواجهة الضغوط والعدوان، إضافة الى تعثر مسار التسوية، وتصاعد حدة التغييرات، ما أدى لعدم الاستقرار في المنطقة.

ثالثاً: تطور العلاقات الدولية لحركة حماس:

اهتمت حماس في علاقاتها الدولية بالبعدين الرسمي والحزبي، إذ بالرغم من وجود المؤسسات ودورها في صناعة القرار السياسي، إلا أن تداول السلطة، والحياة الديموقراطية في تلك الدول تفرض عدم الاكتفاء ببناء العلاقات مع السلطة وحدها، بل مع الأحزاب وقوى المجتمع المدني الفاعلة. لذلك كان من أساسيات بناء علاقات حماس السياسية على المستوى الدولي الاهتمام بالعلاقة مع المؤسسات الرسمية (الخارجية، رئاسة الدولة أو الحكومة...إلخ) ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بموازاة ذلك.

وضعت قيادة حماس جملة من القواعد لتطوير علاقاتها الدولية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. يحكم العلاقات الدولية ذات المبادئ والسياسيات التي تحكم علاقات الحركة السياسية.
2. على الرغم من أهمية العلاقات الدولية في الحركة وضرورة كسب أصدقاء ومؤيدين لحقوقنا المشروعة، إلا أن ذلك لا يتحقق على أساس تنازلات تمس الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني أو مشروع المقاومة والتحرير كمشروع وطني فلسطيني.

3. إن العامل الأساسي في العلاقات الدولية هو امتلاك القوة، القوة على الأرض في ارتباطنا بشعبنا وبحقوقنا، والقوة في مواجهة الاحتلال مقاومة وصموداً، والقوة في عمق ارتباطنا بأمتنا كعمق استراتيجي وارتباطها بنا.
4. إدراك حجم الاختراق الصهيوني ووسائل ضغطه في البيئة الدولية، والحاجة إلى مواجهة هذا الاختراق بأساليب تكافئ في نتائجها أثره قدر المستطاع.
5. عدم اقتصار العلاقات الدولية على الغرب ولا سيّما الولايات المتحدة ودول أوروبية محددة، بل اتساع هذه الدائرة إلى قارات العالم كلها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية كذلك.
6. إن العلاقات لا تستقيم إذا كان منطقها العقلية الضيقة التي تسعى لإعادة تأهيل الجانب الفلسطيني ليقبل بالاحتلال، أو التغيير بما يناسب عملية التسوية وشروطها، بل لا بدّ لنجاح مسار العلاقات السياسية أن تتم في إطار من الفهم للمبادئ وإدراك عميق لحقوق الشعب الفلسطيني وقبول التعامل مع حماس كما هي، وليس من خلال عملية تأهيل لم تنجح من تحقيق المراد منها مع أطراف أخرى.

وقد ساعدت هذه المبادئ في دفع علاقات الحركة باتجاهات عديدة، أثمرت في تطوير العلاقة مع روسيا، وشرق آسيا، وفي إفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما أنها جعلت الحركة معنية ببناء علاقات على أسس صحيحة دونما استعجال لهذه العلاقات، قد يخل بالتوازن المطلوب في العلاقات بين الأطراف.

بدأت حماس اتصالاتها الدولية (عبر سفارات الدول المختلفة في عدد من العواصم العربية والإسلامية) منذ سنة 1993، وشملت هذه الاتصالات سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، إضافة لعدد من الدول الأوروبية الأخرى. وكانت بعض الاتصالات تتم بمبادرة من سفارات هذه الدول.

وقد قررت الحركة الاعتذار عن استمرار اللقاءات مع سفارة الولايات المتحدة ما لم يتطور مستوى اللقاءات ويتغير أسلوبها. ثم ما لبثت الولايات المتحدة أن أدرجت الحركة على "لائحة الإرهاب" نتيجة تمسكها بالمقاومة ورفضها للتسوية آنذاك، ما أدى إلى وقف بعض السفارات الأوروبية لتواصلها مع حماس في عمّان، فيما تواصلت اتصالات سفارات أوروبية عديدة مع الحركة من خلال ممثليها في طهران والخرطوم وبيروت، غير أنها ظلت في حدود الاتصالات المرتبطة بالتطورات والأحداث. وفي سنة 1995،

بادرت أطراف أوروبية للتواصل مع حماس في محاولة لإقناع الحركة بأهمية المشاركة في انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي الفلسطيني، وأكدت حماس آنذاك عدم مشاركتها في هذه الانتخابات، وكحق ديموقراطي في التعبير عن موقف سياسي.

وفي سنة 1998، ومع بداية الاستعداد لمفاوضات "الحل النهائي"، تلقت حماس رسالة من ألمانيا حملها كبير مستشاري رئيس وزرائها آنذاك، تهدف إلى حثّ الحركة على دعم جهود التسوية، وتعد بإعطاء الحركة دوراً في المفاوضات وفي إدارة شؤون السلطة، ودوراً في "الحل النهائي" في حال موافقتها على ذلك. وكانت سنة 2000 سنة فتح الاتصالات مع العديد من العواصم الأوروبية، لا سيّما دول حوض المتوسط، إضافة إلى سويسرا والنرويج.

1. حماس والولايات المتحدة:

انطلقت حماس في علاقاتها السياسية من رؤية واضحة، وبأفق سياسي منفتح على العلاقة مع كل مكونات المجتمع الدولي باعتبار الاحتلال الإسرائيلي العدو الذي تواجهه حماس وشعبنا الفلسطيني، وتعاملت حماس بهذه الروح في كل اتصالاتها مع أطراف المجتمع الدولي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت دوماً مع حماس وفق الحسابات الإسرائيلية، فإدراج حماس على "لائحة الإرهاب" الأمريكية جاء بضغوط إسرائيلية، وإدراج حماس على "اللائحة الأوروبية للإرهاب" جاء بضغوط أمريكية لصالح مطلب إسرائيلي لم يكن يجد التجاوب أوروبياً.

ومع أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، ازداد الموقف الأمريكي من سلبيته، وزاد من سوء التصرف الأمريكي عدم وجود تعريف محدد لمصطلح الإرهاب. وأصبح الاتصال بحماس من طرف أيّ مواطن أمريكي جريمة يحاسب عليها أمام القضاء والقانون الأمريكي.

وبالرغم من ذلك فقد انعقدت وبشكل دائم لقاءات مع شخصيات أمريكية (ليس لها مناصب رسمية) وإن كانت قد شغلت سابقاً مواقع سياسية، وكل هذه اللقاءات كانت بضوء أخضر من السلطات الرسمية، وكان أبرزها اللقاء مع الرئيس الأسبق جيمي كارتر سنة 2008 وبعد فوز الرئيس أوباما بالانتخابات.

وفي مناسبات محددة التقت شخصيات في مواقع رسمية مع الحركة، مع تأكيدها على ضرورة عدم الإعلان عن اللقاء على الرغم من موافقة مرجعياتها عليه.

ويمكن تقييم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية في النقاط التالية:

أ. تعاملت الولايات المتحدة مع حماس من منطلق المصالح الإسرائيلية، وما زالت هذه القاعدة حاضرة في تعامل الإدارة مع حماس.

ب. على الرغم من الانفتاح الذي أبداه العديد من الشخصيات الأمريكية التي التقت الحركة، فإن الولايات المتحدة لم تحاول أن تكون منفتحة في فهم مواقف حماس، بل حاولت أن تضغط دائماً لتقبل حماس ما تشترطه الولايات المتحدة.

ج. لم تنجح كل الاتصالات في تحقيق اختراق جدّي على مستوى العلاقة بسبب إصرار الولايات المتحدة على الانطلاق في العلاقة مع حماس من الاستجابة للشروط الإسرائيلية.

2. حماس والدول الأوروبية:

تأثرت العلاقات الأوروبية بشكل كبير بمحطتين أساسيتين، المحطة الأولى التي فرضت الضغوط الأمريكية فيها على أوروبا وضع حركة حماس على "لائحة الإرهاب" في أعقاب انتفاضة الأقصى. وبالرغم من أن وضع حماس على "لائحة الإرهاب" منع مؤسسات الاتحاد الأوروبي من الاتصال بها، إلا أنه لم يمنع العديد من الدول الأوروبية من الاتصال. وكان الأثر الأبرز لهذا الحصار في الشهور الأولى هو تجميد اتصالات الدول الأوروبية بحماس، لكنها سرعان ما عادت لتتصل بحماس بعد المحطة الثانية المهمة المتمثلة بالانتخابات.

إذ على الرغم من شروط الرباعية الدولية، شعرت أوروبا بأن الاتصال بحركة حماس أمر مهم خصوصاً بعد فوزها بالانتخابات، وما يمكن أن يشكله عدم التعامل مع حماس من عقبات سلبية أو من إساءة للصورة التي لطالما تحدثت عنها أوروبا فيما يتعلق بالديموقراطية وحرية اختيار الشعوب باحترام نتائج الانتخابات.

ويمكن الإشارة إلى بعض العوامل المؤثرة في العلاقات الأوروبية مع حماس:

أ. أن أوروبا ليس لها دور سياسي أوروبي مُوَحَّد تماماً، وإنما تلعب الدول الأوروبية أدواراً لا تتجاوز السقف الأمريكي، وهو ما يضعف الدور الأوروبي على صعيد القضية الفلسطينية وفي الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه هذا الدور الأوروبي لا يستطيع أن يكون أوروبياً بقدر ما تكون هناك سياسات عامة، وكل دولة تتصرف بما تعتقد أنه مصالحها.

ب. أن مجمل الدور الأوروبي مرفوض إسرائيلياً لذلك فهو يأتي في سياقات محددة لا تتعارض مع المصالح الإسرائيلية والأمريكية، وبذلك يبقى الدور الأوروبي قاصراً عن لعب دور فاعل، ويكاد ينحصر في ملئ فراغ الدور الأمريكي، سواء في حال عجزه عن تحقيق أي تقدم، أم تركيزه على أولويات أخرى، أم انشغاله في أزمات أشد سخونة.

ج. إن أوروبا تلعب دور المُموِّل لـ"عملية السلام" ولم تلعب دور المؤثر، لذلك لم يكن دورها في العلاقات مع القضية الفلسطينية دوراً أساسياً.

د. وبالرغم من ذلك فقد حرصت حماس على علاقة إيجابية مع الدول الأوروبية، وربما من السابق لأوانه الكشف عن هذه العلاقات نتيجة الالتزام المتبادل بين حركة حماس وهذه الدول بعدم الإفصاح عن هذه العلاقات. ويمكن القول إننا ومنذ سنة 2006 نشهد نمواً وتطوراً في هذه العلاقات، وهناك دول لا تمانع في الحديث عن هذه العلاقات كسويسرا والنرويج، لكن هناك دول أخرى تتعامل مع الحركة بمستويات سياسية رسمية وبشكل دائم وليس مجرد اتصالات، وهناك خمس دول من دول الاتحاد الأوروبي بينها وبين الحركة هذا الشكل من العلاقات.

والحركة حريصة على تطوير هذه العلاقات وهناك جهد سياسي من قبل الحركة في الوقت الراهن لرفع اسم الحركة عن "لائحة الإرهاب" الأوروبية. وعلى الرغم من وجود تجاوب من بعض الدول إلا أن ما يعيق الأمر هو أن القرار الأوروبي لا بدّ من أن يكون بالإجماع. وهناك بعض دول الاتحاد الأوروبي الجديدة والتي ربما تلتزم بسياسيات الإدارة الأمريكية أكثر منها كونها قريبة من السياسات الأوروبية.

3. حماس وروسيا:

هناك تفاوت في هذه العلاقات على الرغم من أن هذه الدول تنتمي الى مجموعة البريكس BRICS إضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، لكن علاقة حماس بروسيا بدأت سنة 2005 ويُشهَد للقيادة الروسية أو للرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Putin بأنه دعا إلى هذه العلاقة قبل دخول الحركة الانتخابات. وفي أعقاب إعلان الحركة عن الدخول بالانتخابات بدأت الاتصالات مع الحركة، وزار وفد من الحركة روسيا، وكانت له لقاءات رسمية أولية فيها.

وبعد فوز الحركة بالانتخابات، دعت روسيا حماس لزيارتها، حيث استقبل رئيس الوزراء الروسي ديميتري ميدفيدف Dmitry Medvedev في مطلع آذار/ مارس 2006

وفداً من الحركة في موسكو برئاسة الأخ خالد مشعل. وبعد ذلك تطورت اللقاءات بين الحركة وروسيا، وكان هناك العديد من الزيارات والعلاقات على مستويات مختلفة، تُوّجت باللقاء الذي جمع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة بالرئيس الروسي ديميتري ميدفيدف (الذي أصبح رئيساً لروسيا في الفترة 2008–2012) وبحضور الرئيس بشار الأسد في أيار/ مايو 2010، وما تزال العلاقة بين الحركة وروسيا قائمة على أساس الاحترام المتبادل.

تقدر روسيا دور الحركة وتدركه، وتستطيع روسيا أن تلعب دوراً أفضل على صعيد القضية الفلسطينية وأكثر تأثيراً لصالح مصالح الشعب الفلسطيني. ولعل أبرز مظاهر هذه العلاقات اللقاءات المتعددة والمتتابعة بين قيادة الحركة والمسؤولين الروس لا سيّما وزير الخارجية الروسي، وأعضاء مجلس الدوما، ومساعدي رئيس الجمهورية، والمندوب الخاص للشرق الأوسط. ولم تكن هذه الزيارات ذات طابع يغلب عليه البروتوكول والحوار السياسي، بل تجاوزها إلى عمل جدي وحقيقي لبناء تفاهمات تخدم القضية والشعب الفلسطيني.

4. حماس والصين:

أما فيما يتعلق بالصين، ففي إطار حرصها على بناء علاقات إيجابية مع المنطقة، فإن هناك بدايات للاتصال بين الحركة والصين ولقاءات سياسية مشجعة تهدف لتطوير العلاقة مع الصين، خاصة أن الذاكرة العربية نظرت للصين على أنها وما تزال تشكل دعماً للقضية الفلسطينية في محطاتها المختلفة. وفي ظلّ الاعتقاد السائد أن الصين ستكون لاعباً أساسياً على المستوى الدولي خلال العقد القادم، في سياق ما تفرضه الولايات المتحدة من تحديات على المستوى الدولي ما يدفع بأكثر من طرف لإعادة النظر في شكل علاقاته مع المنطقة وطبيعتها، فإن من المتوقع أن يتصاعد دور الصين كقطب سياسي دولي، الأمر الذي يفتح الآفاق لعلاقات إيجابية مع الصين؛ بوادرها قائمة، وتسعى الحركة إلى تطويرها.

5. حماس والهند:

العلاقات مع الهند على الصعيد الرسمي ما تزال في إطار الاتصالات الأولية ولا يمكن تصنيفها في دائرة العلاقات الرسمية، في حين أن العلاقات على المستوى الحزبي ومؤسسات المجتمع المدني ينمو بشكل إيجابي، وقد يترك آثاراً إيجابية على الصعيد الرسمي.

ويجب ألا يتم إغفال أثر العلاقات الفلسطينية التاريخية لـ م.ت.ف مع الهند على أيّ علاقة على الصعيد الفلسطيني، كما لا يمكن إهمال التأثير الإسرائيلي على مثل هذه العلاقات، والتي تحاول استخدام قضية "الإرهاب" للضغط على العلاقات الفلسطينية مع الهند بشكل عام. وبالرغم من كل ذلك، فإن فرص العلاقة مع الهند تظل قائمة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تاريخ علاقة الهند ودعمها للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية المختلفة، وحداثة العلاقات الهندية – الإسرائيلية.

6. حماس وجنوب إفريقيا:

أما فيما يخص العلاقة مع جنوب إفريقيا، فهي علاقة يمكن وصفها بالجيدة، وهي علاقة بدأت مبكراً. وقد نظرت جنوب إفريقيا إلى النضال الفلسطيني بعد إنهاء نظام الفصل العنصري نظرة دعم وتأييد. وبعد خروج الشيخ أحمد ياسين من السجن سنة 1998 جرى توجيه دعوة رسمية له لزيارة جنوب إفريقيا، إلا أن الزيارة لم تتم بسبب ضغوط من منظمة التحرير آنذاك، وياسر عرفات شخصياً، وبالرغم من ذلك فإن علاقة الحركة وجنوب إفريقيا، وعلى مدى الأعوام التي تلت ذلك، تطورت بشكل ثابت، وجرى عقد العديد من اللقاءات على مستوى قيادي، والتقى رئيس المكتب السياسي للحركة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وعدداً من المسؤولين. كما تمت العديد من الزيارات لجنوب إفريقيا لوفود من الحركة، علاوة على لقاءات مع شخصيات أساسية في جنوب إفريقيا كان إطارها العام تطوير العلاقة وتعزيزها بين الطرفين.

وتبدي جنوب إفريقيا حرصاً واضحاً على تقديم خبرتها في مواجهة الكيان العنصري للجانب الفلسطيني، لا سيّما وأن جنوب إفريقيا تمثل نموذجاً في إدارة الصراع مع كيان عنصري، يمكن أن يستفاد منه في جوانب أساسية في مواجهة الكيان الصهيوني.

إبان العدوان على غزة عام 2009/2008، عبَّرت جنوب إفريقيا عن دعمها للشعب الفلسطيني ومقاومته، وعبَّر رئيس جنوب إفريقيا وبرلمان جنوب إفريقيا عن إدانة العدوان، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في حقه في مقاومة الاحتلال. وفي سنة 2012، زار عدد من الوفود الرسمية قطاع غزة، وفي العديد من الزيارات التي قام بها موفدون رسميون إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 التقوا خلالها قيادات من الحركة، وهناك سعي من الطرفين لتطوير العلاقات الثنائية وتعزيزها.

7. حماس ودول أمريكا اللاتينية:

على صعيد أمريكا اللاتينية هناك اتصالات مع عدد من الدول، وهناك لقاءات منتظمة مع عدد من الدول لا سيّما فنزويلا والبرازيل وكوبا. كما جرت لقاءات عدد من وزراء الخارجية في أمريكا اللاتينية، ولقاءات المبعوثين للمنطقة إضافة إلى قنوات إتصال دائمة مع عدد من دول أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها اللوبيات الصهيونية لتعطيل العلاقات اللاتينية الفلسطينية بشكل عام وعلاقات حماس مع أمريكا اللاتينية بشكل خاص، والتغلغل الأمني الصهيوني في هذه المنطقة، فإن فرص العلاقة بين الحركة وأمريكا اللاتينية ما تزال واعدة بشكل كبير.

رابعاً: حـــول نجاحــــات حمــــاس وإخفاقاتهـــا فـــي علاقاتهـــا الخارجيـــة:

لا شكّ أن حركة حماس نجحت في الخارجية في كثير من العناوين والقضايا. أولاً، نجحت الحركة في تقديم خطاب سياسي متماسك يتمسك بالحقوق والثوابت الفلسطينية، ويتمسك بالمقاومة، وفي الوقت ذاته ينسجم مع القانون الدولي من حيث حقّ الشعوب في الحرية وتقرير المصير، وهو ما أزعج الكيان الصهيوني وداعميه، لأن خطاب الحركة السياسي في هذه المجال كان متماسكاً بقدر لم يكن الإمكان الرد عليه بسهولة، بل كان الرد عليه يؤدي لنتائج خلاف ما يريد الكيان الصهيوني وداعميه.

نقطة النجاح الثانية، أن الحركة تعاملت بشكل عام بانفتاح مع العلاقات السياسية، والعلاقات الدولية كجزء من هذه العلاقات، وهو ما كشف عن قدرة ومرونة عالية للحركة شكلت لدى الأطراف قناعات إيجابية، يعبر عنها البعض فيما لا يعبر عنها أطراف أخرى، وتتعاطى من خلالها أن حركة حماس قادرة على بناء العلاقات وعلى الإيفاء بما تلتزم به في سياق هذه العلاقات دون أن يؤثر ذلك على مبادئها.

واستطاعت حركة حماس إنشاء وتطوير شبكة من العلاقات على الصعيد الدولي في ظلّ هجوم يقوم به اللوبي الصهيوني عليها، وفي ظلّ هجوم ومحاولة لتعطيل علاقاتها تقوم بها السلطة الفلسطينية وسفاراتها، وأيضاً في ظلّ جزء من البيئة الإقليمية لا يتعامل بشكل إيجابي مع الحركة، وهذا بلا شكّ من نجاحات حماس.

من نجاحات الحركة تمكنها من تقديم صيغة من العلاقات السياسية التي احترمت فيها الخصوصيات التي قامت بين الحركة والدول، واحترمت رغبة كثير من الدول ببقاء العلاقات غير معلنة، مما شكَّل مصداقية وثقة في العلاقة مع حماس، وهو ما أثمر شبكة واسعة من العلاقات في أوروبا، والأمريكيتين، وآسيا، وإفريقيا.

أيضاً من النجاحات التي حققتها حركة حماس أنها جمعت بين العلاقات على الصعيد الرسمي والعلاقات على صعيد مؤسسات المجتمع المدني والقوى والشخصيات المؤثرة في البيئة السياسية، وهو ما شكَّل لحماس وما زال فرصة على صعيد العلاقات السياسية.

ومن الواضح أن مستويات علاقات الحركة في البيئة الدولية ما تزال متباينة بشكل واسع من دول ما تزال العلاقات معها في محطة الاتصال الأولي، وصولاً إلى دول تتمتع الحركة بعلاقات قوية وراسخة معها، ما يملي على الحركة أداءً متعدد الأشكال والأدوات، وربما ينتج أحياناً بعض الارتباكات.

ومن الثغرات التي واجهت الحركة في علاقاتها الدولية، "الاتهام بالإرهاب" الذي تبناه اللوبي الصهيوني والولايات المتحدة، وهو ما شكل عقبة ما بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001.

من التحديات التي واجهت الحركة على صعيد علاقاتها الدولية محاولة العديد من الأطراف ربط مستوى تقدم علاقاتها بحماس، بإعادة حماس لصياغة موقفها ورؤيتها تجاه التسوية، بدل التعامل مع الحركة كما هي.

ومن التحديات حاجة العلاقات مع المجتمع الدولي إلى ديناميات تختلف عنها في بيئة العلاقات العربية أو الإقليمية.

وفي مرحلة من المراحل شكَّل الخطاب والأداء الإعلامي العام للحركة أحد الثغرات في إدارة العلاقات السياسية للحركة.

وبكل الأحوال فإن ما حققته الحركة على صعيد العلاقات الدولية بإيجابياته يتفوق على ثغراته، غير أن معالجة الثغرات، على ضرورته، من شأنه أن يؤدي إلى تحسين مستوى وشبكة علاقات الحركة الخارجية بشكل عام والدولية على وجه الخصوص.

ملحق الوثائق

ملحق الوثائق

وثيقة رقم 1:

البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية – حماس[1]

14 كانون الأول/ ديسمبر 1987

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

يا جماهيرنا المرابطة المسلمة:

أنتم اليوم على موعد مع قدر الله سبحانه النافذ في اليهود وأعوانهم.. بل أنتم جزء من هذا القدر الذي سيقتلع جذور كيانهم إن آجلاً أم عاجلاً بإذن الله سبحانه وتعالى.

إن مئات الجرحى وعشرات الشهداء الذين قدموا أرواحهم خلال أسبوع في سبيل الله من أجل عزة أمتهم وكرامتها، ومن أجل استعادة حقنا في وطننا رفعاً لراية الله في الأرض لهي تعبير صادق عن روح التضحية والفداء التي يتمتع بها شعبنا والذي قضّ مضاجع الصهاينة وزلزل كيانهم، والذي أثبت للعالم أن شعباً يطلب الموت لا يمكن أن يموت.

لا بدّ أن يفهم اليهود برغم قيودهم وسجونهم ومعتقلاتهم.. برغم المعاناة التي يعانيها شعبنا في ظل احتلالهم المجرم.. برغم شلالات الدماء التي تنزف كل يوم.. برغم الجراح، فإن شعبنا أقدر منهم على الصبر والثبات في وجه طغيانهم وغطرستهم حتى يعلموا أن سياسة العنف ستقابل [أشد] منها من أبنائنا وشبابنا لأنهم يعشقون جنات الخلد أشد مما يعشق أعداؤنا الحياة الدنيا.

لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضاً لكل الاحتلال وضغوطاته.. رفضاً لسياسة انتزاع الأراضي وغرس المستوطنات.. رفضاً لسياسة القهر من الصهاينة.. جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل.. وراء المؤتمرات الدولية الفارغة.. وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد.. وأن يتيقنوا أن الإسلام هو الحل وهو البديل.

ألا يعلم كل المستوطنون المستهترون أن شعبنا عرف ويعرف طريقه –طريق الاستشهاد وطريق التضحية، وأن شعبنا جواد كريم في هذا الميدان، ولن تجديهم سياسة العسكريين والمستوطنين وستتحطم كل محاولاتهم لإذابة شعبنا وإبادته برغم رصاصهم وبرغم عملائهم وبرغم مخازيهم..

---

[1] البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، ويكيبيديا الإخوان المسلمون.

وليعلموا أن العنف لا يولد إلا العنف وأن القتل لا يولد إلا القتل. وصدق القائل: "وأنا الغريق فما خوفي من البلل".

ولصهاينة المجرمين: ارفعوا أياديكم عن شعبنا – عن مدننا – عن مخيماتنا – عن قرانا، معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة.

وليعلم العالم أن اليهود يرتكبون الجرائم النازية ضدّ شعبنا. وأنهم سيشربون من نفس الكأس.

﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۢ﴾

حركة المقاومة الإسلامية
14–12–1987م

وثيقة رقم 2:

مذكرة حركة حماس إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني[2]

6 نيسان/ أبريل 1990

بسم الله الرحمن الرحيم

من حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
إلى: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
سماحة الشيخ عبد الحميد السائح المحترم
الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية المحترمين
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، نسجل تقديرنا للدعوة الكريمة التي وجهتموها لنا للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ستبدأ أعمالها يوم السبت 12 رمضان 1410هـ الموافق 7/أبريل/1990م. هذه الدعوة التي جاءت باعتبار (حماس) إحدى القوى الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة في قيادة الانتفاضة المباركة والتحدي للاحتلال اليهودي وآلته القمعية، الأمر الذي دفع أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الالتفاف حول حركتهم (حماس) في تلاحم جهادي رائع.. عمّده الدم وكرسته التضحيات.

وإننا إن نعتذر عن المشاركة في اللجنة المذكورة لمجموعة من الظروف والاعتبارات لنسأل الله أن يوفقكم إلى التمسك بحقوق شعبنا وثوابتها التي ضحى من أجلها طيلة السنوات الماضية.

[2] المكتب الإعلامي لحماس، **وثائق حركة المقاومة الإسلامية**، ص 126.

وبهذه المناسبة تؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنها مع وحدة أبناء شعبنا بكل اتجاهاته وقواه على أسس وثوابت واضحة بينة.. دون تفريط أو تنازل... ولذلك فإن حركتنا تطرح عليكم تصوراتنا لأسس تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

لقد جاء تشكيل المجلس الوطني في المرحلة الماضية، نتيجة لإفراز مجموعة من العوامل والظروف السياسية التي مرّ بها شعبنا في السنوات الأولى لنهوضه الوطني بعد شتات 1948.. ومما لا شكّ فيه أنه نتيجة لتغير الظروف والمعطيات، فإن المجلس الوطني الفلسطيني القادم يجب أن تفرزه ظروف المرحلة الراهنة.. مرحلة الانتفاضة المباركة وما كرسته من حقائق ميدانية وتوجهات وقوى شعبية وسياسية.

فقد أكدت انتفاضتنا الباسلة أن شعبنا الفلسطيني البطل قادر —بعون الله— على مواجهة الاحتلال وزعزعة وجوده واستقراره... ومصرٌّ على انتزاع حقوقه الثابتة. كما أثبتت الانتفاضة التلاحم العضوي بين أبناء شعبنا، بكافة قواه وتوجهاته.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ترى أن التشكيل الجديد للمجلس الوطني يجب أن يراعي العناصر التالية:

أولاً: الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وتكون الانتخابات حسب الأقاليم وبنسب تكافئ ثقلها.

ثانياً: إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس التشكيل أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها.

ثالثاً: يتم اختيار المستقلين.. بناء على ما تفرزه نتائج الانتخابات. وفي حالة تعذر الانتخابات يتم تحديد أعدادهم وأسمائهم باتفاق جميع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

رابعاً: لاعتبارات سياسية وإدارية وأمنية ومالية، يفضل تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة النظر في المجلس المركزي ودوره.

خامساً: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تؤكد على أهمية الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا.. ولذلك فإننا في حماس نفتح قلوبنا وصدورنا ونمد أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا. وانسجاماً مع موقف (حماس) الثابت من هذه القضية.. وإجابة للدعوات المنادية باشتراك (حماس) في المجلس الوطني الفلسطيني، من سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ/ عبد الحميد السائح، ومن بعض القوى الفلسطينية والموافقة عليها، يمكن لحماس التعامل بإيجابية مع موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني:

أولاً: اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حقّ للشعب الفلسطيني.

ثانياً: رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض اعتبار الكيان اليهودي كياناً شرعياً ومعترفاً به، تحت أي ظرف من الظروف.. ورفض كل القرارات الدولية التي تنتقص من حقّ شعبنا في كل أرضه، بما فيها القرارات 181، 242، 338.

ثالثاً: التأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال.

رابعاً: اعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، التي عليها القيام بمتطلبات ذلك وتحمل دورها في التحرير.

خامساً: التأكيد على أهمية استمرار الانتفاضة وتطويرها وتصعيدها ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

سادساً: تمثيل (حماس) في المجلس بعدد يساوي ويكافئ ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين 40–50% من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

سابعاً: أن تحصل (حماس) على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها.

ثامناً: أن يوقف فوراً وعلى التَّوكل ما يتعرض له سجناء (حماس) من اعتداءات وتطاول، على أيدي حركة فتح في كل سجون الداخل وإعطائهم حقوق القوى الأخرى في السجون.

تاسعاً: التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوقنا ومع تطلعات شعبنا وتضحياته والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين ثاني 1988م من تنازلات.

عاشراً: مراعاة العناصر الخمسة آنفة الذكر في تشكيل المجلس الوطني. إن هذه الثوابت والمبادئ والشروط، ليست طرحاً جديداً لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ولا يقصد بها التعجيز.. وإنما هي أسس قامت حركتنا من أجل تكريسها والدفاع عنها.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إننا إذ نعرض عليكم تصوراتنا لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني واعتباراتنا للمشاركة والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية.. لنؤكد استعدادنا للعمل المخلص مع كافة القوى الفلسطينية الفاعلة مهما كان فكرها أو انتماؤها داعين الله لكم التوفيق والسداد. والله من وراء القصد. حفظ الله وحدة شعبنا وأمتنا.

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
فلسطين
11 رمضان 1410هـ
6 نيسان (أبريل) 1990م

وثيقة رقم 3:

البيان الأول لكتائب الشهيد عز الدين القسام[3]

1 كانون الثاني/ يناير 1992

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ﴾

بيان عسكري

قتل الحاخام اليهودي (ورون شوشان) ردنا على جرائم الإرهابي رابين

انتقاماً لشلال الدم المتدفق من جراحات شعبنا النازفة في كل مكان من أرضنا الطهور، وحتى تلتهب الأرض ناراً تحت أقدام عصابات اليهود المحتلة لأرض فلسطين، قامت إحدى مجموعاتنا العاملة مساء اليوم الأربعاء الموافق 1992/1/1م بقتل حاخام مستوطنة كفار داروم (ورون شوشان) من خلال إطلاق النار عليه، وليعلم رابين وزمرته بأن قتل الأبرياء من شعبنا سيقابل بنفس الأسلوب وسيكون كل يهودي هدفاً مشروعاً لأبطالنا منذ اللحظة.

عهداً لله بأننا ماضون على درب الجهاد حتى النصر أو الشهادة.

والله أكبر ولله الحمد
والله أكبر والموت للمحتلين

كتائب الشهيد عز الدين القسام
1 يناير 1992م

[3] البيان الأول لكتائب الشهيد عز الدين القسام، ويكيبيديا الإخوان المسلمون.

وثيقة رقم 4:

بيان لحركة حماس ترفض فيه اتفاق القاهرة (أوسلو 2) بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"[4]

14 أيار/ مايو 1994

تجيء ذكرى إعلان قيام دولة الاحتلال والعدوان الصهيوني على أرضنا الفلسطينية المقدسة والتي تصادف يوم غد الأحد 15 أيار (مايو) بعد أقل من أسبوعين على توقيع اتفاق القاهرة المشؤوم، حيث تمر قضيتنا الفلسطينية في مرحلة خطيرة من مراحل صراعنا الطويل مع الاحتلال الغاشم، ففي 15 أيار (مايو) من عام 1948 أعلن بن غوريون قيام دولة العدو المحتل بعد احتلال أرضنا الفلسطينية عام 1948.

وفي هذه الأيام يحتفل الصهاينة المحتلون في ذكرى إعلان قيام دولتهم الباطلة بعد أن استطاعوا هزيمة فئة من شعبنا وإرغامها على الاعتراف بكيانهم الباطل والتنازل عن حقوق شعبنا وأرضه حيث تحقق أخيراً لأقلية مدريد وأوسلو والقاهرة ما أرادوا وانتهوا مما أسموه مفاوضات السلام مع العدو الصهيوني المحتل ووقعوا على بيع فلسطين وشعبها، ووقعوا مع الإرهابي رابين عقود تشغيلهم وعملهم في وظائف إدارية في الإدارة المدنية للعدو.

لقد بات واضحاً وجلياً لشعبنا الفلسطيني ولأمتنا العربية والإسلامية حجم التزوير الذي حاول هؤلاء ممارسته لتمرير تنازلاتهم المهينة، وأصبح لا مجال لهؤلاء لإخفاء ما اقترفت أيديهم من إثم وعدوان على شعبنا وأرضنا وقضيتنا وحقوقنا المقدسة.

شعبنا الفلسطيني.. أمتنا العربية والإسلامية:

إن حركتكم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي أعلنت رفضها الحاسم لاتفاق العار المسمى غزة أريحا، ستعمل مع المخلصين والشرفاء في أمتنا ومع الفصائل الإسلامية والوطنية الرافضة لهذا الاتفاق المهين، على كشف حجم الانهيار والتفريط الذي أتى به الموقعون على الاتفاق المشؤوم في القاهرة وإليكم بعض (بشائر) هذا الاتفاق المهين، التي تزفها إلينا أقلية أوسلو ومدريد والقاهرة:

أولاً: سلطة الإدارة الذاتية، التي تتألف من 24 عضواً يجب أن تخضع لموافقة واعتماد العدو الصهيوني، وأي تغيير في أعضاء هذه الإدارة يجب أن يكون بالاتفاق بين المنظمة وحكومة العدو، ولا يستطيع أي عضو من هؤلاء مباشرة مهامه دون موافقة العدو المحتل، وهذا ما تضمنته المادة الرابعة من اتفاق القاهرة، مما يؤكد أن هذه السلطة إنما هي أداة معيَّنة من قبل الاحتلال، وتابعة له ولا يمكن اعتبارها سلطة وطنية مستقلة.

[4] المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/cairo.htm

ثانياً: ليس من صلاحيات الإدارة الذاتية ولا من اختصاصاتها العلاقات الخارجية والأمن الخارجي، حسبما جاء في المادة الخامسة والمادة السادسة. مما يعني أن هذه السلطة لا تملك أي شكل من أشكال السيادة وأن مهامها محصورة في وظائف مدنية تنفيذية وخدماتية في إطار ما يسمح به الاحتلال.

ثالثاً: إبقاء المستوطنات على حالها في قطاع غزة، وإعطاء المستوطنات والمستوطنين شرعية الوجود وبقاء مهمة حماية المستوطنات والمستوطنين من مسؤولية جيش العدو، وبهذه الحجة فإن قوات الاحتلال وآلياته ستواصل وجودها في قطاع غزة وأريحا وستستمر في تحركاتها في كل الشوارع.

رابعاً: لحكومة العدو الحق في الاعتراض وإيقاف أية قوانين أو لوائح تصدرها السلطة الفلسطينية، كما أشارت المادة السابعة، الأمر الذي يعني أن هذه السلطة لا تملك من أمرها شيئاً وأن مرجعيتها العليا في كل شأن من شؤونها هو الاحتلال، وأن أي قوانين أو قرارات يمكن أن تصدرها يجب أن تخدم الاحتلال أو على الأقل لا تتعارض مع مصالحه.

خامساً: مهام الشرطة الفلسطينية تنحصر في حفظ النظام والأمن الداخلي للفلسطينيين في غزة وأريحا وليس من مسؤولياتها الوقوف في وجه التهديدات الخارجية أو حماية الحدود، ويبقى ذلك من صلاحيات جيش العدو الذي تبقى له الصلاحيات لاتخاذ أية إجراءات يراها ضرورية للقيام بمهامه تلك.

سادساً: يجب أن تعرض منظمة التحرير القوائم الكاملة لأسماء عناصر الشرطة الفلسطينية على سلطات العدو الصهيوني، وللعدو الحق في الاعتراض على أي اسم من هؤلاء مما يؤكد أيضاً على عدم استقلالية أي قرار لسلطة الإدارة المدنية.

سابعاً: تمّ الاتفاق على أسلحة الشرطة الفلسطينية وعلى نوعيتها وعددها، والاتفاق على تسجيل الرقم المتسلسل لكل قطعة سلاح واسم الشخص الذي سيتسلمها من أفراد الشرطة ولا يجوز لأية منظمة أو فرد في غزة وأريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو (أسلحة أخرى؟!) أو حتى البارود الذي يستخدم في أعمال الحفر ولأغراض مدنية.

ثامناً: بموجب هذا الاتفاق تعهدت منظمة التحرير بالامتناع عن أي شكل من أشكال النقد أو التحريض بما في ذلك الحملات الدعائية ضد العدو المحتل وممارساته القمعية، وستتخذ الإجراءات المختلفة لمنع أي منظمة أو مجموعة أو شخص من ممارسة ذلك حسبما ورد في المادة الثانية عشر من الاتفاق، الأمر الذي يحول سلطة الإدارة الذاتية إلى أداة لخدمة المصالح الصهيونية والدفاع عنها. كما يتيح ذلك لهذه الإدارة وسلطات العدو المحتل اعتبار نشر آيات القرآن الكريم التي تتكلم عن أخلاق اليهود الفاسدة وعداوتهم الأبدية للذين آمنوا عملاً من أعمال التحريض الذي يجب منعه وملاحقته.

تاسعاً: المعتقلون الذين تمّ إطلاق سراحهم أو الذين سيطلق سراحهم خلال الأيام القادمة ملزمون بالبقاء في منطقة قطاع غزة وأريحا طيلة المدة المتبقية من محكومياتهم، وهو ما يؤكد أن غزة وأريحا حسب المفهوم الصهيوني عبارة عن سجن كبير لشعبنا. وهو ما أشارت له المادة العشرون من الاتفاق.

عاشراً: المعتقلون الذين يتم الإفراج عنهم ينتمون إلى حركة فتح ومؤيدي التسوية، وترفض حكومة العدو وكذا سلطة الإدارة الذاتية الموافقة على إطلاق سراح معارضي التسوية إلا إذا تعهدوا بتوقيع وثيقة إقرار وتعهد لإدانة كل ماضيهم وجهادهم والتعهد بتأييد الاتفاق المشؤوم ودعمه، وصيغة هذا التعهد المذل فرضتها منظمة التحرير ووفدها المفاوض، وقد رفض المعتقلون الأبطال التوقيع على هذه الوثيقة المهينة.

حادي عشر: ساوت منظمة التحرير بين المجاهدين المعتقلين وبين العملاء الذين خانوا شعبهم ووطنهم حيث قبلت المنظمة أن يتم الإفراج عن المعتقلين مقابل إصدار عفو عن العملاء، والتعهد بإيجاد حلّ لقضيتهم يقبل به العدو، كما تعهدت بعدم ملاحقتهم قضائياً أو إيذائهم بأي شكل من الأشكال.

هذا بعض ما اشتمل عليه اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني.. وهو يصوّر حجم التفريط والتنازل الذي قدمته م.ت.ف ومفاوضوها، ويصوّر الانهيار التام لهؤلاء أمام المفاوضين الصهاينة وأمام الإملاءات الأمريكية، ويؤكد أن ما تمّ ليس تحريراً كما يحاول الواهمون أن يدّعوا، وليس انسحاباً كما تزعم سلطات العدو، وإنما هو إعادة انتشار لجيش العدو بطريقة جديدة تخفف من أعبائهم وتقلل من (المخاطر) التي يتعرضون لها. إن بقية مواد الاتفاق وخرائطه وملاحقه تشتمل على مصائب أكبر وأخطر، وهذا ما يفسر إحجام قيادة المنظمة عن نشر كل ما يتعلق بالاتفاق وتفصيلاته، وستعمل حركتنا على كشف هذا الاتفاق المشؤوم وتبيان مخاطره المدمرة على شعبنا وقضيتنا وفضح رموزه وعرّابيه أولاً بأول..

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نؤكد على ما يلي:

أولاً: إن توقيع ذلك الاتفاق المشؤوم هو نهاية مرحلة وليس نهاية القضية الفلسطينية، ولا يعني نهاية جهاد شعبنا المشروع ضد الاحتلال كما لا يعني نهاية طموحات شعبنا وأهدافه التي كافح وقدم قوافل الشهداء من أجلها، وإنما يعني نهاية مرحلة من مراحل القضية الفلسطينية كما انتهت عدة مراحل سابقة، ونهاية الدور الوطني والنضالي لفئة أوسلو ومدريد والقاهرة.

ثانياً: إن معارضة شعبنا الحاسمة للاتفاق لا تحتاج إلى دليل أو برهان، بل إن أركان مجموعة مدريد وأوسلو والقاهرة نفسها قد بدأت تتضعضع وتنهار بسبب حجم التنازلات المخزية التي اشتمل عليها الاتفاق وهو الأمر الذي يفسر عزوف بعض عرّابي الاتفاق —حتى الآن— عن قبول مناصب في إدارة السلطة الذاتية لخوفهم من غضبة شعبهم وسخطه، ويقينهم أن هذا الاتفاق هو استسلام مقيت للمحتل الغاصب.

ثالثاً: إن ما جاء به هؤلاء من إدارة مرتهنة للاحتلال ومنزوعة السيادة يؤكد أن هذا الاتفاق يحمل في طياته بذور موته وفشله، وأنه غير قابل للاستمرار بأي شكل من الأشكال، ويؤكد أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بالمفاوضات والتنازلات وأن الكفاح والجهاد وتقديم التضحيات هو الطريق الوحيد للتحرير ودحر المحتلين.

رابعاً: لقد اتخذت قيادة حركة (حماس) قراراً برفض توقيع أي معتقل من معتقليها الأبطال على ما يسمى (وثيقة إقرار وتعهد) المذلة التي فرضها الوفد المفاوض. لأن التوقيع على نصّ هذا التعهد يعني إدانة لجهاد شعبنا وإدانة لكل تضحياته وشهدائه وهو ما لا يرضاه أي مخلص وطني.

خامساً: إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ تؤكد رفضها المطلق لهذا الاتفاق، وتعتبره تفريطاً واستسلاماً مهيناً، فإنها ومعها شعبنا الفلسطيني المجاهد ومعظم الفصائل الوطنية والإسلامية ستبقى وفية للشعب والقضية، عازمة على مواصلة طريق الجهاد والتحرير، وتعزيز وحدة شعبنا وتكتيل قواه المجاهدة وتوحيد صفوفه لمواجهة هذا المنعطف الخطير، مع حرصنا الشديد على تجنب أي شكل من أشكال الاقتتال بين أبناء الشعب الواحد.

والله أكبر.. والنصر لشعبنا المجاهد

السبت 3 ذي الحجة 1414 هـ
الموافق 14 أيار (مايو) 1994م
حركة المقاومة الإسلامية
(حماس) – فلسطين

وثيقة رقم 5:

مذكرة صادرة عن حركة حماس حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود[5]

16 كانون الثاني/ يناير 1996

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وانطلاقاً من الواجب الذي يحتمه علينا التزامنا الديني والوطني وأداءً للأمانة التي حملناها برعاية مصالح شعبنا والدفاع عن حقوقه ومكتسباته، وتواصلاً مع موقفنا الذي سبق وأعلنا عنه بمقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي المحدود ودعوة شعبنا إلى مقاطعتها، فقد ارتأينا أن نحدد في هذه المذكرة نظرتنا إلى هذه الانتخابات والأسس والثوابت التي استندنا إليها في قرارنا السابق.

[5] مذكرة صادرة عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حول انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/documents/election2.htm

إن موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من هذه الانتخابات تحدد من خلال التالي:

أولاً: الانتخابات الفلسطينية تتم في مرحلة لا زال فيها الاحتلال يحتفظ بالسيادة على أرضنا وثرواتنا ومقدساتنا، بل ويهيمن بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية مثل الخليل والقدس والمستوطنات والمناطق (ب) و(ج) في الضفة الغربية المحتلة، مما يجعل هذه الانتخابات تكرس هذا الواقع الاحتلالي وتعطيه الشرعية التي أعطاه إياها اتفاق أوسلو أيضاً، ومن جهة أخرى فإن وجود الاحتلال أثناء هذه الانتخابات يضرب بعمق دعاوى نزاهتها وحياديتها!

ثانياً: نصت اتفاقيات أوسلو والقاهرة وطابا، بالإضافة إلى قانون الانتخابات الفلسطينية على أن هذه الانتخابات تهدف إلى وضع اتفاقيات أوسلو موضع التطبيق العملي عن طريق انتخاب مجلس فلسطيني يعمل على تطبيقها ويتمتع بصلاحيات تنفيذية بالإضافة إلى صلاحيات تشريعية محدودة بسقف الاتفاقيات ولا تتعارض معها، مع إعطاء الكيان الصهيوني أحقية فرض الفيتو على بعض هذه التشريعات التي لا تتلاءم مع نصوص الاتفاقيات وروحها أو تؤدي إلى إلحاق الضرر بالكيان الصهيوني.

ومن هنا، فإن الدعوات التي توجهها السلطة الفلسطينية للمعارضة لكي تشارك في هذه الانتخابات وتغيير اتفاق أوسلو أو حتى إلغائه هي دعوات مضللة، فكيف يتسنى للمعارضة أن تغير اتفاقاً جعل الانتخابات وسيلة لتنفيذه لا لتغييره!!

ثالثاً: الشعب الفلسطيني هو وحدة واحدة لا تتجزأ، وبالتالي فإن الانتخابات التي ستقتصر على شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الشتات ودون القدس (ترشيحاً) ودون معتقلينا الصامدين في سجون الاحتلال، هي محاولة لتجزئة الشعب الفلسطيني وتقسيمه وتصب في خانة المحاولات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية بتوطين وتعويض اللاجئين ومنح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً مرتبطاً بالكيان الصهيوني، كما أن ذلك يقدح بجدية القيادة الفلسطينية في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني بتنفيذها الانتخابات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتجاهلها لـ 5 ملايين فلسطيني في الشتات!

رابعاً: الانتخابات الديمقراطية التي تتم في أجواء صيانة حرية الكلمة وعلى أساس التعددية وتداول السلطة هي الطريقة المثلى لانتخابات الشعب لممثليه، وأن رفض حركة (حماس) للمشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي لا يعني بتاتاً رفض التعاطي مع الديمقراطية فها هي الحركات الإسلامية في طول البلاد العربية وعرضها تشارك في برلمانات دولها. كما أن إجراء هذه الانتخابات لا يعني بحال أن السلطة الفلسطينية حريصة على الديمقراطية، فهي تنتهكها كل يوم باعتقالاتها المستمرة للصحافيين والتضييق عليهم لأتفه الأسباب، وباعتداءاتها على الصحف والصحافيين كما حصل مع صحيفة الأمة في القدس، ومع الصحفي سيد أبو مسامح رئيس تحرير جريدة الوطن، والصحفي ماهر العلمي وغيرهم الكثيرين. إن حملات الاعتقال

المستمرة ضد من يجاهر بمعارضته لاتفاق أوسلو من أئمة وخطباء المساجد كما حصل مع الشيخ أحمد نمر وغيره، ومحاولات السلطة المستمرة لشراء الذمم وممارسة الضغوط على أبناء الشعب الفلسطيني عموماً والمعارضين خصوصاً لكي يلتزموا بما التزمت به هذه السلطة للكيان الصهيوني تأكيد على نهج السلطة المعادي لروح الديمقراطية وجوهر حرية التعبير داخل المجتمع الفلسطيني.

وأخيراً.. فإن قيام رئيس هذه السلطة بتعيين رؤساء ومجالس البلديات الفلسطينية خصوصاً في غزة ونابلس ينقض ادعاء السلطة بأن هذه الانتخابات تشكل تعبيراً عن الديمقراطية الحقيقية!

خامساً: لأن انتخابات الحكم الذاتي المحدود تعني تكريساً للاتفاقيات التي وقعت بمعزل عن إرادة الشعب الفلسطيني، ولأنها تهدف إلى التغطية على التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية للكيان الصهيوني، ولأن الاحتلال ما زال يجثم على أرضنا ويستبيح ثرواتنا ومقدساتنا ولأننا نرى أن شعبنا جدير بانتخابات حقيقية تمثيلية لا تستثني أي فئة منه، فقد قررنا مقاطعة هذه الانتخابات ودعوة شعبنا الفلسطيني إلى مقاطعتها.

سادساً: وإدراكاً من حركة (حماس) لدقة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية وطبيعة الواقع الذي أفرزته اتفاقيات أوسلو، وما أحدثته من استقطاب في الساحة الفلسطينية، فقد تعهدت بتجنب استعمال القوة لإفشال الانتخابات لما يمكن أن يسفر عن ذلك من مشاحنات واضطرابات في الساحة الفلسطينية تؤدي إلى الإضرار بقاعدة الوحدة الوطنية التي عبرت، وما تزال، حركة "حماس" عن حرصها عليها أشد الحرص في الوقت الذي تعرضت فيه أكثر من مرة لظلم السلطة الفلسطينية!

سابعاً: إننا نرى أن المرحلة القادمة، لن تكون مرحلة تحرر من الاحتلال، كما أنها لن تكون عصراً مزدهراً للديمقراطية الفلسطينية كما يدعي البعض بل على العكس من ذلك، فإن كل المؤشرات تدل على تصلب الصهاينة في مواضيع الحل النهائي واستمرار هيمنة عقلية التفرد والتسلط لدى قيادة السلطة الفلسطينية.

لذلك فإننا ندعو إلى التمسك بمبدأ الوحدة الوطنية وتجنب كل ما من شأنه أن يضر بها، وضرورة الالتقاء بين كافة قوى الشعب الفلسطيني على تحقيق الأهداف العليا للشعب الفلسطيني واحترام حق المعارضة في استمرار مقاومتها للاحتلال الصهيوني والتعبير عن موقفها الرافض لاتفاقيات أوسلو بكافة الوسائل المشروعة.

إننا لا نعتبر أن الانتخابات هي نهاية المطاف بالنسبة لقضية شعبنا، فهناك قضايا القدس والمستوطنات والسيادة واللاجئين والتي تحتاج من جميع قوى شعبنا التكاتف لمنع ضياعها في مفاوضات الحل النهائي كما ضاع غيرها في المفاوضات السابقة!

وختاماً.. فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ تحرص على توضيح موقفها في هذه المرحلة الحاسمة من حياة الشعب الفلسطيني، وتدعو جميع أبناء شعبنا لمساندتها في موقفها هذا، لتؤكد أنها ستظل أمينة على حقوق شعبنا ومكتسباته ووفية لدماء شهدائه الأبرار الذين قضوا دفاعاً عن حقه في الاستقلال والحرية وأنها ستواصل رفع راية المقاومة ضد الاحتلال ما دام يحتل شبراً واحداً من أرضنا!

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
فلسطين 1996/1/16م

وثيقة رقم 6:

بيان حركة حماس في بداية انتفاضة الأقصى[6]

29 أيلول/ سبتمبر 2000

بسم الله الرحمن الرحيم

احتجاجاً على المجزرة الصهيونية البشعة، ضد أبناء شعبنا العزل في ساحات المسجد الأقصى المبارك، فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تدعو جماهير شعبنا الفلسطيني للإضراب الشامل غداً السبت، والمواجهات مع جنود العدو وقطعان مستوطنيه، للتأكيد على رفض شعبنا للأطماع العدوانية الصهيونية، ورفض التنازل عن القدس والأقصى.

كما ندعو جماهير شعبنا الفلسطيني المجاهد للحداد ثلاثة أيام على أرواح شهداء مجزرة الأقصى.

والله أكبر ...... والنصر لشعبنا المجاهد.

حركة المقاومة الإسلامية
"حماس" – فلسطين
الجمعة 2 رجب 1421هـ
الموافق 29 أيلول (سبتمبر) 2000

[6] موقع مقاتل من الصحراء، انظر:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/EntefadaAq/mol02.doc_cvt.htm

وثيقة رقم 7:

مقابلة للشيخ أحمد ياسين مع المركز الفلسطيني للإعلام بمناسبة الذكرى الثالثة للانتفاضة[7]

28 أيلول/ سبتمبر 2003

غزة/ خاص

منذ نجاته من المحاولة الصهيونية الفاشلة لاغتياله بعد قصف المنزل الذي كان يتواجد فيه برفقة مدير مكتبه الأستاذ إسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وهو مختف عن الأنظار، لم يدلِ بأي تصريح صحفي أو لقاء.

ومع تزامن الذكرى السنوية الرابعة [الثالثة] لاندلاع انتفاضة الأقصى المباركة مع ذكرى تحرير المسجد الأقصى من الصليبيين على يد القائد المسلم صلاح الدين، إضافة إلى ذكرى الإسراء والمعراج، أراد الشيخ ياسين أن يطمئن أبناء شعبه الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية على وضع الحركة والمقاومة في فلسطين، فكان هذا اللقاء الخاص مع الشيخ ياسين.

س. في الذكرى السنوية الرابعة [الثالثة] لانتفاضة الأقصى، ماذا تقول في هذه المناسبة، وما هو تأثير العمليات الاستشهادية عليكم في هذه المرحلة؟

ج. أوجه نداء لكل الأمة العربية والإسلامية أن القدس هي قبلة المسلمين الأولى، نناشدهم أن يقفوا إلى جانب شعبنا الفلسطيني حتى يتم تحرير القدس والأقصى، ونوجه نداءنا لكل مسلم وقائد وزعيم وملك، إلى كل رجل وامرأة أن القدس اليوم تضيع وفي خطر، ولا بدّ من جمع القوة لاستردادها وتحريرها.

إن الوقوف إلى جانب شعب فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة من أجل مستقبل الأمة وعزتها، القدس أرض الإسراء والمعراج، قبلة المسلمين الأولى.

وتصادفنا اليوم ذكرى نهاية ثلاثة أعوام على انتفاضة الأقصى المباركة ودخولها عامها الرابع من المقاومة الشرسة والتضحيات والدماء والشهداء والجرحى والمعتقلين، ونوجه التحية لشعب فلسطين في الشتات والأرض المحتلة وفلسطين عام 48، وكل الشعب الفلسطيني المجاهد الصابر في كل مكان، الشعب الذي ضحى ويضحي ويقف في وجه أعتى قوة في العالم، نشد على يديه، وأؤكد للجميع أن المقاومة والجهاد هو خيارنا وطريق النصر محفوف بالشهداء والدماء، وأننا عاهدنا الله، ثم نعاهد شعوبنا، أننا لن

---

[7] المركز الفلسطيني للإعلام، انظر: http://www.palestine–info.com/arabic/hamas/hewar/yaseeen1.htm

ملاحظة: أشار المركز الفلسطيني للإعلام أن المقابلة تمت في الذكرى الرابعة للانتفاضة؛ والصحيح أنها تمت في الذكرى الثالثة في 2003/9/28.

نستسلم ولن نرفع الرايات البيضاء وسنقاتل إما النصر أو الشهادة. هذا هو وعدنا وطريقنا مهما بلغت التهديدات والعدوان والقصف والتدمير لبيوتنا وأبنائنا، ومهما بلغت مجازر العدو فنحن شعب صاحب حق ووطن وتراث ولن نستسلم وسنبقى على طريقنا مهما طال، والنصر في النهاية للمؤمنين لأن الله وعدنا بالنصر والتمكين في الأرض والله على ما يشاء قدير.

وأقول إن شعبنا أقوى من العدو الصهيوني، ويملك من الطاقات والإمكانات ما يضع معادلات غير معادلة القوة، وشعبنا هو المنتصر والعدو فشل أن يفرض بالقوة عليه، وإن شاء الله ستستمر الانتفاضة حتى ننتصر ويستسلم العدو ويسلم بحقوق شعبنا، بأرضه ووطنه ومقدساته.

وأحيي كل الشعب الفلسطيني المصابر المجاهد، الذي رفض الاستسلام، وقدم عشرات الآلاف من الشهداء والأسرى والجرحى والمعوقين والمجازر والبيوت والأراضي، هذا شعب قوي جبار لا يمكن لأحد أن ينتصر عليه أو يغلبه وإنه صاحب حق.

وأؤكد له أن الطريق إلى النصر قريبة، وأننا على أبواب النصر، وأن العدو يترنح أمام ضربات المقاومة، وأن ما علينا إلا الصبر والثبات وعدم اليأس، وتوحيد صفوفنا في وجه العدو على قاعدة الجهاد والمقاومة وليس على قاعدة الاستسلام.

وأما التهديدات فإنها لا تزيدنا إلا قوة، وأن العمليات الاستشهادية لها تأثير قوي على العدو الصهيوني، وهزّ كيانه وتهديد أركانه، وتدمر أمنه واقتصاده وكل ما يملك، لذلك هو جنّ جنونه.

نحن لا نملك الـ أف 16 ولا طيارات الأباتشي، ولا نملك صواريخ بعيدة المدى، بل نملك إنساناً مستعداً أن يقاتل ويستشهد، وهذا الذي هزّ كيانه ويؤثر فيه، فعندما يرضى أن يوقف الاعتداء على مدنيي شعبنا ومقدساتنا، وعن التصفيات الخارجة عن القانون "الاغتيالات" يمكن لنا أن نوقف هجماتنا، على المدنيين من جانبهم.

س. هل يمكن القول إن انتفاضة الأقصى مع دخولها عامها الرابع حققت ولو جزء بسيط من أهدافها؟

ج. الأهداف طويلة، وبعيدة، وتتمثل في تحرير أرضنا وطرد الاحتلال، ووقف العدوان، وهذا لا يتم في يوم أو يومين أو عام أو عامين، هذه حرب استنزاف طويلة حتى يركع العدو ويسلم بحقوق شعبنا وعودته إلى أرضه ومقدساته حتى يحصل شعبنا على حقه، على أرض وطنه، لذلك لا يمكن اليوم أن نقول هناك إنجازات، وإن قلنا، فالإنجاز الأول هو استمرار الانتفاضة، [وخلق طوعي][8] في المواجهة مع العدو، وهو إنجاز مهم،

[8] هكذا في النص.

وإن شعبنا الفلسطيني لم يستسلم ولم يرفع الراية البيضاء وفشلت كل المحاولات بالقوة التي يفرضها شارون لتركيع شعبنا، وبذلك أكبر إنجاز أن يستمر العمل الجهادي والمقاوم، وعدم الاستسلام لأن العدو الصهيوني هو الذي يولول وهو الذي سيسلم [سيستسلم] في نهاية المطاف.

س. هل نجحت دولة الإرهاب الصهيوني في عزل قيادة حماس عن الجماهير الفلسطينية بعد استهدافها لهم وقصفها بطائرات الـ أف 16؟

الشيخ مستهزئاً: لو نجحت دولة الكيان بذلك لما كنت الآن معكم، وأنا أقول ستفشل في كل محاولاتها للقضاء على الحركة وفشلت فعلياً في ذلك، وسننتصر في ذلك إن شاء الله وشعبنا هو المنتصر.

لن يستطيع أحد أن يغيب قيادة حماس، لكن حماس وجدت نفسها أمام واقع جديد واستراتيجية صهيونية جديدة تهاجم ولا تحترم حدود ولا قيود ولا بيوت ولا نساء ولا أطفال، فكان لا بدّ أن تتخذ استراتيجية جديدة تتكيف مع هذا الواقع الظالم لتتحاشى العدوان ولتثبت وجودها في الساحة وبقاء قوتها ومقاومته وجهادها، فحركة حماس لا يمكن أن يغيِّبها عدوان، ولا قتل لقيادة، ولا قتل لأفراد.. حركة حماس حركة شعب فلسطيني كامل، حركة أمة، حركة تاريخ، وهي المنتصرة في النهاية إن شاء الله تعالى.

س. كيف تقيم العلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم في هذه المرحلة الحرجة والحساسة من تاريخ قضيتهم؟ وهل الفلسطينيون لا زالوا متفقون على المقاومة كما في السابق؟

ج. كل الفصائل الفلسطينية متفقة على استمرار الانتفاضة والمقاومة، ثم المشاريع الجديدة التي تريد وقف الانتفاضة والمقاومة ونزع السلاح هي مشاريع أمريكية، فتارة تفرضها عن طريق وزارة جديدة أو رئيس وزراء جديد وغيرها من الوسائل.

مقابل ماذا يريدون نزع سلاح الشعب الفلسطيني؟؟؟.، لا يمكن أن نبيع وطننا ونفرط بحقوقنا مقابل وعود سرابية ضبابية تعطيها أمريكا لنا، نريد أرضاً ووطناً وشعباً حراً على أرضه، نريد عودة 5 ملايين لاجئ من أرض فلسطين، عندما يتحقق ذلك ممكن أن يكون هناك وقف للمقاومة، في ظل دولة لا يمكن أن تكون هناك مقاومة لكن في ظل احتلال، كل مواطن فلسطيني من حقه أن يحمل السلاح ويدافع عن نفسه.

س. هل يمكن لحماس أن تغير من أساليبها واستراتجياتها في العام الجديد للانتفاضة في ظل العدوان الصهيوني المتواصل؟

ج. نحن لماذا حملنا السلاح ولماذا نقاوم ولماذا الانتفاضة، إذا كنا أمام التهديد والخوف والقتل نسلم ونرفع الأيادي البيضاء، فسنبوء بالفشل الكبير، نحن عزمنا على الجهاد والتحرير والنصر ولا يمكن أن نغير أساليبنا الأساسية وثوابتنا، سنقاتل حتى تحرير فلسطين وإقامة دولتنا الفلسطينية عليها، أما التكتيكات فيمكن أن تتغير من وقت لآخر.

س. الكل في الشارع الفلسطيني يتساءل: إلى متى ستبقى قيادة حماس مختبئة ولا تواجه شعبها ولا تقود الجماهير كما كانت طوال ثلاث سنين من الانتفاضة؟

ج. حماس وجدت نفسها أمام متغير جديد يحتاج إلى تغيير أيضاً في مواجهة هذا الواقع، ولا يمكن لإنسان أن يجد نفسه في بيته كما فعل الدكتور محمود الزهار ثم يضرب بالطائرات؟ إذن كيف يمكنني مواجهة هذا الواقع إلا بوسائل أمنية، لكن قيادة حماس لن تغيب عن الشارع وعن الشعب، وهذا اللقاء اليوم دليل على أننا لن نغيب وسنكون في الساحة مهما بلغت التضحيات.

س. ما الذي دفعكم للظهور فجأة والحديث في هذا اللقاء؟

ج. أنا لم أظهر فجأة، أنا أظهر كثيراً، وأهل مسجد المجمع الإسلامي يشهدون على ذلك، لكن اليوم أنا خرجت لمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج وذكرى تحرير القدس من الصليبيين لأناشد الأمة الإسلامية أن تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني، ولأؤكد أن قيادة حماس لا يمكن أن تغيب عن الشارع الفلسطيني، وهي من الشارع والجماهير والواقع، وأنها ثابتة على خطّ دفاعها وجهادها ضد العدو الصهيوني ولن تستسلم إن شاء الله.

س. لكن دولة الكيان الصهيوني تفسر غياب قادة حماس أنها نجحت في القضاء على قدرة الحركة على تحريك الجماهير والتأثير فيهم وإقناعهم بفكرة المقاومة؟

ج. هذا الكلام لا يعنينا كثيراً، هم فشلوا، حركة حماس قادرة على تحريك الجماهير، والوجود [وعلى البقاء]، وقادتها قادرين على الظهور في الوقت المناسب، دون خوف أو وجل، لأن الشهادة عندهم مطلب ومغنم ولا يخافون الموت.

س. لكن ليس هناك عمليات عسكرية قوية كتلك التي شهدناها في الماضي لحركة حماس منذ الهجوم الأخير على قيادة الحركة، هل أثرت هذه الضربات في قدرة حركة حماس على تنفيذ هجمات كتلك؟

ج. بالعكس أثبتت حماس في كل تاريخها أنها قادرة أن ترد الصاع صاعين وتدفّعه ثمناً باهظاً على جرائمه، ولقد رأيت في العمليات الأخيرة أنها كانت رداً سريعاً جداً، لكن نحن لا نعرف العقبات التي تقف أمام المقاومين في تنفيذ هجماتهم وعملياتهم على العدو، ونعلم أن هناك احتياطات أمنية كبيرة للعدو يحاول فيها إفشال وإبطال كثير من العمليات، لكن المهم ألا نستسلم وتستمر المقاومة والجهاد، وليس مهماً توقيت الرد، بل المهم أن نقاتل ولا نستسلم وأظن يدفع العدو ثمن جرائمه إن شاء الله عاجلاً أم آجلاً.

س. لماذا تنتظرون حتى يأتيكم الوسطاء ويطلبوا منكم ذلك، لماذا لا تطلقوا مبادرة، لثلاثة أشهر مثلاً في هذا الوقت بالذات، أن حماس مستعدة لوقف العمليات وبالتالي تحرجون دولة الكيان الصهيوني أمام الرأي العام العالمي؟

ج. دولة الإرهاب أحرجت كثيراً ولم تلتزم، ولم تحترم العالم ولا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن، فأمريكا تحميها بقراراتها في مجلس الأمن، عندما تستهدف البيوت والنساء والأطفال والشيوخ هل هناك إحراج أكثر من (هيك) في العالم، وصمت العالم صمت القبور، دولة الإرهاب كل يوم تهدم بيوت وتبني جداراً عنصرياً وتلتهم الأرض الفلسطينية رغم كل القرارات الدولية، لذلك هي ليست بحاجة لإحراج وتفهم أي مبادرة من السلطة الفلسطينية أو أي تنظيم فلسطيني في الوقت، الذي تضرب فيه، على أنها هزيمة وضعف، نحن لن نهزم وسننتصر إن شاء الله.

س. الرئيس الأمريكي بوش قال سيحارب الأيدلوجيات المتطرفة في الشرق الأوسط كيف سترد عليه؟

ج. هذا ضمير بوش الذي أعلنه في أول الحرب على الإسلام والمسلمين عندما قال عن هذه الحرب أنها الحرب الصليبية، ثم تراجع أمام الضغط العالمي، واليوم يعلنها حرب على الإسلام تحت شعار الإرهاب والأيدلوجيات التي تولد الإرهاب، فالإرهاب في نظر بوش هو الإسلام والمسلمين والأمة الإسلامية، لكن لا بد أن يفهم بوش أن أصحاب العقائد لا تخيفهم التهديدات وأن الإسلام أقوى من نظام بوش ومن دولة بوش والإسلام سينتصر وهو المنتصر في المستقبل.

إذا كان بوش يملك عقيدة صحيحة فليحاور الإسلام؛ يجد نفسه قد هزم في ميدان الفكر والبيان لكنه فشل في عرض مبادئه ومحاربة الإسلام بالحجة والبرهان فلجأ إلى الطائرات والدبابات والجيوش وهو مهزوم وسيهزم إن شاء الله في أفغانستان والعراق وفلسطين وفي كل الأرض الإسلامية لأن الشعوب الإسلامية لا زالت حية متمسكة بدينها وستدافع عنها حتى يسقط بوش وكل من يدور في فلكه إن شاء الله.

س. رئيس الوزراء المكلف أحمد قريع قال إنه يسعى لوقف إطلاق نار متبادل بين الفلسطينيين والعدو الصهيوني، ويجري حوار مع الفصائل الفلسطينية لذلك هل حدث معك حوار؟

ج. أولاً: لم يجرِ أي حوار، ثانياً الهدنة لا تأتي من جانب شعب مغلوب مطرود يدمر يقتل يطارد. الهدنة تأتي من طرف يملك القوة، العدو الصهيوني خلال الهدنة التي طرحت في الماضي استمر في العدوان والهدم والمجازر والقتل ولم يتوقف لحظة واحدة لذلك ليس لدينا اليوم مجال للحديث عن أي هدنة لأن العدو مستمر في عدوانه، ومن يريد هدنة ليوقف عدوان العدو ومجازره وهمجيته أولاً التي تطارد شعبنا صباح مساء وهدم البيوت والاعتقال والاستيطان والسور العنصري كل ذلك موجود على الأرض الفلسطينية ثم نتحدث عن وقف عدوان ووقف إطلاق نار، الاحتلال موجود والممارسات موجودة. أوقفوا العدوان عن شعبنا والاستيطان والمجازر وهدم البيوت ومصادرة الأرض، أوقفوا العدوان عن شعبنا في كل أراضيه ثم تحدثوا عن هدنة.

س. هل هناك أي وساطات مصرية، بصددها حركة حماس، للتوصل إلى نوع من اتفاق مثل ما سبق؟

ج. أنا لا علم لي حتى هذه اللحظة بأي وساطات مصرية.

س. إلى متى ستبقى قيادة حماس تعمل من تحت الأرض، أي من الخفاء؟

ج. حتى تتغير الظروف التي فرضت علينا هذا الواقع، حتى يتغير هذا الواقع الظالم.

س. فيما يتعلق بالأزمة الداخلية في السلطة الفلسطينية كيف تنظرون لها، وهل لكم محاولة للإسهام في التخفيف من حدة الأمر وأنتم سابقاً تحدثتم عن ضرورة تعزيز الوضع الداخلي الفلسطيني واللحمة الداخلية خاصة أنكم لا تختلفون كثيراً مع عرفات؟

ج. بكل تأكيد أنا مرة أخرى هنا أؤكد على وحدة شعبنا وأؤكد على رفض أي مشاكل داخلية وأي صدامات داخلية وكل ما حصل من مشاكل لا تجعل خلل في الاتصالات والتفاهم والحوار وكل خطأ ارتكب في هذه المشاكل سيحاسب مرتكبوها على هذا الخطأ.

س. وكيف تقيمون جهود أبو العلاء لتشكيل حكومة فلسطينية وماذا تتوقعون منها؟

ج. نحن الشعب الفلسطيني ليس هدفنا حكومات، هدفنا تحرير الأرض والإنسان الفلسطيني، وهذا الهدف يمكن أن نفتش عن الوسائل التي توصلنا إليه إذا كانت الحكومة وسيلة لتحرير الأرض والإنسان الفلسطيني فأهلاً وسهلاً بها، إذا كانت الحكومة ستدفعنا إلى الاستسلام والتسليم ونزع السلام [السلاح] فلا، ورفع الرايات البيضاء للعدو الصهيوني، فلا معنى لهذه الحكومة، ولذلك نحن لا نشارك في أي حكومة ولم نشارك في الماضي في حكومة في ظل احتلال.. رئيس الوزراء والوزير والمجلس يحتاج إلى تصريح عندما ينتقل من رام الله إلى نابلس ومن غزة إلى الضفة، إذا كانت هذه حكومة فلا تملك إرادتها ولا حريتها ولا استقلاليتها، فإذا كانت لا تملك لنفسها القوة فماذا ستعمل للشعب الفلسطيني؟ فلذلك لا نشارك في هذه الحكومة.

س. أبو العلاء تحدث عن فوضى سلاح فهذا يعني أنه من الممكن جمع الأسلحة من المقاومة الفلسطينية، هل حركة حماس ستقوم بتسليم أسلحتها إلى السلطة؟

ج. نحن قلنا كلمة واضحة، السلاح الذي حمله شعبنا حمله للدفاع عن نفسه وعن أمته وعن وطنه ولا يمكن لأحد أن ينزع هذا السلاح إلا بعد تحرير الأرض وتحرير المقدسات عندها يمكن نزع السلاح فيصبح لنا دولة وكيان مستقل صاحب سلطة واحدة، ولكن في ظل الاحتلال لا يمكن [أن تكون] هناك حرية فلا يوجد سلطة لشعبنا، فلا يوجد إرادة حرة، ونزع السلاح معناه الاستسلام للعدو الإسرائيلي، معناه قتل الانتفاضة، معناه قتل

المقاومة، معناه انتصار شارون وأنه نزع قوة الشعب الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني استسلم للإملاءات والشروط الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية وتصفية الشعب الفلسطيني هذه طريق محفوفة بالمخاطر ومرفوضة ولن يسلم بها شعبنا.

س. إذا أمكن الحصول على ضمانات بأن تتوقف دولة الكيان الصهيوني عن عمليات الاغتيال وعملية القتل هل بالإمكان الحديث مرة ثانية عن هدنة بضمانات من أفراد دولية أو عربية؟

ج. نحن ننتظر من كل الذين يتحدثون عن هدنة أن يوقفوا العدو أولاً، أن يوقفوا عدوانه أن يوقفوا جرائمه، وأن يعلن التزامه وانضباطه، عن [عند] ذلك نفكر في الواقع الجديد.

س. هناك تقارير بأن مسئولين عن حركة حماس قد التقوا بمسئولين عن حزب الله اللبناني الأسبوع الماضي من أجل الحديث عن صفقة تبادل الأسرى مع الكيان الصهيوني، هل هناك أي معلومات لديكم حول ما يجري الحديث عنه عن صفقة تبادل الأسرى مع الصهاينة، هل حماس قدمت قائمة؟

ج. لا شكّ أن هناك محاولات جادة بوساطة دولية لعملية تبادل الأسرى وصفقة تبادل الأسرى، ونحن نعمل من جانبنا بالتواصل مع حزب الله لإخراج أكبر عدد ممكن من الأسرى الفلسطينيين في سجون العدو الصهيوني.

س. هل قسمتم قوائم لحزب الله؟

ج. على كل حال كل شيء منوط في حالته ووقته، إنما حزب الله مستعد للتعاون معنا ولإخراج العدد الذي يستطيعون من الأسرى الفلسطينيين والعرب والدوريات في السجون الصهيونية.

س. هل أجرى أبو العلاء اتصالات مع الحركة من أجل الحصول على هدنة متبادلة حسب ما أعلن، هل أجرى اتصالات معكم؟

ج. حتى الآن لم نجرِ أي اتصالات ولم يتم أي تفاهمات لا مع أبو العلاء ولا غيره في هذا الموضوع لأن هذا الوقت ليس وقت حديث عن هدنة. الحديث عن هدنة في هذا الوقت مرفوض من جانبنا تماماً.

س. كيف ترى إصرار شارون على القضاء على قيادة حماس وأنتم بالذات؟

ج. أنا أعيد كلامي مرة أخرى نحن التهديد لا يزيدنا إلا قوة، نحن نسعى للشهادة والذي يحمل القنبلة ويفجر نفسه يطلب الشهادة، نحن طلاب شهادة وليس طلاب حياة ولا طلاب دنيا، نحن طلاب آخرة ولذلك التهديدات لا تضرنا ولا تزيدنا إلا قوة ولا تضعفنا، وإننا نحب الشهادة ونكره الحياة الذليلة.

س. هناك أنباء في الشهر المقبل عن اجتياح دولة الكيان الصهيوني لقطاع غزة، هل حماس جاهزة للدفاع عن قطاع غزة؟

ج. غزة ليست مستباحة والعدو الصهيوني إذا دخل غزة فسيدفع ثمناً باهظاً ولن يستطيع الاستقرار في غزة ولن يستقر له قرار.. غزة سيدافع عنها كل الشعب الفلسطيني كل الفصائل الفلسطينية، حتى أبناء الشرطة الفلسطينية سيدافعون عنها لأنها ملك للجميع ليست لحماس ولا غير حماس، هي ملك الشعب الفلسطيني إن شاء الله.

س. حماس هددت باستهداف مباني سكنية بعد نسف منزل الدكتور الزهار، هل كتائب القسام قادرة على تنفيذ هذا التهديد؟

ج. هذا الأمر منوط بمدى الإمكانيات التي يمتلكها الجناح العسكري للحركة، والظروف التي يمر بها وتحيط به.

وثيقة رقم 8:

بيان حركة حماس بشأن المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية[9]

12 آذار/ مارس 2005

حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية حماس على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، بإذن الله.

---

[9] محسن محمد صالح ووائل أحمد سعد (محرران)، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، وثيقة رقم 28، ص 68.

وثيقة رقم 9:

النص الحرفي لـ"إعلان القاهرة" الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 2005/3/17[10]

17 آذار/ مارس 2005

في ما يأتي النص الحرفي للبيان الختامي الصادر عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي أعلن الالتزام بفترة تهدئة حتى نهاية عام 2005م في مقابل وقف إسرائيل "لكافة أشكال عدوانها" تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 آذار 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً:

1. أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.
2. وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.
3. أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.
4. بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.
5. وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

---

[10] وفا، انظر: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4894



6. أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وإن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم 10:

نصّ برنامج قائمة "التغيير والإصلاح" لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني 2006[11]

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة "التغيير والإصلاح"

﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾
(هود: 88)

البرنامج الانتخابي
لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني
الدورة الثانية
2006م

مقدمة:

اعتقاداً منا بأننا على ثغرة عظيمة من ثغور الإسلام وقياماً بالمسؤولية تجاه شعبنا المجاهد وقضيته المقدسة العادلة، وانطلاقاً من واجبنا في الإسهام في إصلاح الواقع الفلسطيني بما يخفف معاناة شعبنا الباسل ويعزز صموده ويحميه من الفساد، وأملاً في تعزيز الوحدة الوطنية وتمتين الصف الداخلي الفلسطيني، اتخذنا قرارنا بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006.

إن قائمة التغيير والإصلاح تعتقد أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية تأتي في إطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه ووطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال.

---

[11] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/1/5، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/entkhabat06/entkhabat_tashre3i_06/program/5_1_06.htm

إن قائمة التغيير والإصلاح تسعى لبناء مجتمع مدني فلسطيني متطور يقوم على التعددية السياسية وتداول السلطة وتوجيه النظام السياسي الفلسطيني وبرنامجه السياسي والإصلاحي بما ينجز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار وجود الاحتلال الغاشم بثقله البغيض على الأرض والشعب، وتدخلاته السافرة حتى في تفاصيل الحياة الفلسطينية.

إن تقديم قائمتنا لبرنامجها هذا هو من قبيل الوفاء لجماهيرنا الصابرة التي ترى في هذا النهج البديل الناجع وترى في الحركة أملها الواعد بغد أفضل إن شاء الله وترى في هذه القائمة القيادة الصادقة لغدٍ أفضل بإذن الله.

قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: 153)

أولاً: ثوابتنا:

تتبنى قائمتنا (قائمة التغيير والإصلاح) مجموعة من الثوابت المنبثقة من المرجعية الإسلامية التي نعتمدها ونراها محل اتفاق ليس على صعيد شعبنا الفلسطيني فحسب وإنما على صعيد أمتنا العربية والإسلامية. وهذه الثوابت هي:

1. الإسلام الحنيف ومنجزاته الحضارية مرجعيتنا ومنهاج لحياتنا بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.
2. فلسطين التاريخية جزء من الأرض العربية والإسلامية وهي حق للشعب الفلسطيني لا يزول بالتقادم، ولا يغير من ذلك أي إجراءات عسكرية أو قانونية مزعومة.
3. الشعب الفلسطيني وحدة واحدة في كافة أماكن تواجده، وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإسلامية، ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾ (الأنبياء: 92).
4. شعبنا الفلسطيني ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني، وله الحق في العمل لاسترداد حقوقه وإنهاء الاحتلال باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك المقاومة المسلحة. وعلينا تسخير كل طاقاتنا لدعم صمود شعبنا، وتوفير كافة الإمكانات لدحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.
5. حق العودة لكافة أبناء الشعب الفلسطيني اللاجئين والمبعدين إلى أراضيهم وممتلكاتهم، وحق تقرير المصير، وكل حقوقنا الوطنية، تعد حقوقاً غير قابلة للتصرف، وهي ثابتة لا ينتقص منها أية تنازلات سياسية.
6. التمسك الكامل بحقوق شعبنا الثابتة والأصيلة في الأرض والقدس والمقدسات والمياه والحدود والدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

7. تعزيز وحماية الوحدة الوطنية الفلسطينية من أولويات العمل الوطني الفلسطيني.
8. إن قضية الأسرى والمعتقلين في رأس أولويات العمل الفلسطيني.

ثانياً: في السياسة الداخلية:

نتطلع على مستوى السياسة الداخلية الناظمة للحياة السياسية الفلسطينية بأبعادها المختلفة إلى تحقيق الأولويات التالية التي نعدها ضماناً لمستقبل يليق بجهاد شعبنا وتضحياته ويعزز صموده سعياً نحو التحرر الشامل والإصلاح المنشود.

1. المحافظة على الثوابت الوطنية الفلسطينية، ومقاومة التفريط بها أو التنازل عنها.
2. المحافظة على التواجد الفلسطيني في القدس ودعم ذلك سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومقاومة محاولات العدو تهويد القدس، وحماية المقدسات الفلسطينية الإسلامية والمسيحية من التدنيس الصهيوني.
3. الحريات السياسية، والتعددية، وحرية تشكيل الأحزاب، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة تعد الإطار الناظم للعمل السياسي الفلسطيني، وضمانة الإصلاح ومحاربة الفساد، وبناء مجتمع مدني فلسطيني متقدم.
4. تعميق أواصر الوحدة الوطنية، واعتماد لغة الحوار والاحتكام إلى العقل لحل الخلافات الداخلية وتحريم الاقتتال وكل أشكال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الإطار الداخلي.
5. العمل على تثبيت احترام الحريات العامة (حرية التعبير عن الرأي، الإعلام، والتجمع، والتنقل، والعمل..) كواقع معيش للشعب الفلسطيني.
6. الدم الفلسطيني من المحرمات في المجتمع الفلسطيني، والحوار فقط هو المنهج المقبول لحل الخلافات الفلسطينية الداخلية.
7. تحريم الاعتقال السياسي ورفض مصادرة الرأي.
8. حماية مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها في التنمية والرقابة.
9. تصويب وترشيد دور الأجهزة الأمنية في حماية أمن المواطن. ووقف الممارسات الخاطئة والتعسفية وضمان حريات المواطنين والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وإخضاع ممارسات هذه الأجهزة لرقابة ومحاسبة المجلس التشريعي.
10. اعتبار التعاون الأمني أو ما يسمى "التنسيق الأمني" مع الاحتلال جريمة وطنية ودينية كبرى، يجب أن يعاقب عليها أقسى العقوبات.
11. حماية المقاومة، وتفعيل دورها في مقاومة الاحتلال، وإنجاز مهمة التحرير.
12. بناء الإنسان الفلسطيني السَّوي المعتز بدينه وأرضه وحريته وكرامته والمستعد لبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك.
13. تفعيل مقاومة بناء جدار الفصل العنصري حتى إزالته، بكل السبل الممكنة بما فيها المؤسسات والمحاكم الدولية.

14. ضمان حقوق الأقليات واحترامها في جميع المجالات على قاعدة المواطنة الكاملة.
15. الأموال العامة (بجميع أنواعها) حق لجميع الشعب الفلسطيني ويجب أن تستخدم في تمويل التنمية الفلسطينية الشاملة بصورة تحقق العدالة الجغرافية والعدالة الاجتماعية بعيداً عن سوء الاستغلال والهدر والغصب والفساد والاختلاس.
16. الأسرى والجرحى والشهداء عنوان التضحية الفلسطينية، ورعايتهم ورعاية أسرهم وإطلاق سراح الأسرى هدف أولي على رأس أجندتنا الوطنية.
17. رفع كفاءة المؤسسات الداعمة للحركة الأسيرة ولأسر الشهداء والجرحى والتعامل مع الأسير والشهيد على أنه على رأس عمله المدني ويصرف له راتب مكافئ للراتب المدني.
18. الحفاظ على الوقف الفلسطيني الإسلامي والمسيحي وحمايته من الاعتداء والتلاعب، ورعايته وتطويره بما يتلاءم مع القيمة المعنوية والمادية لهذا الوقف الممتد في كلّ فلسطين.
19. العمل على ترميم العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بما يخدم الأهداف الوطنية ويحترم مجالات التخصص.

ثالثاً: في العلاقات الخارجية:

1. توطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في جميع المجالات، بوصفه العمق الاستراتيجي لفلسطين، والانفتاح على بقية دول العالم.
2. تفعيل دور الجماهير العربية والإسلامية في دعم مقاومة شعبنا للاحتلال ورفض التطبيع معه.
3. رفض الدعوات العرقية والإقليمية والطائفية التي تستهدف تجزئة الأمة.
4. بناء علاقات سياسية متوازنة مع الأسرة الدولية تضمن المشاركة الفاعلة في المجتمع الدولي، وتحافظ على وحدة الأمة وسيادتها الوطنية وتقدمها، وصون حقوقها وحماية قضيتها —وفي مقدمتها القضية الفلسطينية— وردّ العدوان عنها.
5. التأكيد على جميع المستويات الدولية وفي جميع المنتديات العالمية على عدم شرعية الاحتلال وكل ما نتج عنه.
6. اعتبار الاحتلال أبشع أنواع الإرهاب ومقاومته بكل الوسائل حق كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية.
7. دعوة كل الشعوب والقوى الخيرة في العالم إلى التحالف لإقامة سلام عالمي عادل يرتكز على التخلص من كل أنواع الاحتلال، وآثار الاستعمار ومنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية.
8. إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية، في المحافل العربية والدولية، وخاصة حق التحرر من الاحتلال، وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، واستصدار المواقف والقرارات الداعمة لها.

9. دعوة المجتمع الدولي للمساهمة الفاعلة في دعم إعادة تأهيل المدن والقرى وتوفير البنية التحتية لها.
10. رفض المنح المشروطة بتنازلات عن الثوابت الوطنية والسعي الحثيث لإيجاد البدائل الشريفة.

رابعاً: في الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد:

1. محاربة الفساد بجميع أشكاله واعتباره سبباً رئيساً في إضعاف الجبهة الداخلية الفلسطينية وتقويض أسس الوحدة الوطنية.. ومتابعة التحقيق في ملفات الفساد الإداري والمالي ومعاقبة الفاسدين من خلال القضاء.
2. تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة والمحاسبة في التعاطي مع الموازنة العامة في جميع مراحلها (التخطيط والإعداد والنقاش والإقرار والتنفيذ).
3. تحديث التشريعات والنظم الإدارية العامة بشكل يكفل زيادة فاعلية الأجهزة التنفيذية لتسهم في تقديم الخدمات العامة بجودة عالية، بيسر وسهولة على جميع المستويات، وتحقيق مفهوم اللامركزية، والعمل بمبدأ تفويض السلطة، والمشاركة في اتخاذ القرار.
4. إعادة صياغة سياسة التوظيف العام بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع أبناء الشعب الفلسطيني على قاعدة الكفاءة ومحاربة المحسوبيات والوساطات والفئوية والحزبية في التعيينات والترقيات في جميع المؤسسات العامة ودوائر الدولة.
5. تشكيل لجنة وطنية – برلمانية لمراقبة أموال الوقف الفلسطيني بشقيه الإسلامي والمسيحي لضمان سلامة التصرف فيه وتحقيق أهدافه.
6. مكافحة التسيب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام، والعمل على تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى جميع العاملين (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) (حديث شريف).
7. تطبيق سياسة "من أين لك هذا؟" على موظفي الخدمة العامة.
8. تطوير وتفعيل دور الأجهزة الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية والأجهزة الرقابية الأخرى.
9. إنشاء "ديوان المظالم" لتلقي شكاوى المواطنين.

خامساً: في السياسة التشريعية وإصلاح القضاء:

1. جعل الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيس للتشريع" في فلسطين.
2. تأكيد الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. تفعيل دور المحكمة الدستورية.
4. سنّ التشريعات التي تراعي خصوصية الشعب الفلسطيني وقيمه وتراثه.
5. تأسيس معهد قضائي للتدريب والتأهيل.

6. إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى بالانتخاب من قبل قضاة فلسطين على أساس الكفاءة والخبرة بعيداً عن الفئوية السياسية والاجتماعية والمحسوبية الشخصية.
7. سنّ القوانين الهادفة إلى تفعيل التفتيش القضائي للرقابة على الجهاز القضائي بكل مستوياته.
8. سن القوانين اللازمة لمنع تسييس النيابة العامة واعتماد الكفاءة والرقابة والمساءلة والمحاسبة.
9. تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجزائية بما يكفل الحد من إطالة أمد التقاضي وعدد القضايا المدورة وتحديد سقف زمني لكل نوع من القضايا ولمدد التأجيل.
10. تعزيز الديمقراطية والشورى في مختلف المجالات والمواقع، وتحقيق المشاركة الفعالة.
11. العمل على وضع حد لتجاوز السلطة التنفيذية على الدستور بإصدارها قوانين مؤقتة أو تعديلات متكررة أو تأخير إنفاذ القوانين أو غير ذلك من تعديات.
12. العمل على إصدار قانون انتخابي جديد، يحقق العدالة ويضمن إفراز مجلس يمثل شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة تمثيلاً حقيقياً وأميناً.
13. الوقوف في وجه أية تشريعات أو اتفاقات مع العدو تنتقص من حقوق شعبنا الفلسطيني.

سادساً: في الحريات العامة وحقوق المواطن:

1. تحقيق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ومساواتهم في الحقوق والواجبات.
2. توفير الأمن لكل مواطن وحمايته وحماية ممتلكاته، فلا يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب أو الانتقام.
3. وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في التوظيف وإلغاء ما يعرف بالسلامة الأمنية.
4. ترسيخ ثقافة الحوار، واحترام كل الآراء، بما لا يتناقض مع عقيدة الشعب وموروثه الحضاري.
5. ضمان حقوق الفئات الخاصة (الأسرى وأسرهم، وأسر الشهداء، والمرأة والطفل، والمعاقين والفقراء...).
6. رعاية المؤسسات الإعلامية وضمان حق الصحفيين في الحصول على المعلومة ونشرها.
7. صون الحريات النقابية، والمحافظة على استقلال النقابات، والابتعاد بها عن كل أشكال الهيمنة، وإفساح المجال أمام تأسيس نقابات جديدة حفاظاً على حقوق العاملين في كافة المجالات.
8. الاعتراف بالقوى السياسية وتشجيعها والاستفادة من دورها، ودعم مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.
9. اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

سابعاً: في السياسة التربوية والتعليمية:

لما كانت التربية هي أساس بناء الجيل القادر على رسم مستقبل الوطن وتحقيق حلم الحرية والتحرير والاستقلال، وكذا التعليم الذي يجب أن يواكب كل جديد، فإن قائمتنا ستعمل على ما يلي:

1. تطبيق الأسس التي تستند إليها فلسفة التربية والتعليم في فلسطين وأولها أن الإسلام نظام شامل فيه خير الإنسان، ويحفظ له حقوقه بالتوازي مع حقوق المجتمع.
2. تطبيق قوانين التعليم الإلزامي، والتوسع في التعليم الثانوي بشقيه المهني والأكاديمي.
3. تطوير المناهج والوسائل المدرسية بما يتلاءم مع فلسفة التربية والتعليم وأهدافها في فلسطين ومقتضيات مواكبة العصر.
4. الاهتمام بالعلوم الإنسانية، والتركيز على اللغات وخاصة اللغة العربية في مختلف المراحل.
5. ترسيخ أخلاقيات مهنة التربية والتعليم، واحترام حقوق المعلمين، وتطوير قدراتهم.
6. إصدار التشريعات التي تصون العملية الأكاديمية والتعليمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من العبث والمزاجية والمحسوبية.
7. إنشاء وتطوير مؤسسات لرعاية المبدعين والمتفوقين وأصحاب القدرات الخاصة.
8. تطوير مؤسسات التعليم العالي، ودعم مجالات البحث العلمي بما في ذلك تأسيس مركز البحث العلمي الفلسطيني.
9. تشجيع العمل الطلابي النقابي، وتوفير المناخ المناسب لعمل الاتحادات الطلابية ودعمها، لتقوم بدورها المنشود، حتى تظل المدارس والجامعات معاقل للعمل الوطني.
10. العمل على تأمين المرافق الرياضية والثقافية والمختبرات العلمية والحاسوب في جميع مدارس الوطن.
11. العمل على توفير التخصصات المختلفة في مختلف مناطق الوطن، من خلال استقطاب الكفاءات الفلسطينية المهاجرة وتدريب الكفاءات المقيمة في الوطن.
12. تشجيع الأنشطة الكشفية والسياحة الداخلية وجعلها من متطلبات العملية التعليمية وبخاصة من خلال مناهج التربية الوطنية.
13. تشجيع مؤسسات التعليم الخاص في المراحل التعليمية المختلفة (قبل الجامعية) لما توفره على موازنة الدولة، وما تمثله من تنافس يفيد التعليم بشكل عام.
14. السماح بمنح رخص للجامعات النوعية (الخاصة وغير الربحية). لتشجيع المنافسة التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات وكذلك فإنها تبقي طلابنا في البلد مما يوفر على الاقتصاد موارد مالية جيدة.
15. الاهتمام بالتعليم المهني والتدريب الفني والتعليم الزراعي.
16. تطوير استراتيجيات التعليم بحيث تركز على الكفاءة ونبذ المحسوبية في التوظيف.. وتركز على نوعية الطلبة المتخرجين من النظام التعليمي.

17. دعم صندوق الطالب الجامعي المحتاج وتطوير آلياته بحيث تمثل أعلى قدر من الشفافية والموضوعية وإيصال المساعدة إلى مستحقيها.

ثامناً: في موضوع الوعظ والإرشاد:

1. رفع كفاءة الوعاظ والمرشدين، ومساواتهم بنظرائهم في الوزارات الأخرى، من حيث الدرجات والترقيات والحقوق، وإيجاد الحوافز المجزية لهم، ووضع اللوائح والأنظمة التي تحقق العدالة.
2. وقف جميع أشكال التدخلات الأمنية في هذا الجهاز وتمكين العلماء العاملين من القيام بدورهم، ووقف سياسة الإقصاء.
3. إعادة النظر في قانون الوعظ والإرشاد بما يتيح لأصحاب العلم والكفاءة الفرصة لتأدية واجباتهم الدينية والوطنية..
4. رعاية المساجد وعمارتها وتفعيل دورها الدعوي والتربوي في المجتمع.
5. الاهتمام بمتابعة قضايا الحج والعمرة من أجل تسهيل مهام حُجاج بيت الله الحرام لأداء مناسكهم في راحة ويُسر.

تاسعاً: في السياسة الاجتماعية:

1. دعم الأساس السليم للأسرة الفلسطينية وتماسكها حتى تشكل الأساس المتين الذي يحافظ على قيمنا الاجتماعية ومثلنا الأخلاقية.
2. تحقيق التكافل الاجتماعي وتشجيع شبكة الحماية الاجتماعية القائمة وتوسيعها لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي للأسرة والمجتمع وتعزيز مقومات الصمود.
3. توفير الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) والخدمات العامة الأخرى للجميع دون تمييز أو محسوبية أو فئوية.
4. توحيد النظام التقاعدي بما يحقق المساواة والعدالة بين المتقاعدين.
5. فيما يخص قانون الأحوال الشخصية والمحاكم الشرعية:

- هناك حاجة لسن قانون واحد مستنبط من النصوص الشرعية والمذاهب الفقهية المعتمدة واختيار ما يتناسب مع تطور المجتمع الفلسطيني المسلم.
- سنّ التشريعات الخاصة بالمحاكم الشرعية الفلسطينية على اختلاف درجاتها لتطبيقها بشكل موحد في محاكم (القدس والضفة الغربية وغزة). بما في ذلك قانون الوقف وقانون الإرث وقانون الطوائف غير المسلمة.
- العمل على تمثيل المحاكم الشرعية في المحكمة الدستورية الفلسطينية بنسبة معقولة.

6. الحفاظ على النسيج الاجتماعي للشعب الفلسطيني والأخلاق العامة، وضمان عدم انتهاك الثوابت الاجتماعية والحيلولة دون أي إجراءات أو تشريعات تمسها.

7. دعم المؤسسات الاجتماعية التي ترعى فئات المجتمع المختلفة كالمرأة والطفل واليتيم والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة.
8. تطوير المراكز والمؤسسات التعليمية والتدريبية والتأهيلية التي تعنى بالأسرى والمحررين وتعمل على دمجهم في المجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن.
9. توفير الرعاية الشاملة التعليمية والصحية لأسر الشهداء والمعتقلين وجميع الشرائح المحتاجة في المجتمع.
10. تفعيل لجان الزكاة وتنظيمها وتطويرها.
11. محاربة الفقر من خلال العمل على إقامة العدل وتوزيع الثروة، وتشجيع الجمعيات الخيرية، ورفع القيود عنها.
12. تطوير أنظمة التأمينات الاجتماعية بما يساعد على القضاء على الفقر والمحافظة على الوئام الاجتماعي السائد في المجتمع الفلسطيني.
13. محاربة المخدرات والمسكرات والفساد بكل أشكاله من خلال الثقافة والتوعية والتربية وتفعيل القانون.
14. دعم مؤسسات العناية بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير برامج اندماجهم في المجتمع.
15. تبني سياسة واضحة تهتم بالعنصر البشري من خلال تنمية القوى البشرية العاملة، وتحقيق الأمن الوظيفي والاستقرار النفسي للعاملين.
16. تفعيل لجان الإصلاح ودعمها لما لها من دور في حل المشكلات بين أفراد المجتمع وإعادة أجواء الود والتصافي بين المتخاصمين.

عاشراً: في السياسة الثقافية والإعلامية:

نظراً لما للثقافة والإعلام من دور عظيم في تشكيل عقلية المواطن وتفكيره، وبناء شخصية الأمة، فإن قائمتنا ستعمل على:

1. بناء السياسة الإعلامية على مبادئ حرية التفكير والتعبير والنزاهة.
2. تحصين المواطنين وخاصة الشباب الناشئ من الإفساد والتغريب والغزو الفكري ومقاومة التطبيع الثقافي.
3. تسهيل مهمة الإعلاميين ووسائل الإعلام وحق الجمهور في معرفة الحقيقة.
4. وقف تدخلات الأجهزة الأمنية في منح رخص دور النشر، ومراكز الأبحاث، والمطبوعات، ومؤسسات قياس الرأي.
5. رفع المستوى الثقافي والوعي العام بالحقوق والواجبات والمسؤوليات وتبعاتها.
6. تفعيل وسائل الإعلام العامة وتحريرها من الفئوية وتعزيز المهنية والشفافية في برامجها.
7. تأسيس مؤسسات عامة وتشجيع إقامة مؤسسات خاصة تعنى بالتراث الفلسطيني وتاريخه الحديث ومقدساته.

8. توجيه وسائل الإعلام الرسمية للنهوض بالمجتمع الفلسطيني وتعزيز صموده ومقاومته، وجعله منبر يعبر بالصدق عن نضال الشعب الفلسطيني وشرف قضيته، مع إفساح المجال أمام الساسة والمفكرين والإعلاميين لطرح موضوعاتهم بحرية دون المساس بالثوابت الوطنية.

حادي عشر: في قضايا المرأة والطفل والأسرة:

1. حماية الطفولة ورعايتها والتأكيد على حقها في التنشئة والتغذية والتربية النفسية والجسمية والتوجيه والتعليم.
2. المرأة الفلسطينية شريك في الجهاد والمقاومة وشريك في البناء والتنمية.
3. ضمان حقوق المرأة، واستكمال الإطار التشريعي المعزز لها، والعمل على تمكينها من الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
4. تحصين المرأة بالتربية الإسلامية، وتوعيتها بحقوقها الشرعية، وتأكيد شخصيتها المستقلة القائمة على العفة والاحتشام والالتزام.
5. تفعيل دور المؤسسات النسائية التطوعية البناءة، باعتبارها جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني.
6. إنشاء وحدات إرشادية في الريف لصناعة السجاد والبسط والنسيج والمنمنمات وغيرها لتأمين فرص عمل للمرأة الريفية.
7. تشجيع توظيف طاقات المرأة في العمل العام، وإبراز دورها في بناء المجتمع.
8. دعم استقرار الأسرة من خلال:

- تطوير التشريعات الخاصة بالمرأة العاملة، بما يحقق استقرار الأسرة وحماية النشء، ورعايته.
- التكافل مع الأسر التي تتعرض بيوتها للهدم أو أبناؤها للاعتقال أو الملاحقة.
- توفير العيادات الصحية والمستشفيات المناسبة بما يحقق الصحة العامة للأسرة وخاصة ما يتعلق بالأمومة والطفولة.
- حماية المرأة من جميع أشكال الاستغلال لأنوثتها بما في ذلك الاستخدام الذي يحط من كرامتها، أو يعاملها كجسدٍ فقط في الدعاية والإعلانات، أو بأية أعمال غير مشروعة.

ثاني عشر: في قضايا الشباب:

1. التوسع في إنشاء مؤسسات الشباب وتطوير القائم منها، بما يضمن بناء الشخصية الشبابية السوية، وتشجيع منابر الحوار الشبابي.
2. دعم الأندية الرياضية والثقافية، ووضع حد للتدخلات في شؤونها ومحاربة الظواهر السلبية فيها.

3. دعم وتشجيع المبدعين الشباب في مختلف المجالات، وتوفير فرص العمل والإبداع للشباب كل في مجاله.
4. العمل على رعاية الشباب وتحصينهم من كل أسباب الفساد والانحراف الأخلاقي.
5. توفير فرص العمل المناسبة والكريمة للشباب، وخاصة خريجي الجامعات.
6. زيادة مساحة مشاركة الشباب في مجمل الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية والفنية الهادفة.
7. دعم الفرق الرياضية المختلفة بما يضمن مشاركتها في البطولات المحلية والعربية والإسلامية والعالمية، والعمل على إنشاء الصالات والملاعب التي تخدم ذلك.

ثالث عشر: في السياسة الإسكانية:

1. تخصيص بعض الأراضي العامة لإقامة التجمعات والقرى السكنية، وتوزيعها على ذوي الدخل المحدود وبخاصة الذين هدمت بيوتهم والأسر الفقيرة وأسر الشهداء والمعتقلين.
2. تخفيف مشكلة السكن لفئات الدخل المحدود من الشعب الفلسطيني، وتخفيف مشكلة الاكتظاظ في المساكن وخاصة في قطاع غزة وبعض المناطق في الضفة الغربية.
3. تشجيع إنشاء مجمعات الإسكان الوظيفي الملحقة بالمؤسسات العامة كالمدارس والمستشفيات والجامعات والمرافق العامة.
4. العدالة في توزيع المنشآت الإسكانية الخيرية مما يشجع المحسنين على الاستمرار في دعم هذه المشاريع.
5. التركيز على تنشيط قطاع الإنشاءات من خلال توفير التمويل السهل لمشاريع الإسكان ومشاريع إنشاء المباني العامة. مما يسهم وبشكل سريع نسبياً في:

- حل مشكلة البطالة بين الفلسطينيين الذين اعتادوا العمل في الاقتصاد الإسرائيلي خاصة وأن معظمهم يمتلكون خبرة ومهارة في الإنشاءات، بالإضافة إلى استيعاب عشرات الآلاف من العاملين الجدد وخاصة ذوي المهارة المتدنية.
- تخفيض فاتورة الإيجارات التي تدفعها الحكومة للمباني التي تشغلها، وبالتالي التخفيف من أعباء الموازنة وتوجيه الموارد إلى أولويات أخرى.
- تطوير الخدمات الاجتماعية من خلال توفير مباني جديدة أو توسيع القائم منها وخاصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية.

6. توفير المساكن لصغار الموظفين، وذوي الدخل المحدود بسعر الكلفة وبأقساط ميسرة خالية من الربا، وتشجيع عقود الإسكان ومعالجة حالات العسر.
7. اعتماد المخططات الهيكلية والإقليمية للمدن والقرى الفلسطينية.

رابع عشر: في السياسة الصحية والبيئية:

1. إصلاح نظام التأمين الصحي وإتاحته لكل المواطنين بدءاً بالفئات الفقيرة الأكثر حاجة.
2. وضع خطة زمنية لتحقيق الاكتفاء الطبي في جميع المجالات لمنع إهدار الأموال في العلاج بالخارج.
3. توسيع خدمات مراكز الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة، تيسيراً للعلاج وتخفيفاً على المواطنين في القرى والمدن الصغيرة.
4. تطوير الخدمات الصحية العامة لتضاهي في نوعيتها الخدمات الصحية المتاحة في القطاع الخاص.
5. وضع الخطط اللازمة للتوسع في بناء المستشفيات المتكاملة وفق احتياجات المناطق.
6. إيجاد توازن في التخصصات والخبرات لدى المستشفيات والتوزيع العادل للكفاءات والتجهيزات في جميع المناطق.
7. توفير الحوافز المادية للأطباء والممرضين والعاملين في قطاع الصحة العاملين في المناطق النائية وذوي الاختصاصات النادرة من العاملين في المجال الصحي.
8. تشجيع الخدمات الصحية الخاصة والتخصصية.
9. الارتقاء بمستوى القطاع الصحي (الأطباء والصيادلة والممرضين والإدارات الصحية) بما يتناسب مع حاجات ومتطلبات المجتمع الفلسطيني.
10. توفير المرافق الصحية المناسبة للاهتمام بجرحى الشعب الفلسطيني والمعاقين الذين أصيبوا خلال مسيرة الجهاد الفلسطيني ومن فئات الشعب كافة دون تمييز.
11. توفير العناية الصحية الملائمة والمجانية لأسر الشهداء والجرحى والمعاقين والأسرى.
12. العمل على إيجاد بيئة نظيفة من خلال تنمية ثقافة النظافة العامة، وتشجير الطرق والمتنزهات العامة، وتشجيع إقامة الحدائق الخاصة والعامة.
13. حماية البيئة ووقف التدهور البيئي الفلسطيني بالتنسيق مع المنظمات الدولية، وكذلك مقاومة التلويث البيئي المستمر للأراضي الفلسطينية الناجم عن ممارسات الاحتلال والمستوطنات الصهيونية والعمل على فضح هذه الممارسات في المحافل الدولية.
14. الحفاظ على شاطئ بحر غزة ليكون نظيفاً وجميلاً صالحاً للاصطياف والسياحة، ووقف التعديات عليه من إلقاء الردم والمخلفات، ومنع التلوث البيئي الناجم عن تحويل الصرف الصحي إلى مياه البحر.
15. متابعة الدراسات المُعدة للتخلص من الكارثة البيئية الناجمة عن وجود أحواض المعالجة في شمال قطاع غزة، وتخصيص أراضٍ جديدة لزيادة عدد "مكبات النفايات" في قطاع غزة والضفة الغربية، وإقامة المشاريع للاستفادة منها.

خامس عشر: في السياسة الزراعية:

1. تنمية القطاع الزراعي والثروة الحيوانية باتجاه تحقيق الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني، ثم الاتجاه نحو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير.
2. السعي إلى تصنيف الأراضي في فلسطين، وتحديد استعمالاتها مثل الحمضيات والحبوب والفواكه والورود وغيرها، ووضع التشريعات اللازمة لتطويرها.
3. إعادة تشكيل اتحاد المزارعين وتفعيله بحيث يشمل كل محافظات الوطن ليساهم في تطبيق السياسات الزراعية الهادفة للارتقاء بهذا القطاع المهم.
4. العمل على تبني نظام إقراض زراعي بديل للنظام الربوي، وتشجيع الإقراض الزراعي العيني.
5. العمل على تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بالقطاع الزراعي سياسة وإنتاجاً وتصنيعاً وتسويقاً، والعمل على فتح الأسواق العربية والدولية أمام المنتجات الفلسطينية وخاصة الزراعية منها ضمن اتفاقات المعاملة التفضيلية المتاحة.
6. اعتماد أسلوب التنمية الريفية الشاملة كإطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية للمشاريع الزراعية.
7. تشجيع مشاريع التصنيع الغذائي للاستفادة من فائض الإنتاج والعمل على تطوير نوعيات البذور والتقاوي والمبيدات والأسمدة المصنعة محلياً.
8. الاهتمام بالثروة السمكية وحماية حقوق الصيادين.
9. تنظيم استيراد وتسويق واستخدام المبيدات والأدوية الزراعية أو البيطرية. وتقنين استخدام الأسمدة الكيماوية وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي.
10. تشجيع استصلاح الأراضي ودعم زراعتها وريها.
11. العمل على تنمية الثروة الحيوانية وتقليص الفجوة بين الطلب والعرض.
12. مراقبة أداء مصلحة "مياه الساحل" لما فيه تحقيق مصلحة الوطن والمواطن.

سادس عشر: في السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية:

يقول تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: 67)

ويقول عز وجل: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ (البقرة: 276)

1. تحقيق الاستقلال الاقتصادي والنقدي وفكّ الارتباط مع الكيان الصهيوني واقتصاده ونقده، والتخلص من التبعية له والسعي لإصدار عملة فلسطينية.
2. إعادة النظر في القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية وتطويرها.
3. توفير البيئة القانونية والإجرائية المناسبة لتشجيع الاستثمار وسنّ قوانين اقتصادية إضافية وحيوية مثل: قانون منع الاحتكار وقانون الجمارك.

4. السعي لبناء "الاقتصاد المقاوم"، وتشجيع الاعتماد على الذات، والابتعاد عن مظاهر الاسراف والعبث، والحذر من المشاريع غير المنتجة، أو تلك التي تفسد البنية الاجتماعية والأخلاقية كالأندية الليلية وصالات القمار.... وغيرها.
5. التوزيع المدروس للمشاريع، وتوسيع دوائرها البشرية والجغرافية بما يسهم في حمايتها، ويخفف من احتمالات الضرب والتضييق والحصار التي يمارسها العدو.
6. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتطويرها لتأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني وأهمها:
   - اتفاقية باريس الاقتصادية.
   - اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة.
   - اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
   - اتفاقية التعاون الاقتصادي مع كل من مصر والأردن.
7. تطوير العلاقة الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي من خلال اتفاقات تجارة تمييزية تسهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ومساعدته على الفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
8. وضع السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتشغيلية والتجارية والصناعية والزراعية) التي تعمل (خلال مدة المجلس التشريعي (4 سنوات)) على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة وتعزز القدرات الذاتية وتحمي الفئات المهمشة وتحافظ على التكافل الاجتماعي وتحقق استقرار الأسعار والأجور. وتؤدي إلى مكافحة الفقر وتخفيض البطالة، وإبقاء التضخم مضبوطاً، وتحقيق نمو اقتصادي وتحسين مستوى معيشة الفرد.
9. تطوير البنية التحتية بما يتناسب مع القطاع الصناعي والزراعي والخدمات العامة، والتركيز على تدريب وتأهيل القوى العاملة الفلسطينية لتناسب احتياجات السوق الفلسطيني وبالتالي حل مشكلة الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التشغيل.
10. المحافظة على الأملاك والأموال العامة واستغلالها بصورة تحقق النفع العام للأجيال الحالية وأجيال المستقبل، ويتطلب ذلك تنفيذ برنامج طموح للإصلاح المالي والإداري في جميع مؤسسات وأجهزة السلطة، واستخدام المساعدات الدولية بالصورة المثلى التي تحقق أهداف التنمية الشاملة بعيداً عن الهدر وسوء الاستخدام، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ذلك.
11. إعادة النظر في أسعار الغاز ومشتقات النفط والكهرباء والهاتف والماء بما يخفف عن المواطن.
12. الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الفلسطينية من خلال تطبيق توصيات الدراسات العلمية الجدية وخاصة تلك التي تعمل على تطوير القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

13. تطوير السياسة التجارية والجمركية الفلسطينية لتتناسب مع الوضع التنموي للاقتصاد الفلسطيني وخصائص وأهداف التجارة الخارجية الفلسطينية.
14. إعادة صياغة قانون ضريبة الدخل ليكون تصاعدياً بما يخفف على ذوي الدخل البسيط، وتعديل الضرائب غير المباشرة في الاقتصاد الفلسطيني وتخفيض ضريبة القيمة المضافة لتتناسب مع المستوى التنموي الفلسطيني.

سابع عشر: في قضايا العمل والعمال:

1. احترام وتطوير وتشجيع عمل النقابات والجمعيات المهنية والمتخصصة.
2. العمل على وضع حد أدنى للأجور للقطاعات العمالية المختلفة، توفيراً لمستوى مقبول من العيش الكريم.
3. تنفيذ خطة وطنية جادة للتعامل مع ظاهرة البطالة مستندة إلى برامج تنمية القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والاستخدام الأمثل للأموال العامة الفلسطينية (سواء الذاتية أو المساعدات الدولية).
4. نشر الثقافة العمالية والوعي العمالي حول الحقوق والواجبات بين جميع العاملين في كل القطاعات وبشتى الوسائل والأساليب المشروعة.
5. شمول العاملين في جميع القطاعات تحت مظلة التأمين الصحي الشامل.
6. تطوير قانون العمل والعمال والنقابات وتطويرها بما يضمن حقوق العمال وحقهم في العمل النقابي وبما يواكب تطورات المرحلة وتحقيق العدالة لجميع العاملين في شتى قطاعات الإنتاج.
7. ربط أجور ورواتب العاملين بجدول غلاء المعيشة.

ثامن عشر: المواصلات والمعابر:

1. إعادة تأهيل كل الطرق في الوطن بمواصفات حديثة.
2. شق طرق جديده حيوية بين المدن والقرى مع احتفاظ كل مواطن متضرر بحقه في التعويض.
3. التأكيد على التواصل الحر الفعال بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. فتح المعابر الحرة بين الأراضي الفلسطينية ومصر والأردن ورفض أي تدخل أجنبي مهما كانت درجته.
5. السعي لفتح الميناء والمطار بما يحقق تطوير الاقتصاد الفلسطيني ويخدم التواصل بين أبناء الشعب الواحد في الداخل والخارج.

خاتمة:

لقد أوجدت انتفاضة الأقصى المباركة حقائق جديدة على الأرض، جعلت من برنامج أوسلو تاريخاً ماضياً، وتحدثت الأطراف المختلفة، بما فيها الاحتلال الصهيوني عن "دفن أوسلو". إن شعبنا الآن هو أكثر تماسكاً ووعياً، وأصعب مراساً، وإن حماس تتقدم نحو الانتخابات وقد تمكنت بعون الله وبالتعاون مع كل الشرفاء من تعزيز نهج المقاومة وتجزيرها في عقول ونفوس ووجدان أبناء شعبنا.

الأخ الناخب...... الأخت الناخبة... هذا هو برنامجنا، نضعه بين يديك... وها نحن أولاء نشاركك الطموح، ونضع أيدينا بيديك، لا ندّعي صنع المعجزات ولا امتلاك عصاً سحرية.

ولكننا معاً نسدد ونقارب نحو تحقيق مشروعنا الوطني على طريق أهدافنا الكبرى.. أمةً واحدةً حرة راشدة..

الأخ الناخب...... الأخت الناخبة.... المسئولية مشتركة، والعمل الصالح يرفعه الله سبحانه وينميه..

إن منهجنا يعتمد على ممثلين أمناء وأكفاء يرفعون شعار الصدق لله والولاء له وللشعب والقضية.. فكن على ثقة تامة بأنهم سيطبقون شعاراتهم.. وسيكونون عند وعودهم..

الأخ الناخب...... الأخت الناخبة....

أمام صندوق الاقتراع تذكر مسئوليتك بين يدي الله تعالى... أنت مؤتمن على شهادتك في اختيار ممثلك في المجلس التشريعي.. عندما يتكلم هذا الممثل ويفصل في قضايا الدين والوطن والمستقبل فإنه يعبر عنك، فأحسن اختيارك لترضي ربك الكريم ورسولك العظيم ﷺ ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾..

نعم أحسن اختيارك لتسعد ويسعد شعبك بإذن الله تعالى..

"الإسلام هو الحل" هو طريقنا للتغيير والإصلاح

برنامجنا هو سبيلنا لتعزيز بناء المجتمع الذي دمره الاحتلال وحماية مقاومته

برنامجنا هو دربنا لتعزيز الوحدة الوطنية والإسلامية على طريق التحرر الوطني الشامل

برنامجنا برنامج الشعب والوطن كله

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (التوبة: 105)

أخي الناخب..أختي الناخبة:
(صوتك أمانة فلا تشهد إلا بالحق)

وثيقة رقم 11:

كلمة رئيس الوزراء إسماعيل هنية أمام المجلس التشريعي لنيل الثقة للحكومة العاشرة[12] [مقتطفات]

27 آذار/ مارس 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين والنبيين أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد،

الأخ رئيس المجلس التشريعي المحترم
الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي المحترمون
السادة المحترمون السفراء والقناصل وممثلو الدول والهيئات الدولية
الضيوف الكرام
الحضور الأعزاء
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

فقد كنت آمل أن ينعقد هذا المجلس في ظرف أفضل، وأن يكون لقاؤنا جميعاً في القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة. لكن هذا الظرف الذي تقطع فيه أوصال الوطن يقدم للعالم دليلاً واضحاً على قسوة الاحتلال وظلمه. فها هو الاحتلال يشن حرباً ضروساً ضد شعبنا الأعزل، ويحرض ضد خياره الديمقراطي، ويُصر على إبقاء المنطقة في دوامة من الصراع الدامي.

ينعقد اليوم مجلسكم الموقر ليشهد ولادة حكومة فلسطينية جديدة هي الحكومة العاشرة في ظل تواصل الاحتلال والعدوان، وتزايد أعداد الشهداء والجرحى، واستمرار سياسات الاغتيال والاعتقال والخنق والحصار ومصادرة الأراضي، وبناء جدار الفصل العنصري وتهويد القدس واستمرار الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك والتلويح الدائم باقتحامه وكذلك توسيع المستوطنات ومخططات ضمّ الأغوار، وحرمان شعبنا من التواصل حتى داخل الضفة نفسها، وكرس ذلك بتحويل حاجز قلنديا إلى ما يشبه المعبر الحدودي.. إلى أن توج الاحتلال اعتداءاته هذه باقتحام سجن أريحا وخطف المناضلين أحمد سعدات وفؤاد الشوبكي مع عدد من إخوانهم المعتقلين هناك، مخلفاً عدداً من الشهداء والجرحى فضلاً عن التدمير الشامل لمبنى المقاطعة. متنكراً بهذا الفعل الإجرامي لكل ما تمَّ توقيعه من اتفاقيات.

---

[12] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/27، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/Hamas/hewar/2006/ismael_haneya/27_3_06.htm؛ وصحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2006/3/27، انظر: http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2006/03/27/40919.html

إننا على يقين بأن الاحتلال الغاصب إنما يقوم بكل هذه التصعيدات ليقذفها في وجه الحكومة الجديدة، بهدف إيصال رسالةٍ للشعب الفلسطيني مفادها: "إنك أخطأت في الاختيار، ولابدَّ أن تعاقب". وهذا الموقف للأسف يتم تحت سمع العالم وبصره، ونحن نحذر من مغبة مثل هذه السياسات.. فالشعب الفلسطيني العظيم يجب ألاّ يعاقب لأنه مارس حقه في اختيار قيادته عبر انتخابات ديمقراطية حرة شاهدها العالم وشهد على نزاهتها، ومخطئٌ من يظن كذلك بأن الضغط الاقتصادي هذا سوف يدفع حكومتنا للخضوع أو يوهن من عزيمة وصمود شعبنا الفلسطيني الأبيّ.. إن هذه الحكومة ستقود شعبها إلى الحياة الحرة الكريمة، معتمدةً على الله تعالى ومتوكلة عليه ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنَا سُبُلَنَاۚ وَلَنَصۡبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيۡتُمُونَاۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾.

فالتحية كل التحية لشهدائنا الأبرار ونخص بالذكر منهم الرئيس الراحل ياسر عرفات والشيخ الإمام أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي والدكتور فتحي الشقاقي، والرفيق أبو علي مصطفى والأخ أبو العباس، والتحية لجرحانا الأماجد ولمعتقلينا الأبطال الرابضين خلف القضبان في سجون الاحتلال ومعتقلاته، وكل العون والتقدير لعوائلهم وأُسرهم الصابرة المحتسبة.

والتحية لمناضلينا ولقيادات العمل الوطني الفلسطيني من مختلف الفصائل داخل السجون.. ونعاهدهم —كما نعاهد جميع الأسرى والأسيرات (فلسطينيين وعرب)— أننا لن ننساهم، ولن تضيع تضحياتهم أو تذهب سدى، وسنعمل دون توقف لتأمين الإفراج عنهم بعزة وكرامة، ليشاركونا في تحقيق الحرية لشعبنا، ويسهموا معنا في عملية البناء والتطوير والإصلاح والتغيير.

كما نزجي تحية إجلال وتقدير لشعبنا الفلسطيني العظيم في الداخل والخارج؛ وفي مخيمات الشتات، وإلى جالياتنا الفلسطينية في كل أنحاء العالم.

الأخ رئيس المجلس المحترم

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس التشريعي الأفاضل

يطيب لي أن أتقدم إلى مجلسكم الموقر ببرنامجي هذا، آملاً أن تمنحوا حكومتي الثقة، كي تنطلق لتطبيق برنامجها الذي وعدت به شعبنا لصون مصالحه الوطنية العليا، واستعادة حقوقه المغتصبة، وتحقيق الأمن والازدهار والإصلاح المنشود.

ويسعدني، قبل الدخول في الحديث عن المحاور الرئيسة في برنامج الحكومة أن أتوجه بخالص التحية للسيد الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نسجل له باحترام دوره البارز في إجراء الانتخابات التشريعية وفي تعزيز أسس الديمقراطية الفلسطينية. فقد كان حريصاً على رعاية التعددية السياسية وحمايتها، ولقد كانت الأيام التي رافقت الانتخابات الأخيرة فلسطينية

بامتياز؛ مما أدهش العالم أجمع، وعكس الوجه الحضاري للشعب الفلسطيني. وأود أن أؤكد حرصنا على احترامنا للعلاقة الدستورية مع السيد الرئيس وترسيخها لخدمة مصالح شعبنا وصيانة ثوابته المشروعة، ملتزمين بمعالجة السياسات والمواقف، من خلال الحوار والتعاون والتنسيق المستمر بين مؤسسة الرئاسة والحكومة وسائر المؤسسات الوطنية، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قاعدة الاحترام المتبادل وحماية الصلاحيات الدستورية والوظيفية لكل مستوى من المستويات.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والتقدير لأبناء شعبنا العظيم الذين منحونا هذه الثقة الغالية، وعلقوا آمالاً كبيرة علينا، ونعاهدهم أن نكون عند حسن ظنهم بنا، وألا ندخر جهداً من أجل تخفيف المعاناة عنهم جميعاً، وتحقيق ما يتطلعون إليه من الحرية والاستقلال والتقدم والازدهار.

فهذا الشعب المرابط الذي أبدع في مقاومة الاحتلال وكان مثالاً في العطاء والصبر والصمود، ستتجلى إبداعاته —إن شاء الله— في البناء والإعمار، وفي تعزيز الخيار الديمقراطي، الذي من شأن نجاحه أن يشكل نموذجاً يحتذي به كل الشرفاء والأحرار في العالم.

ثم الشكر موصول لرؤساء وأعضاء الحكومات السابقة، ولحكومة الأخ أحمد قريع (أبو علاء)، الذي أبدى مشكوراً حرصه وتعاونه للانتقال السلس للحكم، وفي تسيير مهامها المختلفة. والشكر كذلك للسادة الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي السابقين، وللأخ روحي فتوح الرئيس السابق لمجلسنا التشريعي الموقر.

الأخ رئيس المجلس التشريعي

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس

هناك مهمات جسام تقع على عاتق الحكومة على الصعيد الداخلي والخارجي. وإن الاضطلاع بهذه المهمات يستلزم تشخيص المرحلة الماضية، وقراءة الواقع، لتعزيز النجاحات وتصويب المسيرة.

ولعل من أبرز التحديات والقضايا والمهام التي تنتظر حكومتنا إنما يتمثل في الآتي:

أولاً: الاحتلال وممارساته البشعة ضد الأرض والإنسان والمقدسات والمقدرات.

ثانياً: توفير الأمن وإنهاء الفوضى داخل الساحة الفلسطينية.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

رابعاً: الإصلاح ومحاربة الفساد الإداري والمالي.

خامساً: ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وصياغة المؤسسات الفلسطينية على أسس ديموقراطية تحقق الشراكة السياسية للجميع.

سادساً: تعزيز مكانة القضية الفلسطينية في العمق العربي والإسلامي.

سابعاً: تطوير العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي بما يخدم المصالح العليا لشعبنا.

وفي ضوء ما سبق فإننا نؤكد ما يلي:

أولاً: حماية حق شعبنا في الدفاع عن نفسه في مواجهة الاحتلال، وإزالة المستوطنات، وجدار الفصل العنصري، ومواصلة نضاله من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ورفض الحلول الجزئية والحدود المؤقتة وسياسة الأمر الواقع، وكل مشروع ينتقص من حقوقنا ومصالحنا كخطة فك الارتباط الهادفة إلى تحويل وطننا إلى معازل وكنتونات تقطع الطريق أمام قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. كما أننا نؤكد تمسكنا بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، واعتبار ذلك حقاً فردياً وجماعياً غير قابل للتنازل عنه أو المساومة عليه. وكذلك العمل من أجل تحرير الأسرى، ومواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات، والدفاع عن القدس التي تتعرض لأكبر عملية تهويد. ومواجهة محاولات ضمّ الأغوار وتوسيع المستوطنات. كما سنعمل على مواجهة العقوبات الجماعية، ورفض احتجاز الاحتلال مستحقاتنا المالية.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستتعامل مع الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بمسؤولية وطنيةٍ عاليةٍ، وبما يخدم مصالح شعبنا وحقوقه الثابتة. كما أن الحكومة وبوزاراتها المختصة سوف تراعي مصالح ومتطلبات شعبنا، وآليات حركة الحياة ذات التماس بالاحتلال، وذلك في كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والصحية والعمالية. كما أن الحكومة ستتعامل مع القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمسؤولية وطنية، وبما يحمي حقوق شعبنا وثوابته الوطنية.

ثانياً: إن توفير الأمن للمواطنين في أنفسهم وممتلكاتهم، وحماية السفارات ومقرات المؤسسات الدولية والعاملين فيها وضيوفنا الأجانب، هي مهمة غير قابلة للتأجيل، وسنعالجها بحكمة وحزم، وذلك بسلطة القانون، وبالقيم الأخلاقية التي امتاز بها شعبنا، وبالتعاون المسؤول بين كافة قوى شعبنا العظيم. ومما لا شك فيه، أن تلك الخروقات والتجاوزات الأمنية لا تليق بشعبنا الذي سجل صفحات من المجد تفخر بها أمم الأرض. وهو ما يستلزم معالجة تلك الخروقات المحدودة، لما تقدمه من صورة مشوهة عنا ولما تلحقه من ضرر كبير بمصالحنا العليا.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة ستعمل على تطوير أداء الأجهزة الأمنية، وتعزيز دورها باعتبارها المسؤولة عن حماية شعبنا وحفظ أمنه، ومسؤولة كذلك عن حماية سيادة القانون وضبط النظام، وتوفير الأمن للمواطن، دونما انتهاك لحقوقه الدستورية أو امتهان لكرامته الإنسانية أو تدخل في حياته المدنية.

ثالثاً: إن حكومتي التي تتبنى استراتيجية الإصلاح، لتؤكد لمجلسكم الموقر ولشعبنا الذي أعطانا الثقة الغالية بأننا سنكون أوفياء لهذه الثقة، حيث سيلمس المواطن من خلال عمل

هذه الحكومة —بإذن الله تعالى— إنجازات حقيقية على الأرض في دوائر الإصلاح الإداري والمالي؛ من خلال الرقابة الفاعلة والتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد.

وسوف تحرص الحكومة على الاستجابة للاحتياجات الملحة للمواطن في مختلف المجالات، من خلال التخطيط والمبادرة، وفي تحديد أولويات الصرف والإنفاق، وفي إطلاق المبادرات والإبداعات، والحفاظ على أقصى درجة من المصداقية، والاستفادة من تجارب الآخرين في مجال مأسسة المجتمع وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، مع مراعاة خصوصيتنا الفلسطينية والعربية والإسلامية الفريدة، التي تأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لشعبنا.

وفي إطار الإصلاح كذلك، فإن الحكومة ستسعى إلى محاربة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، والترفع عن استغلال المال العام.. وسنعطي مسألة التطوير الإداري بعداً اجتماعياً وثقافة مجتمعية تؤسس لمفهوم جديد، فقد بتنا بأمس الحاجة إلى صياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية، وإلى آلية عمل سليمة تستند إلى مفاهيم الإدارة الحديثة مما يساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجية وفق متطلبات وحاجة المجتمع الفلسطيني.

رابعاً: إن هذه الحكومة التي جاءت عبر الخيار الديمقراطي والانتخابات الحرة، تلتزم بحماية الديمقراطية الفلسطينية والحفاظ عليها والتداول السلمي للسلطة، وترسيخ الشراكة والتعددية السياسية، باعتبارها الخيار السليم لضمان سلامة نظامنا السياسي واستقراره.

إننا ندرك أن تعزيز الشورى والديمقراطية يتطلب العمل على إقرار سيادة القانون، والتخلص من النعرات العشائرية والعائلية والجهوية، وتكريس مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

وستعمل الحكومة على حماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين، وصيانتها بما يحمي حقوق الإنسان الفلسطيني وحريته.

وستعمل الحكومة كذلك على أن تتبوأ المرأة الفلسطينية المكانة التي تليق بها وبتضحياتها الكبيرة، وتضمن لها المشاركة في صنع القرار في وزاراتنا ومؤسساتنا الوطنية.

وتتعهد الحكومة بحماية حقوق المواطن، وترسيخ مبدأ المواطنة دون تفريق على أساس المعتقد أو الانتماء السياسي، وسنعمل معاً على محاربة الإقصاء السياسي والوظيفي، وسوف نرفع الظلم عن الناس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً (يا عبادي... إنيّ حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا).

إن بناء دولة القانون يعزز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ويساعد على دعم صموده دفاعاً عن حقوقه وحرياته، كما أن سيادة القانون تجعل للقضاء الدور الأساسي في ضمانه

لتحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.. ولذلك، فإن رجال القضاء والنيابة والمحامين هم مكمل ضروري لعمل السلطة التنفيذية على تطبيق سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية، وهو ما يتطلب استقلال القضاء وعمله بمهنية عالية ومسؤولية.. فاستقلال القضاء وعمله بمهنية وموضوعية، هو الذي يشيع الأمن في المجتمع ويشكل ضمانة أساسية لتحقيق العدالة.

خامساً: إن إصلاح النظام المالي وتحويل كل إيرادات السلطة الوطنية إلى الخزينة العامة، وتعزيز مبدأ الشفافية وتحديد أولويات الصرف ستكون أيضاً مهمة غير قابلة للتأجيل، وسنسعى إليها ضمن رؤية اقتصادية فلسطينية متكاملة، وسوف نعدُّ لها أنفسنا بشكل جيد وخلاق، وسنعمل ضمن المحددات التالية:

أ. العمل على ضمان حياة كريمة حرة للمواطن، والحفاظ على المكاسب المشروعة التي تحققت، وتأمين صرف رواتب الموظفين؛ عسكريين ومدنيين، وكذلك المخصصات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية وأسر الشهداء والأسرى والجرحى والمعاقين.

ب. إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، ووضع السياسات والبرامج الكفيلة بمعالجة الفقر والبطالة؛ من خلال تعزيز القدرة الذاتية وتشجيع القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، مع المحافظة على دعم المنتجات الوطنية بكافة الوسائل الممكنة، إضافةً إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي بشكل خاص، وتشجيع العلاقات المباشرة مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.

ج. التحرك لحماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، كما إن إرساء القواعد السليمة بين العمل الحكومي ومؤسساته الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص، يشكل ضمانة مهمة لجلب الاستثمارات إلى فلسطين، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.

واسمحوا لي ومن على هذا المنبر أن أتوجه بنداءٍ إلى أصحاب رأس المال الفلسطيني والعربي والإسلامي، وأدعوهم للقدوم إلى وطننا لاستكشاف فرص الاستثمار في مختلف المجالات، ونحن نعدهم بأننا سنوفر لهم كل مساعدة ممكنة، والمناخ الاستثماري والأمن والحماية الاقتصادية، عبر سنّ القوانين والتشريعات اللازمة... فنحن نتطلع إلى مشاركتهم وإسهامهم في تخفيف المعاناة عن شعبنا ونصرة قضيته العادلة، وفي تخفيف ضائقته الاقتصادية الخانقة، وحتى يساهموا في إيجاد فرص العمل لقطاعات الشباب والخريجين والخريجات.

ونحن هنا نجدد التأكيد بأن الاستثمار هو دعامة من دعائم التنمية المستدامة، ولا تغني التبرعات والمعونات —على أهميتها وضرورتها في هذه المرحلة— ولذا فإن واحدة من أولى أولويات برنامجنا الاقتصادي هي تشجيع الاستثمار في فلسطين، وستكون حكومتنا على جاهزية عالية لبحث كافة التفاصيل المتعلقة بتوفير الضمانات اللازمة للاستثمار الخارجي،

ونحن هنا نقول إنه من باب أولى أن تعود الأموال الوطنية الفلسطينية إلى الداخل لتساهم في تحريك عجلة البناء والتنمية، وستعمل حكومتنا على حثّ المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في فلسطين على استثمار الودائع والأموال داخل فلسطين، وسنكون عوناً لها في توفير أفضل الأجواء الاستثمارية لتحقيق العوائد المالية المجدية.

وإذا كان برنامجنا الاقتصادي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بتفجير الطاقات والاستغلال الأمثل للثروة، إلا أن الحكومة تدرك بأن الأوضاع السياسية المحيطة بشعبنا المحاصر بالاحتلال واستمرار إغلاق المعابر قد ألحقت دماراً كبيراً ببنيتنا الأساسية، مما جعلنا في حاجة ماسة إلى العون والمساندة من المجتمع الدولي ومن الأشقاء والأصدقاء في العالم، وستسعى الحكومة إلى الانفتاح والحوار مع كافة الدول بما فيها دول الاتحاد الأوروبي على مواصلة تقديم المساعدات لشعبنا وسلطتنا، بما يوفر حياة كريمة لهذا الشعب المنكوب، ونحن نؤكد لكل المانحين أننا سنوفر ضمانتين:

الأولى: إن كل الأموال التي ستقدم لشعبنا وسلطتنا ستذهب إلى وجهتها التي خصصت لها، وستنفق على المشاريع والمجالات التي يتم تبنيها وتمويلها، ولن تذهب إلى أي جهة أخرى.

والثانية: إن حكومتنا ستوفر كل الضمانات والآليات اللازمة لكافة الدول المانحة والجهات المتبرعة لمراقبة عملية صرف هذه الأموال، والتأكد من أنها أنفقت في الإطار الصحيح، ووفق ما اعتمد من خطط ومشاريع وبرامج.

وأريد أن أقول إن التصريحات والقرارات المتسرعة التي صدرت عقب الانتخابات، وخصوصاً عن الإدارة الأمريكية التي هددت بوقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، لا مبرر لها على الاطلاق ولا تخدم بحال الاستقرار في المنطقة، ونحن نطالب المجتمع الدولي بإعادة النظر في موقفه تجاه الحكومة الجديدة، وأن يحترم الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، وأن يدعم طموحات شعبنا في الحرية والاستقلال والانعتاق من الاحتلال، وأن يوجه ضغوطاته نحو القوة المحتلة بدلاً من الضغط على الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال.

إن الإدارة الأمريكية التي تنادي بنشر الديمقراطية واحترام خيارات الشعوب مدعوة قبل غيرها لتعزيز الخيار الفلسطيني، وليس محاصرته بالتهديد والوعيد، وأن تفي بالوعود التي قطعتها حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

إن حكومتنا ستعمل على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، وكذلك مع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية باختلاف مجالات عملها، بما يهدف إلى تعزيز السلم والاستقرار العالمي.. إن الاتحاد الأوروبي قدم كثيراً من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال... لذا فإننا معنيون بعلاقة قوية ومتينة مع الاتحاد

الأوروبي، غير أننا نتوقع من الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في بعض سياساته المتبعة بشأن الصراع في المنطقة، حيث نتوقع منه دوراً أكبر في ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا.

إن حكومتنا تنتظر من المجتمع الدولي، وخصوصاً اللجنة الرباعية الدولية أن تنحاز إلى قيم العدل والإنصاف من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة، وألاَّ تنحاز إلى طرف على حساب طرف آخر، وأن تتوقف عن التلويح بفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديمقراطي، وفي هذا الصدد فإن الحكومة تثمن موقف روسيا كعضو في اللجنة الرباعية التي اختارت سبيل الحوار بدلاً عن التلويح بالتهديد والوعيد، وإن حكومتنا ستكون على استعداد للحوار مع اللجنة الرباعية الدولية والبحث عن كافة السبل لإنهاء حالة الصراع وإقرار الهدوء في المنطقة.

الأخ الرئيس

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس

إننا ندرك، ونحن نستعرض أمامكم هذه التحديات، ومنهجية الحكومة في مواجهتها، بأننا أمام مرحلة صعبة، وأن المهمات المطلوبة من هذه الحكومة ليست سهلة، لأن التركة ثقيلة وعلى أكثر من صعيد، ولكننا نتسلح بإرادة لا تلين وعزمٍ لا ينثني، لأنه لا خيار أمامنا سوى أن نعمل معاً لنحمي هذا الوطن المبارك.

ومن أجل ذلك أردنا أن نواجه كل ذلك بصف موحد وحكومة ائتلافية، ولذا سعينا بكل جهد وطاقة لتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبذلنا جهداً طويلاً خلال الأسابيع الأخيرة؛ بغية تحقيق هذا الهدف النبيل، وعملنا بكل صدق وإخلاص وجدية من خلال حواراتنا الطويلة مع الإخوة في الكتل البرلمانية والفصائل؛ لهدف الوصول إلى قواسم مشتركة تضمن مشاركة الجميع، وخاصة الإخوة في حركة فتح. كما امتد التشاور والحوار إلى الفصائل غير الممثلة في المجلس التشريعي، والذين لم يشاركوا في الانتخابات، مثل إخواننا في حركة الجهاد الإسلامي.. وخلال كل هذه الحوارات قدّمنا صياغات متعددة وتعديلات كثيرة على البرنامج السياسي لحكومة الائتلاف الوطني، وأبدينا تفهماً ومرونة عالية في تلك الحوارات، لأننا كنا وما زلنا نؤمن بأن نجاحنا هو في ائتلافنا، وفي توحدنا يكمن النهوض والتطور والمضي نحو الأفضل.. ولكن إخواننا في الكتل البرلمانية فضلوا عدم المشاركة في هذه الحكومة، ونحن نحترم اختيارهم، لكننا نقول: إذا كنا معاً لم نوفق في تشكيل حكومة ائتلاف وطني؛ فيجب أن ننجح في الحفاظ على الوحدة الوطنية.. لن نيأس في ذلك، وسنواصل العمل من أجل تعزيز الوحدة الوطنية ورصّ الصفوف، وترتيب البيت الفلسطيني، وتصليب جبهتنا الداخلية، وستبقى أيدينا ممدودة للجميع للحوار والتشاور حول كافة القضايا بما يحقق المصلحة الوطنية العليا لشعبنا وأمتنا، وسيبقى باب المشاركة في الحكومة مفتوحاً، فهذا وطن الجميع، ومصير الجميع، ومستقبل الجميع.

أما بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية فإن الحكومة تناشد الفصائل والقوى والفعاليات العمل معاً لتنفيذ تفاهمات القاهرة... وسنعمل معاً لنحافظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الإطار المجسد لآمال شعبنا وتضحياته المستمرة لنيل حقوقه، والتي تشكل عنواناً نضالياً تراكمياً نعتز به، ونسعى إلى تطويره وإصلاحه عبر التشاور والحوار. ونؤكد هنا على ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات اللازمة لذلك، بما يضمن انضمام كل الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة، وإعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية سليمة، تحقق الشراكة السياسية، باعتبارها المظلة الكبيرة التي يستظل بها كل الفلسطينيين في الداخل والخارج؛ تمثلهم وترعى مصالحهم، وتحمل همومهم، وتعالج مشاكلهم وقضاياهم، وتحمي حقوقهم الوطنية.

كما لا بدّ هنا من التأكيد على الوحدة الجغرافية الفلسطينية، والإصرار على الربط بين شطري الوطن بالربط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الضفة والقطاع، فضلاً عن الربط بين الداخل والخارج، وتفعيل المؤسسات الوطنية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، لضمان هذا الترابط، ولصيانة حق العودة لشعبنا في الشتات.

وفي الشأن المجتمعي الداخلي أشير إلى ضرورة رعاية الجانب الصحي وتطويره؛ لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، ويضمن ذلك تطوير برامج للتأمين الصحي وتحسين وضع المستشفيات. كما لا بدّ من العمل على رسم سياسة اجتماعية واضحة ذات استراتيجية، تهدف إلى توفير حياة اجتماعية كريمة لجميع فئات المجتمع الفلسطيني، من خلال برنامج الضمان الاجتماعي؛ بحيث يحمي المجتمع من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والانحراف. كذلك التأمينات الاجتماعية لكبار السن والعجزة وأصحاب الاحتياجات الخاصة. [و] كذلك العمل على توفير الرعاية الاجتماعية للأسرة من خلال برامج اجتماعية هادفة.

وفي مجال سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية، نؤكد أن حرية الإنسان الفلسطيني هي الهدف الذي تسعى إليه الحكومة الفلسطينية عبر المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، وخاصة للمرأة والفئات المستضعفة؛ لما يحققه ذلك من أمن واستقرار للمجتمع، وهو ما ستحرص عليه الحكومة في عملها التنفيذي واقتراحاتها التشريعية، التي ستحرص فيها على كل ما يسهم في التنمية البشرية المجتمعية وما يسهل تنمية دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية عامة. إن بناء دولة القانون يعزز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، ويساعد على دعم صموده دفاعاً عن حقوقه وحرياته، وهو ما يتطلب استقلال القضاء وعمله بمهنية عالية ومسؤولية.

كما لا بدّ من النهوض بالعملية التعليمية وتطويرها؛ للرقي بها إلى مصاف الدول المتطورة والاستفادة من الخبرات الحديثة مع الحفاظ على الهوية.

وفي مجال التنمية الإدارية والإصلاح الحكومي، سنسعى إلى العمل على تنفيذ برنامج الإصلاح الحكومي، ومراجعة الهيكلية الإدارية، وتطوير الجهاز الإداري في كافة الوزارات

والمؤسسات العامة وتعزيز التعاون بينها، واستكمال بناء القدرات الذاتية فيها، والتركيز على التنمية الإدارية والتنمية البشرية باعتبارها الركن الأساس في التنمية الشاملة.

كما لا بدّ من إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية والمباني التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي، والسعي لتخصيص استثمارات ملائمة لتطوير وإعادة تأهيل وصيانة أو إنشاء شبكات البنى التحتية الأساسية من طرق ومياه وكهرباء وغيرها، وتطوير وإنشاء المناطق الصناعية، والعمل على تطوير قطاع الإسكان لتوفير سكن ملائم، وخاصة لذوي الدخل المحدود والأزواج الجدد. وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وتطوير هذا القطاع للمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.

الأخ الرئيس

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس

الضيوف الكرام

إن حكومتنا ستحرص على تعميق العلاقة والتشاور مع محيطنا العربي والإسلامي، فهذا هو عمقنا القومي والاستراتيجي.. حيث إن شعبنا الفلسطيني هو جزءٌ لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية، ولأن قضيته هي مسؤولية عربية وإسلامية، وهي بهذا لا تمس حياة ومستقبل الشعب الفلسطيني فحسب، بل حياة ومستقبل العرب والمسلمين جميعاً.

إن حكومتنا تود هنا أن تثمن عالياً الجهود العربية والإسلامية المستمرة لحصول شعبنا على حقوقه، بما في ذلك الجهود المميزة لجامعة الدول العربية، وأمينها العام الدكتور عمرو موسى، الذي أبدى دائماً التزاماً قوياً بمناصرة قضيتنا الفلسطينية. وفي هذا الإطار نبعث بتهانينا الحارة له بمناسبة تجديد ولايته كأمين عام لجامعة الدول العربية، ونأمل أن نتعاون سوياً في المرحلة القادمة لاستعادة الحقوق الفلسطينية كاملة غير منقوصة، ولمنظمة المؤتمر الإسلامي كل التحية والتقدير.. ونؤكد بأن حكومتنا ستكون حريصة على توثيق العلاقة مع الدول العربية والإسلامية؛ حكاماً وشعوباً وعلماء وحركات إسلامية وقومية ونخب سياسية وفكرية، وتطويرها بما يخدم العمل العربي المشترك، وسنوفر المناخ لتحرك عربي وإسلامي يؤمِّن حقوق شعبنا الفلسطيني.. ومن هنا، فإن حكومتنا تشجع كل تحرك سياسي عربي وإسلامي؛ من أجل استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، كما أن حكومتنا تؤكد وقوفها مع قضايا التحرر من الاحتلال، ونخص بالذكر العراق الشقيق والجولان المحتل وبقية الأرض اللبنانية المحتلة.

إننا نذكر العالم أجمع بأن سلطات الاحتلال هي التي تجاهلت دائماً المبادرات العربية، بما فيها مبادرة القمة العربية في بيروت.. فالمشكلة لم تكن أبداً فلسطينية أو عربية إنما هي لدى الاحتلال الإسرائيلي.

وأود أن أشير هنا إلى الإشارات التي تلقيناها من خلال الاتصالات الكثيرة التي أجريناها مؤخراً مع الدول العربية والإسلامية، والتي حملت نتائج طيبة وتبعث على الاطمئنان بأن الشعب الفلسطيني لن يكون وحيداً في المرحلة القادمة، ولن يكون مقطوعاً أو منبتاً، وإنما سيحصل على دعم سياسي ومالي ومعنوي، وقد تعهد الكثير من الزعماء والقادة والنخب والفعاليات الاقتصادية في العالم العربي والإسلامي بتقديم المساعدة والدعم المالي؛ سواء للحكومة الفلسطينية ومؤسساتها ومشاريعها أو للشعب الفلسطيني والمؤسسات الخيرية غير الحكومية.

ونحن نعتبر أن المساعدات العينية التي تبرعت بها الدولتان الشقيقتان مصر والأردن، بعد محنة الحصار الإسرائيلي التي تسببت في نقص الخبز والطحين، إنما هي نموذج طيب للتكافل والتضامن الأخوي العربي، ونرى أنها بداية الغيث الذي نتوقعه من أمتنا العربية والإسلامية.

إن رسالتنا إلى العالم أجمع في هذا اليوم أنه قد آن الأوان لإقامة موازين العدل في القضية الفلسطينية، وإعادة الحقوق لأصحابها، وإنهاء الظلم الذي لحق بشعبنا على مدى ستة عقود من الزمان.. وإن شعبنا الفلسطيني هو أحوج شعوب الأرض إلى السلام والأمن والاستقرار، وإن حكومتنا لن تتوانى عن بذل كل جهد ممكن من أجل الوصول إلى السلام العادل في المنطقة، السلام الذي ينهي الاحتلال ويعيد الحقوق إلى أصحابها، فنحن لم نكن يوماً هواة حرب ولا دعاة إرهاب أو سفك دماء.

وإنني أدعو الله العلي القدير، أن يوفقنا ويعيننا على حمل الأمانة التي فوضنا إياها شعبنا، ونعاهد شعبنا وشهداءنا الأبرار وأسرانا وجرحانا ومناضلي شعبنا في الداخل والشتات، بأن نكون أوفياء للمبادئ والقيم التي جاهدنا من [أجلها و] التزمنا بها، أوفياء لفلسطين ولتاريخها المجيد، أوفياء لكل القيم السمحة في ديننا الإسلامي الحنيف، مؤكدين على روح التسامح والتعاون والتعايش بين أبناء الوطن الواحد من مسلمين ومسيحيين وسامريين، في إطار من المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس من الدين أو المعتقد. ومؤكدين في الوقت نفسه ضرورة العمل الجاد محلياً وعربياً ودولياً وبكل السبل المتاحة لحماية مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، وضرورة السعي إلى حماية القدس عاصمة دولتنا المستقلة من التهويد، وضرورة دعم المقدسيين بكل عناصر البقاء على أرضهم في مواجهة إجراءات التهويد والتهجير التي يمارسها الاحتلال يومياً.

الأخ الرئيس

الإخوة والأخوات

لقد جاءت تشكيلة هذه الحكومة، بعد عمل دؤوب، استجابة واعية خلاقة لمتطلبات المرحلة والعمل الوطني الفلسطيني، فأعضاؤها أخوة لكم، من سياسيين ومستقلين وخبراء في مجالاتهم، نذروا أنفسهم لخدمة شعبهم وأمتهم. فكونوا لهم بعد الله عوناً وناصحاً أميناً.

إننا أمام مهمة عظيمة تستدعي منا أن نواصل العمل ليل نهار، وأن نبذل جهداً استثنائياً مستعينين بالله تعالى القائل ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾،.. والقائل ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾.

وإنني أتقدم إلى مجلسكم الكريم بالتحية، مثمناً ثقة شعبكم بكم، آملاً أن تمنحوا حكومتي الثقة كي نعمل سوياً لخدمة هذا الوطن العظيم كلٌّ في مجال اختصاصه، وبحسب مواد القانون الأساسي المعدل لسنة "2003م".

إننا نتطلع إلى تعاون مشترك ومستمر مع مجلسكم الكريم؛ للتصدي للمهام الجسام التي تنتظرنا "أعاننا الله جميعاً على أدائها"، وكلي ثقة بأن تعاوننا معاً سيكون له الأثر الحاسم في إنجاح تجربة هذه الحكومة، ونحن وإياكم نتطلع إلى تعاون أبناء شعبنا بكل فئاته ومؤسساته وفصائله الوطنية والإسلامية، ونقاباته في الداخل والخارج لإنجاح هذه التجربة الجديدة.

إننا ندرك مستوى التحديات التي نجابهها، وقد أعددنا أنفسنا بشكل تام لهذه المرحلة متوكلين على الله (عز وجل)، ومتسلحين بإيماننا العميق بعدالة قضيتنا، ومستفيدين من تجارب إخواننا في الوزارات السابقة.. إن تجاربهم الغنية ستكون عوناً لنا يشد من أزرنا في النهوض بالتحديات الملقاة على عاتقنا لتوفير حياة كريمة لشعبنا؛ حياةً تليق بنضاله وعراقته وتضحيات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى والمعتقلين.

إننا نؤكد أن عهدنا بإذن الله هو عهد المرحمة لا عهد الملحمة، وسنرسخ فيه التراحم والتغافر والتواصل والتلاحم والسلم الاجتماعي، والتعايش الأخوي، والإحسان للجميع، وسوف نكون سنداً لكل أبناء شعبنا على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم، هذا وطننا، هذا بيتنا وهذه أسرتنا الفلسطينية، فلنمضي على بركة الله في بناء الوطن، وتوفير الأمن والكرامة لكل مواطن ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾... ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾.

(....)

آمل أن تحظى حكومتي هذه بثقتكم الغالية، شاكراً لكم تفهمكم، ومقدراً ثقة شعبكم بكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أخوكم/ إسماعيل عبد السلام هنية
رئيس مجلس الوزراء
غزة – فلسطين
حرر يوم الإثنين السابع والعشرين من شهر مارس عام 2006م
الموافق الإثنين السابع والعشرين من صفر الخير من العام 1427هـ

وثيقة رقم 12:

النص النهائي لوثيقة الوفاق الوطني[13]

28 حزيران/ يونيو 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ صدق الله العظيم

(وثيقة الوفاق الوطني)

مقدمة:

انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، هذا المشروع والمخطط الذي تنوي الحكومة الإسرائيلية تنفيذه خلال المرحلة القادمة، تأسيساً على إقامة واستكمال الجدار العنصري، وتهويد القدس، وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، والاستيلاء على الأغوار، وضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية وإغلاق الباب أمام شعبنا في ممارسة حقه في العودة.

ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ووفاءً لشهداء شعبنا العظيم وعذابات أسراه وأنات جرحاه، وانطلاقاً من أننا لا زلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديمقراطي مما يفرض استراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني الشامل، واستناداً إلى إعلان القاهرة والحاجة الملحة للوحدة والتلاحم، فإننا نتقدم بهذه الوثيقة (وثيقة الوفاق الوطني) لشعبنا العظيم الصامد المرابط، وإلى الرئيس محمود عباس أبو مازن، وقيادة منظمة التحرير الوطني الفلسطيني، وإلى رئيس الحكومة إسماعيل هنية ومجلس الوزراء، وإلى رئيس وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وإلى كافة القوى والفصائل الفلسطينية، وإلى كافة المؤسسات والمنظمات الأهلية والشعبية، وقادة الرأي العام الفلسطيني في الوطن والمنافي.

تعد وثيقة الوفاق الوطني كلاً متكاملاً والمقدمة جزء منها:

---

[13] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، وثيقة رقم 205، ص 514–518.

ملاحظة: أصل هذه الوثيقة قبل تعديلها عُرف بـ"وثيقة الأسرى".

1. إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل، من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال، وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وعاصمتها مدينة القدس الشريف، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم، وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز، مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد وإلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا.

2. الإسراع في إنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة آذار 2005، فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، وانضمام كل القوى والفصائل إليها، وفق أسس ديمقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة، وإن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد قبل نهاية العام 2006، بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن وفقاً لمبدأ التمثيل النسبي وبالتوافق، حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة العليا المنبثقة عن حوار القاهرة، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

3. حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية.

4. وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني، على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفذها قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية، ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات والفعاليات العامة؛ من أجل استحضار وتعزيز وحشد الدعم العربي والإسلامي والدولي السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني لشعبنا وسلطتنا الوطنية،

دعماً لحق شعبنا في تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال، ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم.

5. حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة. هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه. وإن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام "القانون الأساسي" للسلطة، والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب، وفقاً لإرادة الشعب الفلسطيني بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحت الثقة من المجلس التشريعي المنتخب بانتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك، وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتحقيق وتعزيز التعاون والتكامل، وفقاً لأحكام "القانون الأساسي" وللمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية، وخاصة الجهاز القضائي مع ضرورة احترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته وتعزيز وتكريس سيادة القانون.

6. العمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس يضمن مشاركة الكتل البرلمانية والقوى السياسية الراغبة، على قاعدة هذه الوثيقة وبرنامج مشترك للنهوض بالوضع الفلسطيني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومواجهة التحديات بحكومة وحدة وطنية قوية تحظى بالدعم الشعبي والسياسي الفلسطيني من جميع القوى، وكذلك بالدعم العربي والدولي، وتتمكن من تنفيذ برنامج الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة الفقر والبطالة، وتقديم أفضل رعاية ممكنة للفئات التي تحملت أعباء الصمود والمقاومة والانتفاضة، وكانت ضحية للعدوان الإجرامي الإسرائيلي وبخاصة أسر الشهداء والأسرى والجرحى وأصحاب البيوت والممتلكات التي دمرها الاحتلال، وكذلك العاطلين عن العمل والخريجين.

7. إن إدارة المفاوضات هي من صلاحية (م.ت.ف) ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة، على أن يتم عرض أي اتفاق بهذا الشأن على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد؛ لإقراره والتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام في الوطن والمنافي بقانون ينظمه.

8. تحرير الأسرى والمعتقلين واجب وطني مقدس، يجب أن تقوم به بالوسائل كافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية و(م.ت.ف) والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة ومجلساً تشريعياً وتشكيلات المقاومة كافة.

9. ضرورة العمل ومضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم، والعمل على عقد مؤتمر شعبي للاجئين تنبثق عنه هيئات متابعة، وظيفتها التأكيد على حق العودة والتمسك به، ودعوة المجتمع الدولي لتنفيذ ما ورد في القرار 194 بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

10. العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال، وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم، والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها.

11. التمسك بالنهج الديمقراطي وبإجراء انتخابات عامة ودورية وحرة ونزيهة وديمقراطية، طبقاً للقانون، للرئيس والتشريعي وللمجالس المحلية والبلدية والاتحادات والنقابات والجمعيات، واحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات والتعهد بحماية التجربة الفلسطينية الديمقراطية، واحترام الخيار الديمقراطي ونتائجه، واحترام سيادة القانون والحريات الفردية والعامة، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات دون تميز، وحماية مكتسبات المرأة وتطويرها وتعزيزها.

12. رفض وإدانة الحصار الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة وإسرائيل على شعبنا، ودعوة الأشقاء العرب شعبياً ورسمياً لدعم ومساندة الشعب الفلسطيني و(م.ت.ف) وسلطته الوطنية، ودعوة الحكومات العربية لتنفيذ قرارات القمم العربية السياسية والمالية والاقتصادية والإعلامية، الداعمة لشعبنا الفلسطيني وصموده وقضيته الوطنية، والتأكيد على أن السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمة بالإجماع والعمل العربي المشترك الداعم لقضيتنا العادلة والمصالح العربية العليا.

13. دعوة الشعب الفلسطيني للوحدة والتلاحم ورص الصفوف ودعم ومساندة (م.ت.ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة، وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

14. نبذ مظاهر الفرقة والانقسام كلها، وما يقود إلى الفتنة وإدانة وتحريم استخدام السلاح بين أبناء الشعب الواحد، مهما كانت المبررات لفض النزاعات الداخلية، والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني والالتزام بالحوار أسلوباً وحيداً لحل الخلافات والتعبير عن الرأي، بالوسائل كافة بما في ذلك معارضة السلطة وقراراتها، على أساس ما يكفله القانون وحق الاحتجاج السلمي وتنظيم المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، شريطة أن تكون سلمية وخالية من السلاح ولا تتعدى على المواطنين وممتلكاتهم والممتلكات العامة.

15. إن المصلحة الوطنية تقتضي ضرورة البحث عن أفضل الأساليب والوسائل المناسبة؛ لاستمرار مشاركة شعبنا وقواه الوطنية والسياسية والاجتماعية في أماكن تواجده كافة في معركة الحرية والعودة والاستقلال، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد لقطاع غزة، وبما يجعله رافعة وقوة حقيقية لصمود شعبنا على أساس استخدام الوسائل والأساليب النضالية الأنجع في مقاومة الاحتلال مع مراعاة المصالح العليا لشعبنا.

16. ضرورة إصلاح وتطوير المؤسسة الأمنية الفلسطينية بكل فروعها على أساس عصري، وبما يجعلها أكثر قدرة على القيام بمهمة الدفاع عن الوطن والمواطنين، وفي مواجهة العدوان

والاحتلال وحفظ الأمن والنظام العام، وتنفيذ القوانين وإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني، وإنهاء المظاهر المسلحة والاستعراضات، ومصادرة سلاح الفوضى والفلتان الأمني، الذي يلحق ضرراً فادحاً بالمقاومة ويشوه صورتها ويهدد وحدة المجتمع الفلسطيني، وضرورة تنسيق وتنظيم العلاقة مع قوى وتشكيلات المقاومة وتنظيم وحماية سلاحها.

17. دعوة المجلس التشريعي لمواصلة إصدار القوانين المنظمة، لعمل المؤسسة الأمنية والأجهزة بمختلف فروعها، والعمل على إصدار قانون يمنع ممارسة العمل السياسي والحزبي لمنتسبي الأجهزة، والالتزام بالمرجعية السياسية المنتخبة التي حددها القانون.

18. العمل من أجل توسيع دور وحضور لجان التضامن الدولية والمجموعات المحبة للسلام؛ لدعم صمود شعبنا ونضاله العادل ضد الاحتلال وممارسته والاستيطان وجدار الفصل والضم العنصري، ومن أجل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي المتعلق بإزالة الجدار والاستيطان وعدم مشروعيتهما.

وثيقة رقم 13:

نصّ اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس[14]

8 شباط/ فبراير 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾

صدق الله العظيم.

بناء على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428 هجرياً، الموافق من 6 إلى 8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات، بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك. مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة، والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

---

[14] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، وثيقة رقم 52، ص 122.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتسريع عمل اللجنة التحضيرية، استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية، وجماهير أمتنا العربية والإسلامية، وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال، واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس واللاجئين والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان. والله الموفق.

وثيقة رقم 14:

برنامج حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية[15]

16 آذار/ مارس 2007

حصلت "الشرق الأوسط" على نصّ البرنامج السياسي لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي من المقرر أن تعرض غداً السبت، للثقة على المجلس التشريعي الفلسطيني. وعكف على صياغة بنود البرنامج ممثلون عن مختلف الكتل البرلمانية المشاركة في الحكومة. وفيما يلي النص:

لقد عاش شعبنا الفلسطيني قرابة ستين عاماً، تحت وطأة التشرد والحرمان والتهجير، وعانى جراء الاحتلال من كل صنوف العذاب والقهر والعدوان. ومقابل ذلك رسم شعبنا مسيرة طويلة من النضال والمقاومة والمصابرة والمثابرة، قدّم عبرها مئات الآلاف من الشهداء والجرحى والأسرى، وضرب أروع الأمثلة في التضحية والعطاء والتمسك بحقوقه وثوابته، متنقلاً عبر محطات تاريخية مهمة إلى أن وصلنا إلى محطة حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة الحادية عشرة).

لقد ولدت حكومة الوحدة بعد جهود مضنية من قبل المخلصين والمثابرين من أبناء الوطن، الذين وصلوا الليل بالنهار للتوصل إلى رؤىً توافقية وقواسم مشتركة، تجمع الكل الفلسطيني تحت مظلة واحدة.

---

[15] **الشرق الأوسط**، 2007/3/16. وانظر أيضاً: **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، وثيقة رقم 81، ص 169–173.

إن هذه الحكومة جاءت كثمرة للروح الإيجابية، والثقة المتبادلة التي أفضت إلى معالجة القضايا كافة، وفي مختلف المجالات. وهي من أبرز نتائج اتفاق مكة المكرمة برعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز. ومثلت حكومة الوحدة الوطنية تتويجاً لمسلسل طويل من الحوارات الفلسطينية، كان لجمهورية مصر العربية وسورية الدور البارز في رعايتها ومتابعتها، وبجهود مقدرة للعديد من الدول العربية الشقيقة والمنظمات العربية والإسلامية. كما أنها عبرت عن الوفاء لمسيرة الشهداء وعذابات الأسرى والجرحى، وفي مقدمتهم الشهداء الكبار؛ الرئيس الراحل ياسر عرفات، والشيخ الإمام أحمد ياسين (مؤسس حماس)، والقائد أبو علي مصطفى (الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، (اغتالتهما إسرائيل في رام الله وغزة)، والقائد فتحي الشقاقي (الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، اغتالته إسرائيل في مالطا)، والقائد أبو العباس (محمد عباس؛ الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، الذي توفي نتيجة إصابته بنوبة قلبية في سجن أميركي في العراق).

واستناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني، وفي ضوء خطاب التكليف؛ فإن حكومة الوحدة الوطنية ستعمل على كافة الأصعدة بما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وذلك على النحو التالي:

أولاً: على الصعيد السياسي:

1. إن الحكومة تؤكد أن مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة، يتوقف على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وسوف تعمل الحكومة مع المجتمع الدولي من أجل إنهاء الاحتلال، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حتى نتمكن من بناء أرضية قوية ومتماسكة للسلام والأمن والازدهار في ربوع المنطقة.
2. تلتزم الحكومة حماية المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه، والحفاظ على مكتسباته وتطويرها، والعمل على تحقيق أهدافه الوطنية، كما أقرتها قرارات المجالس الوطنية، ومواد القانون الأساسي، ووثيقة الوفاق الوطني، وقرارات القمم العربية. وعلى أساس ذلك تحترم الحكومة قرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.
3. تلتزم الحكومة رفض ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة؛ لأنها فكرة تقوم على أساس الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
4. التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين، وحق العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم.
5. العمل الدؤوب من أجل تحرير الأسرى الأبطال من سجون الاحتلال الإسرائيلي.
6. مواجهة إجراءات الاحتلال على الأرض من اغتيالات واعتقالات واجتياحات، وسوف تولي الحكومة أهمية خاصة لمدينة القدس؛ لمواجهة السياسات الإسرائيلية المعلقة بالقدس أرضاً وشعباً ومقدسات.

7. ترسيخ العلاقة مع الدول العربية والإسلامية، والانفتاح والتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي على أساس الاحترام المتبادل.

ثانياً: على صعيد الوضع مع الاحتلال:

1. تؤكد الحكومة أن السلام والاستقرار في المنطقة مرهون بإنهاء كافة أشكال الاحتلال للأراضي الفلسطينية، وإزالة الجدار العنصري والمستوطنات، ووقف تهويد القدس، وسياسة الضم، وإعادة الحقوق إلى أصحابها.
2. تؤكد الحكومة أن المقاومة حق مشروع للشعب الفلسطيني، وكفلته كافة الأعراف والمواثيق الدولية، ومن حق شعبنا الدفاع عن نفسه أمام أي عدوان إسرائيلي. وترى أن وقف المقاومة مرهون بإنهاء الاحتلال، وتحقيق الحرية، والعودة، والاستقلال.
3. ومع ذلك فإن الحكومة، ومن خلال التوافق الوطني، سوف تعمل على تثبيت التهدئة وتوسيعها؛ لتصبح تهدئة شاملة ومتبادلة ومتزامنة. وذلك مقابل التزام إسرائيل بوقف إجراءاتها الاحتلالية على الأرض من اغتيالات، واعتقالات، واجتياحات، وهدم البيوت، وتجريف الأراضي، وحفريات القدس، والعمل على رفع الحواجز، وإعادة فتح المعابر، ورفع القيود على حركة التنقل، والإفراج عن الأسرى.
4. تؤكد الحكومة على ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني من أن إدارة المفاوضات هي من صلاحية منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وذلك على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية وتحقيقها، بحيث يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني (برلمان المنفى) الجديد؛ للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام للشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج بقانون ينظمه.
5. سوف تدعم الحكومة الجهود المبذولة، وتشجع الأطراف ذات الصلة من أجل الإسراع في إنهاء قضية الجندي الإسرائيلي الأسير، في إطار صفقة مشرفة لتبادل الأسرى.

ثالثاً: على الصعيد الأمني؛ إن حكومة الوحدة الوطنية تدرك صعوبة الأوضاع الأمنية الداخلية، وترى أن من أهم أولوياتها في المرحلة القادمة ضبط الأوضاع الأمنية السائدة، ومن أجل تحقيق ذلك فإن الحكومة سوف تعتمد في برنامجها ما يلي:

1. تشكيل مجلس أعلى للأمن القومي، يمثل المرجعية لكافة الأجهزة الأمنية، والإطار الناظم لعملها وتحديد سياساتها، والطلب إلى المجلس التشريعي من أجل إنجاز القانون المتعلق بهذا المجلس.
2. هيكلية الأجهزة الأمنية وبناؤها على أسس مهنية، والعمل على توفير احتياجاتها، والتخفيف من ظلال الحزبية، وإبعادها عن التجاذبات والصراعات السياسية، وترسيخ ولائها للوطن أولاً وأخيراً، وتلتزم بتنفيذ قرارات قيادتها السياسية أياً كانت، والحرص على التزام العاملين في المؤسسة الأمنية بالمهام المنوطة بهم.

3. العمل على تفعيل القوانين التي تمّ اعتمادها من المجلس التشريعي بشأن المؤسسة الأمنية.
4. وضع خطة أمنية شاملة لإنهاء كافة مظاهر الفوضى والفلتان الأمني والتعديات، وحماية الدماء والأعراض والأموال والممتلكات العامة والخاصة، وضبط السلاح وتوفير الأمن للمواطن، والعمل على رفع المظالم عن الناس من خلال سيادة القانون، ومساندة الشرطة لتقوم بواجبها على أحسن وجه.

رابعاً: على الصعيد القانوني:

1. سوف تعمل الحكومة، وبالتعاون الكامل مع السلطة القضائية، لضمان إصلاح وتفعيل وحماية جهاز القضاء بمؤسساته كافة، وبما يمكِّنه من أداء واجباته في إطار تكريس العدالة ومحاربة الفساد، والالتزام بسيادة القانون وتطبيقه بنزاهة وشفافية على الجميع، دون تدخل من أي أطراف.
2. تؤكد الحكومة العمل بموجب القانون الأساسي، الذي ينظم العلاقة بين السلطات الثلاث على أسس الفصل بين السلطات، واحترام الصلاحيات الممنوحة للرئاسة والحكومة وفق النظام والقانون.
3. إن الحكومة سوف تساعد السيد الرئيس في أداء مهامه المختلفة، وسوف تحرص على التعاون الكامل مع رئاسة السلطة والمؤسسات الدستورية، وبالعمل مع المجلس التشريعي والسلطة القضائية، من أجل تطوير النظام السياسي الفلسطيني، وعلى أساس وجود سلطة وطنية واحدة وموحدة وقوية.

خامساً: على صعيد منظومة القيم الفلسطينية:

1. سوف تلتزم الحكومة الحادية عشرة بترسيخ الوحدة الوطنية، وحماية السلم الأهلي، وترسيخ قيم الاحترام المتبادل، واعتماد لغة الحوار، وإنهاء كافة أشكال التوتر والاحتقان، وترسيخ ثقافة التسامح وحماية الدم الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي.
2. تؤكد الحكومة على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتحرص الحكومة على مشاركة أبناء شعبنا في الخارج في كل ما يتعلق بشأننا الفلسطيني.
3. ستسعى الحكومة نحو ترسيخ الوفاق الوطني، ولتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، من خلال تشكيل هيئة وطنية عليا برعاية الرئاسة والحكومة، تتشكل من التشريعي والفصائل والوجهاء والأعيان والقانونيين والعلماء، ويكون هدف هذه الهيئة إنهاء مشاكل الدماء بين الفصائل والعوائل، وتقدير الأضرار التي لحقت بالممتلكات والمؤسسات والعمل على حلها.
4. سوف تعمل الحكومة على تكريس مبدأ المواطنة من خلال المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرصة، وترسيخ العدالة الاجتماعية في التوظيف والتعيينات في مختلف الوزارات والمؤسسات، وإنهاء كافة أشكال المحسوبية السياسية في التوظيف المدني والأمني.

5. تؤكد الحكومة أنها تحترم مبدأ التعددية السياسية، وحماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الشورى والديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبدأ العدالة والمساواة، وصون حرية الصحافة، وحرية الرأي والتعبير، والالتزام بالتداول السلمي على السلطة، واستكمال الانتخابات للمجالس المحلية خلال الأشهر الستة القادمة إن شاء الله.
6. تلتزم الحكومة بتوفير الحياة الكريمة للمواطن الفلسطيني، وتوفير مستلزمات الحياة والرعاية الاجتماعية، وتلبية احتياجاته الصحية وتطوير مرافقها وتوسيع التأمين الصحي، وتحسين وضعية المستشفيات والمستوصفات، والعمل على معالجة ظاهرة الفقر والبطالة، من خلال توفير فرص العمل، والمشاريع التنموية، والتأمينات الاجتماعية، وبرنامج الضمان الاجتماعي. كما ستولي الحكومة رعاية خاصة للتربية والتعليم العالي، وسوف تشجع البحث العلمي وتوفر احتياجاته.
7. الاهتمام بقطاع العمال والمزارعين والصيادين، وقطاع الشباب، والمرأة كي تتبوأ المكانة التي تليق بها وبتضحياتها الكبيرة، وتؤمن لهم المشاركة في صناعة القرار، والمساهمة في مسيرة البناء في كافة المؤسسات والوزارات ومختلف المجالات.

سادساً: الوضع الاقتصادي:

1. سوف تعمل الحكومة على إنهاء الحصار المفروض على شعبنا الفلسطيني، وذلك من خلال البرامج والعلاقات، وتفعيل الأطر الإقليمية والدولية؛ لتخفيف المعاناة عن شعبنا الفلسطيني.
2. إعطاء الأولوية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، وتشجيع القطاعات الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي والإسلامي، وتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم.
3. التحرك لحماية المستهلك، وتشجيع القطاع الخاص، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لنشاطه، وإرساء القواعد السليمة بين العمل الحكومي ومؤسساته الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص، وإنهاء الاحتكار، وستقوم الحكومة بتوفير البيئة المناسبة وأجواء الحماية والاستقرار للمشاريع الاستثمارية.
4. ستحرص الحكومة على احترام مبادئ الاقتصاد الحر بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا، وبشكل يخدم التنمية الفلسطينية، وحماية القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، ومحاربة البطالة والفقر، وتعزيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، وإعادة إعمار البنية التحتية، وتطوير المناطق الصناعية وقطاعات الإسكان والتكنولوجيا.

سابعاً: في مجال الإصلاح:

1. إن حكومتي التي تتبنى استراتيجية الإصلاح، لتؤكد لمجلسكم الموقر ولشعبنا الذي أعطانا الثقة الغالية، بأننا سنكون أوفياء لهذه الثقة، حيث سيلمس المواطن من خلال عمل هذه

الحكومة —بإذن الله تعالى— إنجازات حقيقية على الأرض في دوائر الإصلاح الإداري والمالي والتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد، والنظر في الهيكليات وأساليب العمل، بما يضمن فعالية وحسن سير عمل الوزارات والتزامها بالقانون.

2. سوف تحرص الحكومة على الاستجابة للاحتياجات الملحة للمواطن في مختلف المجالات، من خلال التخطيط والمبادرة، وفي تحديد أولويات الصرف، وترشيد الإنفاق، وفي إطلاق المبادرات والإبداعات، والحفاظ على أقصى درجة من المصداقية والشفافية.

3. وفي إطار الإصلاح كذلك، فإن الحكومة ستسعى إلى محاربة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، والترفع عن استغلال المال العام. وسنعطي مسألة التطوير الإداري بعداً اجتماعياً، وثقافة مجتمعية تؤسس لمفهوم جديد، وصياغة استراتيجية فلسطينية مجتمعية للتنمية الإدارية، ولآلية عمل سليمة تستند إلى مفاهيم الإدارة الحديثة، مما يساعد على تنفيذ هذه الاستراتيجية وفق متطلبات وحاجة المجتمع الفلسطيني.

ثامناً: العلاقة الدولية؛ في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة على عمقها العربي والإسلامي، فإنها ستعمل على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم، وكذلك مع المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية الدولية، بما يساعد في تعزيز السلم والاستقرار العالمي. إن الاتحاد الأوروبي قدّم كثيراً من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال، وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال الإسرائيلي... لذا فإننا معنيون بعلاقة متينة مع الاتحاد الأوروبي، حيث نتوقع منه دوراً أكبر من ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال؛ لاحترام حقوق الإنسان، التي نصت عليها المواثيق الدولية، [و] لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا. كما أن الحكومة ستحرص على تطوير العلاقة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وعلى رأسها روسيا الاتحادية وجمهورية الصين واليابان والدول الإفريقية والآسيوية، بما يؤمن الحقوق العادلة لشعبنا الفلسطيني. وفي الوقت ذاته فإن الحكومة تدعو الإدارة الأمريكية؛ لإعادة النظر في مواقفها غير العادلة تجاه القضية الفلسطينية، وتدعوها إلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني، الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية.

وثيقة رقم 15:

المؤتمر الصحفي الذي عقدته حركة حماس في مدينة غزة بعد الحسم العسكري[16]

22 حزيران/ يونيو 2007

لماذا انفجرت الأوضاع في غزة حتى تمّ التخلص من تيار الفتنة والخونة؟

ما قبل اتفاق مكة

أولاً: حالة التآمر على نتائج الانتخابات من اليوم الأول.

- التحريض على حماس والحكومة أمام الأوروبيين والأمريكان بعدم فكّ الحصار، بل تشديده.
- تحريض البنوك والمؤسسات المالية بعدم التعامل مع الحكومة.
- العصيان الوظيفي في الوزارات حتى وصلنا للإضرابات المسيسة، وخاصة في التعليم والصحة.
- المسيرات المسلحة، وخاصة من منتسبي الأجهزة الأمنية، والاعتداء على الوزارات والمؤسسات الخاصة والعامة. حتى تمّ تحطيم المجلس التشريعي أكثر من مرة، وكذلك مجلس الوزراء.
- تعطيل المجلس التشريعي، واستغلال اعتقال سلطات الاحتلال لنواب حماس؛ لفرض بعض القرارات والقوانين التي يريدونها.

ثانياً: حالة الحسم بالقوة:

لما فشلت كل الإجراءات في إخراج الحركة، أو سقوط الحكومة، كما كان القرار الأمريكي والصهيوني بدأت مرحلة القوة والاعتداءات والتصفيات الجسدية، التي طالت رموز وكوادر وعناصر الحركة؛ للوصول للانقلاب على الحكومة، وإعلان حالة الطوارئ (وثيقة رقم 1).

- قتل الشاب رامي الدلو، والقتلة معروفون، ولم يفعلوا لهم شيئاً، بل هربوهم للخارج.
- قتل العالم وأستاذ الجامعة وعضو القيادة السياسية لحركة حماس الدكتور حسين أبو عجوة، وحماية القتلة وعلاجهم، وتهريبهم للضفة الغربية، في ظلّ الإغلاق الأمني الكامل على قطاع غزة.

---

[16] **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، وثيقة رقم 187، ص 405. ملاحظة: الذي تحدث في المؤتمر الصحفي باسم حركة حماس هو د. خليل الحية.

انظر أيضاً حول ظروف الحسم العسكري، الذي قامت به حماس في قطاع غزة، الوثيقتين الداخليتين المرسلتين من قيادة حماس في قطاع غزة إلى قيادة حماس في دمشق، في 13–2007/6/14، في: **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، وثيقة رقم 161 ووثيقة رقم 162، ص 345–349.

- جهاز الوقائي، في سابقة خطيرة، يجبر أحد الأشخاص على الإدلاء باعترافات كاذبة، ويقوم الوقائي بحمل الشاب لعائلة كوارع ليدلي أمامهم بالاعترافات الكاذبة؛ ليغروا العائلة بقتل من اعترف عليه بالكذب. وقد فعلو ودبروا لقتل القاضي الشيخ بسام الفرا أمام مكتبه، واعترافات الشاب موجودة لدينا وموثقة.
- الأمن الوقائي قام بإعدام عائلة من عائلات الغلبان على حاجز له دون أن تطلق عليه رصاصة واحدة، وقد قتل في هذا الحادث القائد ياسر الغلبان وزوجة أخيه وابنة أخيه من بين من كانوا في السيارة.
- سميح المدهون الذي، اعترف على جرائمه أمام الإعلام بقتل وحرق البيوت كان بؤرة قتل ودمار في المنطقة الشمالية، وكم قام بالتحقيق وإطلاق النار على أقدام المجاهدين دون رادع.
- بعدما اتفقنا على وقف كل مظاهر الاقتتال مع هذا التيار، وعقدنا جلسات الحوار الوطني، كنت (خليل الحية) قد جلست مع قيادات من حركة فتح وحذرتهم من محاولات لبعض شبابهم بالاعتداء، وإعادة الأمر من جديد، للأسف قامت مجموعة منهم بعد ساعتين من اللقاء بوضع عبوة لجيب للقوة التنفيذية في منطقة جباليا، وقاموا بتدمير وقتل أربعة ممن كانوا فيه، وقد تمّ إلقاء القبض على القتلة. وقد اعترفت المجموعة بعد ذلك على جريمتهم، وقد سلمناهم للنيابة، ولكن للأسف الشديد تمّ الإفراج عنهم.
- محاولة اغتيال رئيس الوزراء في معبر رفح، واستشهاد مرافقه عبد الرحمن نصار، وإصابة المستشار السياسي والأمين العام لمجلس الوزراء. وبحوزتنا الآن اعترافات مسجلة تدين متخذي القرار لهذه الجريمة، والضباط الذين رسموا خطة الاغتيال، ومن قام بإعطاء الأوامر للتنفيذ، وسنقدم هذا للجنة تقصي الحقائق أو أي جهة قانونية لاحقاً.
- منصور شلايل وقتله لمجموعة من شباب الحركة في سيارة الإذاعة، ووقت الانسحاب من أمام البيت، بناء على الاتفاق بيننا وبين فتح، قام بقتل اثنين من كتائب القسام أيضاً.
- جريمة مسجد الهداية ودور الوقائي السيئ فيها، وكذلك الوثائق والتحقيقات موجودة، ومنع الوقائي من الوصول لإسعاف الجرحى من المسجد إلى أن استشهد أربعة من بين أبناء الحركة، على رأسهم القائد أبو أنس المنسي.
- جريمة حرق الجامعة الإسلامية من قبل أمن الرئاسة ومجموعات التيار الخياني، دون أن نجد موقفاً واضحاً لا من الرئاسة، ولا من قادة هذا التيار الانقلابي.
- عائلة بعلوشة ومحاولة التيار المجرم إلصاق مقتلهم بشباب الحركة، دون دليل، بل كنا من اليوم الأول بجانب العائلة المكلومة والمجروحة، ووقوف الحكومة ورئيس الوزراء بجانبه.
- ليلة اتفاق مكة قاموا بقتل محمد أبو كرش، أحد قادة القسام، وأمروا أحد الفاعلين من عائلة دغمش أن يتحمل الفعلة باسم العائلة؛ لينجو التيار المجرم من التبعة، وليورط عائلته بهذه الجريمة.

بعد اتفاق مكة

- عدنا بعد اتفاق مكة وكلنا أمل أن تنتهي الأمور، ولا نرجع للوراء، ولكن للأسف الشديد ظلّ التيار نفسه على نفس السياسة؛ فواصل استقبال الدعم الصهيوني والأمريكي (وثيقة رقم 2).
- إدخال السيارات المصفحة بدون علم الحكومة ولا الجهات المختصة.
- تشكيل المجموعات خارج حركة فتح وخارج الأجهزة الأمنية، متابعة وملاحقة قيادات الحركة ورموزها وعناصرها، وجمع المعلومات عنها. (وثيقة رقم 3)، والتصنت على كل وسائل الاتصال. وكشف أماكن تخزين وصناعة الأدوات والمعدات العسكرية لمواجهة الاحتلال، والكشف عن أماكن العبوات والأنفاق المعدة للاحتلال، وأماكن تخزين السلاح. وتدريب المئات من عناصرهم على حرب الشوارع في دول متعددة، وتحديد مواعيد للمواجهة مع الحركة، وهي بعد الانتهاء من امتحانات الثانوية العامة.
- قمنا بإبلاغ أبو مازن بأفعال هؤلاء، وكذلك قيادة فتح، التي كانت تجلس معنا، وحذرناهم مما يخطط هؤلاء.
- أبلغنا بعض الجهات العربية بهذا المخطط، ومنهم عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والوزير عمر سليمان، رئيس المخابرات المصرية.

قبيل دعوة مصر للفصائل للحوار الأخير

- عقد بعض رموز هذا التيار، وهم معروفون بالاسم، اجتماعاً مع جهات أجنبية، وسلموهم معلومات عن قيادات سياسية وعسكرية لحركة حماس، وبعد هذا الاجتماع بأيام، وضعت الأسماء على قائمة المطلوب تصفيتهم من قوات الاحتلال (وثيقة رقم 4).
- بعد الاتفاق الذي جرى بين رئيس الوزراء إسماعيل هنية وأبو مازن على تنفيذ الخطة الأمنية، التي أعدتها وزارة الداخلية في عهد الوزير هاني القواسمي، وكان الاتفاق على تغييرات في قيادات أمنية، على رأسهم رشيد أبو شباك. عقد رشيد أبو شباك اجتماعاً لبعض القيادات الأمنية، وذلك في مقر الأمن الوقائي، وقام يسب الدين والذات الإلهية، ويقسم أنه سيقلب الطاولة على الجميع. وفي ذات الليلة قام بنشر قوات في مدينة غزة دون علم وزير الداخلية ولا الحكومة، واصطدمت هذه القوات بكتائب القسام، وكادت أن تقع مجزرة، وتمت السيطرة على مجموعة من سياراتهم، وتدخل رئيس الوزراء بنفسه، وأعاد السيارات لجهاز الشرطة. وبعد يوم واحد تمّ قتل بهاء أبو جراد، واتهموا حماس في قتله كذباً وبهتاناً. ورغم أننا أبدينا الاستعداد لتشكيل لجنة تحقيق مشتركة، قاموا بإشعال قطاع غزة، مع العلم أن بهاء أبو جراد له خلافات ومشاكل مع كل من سميح المدهون ومنصور شلايل. وللعلم لقد صارحنا ماجد أبو شمالة في حضور الوفد الأمني المصري بهذه المعلومات فلم ينكرها، وعلق على خبر رشيد أبو شباك قائلاً: إن رشيد كان غضبان.

- قاموا بأبشع الجرائم التي عرفتها البشرية؛ قتلوا الناس على اللحية والانتماء، وأطلقوا النار على الأقدام، وقتلوا الصحفي محمد عبدو وسليمان العشي وعصام الجوجو بعدما أخذوهم وحققوا معهم. قتلوا التاجر المسن ناهض النمر أمام بيته وأمام أعين أبنائه وبناته. والذين قاموا بقتله خرجوا من منتدى الرئاسة وعادوا إليه بعد فعلتهم الشنيعة، وكذلك رفعوا الحجاب عن وجه إحدى الأخوات من بنات الكتلة الإسلامية، وأطلقوا النار بين أقدامها.
- حرقوا البيوت الآمنة والمحلات التجارية.
- كل هذه الجرائم كانت تحدث في غرف خاصة في منتدى الرئيس أبو مازن؛ وضعوا الحواجز، واعتلوا الأبراج، وضيقوا على الناس حياتهم.
- هذه الجرائم كان يقوم بها جهاز أمن الرئاسة، ومن مجموعات من الأمن الوطني على الحواجز، التي كان ينصبها، والتنفيذية التي شكلها محمد دحلان؛ ليحقق بها طموحاته وأهدافه ومخططاته تحت أعين أبو مازن ولم يحرك ساكناً. ولم نسمع عبارة استنكار أو شجب، لكنه للأسف نشرت صور له مع سميح المدهون، الذي كان أحد رموز القتل والتعذيب في المنتدى، بل الأخطر أن سميح ومنصور شلايل تلقوا أموالاً من حرس الرئاسة والوثائق بين أيدينا (وثيقة رقم 5).

اتفاقات عقدت ولم يتم احترامها بل كانوا أول من يخرقها

- الاتفاق الأول خرقته مجموعات ماهر مقداد، عندما اعتدت على موقع للقسام، وقتل فيه بعض حراس مقداد، وجرح بعض شباب القسام في الاشتباك بينهم.
- الاتفاق الثاني، بعد ربع ساعة [من الاتفاق]، قام الأمن الوطني بقتل القائد إبراهيم منية أبو أسامة، وفي أثناء تشييع جثمانه قاموا بإطلاق النار على الجنازة، وقتل القائد محمد أبو الخير ابن الخمسين عاماً.
- الاتفاق الثالث، بعد الاتفاق بساعة، وأثناء توجه وفد الفصائل من الوفد الأمني المصري لتنفيذ الاتفاق، تمت محاولة اغتيال غازي حمد وأيمن طه على يد مجموعات عرفت نفسها أنها من الأمن الوقائي. وأصيب على إثرها العميد شريف إسماعيل، ولولا أن الوفد كان يستقل سيارة مصفحة لقتلوا جميعاً، ثم تمّ إطلاق النار عليهم بغزارة أمام مقر الجوازات.
- اتخذنا موقفاً من طرف واحد، وأوقفنا إطلاق النار؛ لأن [لأنه في] كل الاتفاقات لا نجد من يلزم هذا التيار بالوقوف عن جرائمه وغيه. وقصفت كتائب القسام مواقع الاحتلال بالصواريخ رداً على جرائم الاحتلال، وتفويتاً على من يريدنا أن ننشغل بالقضايا الداخلية عن مقاومة الاحتلال.

في ليلة الوقف من جانب واحد، رغم أن أبو مازن أعلن الوقف من جانبه أيضاً، قتل من عناصر الحركة ثمانية على يد هؤلاء القتلة. وفي مشهد مروع لم تنجح كل الاتصالات مع قيادتهم التي دامت ساعة ونصف من إنقاذ حياة شاب ينزف، فقد كانت مجموعات من الأمن الوطني تطلق النار على سيارة الإسعاف كلما حاولت الاقتراب منه، حتى فارق الحياة.

- بعد ذلك تمّ تطويق الأحداث نهائياً، ولما كنا نجلس لننهي كل جذور وذيول الأحداث تمّ ضبط أحد عناصر أمن الرئاسة، وبعد التحقيق معه اعترف بأنه مكلف بمراقبة رئيس الوزراء إسماعيل هنية ومتابعته. واعترافاته مسجلة بالصوت والصورة، وقد أبلغنا الوفد الأمني المصري بذلك وأبو مازن فماذا فعل (وثيقة رقم 6). وكذلك وجدت خارطة في منتدى الرئاسة تشير إلى مداخل ومخارج بيت رئيس الوزراء، وطريق خروجه ودخوله إليه.
- قاموا بالطلب من شبابهم المغرر بهم بأن يحصوا ويجمعوا المعلومات عن المؤسسات التابعة للحركة، أو المقرب أصحابها من الحركة، أو التي تتعاون من الحركة. ووضعوا هذه البيانات ونشروها عبر الإنترنت، وروجوا عنها معلومات كاذبة؛ مما أغرى سلطات الاحتلال باستهدافها وتدميرها، كما حدث مع محلات أبو عكر للأغذية، ومحل البرعصي وحرز الله والخازندار للصرافة، (وثيقة رقم 7).
- قاموا بحملة منظمة ومبرمجة ضد القوة التنفيذية، وقدموا معلومات لجهات أمنية متعددة عنها، وعن أماكن تواجدها وإمكاناتها. وقال يومها عزام الأحمد ليرفع الغطاء عنها: هذه القوة يجب سحقها وإنهاؤها من الوجود، وإذا بعد يوم واحد من قولته يستبيح جيش الاحتلال عشرات المقرات للقوة التنفيذية، مما أوقع فيهم عشرات الشهداء والجرحى ودمرت المواقع بالكامل.

الانفجار الأخير

- لقد أوضحنا للأشقاء المصريين كل الحقائق الماضية، وقلنا لهم ما دام تيار دحلان الخياني باقياً في وسطنا لن ينعم أحد بالأمن، وأظن أن غيرنا ممن التقاهم المصريون قالوا لهم نفس الكلام، وسألنا المصريين هل يوجد أحد يمكنه لجم هذا التيار؟ فأفادونا بالإيجاب.
- لقد وعدنا الأشقاء المصريين بالالتزام بتهدئة الجبهة الداخلية، وتمنينا عليهم إلزام هؤلاء فوعدوا خيراً.

ولكن كانت المفاجأة والمفارقة

- قاموا بإطلاق النار على مجموعة من المجاهدين في رفح، ووقعت أحداث مؤسفة قتل فيها أحد قادة القسام في رفح، الشهيد أحمد أبو حرب، ومع ذلك تمّ تطويق الأحداث.
- بعد يوم واحد من أحداث رفح نقلوا الأحداث إلى غزة، فقاموا بإطلاق النار على أقدام الدكتور/ فايز البراوي، الذي كان يحضر حفل تخرج لأخيه في منتدى الرئاسة. وقاموا بخطف اثنين من حماس في منطقة الزيتون، وخطفوا أحد مرافقي رئيس الوزراء "حسن البزم"، وعذبوه عذاباً نكراً، وحلقوا حواجبه، ونصف شاربه، وحلقوا رأسه بإشارة (17).
- إطلاق النار على مقر الحكومة في أثناء اجتماعها وانعقادها، كذلك إطلاق قذيفة آر بي جيه على منزل رئيس الوزراء، وأصابوا البيت إصابة مباشرة.
- ثم قاموا بأبشع جريمة، وهي قتل العالم وإمام مسجد العباس الشيخ/ محمد الرفاتي؛ مما هزّ مشاعر كل الناس، ولم يستطع أحد تحمل هذا المشهد. ومع ذلك ضَبَطَ الشباب نفوسهم

لأن اليوم التالي كان بداية امتحانات الثانوية العامة، وإذا بهم يدفعوا أذنابهم، ومن يمدوهم بالمال والسلاح من عائلة بكر؛ فحرقوا منجرة عائلة عجور، وقتلوا المجاهد مازن عجور أحد كوادر كتائب القسام. فقام القسام بمحاصرة عائلة بكر لينال القتلة عقابهم، وإذا بأمن الرئاسة يمدهم بالعتاد والسلاح، وفي نفس اليوم قام هؤلاء القتلة بإلقاء الشاب/ حسام أبو قينص من البرج عن الطابق الثاني عشر، واسألوا عائلته. ومع ذلك يكذبون ويتهمون حماس أنها هي التي ألقت الناس من فوق الأبراج، وقامت مجموعاتهم بمهاجمة قناة الأقصى الفضائية، بعدد من الجيبات والأسلحة الثقيلة. فاتسعت الأحداث وتدهور الموقف، وبالذات لما أعلن سميح المدهون أنه قتل وحرق أكثر من عشرين بيتاً، وقتل العشرات، وسيفعل ويقتل كل من هو حمساوي، وسيذبحهم كالخراف. وتواصلت حملة التطهير العرقي لأبناء وقيادات حماس من منطقة تل الإسلام (أي تل الهول)؛ فحرقت عشرات البيوت والمؤسسات، وسمعنا صرخات النساء الحرائر يستغثن من هول ما يتعرضون له في بيوتهم وأماكنهم في هذه المنطقة، التي كان يسيطر عليها التيار الخياني.

- كانت هذه الأعمال الشرارة والوقود الذي وضع على النيران، فتمت مهاجمة رأس الأفعى ومعقلهم الذي تدبر فيه المكائد، ووجدت فيه المقبرة الجماعية لثمانية من شبابنا لم يتم التعرف على أغلبهم بسبب تحلل الجثث، ووجدت فيه الجرائم الأمنية والأخلاقية والوطنية.
- سقط الأمن الوقائي في يد القسام، وبعده سلمت بقية المواقع مباشرة، ففر من في مركز المخابرات ما يسمى بالسفينة، بعدها انهارت المواقع الأمنية أمام كتائب القسام، وخرج من فيها، ودخل الناس هذه المواقع قبل وصول القسام إليها، كما حدث في منتدى الرئاسة.
- وبعد الأحداث بيوم، تمّ [تمت] السيطرة على كل المواقع، وتمّ تأمينها وحراستها، وهي الآن تحت الحراسة ولا يمسها أحد بسوء.
- أما الشرطة التي لم تدخل في الأحداث فلم يمسها أحد بسوء، وتمّ الاتفاق مع قادتها لتقوم بمهماتها. ولكن للأسف الشديد صدرت الأوامر لها من أبو مازن على لسان كمال الشيخ بالانسحاب من المواقع ودعوها حتى تخرب وتحرق. حتى إنهم تركوا قاعات امتحانات الثانوية دون حراسة وهم في وسط الامتحانات يوم السبت. ولكن تمّ ترتيب الأمور يوم الأحد بالقوة التنفيذية، ومن أصر على البقاء من الشرطة، الذين نوجه لهم التقدير والاحترام.

أحداث التخريب والانفلات

لقد حدثت حوادث لا نقبلها وندينها، مثل كسر الجندي المجهول، أو جلوس بعض الشباب على كرسي الرئيس، أو الاعتداء على بعض البيوت، ولكن:

- هذه إما حدثت من عوام الناس، الذين اندفعوا لهذه الأماكن، ولم يستطع أحد في أول يومين أن يضبط الأمور.
- أو حدثت بسلوك فردي من بعض أنصار الحركة ومنتسبيها، ولكن هذا لا نقره ونرفضه وندينه.

ولكن نستغرب من تسليط الضوء عليها وننسى الجرائم التي حدثت، فما الموقف من رمي حسام أبو قينص من فوق البرج وهو الحالة الوحيدة التي حدثت؟ وما هو الموقف من قتل الناس داخل منتدى الرئيس والتحقيق معهم؟ وما هو الموقف من استباحة كل من هو حمساوي في الضفة الغربية؟ وما هو الموقف من حرق بيت عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المختطف في سجون الاحتلال، والاعتداء على بيوت وأبناء وبنات النواب المختطفين أيضاً؟ وقبل كل هذه الجرائم ما هو موقف الجميع، وفي مقدمتهم أبو مازن، من حرق الجامعة الإسلامية وقتل العلماء؟ أم أن هؤلاء دمهم وأموالهم وبيوتهم مستباحة !!!!!.

الأجهزة الأمنية وقياداتها لم تكن أجهزة وطنية

لقد بنيت الأجهزة الأمنية لا لخدمة الوطن، بل لتكون قاعدة أمنية لكل مخابرات العالم؛ فقامت بالدور السيئ من التنسيق الأمني مع الاحتلال، وملاحقة المجاهدين، والمتاجرة بالمعلومات الأمنية لصالح جهات خارجية. وهذا تفصيل هذه الجرائم:

1. محاربة ومطاردة ومتابعة ورصد رجال المقاومة (وثيقة رقم 9).
2. البحث الحثيث عن مكان الجندي الصهيوني الأسير شليط.
3. التنصت على كل الناس خارج القانون؛ قيادات سياسية وأمنية وفصائل وتجار ورجال أعمال رجالاً ونساء، حتى لم تسلم منهم ومن تنصتهم البعثات الدبلوماسية العربية وغيرها، بما فيها المصريين. حتى أبو عمار، رحمه الله، كانوا يتنصتون عليه.
4. إسقاط الناس في حبائلهم بعد استدراجهم جنسياً وأخلاقياً، ثم مساومتهم لينفذوا لهم ما يريدون، وقد أسقطوا وزراء ومدراء وسياسيين (وثيقة رقم 10).
5. التنسيق الأمني، أو قل الخيانة الوطنية، وكان المشرف المباشر على ذلك دحلان ورشيد أبو شباك. وهذا باعتراف قيادات هذا التيار الخياني.
6. لقد تحول قيادات الوقائي من فقراء عالة إلى رؤوس أموال وإقطاعيين، واسألوا رأس الفتنة محمد دحلان من أين له المليارات في الداخل والخارج؛ من أبراج وفلل وعقارات وشركات وغيرها، يديرها أزلامه لحسابه؟ مما هو مسجل باسمه أو أسماء أخرى معروفة لدينا.
7. الوقائي هو من شكّل فرق الموت، التي ذاق الناس منها الويلات، وابتزوا الناس وقتلوهم وبثوا الرعب في صفوفهم. منذ مجزرة فلسطين، مروراً بمجزرة الجامعة وجباليا وغزة...إلخ.
8. العمل لصالح المخابرات الأمريكية والصهيونية ودول أجنبية؛ حيث قاموا بتسليم معلومات تضر بالأمن القومي العربي والإقليمي والإسلامي، ولاحقوا قيادات سياسية وعلماء وقيادات للفصائل، وأبلغوا عن معلومات خطيرة، بل وعملوا ضدّ دول لحساب دول أخرى تحت ما يسمى بالعلاقات الخارجية داخل الأجهزة الأمنية، وخاصة في الأمن الوقائي والمخابرات (وثيقة رقم 12).
9. الوقائي وراء معظم حالات الخطف، خاصة للأجانب.

10. الوقائي استطاع أن يسيطر على قيادة الأجهزة الأمنية والمؤسسات والوزارات، ليكون الوطن تحت تصرفه. لذلك بثّ كوادره وقياداته لتكون متنفذة في القطاع العام.
11. تهريب المخدرات إلى الضفة الغربية، بعدما يتم السيطرة عليها وضبطها من تجار المخدرات في غزة، واستخدام الدولارات المزورة؛ حيث ضبطت كميات منها في مقرات الأجهزة الأمنية (وثيقة رقم 13).

حركة المقاومة الإسلامية – حماس

وثيقة رقم 16:

حوار صحيفة السبيل مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل حول الفكر السياسي لحماس[17] [مقتطفات]

23 آب/ أغسطس 2010

س. ما المعادلة التي تتبناها حماس لإنجاز معادلة التحرير وإنهاء الاحتلال؛ ومن وجهة نظركم، هل يمكن إنجاز مشروع التحرير بجهد ومقومات فلسطينية بمعزل عن دور وشراكة عربية؟

ج. منذ البداية كان واضحاً أن القضية الفلسطينية ليست صراعاً مجرّداً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل صراع الأمة مع مشروع صهيوني احتلالي توسعي يستهدف الأمة بمجموعها، ولا يقتصر خطره على فلسطين وحدها.

هذا الفهم كان موضع اتفاق منذ وقت مبكر، ولم يكن ثمة شك أو جدل حول طبيعة هذا الصراع، وهو الذي جعل الدول العربية تدخل حروبها الأولى مع الكيان الصهيوني، وهو كذلك الذي دفع كثيراً من المتطوعين العرب والمسلمين للمشاركة بفعالية في الصراع مع المشروع الصهيوني في مراحله المتعددة.

لكن للأسف، فإن الانحراف في فهم طبيعة الصراع، ورغبة البعض بالتخلي عن مسؤولياته، دفع باتجاه تعزيز المنطق القطري الضيق الذي بدأ يطغى في وقت متأخر على نظرة بعض الأطراف الرسمية العربية التي توهّمت بأنها تملك التخفف من أعباء الصراع مع المشروع الصهيوني.

وفيما بعد انعكس الأمر على السياسة الرسمية الفلسطينية، خاصة حين تحولت بوصلة قيادتها عن المقاومة باتجاه خيار التسوية والمفاوضات، معتقدة آنذاك أن بإمكانها الاستغناء عن الدعم والإسناد العربي والإسلامي ما دام الطريق بات سالكاً للتعامل بصورة مباشرة مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية عبر خيار المفاوضات.

---

[17] **السبيل**، 2010/8/23.

في تلك اللحظة بدأ الحديث يتعالى عن استقلالية القرار الفلسطيني وعن "فلسطنة" الصراع، وترويج أن ذلك يتناقض بالضرورة مع العمق العربي والإسلامي للقضية وللصراع. حصل ذلك بالتزامن مع تخلي القيادة الفلسطينية بالتدريج عن الخيار العسكري، خصوصاً بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي لبيروت عام 1982، وتهجير البندقية الفلسطينية إلى المنافي العربية، بل وصل الأمر لاحقاً إلى حدّ إعلان الطلاق مع خيار الكفاح المسلح.

هذا التحول الخطير في مسار الصراع، كان له انعكاساته الخطيرة على القضية الفلسطينية وعلى الواقع العربي وعلى مواجهة المشروع الصهيوني، وما زلنا نعاني حتى اللحظة من الآثار السلبية لهذا الانحراف في بوصلة الصراع. وحين جاءت حماس، أرادت تصحيح اتجاه البوصلة، ومعالجة الانحراف الخطير الذي حصل، وردّ الاعتبار للبعد العربي والإسلامي، بل والإنساني، للصراع مع الكيان الصهيوني.

فنحن نؤمن بأن الصراع صراع الأمة، وليس صراع الشعب الفلسطيني وحده، مع المشروع الصهيوني الذي يشكل نقيضاً جذرياً لمشروع الأمة ولوجودها ولمصالحها، وهو ما يجعل الأمة طرفاً أساسياً في الصراع وشريكاً في مشروع المواجهة، لا مجرد داعم ومساند لمقاومة الشعب الفلسطيني. هذه قناعة راسخة لدينا، وسعينا وما زلنا نسعى لتعزيزها لدى أمتنا، شعوباً وقيادات ونخباً وحركات سياسية، ولتكريسها عملياً في الثقافة والممارسة والمواجهة وإدارة الصراع، على قاعدة الشراكة التي رفعناها مبكراً كشعار، ونسعى لترجمتها أكثر إلى برامج عمل منهجية ودائمة ومؤسسية، وليس مجرد هبات موسمية أو عاطفية عابرة، دون أن يعني ذلك إلغاء الخصوصية الفلسطينية، ولا ارتهان القرار الفلسطيني لأحد.

س. لكن هناك من يروّج أن هذا الفهم لطبيعة الصراع ربما يلغي الخصوصية الفلسطينية؟

ج. من جانبنا، نقول إن من الطبيعي ألا يقف الشعب الفلسطيني موقف المراقب والمنتظر لغيره، لأنه في عمق الصراع، وهو الأولى بأداء الواجب، ومكانه الطبيعي دائماً في الصفوف الأمامية للمواجهة، وفي الخنادق المتقدمة للمعركة. وهكذا كان شعبنا طوال حياته وعلى مدى كل مراحل الصراع مبادراً إلى المقاومة والنضال والتضحية بكل ما يملك.

في ذات الوقت، فإن الأمة بكل مكوناتها، معنية بخوض الصراع من منطلق الشراكة والدفاع عن الذات والمصير المشترك، لا من موقع الداعم والمساند فقط. فمواجهة المشروع الصهيوني ليست جهداً من أجل فلسطين فحسب، بل هي في ذات الوقت دفاع عن الأمة نفسها، عن ذاتها ووجودها ومشروعها الحضاري.

إذاً، كلا البعدين للصراع مهم وضروري، ولا تناقض بينهما، ولا يصح أن يطغى أحدهما على الآخر، أو أن يكون على حساب الآخر، ولا أن يضخّم بُعْدٌ على حساب بُعْدٍ، لأن من

شأن ذلك أن يحدث خللاً في المعادلة، ولذلك لا بدّ من وضع الأمور في نصابها ضمن حالة من التوازن والتكامل والتعاضد بين ما هو فلسطيني وما هو عربي وإسلامي (....)

البعد العربي والإسلامي والإنساني مهم في فلسفة حماس ومشروعها للتحرير، (.....)

يضاف إلى ذلك أن فلسطين لها خصوصية استثنائية عند الأمة العربية —مسلمين ومسيحيين— وعند الأمة الإسلامية، بحكم تاريخها ومكانتها وموقعها الديني والجغرافي والاستراتيجي. ففلسطين، والقدس بخاصة، هي قبلة المسلمين الأولى ومسرى النبي محمد ﷺ ومعراجه، فهي بوابة الأرض إلى السماء، وهي أرض القداسة والبركة، وأرض الرسل والرسالات، وهي مهد المسيح عيسى عليه الصلاة والسلام. وفلسطين كذلك ليست على تخوم العالم العربي والإسلامي، بل في القلب منه ومن العالم، لذلك من الطبيعي بل الحتمي أن يكون لهذا الصراع تأثيراته وتفاعلاته الكبيرة مع المحيط العربي والإسلامي والإنساني.

ونحن في ذات الوقت لسنا مع تجاوز الخصوصية الفلسطينية، ولا نراها نقيضاً للبعد العربي والإسلامي للصراع؛ فهي مسألة طبيعية ولها مبررات إنسانية وواقعية ودينية. في المفهوم الإنساني والواقعي، من الطبيعي أن أي شعب يتعرض لعدوان أو احتلال خارجي، فإن واجبه أكبر من غيره ومقدم عليه في مواجهة هذا العدوان؛ ولا يوجد شعب في الدنيا مهما كانت امتداداته الدينية أو القومية، يمكن أن يعتمد على الآخرين وينسى دوره، فدور الشعب الفلسطيني دور طليعي وأساسي في المعركة، ولا يجوز تعطيله تحت أية مبررات، ولا يجوز اعتباره ملحقاً بالدور العربي والإسلامي، هو دور أصيل وكبير ومتقدم، يتكامل مع الدور العربي والإسلامي ولا يتناقض معه. (....)

إذاً، فلسفتنا تقوم على أساس تأكيد أهمية العمق العربي والإسلامي والإنساني للصراع، وفي ذات الوقت نؤكد على أهمية وخصوصية الدور الفلسطيني في أخذ زمام المبادرة والصدارة في المواجهة وفي الخندق المتقدم للمعركة، يقاوم ويضحي في الميدان، ثم يطلب من الأمة أن تشاركه معركة التحرير. (....)

صحيح أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع منفرداً أن يتصدى لأعباء المعركة، لأنها كما نؤكد دائماً ليست معركة محلية بل عالمية، لكنه يستطيع أن يبدأها ويتحمل مسؤولياتها، كما فعل ذلك بفضل الله عزّ وجلّ دائماً، وأن يصمد ويصبر بل ويتعملق في ميدان المواجهة، وأن يستنزف المشروع الصهيوني ويصارعه في كل الميادين وبكل الوسائل المتاحة، ويتمسك بكل حقوقه. هو شعب عظيم لديه تصميم وإرادة عالية وقدرة هائلة على العطاء وتقديم التضحيات، لكن لا يجوز أن يترك وحده في ساحة المواجهة، وهذا لا يتناقض مع استقلالية القرار الفلسطيني، ولا يعني التغوّل على الخصوصية الفلسطينية، على العكس من ذلك، فإن المشاركة العربية والإسلامية في المعركة تعزز قوة القرار الفلسطيني ولا تضعفه؛

لأنها تجعله غير خاضع للابتزاز الإسرائيلي والأمريكي، أما حين يترك الفلسطيني وحده بمعزل عن عمقه العربي والإسلامي فإن القرار الفلسطيني يتعرض للخطر، ويكون خاضعاً للضغط والابتزاز الأجنبي بل والمعادي كما هو واقع اليوم للأسف.

حماس والتناقضات الطائفية والعرقية:

س. ثمة من يسعى لتفجير تناقضات طائفية وعرقية في المنطقة، والبعض يرى ذلك جزءاً من مخطط لتفكيك الأمة وتفتيتها.. يحصل ذلك في العراق والسودان وفي مواقع أخرى؛ كيف تنظرون أنتم إلى المسألة؟

ج. هناك عدة أبعاد في التعامل مع هذه القضية بالغة الأهمية:

البعد الأول: إدراك الواقع بدقة وتوازن، ونحن ندرك أن هناك قدراً واسعاً من التعدد والتنوع في المنطقة وفي الأمة. هناك تعدد ديني، ومذهبي، وعرقي، وقومي؛ هذا التعدد لا يجوز التغاضي عنه من حيث معرفته وإدراكه ومعرفة تأثيراته وانعكاساته ومتطلباته.

البعد الثاني: أن الأمة مرّ عليها زمن طويل في الماضي والحاضر القريب وهي تعيش ذات الحالة من التعدد والتنوع، ومع ذلك فلم يؤد إلى صراع ولا إلى تفتيت الجسد الواحد، فلماذا يثار هذا الصراع اليوم؟ وهل استيقظ البعض على هذا التعدد وكأنه شيء جديد يستوجب أن ندخل على أساسه صراعات دموية ومواجهات داخلية؟!

هذا منطق مرفوض، (....) فلا يجوز أبداً إثارة النعرات بين مسلم ومسيحي.. نحن أمة متسامحة، (....) نحن أمة امتزجت أعراقها وقومياتها وتعايشت مذاهبها وتنوعت ثقافاتها في إطار الأمة الواحدة، وإذا كان الإسلام ليس دين الجميع، فإن حضارة الإسلام هي حضارة الجميع في هذه الأمة.

أما البعد الثالث: فهو أن إثارة هذه النعرات وتضخيمها هو جزء من أجندة معادية، أجندة صهيونية واستعمارية غربية، على قاعدة "فرق تسد"، من أجل الهيمنة على المنطقة والسيطرة على مقدّراتها؛ (....)

البعد الرابع: أن علاج هذه الحالات يكون بأن تنهض الأمة وتتعافى، (.....) ونقول لبعض أبناء الأمة أو مسؤوليها الذين يخشون توظيف أي طرف في العالم أو في المنطقة لعوامل التعدد في الأمة: إن العلاج ليس أن نقع في فخ الآخرين ومصائدهم والعزف على نغمة الخلاف والانقسام، ولكن العلاج الحقيقي يكون بتعافي الأمة ونهوضها من حالة الضعف وامتلاك أسباب القوة، وحشد جهودها وجبهتها الداخلية في مواجهة أعداء الأمة الحقيقيين، عندها يصبح التعدد عامل قوة وليس عامل ضعف وتمزيق، وتستطيع الأمة حينها إيجاد الصيغة الملائمة للتعايش والسلم الاجتماعي بين كل مكوناتها.

حماس والحركة الإسلامية:

س. ما طبيعة العلاقة التي تربط حماس بالحركة الإسلامية ببعدها العالمي، وهل تستفيدون وحدكم من هذه العلاقة، أم أنها فائدة متبادلة باتجاهين؟

ج. حماس كحركة مقاومة وتحرر وطني، وبحكم هويتها الإسلامية وتاريخها وجذورها الإخوانية، تتقاطع مع الحركات الإسلامية في العالم بمساحات مشتركة؛ هذه المساحة من الانتماء لا نستحيي منها بل نتمسك بها. حماس تعتز بهذا التاريخ وبهذه الجذور والخلفية، وبهذه المساحة من التقاطع مع الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، ولكنها لا تحصر نفسها في ذلك؛ فهي بحكم كونها حركة تحرر وطني وحركة مقاومة، وبحكم خصوصية الصراع في فلسطين وأبعاده العربية والإسلامية، وبالنظر إلى موقع الحركة في الصراع العربي الإسرائيلي، وإدراكها لمتطلبات هذا الصراع ولمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، فإنها منفتحة على مختلف الدوائر الفكرية والحزبية والسياسية في العالم العربي الإسلامي؛ نحن منفتحون على دوائر العمل الوطني والقومي والإسلامي، وعلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية في العالم العربي؛ نتعاون معهم ونتقاطع في المساحات المشتركة، ونسعى لتوحيد الجهود وحشدها من أجل فلسطين ومواجهة الصراع مع المشروع الصهيوني، ومن أجل قضايا الأمة الرئيسة وأمنها ومصالحها المشتركة. (....)

الفهم الشامل للإسلام، والإيمان بخط الجهاد والمقاومة، والوسطية والاعتدال، والانفتاح على الآخر والتسامح معه، والسعي لخدمة الناس، والاهتمام بالمجتمع المحلي وبالقضايا الوطنية والاجتماعية إلى جانب الاهتمام بقضايا الأمة وهمومها، كل هذه مفاهيم تتبناها الحركة الإسلامية التي لها إرث جميل وفعّال وإيجابي؛ حماس استفادت بالتأكيد من هذا الإرث باعتبارها جزءاً من ذات المدرسة، وهذا يحسب للحركة الإسلامية؛ لكن هذا لا يعني عدم وجود أخطاء، فكل تجربة إنسانية لها أخطاؤها وسلبياتها كما لها إنجازاتها وإيجابياتها، ولا بد أن نذكر لكل صاحب فضل فضله. (....)

التفاوض مع العدو:

س. التفاوض مع العدو، هل ترفضونه من حيث المبدأ؟ وإذا لم يكن التفاوض مع العدو، فهل يكون مع الصديق؟ هل المرفوض لدى حماس مبدأ التفاوض، أم شكله وإدارته ونتائجه؟

ج. (....) لا خلاف على أن التفاوض مع الأعداء غير مرفوض، لا شرعاً ولا عقلاً، وخاصة أن هناك بعض المحطات في الصراع بين الأعداء قد تتطلب وجود التفاوض. هذا في المنطق العقلي والشرعي؛ فالتفاوض كأداة ووسيلة قد يكون مقبولاً ومشروعاً في لحظة معينة، وقد يكون مرفوضاً وممنوعاً في لحظة أخرى، أي أنه ليس مرفوضاً لذاته، ولا مرفوضاً على الدوام.

في التاريخ الإسلامي، في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وفي العصور اللاحقة، وأيام صلاح الدين الأيوبي، كان هناك تفاوض مع الأعداء، لكن ضمن مفهوم واضح وفلسفة محددة، وضمن سياق ورؤية وقواعد وضوابط تحكم هذا التفاوض، مغايرة للصورة المريرة والبائسة التي يمارسها من باتوا يحترفون التفاوض ويعتبرونه منهج حياة، وخياراً استراتيجياً وحيداً يشطبون من أجله بقية الخيارات. (.....)

في علم الاستراتيجية وإدارة الصراعات، التفاوض هو امتداد للحرب، ونوع من إدارة الحرب بطريقة أخرى، فما تأخذه بالتفاوض على الطاولة هو نتاج وضعك على الأرض، وحصيلة ميزان القوى في الميدان؛ فإذا كنت مهزوما في الميدان، ستهزم لا شك في التفاوض؛ وإذا كانت الحرب تحتاج إلى موازين قوى، فالتفاوض يحتاج هو الآخر إلى موازين قوى، (....)

الحالة بالنسبة للصراع مع الاحتلال الإسرائيلي مختلفة، فهناك نبت غريب جاء إلى المنطقة وفرض نفسه على أرض وشعب، وشرّد الناس من أرضهم، وأحل مكانهم مهاجرين استجلبهم من شتات الأرض. بالتالي هي حالة معقدة، وينبغي التعامل معها تعاملاً دقيقاً وحسّاساً.

التفاوض حين تتوفر شروطه ومتطلباته الموضوعية، وعلى رأسها وضع يتوفر فيه قدر كافٍ من التوازن والتكافؤ النسبي، وحين تتأكد الحاجة إليه، مع التوقيت المناسب له، لا تعجلاً ولا إبطاءً، عندئذ يمكن أن يكون أحد الخيارات التي نلجأ إليها باعتباره آلية وأداة ووسيلة، وليس هدفاً ولا غاية، ولا حالة دائمة ولا خياراً استراتيجياً. التفاوض أداة تكتيكية؛ وكما أن الحرب ليست حالة دائمة، ولها متطلباتها وشروطها، كذلك التفاوض.

وبهذه الرؤية المحددة للتفاوض، وحين يُمارس بحذر شديد، وقواعد صارمة، وفي التوقيت الصحيح، فإنه يكون مقبولاً ومفيداً في سياق إدارة الصراع، وبغير ذلك فلا يقود إلاّ إلى الاستسلام والخضوع لهيمنة العدو وشروطه، والتفريط بالحقوق، والخفض المتواصل لسقوف المطالب والمواقف السياسية. (.....)

التفاوض، هو أداة وتكتيك في خدمة الاستراتيجية، وليس استراتيجية قائمة بذاتها، كما أنه ليس بديلاً عن المقاومة واستراتيجية المواجهة مع الاحتلال. (....)

والتفاوض له مساحاته ومجالاته المحددة وليس خياراً مطلقاً في كل الأمور، فهناك أمور لا يجوز التفاوض عليها، فالثوابت الحاسمة لا يجوز التفاوض عليها. التفاوض آلية وتكتيك ضمن هوامش ومساحات محددة، وليس هناك عاقل يتفاوض على كل شيء خاصة على الأصول. التفاوض في التجارة يكون في الغالب على الأرباح وليس على الأصول التجارية؛ لكن للأسف، فإن التجربة الحالية خاصة بالنسبة للمفاوضات الفلسطينية خرجت على كل هذه القواعد.

بكل أمانه وشجاعة أقول: التفاوض من حيث النظرة المطلقة، ليس حراماً ولا ممنوعاً، لا بالميزان الشرعي ولا السياسي، ولا بتجارب الأمة والإنسانية، ولا بممارسة حركات المقاومة والثورات عبر التاريخ؛ لكن ينبغي أن يخضع لمعادلات وضوابط وحسابات وظروف وتوقيتات وسياقات وطريقة إدارة صحيحة، وبدونها يصبح أداة معاكسة ومدمرة. (.....)

حماس والاعتراف:

س. مسألة الاعتراف بالكيان الصهيوني تثير الكثير من اللغط، وثمة حديث عن اعتراف قانوني وآخر واقعي.. ما موقف حماس من هذه المسألة؟

ج. موقفنا من موضوع الاعتراف بشرعية الاحتلال واضح ومحسوم، لا نداري فيه ولا نواري؛ (....)

فمن المرفوض إعطاء الشرعية للاحتلال وسرقة الأرض؛ الاحتلال جريمة، والسرقة جريمة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تحظى بالشرعية، وهذه مفاهيم لا خلاف حولها في المفهوم الإنساني العام، فكيف الحال بالنسبة للفلسطيني الذي هو الضحية وصاحب الأرض التي انتزعت منه غصباً وقهراً؟! هذه مسألة مبدأ ترتبط بوجودنا الإنساني الذي يتناقض مع الاعتراف بشرعية الاحتلال والاغتصاب، فكيف حين يضاف إلى ذلك ما يربطنا بهذه الأرض المباركة المقدسة من مشاعر وطنية ودينية، وانتماء حضاري، وعمق تاريخي له جذوره الضاربة في القِدم.

(....) باختصار نحن نرفض الاعتراف بشرعية "إسرائيل"؛ لأننا نرفض الاعتراف بشرعية الاحتلال وسرقة الأرض، وهذا مبدأ واضح وحاسم بالنسبة لنا.

حماس واليهود:

س. مقاومة حماس، هل هي موجّهة ضد الصهاينة بصفتهم يهوداً أم بصفتهم محتلين؟

ج. لا نحارب الصهاينة لأنهم يهود، بل نحاربهم لأنهم محتلون. السبب وراء حربنا مع الكيان الصهيوني ومقاومتنا له هو الاحتلال، وليس الاختلاف في الدين. المقاومة والمواجهة العسكرية مع الإسرائيليين سببها الاحتلال والعدوان والجرائم التي يرتكبونها بحق الشعب الفلسطيني، وليس بسبب الاختلاف معهم في الدين والمعتقد. (....)

حماس والعلاقات الدولية:

س. هل أنتم راضون عن مستوى إنجازاتكم على صعيد العلاقات الدولية؟ وما موقع هذه العلاقات في فكر حماس وبرامجها وأولوياتها؟

ج. العلاقات الدولية في فكر حماس السياسي لها عدة أبعاد:

البعد الأول؛ القناعة بأن معركة فلسطين في أحد وجوهها، هي معركة الإنسانية ضد الظلم والطغيان الإسرائيلي وضد المشروع الصهيوني العنصري الذي يستهدف العالم والإنسانية بأسرها، ويهدد مصالح الشعوب والأمم، ولا يقتصر شرّه وخطره على فلسطين والفلسطينيين والعرب والمسلمين.

البعد الثاني؛ ضرورة تسويق قضيتنا العادلة، وكسب المزيد من الأصدقاء المؤيدين لحقوقنا المشروعة، ولحقنا في مقاومة الاحتلال والعدوان. وقد ثبت عملياً أن الضمير الإنساني ما زال فيه خير، ويمكن إيقاظه وتحريكه لصالحنا إذا أحسنّا عرض قضايانا، واجتهدنا في كشف الكيان الصهيوني على حقيقته. (....)

البعد الثالث؛ كما أن "إسرائيل" تحاصرنا وتلاحقنا على المسرح الدولي، فإن علينا أن نلاحقها في كل المحافل الدولية؛ فلا يجوز أن نترك هذا المسرح حكراً عليها. (....)

البعد الرابع؛ نحن معنيون بنسج شبكة علاقات قوية وفاعلة على كل المستويات؛ الدولية إلى جانب العربية والإسلامية، (...)

البعد الخامس؛ بناء العلاقات الدولية يبدأ من هنا، أي من داخل المنطقة، فهنا الزرع الأساس، وهناك في الغرب الحصاد والقطاف مع قدر مطلوب من الزرع والعمل الدؤوب كذلك.

أي أن عامل القوة الأساس لتحقيق الاختراق والنجاح في العلاقات الدولية، هو بأن نكون أقوياء على الأرض، منغرسين فيها، ملتفين حول شعبنا وأمتنا، نمارس المقاومة والصمود، عندها يحترمنا العالم، ويدرك أنه لن يكون هناك سلام ولا استقرار في المنطقة إلا إذا تعامل معنا، وأعطانا الاعتبار الذي نستحقه، واحترم مصالحنا وحقوقنا ومطالبنا المشروعة، وتراجع عن سياساته الراهنة القائمة على الانحياز لـ"إسرائيل" وتجاهل الفلسطينيين والعرب والمسلمين. (.....)

حماس والاصطفافات والمحاور:

س. شهدت الساحة العربية في السنوات الأخيرة سياسة محاور واصطفافات، وصُنِّفتم ضمن محور الممانعة. كيف تنظرون إلى هذه الحالة التي سيطرت على المشهد السياسي العربي، وأين ترون موقعكم منها، وهل تعتقدون أنها تصب في صالح الأمة؟

ج. سأتناول الإجابة من ثلاث زوايا:

الأولى: هناك تجمع مذموم، وآخر محمود. التجمع المذموم، هو التجمع مثلاً على أساس العرق أو الأفكار القطرية الضيقة، أو غيرها، في مواجهة الآخرين، بمعنى أن تستدعي عوامل الفرز والاصطفاف الداخلي، على مستوى الوطن أو الأمة، التي تفرّق ولا تجمع. (....)

لكن أن يتجمع الناس على الخير، وعلى نصرة الشعب الفلسطيني، وعلى مقاومة العدو الصهيوني، وعلى مواجهة التطبيع والتصدي لجهود الأعداء لاختراق الأمة، ومواجهة

الهيمنة الأمريكية واحتلالها للعراق وأفغانستان، والوقوف في وجه محاولات السطو على ثروات الأمة... كل هذا تجمع محمود، ولا يجوز المساواة بين التجمعين.

لذلك، نحن عندما نقول إننا في مربع المقاومة والتمسك بالحقوق الفلسطينية وبحق العودة والانحياز لفلسطين والقدس ومقدسات الأمة، وأننا نرفض الاحتلال الصهيوني، ونرفض الخضوع لإملاءات الأعداء، فهذا شيء نفخر به ولا نستحيي منه. الزاوية الثانية، أننا لا نعتبر تمسكنا بالمقاومة ورفضنا الخضوع لشروط الرباعية ولشروط الأعداء، وللرؤية الأمريكية الإسرائيلية للتسوية، وللتنازل عن الحقوق الفلسطينية، لا نعتبر أن ذلك يأتي في مواجهة أطراف فلسطينية أو عربية، وإنما في مواجهة العدو الصهيوني؛ ومع ذلك فنحن لا نعادي أحداً من شعبنا وأمتنا، ولم نشكِّل محوراً فلسطينياً عربياً أو مسلماً ضد محور فلسطيني عربي آخر، وما زلنا نمد أيدينا للجميع، وحريصون على التواصل مع الجميع، (....)

الزاوية الثالثة، إذا جاز لنا أن نختلف في اصطفافاتنا السياسية وفي تقديراتنا للموقف السياسي يوم أن كانت التسوية مجرد مشروع تحت الاختبار، ويوم كان الناس يعانون من الأثمان الباهظة لمشروع المقاومة، فهل يجوز لنا أن نختلف اليوم بعد أن أظهر مشروع التسوية فشله وانسداد أفقه السياسي، وثبت أن أثمانه باهظة وتبعاته كبيرة، أكبر بكثير من الأثمان والتضحيات المترتبة على مشروع المقاومة؟!

نحن ندعو كل دول الأمة وقواها إلى الاصطفاف جميعاً في مربعنا الطبيعي كأمة؛ فحينما تتعرض الأمة للاحتلال فمربعنا الطبيعي والأولوية حينئذ هي المقاومة، وحينما نتعرض للعدوان فمربعنا الطبيعي أن نتوحد في مواجهة العدوان، وحين تعيش الأمة حالة استقلال فمربعنا الطبيعي والأولوية حينئذ هي البناء والنهوض الاقتصادي والعمراني والنهضة الحضارية بكل أبعادها.

حماس والمسيحيون:

س. وكيف تنظر حماس إلى المسيحيين وإلى دورهم في القضية الفلسطينية؟

ج. الإسلام تعامل مع المسيحيين تعاملاً له خصوصيته بالقياس إلى أصحاب الديانات الأخرى، كما في الآية الكريمة ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقۡرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنۡهُمۡ قِسِّيسِينَ وَرُهۡبَانًا وَأَنَّهُمۡ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾(....)

ومنذ انطلاقة حماس كانت العلاقة مع الإخوة المسيحيين طبيعية وجيدة، ولم تنشأ أي مشكلة بيننا وبينهم، رغم أن بعض القوى الفلسطينية حاولت —للأسف— تخويف المسيحيين من القادم الجديد .. حماس، مستدعية للذهن كونها حركة إسلامية، لترويج تناقض حتمي مزعوم بينها وبين المسيحيين. لكن محاولات التخويف تلك فشلت، وثبت

للمسيحيين أن الحركة قريبة منهم، وأنها تتعامل مع الجميع بتسامح وانفتاح واحترام، حيث راعت في الانتفاضتين الأولى والثانية خصوصيات المسيحيين وأعيادهم، وكانت تحرص على ألا تتقاطع أيام الإضراب مع أعياد المسيحيين ومناسباتهم، كما حرصت بشدة على ممتلكات المسيحيين؛ ليس هذا فحسب، بل حرصت على أن يكون لهم دور فاعل في الحياة السياسية الفلسطينية، وكان لقيادات الحركة في الداخل والخارج لقاءات عديدة مع القيادات والرموز الدينية والوطنية من الإخوة المسيحيين.

من أجل ذلك كله، حظيت حماس بتأييد واسع لدى المسيحيين، قبل الانتخابات التشريعية عام 2006 وبعدها، وهناك الكثير منهم انتخبوها في صناديق الاقتراع، ونحن عملنا على إنجاح عدد منهم في الضفة والقطاع، فعلى سبيل المثال، نجح الدكتور حسام الطويل —مسيحي— في غزة بأصوات حماس ومؤيديها، وأصوات المسلمين الذين انتخبوه كانت أضعاف أصوات المسيحيين؛ بحكم أن عدد الإخوة المسيحيين في القطاع قليل. (....)

نحن نتعامل مع الإخوة المسيحيين كمكون أساسي من مكونات الشعب والوطن، وكجزء فاعل في معركة النضال ضد الاحتلال (....).

حركة حماس ربما فاجأت بعض الليبراليين والعلمانيين في الساحة الفلسطينية من الذين ظنوا أو حتى روّجوا، أنها بحكم هويتها الإسلامية ستتقوقع وتنغلق على نفسها، وقد تنشأ علاقة توتر بينها وبين المسيحيين الفلسطينيين، ففوجئوا بعكس ذلك، لأن الدين ليس تقوقعاً ولا انغلاقاً، على النقيض من ذلك، التدين يدفع صاحبه إلى التسامح واحترام الآخر والاعتراف بحقوقه.

حماس والمرأة:

س. توجه الاتهامات عادة للحركات الإسلامية بازدراء المرأة وبتهميش دورها في الحياة السياسية والاجتماعية؛ كيف تنظرون إلى هذه الاتهامات في ضوء تجربتكم في حماس؟

ج. (....)

المرأة في المفهوم الإسلامي فكراً وفقهاً وتكليفاً ودوراً، هي —فعلاً لا ادعاء— نصف المجتمع، ولها مكانتها واحترامها. ولكن هناك فرقاً كبيراً بين احترامها وتقديرها وإنزالها المكانة التي تستحقها، واحترام دورها ومسؤولياتها في المجتمع، وبين ابتزازها وتقديمها سلعة رخيصة كما تفعل الحضارة الغربية؛ فرق بين الحفاظ على عفتها وحيائها وصون حقوقها مع إعطائها الدور المناسب لها، وبين التعامل معها كسلعة ومتعة وشهوة. هذه الضوابط الأخلاقية ليست ضوابط إسلامية فقط، بل ضوابط فطرية وإنسانية.

نحن في حماس حريصون في موضوع المرأة على استدعاء المفاهيم الإسلامية وتطبيقاتها النقية غير الممزوجة بعصور التخلف أو بثقل العادات والتقاليد الاجتماعية النابعة من

البيئة لا من النص الشرعي؛ خاصة أن بيئة فلسطين ليست مغلقة، بل بيئة متحضرة تاريخياً، وفيها تعدد وانفتاح على كل الديانات والحضارات والثقافات.

حماس بهذا الفهم النقي الأصيل، وكجزء وامتداد للتجربة الفلسطينية وإرثها، كان للمرأة في أعمالها ومسيرتها دور متميز. لقد ظهر دور المرأة في الانتفاضة وفي المقاومة وفي أشكال العمل النضالي؛ ليس فقط كأمّ وزوجة وأخت للمجاهد، بل وكمجاهدة بنفسها، (....)

دور المرأة كبير في الساحة الفلسطينية، وكبير لدينا في الحركة، سواء في العمل الجهادي والنضالي، أم في ميدان العمل الاجتماعي والخيري والتربوي، أم في المجال السياسي والنقابي. المرأة الفلسطينية متعلمة ومثقفة، ونشاطها في المدارس والجامعات لا يقل أبداً عن دور الرجل. (.....)

حماس ومنظمة التحرير:

س. هل تعتقدون أن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تصلح كإطار ومرجعية لتمثيل الشعب الفلسطيني وللتعبير عن طموحاته في ظل ما آلت إليه أوضاعها، وفي ظل رفض المهيمنين عليها أي إجراءات لتفعيلها وإصلاح هياكلها التنظيمية والإدارية؟

ج. لا شكّ أن واقع المنظمة اليوم بات موضوعاً شائكاً وأزمة حقيقية في الساحة الفلسطينية، ويشكل تحدياً كبيراً لكل القوى والشخصيات الفلسطينية. (....)

ولذلك فنحن نحتاج إلى تناول هذا الموضوع برويّة وتوازن ومسؤولية، ومن مختلف الأبعاد والزوايا، حتى نتمكن من إيجاد مخرج مناسب وحقيقي من هذه الأزمة الوطنية، أزمة المرجعية.

البعد الأول: إن منظمة التحرير، بالرغم مما أصابها من ضعف وتراجع، وما وقعت فيه قيادتها المتنفذة من أخطاء وتراجعات سياسية، فإنها تبقى إطاراً له تاريخه وإنجازاته ورصيده في التجربة الفلسطينية، مما يوجب على الجميع بذل أقصى الجهود من أجل البناء على هذه التجربة، والعمل على إصلاح واقع المنظمة الراهن، ومعالجة أخطائها وترهلها، والمبادرة بالتوافق الوطني إلى إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية حقيقية.

البعد الثاني: إن أي إطار وطني حين يحصل على موقع اعتراف وقبول عربي وإقليمي ودولي؛ يغدو رصيداً لا يجوز التفريط به؛ فإن أمكن الاحتفاظ بهذا الاعتراف وهذا الرصيد، دون أن يكون ذلك على حساب حقوقنا الفلسطينية وثوابتنا الوطنية، فهذا أمر ينبغي أن نحرص عليه، ولا نفرط فيه، ولا نتجاهله.

البعد الثالث: إن المرجعيات لدى الشعوب وحركات التحرر لا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا لم تحظَ بتوافق المجموع، أو الأغلبية الكبيرة والواضحة؛ ولا يستطيع طرف ما أن يدّعي أنه يستطيع أن يصنع وحده مرجعية وطنية، وفي حال ادّعى ذلك فإنه يكون سبباً للمزيد من التشرذم والانقسام، (....)

كما أن الطرف الذي يختطف المنظمة اليوم، ويتحكم في مقاليدها دون سند من شرعية ديمقراطية أو قبول فلسطيني وطني عام، ويصرّ على احتكارها والهيمنة على قرارها، ويضرب بعرض الحائط كل قرارات التوافق الفلسطيني على إعادة بنائها وإصلاحها، فإنه بذلك يكون قد قتل المرجعية وأفقد المنظمة ومؤسساتها القيادية موقع المرجعية الوطنية وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. (.....)

هذه الأبعاد الثلاثة توضح حقيقة التعقيد في موضوع المنظمة والمرجعية في ظل الواقع الراهن. ونحن في حماس ندرك ذلك جيداً، ولذلك حريصون على معالجة هذا الموضوع مع مختلف القوى والشخصيات الفلسطينية بروح المسؤولية العالية، التي تهدف إلى إيجاد مخرج حقيقي يجمع الشعب الفلسطيني وقواه جميعاً على مرجعية حقيقية واحدة، وعدم اللجوء إلى خيارات تزيد الواقع الفلسطيني تفسّخاً وانقساماً؛ وعدم السماح لأحد —في ذات الوقت— بالتحكم في موضوع المرجعية وتعطيلها والاستمرار في اختطافها واحتكارها.

لقد قبلنا نحن وغيرنا أن تكون هذه المرجعية الوطنية هي منظمة التحرير، بل نرحّب بذلك؛ ونسعى إليه بقوة، خاصة أننا توافقنا فلسطينياً على ذلك مراراً، ولكن الأمر يقتضي إصلاحها وإعادة بنائها ليدخلها الجميع، كي تعبّر عنّا جميعاً وعن شعبنا وقضيتنا. (....)

س. هل تؤمنون بالشراكة مع الآخرين في ساحة العمل السياسي، أم تسعون إلى التفرد والهيمنة؟

ج. ما نرفضه من غيرنا لا يمكن أن نقبله لأنفسنا. نحن نرفض التفرد والهيمنة والاحتكار، وشعبنا يرفض ذلك، ونحن ملتزمون بالشراكة مع كل القوى والشخصيات الفلسطينية؛ وملتزمون بذلك، فنحن جميعاً شركاء الوطن والقضية. ولا يعني فوز حماس أو غيرها في الانتخابات أن تستأثر بالقرار؛ نحن ملتزمون بالشراكة وبالعمل الائتلافي مع الجميع، سواء قبل الانتخابات أو بعدها، وقد عملنا على تحقيق ذلك في ساحة المقاومة والنضال، وفي مجال العمل السياسي والنقابي، وفي تجربة الفصائل العشرة، وفي تجربة تحالف القوى الفلسطينية، وفي تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة عام 2007، وفي الوصول إلى العديد من التوافقات الفلسطينية، كاتفاق القاهرة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني 2006، وغيرها.

مهما كانت قوة أي طرف في الساحة الفلسطينية، ومهما وصلت درجة نجاحه، أو نسبة فوزه في الانتخابات، فإنه لا يستطيع الانفراد بالقرار الفلسطيني ولا يجوز له ذلك. (....)

حماس والمرونة والواقعية:

س. أين موقع المرونة لدى حماس، ما حدودها وهوامشها، وأين تبدأ وأين تنتهي؛ وهل تأتي مرونة حماس السياسية بفعل ضغوط الأمر الواقع، أم بفعل قراءة ذاتية مسبقة؟

ج. الخلل في هذا الموضوع الدقيق والحساس يحصل عندما تطغى دائرة على دائرة أخرى، فالأصل أن تُعطى كل دائرة حقها. فأنت إذا وسّعت دائرة الثوابت لتشمل غيرها مما هو ليس بثوابت؛ تكون قد ضيقت واسعاً. نعم، قد يكون دافعك التحوّط والاحتراز والخوف من الوقوع في الخطأ، وقد يكون الدافع محاولة إظهار التشدد لتحافظ على رمزيتك وصورتك كصاحب موقف قوي؛ وهذا بتقديري خطأ ينبغي الحذر منه، فالثوابت ينبغي أن لا تتحول إلى حالة من الجمود، ولا إلى صورة من التباهي والاستعراض والمزايدة.

كذلك، فإن توسيع دائرة المرونة لتتعدى على دائرة الثوابت والمبادئ، بحجة أن هذه ضرورات الواقع، فذلك فهم خاطئ مرفوض كذلك؛ لأن هذا يقودك إلى الميوعة والتفريط وتضييع المصالح والحقوق.

نحن مع حالة التوازن؛ ومن الناحية الفقهية ومنهج الفكر الإسلامي فنحن مع مدرسة الوسطية والاعتدال، ونحن مع وضع الأمور في نصابها؛ دون إفراط أو تفريط، فهذا هو المنهج الصحيح الذي نتبناه. (....)

كما أن المبالغة في الشعور بالقوة غالباً ما تدفع إلى التشدد في غير موضعه. فكيف تكون قوياً قوةً لا تطغيك ولا تدفعك إلى الغرور الذي يحرمك من هوامش المرونة، ويوقعك في الأزمات الخانقة؟ وكيف تنأى بنفسك عن العجز الذي يُلجئك إلى الميوعة والتنازل تحت وقع الضغوط؟ هذا يحتاج إلى توازن وحكمة وحسن اجتهاده، وقبل ذلك وبعده إلى توفيق من الله تعالى.

في السياسة، امتلاك القوة هو الذي يعطيك التوازن المطلوب في إدارة القرار السياسي. ومن يعمل بالسياسة بعيداً عن القوة والمقاومة، سيجد نفسه يعيش على هوامش الاجتهادات السياسية الضعيفة، التي تكون في غالب الأحيان محصورة في حالات الضرورة والاضطرار والرّخَص.

ومن هنا، فإن أحد أهم العوامل التي تجعل حركة حماس تتقن المزاوجة بين الثوابت والمرونة بمساحات متجاورة، لا متداخلة ولا متعارضة، هو امتلاكها لعوامل القوة التي تجعلها في وضع أكثر توازناً.

عامل ثان مهم؛ هو فهمنا الشرعي الدقيق، لأن هذا الفهم يساعدنا على ضبط هذه المسائل والتعامل معها بصورة صحيحة ضمن موازنات ومقاربات حكيمة.

العامل الثالث؛ أن "حماس" لديها مؤسسية راسخة في إدارة القرار القيادي، تمكّنها من ضبط هذه المواقف والسياسات. (....)

العامل الرابع؛ أن "حماس" لا تتعجل الأمور؛ الاستعجال قاتل، ومن يتعجل يدفع أثماناً باهظة؛ وقد لا يظفر بما أراد؛ (....)

العامل الخامس؛ مع كوننا بشراً يصيبنا ما يصيب كل البشر من الأعراض ونقاط الضعف، لكن لدينا بحمد الله وفضله حصانة ومناعة قوية ضد التخويف وضد الإغراء، وهي مَقاتِل تصيب القيادات وتجعلها تقع في خانة التفريط والتسليم بالأمر الواقع، والخضوع للضغوط الخارجية. التهديد لا يخيفنا، كذلك الإغراء لا يغوينا.

وهذه العوامل بمجموعها تُمكّننا بفضل الله من إدارة القرار السياسي بمزيج من المحافظة على الثوابت وعلى المرونة والواقعية في ذات الوقت، دون أن تطغى دائرة على دائرة. (....)

لذلك فإن من المهم والضروري دائماً الحرص على الفهم العميق، والتطبيق الدقيق، والتوقيت الصحيح، وأن يكون الدافع هي المصلحة العامة وليست المصلحة الشخصية أو الحزبية.

(.....) ونحسب أن حركة حماس باتت بحكم التجربة والتحديات التي واجهتها، تملك خبرة جيدة في التعامل مع هذه التوازنات والمسائل الدقيقة، فنحن ولله الحمد نستند في كل ذلك إلى تراثنا الشرعي الأصيل، وإرثنا الوطني، وتاريخ أمتنا ورصيدها الحضاري، وتجارب الشعوب والأمم وخبراتها المتراكمة. (.....)

حماس ونموذج المقاومة:

س. ما الإضافة التي قدمتها حماس في الجانب الجهادي والنضالي؟ وبماذا تميّز أنموذجها المقاوم؟

ج. لا بدّ من التأكيد في البداية أن حماس كحركة مقاومة ضد المحتل الصهيوني، هي جزء طبيعي وأصيل من تجربة النضال الفلسطيني، وامتداد لها، وحلقة من حلقاتها المباركة الممتدة والمتواصلة منذ مائة عام، (....)

نحن وغيرنا نبني على مَنْ سبق ونستفيد منه، ثم نبني تجربتنا الخاصة بما لها وما عليها، ونتفاعل أخذاً وعطاءً مع مَنْ يزاملنا في المسيرة، ليكون كل ذلك إرثاً للأجيال القادمة التي تحمل الراية وتواصل مسيرة النضال، حتى يتحقق النصر والتحرير بإذن الله، وهو الهدف الذي سيكون الجميع، السابق واللاحق، شريكاً في صنعه حتى وإن لم يشهد قطف ثمرته النهائية.

أما أنموذجنا المقاوم، الذي أنشأناه أداءً للواجب وإسهاماً منّا في هذا الصراع الكبير، وحَرَصنا على أن نقدم من خلاله إضافة مميزة لمسيرة النضال الفلسطيني (...)

ومن أبرز هذه الرؤى والمفاهيم والسياسات التي يمكن الإشارة إليها:

أولاً، المقاومة هي وسيلتنا الاستراتيجية لتحقيق الهدف الاستراتيجي، وهو التحرير والعودة واستعادة الحقوق وإنهاء الاحتلال الصهيوني لأرضنا ومقدساتنا. (....)

ثانياً، المقاومة عندنا وسيلة لا غاية، وهي في خدمة الهدف والغاية، وليست مقاومة من أجل المقاومة. (...) وإنما هي السبيل والطريق لتحقيق الهدف، والوسيلة الاستراتيجية للتحرير.

ثالثاً، حماس ليست مجموعة عسكرية، بل هي حركة تحرر وطني شاملة، المقاومة محور عملها الرئيس، ووسيلتها الاستراتيجية للتحرير وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني، وتعمل في ذات الوقت في مختلف المجالات والميادين، ولها أهدافها ورؤيتها السياسية. وهي حركة شعبية تعيش هموم شعبها، في الداخل والخارج، وتدافع عن مصالحه، وتعنى بخدمته —قدر استطاعتها— في مختلف جوانب الحياة اليومية.

رابعاً، لقد حصرنا المقاومة لتكون ضد المحتل الإسرائيلي فقط، فمقاومتنا هي ضد العدو الذي يحتل أرضنا ويعتدي على شعبنا ومقدساتنا، وليس ضد أحد آخر (...).

كما اعتمدنا سياسة حصر المقاومة داخل فلسطين وتجنب ممارستها في الخارج، ليس عجزاً، ولكن نصدر في ذلك عن تقدير دقيق للمصلحة، وموازنة بين مختلف الاعتبارات.

خامساً، نحن نتبنى بوضوح سياسة عدم استعمال السلاح والقوة إلا في مواجهة المحتل والعدو الخارجي الذي يعتدي علينا، وهي المقاومة المشروعة. وهذا يعني عدم استعمال السلاح والقوة في الشأن الداخلي ولا في معالجة الخلافات السياسية والفكرية، فعلاج الخلافات داخل الصف الوطني يتم عن طريق الحوار والتوافق والاحتكام إلى الشعب عبر الديمقراطية وصناديق الاقتراع.

وما حصل في قطاع غزة من أحداث مؤسفة قبل سنوات ليس خروجاً عن هذه السياسة، لأن الحالة مختلفة تماماً، بل معاكسة، فهناك فريق فلسطيني رفض نتائج الانتخابات، وسعى للانقلاب عليها، أي على الشرعية الفلسطينية، واستقوى علينا —للأسف— بالعدو الصهيوني وبالأمريكان، واستعمل السلاح ضدنا، فمن حقنا الطبيعي أن ندافع عن أنفسنا اضطراراً، خاصة أننا نفعل ذلك من موقع رئاسة الحكومة الشرعية التي تشكلت في أعقاب انتخابات ديمقراطية نزيهة، واعتمدها المجلس التشريعي المنتخب. (....)

سادساً، تبنينا في الحركة سياسة عدم الدخول في أية معارك جانبية في المنطقة، خلافاً لما فعله غيرنا في مراحل سابقة. ولم نستخدم القوة والسلاح ضد أية دولة أو طرف عربي حتى لو آذانا، وحاصرنا وأساء إلينا، أو اعتقل إخواننا وعذبهم، أو طعن مقاومتنا في ظهرها، أو حرّض علينا، فالعرب هم إخواننا وأهلنا وعمقنا الاستراتيجي، ولا يمكن أن نسيء إليهم حتى لو أساءوا إلينا. وقد التزمنا بهذه السياسة طوال السنوات الماضية، وسنبقى ملتزمين بها بإذن الله، لأن معركتنا الوحيدة هي –حصراً– ضد الاحتلال الصهيوني.

سابعاً، وقد عُنينا في بناء المقاومة وبشكل أساسي، بالتركيز على بناء الإنسان المقاوم إيمانياً وتربوياً ونفسياً وفكرياً، وإيجاد درجة عالية من الانضباط التنظيمي والسلوكي، والالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية للمقاومة، وتنمية القدرة على الصبر والصمود

والتحمل والعمل في أقسى الظروف، إلى جانب الوعي ووضوح الرؤية والهدف لدى المقاتل، وإخلاص القصد والنية، وامتزاج البعد الديني والوطني ليشكل حافزاً قوياً ومضاعفاً في مسيرة الجهاد والمقاومة، فالمجاهد يقاتل في سبيل الله ضد عدوه المحتل، دفاعاً عن وطنه وأرضه ومقدساته، وعن شعبه وأمته، وعن أهله وعرضه. (.....)

مستقبل المشروع الصهيوني:

س. من خلال قراءتكم لمسار المشروع الصهيوني وما آل إليه واقعه الراهن.. كيف تنظرون إلى مستقبل هذا المشروع، هل يتقدم وصولاً إلى تحقيق "إسرائيل الكبرى"، أم يتقهقر وينكفئ؟

ج. معطيات الواقع تعزز القناعة بأن المشروع الصهيوني لا مستقبل له في المنطقة. هناك تراجع حقيقي لهذا المشروع الذي كان التوسّع أحد خصائصه المهمة، وهو اليوم لم يعد قادراً على مواصلة التوسع. وما بناء الجدار (رغم إدراك تداعياته السلبية على الشعب الفلسطيني)، والانسحاب من جنوب لبنان ومن قطاع غزة، إلا أمثلة عملية على هذا التراجع والانكفاء.

"إسرائيل" التي كانت تشن الحروب على من حولها، وتنتصر فيها بسهولة، وتتمكن من نقل المعركة إلى أرض العدو، بات عمقها ساحة أساسية للحروب وتداعياتها، وللمقاومة الفلسطينية حين كانت تضرب في كل مكان فيه، وهي حالة قابلة للتكرار. وما يسمى بالجبهة الإسرائيلية الداخلية باتت مهددة في كل حرب أو مواجهة، وتدفع ثمن مغامرات قيادتها.

فضلاً عن ذلك، فإن الجيل الصهيوني الحاكم اليوم في "إسرائيل"، وعلى مستوى كثير من قياداته العسكرية والسياسية والأمنية، لم يعد يملك قدرات الجيل الأول الذي بنى هذا الكيان، ولا إرادة القتال التي كانت لديه. فضلاً عن استشراء حالة الفساد في الطبقة الحاكمة، وتزايد حالات الانتحار والتهرب من الخدمة العسكرية، وتراجع أداء مؤسساتها الأمنية.

منذ عام 1967 لم تكسب "إسرائيل" حرباً حقيقية، إلا اجتياحها لمدينة بيروت عام 1982. وهذا مؤشر مهم على تراجع قدرة المشروع الصهيوني، وأنه لا مستقبل له. وبتقديري أن مشروع "إسرائيل الكبرى" انتهى، لأن العدو الصهيوني ببساطة لم يعد قادراً على تحقيقه، وأن "إسرائيل" ماضية في نفس المسار الذي انتهت إليه دولة جنوب إفريقيا العنصرية، وهي قناعة تتزايد حتى عند كثير من السياسيين والمراقبين المحايدين.

بعد أكثر من 60 عاماً على قيام هذا الكيان، وعندما يكون السؤال لدى الشارع الإسرائيلي ليس عن أمن "إسرائيل" فحسب، وإنما عن مستقبلها ومصيرها، فهذا تطور مهم وخطير. وعندما يشك المجتمع الإسرائيلي في أساس وجوده، وفي مستقبله، وفي جدوى مشروعه، يكون العدّ العكسي قد بدأ بإذن الله.

ليس كافياً أن نقول هذا الكلام، ولكن المطلوب أن نبني عليه. ونحن لا ندعو بهذا الكلام إلى الاستهانة بقوة الكيان الصهيوني وقدراته، فالعاقل هو الذي لا يستهين بعدوه، فما زال

هذا الكيان يملك كثيراً من عناصر القوة. ولكن هذه القراءة والرؤية الواقعية المستندة إلى كثير من الحقائق والمؤشرات، ينبغي أن تدفعنا إلى عدم الخضوع للتهديدات الإسرائيلية، ولا إلى شروطها للتسوية السياسية، وأن تدفعنا إلى عدم التعامل مع المشروع الصهيوني كأنه قدر مقدور لا مفرّ منه. البديل عن سياسة الخضوع أو حالة العجز والانتظار والغرق في مستنقع المفاوضات والتسوية الآسن، هو استمرار المواجهة مع الكيان الصهيوني ضمن الإمكانات والخيارات المتاحة، والخيار الحقيقي المتاح هو المقاومة؛ والشعب الفلسطيني قادر بإذن الله على مواصلة المقاومة، لكنه يحتاج إلى إسناد الأمة ومشاركتها ودعمها. (.....)

باختصار، المشروع الصهيوني، ككل مشاريع الاحتلال والاستيطان والعدوان عبر التاريخ، لا شرعية له، وبالتالي لا مستقبل له، لأنه غريب عن منطقتنا، ولا يحمل مقومات البقاء، وستجري عليه ذات السنة التي جرت على المشاريع المشابهة له من قبل. ونحن أمة عظيمة، تعتز بنفسها ودينها وأرضها وتاريخها وحضارتها وهويتها، وتعتبر فلسطين والقدس قلبها النابض، ودليل حياتها وبقائها، لذلك لن تصبر على الكيان الصهيوني طويلاً، وستهزمه كما هزمت الحملات الصليبية والزحف المغولي من قبل بإذن الله.

﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ صدق الله العظيم

وثيقة رقم 17:

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة في 2011/5/3[18]

3 أيار/ مايو 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والتاريخية التي تقتضي إعلاء المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ووفاء لدماء لشهدائنا الأبرار، وإجلالاً لمعاناة أسرانا البواسل، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية، ووحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل المحافظة على مكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، ويقينا بأن منجزات وتضحيات شعبنا الصامد على مدار عقود مضت لا يجب أن تهدرها أية خلافات أو صراعات.

[18] موقع حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، مفوضية العلاقات الوطنية، انظر:
www.fatehwatan.ps/functions.php?action=files&table=files&ID=23
وانظر أيضاً: المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/29، انظر:
http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=8718

وارتباطاً بالحوار الوطني الفلسطيني الشامل الذي عُقد في القاهرة ابتداءً من 26–9–2009 بمشاركة مصرية فاعلة ومقدرة، وما تلى ذلك من جلسات حوار متعددة ومكثفة اتسمت بالشفافية والمصارحة، والتعمق في مناقشة كافة قضايا العمل الوطني بعقل مفتوح وإرادة سياسية، ورغبة حقيقية في إنهاء الانقسام السياسي والجغرافي والنفسي الذي أضفى سلبياته على كافة أرجاء الوطن الفلسطيني.

وتأكيداً للتوجه الحقيقي نحو الوفاق والمصالحة، والتغلب على المعوقات التي تحول دون إعادة وحدة الوطن والشعب، فقد اتفقت كافة الفصائل والتنظيمات والقوى الفلسطينية على إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني إلى غير رجعة، وحددت كافة المبادئ والأسس اللازمة لتنفيذ متطلبات ذلك، وتوافقت على حلول للقضايا التي مثلت جوهر الخلاف والانقسام، وأصبحت هذه الحلول هي النبراس الذي شكل القاعدة الرئيسية لتوقيع اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني في القاهرة، على أن يتم الانطلاق منها إلى آفاق التنفيذ لتنصهر فيها كل الخلافات، وتتآلف معها كل الإرادات، ويتحرك الجميع يداً بيد لبناء الوطن الفلسطيني.

ومن أجل إنجاح اتفاقية الوفاق الوطني في المرحلة القادمة التي ستعقب عملية التوقيع، فقد وافق الجميع على الالتزام التام بمقتضيات هذه المرحلة وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ متطلباتها، والتفاعل بإيجابية مع استحقاقاتها، على أن تتولى لجنة عليا برئاسة مصرية وبمشاركة عربية الإشراف والمتابعة لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وفي النهاية يثمن المجتمعون الدور المصري الداعم للقضية الفلسطينية، وللجهد الدؤوب الذي أدى إلى توقيع اتفاقية الوفاق الوطني بما يتيح إعادة حقيقية لترتيب البيت الفلسطيني كخطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما يتقدم المجتمعون بكل الشكر والتقدير للدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، وستظل فلسطين ترى أن الدول العربية هي عمقها الحقيقي.

وقد اتفق المجتمعون على أن هذه الاتفاقية تتطلب أن تتحول النوايا الحسنة إلى برنامج عمل قابل للتنفيذ، ويعاهدون الله، ويتعهدون أمام شعبهم في الوطن والشتات، أن يقوموا بتنفيذ كل ما تضمنته الاتفاقية وبذل كل الجهد لإنجاحها، من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني في إطار من المسؤولية والالتزام.

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية

تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل وفقاً لاتفاق القاهرة مارس 2005، وكما ورد في الفقرة الثانية من وثيقة الوفاق الوطني يونيو 2006 فيما يتعلق بتطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام كل القوى والفصائل إليها وفق أسس ديموقراطية ترسخ مكانة منظمة التحرير الفلسطينية

الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في أماكن تواجده كافة، بما يتلاءم مع التغيرات على الساحة الفلسطينية، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤوليتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والإنسانية في الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والإقليمية كافة.

إن المصلحة الوطنية تقتضي تشكيل مجلس وطني جديد(طبقاً للتوقيتات المحددة) بما يضمن تمثيل القوى والفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية جميعها وتجمعات شعبنا في كل مكان والقطاعات والمؤسسات والفعاليات والشخصيات كافة، بالانتخابات حيثما أمكن ووفقاً لمبدأ التمثيل النسبي بالتوافق حيث يتعذر إجراء الانتخابات وفق آليات تضعها اللجنة المنبثقة عن اتفاق القاهرة مارس 2005 والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً جبهوياً عريضاً وائتلافاً وطنياً شاملاً وإطاراً جامعاً ومرجعية سياسية عليا للفلسطينيين في الوطن والمنافي.

ولاية المجلس الوطني "4" سنوات بحيث تتزامن مع انتخابات المجلس التشريعي وتجري انتخابات المجلس الوطني وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل وبقانون يتفق عليه، وبالتوافق في المواقع التي يتعذر فيها إجراء انتخابات.

تشكل اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة مارس 2005) لجنة متخصصة لإعداد قانون الانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ورفعه إليها لاعتماده.

تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية (حسب إعلان القاهرة 2005) باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها فور البدء في تنفيذ الاتفاق.

تقوم اللجنة بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهياكل والمهام لكل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة العلاقة بين المجلس الوطني والمجلس التشريعي، وبما يحافظ على مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية للسلطة الفلسطينية ويضمن عدم الازدواجية بينهما في الصلاحيات والمسؤوليات.

ولحين انتخاب المجلس الوطني الجديد ومع التأكيد على صلاحيات اللجنة التنفيذية وسائر مؤسسات المنظمة تقوم اللجنة المكلفة بتطوير منظمة التحرير الفلسطينية حسب إعلان القاهرة 2005 باستكمال تشكيلها وعقد أول اجتماع لها كإطار قيادي مؤقت وتكون مهامها كالتالي:

- وضع الأسس والآليات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- معالجة القضايا المصيرية في الشأن السياسي والوطني واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق.
- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار وتعقد اجتماعها الأول في القاهرة لبحث آليات عملها.

ثانياً: الانتخابات

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة يوم الاثنين الموافق 28–6–2010 ويلتزم الجميع بذلك.

تجري انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني على أساس التمثيل النسبي الكامل في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط. تتم الانتخابات التشريعية بالنظام المختلط على النحو التالي:

- 75% (قوائم).
- 25% (دوائر).
- نسبة الحسم 2%.
- الوطن ستة عشر دائرة انتخابية (إحدى عشر دائرة في الضفة الغربية، وخمس دوائر في قطاع غزة).

تجري الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكانية اتخاذ كافة التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية في الضفة والقطاع.

التوافق على المبادئ العامة التالية:

- تهيئة الأجواء اللازمة لتسهيل وإنجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية.
- تجري الانتخابات الرئاسية والتشريعية في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها القدس.
- توفير الضمانات اللازمة لإجراء وإنجاح الانتخابات في مواعيدها.
- توقيع ميثاق شرف بين جميع القوى والفعاليات المشاركة في الحوار لضمان إجراء الانتخابات دورياً بنزاهة وشفافية في مواعيدها.

آلية الرقابة على الانتخابات:

- التأكيد على ما ورد في المادة (113) من قانون الانتخابات بشأن مراقبة وتغطية الانتخابات.
- تعزيز الرقابة على الانتخابات بتوسيع المشاركة المحلية والعربية والدولية.
- في حالة إنشاء نظام إلكتروني يتم توفير آليات الرقابة الإلكترونية على أن يكون التدقيق الورقي هو المعيار المعتبر في هذا الشأن.

تشكيل محكمة قضايا الانتخابات:

وفقاً لأحكام القانون تشكل محكمة قضايا الانتخابات من رئيس وثمانية قضاة بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى، ويعلن عنها بمرسوم رئاسي بعد استكمال الإجراءات لتشكيله

(مجلس القضاء الأعلى) بالتشاور والتوافق الوطني وفق القانون وبما لا يمس استقلالية السلطة القضائية.

تشكيل لجنة الانتخابات:

عملاً بما جاء في قانون الانتخابات يقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن

مبادئ عامة:

مقدمة:

إن شعبنا الفلسطيني لا يزال يعيش مرحلة التحرر الوطني، لذا فإن عمل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن يحقق أمن الوطن والمواطن من خلال المبادئ التالية:

- صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها وفقاً للمصالح الوطنية الفلسطينية.
- مرجعية الأجهزة الأمنية طبقاً لقانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.
- تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة وتوحيد الأجهزة الأمنية.
- جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.
- كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.
- كافة المقيمين على أراضي السلطة، من مواطنين وأجانب هم أصحاب حق في توفير الأمن والأمان، دون اعتبار للجنس أو اللون أو الدين.
- أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.
- تحريم الاعتقال السياسي.
- احترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.
- العلاقة الخارجية للشؤون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.
- إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضمان لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

معايير وأسس إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية:

- التأكيد على ما نص عليه قانون الخدمة لقوى الأمن والموافقة على جميع المحظورات الواردة في القانون (من المواد من 90–94).

- اعتماد المعايير المهنية والوطنية في الانتساب للأجهزة الأمنية.
- الإسراع في إنجاز القوانين واللوائح الخاصة بالأجهزة الأمنية بما ينظم عمل هذه الأجهزة، وعدم التداخل في الاختصاصات.
- تحديد وتنظيم التسلسل الإداري في صدور الأوامر في المؤسسة الأمنية بما يكفل هرمية القيادة والسيطرة.
- يحظر إقامة أي تشكيلات عسكرية خارج إطار الهيكل المقرر لكل جهاز.
- تناسب عدد الأفراد لكل جهاز مع المهام الموكلة له.
- التزام جميع الأجهزة بالقوانين السارية المعمول بها في مناطق السلطة، واحترام مبادئ حقوق الإنسان وكرامة المواطنين، والتعاون التام بين الأجهزة ذات العلاقة (القضاء – النيابة العامة – مؤسسات المجتمع المدني – الوزارات المختلفة) وتمكين الهيئات الوطنية ومراكز مؤسسات حقوق الإنسان من ممارسة عملها للتأكد من الحفاظ على حقوق الإنسان.
- تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.
- تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.
- المحافظة المطلقة على أسرار الدولة والمؤسسة.
- تباشر الأجهزة الأمنية عملها وفقاً للقانون وبعيداً عن التدخلات، ووفق الصلاحيات المخولة لها في القانون، ومع ضرورة تعزيز القانون والتشريعات بما يخدم ذلك.
- ضرورة الاهتمام بالتدريب المحلي والخارجي نظراً لما للتدريب من أهمية قصوى في صقل المهارات واكتساب الخبرات نحو التطوير المهني.
- تستجيب المعايير الموضوعة لاحتياجات الفلسطينيين الأمنية في حدودهم السياسية.
- تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية.
- الالتزام بالمدد المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

اللجنة الأمنية العليا والاستيعاب:

- تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.
- يتم إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

- التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (استيعاب – إحالة للتقاعد – نقل إلى وظائف مدنية – .....).
- تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الوفاق الوطني مباشرة، على أن يزداد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.
- يتم ضمان تأمين كافة مستلزمات استيعاب هذه العناصر من خلال دعم مصري وعربي.

الموافقة على عدد الأجهزة الأمنية حسب قانون الخدمة المدنية في قوى الأمن الفلسطينية لسنة 2005 لتكون على النحو التالي:

- قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني.
- قوى الأمن الداخلي (الشرطة – الدفاع المدني – الأمن الوقائي).
- المخابرات العامة.

(وأي قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن القوى الثلاثة).

مهام الأجهزة الأمنية:

الأمن الوطني:

التعريف:

الأمن الوطني هيئة عسكرية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها تحت قيادة القائد العام، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة، وفقاً لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

مهام قوات الأمن الوطني:

- حماية سيادة البلاد وتأمين سلامة أراضيها والمشاركة في تعميرها والمساعدة في مواجهة الكوارث الداخلية، وذلك وفقاً للحالات التي يجوز فيها الاستعانة بقوات الأمن الوطني في المهام غير العسكرية.
- تنفيذ الأحكام القضائية والأوامر الصادرة عن السلطة ذات الاختصاص فيما يتعلق بقوى الأمن وفق النظام والقانون العسكري.
- حماية الوطن من أي اعتداء خارجي.
- مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية في مناطق انتشارها، وتشترك في التصدي لحالات الطوارئ المحددة دستورياً.
- التمثيل العسكري في السفارات الوطنية في الخارج.

قوات الأمن الداخلي:

التعريف:

الأمن الداخلي هو هيئة أمنية نظامية، تؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسة وزير الداخلية وبقيادة مدير عام الأمن الداخلي وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة أعمالها وتنظيم شؤونها.

مهام قوى الأمن الداخلي:

- حفظ النظام العام والحفاظ على الآداب والأخلاق الفاضلة.
- حماية أمن المواطن وحقوقه وحرياته والمؤسسات العامة والخاصة.
- تنفيذ واحترام القانون.
- القيام بأعمال الدفاع المدني والإنقاذ وإطفاء الحرائق.
- مكافحة كافة أعمال وصور التجسس داخل الوطن.
- المحافظة على الجبهة الداخلية من أي اختراقات أو تهديدات خارجية.
- تنفيذ الأحكام القضائية أو أي قرارات قانونية صادرة عن السلطة ذات الاختصاص وفق ما ينص عليه القانون.

تتألف قوى الأمن الداخلي من الأجهزة التالية:

الشرطة:

مهام جهاز الشرطة:

- المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأغراض والأموال والآداب العامة.
- منع الجرائم، والعمل على اكتشافها وتعقبها والقبض على مرتكبيها وتقديمهم للعدالة.
- إدارة مراكز الإصلاح وحراستها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة والأوامر الرسمية، ومعاونة السلطات العامة بتأدية وظائفها وفق أحكام القانون.
- مراقبة وتنظيم النقل على الطرق.
- حماية التجمعات والمسيرات حسب القانون.

الأمن الداخلي/ الأمن الوقائي:

مهام جهاز الأمن الداخلي/ الأمن الوقائي:

- مكافحة الأعمال التجسسية داخل أراضي السلطة.
- متابعة الجرائم التي تهدد الأمن الداخلي للسلطة والعمل على منع وقوعها.

- الكشف عن الجرائم التي تستهدف الإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والعاملين فيها.
- توفير المعلومات للقيادة السياسية للاسترشاد بها في التخطيط واتخاذ القرارات.

الدفاع المدني:

مهام جهاز الدفاع المدني (قانون الدفاع المدني الفلسطيني):

الأمن والحماية:

التوافق على المهام التالية له:

- حماية الشخصيات الرسمية والقيادات الحكومية خلال تحركاتهم الداخلية وأثناء السفر للخارج.
- توفير الحماية للوفود الأجنبية.
- تأمين أماكن اللقاءات والاجتماعات الرسمية.
- متابعة أمن وفحص المركبات التابعة للجهاز والشخصيات.
- حماية مواكب الشخصيات وتحركاتهم داخل الوطن.
- توفير الحماية للشخصيات والزوار في معابر الوطن وتسهيل مهمة السفر.
- توفير الأماكن الآمنة لإيواء الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.
- وضع خطط الطوارئ لتنقل واتصالات الشخصيات والقيادات الحكومية في حالة الطوارئ.

المخابرات العامة:

تعريف المخابرات العامة:

المخابرات العامة هيئة أمنية نظامية مستقلة تتبع الرئيس الفلسطيني، وتؤدي وظائفها وتباشر اختصاصاتها برئاسته وتحت قيادته، وهو الذي يصدر القرارات اللازمة لإدارة عملها وتنظيم شؤونها كافة.

مهام جهاز المخابرات وفق قانون المخابرات العامة الفلسطينية:

- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من أية أعمال تعرض أمن وسلامة فلسطين للخطر واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون.
- الكشف عن الأخطار الخارجية التي من شأنها المساس بالأمن القومي الفلسطيني في مجالات التجسس والتآمر والتخريب أو أعمال أخرى تهدد وحدة الوطن وآمنه واستقلاله ومقدراته.
- التعاون المشترك مع أجهزة الدول الصديقة المشابهة لمكافحة أية أعمال تهدد السلم والأمن المشترك، أو أي من مجالات الأمن الداخلي، شريطة المعاملة بالمثل.

عقيدة قوى الأمن:

- تنطلق عقيدة الأجهزة الأمنية وفق ما نص عليه القانون الأساسي (المادة 84) مع إضافة جملة "وحماية حقوقه المشروعة".

مرجعية قوى الأمن:

- تكون مرجعية قوى الأمن وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مهام الأجهزة الأمنية.

مجلس الأمن القومي:

- يُرجع للمجلس التشريعي لإصدار قانون لمجلس الأمن القومي الفلسطيني.

آليات المساعدة العربية لبناء الأجهزة الأمنية:

- تشكيل لجنة للاتصال وتوفير الاحتياجات المحددة.
- يقوم كل جهاز بتحديد احتياجاته وتقدم للجنة.
- استقبال الوفود الأمنية الزائرة بغرض تقديم المساعدة للأجهزة الأمنية على أن يكون محكوماً بضوابط المهمة وفق جدول زمني محدد.

رابعاً: المصالحة الوطنية

الاتفاق على الأهداف التالية:

- نشر ثقافة التسامح، والمحبة، والمصالحة، والشراكة السياسية، والعيش المشترك.
- حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية.
- وضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً.
- وضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة.
- تأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاح مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً.
- الإشراف على المصالحة الاجتماعية.
- تشكيل لجان فرعية في كافة المحافظات.

آليات ووسائل المصالحة:

- الوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل والانتهاكات بمختلف أنواعها ومراقبة تنفيذ ذلك.
- عقد لقاءات جماهيرية موسعة تطال كل قطاعات المجتمع (مدارس، جامعات، تجمعات شعبية) وتنظيم حملات إعلامية هدفها إشاعة مناخ المصالحة والتسامح في المجتمع، وإشراك كافة المنابر الإعلامية بما في ذلك المساجد من أجل تحقيق هذا الهدف.

- إشراك كل من القوى السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستقلين ولجان الإصلاح، في خلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام.
- الاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم.
- تحديد أسس التعويض المادي للمتضررين.
- بحث سبل تفعيل دور القانون في المحاسبة، والتوصيات بذلك لجهات الاختصاص.
- الزيارات الميدانية وإجراء الاستقصاءات اللازمة.
- المتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم في مواقفها لوقف عملية أخذ القانون باليد والمحاسبة الصارمة لمنع كل ذلك.
- العمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم.
- إصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، ووضع آلية متابعة ذلك.
- القيام بجولات عربية لتسهيل مهام لجنة المصالحة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تشكيل لجنة المصالحة من الآتي:

- رئيس اللجنة (بالتوافق).
- نائب رئيس.
- أمين سر.
- أمين صندوق.
- الأعضاء.

تشكيل وحدة استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة وهي:

- وحدة التعبئة والإعلام.
- وحدة الشكاوى والمظالم.
- وحدة العلاقات العامة.
- وحدة حصر الأضرار.
- وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي – القضاء الشرعي – القضاء العشائري).

اعتبار أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه أثناء مرحلة المواجهات الداخلية ضحايا العنف، وأن تتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على الضحايا.

وبناء على ذلك فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، يتحمل الجاني مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي يتحمل التنظيم المتسبب بالأذى مسئوليته، دون

تحميل المسؤولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية من الجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين.

لكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، يجب أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى والمظالم لإعادة حقوقه كاملة.

آليات لجنة المصالحة:

تعمل لجنة المصالحة من خلال الآليات التالية:

- تجتمع اللجنة عقب توقيع اتفاقية الوفاق الوطني لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليه.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشرع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الإعلان عبر كافة الوسائل الإعلامية عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها، آلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار وسبل علاجها.

ميثاق الشرف الخاص بالمصالحات الوطنية:

تم الاتفاق على ميثاق شرف خاص بالمصالحة الوطنية الفلسطينية (الملحق "أ").

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني

تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة من (16 عضواً) من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين تسمي كل من فتح وحماس (8 أعضاء) ويصدر السيد الرئيس "محمود عباس" مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها.

مرجعية اللجنة:

الرئيس الفلسطيني محمود عباس "أبو مازن" هو مرجعية اللجنة بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

الإطار القانوني للجنة:

تكون اللجنة إطار تنسيقي ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

مهام اللجنة:

تتولى اللجنة المشتركة تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني المقرر تطبيقها في الوطن من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، بما في ذلك الآتي:

- تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.
- الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية.
- متابعة عمليات إعادة الإعمار في قطاع غزة.

توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة والقطاع:

يتم توحيد مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنسيق مع جهات الاختصاص معتمدةً في ذلك على مبدأ الشراكة والتوافق الوطنيٍ وتعزيز الوحدة الوطنية، انسجاماً وتنفيذاً لنتائج ومقررات اتفاقية الوفاق الوطني، وخاصةً معايير ونتائج عمل اللجنة الإدارية القانونية.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية:

إعادة أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي أُغلقت أو صُودرت لما كانت عليه، قبل 14 حزيران عام 2007 في الضفة الغربية وقطاع غزة فور توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، والعمل على إعادة ممتلكاتها وتعويضها عن خسائرها نتيجة ذلك.

تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للقوانين المعمول بها قبل 14 حزيران 2007.

معالجة وتسوية أوضاع الموظفين المنتدبين للعمل بالجمعيات والمؤسسات الأهلية حسب القانون.

لا يجوز مصادرة أموال الجمعيات أو المؤسسات إلا بقرار قضائي.

معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام:

إن معالجة القضايا المدنية التي نتجت عن الانقسام (بعد 14 حزيران 2007) بحل مشاكل العاملين الذين تضرروا من الانقسام واستعادة وحدة المؤسسات الحكومية والدستورية، والحفاظ على استقلال القضاء، وعودة العمل في هذه المؤسسات وفقاً للقانون الأساسي والقوانين ذات الصلة والتوافق الوطني، وحل الآثار التي ترتبت على القرارات التي صدرت بعد هذا التاريخ، ركيزة أساسية لإنهاء الانقسام ولتحقيق الوحدة الوطنية وتثبيتها.

تشمل هذه القضايا تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات الصلة.

تشكيل لجنة إدارية قانونية تجمع بين خبراء إداريين وخبراء قانونيين متخصصين يقومون بدراسة القضية المذكورة بعاليه [أعلاه] واقتراح سبل معالجتها، وتقدم اللجنة نتائج أعمالها للجهات التنفيذية المختصة —في موعد أقصاه أربعة أشهر من بدء تشكيلها— التي تقوم بتنفيذها على أساس القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.

تقوم هذه اللجنة بعملها وفقاً للأسس والمبادئ التالية:

- الالتزام بالقانون الأساسي المعدل للعام 2005، وبالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة المقرة قبل 14 حزيران 2007.
- تحقيق العدالة والإنصاف دون التمييز بين المواطنين وعدم الإجحاف بحقوق الأفراد الذين تضرروا نتيجة للانقسام.
- التأكيد على مبدأ الشراكة لأبناء الشعب الفلسطيني في مؤسسات السلطة وعلى أساس الكفاءة والمواءمة بين الموظف والوظيفة التي يرشح لشغلها.
- مراعاة الإمكانيات والموارد المالية المتاحة وانعكاسها على الموازنة العامة، وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات الحكومية وسياسات التوظيف المقرة، وبما يعالج التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية.

تشكيل لجنة قانونية مختصة بصلاحيات تتشكل من مجموعة قضاة مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة تفصل في المظالم والشكاوى والتظلمات التي يرفعها الأفراد والمؤسسات والهيئات للاعتراض على أي قرارات صدرت بحقهم، دون الإجحاف بحق الأفراد والمؤسسات والهيئات في اللجوء الى القضاء حسب القانون.

تتبع جميع الهيئات والسلطات مرجعيتها التي يحددها القانون الأساسي وفق القانون الذي ينظم عملها، وتصوب أوضاعها وفق القوانين المعمول بها بما لا يتعارض مع القانون الأساسي.

عودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة وقطاع غزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 14-6-2007 إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيبين على خلفية الانقسام مع الحفاظ على كامل حقوقهم وسحب وإلغاء قرارات الفصل، ويكون ذلك فور بدء تنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني، وتكون العودة وفق الآلية التي ستوصي بها اللجنة الإدارية القانونية المشكلة وخلال المدة المقررة لعملها.

الالتزام بعدم القيام بأية تعديلات أو تعيينات جديدة لحين انتهاء عمل اللجنة الإدارية القانونية المشكلة بموجب هذه الاتفاقية.

سادساً: المعتقلون

في إطار التوافق على ضرورة حل مشكلة المعتقلين من كل الفصائل الفلسطينية، وتأكيداً لمبادئ تحريم الاعتقال على خلفية الانتماء السياسي أو دون إجراءات قضائية، فقد تم الاتفاق على حل هذه المشكلة من خلال الآليات المحددة التالية:

- تقوم كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل توقيع اتفاقية الوفاق الوطني.
- يقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كافة الفصائل فور توقيع الاتفاقية.
- في أعقاب عملية الإفراج عن المعتقلين، يقوم كل طرف بتسليم مصر قائمة تتضمن أسماء أولئك المعتقلين المتعذر الإفراج عنهم وحيثيات عدم الإفراج عنهم، ورفع تقارير بالموقف لقيادتي فتح وحماس.
- بعد توقيع الاتفاقية تستمر الجهود المبذولة بمشاركة مصرية لإغلاق ملف الاعتقالات نهائياً.

ميثاق الشرف للمصالحة الوطنية الفلسطينية

جسد الشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل شخصيته الوطنية من خلال ما قدمه من قوافل الشهداء والجرحى والمعتقلين دفاعاً عن أرضه وقضيته ومقدساته، فشعبنا الذي استحق كل تقدير يعيش الآن ظروفاً بالغة الصعوبة.

وتقديراً منا لتلك الظروف، وإيماناً بضرورة وجود جبهة داخلية متماسكة نسعى من خلالها لتحقيق أهداف شعبنا، والدفاع عن حقوقه وتحرير أرضنا واستعادة حقوقنا، ونظراً للآثار السلبية التي أوجدتها حالة الانقسام، فإننا في لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة عن مؤتمر الحوار الفلسطيني اتفقنا على العمل والالتزام ببنود ميثاق الشرف هذا.

وتأكيداً على رغبتنا في إنهاء حالة الانقسام وعلاج تداعياته، ولحماية جبهتنا الداخلية ومنعاً لتكرار الأحداث المؤسفة يتضمن ميثاق الشرف المبادئ التالية:

- التأكيد على حرمة الاقتتال الداخلي والبعد عن الصدام المسلح مهما كانت الأسباب ومهما بلغت حدة الخلافات.
- التأكيد على المبدأ العام الذي اصطلح الفلسطينيون عليه طوال الوقت، وهو أن الحوار يجب أن يظل الوسيلة الوحيدة للتخاطب بينهم، وحل الخلافات التي تنشأ بينهم.
- تحريم الاعتقال ووقف المطاردات والملاحقات على خلفية الانتماء السياسي.
- لا يجوز اعتقال أي فرد دون وجود أوامر قضائية أو إذن من النيابة.
- منع اللجوء للتعذيب في حالة الاعتقال وضرورة احترام حقوق المعتقل وعدم إهانته.
- تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتوفير كافة الوسائل القانونية له.
- تحريم كل أشكال الاعتداء على الإرادة والممتلكات.
- رفع الغطاء التنظيمي والعائلي والعشائري على كل فرد يتجاوز القانون والأعراض.
- احترام استقلالية القضاء وقراراته وعدم التدخل فيه وإبعاده عن أي تجاذبات سياسية وحزبية.
- ضرورة احترام القوانين المعمول بها، والتأكيد على أن الجميع متساوون أمام القانون.
- صون الحريات العامة والخاصة للأفراد والجماعات.
- التأكيد على حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.
- التأكيد على منع أي شكل من أشكال التحريض الإعلامي والمجتمعي.
- التأكيد على الشراكة السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.
- حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتصدي للاحتلال والعدوان.
- الحفاظ على المقاومة وسلاحها في مواجهة المحتل وعدم الزج به في الصراعات العائلية والعشائرية والفصائلية.
- ضمان حق العمل للجميع على أساس الكفاءة والمهنية.
- رفض سياسة الفصل والإقصاء الوظيفي وقطع الرواتب بسبب الانتماء السياسي.

إننا إذ نقدم هذه الوثيقة هدية لشعبنا فإننا ندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق شعبنا وقياداته للحفاظ على وحدته والدفاع عن حقوقه.

التحية لشهدائنا الأبرار

الحرية لأسرانا الأبطال

الشفاء العاجل لجرحانا

لجنة المصالحة الوطنية المنبثقة

عن مؤتمر الحوار الفلسطيني

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع
بشأن التفاهمات حول المصالحة الوطنية الفلسطينية

تحت رعاية مصرية اجتمع وفدا حركتي فتح وحماس بالقاهرة يوم 2011/4/27، لبحث القضايا الخاصة بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، وعلى رأسها الملاحظات الخاصة بما ورد باتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني لعام 2009.

اتفق الطرفان على أن تكون التفاهمات التي تمت بشأن هذه الملاحظات خلال المباحثات ملزمة للطرفين عند تطبيق اتفاق الوفاق الوطني الفلسطيني.

تتمثل التفاهمات التي اتفقت عليها حركتا فتح وحماس في الآتي:

1. الانتخابات:

أ. لجنة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على تحديد أسماء أعضاء لجنة الانتخابات المركزية بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية، على أن ترفع للرئيس ليصدر مرسوماً بتشكيل هذه اللجنة.

ب. محكمة الانتخابات:

اتفق الطرفان، فتح وحماس، على ترشيح ما لا يزيد عن (12) من القضاة لعضوية محكمة الانتخابات، على أن ترفع إلى الرئيس الفلسطيني لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتشكيلها بالاتفاق مع الفصائل الفلسطينية.

ج. توقيت الانتخابات:

تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني متزامنة بعد عام من تاريخ توقيع اتفاقية الوفاق الوطني، من جانب الفصائل والقوى الفلسطينية.

2. منظمة التحرير الفلسطينية:

اتفقت حركتا فتح وحماس على أن تكون مهام وقرارات الإطار القيادي المؤقت غير قابلة للتعطيل، وبما لا يتعارض مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

3. الأمن:

التأكيد على أن تشكيل اللجنة الأمنية العليا التي يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بشأنها وتتكون من ضباط مهنيين تكون بالتوافق.

4. الحكومة:

أ. تشكيل الحكومة:

اتفقت حركتا فتح وحماس على تشكيل الحكومة الفلسطينية وتعيين رئيس الوزراء والوزراء بالتوافق.

ب. مهام الحكومة:

1. تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني الفلسطيني.
2. الإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية الناتجة عن حالة الانقسام.
3. متابعة عمليات إعادة إعمار قطاع غزة وإنهاء الحصار.
4. متابعة تنفيذ ما ورد في اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني.
5. معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام.
6. توحيد مؤسسات السلطة الوطنية بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس.
7. تسوية أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

5. المجلس التشريعي:

اتفق الطرفان على تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني حسب القانون الأساسي.

حركة فتح	حركة حماس
عزام الأحمد	موسى أبو مرزوق

وثيقة رقم 18:

نصّ بيان إنفاذ اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس (اتفاق الشاطئ)[19]

23 نيسان/ أبريل 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾

بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة "حماس" لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية.

في الوقت الذي تتعاظم فيه الهجمة على القضية الفلسطينية، على كل المستويات، وفي الوقت الذي تزداد فيه الاعتداءات على المسجد الأقصى، أولى القبلتين ومسرى رسول الله ﷺ، وتتكثّف فيه عمليات تهويد مدينة القدس المحتلة، وتصفية هويتها العربية، وتدنيس مقدساتنا الإسلامية

---

[19] **المصري اليوم**، 2014/4/23، انظر: http://www.almasryalyoum.com/news/details/434135



والمسيحية، ويتغول فيه الاستيطان على أراضي الضفة الغربية الصامدة، ويتنكر فيه الاحتلال لكل الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية، فيكثّف جيشه اعتداءاته، ويتجاوز كل الحدود، ويزايد قادته على شعبنا وقياداته بالانقسام البغيض، ويعربد مستوطنوه على البشر والشجر والحجر، ويتعرض أسرانا وأسيراتنا في سجون الاحتلال إلى أبشع صنوف التنكيل.

وفي الوقت الذي يشتد فيه الحصار الخانق على قطاعنا الشامخ، وتتفاقم المشكلات الإنسانية على أهلنا الصابرين فيه، وفي الوقت الذي تستمر فيه معاناة شعبنا في الوطن والشتات، فإن المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة الوحدة الوطنية وتمتينها ووضع الضوابط التي تكفل ثباتها واستمرارها وتعاظمها تصبح واجباً وطنياً.

وحيث استعرض الإخوة الأوضاع السياسية، التي تمر بها قضيتنا الوطنية، وحالة الانسداد السياسي بسبب السياسة والتعنت الإسرائيلي، وقد استحضر الجميع المسؤولية الوطنية في العمل المشترك، وضرورة تعزيز الشراكة في السياسة والقرار، حتى يتسنى لشعبنا مواصلة مسيرته نحو الحرية، والعودة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس.

ومن هذه المنطلقات الوطنية، والدينية، والقومية السامية، فقد تداعى وفد منظمة التحرير الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" للقاء على أرض غزة الصمود، للاتفاق على وضع الجداول الزمنية لإنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الوطنية.

وقد تم عقد اجتماعين على مدار اليومين، بين الوفدين، سادتهما روح التفاهم، والحرص، والتوافق، وتغليب مصلحة الوطن، حيث تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة، والتفاهمات الملحقة، وإعلان الدوحة، واعتبارها المرجعية عند التنفيذ.

ثانياً: الحكومة: يبدأ الرئيس محمود عباس مشاورات تشكيل حكومة التوافق الوطني، بالتوافق من تاريخه، وإعلانها خلال الفترة القانونية المحددة بخمسة أسابيع، استناداً إلى اتفاق القاهرة، وإعلان الدوحة، وقيامها بالتزاماتها كافة.

ثالثاً: الانتخابات: التأكيد على تزامن الانتخابات التشريعية، والرئاسية، والمجلس الوطني، ويخوّل الرئيس بتحديد موعد الانتخابات، بالتشاور مع القوى والفعاليات الوطنية، على أن يتم إجراء الانتخابات بعد 6 أشهر من تشكيل الحكومة على الأقل.

وتتم مناقشة ذلك في لجنة تفعيل منظمة التحرير، في اجتماعها القادم، وإنجاز مقتضيات إجراء الانتخابات المذكورة.

رابعاً: منظمة التحرير: تم الاتفاق على عقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، لممارسة مهامها المنصوص عليها بالاتفاقيات، في غضون خمسة أسابيع من تاريخه، والتأكيد على دورية وتواصل اجتماعاتها بعد ذلك.

خامساً: لجنة المصالحة المجتمعية: الاستئناف الفوري لعمل المصالحة المجتمعية، ولجانها الفرعية، استناداً إلى ما تم الاتفاق عليه في القاهرة.

سادساً: لجنة الحريات: التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في القاهرة، في ملف الحريات العامة، ودعوة لجنة الحريات العامة في الضفة والقطاع، لاستئناف عملها فوراً وتنفيذ قراراتها.

سابعاً: المجلس التشريعي: التأكيد على تطبيق ما تم الاتفاق عليه، بتفعيل المجلس التشريعي والقيام بمهامه.

وفي الختام، يؤكد الوفدان على تثمين وتقدير الدور المصري في رعاية اتفاق المصالحة، ويؤكدان مواصلة هذا الدور وتثمين الدعم العربي الشامل لتطبيق اتفاق المصالحة.

التحية كل التحية لشهدائنا الأبرار

التحية كل التحية لأسرانا الأبطال

التحية كل التحية لجراحنا [لجرحانا] الميامين

وفد منظمة التحرير الفلسطينية:

عزام الأحمد، حركة "فتح"، بسام الصالحي، حزب "الشعب"، مصطفى البرغوثي، حركة "المبادرة الوطنية"، منيب المصري، رجل أعمال، جميل شحادة، "جبهة التحرير العربية".

وفد حركة "حماس":

إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي للحركة، موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي، عماد العلمي، عضو المكتب السياسي، محمود الزهار، عضو المكتب السياسي، خليل الحية، عضو المكتب السياسي، نزار عوض الله، عضو المكتب السياسي.

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

9. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
10. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
11. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
12. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.

سلسلة أولست إنساناً:

14. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.
15. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.

16. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008.

17. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009.

18. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.

19. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.

20. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.

21. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.

22. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.

23. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.

24. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

سلسلة تقرير معلومات:

25. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.

26. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.

27. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.

28. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.

29. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
30. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
31. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
32. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
33. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
34. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
35. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
36. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
37. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.

44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

كتب عامة:

51. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

52. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.

53. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.

54. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.

55. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.

56. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.

57. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.

58. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.

59. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.

60. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.

61. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.

62. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008.

63. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.

64. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.

65. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.

66. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.

67. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.

68. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.

69. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.

70. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.

71. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.

72. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة – الأهداف – الإنجازات**، 2010.

73. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.

74. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
75. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
76. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، 2010.
77. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
78. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
79. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس: 2006–2010**، 2011.
80. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
81. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين: بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
82. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
83. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
84. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.
85. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، 2012.
86. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
87. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
88. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
89. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.
90. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994–2006: دراسة تحليلية**، 2012.
91. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.

92. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.
93. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.
94. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.
95. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.
96. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.
97. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف، وثائق وقرارات**، 2014.
98. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية حماس: دراسات في الفكر والتجربة**، 2014.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestinian Strategic Report Series:

99. Mohsen Moh'd Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
100. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
101. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
102. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
103. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
104. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
105. Mohsen Moh'd Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.

Am I Not a Human? Series:

106. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
107. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
108. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palestinian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
109. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
110. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
111. Mohsen Moh’d Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry, 2012.
112. Hasan Ibhais and Kahled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.
113. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
114. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.

Non-Serial Publications:

115. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
116. Mohsen Moh’d Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
117. Ishtiaq Hossain and Mohsen Moh’d Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.

118. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2010. (electronic book)
119. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
120. Mohsen Moh'd. Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.

Islamic Resistance Movement

Hamas

Studies of

Thought &

Experience

هذا الكتاب

تُمثّل حركة المقاومة الإسلامية حماس أحد أبرز حركات المقاومة الفلسطينية. وهي حركة تحظى بشعبية واسعة في الوسط الفلسطيني، وتتبنى الإسلام عقيدة وسلوكاً ومنهجاً، وتنتمي إلى مدرسة الإخوان المسلمين.

شارك في إعداد هذا الكتاب 17 من الأساتذة والباحثين المتخصصين وقيادات من حركة حماس، وهو يستعرض النشأة التاريخية لحركة حماس وتطورها، والرؤية السياسية لها، ونظرتها للعدو الصهيوني، وموقفها من مشاريع التسوية السلمية، ومن الفصائل الفلسطينية، ورؤيتها لعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي؛ كما يناقش دوائر علاقات حماس العربية والإسلامية والدولية، وغيرها من القضايا المهمة.

ويُعدّ هذا الكتاب أحد أبرز المراجع المتخصصة في فكر حركة حماس وتجربتها، ولا غنى عنه لكل المعنيين بدراسة هذه الحركة؛ فهو يلتزم بمناهج البحث العلمي وكل ما يتطلبه ذلك من دقة وموضوعية وتوثيق؛ كما يضيف جديداً من خلال إسهامات من قيادات حماس نفسها.

د. محسن محمد صالح





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت